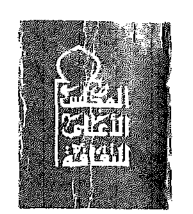
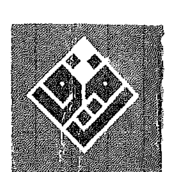




المشروع القومى للترجمة

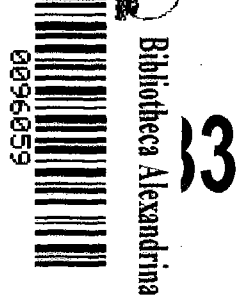
أ. ج. هوبكنز

التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية

تقديم : محمد عبد الغنى سعودى

ترجمة : أحمد فؤاد بلبع

83





المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومى للترجمة

التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية

تأليف

ا.ج . هوبكنز

تقديم

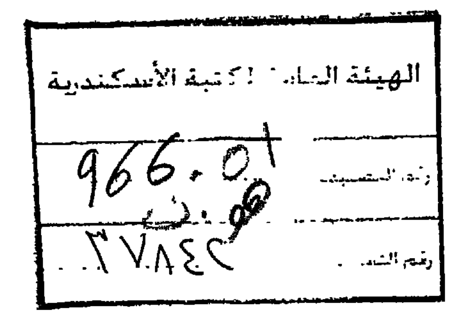
د . محمد عبد الغنى سعودى

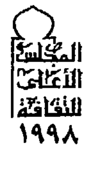
العميد الأسبق لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

ترجمة

أحمد فؤاد بلبع







هذه ترجمة لكتاب

An Economic History of West Africa

A. G. Hopkins

Longman Group Ltd.

First published 1973
Seventh impression 1995



تقديم بقلم

دكتور/ محمد عبد الغنى سعودى

العميد الأسبق لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

مؤلف ، كتاب ، مترجم

المؤلف

فى عام ١٩٧١ ، حين كنت باحثاً زائراً فى مركز دراسات غرب أفريقيا بجامعة برمنجهام ، التقيت بشاب ممشوق القوام تقاطيعه تنتمى إلى العصر القوقازى الشمالى ، يسترعى النظر ما تشعه عيناه من ذكاء . سألت من هذا ؟ قالوا لى إنه محاضر فى التاريخ الأفريقى . وبعدها بأسبوع بدأ المركز سلسلة حلقات البحث - والتى كانت تعقد كل ثلاثة أسابيع - فإذا بهذا الشاب يشترك فى المناقشات بحضور بالغ ، واثق مما يقول ، مندفعا ومدافعا فى حماس عما يعتقد ، فعرفت أنه أ.ج. هوبكنز المحاضر الأول فى تاريخ غرب أفريقيا فى المركز . حصل على درجة الدكتوراة فى التاريخ من جامعة لندن ، متخصصا فى التاريخ الأفريقى بعامة ، وفى تاريخ غرب أفريقيا بخاصة ، وأخذ يثرى الدوريات التاريخية بأوراقه القيمة ، لاسيما دوريتا **التاريخ الأفريقى** ، **والتاريخ الاقتصادى** ، حتى أصبح عضوا فى مجلس إدارة رابطة الدراسات الأفريقية بالمملكة المتحدة ، وأحد المسئولين عن تحرير مجلة **التاريخ الأفريقى** . وهو يعمل الآن ، ومنذ فترة طويلة ، أستاذا في مدرسة الدراسات الدولية فى جنيف .



الكتاب

أما الكتاب فهو فى ظنى الكتاب العمدة فى التاريخ الاقتصادى لغرب أفريقيا من العصور القديمة إلى الاستقلال ، وذلك لأكثر من سبب :

فأولاً ، يتناول الكتاب مساحة كبيرة من أفريقيا ، وتضم المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة فى غرب أفريقيا ، وبذلك ملأ فراغا فى الدراسات الأفريقية فى هذا الفرع من التاريخ . فالدراسات التاريخية المتوفرة بعامة لأفريقيا ، هى سياسية أساساً ، ما بين الاستكشاف والمكتشفين ، تاريخ الاستعمار ، تقسيم الكعكة بين الدول الاستعمارية ، مثالب الاستعمار أو محاسنه ، التطورات السياسية التى انتهت بالحصول على الاستقلال... وفى الحق أن التاريخ الاقتصادى لا لغرب أفريقيا فحسب ، بل للعالم الثالث بعامة ، لا يظهر إلا باستحياء . ولن نذهب بعيداً ، فقل لى أيها القارىء ما عدد المصادر المتوفرة الآن عن التاريخ الاقتصادى لمصر والعالم العربى ، إذا ما قورنت بنظائرها فى التاريخ السياسى .

وثانيا : أن هذا المؤرخ طرق بابا وعرا ، وهو التاريخ الاقتصادى ، الأمر الذى يتطلب ممن يطرق مثل هذا الباب أن يكون ملما بالاقتصاد ونظرياته إلى جانب التاريخ . وكان هذا المؤلف عند حسن الظن ، إذ وجدناه وقد أدلى بدلوه بعمق ليغترف من ميادين التاريخ والاقتصاد والجغرافيا والأنثروبولوجيا ، فجمع بين تخصصه الدقيق شمولية المعرفة ، فنجد التحليل الاقتصادى وتقنياته واضحة ، واستخدام البيانات الكمية لتوضيح الأداءات الاقتصادية . وكان من الواضح أنه اغترف من ميدان الأنثروبولوچيا الاجتماعية ، وبخاصة معالجته للفترة قبل الاستعمارية . ولم يترك مصدراً (فى ظنى) متاحا يتعلق

بموضوعه فى الدوريات المختلفة فرنسية كانت أو انجليزية إلا وأتى عليها ، سواء كتبـها أوربيون أو أمريكيـون أو أفارقة . وكان دقـيقاً فى التوثيق غـاية الدقة ، بحيث وضع أمام المتخـصصين فى تاريخ غرب أفريقيا كمًا ضـخما من المصادر التى كان يصـعب الوصول إليهـا عندما خطّ هذا الكتـاب (أواخر الستـينيات وأوائل السبـعينيات) ، فقـام بمهمة « الإنترنت » قـبل ظهوره . فكل من يرى هذا الكم من التوثيق لابد وأن يقـول بلغة آخر القرن العـشرين إنه « إنترنت » بشرى !

وثالثاً : أنه أزاح الستار عن صفحات كـانت شبه معتمة ، وحين لا تكون الرؤية واضحة في فتـرة من فترات التاريخ تكثر الأقاويل وتتـعدد الآراء ويشتد الجدل . ولم يخش المؤلف هذا ، بل إن اختـراقه لعش النحل مما يحسب له ، وهو كأى بـاحث يستخـدم الطرق العلميـة فى البحث ، يعـرض الرأى والرأى المضاد ويناقشهـما ، وقد ينحاز إلى جانب منهمـا ، أو قد يأتى بجديد ، ولكن بالأدلة والبراهين ، وبالتـالى فالكتاب يطل بنا على الآراء المختلـفة ، وبصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع المؤلف ، فحقه غير منكور .

رابعا : درس المؤلف الاقتصاد المحلى فى استفاضة قلّ أن نجدها فى مؤلف آخر بسبب الأهمية الطاغية لهذا القطاع ككل خلال الفترة السابقة للاستعمار ، وأعطى الزراعة حقـها ، فحتى الذين كتبوا من الأوربـيين فصولا أو أوراقا فى التاريخ الاقتـصادى لغرب أفريقيا كـانوا يتحدثون عن التجارة والتبـادل أكثر مما يتحدثون عن الزراعة ، برغم أنها هى الأسـاس لا فى غرب أفريقيا فقط ، بل فى أفريقيا بعامة . وتجلت إضافـة الكتاب فى أنه عالج الأنشطة الاقتصادية فى مجتمعات ما قبل الصـناعة ، وأثبت أن أنشطة الاستكفاء الذاتى والتبادل كانت

متكاملة ، ووضع فى الاعتبار الاختلاف الشديد بين القواعد المنظمة للسلوك الاقتصادى حينذاك ، وتلك السائدة فى العالم الصناعى اليوم ، وأثبت أن اقتصاد ما قبل الاستعمار كان يتميز بالكفاءة ، ولم تكن إرادة الإنجاز مفتقدة ، بل وسائله كانت هى المحدودة . وعرج على ميدان التجارة الدولية ، واقتصاديات الرق ، والتجارة عبر الصحراء ، وبداية التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا مع فجر القرن التاسع عشر ، محلِّلا السلع الأساسية التى خرجت من القارة ، وخصائص هذا الاقتصاد التصديرى ، ونمو هذه الصادرات خلال النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠/ ١٩٣٠) وما تطورت إليه خلال النصف الثانى (١٩٣٠/ ١٩٦٠) . فالكتاب إذن يهم كلَّ مهتم بالشئون الأفريقية : جغرافيين ، مؤرخين ، اقتصاديين ، سياسيين ، وغيرهم .

المترجم

لم أكن أعرف المترجم إلا منذ عامين ، برغم أنه عتيق فى الترجمة ، مترجما على المستوى الدولى فى الأمم المتحدة . عرفته حين تصفحت ترجمته التى أصدرها المجلس الأعلى للثقافة ، ضمن المشروع القومى للترجمة ، وعنوانها **الوثنية والإسلام - تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقية** . وشجعنى هذا على البحث عن ترجماته الأخرى ، فكان كتاب « البنك الدولى - دراسة نقدية » الذى نال عنه جائزة المجلس الأعلى للثقافة للترجمة فى ميدان الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، وكان كتاب «الصراع على القمة » ضمن سلسلة « عالم المعرفة » التى يصدرها « المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب » بالكويت ، وغيرهما كتب كثيرة سابقة .

وكان إعجابي بتـرجمة كتاب **الوثنية والإسلام** مصحوباً بالدهشة ، ذلك أنى لم أجد متـرجما فحسب ، بل باحثـا ، لا تمر عليه نقطة فى أى تخصص يعرض له الكتاب إلا ويدقق ويمحص عن أصولها ، ويشرحها للقارىء ، وكأنه من أهل التـخصص ، وهو المتخـصص أصلا فى الاقـتصـاد ، إذن نحن أمام متخصص موسوعى أيضا . من ثم حين استشارنى فى اختيار كتاب للترجمة ، دفعت له بكتاب :

Hopkins, A. G., An Economic History of West Africa

فليس أجدر بمترجم موسوعى إلا أن يصافح مؤلِّفا موسوعيًّا على صفحات كتاب موسوعى مثل هذا الكتاب .

المهندسين — د. محمد عبد الغنى سعودى

١٩٩٧/١١/١٥

تمهيد

كنت لدى إعداد هذا الكتاب أشبه ما أكون بإحدى الشخصيات المعروفة فى الفولكلور الاسكتلندى الحديث ، وهى شخصية الرجل الذى تقول الرواية إنه يمضى كل وقته فى طلاء الجسر الممتد فوق مصب نهر فورث . إن عمله لاينتهى أبداً ، لأنه فى الوقت الذى يصل فيه إلى أحد طرفى الجسر يكون الطرف الآخر فى حاجة إلى أن يطلى من جديد . وكذلك مهمتى فى إعداد هذا الكتاب ، إذ كانت تبدو بدورها بلا نهاية : ففى كل مرة وضعت فيها اللمسات النهائية للفصل الأخير كان علىّ أن أرتد على عقبى وأشرع فى تغطية الثغرات التى بدأت تظهر فى الفصل الثانى . غير أنى ، على خلاف صاحبى الاسكتلندى الأسطورى ، قررت أن أكفّ عن العمل ، لا لأنه وصل إلى الكمال - فما أبعدنى عنه - ولكن لأنه يحين وقت يكون فيه السعى إلى تحقيق ما لا يمكن تحقيقه ضربا من الخبل .

إذ تقول يومياتى إنى بدأت العمل فى مخطوط هذا الكتاب منذ قرابة ست سنوات ، برغم أنه كانت هناك فترات بدا لى العمل فيها - مثلما بدا بلا ريب لناشرى الكتاب الطويلى الأناة - أنه استغرق حياة بكاملها . والرجل الذى يقوم بطلاء جسر نهر فورث ، لكونه دؤوبا ومعتمدا على نفسه ، يعمل دائما بمفرده . وأنا بدورى قد أتقنت استخدام فرشة الطلاء ، ولكن جهودى كان يدعمها معاونون مهرة ، مزجوا الطلاء ، وعاونونى فى الوصول إلى الأركان الصعبة ، وكانوا بين الحين والآخر يسلطون على عملى مصباح لهب .

وإنى مدين لجون فيدج ، مدير مركز دراسات أفريقيا الغربية ، لرعايته لدراسة التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية فى برمنجهام ، ولأنه أشركنى فى معرفته التى لا نظير لها بتاريخ أفريقيا الغربية ، ولأنه خلق فى المركز مناخاً عاد

بالفائدة على أساتذة المركز وطلبته سواء بسواء . وقد قدم زميلان في المركز ، هما ماريون جونسون ودوجلاس ريمر ، إجابات على مجموعة منوعة من الأسئلة خلال مرحلة كتابة النص ، وقرءا أجزاء هامة من المخطوط ، واقترحا إدخال تحسينات تغطى مسائل الأسلوب والوقائع والمنطق . وتوفى زميل آخر فى ربيع العمر بصورة مفاجئة ، هو ر . أ . برادبورى ، وجاءت وفاته عندما كان المخطوط مازال فى مراحله الأولى ، ولكن فى وقت كنا قد بدأنا فيه سلسلة من المناقشات المثمرة حول العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتاريخ الاقتصادى . وقد كان كسب الكتاب كبيراً من تعليقات برادبورى . وبذلت جهدى لأن أضع مستوياته الرفيعة نصب عينى ، حتى وإن عجزت عن بلوغها .

كما أنى أفدت كثيراً من التحاقى بقسم التاريخ الاقتصادى والاجتماعى كعضو مساعد . وكانت الطبيعة السمحة والرؤية المتحررة للعالم الراحل و . هـ . ب . كورت فى معالجته لدراسة التاريخ الاقتصادى ، موائمتين لى بوجه خاص بوصفى متدربا على الحرفة فى أول الطريق وقليل الخبرة . كذلك شجعنى الرئيس الحالى للقسم ، چون هاريس ، عندما بدأ الوهن ينال من عزيمتى ، فبرغم ضغوط العمل القاسية لم يكن يضنّ علىّ بوقته ، وقرأ جزءاً كبيراً من المخطوط . وامتنانى أيضا للأستاذ سيريل إيهرليتش من جامعة الملكة The Queen's University ، فى بلفاست ، والأستاذ ستيوارت بروتشى من جامعة كولومبيا ، نيويورك ، لما قدماه من تعليقات رفيعة القيمة على أجزاء هامة من مسوّده مبكرة للمخطوط .

هؤلاء الأساتذة جميعا كانوا عونا كبيرا فى تحسين عمل يفتقد الكمال . أما ماتبقى من مواطن ضعف فهو مسؤوليتى بالكامل .

وثمة أفضال محددة لكتاب آخرين ، أكثر من أن تحصى أو تسجل هنا ، نوّهت بها فى الحواشى فى نهايات الصفحات وفى ثبت المراجع فى آخر الكتاب . وكل ما يتمتع به هذا العمل الآن من وضوح فى الحجج والعرض إنما يدين بالكثيرللأسئلة التى طرحها طلبة الجامعات وخريجوها الذين كنت ألقى عليهم محاضراتى فى برمنجهام منذ عام ١٩٦٤ . وجزاء هؤلاء ، وإن جاء متأخرا ، أنهم ساعدوا على تيسير عبء تعليم من يجىء بعدهم .

وفى العام الأكاديمى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ واتانى الحظ بحصولى على زمالة بحثية فى جامعة ليستر . وخلال هذه الراحة القصيرة من التدريس والمهام الإدارية توفر لدى الوقت لتقييم المدى الكامل لمواطن الضعف والنقص فى المسوّدة الأولى للمخطوط ، ولبدء العمل فيما كان مقرراً أن يصبح الصورة النهائية . وإنى مدين لجامعة ليستر لسخائها ، ولرالف ديفيز والأعضاء الآخرين فى قسم التاريخ الاقتصادى لمودتهم ودفء ترحيبهم . ومن حسن الطالع أن الصداقات التى تكونت فى ذلك العام ظلت باقية بعد رحيلى من ليستر .

أما المهمة الأساسية التى اضطلعت بها فى جمع وتصنيف ثبت المراجع فقد يسّرتها المساعدة الشاملة التى قدّمها روبرت إيرڤنج وجوسلين أبّى . والمهمة الأخرى التى لاتقل أهمية ، مهمة طباعة المخطوط ، اضطلع بها عن طيب خاطر الموظفون الإداريون بمركز دراسات أفريقيا الغربية ، وكذلك هيلين ثومبسون من مدرسة التربية ، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً كاثى ماكارتنى من قسم التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، التى ظلت على خلافى محتفظة بهدوئها وكفاءتها حتى فى المراحل النهائية التى يسودها القلق .

وقد كان والداى وزوجتى مطالبين طيلة سنوات عدة بالتذرع بالصبر وضبط النفس فى مواجهة ما كان يبـدرعنى من إهمالٍ ، وبالإيمان بما اعتاد المؤلفون أن يحلموا به من توقعات متفائلة ، وبأن يذكّرونى فى لحظات الضعف والكآبة بأن التاريخ الاقـتصـادى لأفريقـيا الغربيـة ليس هو كل ما فى الحـياة من خـبرات وتجارب . وإذا كان لهذا الكتاب قيمة فإنى أهديه إليهم كبعض الجزاء لهم .

مركز دراسات أفريقيا الغربية　　　　أ . ج . هوبكنز
جامعة برمنجهام

الفصل الأول

نظرات إلى الماضى الاقتصادى لأفريقيا

المؤرخون لا يقدمون دائما مبرراً واضحا لعملهم . فمن يختارون موضوعات مسلّماً بأهميتها ، مثل الثورة الصناعية أو الثورة الفرنسية ، نادرا ما يغالبهم شعور بأنهم يرغمون على أن يفسروا لماذا قرروا الكتابة عن أحداث يوجد اتفاق عام على أنها كانت ذات دلالة أساسية . أما من هم فى الوقت نفسه من أبناء البلدان التى يدرسونها فإنهم يشاطرون قراءهم عدداً من الافتراضات الأساسية التى كثيرا ما تظل خافية وغير معلنة . وفى كلتا الحالتين يكون التحفظ مفهوماً ، وإن كان من الجائز القول بأن الأولويات المسلم بها والقيم المستقرة يمكن أن تجعل من العسير التوصل إلى تفسير جديد تماما . أما المؤرخون الذين يقررون التخصص فى موضوعات غير معروفة نسبياً فيجدون أنهم ملزمون بتفسير اختياراتهم . كما أنهم فى حاجة إلى التدليل على أن مرجع غموض موضوعهم ليس عدم أهميته ، وهم عندما يكونون بصدد الكتابة عن بلد آخر غير بلدهم يتعين عليهم شرح نهجهم لقراء قد تكون نظرتهم إلى الماضى شديدة الاختلاف . والمبرر لنشر هذا الكتاب يتضمنه افتراضان مترابطان : فهو يرمى فى المقام الأول إلى ملء فراغ فى الدراسات الأفريقية ، ويرمى ثانيا إلى الإسهام بقدر ما فى التاريخ الاقتصادى للعالم المتخلف .

فحتى الآن لاتوجد رواية للتاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية تتمتع بدرجة معقولة من الكمال . فالدراسات المتوفرة عن المنطقة ، حتى وإن كانت رفيعة القيمة ، ذات نزعة سياسية فى الأساس . ولن يجد القارىء هنا مناقشة

مستفيضة لدول كبيرة وقادة عظام ، أو لمستكشفين أجانب ومبشرين وحكام مستعمرات ذوى سلطات إدارية واسعة . غير أن التاريخ الاقتصادى ليس تاريخا ضيّقا بالضرورة ، ولا هو تاريخ من غير بشر . على النقيض ، فإن المؤرخين الاقتصاديين ، فى محاولاتهم لإعادة بناء تاريخ الزراعة والتجارة الداخلية ، يجدون أنفسهم على اتصال وثيق بحياة الأغلبية العظمى من الأفارقة - نساءً ورجالاً على حد سواء . وقد يرى غير المتخصصين أن التحديد الجغرافى الذى يوحى به عنوان الكتاب يجعل موضوعه ضيّقا للغاية . غير أن أفريقيا الغربية ، برغم أنها مجرد جزء من القارة الأفريقية ، تكاد من حيث المساحة ألا تقل عن أوروبا بكاملها ، فيما عدا روسيا ، كما أن سكانها يقتربون الآن من المائة مليون . ومن المسلم به أن تاريخ الإمبراطوريات قد غطّى المعمورة بأسرها ، ولكنه لم يفعل ذلك إلا بالتعامل مع قاطنى القارات الأخرى باعتبارهم إضافات فى ملحمة أوروبية من الناحية الجوهرية : إذ كانوا يشاركون فى الاستعراضات فى المناسبات الاحتفالية ؛ وتلوح على وجوههم ابتسامات المشرق الغامضة ؛ ويخوضون «حروبا أهلية » لا يعرف لها سبب فى أفريقيا السوداء . وقد بدا قصور النظرة الإمبراطورية عندما تبين أن الأفارقة والهنود يشغلون مكانا محوريا فى تاريخ قارتيهم . فمن الواضح الآن أن أفريقيا الغربية لها تاريخ طويل ومتعدد الجوانب . ومحاولة تضمين مجرد الجوانب الاقتصادية لهذا التاريخ فى مجلد واحد إنما يعنى التوسع فى التعميمات إلى أبعد حد يسمح به الأمان .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يسعى إلى سد فجوة فى الدراسات الأفريقية ، فلن يكون من الصواب الإيحاء بأنه جديد تماماً ، إذ لم يكن ممكنا تصور الإقدام عليه من غير إسهام الرواد الأوائل للتاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية ،

كما لم يكن من المستطاع إتمامه من غير البحوث التفصيلية التى أجريت خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية .

وأول المعالم المهمة كان بلا جدال الدراسة الكلاسيكية التى أجراها ألان ماكفى **The Economic Revolution in British West Africa** ، والتى نشرت فى عام ١٩٢٦ .[1] ففى التصدير لكتابه برر ماكفى ما بذله من جهد باسترعاء الأنظار إلى حقيقة أن التاريخ الاقتصادى للإمبراطوريات ، ولأفريقيا الغربية البريطانية بوجه خاص ، كاد أن يُغْفَل كلية ، مثلما كان التاريخ الاقتصادى لانجلترا مهملا قبل صدور كتاب ثورولد روجرز ووليم كاننجهام . ولكن لم يتحقق الأمل الذى راود ماكفى ، وهو أن يفتح كتابه على الفور الطريق أمام الباحثين الآخرين . فحتى عام ١٩٤٢ لم يكن قد أُبدى من جديد اهتمام بالموضوعات التى عالجها ، وجاء الاهتمام فى ذلك الوقت من جانب و.ك. هانكوك الذى تضمن كتابه الشهير **Survey of British Commonwealth Affairs** دراسة ثاقبة لنشاط التجار فى أفريقيا الغربية . وأرسى هذان العملان فيما بينهما قاعدة أكاديمية أمامية معزولة بدرجة ما ، ومهجورة فى أغلب الأحيان . بل إن ما أنجزاه كان مرجعه فى الأساس أنهما تناولا أفريقيا الغربية باعتبارها جزءا من الموضوع الأشمل المتعلق بتاريخ الإمبراطوريات[2] . وربما كان الفرنسيون حتى أقل اهتماما بالتاريخ الاقتصادى للأراضى التى كانت خاضعة لهم فى أفريقيا الغربية . وقد كان كتاب چورج هاردى **La mise en valeur du Sénégal de 1817 à 1854** ، الذى نشر فى

---

(١) يوجد تقييم أوفى لكتاب ماكفى فى مقدمة طبعته الجديدة التى نشرت فى عام ١٩٧١ .

(٢) ومع ذلك فإن هذين الكتابين تناولا الجانب الأفريقى من قصة الامبراطوريات بمهارة استثنائية أيضا .

عام ١٩٢١ ، عـملا وحيداً آخـر أعد كجزء من تاريخ الإمـبراطوريات . ولم يتناول الماضى الاقتـصادى لأفريقيا الـغربية من وجهة نظر الأهـالى إلا كتابان فقط نشرا قبل الخمسينات ، وهما أ.و. بوڤل **Caravans of the Old Sahara** ، الذى نشر أولا فى عام ١٩٣٣؛(٣)(*) چورچ و. براون **The Economic History of Liberia** ، وهو كتـاب لم يلق اهتمـاما ونشـر فى عام ١٩٤١ . وهذان الكتابان كـانا بدورهما انعكاسـا للنظرة السائدة فى زمـانهما : فـدراسة بوڤل الأكاديمية ، وإن كـان لها رواج مع ذلك ، أبرزت الجانب الأكثـر تشويقا والحافـل بالمغامـرة فى التاريخ الأفـريقى ، على حين كان بحث براون المتـأنى متأثرا جزئيا بأمل الاستقلال الأفـريقى الذى كانت ليبيريا فى ذلك الوقت مثالا له ، وتأثرت به أيضا كتابات أخرى لبعض المثقفين الأفارقة .

وقـد شهـدت السنوات الخمس عـشر المـاضيـة زيادة ملحوظة فى عـدد الدراسات الأفريقية ذات الـطابع الأكاديمى ، وإن تكن قلة منها هى التى ركزت على التاريخ الاقـتصادى . وكـما سيـتضح من الحـواشى وثبت المراجع ، فإن قـدراً كبـيـراً من حـجج وبيّنات هذا الكتـاب يسـتند إلى أبحـاث اقتـصـاديين وأنثروبولوچيين وجغرافيين . وبداية من عام ١٩٥٦ ، ومع ظهور كتاب ك.ا. دايك **Trade and Politics in the Niger Delta, 1830- 1885** ، أخذت غالبية الأبحاث

---

(٣) توجد الآن طبعة جديدة منقحة تنقيحا شاملا من هذا الكتاب تحت عنوان **The Golden Trade of the Moors** ، ١٩٦٨ .

(*) توجد ترجمتان للصورة المنقحة من الكتاب ، قام بإحديهما الدكتور زاهر رياض تحت عنوان **الممالك الإسلامية فى غرب أفريقيا وأثرها فى تجارة الذهب عبر الصحراء** ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ ؛ وقام بالثانية الدكتور عبد الهادى أبو لقمة والدكتور محمد عزيز ، تحت عنوان **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير** ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازى ، ١٩٨٨ - المترجم .

التى تعتبر تقليدياً تاريخاً اقتصادياً تركز على العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وأفريقيا ، وكان مرجع ذلك فى الأساس أن هذه العلاقات كانت موضوعا يطرح قضايا لا يتعذر على الباحثين تناولها . ثم أخذ التركيز ينتقل خلال الستينات إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية المحلية التى تناولها مثلا كتاب بولّلى هِلْ **The Migrant Cocoa-Farmers of Southern Ghana** ، الذى نشر فى عام ١٩٦٣ ، وتناولتها مجموعة المقالات التى أعدها كلود مياسّو تحت عنوان **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** (١٩٧١) . ومن المرجح أن تصبح البحوث المتعلقة بالإنتاج والتبادل فى الاقتصاد المحلى هى الشاغل الرئيسى للمؤرخين الاقتصاديين لأفريقيا خلال السبعينات .

ذلك أن الاعتماد على أعمال دارسين آخرين خلاف المؤرخين ليس مسألة تمليها الضرورة وحدها ، بل إنها أيضا خيار يقبله الباحث راضيا . فالتاريخ بحاجة إلى أن يكون وثيق الارتباط بالعلوم الاجتماعية لسببين . أولهما أن كلا من المؤرخين وعلماء الاجتماع مهتمون بدراسة الثبات والتغير الاجتماعيين ، برغم أن هذين الموضوعين ليسا بالطبع اهتمامهم الوحيد ؛ ثانيهما أن ما يجمع بين نهجهم إزاء الموضوعين أكبر كثيراً مما يعتقد عادة . ذلك لأن القول بأن المؤرخين يهتمون بالأحداث الفريدة ، على حين يستكشف علماء الاجتماع القوانين العامة ، إنما هو تصور عام وليس وصفا دقيقاً لما يفعله كل منهم . وفى الممارسة كان مؤرخو أفريقيا قد قطعوا شوطاً ما صوب الأخذ بنهج متعدد التخصصات ، إذ استخدم التحليل

الاقتصادى لدراسة تطور الجهاز الإدارى فى فترة ما قبل الاستعمار ؛(٤) كما استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسى لتحليل التغير الهيكلى فى الماضى الأكثر قربا ؛(٥) وطبقت مفاهيم وأدوات الأنثروبولوچيا الاجتماعية على الهياكل الاجتماعية والنظم السياسية ؛(٦) وأولى اهتمام غير متحفظ للقضايا الفلسفية فى بيان الأسباب التاريخية .(٧) أما المؤرخون الذين مازالوا يرون أن دراسة ماضى أفريقيا إنما هى ممارسة غير مجدية ،(٨) فينبغى لهم أن يعتبروا أنهم قد أخفقوا مثلما أخفق نقاد جاليليو الذين رفضوا استخدام التلسكوب فى إدراك أن العالم يمتد إلى ما وراء أوروبا ، وعليهم أيضا أن ينظروا فى إمكانية أن يتعلموا من المنهجيات والتقنيات البحثية التى يستخدمها مؤرخو أفريقيا ، وأن يسهموا فيها أيضا .

التبرير الثانى لهذا الكتاب هو أنه إسهام فى دراسة العالم المتخلف . وهذا الجانب من الكتاب يمكن رؤيته بوضوح شديد فى معالجة موضوعات من قبيل

---

(٤) إيڤور ويلكس ، "Aspects of Bureaucratization in Ashanti in the Nineteenth Century" فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢١٥ إلى ٢٣٢ .

(٥) ر. سرزيسز يڤسكى **Structural Changes in the Economy of Ghana, 1891-1911** ١٩٦٥ .

(٦) انظر على سبيل المثال ، **History and Social Anthropology** ، إعداد ا.م. لويس ، ١٩٦٨ .

(٧) ر . س سميث ، "Event and Portent . the Fall of Old Oyo, a Problem in Histori-cal Explanation" ، فى مجلة **أفريكا** ، العدد ٤١ ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٨٦ إلى ١٩٩ .

(٨) للاطلاع على مراجع حديثة لأفريقيا « غير التاريخية » ، انظر هـ . ر . تريڤور روپر ، : "The Past and the Present History and Sociology" ، فى مجلة **پاست أند پريزنت** ، العدد ٤٢ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣ إلى ١٧ .

السمات المميزة للمجتمعات « التقليدية » ، أو طبيعة التبادل فى مرحلة ما قبل الصناعة ، أو إمبريالية أوروبا الصناعية ، أو اقتصاديات الاستعمار ، أو نشأة القومية ، وهى موضوعات مألوفة فى غالبيتها للمؤرخين المتخصصين فى مناطق مختلفة أخرى غير أفريقيا الغربية . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه لاتكاد توجد أية دراسات شاملة للتاريخ الاقتصادى لبلدان فى العالم المتخلف . فالكتب التى تعالج جميع قطاعات الاقتصاد تتجه إلى اتباع تسلسل زمنى ، وتقتصر على الفترة التى تبدأ منذ القرن التاسع عشر ،(٩) على حين أن الكتب المرتبطة بفترات سابقة تتجه إلى التركيز على قطاعات خاصة من الاقتصاد .(١٠) وتعتبر أفريقيا ذات أهمية خاصة لأغراض المقارنة لأن القارة تشغل مكانا هاما فى ميثولوچيا التخلف . فالعامة ينظرون إلى أفريقيا ما قبل الاستعمار على أنها تشكل الخط(*) الذى يرسم لتعيين حدود أنشطة اقتصاد

(٩) يمكن الاستشهاد هنا ببضع دراسات فقط سيلسوفورتادو Economic Development of Latin America: a Survey From Colonial Times to the Cuban Revolution ، كمبردچ ، ١٩٧٠ ' چميس س . إنجرام ، Economic Change in Thailand, 1850-1970 ، ستانفورد ، ١٩٧١ ؛ فرانك س . د . كنج ، A Concise Economic History of Modern China ، ١٩٧٠ ؛ و . و . لوكوود ، The Economic Development of Japan ، برينستون ، ١٩٥٤ .

(١٠) مرة أخرى نكتفى هنا ببضعة أمثلة فقط ١٠ . حبيب ، Agrarian System of Mughal India ، بومباى ، ١٩٦٣ : د. هـ. بركنز Agriculture in China, 1368-1968 ، إدنبرة ، ١٩٧١ ؛ توماس س . سميث The Agrarian Origins of Moden Japan ، ستانفورد ، ١٩٥٩ . كما أن العمل الجماعى الذى أعده م . أ . كوك ، ١٩٧٠ . Studies in the Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day ، يغطى فترة زمنية أطول ومجموعة منوعة من الموضوعات .

(*) يستخدم المؤلف هنا تعبير "Blimsol Line" ، الذى يقال له بالعربية « خط بلمسول » أو « خط التحميل » ، وهو علامة على جانب السفينة تشير إلى الحد الأقصى المسموح به لحمولتها . وقد سمى كذلك نسبة إلى صمويل بلمسول (١٨٢٤-١٨٩٨) ، الذى اقترحه لضمان أكبر قدر من الأمان للسفينة وبحارتها - المترجم .

الكفاف . وأعلى هذا الخط يوضع ما يفترض أنه الاقتصادات الأكثر تقدماً لمناطق أخرى فى مرحلة ما قبل الصناعة ، مع حجز الأماكن الأكثر رقيا وارتفاعا للبلدان الأوروبية . وتزودنا أفريقيا باختبار طيب لدقة هذا التصنيف ، وللمعتقدات المتعلقة بالمجتمعات « التقليدية » التى تعد أساسا له ، وذلك لأن هذا الجزء من القارة يمكن دراسته بقدر من العمق من وقت مبكر ، وبعيدا عما يحدثه وجود المستوطنين البيض من تعقيد للأمور .

وإذا افترضنا أننا أوضحنا أهمية إجراء مسح للتاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية ، فإننا نواجه بعد ذلك مسألة كيفية تنظيم المجموعة المتنوعة الكبيرة من البحوث المتخصصة التى تشكل الأساس لهذا الكتاب . فالمسألة معقدة لأن البحوث المعنية تغطى فروعا متعددة من المعرفة ، كما أنها تكون متحيزة عند معالجتها لموضوعات تكاد أن تتطلب تركيزا متساويا فى دراسة الماضى الاقتصادى لأفريقيا الغربية . فضلا عن ذلك فإنه لم يتم حتى الآن تطوير تسلسل كرونولوچى (حولى) مناسب للتاريخ الاقتصادى . وفى ظروف كهذه يكون الإغراء بترك الحقائق « لتتحدث عن نفسها » شديداً للغاية . ومن سوء الطالع أن الحقائق ليست لديها قدرة فطرية على ترتيب نفسها . فما لا نعلمه ، وما نختار أن نسقطه ، قد يكون فى أهمية ما ندرجه أو أكثر منه أهمية ، وما ندرجه يتحدد جزئيا بافتراضاتنا بشأن ما هو هام . كما أن النهج السردى (القصصى) الذى يتبعه مؤرخون عديدون كثيراً ما يطغى على التفسير عند الوصف ، ويخفى الافتراضات التى تؤثر فى اختيار المادة . ومن المرجح أن يُؤْثِر علماء الاقتصاد استخدام مفاهيم وتقنيات المحاسبة القومية لقياس التغيرات فى الدخل والانفاق على المستويين القومى والشخصى . وهذا الإجراء بدوره يثير صعاباً . فالبيانات اللازمة لإجراء دراسة استقصائية من هذا النوع ليست متاحة بالنسبة لفترات ما قبل القرن

العشرين ، كما أنه توجد مشاكل فكرية بشأن تعريف الوحدات « القومية » فى فترة ما قبل الاستعمار .[١١]

ويلزم هنا الأخذ بمبدأ تنظيمى يكون على درجة من الشمول تكفى لتغطية المجموع الكلى للأنشطة الاقتصادية على امتداد عدة قرون ، ويكون فى الوقت نفسه محددا بدرجة تكفى لكى يوفر موضوعا مترابطا للكتاب بأكمله . والمبدأ التنظيمى الذى يفى بهذه المعايير على أفضل نحو هو مبدأ السوق . ولهذا المفهوم ، حسب تعريفه هنا ، ثلاثة أبعاد : أولها ، حجم وقيمة السلع والخدمات التى يجرى التعامل فيها ، فهذان يحددان نطاق السوق من الزاوية الكمية ؛ ثانيها ، التغيرات الجغرافية فى أنشطة التبادل التى تقرر نطاق السوق من الزاوية المكانية ؛ ثالثها ، عدد الأطراف المشتركة فى التبادل وحالتها الاجتماعية ، وهذان يؤثران فى التركيب النوعى للسلع والخدمات التى يتم الاتجار فيها . فالسوق مفهوم يمكن الأخذ به اعتمادا على كل من الشواهد النوعية والكمية . والشواهد النوعية هى الغالبة فى فترة ما قبل الاستعمار ، أما الكمية فتكتسب أهمية فى القرن العشرين .

وثمة ملاحظتان أخريان ينبغى الإشارة إليهما بشأن الطريقة التى سيستخدم بها مفهوم السوق . فمن الهام أولا الاحتراس من الافتراض القائل بأنه يوجد اتجاه طبيعى نحو التطور ، وبأن الانحرافات عن هذا الاتجاه تتطلب تفسيراً خاصاً ، وإلا فإن السوق يمكن أن تصبح بسهولة جزءاً من أسطورة تطورية تبدأ

---

(١١) لم يقدم الاستعمار حلاً لهذه المشكلة بمجرد إقراره لحدود مرسومة بوضوح . وثمة ضعف رئيسى فى كتاب سرزيسزيفسكى ، **Structural Change in the Economy of Ghana, 1891 -1911** ، هو أن الوحدة القومية المعنية (ساحل الذهب) لم تكن فى ذلك الوقت كيانا اقتصاديا .

باقتصاد الكفاف وتنتهى بالتصنيع . ذلك أن البحث عن منشأ السوق لا يقل عقما عن المسعى الذى أقدم عليه ذات يوم الفلاسفة السياسيون لتقصى منشأ الدولة . فالتجارة فى أفريقيا ، كما هى فى كل مكان ، قديمة قدم الإنسان نفسه ، ومفهوم السوق ملائم للعصور المبكرة مثلما هو ملائم للعصور الحديثة . فضلا عن ذلك فإن أنشطة التبادل والكفاف كانت (ولاتزال) أنشطة متكاملة . وتفسير أحدهما ينطوى على تفكير فى الآخر لأن حجم السوق لايمكن فهمه دون الاستدلال بالأنشطة غير السوقية . إن التغير يحدث ، ولكن ليس بالضرورة فى اتجاه التصنيع . ومن الهام التعرف على العوامل التى تمكن السوق من التوسع ، ولكن من الهام بالمثل تذكر أن النمو يمكن إبطاؤه ، وأن السوق يمكن أن تتقلص ، وأن الاتجاهات المقبلة هى مسألة تخمين أكثر منها مسألة تنبؤ دقيق .

الملاحظة الثانية تتعلق بتفسير أنشطة التبادل فى مجتمعات ما قبل الصناعة . فعندما يناقش المؤرخون الأسواق والتجارة ، فإنهم يتجهون إلى افتراض أن الأسعار تتحدد بالعرض والطلب ، وأن ربحية الصفقات المختلفة تؤثر فى حجم ونمط السلع المطروحة فى السوق ، وفى توليفة العوامل اللازمة لإنتاجها . غير أنه من الممكن ألا تطبق هذه القواعد عالميا . ومن الطبيعى أن يكون لكل مجتمع نظام اقتصادى ، من حيث أنه يوفر المستلزمات المادية لإشباع الحاجات البيولوچية والاجتماعية ، ولكن مجموعة القواعد التى توضع لتسيير هذا النظام يمكن أن تكون بعيدة عن التركيز على مبادىء الوفر وتعظيم الإنتاج التى يعتقد أنها تسود فى المجتمعات الصناعية الحديثة . ففى مجتمعات ما قبل الصناعة ربما تكون قواعد المعاملات التجارية الأخرى غير السعر أكثر أهمية فى تحديد النسب التى يتم وفقا لها تبادل السلع . ذلك أن المبادىء التى تحكم نشاط السوق فى هذه المجتمعات يمكن أن تكون هى مبادىء المعاملة بالمثل

(المنح الإجبارى للهبات فيمـا بين الأصدقاء والأقارب) وإعادة التوزيع (إعادة تخصيص الموارد التى يقررها العرف عن طريق سلطة يقررها المجتمع) .

ويشكل التباين بين هاتين المجموعتين من قواعد السلوك موضوعا بارزا فى الفكر السوسـيولوچى الحـديث ، كما كـان يشكل الأساس لكتـابات هامة فى الفروق بين الحضـر والريف . ويمكن أن يعزى منشؤه إلى التـفريق الذى أجراه تونى بين الجيماينشافت والجيزيلشافت ، أى بين جماعة تربطها القرابة ، واتحاد يجمعه عقد ، وإلى التفريق الذى أجراه ڤيبر بين العقلانية الواقعية (التقليدية) والعقلانية الشكلية (الحديثة) . وقد طبق التفسير الواقعى على أفريقيا كتّاب ، من أمثال پولانيى ودالتون ، كانت لديهم قناعة بأن التبادل التقليدى كان يمارس وفقا لمبادىء المعـاملة بالمثل وإعادة التوزيع .[١٢] أما وجهة النظر الـشكلية فقد قدمتها مجموعـة أكبر من الدارسين ، على رأسها فيرث وچونز ، آزرت فكرة الانتقائية فى التطبيق التى تقول بها النظرية الاقتصادية الغربية .[١٣]

---

(١٢) Trade and Market in the Early Empires ، إعـــداد ك . پولانيى ، س . و . أرنزبرج ، هـ . و . پيرسون ، جلينكاو ، ١٩٥٧ . وأفضل مرشد إلى فكر پولانيى هو مقال س . س . همفريز ، "History, Economics and Anthropology : the Work of Karl Polanyi" ، مجلة **هيستورى آند ثيورى** ، العدد ٨ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٦٥ إلى ٢١٢ . ويمكن الإلمـام بالمراجع التى شكلت أعـمـــال دالتـــون المبكرة من مــقـــاله الأخـــيـــر "Theoretical Issues in Economic Anthropology" ، مجلة **كارنت أنثروپوچى** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفـحات ٦٣ إلى ١٠٢ . كما قام دالتون أيضا باعداد مجموعة من الدراسات ضمنها العمل الجماعى **Tribal and Peasant Economics** ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، الذى يعرض وجهة النظر الواقعية .

(١٣) يوجـد عـرض رائع لهـذا الجـدل فى العـمل الجـمـاعى **Themes in Economic Anthropology** ، الذى أعده رايموند فيرث ، ١٩٦٧ ، الذى يقدم نهجا شكليا مشـروطا . وثمـة وجهة نظر مماثلة يعبر عنها العمل الجماعى **Economic Anthropology** ، الذى أعده ادوارد أ . لوكلير وهارولد ك . شنيدر ، نيويورك ، ١٩٦٨ . وكانت أول دراسة تفصيلية للتفسير الشكلى للسلوك الاقتـصـادى الأفريقى هى مقـالة و . أ . چونز الهـامة "Economic Man in Africa" ، مـجلة **دراسات معهد البحوث الغذائية** ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١٠٧ إلى ١٢٤ .

إن إجراء تحليل لأنشطة السوق فى أفريقيا دون أن تؤخذ فى الاعتبار إمكانية وجود اختلاف شديد بين القواعد الناظمة للسلوك الاقتصادى وتلك السائدة فى العالم الصناعى ، إنما يعنى المخاطرة بتطبيق نهج أساسه الانغلاق العرقى وعدم فهم الفروق التاريخية . غير أن وجهة النظر الواقعية (substantivist) ، برغم ما تحفل من حفز للتفكير ، ليست أفضل كثيرا من الشكلية (fomalism) المعدلة التى قدمها فيرث وجونز . وهناك سببان رئيسيان لهذا التقدير يتناولهما الفصل الثانى بالتفصيل . أولهما ، أن الواقعيين مخطئون فى قولهم إن قيم مجتمعات ما قبل الصناعة ودوافعها تختلف فى النوع وليس فى الدرجة عن قيم المجتمعات الصناعية ودوافعها . والحقيقة أنه حتى الفروق فى الدرجة يمكن أن تكون أقل بكثير مما يفترض عادة . ثانيهما ، أن نظرية « الواقعية » تخفق فى مواجهة الاختبار التطبيقى : فمن الواضح أن اقتصاد أفريقيا الغربية فيما قبل الاستعمار لم يكن يعمل وفقا للمبادىء التى يفترض أنها تميز المجتمعات « التقليدية » . والحقيقة أن مفهوم المجتمع « التقليدى » هو نوع مثالى لا يعتد بقيمته فى فهم الواقع .

والحجج الواردة فى هذا الكتاب مشتقة من موضوعه ، وترتبط بالثبات والتغير فى السوق . والتحليل الذى يتضمنه **الفصل الثانى** للاقتصاد المحلى فى فترة ما قبل الاستعمار أساسى فى فهم الكتاب كله . فهذا الفصل ينقض الأساطير التى ازدهرت حول السمات المميزة للمجتمعات « التقليدية » ، ويبرهن على أن التبادل كان منتشراً ، ويحدد القوى التى كانت تحاول توسيع السوق ، ويتوصل إلى استنتاجات بشأن القيود الداخلية على النمو . أما **الفصل الثالث** فيتقصى العلاقات التجارية الخارجية فى الفترة السابقة على الثورة الصناعية فى أوروبا ، ويستفيد من نموذج مبسط للتجارة الدولية فى تفسير

سبب إخفاق تجارة الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسى فى التغلب على الحواجز القائمة أمام نمو السوق . ويوضح **الفصل الرابع** كيف أقيمت روابط قوية ، للمرة الأولى ، بين التجارة الخارجية والاقتصاد المحلى نتيجة لتوسع التجارة «المشروعة» فى القرن التاسع عشر . ويبين أن هذا التطور هو بداية التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية ، كما يعتبر محوريا لفهم السبب فى تقسيم المنطقة فيما بين الدول الأوروبية . ويلقى **الفصل الخامس** نظرة موجزة على فترة الاستعمار . وهنا يستخدم مفهوما الاقتصادات « المفتوحة » والاقتصادات « المغلقة » لتحليل القسمات الهيكلية للاستعمار ، كما يستخدم البيانات الكمية لتوضيح أداء الاقتصادات الاستعمارية فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٦٠ . ويتضمن **الفصل السادس** تقييما لإسهام الأجانب والأفارقة فى اكتمال الاقتصادات المفتوحة خلال النصف الأول من الحقبة الاستعمارية (١٩٠٠-١٩٣٠) . ويبين أن الاقتصاد المفتوح كان صورة الاقتصاد التى اتخذت طابعا نظاميا رسميا ، والتى كانت آخذة فى الظهور بالفعل فى القرن التاسع عشر قبل التقسيم ، وأن نمو الصادرات قد نشأ فى المقام الأول عن تعبئة الموارد داخل الاقتصاد المحلى . ويتناول **الفصل السابع** التعديلات التى أدخلت على الاقتصادات المفتوحة فى النصف الثانى من الحقبة الاستعمارية (١٩٣٠-١٩٦٠)، ويقدم تفسيرا لنشأة القومية ولبدايات التصنيع، يستند إلى تحليل للتطورات فى قطاع التصدير وفى الاقتصاد المحلى .

وإنى أقدم هذا البيان التمهيدى بأمل أن يكون مرشداً للقارىء يهتدى به عبر التفاصيل الواردة فى فصول الكتاب .



الفصل الثانى

الاقتصاد المحلى :

هيكله ووظائفه

البدء من البداية أمر منطقى ، وذلك مرغوب فيه بوجه خاص فى هذا السياق ، نظرا للإقرار الواسع الانتشار الآن بأهمية كتابة التاريخ المحلى لأفريقيا . غير أنه عند هذه النقطة على وجه التحديد يواجه مؤرخو أفريقيا أشق الصعوبات فيما يتعلق بالمادة التى توفرها المصادر . ففى المقام الأول يوجد نقص فى الأدلة الثابتة ، لاسيما فى حالة منطقة الغابات ، حيث لم تكن السجلات الأهلية المكتوبة معروفة تقريبا قبل القرن التاسع عشر . ثانيا ، نادرا ما كانت المصادر القليلة الموجودة تستخدم لدراسة التاريخ المحلى فى فترة ما قبل الاستعمار ، أى قبل عام ١٩٠٠ على وجه التقريب[١] . ولما كان ما يوجد هو خليط متناثر من البيانات ، فإنه يكون من العسير تفادى تقديم صورة مركبة للاقتصاد « التقليدى » . كما أنه مع الافتقار إلى تسلسل زمنى مترابط للأحداث تزداد صعوبة الإفلات من تقديم رواية جامدة غير محددة الزمان للاقتصاد المحلى فى القرون التى سبقت مقدم الحكم الأوروبى .

وبرغم أهمية هذه الملاحظات فى الإحاطة بحدود هذا الفصل ، فإنها لا ترمى إلى التهوين المبكر من أهمية المناقشة الثابتة ، كما أنها لا ترمى إلى تحديد

---

(١) يعتبر كتاب رايموندمونى ، Tableau géographique de l'ouest africain au moyen âge ، دكار ، ١٩٦١ ، استثناءً عالى القيمة ، ولكن حتى هذا العمل يتحدث عن التجارة أكثر مما يتحدث عن الزراعة ، برغم أن الزراعة كانت أساس الاقتصاد فى معظم أجزاء أفريقيا الغربية .

الاتجاه العـام لمجمل ما يتلو ذلك من منـاقشات . على النقـيض من ذلك فإن المجال يتـسع لشىء من التفـاؤل ، حتى فى إطار القـيود التى تفـرضهـا الحالة الراهنة للمعـرفة . فهناك قـدر معين من الأدلة الثـابتة ، وإن يكن لايرقى إلى مستوى **سجل دومزداى**[٢][*] . كما توجد مجمـوعة متنوعة من المصادر الثانوية التى عانى بعضـها إغفالا غاية فى الغـرابة ولامبرر له على الإطلاق[٣]؛ كذلك يوجد الكثيـر الذى يستطيع المؤرخون تعلمه من الدراسـات الرائدة التى قام بها أساتذة فى فروع أخرى .[٤]

ومن الممكن ، بمجرد الاسـتفادة من المعرفة الموجـودة ، أن نقطع شوطا لا

---

(٢) يمكن القول بإيجاز أنه بالنسبة للفترة الممتدة حتى القرن الثامن يستطيع المؤرخ أن يعوّل على البحوث الاركيولوچية واللغوية والنباتية . أما ابتداء من القرن الثامن فإن تدفق المعلومات يأخذ فى الازدياد ، وأسـاسـا نتيجة للسـجلات التى دونها الرحـالة العرب ، برغم أن هذه الأدلة متناثرة وتتـعلق فى الأغلب بالمنطقة المعروفة بالسـودان الغربى . وبعـد القرن الخامس عشـر ، مع وصـول الأوروبيين ، يزيد حجم المـادة المرتبطة بمنطقة الغابات ، ولكنه قبل القرن التاسع عشر يقتصر بصفة عامة على المنطقة الساحلية .

(*) Domesday Survey · « سجل دومزداى » أو الروك الرومانى ، وهو مصدر تاريخى عظيم القيمة ، وسجل للإحصاء العام للأراضى والمصادر الاقتصادية فى انجلترا تم إعداده بأمر من وليم الأول (الفاتح) فى عام ١٠٨٦ – المترجم .

(٣) ثمة كتاب واحد ينبغى أن يمنح ، بوجه خاص ، لقب ثانى أقل الكتاب استعمالا فى ميدان التـاريخ الاقتـصادى لأفريقـيا الغربـية ، برغم جدارتـه بالاهـتمام ، هو كتاب لارز سندستروم The Trade Of Guinea ، لوند ، ١٩٦٥ ، الذى يعتـبر كنزا للمـعلومـات عن التجـارة الداخليـة لأفريقيا الغربية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فهذه الدراسة قليلا جدا ما انتبه إليها أحد ، حتى المختصصون .

(٤) قـدم بعض الجـغرافيين والأنثروبولوچيين والاقتـصاديين الميدانيين مـساهـمات جـوهرية فى دراسة الزراعة والأسـواق « التقليدية » ، وإن كانت أعمالهم – وذلك أمر مفـهوم – تفتقر إلى التسلسل الزمنى الذى لا غنى عنه فى كتابة التاريخ .

بأس به فى اتجاه تحقيق هدفين . أولهما أنه توجد أدلة ثابتة تكفى على الأقل لإعادة تركيب الصورة العامة لاقتصاد ما قبل الاستعمار ، وللإشارة إلى بعض من أهم التطورات فى تسلسلها الزمنى واختلافاتها الإقليمية . وفى الوقت نفسه ينبغى التأكيد على أن هذا الفصل لا يعدو أن يكون بداية . أما الذين استثارتهم - عن حق تماما - بعض جوانب الضعف فيه فإنهم مدعوون إلى إجراء البحوث اللازمة للتخلص منها .(٥) ثانيا ، أن هذه الصورة المجملة ، وإن تكن غير مكتملة ، تؤدى إلى إعادة تقييم القديم والحديث من الأساطير التى نشأت حول الماضى الأفريقى ، وفى الحقيقة حول التخلف بوجه عام . ومن سوء الطالع أنه لانقص الأدلة الثابتة ، ولا الإخفاق فى الرجوع إلى الدراسات التى نشرت بالفعل ، قد حال دون ترديد الآراء عن تأخر أفريقيا الاقتصادى فى الحقبة السابقة على الحكم الأوروبى . وعلى النقيض من ذلك فقد أُبديت بقدر من الاقتناع آراء تبدو فى بعض الأحيان مرتبطة ارتباطاً عكسياً بكمية المعرفة التاريخية لدى أصحابها . ومن المأمول أن تسفر الاستنتاجات التى تم التوصل إليها هنا عن تقييم أكثر دقة للقيود التى أثرت على حركة اقتصاد أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار . كما ينبغى أن تكون ذات صله أوسع بالموضوع ، لأن الصور المعممة للأساطير المرتبطة بأفريقيا يمكن أن توجد فى الكتب التى تزعم أنها تفسر التأخر الاقصادى فى أجزاء أخرى كثيرة من العالم المتخلف اليوم .

ويمكن لصورة إجمالية للمعتقدات حول التأخر الاقتصادى لأفريقيا فى

(٥) سنقترح فى الفروع التالية من هذا الفصل بعض الموضوعات التى يمكن أن تتناولها البحوث .

حقبة ما قبل الاستعمار أن تتضمن النقاط الرئيسية التالية : أن الاقتصاد المحلى كان اقتصاد كفاف ، وكان متماثلا لايتغير ، وبالتالى لا يستثير اهتمام الباحث . واقتصاد كهذا لايحتاج إلا إلى نظرة عابرة ، لأن العقبات التى تعترض تطوره يمكن التعرف عليها فى يسر ، وتعتبر مألوفة بدرجة كافية - على الأقل بالنسبة للخبراء . كما يقال إن القطاع الزراعى السائد كان مصابا بالشلل تقريبا نتيجة عوامل من بينها التكنولوچيا البدائية ، والحيازة الجماعية للأرض ، والأسرة الممتدة . أما تطوير مجموعات رئيسية من المنظمين فكانت تعوقه سيادة نظام للقيمة مناهض للرأسمالية . وهذه الايديولوچية عززتها النظم السياسية الأفريقية التى كانت إما فى صورة حكم شيوخ مسنين محافظين يزعمون لأنفسهم وضعا خاصا مكتسبا ، أو نظما تقوم على درجة من المساواة يستحيل معها على المجددين المأمولين تجميع المدخرات . وعمليات التبادل القليلة التى كانت تتم لم تكن تتبع قواعد العرض والطلب ، كما هى مفهومة فى العالم الغربى ، وإنما كانت تمارس تلبية لقيم اجتماعية وليس لقيم اقتصادية . وبالتالى لم تكن هناك أية سوق لعوامل الإنتاج ، أى لم تكن هناك أية وسائل مؤسسية منتظمة لبيع الأرض ، أو لاستئجار الأيدى العاملة ، أو جمع الأموال . وكانت النتيجة أن ظلت العوامل الإنتاجية المحتملة غير مستثمرة .

إن التفسيرات التى تقدم للتخلف فى حقبة ما قبل الاستعمار هى فى الأساس تنويعات حول موضوعين سيكونان مألوفين ، فى صور مختلفة بعض الشيء ، لمؤرخى أجزاء أخرى من العالم . فمن ناحية توجد أسطورة أفريقيا البدائية التى تصور قاطنى القارة على أنهم أقرب إلى همج ألفريد مارشال(*) ،

(*) **ألفريد مارشال** (١٨٤٢-١٩٢٤) : اقتصادى انجليزى معروف ، من أهم كتبه **مبادىء علم الاقتصاد** الذى مازال يدرس فى غالبية جامعات العالم - المترجم .

الذين وصفهم بأنهم :

> تسيطر عليـهم الأعراف والانفعـالات ، نادراً ما يشقون لأنفسهم دروبا جديدة ؛ نادرا ما يتنبـأون بالمستقبل البـعيد ؛ تشنجيون برغم عـبوديتهم للأعراف ؛ يحكمهم هوى اللحظة ؛ مستعدون دوما لأكثر الجهود مشقة ، ولكنهم عاجزون عن الاستمرار طويلا فى عمل مطرد .[٦]

وكانت هذه الحـالة تقف حائلا دون ما يعتـبره الأوروبيون تقدمـا ، سواء أكان معنويًا أم ماديًا . واستنادا إلـى هذا التفسير فإن تحرر أفريقـيا من البربرية انتظر حتى نهـاية القرن التاسـع عشر ، عندمـا جاء الأوروبيون كـفرسان عـبر التل ليمنحوا بركات الحضارة الغربية لمن أسماهم كپلنج .

البشر السذج البلداء

أنصاف الشياطين وأنصاف الأطفال

وعلى الجانـب الآخر هناك الأسطورة الأحـدث عهدا والأكـثر عـصرية ، أسطورة «أفريقـيا المرحـة » ، التى انتشرت خـلال السنوات العشـر أو الخمس عشرة المـاضية . ووفقا لوجهة النظر هذه كانت مرحلة ما قبل الاستعمار عصراً ذهبياً نعمت فيـه أجيال من الأفارقة بحياة ملائمة فى مجـتمعات حسنة التكامل تعمل فى سلاسة ويسر . وأصبـحت وسائل كسب الرزق ميسورة ، لأن المواد الغذائية تنمو تلقائية وبوفرة ، وهذا الحظ السعيد مكّن السكان من التركيز على الاستمـتاع بأوقات الفـراغ ، وهو ما كان يصـل ، إذا صدقنا بعض المصادر ،

(٦) الفريد مارشال Principles of Economics ، الطبعة الثامنة ، ١٩٣٨ ، الصفحتان ٧٢٣ ، ٧٢٤ .

إلى قضاء الوقت فى الرقص وقرع الطبول .(٧) كما أن الأوروبيين ، هكذا يقال ، مزقوا حالة من التناغم والتوافق : فالتماسك القائم على القيم المشتركة حلت محله وحدة اصطناعية تدعمها قوة غاشمة واستغلال خال من الرحمة أوقع الأهالى فى درك من الفقر لم يعرفوه فى ماضيهم . إن أسطورة « أفريقيا المرحة » ترتبط ارتباطا وثيقا بما يمكن أن يسمى تفسير الويج (الأحرار) الحقيقيين للتاريخ الأفريقى ، وذلك تمسكا باسم أقدم حزب سياسى فى أفريقيا.(٨) وهذا التفسير ينظر إلى الدول الحالية والحكام الحاليين فى أفريقيا على أنهم الخلف المباشر لأولئك الذين وُجِدوا فى حقبة ما قبل الاستعمار . ويترتب على هذا الافتراض أن النظام التقليدى ينبغى النظر إليه بعين راضية إذا ما أريد للتاريخ أن يؤدى وظيفته المعاصرة التى أساسها إضفاء الشرعية على الحاضر . فتجار الرقيق الأفارقة يصبحون زعماء وطنيين ، والإمبراطوريات الكبيرة يُصفَّق لها لأن قدوتها يمكن أن تستخدم لمكافحة الاتجاهات الانفصالية التى كانت سمة

---

(٧) تزودنا الأفلام السينمائية والنشرات السياحية بمصدر هام ومهمل لأولئك المعنيين بتاريخ الأفكار ، لأنها تصوِّر القوالب النمطية ، بل تعززها فى بعض الأحيان . مثال ذلك أن شركة هورايزون للسياحة دعت من يفكرون فى أخذ أجازة فى عام ١٩٧٢ إلى زيارة غمبيا ، « حيث نقر طبول أفريقيا السوداء يأسرك ويسحرك عندما تشاهد الأهالى خليِّى البال يرقصون عند أدنى استثارة ، مثلما يهبط الشفق فوق باثورست » . [باثورست هى عاصمة غمبيا وميناؤها البحرى ، وترد فى الأطالس العربية الآن تحت اسم بانجول – المترجم.] وبالمثل فإن الأفلام السينمائية التى تعد لتشجيع السياحة الأجنبية إلى انجلترا تعطى الانطباع بأن السكان مقسمون بالتساوى تقريبا بين رجال الحرس الملكى وراقصى المُرِّيسة . [المُرِّيسة Morris رقصة انجليزية ناشطة يؤديها الرجال وهم مرتدون ملابس طريفة ويحملون أجراساً ، وتؤدى غالبا فى احتفالات أول مايو – المترجم .]

(٨) كان هربرت باترفيلد ، فى كتابة **The Whig Interpretation of History** ، أول من حدد هوية المدرسة التاريخية التى استفادت من الأحداث الماضية لتبرير النظام السياسى القائم وتعزيزه . وقد تأسس « حزب الويج الحقيقيين » حوالى عام ١٨٧٠ ، وتولى السلطة فى ليبيريا باستمرار تقريبا منذ ذلك الحين .

مميزة عامة ، وأحيانا مأساوية ، لفترة ما بعد الاستعمار .

وسوف نستخدم فى هذا الفصل العـرض السابق للرؤى المعترف بها للماضى الاقتـصادى لأفريقـيا ، وذلك كنقطة انطلاق لما يؤمل أن يـكون تقييـماً أصح لطبيعة التخلف فى حقبة ما قبل الاستعمار ، ونقطة تأخذ فى الاعتبار مصالح ٩٩ فى المائة من السكان الذين لم يكونـوا زعماء وطنيين ولاحكامـا . فتـاريخهم بلاشك ليس تاريخ همج بدائيين ، كمـا سيتضح سريعـا ، ولكنه أيضا لايتفق مع المخطط الذى وضـعه تفـسيـر « الويج » للتاريخ . كـما أن بعض الحـجج الأقدم عهدا التى صُوِّرت هنا كاريكاتيريا قـد دحضتها حجج أخرى ، ولم يعد هناك ما يدعو إلى مناقشتها بالتفصيل ، وإنما سيشار إليها لمجرد توجيه نظر غير المتخصصين إلى ما يعتبر الآن وجهـة نظر أكثر دقة . وهناك تفسيرات أخرى ، وبخاصة تلك التى مازالت موضع جدل بين المتـخصصين - وأغلبها ذات منشأ حديث - سنعالجها بقدر أكبر من الإفاضة ونوليها ماهى جديرة به من الاهتمام والمناقـشة . والتـحليل المقدم فى هذا الفـصل مقـسم إلى أربعة أجـزاء تغطى الموضـوعـات التاليـة : الموارد الطبيـعيـة والبشـرية ؛ الإنتاج ؛ نظام التـوزيع الداخـلى ؛ والنـتـائج المستـخلصة فيـما يتعـلق بالقيود التى تـؤثر فى الإنتاج المحـلى .

أولا - المـوارد الطـبيـعيـة والبـشـرية

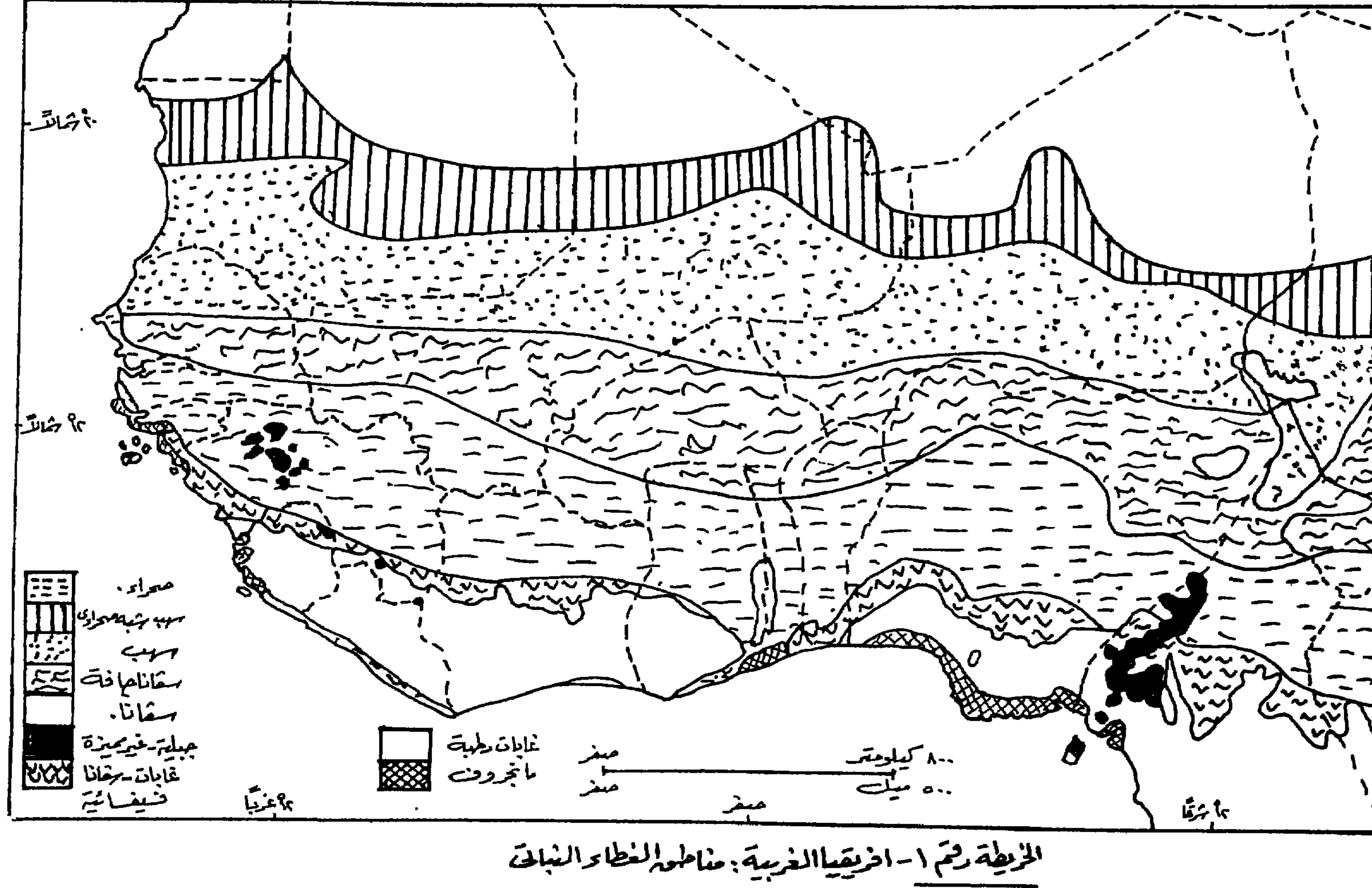
يعالج المؤرخون عـادة البيئة الطبيعـية باعتبارها « خلفـية » للأحداث التى تستحوذ على جلِّ اهتمامهم . وهذا النـهج بينما هو مقبول تماما فى الدراسات السياسـية أو الدبلوماسيـة ، يكون أقل إرضاء فى حالة التاريخ الاقـتصادى . والحقيـقة أن المـاضى الاقتصادى لأفريقـيا الغربية هو السجل لحـوار متصل بين

الجغرافيا والتاريخ - منذ البدايات الأولى للزراعة إلى إدخال الصناعة الحديثة ومخطط الموارد الطبيعية المقدم هنا ينبغى أن ينظر إليه على أنه مجرد تمهيد للتفاعل الذى يمكن متابعته فى هذا الفصل والفصول التالية .[٩] ويقصد بالإيجاز فى هذه الخلاصة دعم غرضها الرئيسى ، وهو إنكار أن البيئة المادية غير قابلة للتغيير ، أو أنها قد حددت المسار لتاريخ أفريقيا .

فمن دكار إلى بحيرة تشاد ، وهى مسافة تزيد على ألفى ميل ، يمتد هناك حزام من أراض عشبية متموجه تتناثر بها الأشجار . وهذه المنطقة المعروفة بالسودان الغربى تشكل ممرا عرضه قرابة ستمائة ميل . وإلى شمالها تقع الصحراء الكبرى التى تمتد حوالى ألف ميل فى اتجاه شمال أفريقيا . وإلى الجنوب ، وما يكاد يلامس البحر ، يمتد حزام من الغابات الاستوائية ، ويجرى مرة أخرى من الغرب إلى الشرق ، ولكنه لايغطى أكثر من مائتى ميل من الشمال إلى الجنوب حتى عند أوسع عرض له ، وفى الوسط تتخلله السڤانا (على وجه التقريب بين أكرا وبورتونوڤو) . والشتاء لا يأتى أبدا إلى أفريقيا الغربية ، ولذا لاتوجد درجات حرارة منخفضة تعوق نمو النباتات ، ويعتبر معدل سقوط الأمطار العامل المحدِّد المادى الرئيسى لطابع النباتات ومداها . وتتناقص الأمطار من الجنوب ، حيث يمكن أن تتجاوز مائة بوصة فى السنة ، إلى الشمال ، حيث يمكن أن تنعدم فى بعض السنوات . وهذا الاختلاف على وجه التحديد هو الذى يقدم تفسيرا ملائما للتباين الشديد

---

(٩) يحال القراء الذين يبتغون مزيدا من المعلومات الجغرافية إلى العمل الثقافى البارز الذى قام به كل من و . ب . مورجان ، ج . س . بيو ، West Africa ، ١٩٦٩ ، والذى ينبغى أيضا الرجوع إليه فيما يتعلق بالفروع التالية من هذا الفصل وبالفصلين السادس والسابع .



الخريطة رقم ١ - افريقيا الغربية: مناطق الغطاء النباتي

بين الغابات الرطبة والصحراء الجافة الجرداء ، وكذلك لاتجاه مناطق النباتات إلى أن تمتد فى أحزمة متوازية من الغرب إلى الشرق . ولايتغير هذا الترتيب كثيراً نتيجة للتغيرات فى الارتفاع ، لأنه نادرا ما ترتفع الأرض فوق ألفى قدم ، وقد كانت مناطق النبات الرئيسية موجودة منذ قرابة ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ، وهى نتاج لعملية جفاف بدأت منذ عشرة آلاف أو إثنى عشر ألف سنة . وقبل ذلك الوقت ، وبداية من حوالى سبعين ألف سنة مضت ، كانت هناك حقبة من درجات الحرارة المنخفضة ، ومعدلات أعلى لسقوط الأمطار ، شجعت الحياة النباتية المميزة للبحر المتوسط ، والاستيطان البشرى فى أجزاء من أفريقيا الغربية هى الآن مناطق صحراوية .

وقد كان من المألوف الاعتقاد بأن هذه البيئة قد حبتها الطبيعة بسخاء ، وبأنها تزخر بامكانيات الثراء . من ذلك أن هانتنجتن ، الذى راجت نظرياته فى العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى ، أدخل هذا الاعتقاد فى تفسيره للتأخر الاقتصادى للمناطق الاستوائية . واستنادا إليه فإن « انخفاض المستوى العقلى ، أو الخمول ، أو المرض ، أو اليسر النسبى للحياة فى المناخ الاستوائى ، يمكن أن يكون حائلا دون أن يعتنق الناس أفكاراً جديدة ، أو دون أن يضعوها موضع التنفيذ »[١٠]. وهناك سببان رئيسيان لاعتناق أفكار من هذا النوع عن أفريقيا الغربية . ففى المقام الأول يبدو أن المراقبين الأوروبيين الأوائل قد اعتبروا سخاء الغابات الاستوائية دلالة على الخصوبة العامة للمنطقة . ثانيا ، أن الارتباط الطويل العهد بين السودان الغربى وتجارة الذهب كان عامل

---

(١٠) إلسويرث هانتنجتن ، Mainsprings of Civilisation ، نيويورك ، ١٩٤٥ ، الصفحة ٤ .

تشجيع لوجهة النظر القائلة بأن السڤانا منطقة غنية ومرغوب فيها .[١١] غير أن تفسيرا آخر أخذ فى الظهور فى العقدين الخامس والسادس من القرن الحالى . ومن المفيد معرفة أن ذلك كان يرجع جزئياً إلى إخفاق عدد من المشروعات الاستعمارية التى أقيمت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتحسين الزراعة الاستوائية. فالتربة الاستوائية ، وهكذا كان يقال ، كانت شديدة الجدب والعقم ، كما أن رفع الإنتاجية الزراعية كان مهمة صعبة ، وأن الآفاق الإنمائية للمناطق الاستوائية ، نتيجة لذلك ، كانت كئيبة بعض الشيء.[١٢] واليوم يتفق الجغرافيون على أن المشكلة أشد تعقيداً بكثير مما أوحت به الكتابات السابقة ، وعلى أنه مازال هناك الشيء الكثير الذى ينبغى أن نعرفه عن خصائص التربة الاستوائية .[١٣] غير أنه توجد بيّنات كافية لتوضيح أن الثراء الطبيعى المزعوم للبيئة الاستوائية ، وما يرتبط بذلك من رأى يقول بأن الحياة على خط الاستواء سهلة نسبياً ، كلاهما محض خرافة . فمن المعترف به الآن أن تربة السڤانا ذات محتوى عضوى ومعدنى منخفض ، وتسهل تعريتها ، على حين أن الأمطار فى المنطقة ، إلى جانب ضآلتها ، معرضة أيضا لتغيرات موسمية ملحوظة . أما منطقة الغابات فتربتها أعمق ، ولكن هذه التربة بدورها تكون عادة شحيحة فى المواد المغذية ، لاسيما فى الفوسفور . وفوق ذلك يوجد قدر

---

(١١) تعالج تجارة الذهب فى الفصل الثالث . وقد كان للثراء المزعوم للسودان الغربى دور فى تشكيل المواقف الأوروبية من أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر ، كما يشار إلى ذلك فى الفصل الرابع .

(١٢) پييرجورو ، The Tropical World ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٦ .

(١٣) ب . و . هودر ، Economic Development in the Tropics ، ١٩٦٨ ، الصفحة ١١ .

كبـير من عـدم اليقين بشـأن العلاقـة بين المناخ والتربة فى المـناطق الاستـوائية والإمكانيات الإنمائية لهذه المناطق.

ومن الممارسات المغـرية ، وإن تكن بغير جدوى ، مقارنة الموارد الطبـيعية والأحوال المناخية فى أجزاء مختلفـة من العالم بغرض التوصل إلى استنتاجات حول ما إذا كانت قد حـفزت أو أخّرت التقدم الاقتصادى لمجتـمعات بعينها - فهى شبـيهة إلى حد ما بمحاولة التـعرف على ما إذا كانت الحياة أشـد صعوبة بالنسبـة لطائر البنجوين فى الدائرة القطبـية الجنوبية منهـا بالنسبة للجـمال فى الصحراء الكبرى . وكل ما يمكن أن يقال دون وقوع فى الخطأ أن ما يجمع بين شعوب البلدان المتخلفة أكبر كثيراً مما يفرق بينها . فأنشطتها ، سواء فى المناطق المعتدلة أو الاستـوائية ، تتركز على إنتاج السلع والخدمـات اللازمة للبقاء عند مستويات دخل مـتدنية . ومن أجل هذه الغاية يتكيف كل مجتـمع مع بيئته ، وفى الوقت نفسه يحاول تشكـيلها . فسخاء الطبيعة فى مـنطقة بعينها يمكن ، فى ظل نظام تكنولوچى واجتـماعى وسياسى معين ، أن يتيح حـدودا عريضة لأنواع الأنشطة التى تنفـذ عند أية مـرحلة زمنية ، ولـكن يظل يوجـد مجـال داخـل هذه الحدود للتـجربة والتغيـير . ومن المرجح ، إذا أخذنا بمثال أفـريقيا الغربية ، أن الغابات كانت ذات يوم أشـد اتساعا مما هى عليه الآن ، وأن هذا الجزء من السڤـانا قد انتزع منها بفعل الإنسان .(١٤) كما أن النمو السكانى فى السڤـانا ، من خـلال الزيادة الطبيـعيـة أو الهجـرة ، قد شـجع على تطهـير مساحات إضـافية عن طريق حرق الغابات. وما إن حـدث ذلك حتى تعرضت

(١٤) حتى هذا القول يفرط فى تبسيط مشكلة معقدة مازالت البحوث بشأنها فى بدايتها . انظر ، الدراسـة التمـهـيدية التى أجراها و . ب . مـورجـان ، ر . پ . مـوس ، "Savanna and Forest in West Africa" ، فى مجلة **أفريكا** ، العدد ٣٥ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٨٦ إلى ٢٩٣ .

المنطقة لـغزو كاسح من الحـشائش المقـاومة للحرائق ، وتطـور نمط جديد من الزراعة مرتبط فى بعض الحالات بتربية الماشية . كما أن تجارب الإنسان كانت فى بعض الأحيـان تدفع إلى الوراء الحدود التى كـانت فيمـا سبق تشكل قـيداً على أنشطته وإنجـازاته . وتلك كانت الحال مع ثورة الـعصر الحجـرى الحديث التى أساسها اخـتراع الزراعة واستئناس الحيوانات ، ومع الـثورة الصناعية التى بدأت فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر .

إن البيئة المـادية لم تكن عاملا محدِّدا ثابتا لأنشطة الإنسان سواء فى أفريقيا الغربية أو فى أجزاء أخرى من العالم . فالموارد الطبيعية والظروف المناخية يمكن أن تساعـد على تحديد النمـط الخاص للتخلـف الذى يوجد فى منطقـة ما ولا يوجـد فى منطـقة أخرى ، ولكنها فى حد ذاتها لا تفـسر ظاهرة التخلف نفسها . ذلك أن البحث فى أسـباب فقر الأمم وثرائهـا ينبغى أن يبدأ برفض الافـتراض بأن الإنسان وبيئته يمكن تناولهـما بوصفهما كيانين متميـزين لهما علاقة ثابتة ، لأن الإنســـان عنصر لا يقـل أهمية وديـنـامية فى الجغرافيا عنه فى التاريخ .[(١٥)]

وتعتبـر الديموجرافيا ، أو بمعنى أدق يـنبغى أن تكون ، موضوعـا محورياً للتـاريخ الاقتـصـادى الأفـريقى ، لأن الجزء الأكـبـر من النـاتج « القـومى » الإجـمـالى للقـارة كـان ولا يزال يسـتـخلص من اسـتخـدام قـوة البـشـر فى الأرض . ويبدو من المرجـح الآن أن أفريقيـا ، التى طالمـا اعتـبرت فى تاريخ

---

(١٥) النهج المتبع فى الفقرات السابقة يدين بالكثير للمقالين التاليين الذين يكمل كل منهما الآخر : چون هيلم ، "The Ecological Approach in Anthropology" ، فى **المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع** ، العدد ٦٧ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٦٣٠ إلى ٦٣٩ ؛ و.ب. مورجان ، ر. پ. موس ، "Geography and Ecology : the Concept of the Community and its Relationships to Environment" ، فى **حوليات جمعية الجغرافيين الأمريكيين** ، العدد ٥٥ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٣٩ – ٣٥٠ .

العالم مقترضا أكثر منها مقرضا ، كانت الموطن الأصلى للإنسان ، وقد ثبت مؤخرا أن الشعوب ذات الأصل الزنجى كانت موجودة فى أجزاء من أفريقيا الغربية منذ حوالى أحد عشر ألف سنة .[١٦] فالهجرات والزواج المختلط (الذى ما زال مستمراً اليوم) ساعدت على وجود مجموعات محلية متنوعة فى المنطقة .[١٧] وفى المناقشة التالية سندرس موارد أفريقيا البشرية فى جزءين ، الأول يعالج حجم السكان ونوعيتهم وتوزيعهم ، والثانى يعالج الطرق التى كانت الأيدى العاملة تنظيم بها .

ولم تبذل جهود جادة لتقدير أعداد السكان فى أفريقيا الغربية إلا منذ بداية القرن العشرين عندما قُدِّر مجموع السكان بحوالى ستة وثلاثين مليونا . ومن المخاطرة إجراء تقدير استقرائى من هذا الرقم الذى هونفسه تقدير مبنى على بعض الدراسات وليس حسابا دقيقا ، على الرغم من أنه افترض على هذا الأساس أن السكان كانوا قرابة خمسة وعشرين مليونا فى عام ١٨٠٠ . غير أنه حتى إذا أخذ المجموع المرتبط ببداية فترة الاستعمار على أنه ينطبق على تاريخ يسبق ذلك بكثير ، فإنه مازال ممكنا القول بأن عدد سكان أفريقيا الغربية كان صغيرا بالنسبة لحجم المنطقة ، وبالنسبة للأرض الصالحة للزراعة . كما أن اصطلاحين مثل « الاكتظاظ السكانى » أو « قلة السكان » يشتملان على عدد من الصعوبات ، ويعنيان وجود عدد « أمثل » للسكان ، وهو عدد يصعب التوصل إليه .[١٨] وبرغم ذلك تفيد الدلالات أن الاكتظاظ السكانى لم يكن بوجه عام من المشكلات التى واجهت أفريقيا الغربية . على النقيض من ذلك

---

(١٦) ج . ر . كلارك ، The Prehistory of Africa ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٦٤ إلى ١٦٩ .

(١٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر ، التصنيف الذى استخدمه مورجان وپيو ، West Africa ، الصفحات ١٧ إلى ٣٢ ، والذى يبدو أنه أكثر التصنيفات نفعا للمؤرخين الاقتصاديين .

(١٨) ا . ا . ريجلى ، Population and History ، ١٩٦٩ ، الصفحة ٣٦ .

فإن أفريقيا الغربية يمكن أن تتخذ مثالا للتخلف فى منطقة قليلة السكان .[١٩] ولنضع الأمور فى أبسط صورها ونقول إن الأدلة توحى بأنه من الزاوية الإجمالية كان المتاح من الأرض أكثر من الأيدى العاملة اللازمة لزراعتها . بل إنه حتى فى الوقت الحاضر ، حيث عدد السكان أكبر من مثلى ما كان عليه عند بداية القرن العشرين ، فإن النقص فى الأراضى لم يصبح بعد مشكلة رئيسية ، ما عدا فى أماكن معينة .

إن التعميمات السابقة تتطلب إسهابا وإفاضة . وبداية من الهام الإقرار بأن قلة السكان وتناثرهم لا يعنيان بالضرورة شيئاً واحداً . فضآلة السكان فى منطقة معينة يمكن أن يفسرها عدم كفاية الموارد الطبيعية فى هذه المنطقة . والصحراء الكبرى سكانها متناثرون ، ولكن لايمكن القول إنها تعانى نقصا فى السكان . وهناك مايدل على أن انخفاض الكثافات السكانية فى أفريقيا الغربية ، وبخاصة فى أجزاء من السودان الغربى ، كان مرتبطا بفقر التربة ونقص العناصر البيولوجية الأساسية ، مثل الماء والملح .[٢٠] وفى المناطق التى كان باستطاعة أرضها تحمل كثافات سكانية أكبر فإن تفسير نقص السكان ينبغى

(١٩) تناول جيرالد ك . هيلينر ، من وجهة نظر اقتصادية ، المعانى التى تتضمنها هذه الملاحظة ، فى مقال له بعنوان "Typology in Development Theory : the Land Surplus Economy (Nigeria)" ، نشر فى مجلة **دراسات معهد بحوث الغذاء** ، العدد ٦ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٨١ إلى ١٩٤ . ومن أجل الاطلاع على دراسة جغرافية شاملة لظاهرة النقص السكانى ، انظر ج . سوتر ، **De l'Atlantique au Fleuve Congo : une géographie du sous-Peuplement** ، جزءان ، باريس ، ١٩٦٨ .

(٢٠) من أجل الإلمام بمسح عام ، انظر ، بوليسلاف دومانوفسكى ، "The Influence of Geographical Environments of the Distribution and Density of Population in Africa" ، فى مجلة **أفريكانا بوليتين** ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٩ إلى ٣٣ .



الخريطة رقم "٢" التوزيع الحالي لشعوب أفريقيا الغربية

البحث عنه أساسا فى العوامل التى تؤثر فى معـدل الخصوبة ومعدل الوفيات ، برغم أنه من المحتمل أيضـا أن القيود السياسية على حـركة الناس كان لها دور فى الحيلولة دون استعمار مناطق بعـينها . ولا يعرف الشيء الكثير عن العوامل التى كانت تحكم الخصوبة فى المجتمعات الأفريقية ، وإن كان يبدو أن ممارسات رعاية الطفولة قد قللت من عدد الولادات الممكنة فى بعض الجماعات ، ولكن توجد أدلة تشـير إلى أنه كان هناك مـعدل وفيات مـرتفع نتيجة لأمـراض مثل المـلاريا والجدرى ومرض النوم . ومن المسلم به أن هذه الأمراض كانت منتشرة فى أفريقيا الغربية منذ عهود سحيقة ،[٢١] وأنه قد حدثت أوبئة خطيرة للجدرى والالتهاب السحـائى والطاعون . كما يقال إن الأمراض المعـدية والمجاعات قد قللت السكان كثيرا فى الأجزاء الوسطـى من السودان الغربى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .[٢٢]

ولابد بعـد ذلك من تصـحـيح انطباع مـازال منتـشـراً خـارج صفـوف الديموجـرافيين ، وهـو أن النقص السـكانى يعـد حـالة اسـتـثنائيـة تتطلب تفسيرا خاصاً . ووجهـة النـظر هـذه نابعة من افتراض أن الاتجـاه العـــادى هو أن يصل الســكان إلى الحدود القصوى للمـــوارد وفقـا للمبدأ القائل بأن

---

(٢١) سـبق القـول إن ذبابة تسى تسى ، التى تنقل مرض النوم ، قديمة قدم الإنسـان نفسـه . انظر ، فـرانك ل . لامـبريخت ، Aspects of the Evolution and Ecology of Tsetse Flies and Trypanosomiasis in Prehistoric African Environment" فى **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدده ، ١٩٦٤ ، الصفحات إلى ٢٤ .

(٢٢) سـيكينى – مـودى سـيسـوكـو ، "Famines et épedémies à Tombouctou et dans la bouche du Niger du XVI° au XVIII° Siecles" ، فى مـــجلة **Bulletin de l'IFAN,B** ، العـدد ٣٠ ، الصفحات ٨٠٦ إلى ٨٢١ .

« الطبيعة لا تقبل وجود الفراغ » . وقد كان مالتس أول من روّج لهذه الفكرة التى لقيت تأييدا فى السنوات الأخيرة بسبب الزيادة السكانية السريعة فى كثير من البلدان المتخلفة . غير أن « الانفجار » السكانى حدث معاصر نسبيا فى التاريخ العالمى . فالسكان فى حقبة ما قبل الصناعة كانوا قليلى العدد ، والنقص السكانى كان على الأقل مألوفا شأنه شأن الاكتظاظ السكانى حتى القرن التاسع عشر ، كما لم يكن بالتأكيد خاصا بأفريقيا الغربية ، أو حتى بأفريقيا بأسرها . وقد كانت الهند وأمريكا اللاتينية تعانيان نقصا فى السكان حتى بداية القرن العشرين على الأقل ، وكانت تلك أيضا حال البلدان التى استوطنها البيض ، مثل أمريكا الشمالية وأستراليا . ومن الأفكار المألوفة أيضا أن نقص السكان هو على نحو ما أفضل من الاكتظاظ السكانى ، ولكن ذلك بدوره لا أساس له . فالنقص السكانى قد يكون نتيجة لمعدلات وفاة مرتفعة بوجه خاص ، كما أنه يشكل عقبات خطيرة أمام تنمية اقتصاد سوقى ، حسبما يتضح فى الفروع التالية من هذا الفصل .

وليس هناك ما يدعو إلى افتراض أن نوعية الأيدى العاملة فى أفريقيا الغربية تختلف اختلافا ملموسا عن تلك التى وجدت فى مجتمعات أخرى فى حقبة ما قبل الصناعة .[٢٣] فمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد كان على الأرجح حوالى خمس وثلاثين سنة ، وهو نفس المتوسط الذى كان موجودا فى أوروبا العصور الوسطى ، والذى مازال موجودا اليوم فى أجزاء من أفريقيا الغربية . كما أن عدد ساعات العمل فى الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها كان منخفضا ، وربما كان فى المتوسط حوالى نصف اليوم طيلة

---

(٢٣) انظر ، على سبيل المثال ، ر . س . كولمان ، "Labour in the English Economy of the Seventeenth Century" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ٨ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ٢٨٠ إلى ٢٩٥ .

العام ، وفى بعض الأحـيان أقل من ذلك بعض الشئ .[٢٤] غير أنه من الخطأ أن نخلص سواء إلى أنـه كان يوجد نقص شـديد فى العمـالة فى المجتمـعات الأفريقـية التقليـدية ، أو إلى أن الأفارقة كـانوا يعانون عجـزاً خـاصا أو بلادة مزمنة . ففى المقام الأول كان متوسط عدد ساعات العمل المبـذولة فى الفلاحة أقل كثـيراً من متوسط عـدد الساعات المبذولـة فى العمالة الإنتاجـية ككل ، لأن المزارعين كانوا يشتغلون أيضا بأنشطة أخـرى ، مثل الإنتاج الحرفى والتجارة ، على أساس العـمل لبعض الوقت أو على أساس موسـمى . ثانيا ، اتضح أن أعباء المجهود اللازم للمـهام الزراعية العامة فى أفريقيا الغربيـة أعبـاء قاسية ، وأنه يلزم حوالى نصف اليـوم لاسترداد العافية ، لاسـيما فى المجتمعات التى تنتشر فيها الأمراض وسوء التغذية .[٢٥] وتدلل دراسة هانز المتازة عن مقاطعة نانجودى (شمال شرق غـانا) على أن معظم السكان يعـانون نقـصا خطيراً فى وزن الجسم فى الفترة الحرجـة التى تسبق الحصاد ، حيث يكون هناك نقص فى الغذاء ، ومع ذلك تكون هنـاك حاجة إلى مجـهود كبـير لجمع المحـاصيل .[٢٦]

---

(٢٤) رووينا م . لاوســون ، "The Traditional Utilisation of Labour in Agriculture in the Lower Volta Ghana" ، فى مـجلة **إيكونومــيك بوليتن أوف غـانا** ، العـدد ١٢ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥٤ إلى ٦١ .

(٢٥) ب . ج . فليبس ، "The Metabolic Cost of Common West African Agricultural Activities" ، فى مـجلة **جورنال أوف تروبيكال مـيـديسـن أند هـايجين** ، العـدد ٥٧ ، ١٩٥٤ ، الصفـحات ١٢ إلى ٢٠ .

(٢٦) ج . م . هـانتـر ، "Seasonal Hunger in a Part of the West African Savana : A Survey of Bodyweights in Nangodi N.E. Ghana" ، فى **مطبـوعـات مـعـهـد الجـغـرافـيين البريطانيين** ، العـدد ٤١ ، ١٩٦٧ ، الصـفـحـات ١٦٧ إلى ١٨٦ . وبشـأن ضـرورة التـزام الحـذر لدى مناقشـة مـايسـمى « فجـوة الجوع » ، انظر ، المقال المبكر للكاتب مـارڤن ب . مـيراكل ، "Seasonal Hunger : A Vague Concept and an Unexplored Problem" ، فى مـجلة **Bulletin de l'IFAN** ، العـدد ٢٣ ، ١٩٦١ ، الصـفـحـات ٢٧٣ إلى ٢٨٣ . وتعـتبـر « فـجوة الجـوع » أقل خطورة فى مناطق الغابات التى تزرع النباتات الدرنية ، حيث لا تلاحظ تغيرات موسمية كبيرة فى توفر المواد الغذائية .

وحيثما كان هناك نقص فى العمالة فى أفريقيا الغربية ، بمعنى أن الأيدى العاملة ، برغم الحالة الصحية الجيدة ، كانت تعمل بأقل من طاقتها فى جميع المهن ، فإن ذلك كان يرجع إلى نقص الفرص أكثر مما يرجع إلى تفضيل الاستمتاع بأوقات الفراغ ، لأن التفضيل يعنى الاختيار ، ولأن الاختيار كان مفتقدا فى أغلب الأحوال . فالأفريقى « الكسول » يكون فى الواقع عادة إما واهن البدن أو ليست لديه سوق لقوة عمله - أو كليهما .

ويزودنا توزيع الموارد البشرية بمفتاح هام لفهم الطرق التى كانت الموارد الطبيعية تستخدم بها. فسكان أفريقيا الغربية القليلون كانوا منتشرين بطريقة غير متساوية على نطاق المنطقة . وعدم المساواة هذا كان راجعا جزئيا إلى حالة سخاء الطبيعة فى البيئات الجزئية المختلفة : فمن الواضح أن المناطق الخصبة ذات الظروف الصحية الجيدة كانت أكثر جاذبية من المناطق الفقيرة التربة والتى تنتشر بها الأمراض الفتاكة .[٢٧] أما الأمر الأكثر إثارة ، والذى يتناقض بشدة مع وجهة النظر الحتمية القديمة ، فهو الدرجة التى كان توزيع الاستيطان بها يتحدد نتيجةً لأنشطة الإنسان الزراعية والتجارية والسياسية .

وقد كان لقدرة الإنسان على اكتشاف واستخدام أنواع مختلفة من المحاصيل تأثير عميق على أقصى حد للسكان تتحمله الأرض. فالمحاصيل الجذرية ، مثلا ، التى تنتجها الوحدة من الأرض يزيد وزنها حوالى عشرة

(٢٧) أجرى هانز دراسة حول اختلاف رئيسى بشأن هذا المبدأ ، أوضح فيها أن الجوع كان يدفع المهاجرين نحو المناطق الخصبة والنهرية والجذابة حيث يصابون بمرض العمى النهرى ويرغمون على تركها بعد سنوات قليلة - بعد أن تكون أعدادهم قد تضاءلت كثيرا . انظر ، ج . م . هانز ، "River Blindness in Nangodi, Northern Ghana" ، فى مجلة **جيوجرافيكال ريفيو** ، العدد ٥٦ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٩٨ إلى ٤١٦ .

أمثــال على ما تنتجــه هذه الوحدة من الحبــوب ، وباستطاعتــها إعالة كثــافات سكانية أكبر. ولما كانت المحاصيل الجـذرية تزرع أساسا في الغابات فقد ساعد ذلك على تعــويض بعض السمــات غيــر المرغــوبة لتلك المنطقة. وكــان توسع التجارة سبـبا في تركز السكان في بعض الأماكن غير المتوقعــة ، مثل الصحراء الكبرى ، حيث نشأت في حقبة ما قبل الاستعمار مستوطنات كبيرة يبلغ سكان الواحدة منها عشرة آلاف نسمة .[٢٨] كذلك كان للنزاعات فيما بين الدول تأثير هام على توزيع السكان. فالفارون من العدوان كانوا في بعض الأحيان يرغمون على الالتجاء إلى أماكن يسهل الدفاع عــنها ، برغم أنها قد لاتكون ملائمة من نواح أخرى. وقــد وجــدت جزر متــفرقة من المســتوطنات في القلاع الجــبلية النائيــة ، مثل هضبــة جوس في وسط نيجــيريا ، وعلى الأرصــفة الصــخرية والسهول التحاتيــة الأصغر حجما (إنسيلبرج) ، حيث كــانت تستخدم للزراعة مساحة محدودة من الأرض المنخفــضة المحيطة ، مثل الجزء الجنوبي الشرقي مما يعرف الآن بساحل الذهب .[٢٩] وبين الحين والآخر كانت سلطة توسعية تعمد إلى تكثيف الاستيطان لاعتبارات سـياسية. وكانت تلك هي الحال مع الفولاني الذي غزوا مرتفعات فوتا جالون في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقاموا بتوطين الرقيق هناك لفلاحة الأرض .[٣٠]

---

(٢٨) على خلاف الفكرة الشائعة عن الواحات بأنها تتكون من بضع أشجار نخيل تحيط ببركة صغيرة من المياه العذبة . وللاطلاع على دراسة تفصيلية عن مستوطنة كبيرة في الصحراء الكبرى ، انظر ، ج . لوفريي "Chronique de Ghadames" ، في مجلة **إبلا** ، العدد ٣٢ ، ١٩٤٥ ، الصفحات ٣٦٧ إلى ٣٨٥ ؛ والعدد ٣٣ ، ١٩٤٦ ، الصفحات ٣٤٣ إلى ٣٧١ .

(٢٩) قام بدراسة هذه المستوطنات م . ب . جليف الذي ترد قائمة بأعماله في ثبت مراجع الفصل السادس .

(٣٠) ج . ر يشار – مولار ، "Les densites de population au Fouta-Djallon" ، في مجلة **بريزانس أفريكين** ، العدد ١٥ ، ١٩٥٢ الصفحات ٩٥ إلى ١٠٦ .

وكان تكثيف الاستيطان يرتبط عادة بدرجة لافتة من التوسع العمراني (التحضر) ، سواء في مناطق السفانا أو الغابات. ووفقا للتقديرات كانت هناك ثلاث مدن كبيرة في السودان الغربي ، وهي غاو وتمبكتو وچني ، كان عدد سكان الواحدة منها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر يتراوح بين خمسة عشر وثمانين ألفا .[٣١] وكان حوالي نصف سكان بلاد الهوسا (فيما هو الآن نيچيريا الشمالية) يعيشون في مدن في الفترة السابقة على عام ١٩٠٠ ، وكان أبرز مثال لها هو مدينة كانو ، التي قَدَّر الرحالة الشهير بارث سكانها في منتصف القرن التاسع عشر بحوالي ثلاثين ألفا ، وهو رقم كان يتضاعف في ذروة موسم التجارة . وفي بلاد اليوربا ، وهي أبعد في اتجاه الجنوب ، وتدخل جزئيا في منطقة الغابات ،كان التوسع العمراني كبيرا أيضا. ففي القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد تشتمل على إثنتي عشرة مدينة يتجاوز سكان الواحدة منها عشرين ألفا ، وكانت أكبرها مدينة إبادان التي كان يقطنها حوالي سبعين ألف نسمة ، ويحيط بها سور خارجي محيطه أربعة وعشرون ميلا .[٣٢] وإلى أبعد من ذلك شرقا كانت مدينة الغابات بنين يقطنها خمسة عشر ألف نسمة عند نهاية القرن الثامن عشر، وكان يعتقد أن أعدادا كبيرة كانت تقطنها قبل ذلك بقرنين أو ثلاثة قرون . وفي بداية القرن الثامن عشر سجّل زائر هولندي لبنين الانطباعات التالية :

---

(٣١) من أجل مزيد من المعلومات انظر ، ريمون موني ، Tableau géographique de l'ouest Africain ou Moyen âge ، دكار ، ١٩٦١ ، الصفحات ٤٩٥ إلى ٥٠٣ ، وإن كانت الأرقام المذكورة هنا نتيجة بحوث أحدث .

(٣٢) وليم ر . باسكوم ، Urbanism as a Traditional African Pattern ، في مجلة سوسيولوچيكال ريڤيو ، العدد ٧ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٢٩ إلى ٤٣ .

كانت المدينة تبدو كبيرة جدا، وعندما تدخلها فإنك تذهب إلى شارع عريض غير معبد يبدو أنه أعرض سبع أو ثمانى مرات من شارع وارموس فى امستردام الذى يمتد مستقيما ولا يتعرج أبدا. وكان المبنى الذى أقمت فيه ... يبعد عن البوابة مسيرة ربع ساعة على الأقل ، ومع ذلك لم يكن باستطاعتى أن أرى نهاية الشارع(٣٣)...

ومن المتعذر هنا الخوص فى مناقشة عامة حول منشأ وهيكل المدن التى كانت موجودة قبل مرحلة الصناعة.(٣٤) غير أنه من المهم الإشارة إلى أن الرأى القائل بأن التحضر (التوسع العمرانى) لايصبح ذا شأن من الناحية الكمية إلا بعد التصنيع إنما هو رأى يلزم النظر فيه بحذر إذا لم نشأ المبالغة فى الاختلاف بين المجتمعات «التقليدية» والمجتمعات «الحديثة» . وقد كانت المدن والقرى الكبيرة سمة عامة على نطاق أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار . ومن المسلم به أن هيكلها المهنى كان يختلف عن هيكل المدن الحديثة من حيث إنها كانت فى المقام الأول أماكن يتجمع فيها المزارعون لأغراض غير زراعية ، وقبل كل شيء للدفاع والتجارة. وكان أفريقيون كثيرون من سكان المدن يقومون برحلات يومية إلى مزارعهم خارج أسوار المدن ، على حين أن ساكن المدينة فى العالم الغربى ينتقل إلى وسط المدينة للعمل فى الصناعة أو التجارة.

(٣٣) أقتبست فى توماس هوبكنز ، Nigerian Perspectives ، ١٩٦٠ ، الصفحتين ١١٩ ، و١٢٠ . وكان الزائر هو الشخص المجهول« د . ر . » ، ويحتمل أن يكون ديريك رويترز .

(٣٤) من أجل الاطلاع على معالجة أخرى لهذه المسألة ، انظر ، چيدون سچوبرج ، The Pre-industrial City ، جلينكو ، ١٩٦٠ .

وتوضح هذه البيانات ما لايوجد حوله خلاف ، وهو أن مدن أفريقيا الغربية لم تكن مدنا صناعية بالمعنى الحديث ، ولكن لايمكن استخدامها للتدليل على أنها كانت تختلف جوهريًا عن المدن التى وجـدت مثلا فى أوروبا فى أواخر القرون الوسطى . ولم تكن المدن الأفريقـية مأوى للمزارعين فقـط ، وإنما كانت أيضا مسكنا للأفراد المتخـصصين ، مثل الحرفيين ومقـاولى النقل وأصحاب الخانات والتجار ؛ كـما كانت نقاط اتصـال لتبادل السلع من جمـيع الأنواع ، ومراكز إدارية ودينية هامة . والحـقيقة أن بعض المدن الواقـعة على الحدود بين السڤانا والصحـراء كانت تركـز على التجارة إلى درجـة أنها كادت تعـتمـد كلية على الإمدادات الخارجية للحـصول على احتياجاتها الغذائية الأسـاسية . وقد كانت المدن فى أفريقـيا الغربيـة ، على غرار المدن فى عالم الـقرون الوسطى ، ثرية بدرجة تكفى لإعالة مجموعة صغيرة مترفة ، وكانت تشجع بطريقة غير مباشرة على نشوء ثقافـة « راقية » ، كما تشـهد بذلك الأعمال البرونزية الشـهيرة فى إيفـه وبنين ، ويشـهـد عليه مـركـز الدراسات الإسـلامـية فى مـدينة تمبكتـو الأسطورية .[٣٥]

وثمة جانب أخير لتوزيع السكان يلزم التأكـيد عليه ، هو تغير مواقعهم . ذلك أن انتقـال الأيدى العاملة ، سواء كان فـى موجات طويلة تشمل أجـيالا متعددة ، أو كان مـوسمياً (أوحتى يومياً) ، ليس بدعة أدخلهـا الاستعمار ، وإنما هو سمة ثابتة للاقتصاد التـقليدى . بل إن الهجرة التى اشتهرت الآن عن حق ، والتى قام بها المزارعون الذين أسسـوا صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب

(٣٥) يعتقد أن الأشغال النحاسية فى إيفه وبنين ترجع إلى القرن الثالث عشر . أما تمبكتو التى تأسست فى القرن الثانى عشر فقد أصبحت بحلول القرن الرابع عشر مركزا ذائع الصيت للتعلم .

فى أوائل القرن الحالى ، ينبغى أن ينظر إليها - فى سياق تاريخ أفريقيا الغربية ككل - باعتبارها انتقالا محدوداً نسبياً من حيث عدد القائمين بها والمسافة التى قطعوها . والحكايات التى تروى عن أصول شعوب أفريقيا الغربية التى تم تتبعها فى بعض الحالات حتى القرن الثامن ، تؤكد جميعها أهمية الانتقال باعتباره وسيلة للإفلات من سيطرة أجنبية ، أو لاكتساب ثروة جديدة فى صورة أرض أو ذهب أو ملح .[٣٦] وإلى جانب من كانوا يضطرون ، لأسباب سياسية ، لأن يعيشوا فى أحوال عسيرة ، كان هناك آخرون كسبوا من الأمن الذى حققه توسع سلطة الدولة ، سواء فى ممالك السڤانا ، مثل مالى والسنغى ، أو فى دول الغابات ، مثل بنين وأشانتى . وخلال موسم الجفاف ، عندما يقل الطلب على الأيدى العاملة فى المزارع ، وتكون ظروف السفر أفضل ، كانت الطرق تزخر بالحياة والتجار والحمّالين ، والمدن تعج بزوار شديدى الصخب وولوعين بالكسب . وكما سنرى فإن الهجرة كانت لها أسبابها الاقتصادية ، لأنها كانت انعكاسا للنسبة السائدة بين الأرض والأيدى العاملة أو فروق التوزيع المكانى لفرص السوق .

ويعتبر تنظيم الأيدى العاملة أمرا محورياً فى فهم استخدام الموارد الطبيعية . إذ ينظر عادة إلى قوة العمل فى مجتمعات ما قبل الصناعة على أنها تقوم على العمال غير المتخصصين عديمى الكفاءة من أفراد **الأسرة**[*]، على

(٣٦) انظر الدراسات التى أجراها دورچان ، ثوللى ، جيبيه ، هولاس ، كوب ، نيانى ، باچيار ، بيراى وسيليار ، ورياض ، والمدرجة فى ثبت المراجع .

(*) **Family** : الأسرة أو العائلة ، وهى وحدة اجتماعية يجب الحرص على تمييزها عن الأسرة المعيشية . وتحدد مبدئيا بالرجوع إلى القرابات المختصة بعمليات التوالد أو الناشئة عنها ، والتى تنشأ بين شخصين بالزواج ، وكذلك التى توجد بين زوجين [الأب والأم والأولاد] . نقلا عن **المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات** ، المجلد العربى ، ترجمة الدكتور عبد المنعم الشافعى والدكتور عبد الكريم اليافى ، الصفحتين ٢٠ و ٢٢ - المترجم .

حين يقال إن البلدان الصناعية تقوم بتنظيم عمـالها على أساس التعاقد بدلا من القرابة ، وبتوزيع المهام طبـقا للمهارات لاطبقا لالتزامات اجتـماعية ، وتحرص على أن تكون ذات كفاءة عالية . وسـيكون التركيز هنا على أن الأيدى العاملة فى أفريقـيا ما قبل الاسـتعمار كانت أكـثر تنوعا وأكـثر مرونة وأكثر كـفاءة مما يفتـرض عادة ، وعلى أنه فى هذا الصـدد على الأقل قد بولغ فى التـباين بين المجتمعات « البدائية » والمجتمعات « الحديثة » .

وقد كـانت الوحدة الاقتصـادية الأكثر أهمـية فى كل مجتـمعات أفريقـيا الغربية ، ومازالت ، هى **الأسرة المعيشية**(*). ولم تكن الأسرة المعيشية متطابقة دائما مع الأسرة (العـائلة) ، وكان فى قدرتها تمامـا تطويع حجمها ومـهاراتها بحيث تلائم الظروف المتغيرة وتخلق فرصاً جـديدة . وكانت كل أسرة معيشية تقارب الحجم الأمثل للظروف التى تعمل فيها. وكـان باستطاعة الأسرة المعيشية الكبيرة تقسيم نفسها إلى عدة وحدات أصغر حجما ، وإن يكن من غير أن تفتت بالضرورة العـائلة بدورها . وقد برهنت بحوث نِتنْج على أن الأسر المعيشـية الصغيرة كانت لها الهيمنة بين قبيلة كوفيار فى وسط نيجيريا لأنها كانت الأكثر ملاءة لنظام الزراعـة الكثيفة السـائدة فى المنطقة .(٣٧) وكان باستـطاعة الأسرة

(*) Household : الأسرة المعيشية ، وهى وحدة اجتماعية اقتصادية تتكون ، تبعا للتعريف المصطلح عليه دوليا ، من الأفراد الذين يعيشـون معـا ويشتركون فى المسكن وفى واجبـاتهم الأساسية . وقد يكون رئيسها هو المتكسب الرئيسى فيها - نقلا عن **المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات** ، المرجع السابق ، الصفحتين ١٩ و ٢٠ - المترجم .

(٣٧) روبرت ماك نِتنْج ، Hill Farmers of Nigeria ، سياتل ، ١٩٦٨ . وهناك دراسة مماثلة أجراها أيرين ب . تاوبر ، "The Family of Chinese Farmer" ، وردت فى العمل الجماعى الذى أعده موريس فريدمان ، Family and Kinship in Chinese Society ، ستانفورد ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٦٣ إلى ٨٥ .

المعيشية أيضا أن تتوسع . فدراسة رييرن للكمرون ، على سبيل المثال ، تفيد بأن الطلب على أيدٍ عاملة إضافية كان سببا أساسيا لوجود ونمو الأسر المتعددة الزوجات .[٣٨] كما أن الأسر المعيشية بجميع أحجامها كانت دائما فى وضع يسمح لها بتعبئة أيدٍ عاملة إضافية فى أوقات ذروة الطلب . وقد استخدم اليوربا (فى نيجيريا) العمل الجماعى لإعداد المزارع وإزالة الأعشاب الضارة ، كما استخدمه الأديركرو (فى ساحل العاج) لاستغلال حقول أشجار النخيل . وكانت مجتمعات أفريقية كثيرة تميز بين عمل الرجال وعمل النساء ، برغم أن الخط لم يكن يرسم دائما عند النقطة نفسها . ففى بامِنْدا (الكمرون) كانت للنساء أهمية خاصة فى العمل الزراعى ، على حين كانت التجارة تشغل جانبا أكبر كثيرا من وقت نساء اليوربا . غير أنه كانت هناك درجة من التخصص المهنى ، سواء على أساس موسمى أو دائم ، وهو ما كان يعجِّل وييسر تقسيم العمل بين الرجل والمرأة . ومهما يكن فإنه ليس واضحا بأيه حال أن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة كان يمثل سوء تخصيص جدى للموارد البشرية . وعلى الرغم من أن انتشار الإسلام بداية من القرن الثامن قد شجع على وجود موقف أكثر تشددا من عمل النساء ، فإن المرأة الأفريقية تكيفت مع هذا الوضع ببراعة شديدة عن طريق إيجاد نظام للتسويق يقوم على مجمع من بيوتات تجارية بدلا من ساحة القرية .[٣٩]

---

(٣٨) د . رييرن ، "Polygamy, Economy and Christianity in the Eastern Cameroun" ، فى مجلة **براكتيكال** ، العدد السادس ، ١٩٥٩ ، الصفحات ١ إلى ١٩ .

(٣٩) أجرى بوللّى هلْ دراسة لهذا النظام كما يطبّق اليوم ، وذلك فى مقال بعنوان ، "Hidden Trade in Haugaland" ، فى مجلة **مان** ، العدد ٤ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٩٢ إلى ٤٠٩ .

وليست هناك شواهد على أن قـوة العمل فى الأسرة المعيشيـة كانت عديمة الكفاءة ، كـما أنه من الصعب تصور تغـييرات تنظيمـية كان يمكنها تخـفيض تكاليف الإنتـــاج ، أو تحقيق تحـسن كبـيـر فى نطــاق الناتج أو جـودته أو حـجمـه . وجدير بالذكـر أن الأسـرة المعيـشيـة ، التى لم تـتحلل قط بتأثيـر الرأسمالية الغربية فى القرن العشـرين ، أو التى يقال إنها ظلت على قيد الحياة لتسد الطريق أمام التقدم الاقتصادى ، قد أصـبحت أداة دينامية لتنمية محصولات التصدير الجديدة ، ولتوسيع التجارة الـداخلية . وكان فى وسع الأسر المعيشية أن تغير حجمـها وأن تتحمل خسائر جسيمة ، ولكنهـا نادرا ما أفلست أو غدت غير قـادرة على العـمل . ويمكن أن يـقـال ، على سـبـيل التـخـمين ، إن تماسك الأسرة المعيشـية كوحدة إنتاج يمكن تفسـيره جزئيا بأن تكاليف قوة العـمل فيها تكاليف عامة ثابتة ، وليست تكلفة متغيرة .[٤٠] وفى الممارسة كان يتم الإبقاء على التكلفـة منخفضـة لأن جميع أفـراد الأسرة يبدأون العـمل فى سن مبكرة للغاية ، ويظلون يعملون إلى أن يصـابوا بالعجز أو يدركهم الموت ، على حين أن غير العاملين منهم كان فى الوسع إعالتهم بتكلفة رخيصة نسبيا . كما كانت الأسرة المعيشـية ذات قدرة تنافسية عالية لأن عـمل أفرادها بلا تكلفة (بالمعنى الشكلى ، أى أنهم لايحصلون على أجر) ، وكان يمكن استخدامه إلى النقطة التى يبلغ ناتجه الحدى عندها صفراً .[٤١] وقد أثبتت الأدوار التقلـيدية مرونتهـا .

---

(٤٠) مثلما كانت حالة مزرعة الفلاح الروسى فى القرن التاسع عشر . انظر ، چيمس ر . ميلر ، "A Reformulation of A.V. Chayanov's Theory of the Peasant Farm Economy" ، فى مجلة **التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى** ، العدد ١٨ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢١٩ إلى ٢٢٩ .

(٤١) إن الأوروبيين الذين حاولوا إقامة مزارع تجارية فى أفريقيا الغربية فى السنوات الأولى من القرن العشرين وجدوا أنفسـهم يعانون خسـائر لأنه كان عليهم اسـتخدام العمل الأجير ، ولم يكن باستطاعتهم أن يحققوا أرباحا إلا إذا كان الناتج الحدى للعمل أكبر من الأجر الذى يتعين عليهم أن يدفعوه .

ففى القرن العشـرين ، على سبيل المثال ، أصبح الرجال أكثر اشـتغالا بالزراعة مما كانوا عليـه فى المـاضى . ذلك فضلا عن أن العـائلة الممتدة التى شُهِّـر بها كثيراً لم تكن « قيداً على التنمية » ، بل كانت فى أغلب الأحوال توفر الأموال التى تمكّن المجـوعات الجسـورة والأفراد المقاديم من بدء مـشروعـات جديدة ، ومن أن تقدم لهم مأوى إذا ما أخفقت مغامراتهم . ومما لا شك فيه أن الأسرة المعيـشيـة الكبيرة والـعائلة الممتـدة كانتـا تلقيـان التزامات على عـاتق المنظمين الناجحين ، بيد أنه كانت لديهما عـادة القدرة على الموازنة بين المصلحة الخاصة ومطالب أقـاربهما .[٤٢]

إن المزاعم التى تساق بشأن عـدم كفاءة قوة العمل التـقليدية هى نتاج ليس فقط لتـقدير غـير صحـيح للشواهد التـاريخية المرتبطة بأفـريقيـا ، وإنما أيضا لإحساس مبالغ فيه بتفوق تنظيم العمل فى أوروبا وعصريته . غير أنه ليس من العسير توضيح أن الواقع الغـربى قد تباعد عن المثل الأعلى الغربى ، برغم أن هذا المثل الأعلى - وليس الـواقع - هو الذى كان يـستـخـدم للحكم على أداء البلدان المتخلفة . فمنشأة الأسرة المعيشية ، على سبيل المثال ، ظلت وحدة هامة للإنتاج فى انجلترا لفترة طويلة بعد الثـورة الصناعية . وفى أواخر القرن التاسع عشر استمرت الأغلبية الساحقـة من منشآت الصناعات التحويلية تعمل كنشاط تجارى تابع للعائلة ، برغم أنها كانت تستخدم العمل التعاقدى أيضا.[٤٣] واليوم

---

(٤٢) ا . واين نافزايجر ، "The Effect of the Nigerion Extended Family on Entrepre- neurial Development" ، فى مجلة **التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى** ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ الصفحة ٥٢٠ .

(٤٣) ب . ل . پاين ، "The Emergence of the Large-scale Company in Great Britain, 1870 - 1914" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ ، الصفحة ٥٢٠ .

تبرز منشـأة العائلة فى مجـال تجارة التجزئة والزراعـة ، وهى غالباً لاتسـتعين بمساعدة خـارجية ، أو تستعين بمساعـدة محدودة . وقد أثبتت العـائلة الممتدة أيضا أنها قوة ديناميكية فى أوروبا ، وخـير أمثلة لذلك آل روتشيلد (فى النشاط المصرفى) وآل كادبورى وبيلكنجـتون (فى الصناعة) .[٤٤] ومازالت الممارسات التقييديـة القائمة على « التقاليد » نافذة فى العقـد الثامن من القرن الحالى عن طريق النقابات والمنظمات المهنيـة . وقد يكون عمل المرأة مستخـدما فى انجلترا بأقل كثيرا مما هو مستخدم فى أفريقيا الغربية . وإنه من الممارسات المـألوفة بين طبـقات اجتماعية معيـنة ، مسـيـحية وغير مسـيحية على حـد سـواء ، أن « تُحتجز » النساء فى البيت لأسباب حـضارية فى الأساس ، إذ يعتبر من غير المناسب للزوج أن يسمح لزوجته بالخروج للعمل . أما المرأة التى تحاول بالفعل الاستفادة من قدراتها فمازالت تتعـرض للتمييز . ففى عام ١٩٧١ ، بعد قرابة مائتى عام على بداية الثورة الصناعية صوّتت بورصة لندن للأوراق المـالية لثالث مرة خلال أربع سنوات لصالح عدم السماح للمرأة بعضويتها .[٤٥]

ولم تكن الأيدى العاملة منظمة كلها على أساس الوحدات المحلية المتعددة الوظائف. وكـان العمل الإضـافى يوفر الرقـيق الجزء الأكـبر منـه ، وإن كان يُستخـدم أيضا عدد صغيـر من العمال الأجراء . وتفيـد تقديرات الرحالة إلى الدول الأفريقية فى حقبة ما قبل الاسـتعمار أن عدد الرقيق كان يتراوح بين ربع ونصف مجموع السكـان ، ولكن لايمكن الثقة كثيرا فى تقديـرات تخمينية من

---

(٤٤) وحتى فى أمريكـا ، المركز الرئيسى للرأسمـالية المتقدمة ، مازالت العائلة الممتدة مؤسسـة هامـة ، وإن تكن مـهملة . انظر ، ر . هِلْ ، **Family Development in Three Generations** ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

(٤٥) جريدة **ذى تايمز** ، عدد ٢٦ يونيه ١٩٧١ ، الصفحة ١ .

هذا النوع . فكيثـر من هذه الأرقام يرتبط بالقرنين الثـامن عشر والتاسع عـشر عندما زاد عـدد الرقيق المحليين نتيـجة لتطور التـجارة الشائنة عـبر الأطلسى . وبسبب صعوبة تحـديد المصطلحات تتعقد مشكلة الأعداد كـثيرا ، إذ أن الأفراد الذين كان الزوار الأجـانب يسجلونهم يمكن أن يكونوا ، على غـرار « رقيق » قياصرة روسيا ، مواطنين موالين للدولة وإن كانوا خاضعين لها ، على حين أن غيرهم ، وإن يكن لهم شكلياً وضع الرقـيق ، كانوا فى الممارسة مندمجين فى الأسرة المعيشية ، ويتعذر من الناحية الفعلية تمييزهم عن الأحرار . وفى الوقت نفسه من المهم أن نعتـرف أن عمل الرقيق كان موجودا فى أفريقيـا الغربية قبل نشأة التجـارة عبر الأطلسى بوقت طويل ،[٤٦] وأن بعض الرقيق كانوا يجلبون ويباعون ويعـاملون معاملة الرقيق المملوك فى الأمريـكتين . وكانت هناك أقلية لها وزنهـا من السكان فى مناطق معينـة لها وضع الخضوع القـانونى والتبعـية العمليـة ، وتقل فى امتيـازاتها عن الأحرار . فـالرق لم يكن فى كل الأحوال خطأ فى التسمية .

وإذا كان من المسلم به أن الرق فى أفـريقيا الغربية لم يكن بـبساطة ابتكاراً أوروبياً ، عندئذ يصبح من الضـرورى تفسير وجود هذه المؤسسة ومـدى قدمها وتنوعهـا ، والنظر فيمـا إذا كان وجود عـمل الرقيق يضعف أو يدعم الحـجة المستخدمة حتى الآن بشأن كفاءة تنظيم العمل فى الحقبة الاستعمارية .[٤٧]

---

(٤٦) الآن ج . ب . فيشر ، همفرج ج . فيشر ، **Slavery and Muslim Society in Africa** ، ١٩٧٠ .

(٤٧) يلزم إجراء بحوث أخرى قبل تقديم إجابات مناسبة على هذه الأسئلة . والدراسة الأكثر تفصيلا التى أجريت حتى الآن عن الرق المحلى فى أفريقيا الغربية هى : أ . أدينيبى أوروچى ، **The Institution of Slavery in Yorubaland with Particular Reference to Nineteenth Century** ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧١ .

وقد كانت التـركزات الرئيسية للرقيـق موجودة في المناطق التي أدى تطور أنشطة التبادل المحلية فيها إلى خلق فـرص عمل لم يكن ممكنا أن يلبيها العمال الأحرار المحليون . ففي أفريقيا الغربيـة ، كما في أجزاء أخرى كثيرة من عالم ما قبل الصناعة ، مـثل اليـونان وروما ، كانت الدول الـكبيرة ، مـثل مالي والسنغي في السڤانا وأشانتي وداهومي في الغابات ، هي التي في أمس الحاجة إلى الرقيق وكذلك إلى وسائل شرائهم أو أسرهم . فـالرقيق كانوا عادة عمالا متخـصصين إلى حد ما ، برغم أنهم كـانوا يوجدون في مجمـوعة منوعة من المهن. وكانت قلة من الرقيق المحظوظين تشغل مناصب مدنية وعسكرية رفيعة. وهؤلاء « الموثوق فيهم » الأقوياء كثيرا مـا كانوا يمتلكون رقيقا عديدين خاصّين بهم . وآخرون كانوا يوجدون في وظائف تحتاج إلى مهارة ، مثل الصناعات الحرفية . غيـر أن الأغلبية كـانت تؤدي عادة أعمـالاً يدوية ، مرهقة في بعض الأحـيان وخطرة في أحيـان أخرى .[٤٨] وكان الرقـيق يستخـدمون خـدما في المنازل ، ويعـملون كحـمالين ، ويفلحـون الواحات ، ويقطعـون المـلح الصخـرى من الصحراء ، ويعملون في بناء المدن وتشييد الطريق وتطهير الممرات ، كما كانوا يجندون للصفـوف الأولى من القوات العسكرية ، ويوجدون في جـميع أنواع العمل الزراعي . ولم يكن رقيق المزارع يستخدمون ، كما هي الحال في أجزاء العالم الأخرى ، في إنتاج فائض للتصـدير ، بل كانوا بالأحرى يستخدمون ، كما في السنغي في القرن الخامس عشر ، لتوفير المواد الغذائية الأسـاسية لكبار

---

(٤٨) لم يكن هناك تقسيم صارم للعمل بين الرقيق الذكور والإناث ، ولكن ربما يصح القول إن النساء كن يستخدمن أساسا في الأعمال المنزلية والإنتاج الحرفي والزراعة . غير أن النسـاء لم يكن جميعا يشغلن وظائف ثانوية . فبعض منهن ، مثل السيدة المشهورة مدام تينوبو من أبيوكوتا ، أكدن مساواة المرأة عن طريق شراء أعداد كبيرة من الرقيق الذكور .

المسـؤولين فى الدولة ، وللدائرة المحـيطة بهم من الأتباع ، وللجـيش . وكان وجود الرقيق فى الزراعة لا غنى عنه فى المجتمعات التى لم تكن متخصصة فى إنتاج الأغذية . فوادى تامورت الخصب فى موريتانيا مثلا كان سلة الغلال لبدو الصحـراء الكبرى منذ القرن الرابع عـشر ، عندما اسـتعبـدوا الفلاحين الزنوج بالمنطقة لأول مرة .[٤٩]

ويتسـاءل البعض الآن عن السـبب فى أن نقص الأيدى العامـلة فى أجزاء معينة من أفريقيا الغربية كان يعالج عن طريق الرق ، وعن طريق إعادة التوزيع الجبـرية للموارد البـشرية بالمنطقـة . فالبلدان الـتى واجهت نقصـا فى الأيدى العاملة خـلال الحقبـة الصناعية كـان باستطاعتـها فى أكثـر الأحوال استـخدام الآلات بدلا من ذلك . والحـقيـقة أن ارتفـاع تكاليف الأيدى العاملة كـان فى بعض الأحيان حافزاً على إدخال تـكنولوچيا متقدمة .[٥٠] غير أن المنظمين فى أفريقيا الغربية ، الذين عاشوا فى عالـم يسبق حقبة الصناعة ويسبق نيوتين ، لم يكن باسـتطاعهم التكيف بـهذه الطريقـة . وكان هناك حل بديل ، حل كـان متـاحا لهم ، هو اجتذاب الأيدى العـاملة عن طريق دفع الأجر . فقـد كانت هناك سلع كثيرة وخدمات معـينة تشترى وتباع مقابل النقود ، ولذلك ليس من الصائب أن نفترض ، مثلما يحدث فى بعض الأحيان ، أن الأفارقة قد أخفقوا فى ابتكار وسائل مقبولة للدفع . وفى رأينا أن استخدام الرقيق بدلا من العمل الأجير (مـقابل أجر) كان مـسألة اختيـار مدروس من جانب أصحـاب العمل

---

(٤٩) تشـارلس توپيت ، "La vallée de la Tomourt en Naaj : problèmes d'aménage-ment" ، فى مجلة **Bulletin de l'IFAN,B** العدد ٢٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٦٨ إلى ١١٠ .

(٥٠) كما قيل فيما سبق كانت تلك هى الحالة فى أمريكا الشمالية فى القرن التاسع عشر . انظر ، هـ . ج . هاباكّوك ، **American And British Technology in the Nineteenth Century** ، كمبردچ ، ١٩٦٢ .

الأفارقة.[٥١] وكما أشير من قبل فإن العنصر النادر فى الإنتاج كان الأيدى العاملة وليس الأرض. وفى هذه الظروف كان هناك اتجاه طبيعى نحو تناثر المستوطنات والزراعة المتسعة ، إذ أن التأليف الأمثل بين عوامل الإنتاج كان التوفير فى الأيدى العاملة وتحقيق أكبر استفادة ممكنة من الأرض . ومادامت الأيدى العاملة قادرة على الانتقال ، وباستطاعتها الدخول بحرية فى مجموعة منوعة من المهن ، فإن تكلفة العمل الأجير تكون عالية . وتكلفة الإنتاج فى الأنشطة المشتركة ، مثل الزراعة والإنتاج الحرفى ، تكون بالنسبة للعمل الأجير أعلى منها بالنسبة للأسر المعيشية المستقلة . وعندما لم يكن هناك تنافس مباشر بين نوعى العمل ، كما فى حالة استخراج الملح والخدمة فى الجيوش ، فإن الأجر الذى يدفع للعمل التعاقدى كان ينبغى أن يكون مرتفعا بحيث يعوض عن خسارة الكسب البديل ، وطبيعة العمل الشاقة والخطره .وقد كانت الأفضلية للرقيق لأن تكاليف توفيرهم وإعالتهم أقل من تكلفة استئجار العمال .

ويمكن الرد على وجهة النظر هذه ، مثلما رد مونتسيكو وآدم سميث ، بأن التكلفة الإضافية للعامل الحر يعوضها ويزيد عليها أنه أكثر كفاءة . غير أنه من المعترف به الآن أن ادعاءات عرقية كثيرة فيما يتعلق بعدم كفاءة عمل الرقيق هى إما ادعاءات أخطىء فهمها ، أو بولغ فيها كثيرا ، ويبدو من المستبعد للغاية أن

(٥١) هذا التفسير هو من الناحية الجوهرية ما قدمه هـ . ج . نايبوير ، Slavery as an Industrial System : Ethnological Researches ، لاهاى ، ١٩٠٠ . وتوجد الآن مؤشرات على تجدد الاهتمام بهذا العمل الكلاسيكى . انظر ، إيفسيى د . دومار ، "The Causes of Slavery or Serfom : a Hypothesis" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٨ إلى ٣٢ . وينبغى أن تضاف كلمة تحذير هنا مفادها أن نظرية نايبوير ليست شرطا ضروريا ولا كافيا لوجود الرق ، برغم أنها تلائم الحالة الأفريقية . فالقنانة والرق يمكن أن يوجدا دون أن يكون هناك نقص فى الأيدى العاملة . وعلى النقيض من ذلك فإن نقص الأيدى العاملة لا يؤدى دائما إلى الاستعباد ؛ كما أن انخفاض عدد السكان فى انجلترا فى القرن الرابع عشر مكّن العمال من زيادة قدرتهم على المساومة ، ومن ثم عجّل بنهاية القنانة .

يكون أصحــاب الأعمال الأفارقــة قد أخفــقوا على امتداد قــرون عديدة فى أن يعملوا بما يحقق مصــالحهم الخاصة . فأصحاب الأعــمال فى الأماكن الأخرى كانوا راضين عن أداء رقيقهم . وفى حالة الامــبراطورية الرومانية انهار الرق لا بسبب عدم كــفاءته ، وإنما بسبب الانهيار الذى حدث (لأســباب أخرى) فى منتجــات السلع الأساســية التى كان عــمل الرقيق هو الأكــثر ملاءمــة لها.[٥٢] وبالمثل فإنه من المتفق عليه بوجه عام (برغم استمرار تبادل التوازنات) أن الرق فى المزارع التجارية فى الجنوب الأمريكى كان يتمــيز بالكفاءة وتحقيق الربح خلال القرن التــاسع عشر.[٥٣] ومن وجهة نظــر التطور الاقتصادى فإن مــرجع الضرر الرئيسى للرق ليس عدم كــفاءته ، بل إنه يَحُدُّ من توسع السوق بتقيــيده للقوة الشرائية وتركيزه الطلب الفعــال فى أيدى قلة من مستهلكى سلع الترف . ولم يكن لهذا الاعتبار صلة ما بأهداف حكام أفريقيا الغربية . فالسياسة فى مجتمع ما قبل الصناعى هى إلى حــد كبير فن إعادة توزيع دخل قومى ثابت نــسبيا مع قدر من عدم المساواة يكفى لتوفير حياة مترفة للحكام ، دون أن يثير فى الوقت نفسه السخط على نطاق يــعرِّض وجود الدولة للخطر . فليــس يكفى أن تولــد «أكثر ستحقاقا من الآخرين» ، وإنما المشكلة أن تستمر الحال على ماهى عليه . كمــا أن من يحققــون النجاح لابد أن يكونوا متــمرسين على الاحتــفاظ بولاء رعاياهم ، ولكن الوســائل التى فى متناول أيديهم لاتتــضمن محاولة تحــقيق نموٍّ اقتصادى تراكمى أساسه سوق واسعة .

---

(٥٢) ســيــدريك ا . يــو ، The Economics of Roman and American Slavery ، فى مجلة **فاينانزرشيف** ، العدد ١٣ ، ١٩٥١ ، الصفحات ٤٤٥ إلى ٤٨٥ .

(٥٣) ألفريد هـ . كونراد ، چون ر. مــيير ، **Studies in Econometric History** ، ١٩٦٥ ، الفصلان الثالث والرابع . وكذلك ستانلى ل . أنجرمان ، جون د. ميير "The Effects of Slavery upon the Southern Economy : A Review of the Recent Debate" ، فى مــجلة **Explorations in Entrepreneurial History** ، العدد ٤ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٧١ إلى ٩٧ .

وفيما يتعلق بطول أمد مؤسسة الرق ، فإنه يكفى فى هذه المرحلة الإشارة إلى أن الظروف التى كانت سببا فى وجود عمل الرقيق فى أفريقيا الغربية ظلت قائمة حتى القرن العشرين.(٥٤) والحقيقة أن الحكام الاستعماريين اكتشفوا ، مثلما اكتشف أصحاب الأعمال الأفارقة قبلهم بوقت طويل ، أن سعر العمال غير المهرة أعلى مما يمكنهم تحمله ، أو على الأقل مما هم مستعدون لدفعه . وقد واجه المسؤولون الإداريون فى كل من أفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية نقصا فى العمال خلال المراحل الأولى من الفترة الاستعمارية ، ولجاوا إلى استخدام السخرة برغم التزامهم بالغاء الرق . وقد تفتقت العقلية الاستعمارية عن حل لهذا التناقص بإعلان أن الرق عمل غير متحضر ، وأن السخرة طريقة ضرورية لإرشاد الشعوب البدائية إلى مزايا العصرية .

وكان التنوع فى طبيعة الرق انعكاساً للظروف السائدة للعرض والطلب فى أفريقيا الغربية . ولما كانت الأيدى العاملة نادرة نسبيا ، فإن تكلفة التخلى عن الرقيق كانت عالية ، وكان لدى أصحاب الرقيق حافز قوى للاحتفاظ على الأقل بنسبة من رقيقهم فى ظروف معقولة ، ولتشجيع ما لديهم من رقيق على التوالد . أما حثيما كانت الإمدادات وفيرة ، كما كانت الحال فى الكاريبى ، فلم يكن لدى أصحاب الأعمال حافز كبير على الاستثمار فى رفاهة طويلة الأمد لرقيقهم . وكانت النتيجة استخدام الرقيق إلى أقصى طاقتهم ومعاملتهم كأملاك منقولة . كما أن الطلب على العمل فى أفريقيا الغربية كان أشد تنوعا بكثير منه فى الكاريبى ، وكان اختلاف المعاملة التى يتلقاها الرقيق يرتبط إلى حد ما بالأدوار الموكولة إليهم . فضلا عن ذلك ، فإن الرقيق فى أفريقيا الغربية ، إلى جانب كونهم مدخلات فى النظام الإنتاجى ، كانوا يؤدون وظيفة سياسية هامة . فالأفارقة كانوا يقيسون الثروة والسلطة بالرجال أكثر مما يقيسونها

---

(٥٤) يتناول الفرع الثانى من الفصل السادس أفول الرق ونشأة العمل مقابل أجر .

بالأكرات ؛ كما أن من يمارسون السلطة كانوا ملاك رجال أكثر من كونهم ملاك أرض . وفى بعض الظروف كان يمكن انتزاع الطاعة قسراً ، ولكن فى ظروف أخرى كان يُرى أن من الأصوب ضمان التأييد عن طريق منح الرقيق حصة متواضعة فى النظام السياسى القائم .

وكانت المجتمعات التى تستخدم عمل الرقيق على نطاق واسع تكشف عن اتجاهين متزامنين . فمن ناحية أدى تدفق رقيق جدد ، ووجود رقيق تَحُدُّ أصولهم العرقية من فرص الاندماج ، إلى خلق مجموعة لا حرمة لها ولا ملكية . وكان الرقيق الساخطون يثورون بين الحين والآخر على سادتهم : وقد حدثت واحدة من أولى الثورات المعروفة للرقيق فى أفريقيا الغربية فى عام ١٥٩١[*] ، عندما أكد رقيق سلطان السنغى وجودهم بعد أن أوقع الجيش المراكشى الهزيمة بمالكهم وبقواته . ومن الناحية الأخرى كان هناك اتجاه إلى استيعاب الرقيق فى المجتمع بمنحهم حقوقا معينة مقابل الولاء . وكان الهوسا (فى نيجيريا الشمالية) يميزون بين **البابى** ، الذين كانوا رقيقا بموجب الأسر أو الشراء، والذين يتمتعون بحقوق قليلة ، **والكوسيناوا** ، الذين كان لهم بوصفهم رقيقا من الجيل الثانى وضع أقرب إلى القنانة منه إلى عبودية(أوملكية) منقولة . ولدى محاولة إقامة توازن بين الاستغلال الكلى وإقامة جماعة حرة تماما من المزارعين ، كان أصحاب الأعمال يعربون عن إدراكهم لضرورة إيجاد شكل مهذب للأيدى العاملة التابعة ، وهو شكل كان أكبر ربحا من الأيدى العاملة الأجيرة ، وفضلا عن ذلك كان باستطاعته أيضا الوفاء بوظائف أخرى إلى جانب الوظائف الاقتصادية .

(*) هو العام الذى قامت فيه القوات المراكشية فى عهد السلطان أحمد منصور الذهبى بغزو دولة السنغى فى جنوبى الصحراء الكبرى ، وأوقعت فيه الهزيمة بقوات أسكيا اسحاق الثانى سلطان السنغى - المترجم .

ويشيـر التقيـيم السابق للرق إلى تعديلات على ثلاثة افـتراضات منتـشرة تتعلق بطبيعة مجتمعات ما قبل الصناعة . ففى المقام الأول ، وعلى نقيض اعتقاد مدرسـة الأنثروبولوچيين الواقعـية ، **كانت** توجد منذ أمـد طويل سوق للأيدى العاملة فى أفريقيا . وكـان اتخاذ هذه السوق شكل عمل الرقيق بدلا من شكل العمل الأجيـر ناتجا عن اختيار مـدروس قائم على تحليل أولى ، وإن يكن بالغ الدقة ، للمـنافع والتكاليف ، أى قائم على المبـادىء التى يعتبـرها الواقعـيون هامشية أو غير موجودة فى المجتمعات « التقليدية » . ذلك أن تفسير الإغارة من أجل الرقيق بأنها تعـبير عما أسماه بلاندييـر « مسرحية اقتـصادية » ، أى لعبة اقتصادية تُمـارس للأغراض اجتماعيـة ، إنما يعنى إساءة فهم ، أو على الأقل الإفراط فى تبسيط، الدوافع التى تعد الأساس للحاجة إلى قوة عمل تابعة غير مدفوعة الأجر. ثانيا ، يقدم عـمل الرقيق بيّنة على المظالم التى كانت موجودة فى مجتـمع ما قبل الاستـعمار . ويقال إن المجتـمعات التقليديـة لديها آليات تسـوية « تقـوم بدور حيـوى فى كـبح تضـخم أفراد أو فـئات اجـتـماعـية خاصة »[٥٥]. وهذه الآليات تتـخذ شكل قروض جبرية تفـرض على من تحقق دخولهم ارتفاعا فوق المتوسط المعتاد للولائم والهـدايا المجانية ، وتسفر ، كمـا يقـال ، عن « ديمقراطية الفقر ».[٥٦] وهذه الآراء تتفق تماما مع فكرة « أفريقيا المرحـة » ، ولكنها لاتقـر بأن الدخل القومى ، وإن يكن صـغيـرا من الزاوية الإجماليـة ، يمكن مع ذلك أن يوزع بطريقة غيـر عادية ، كما لا تدعـمها فى حالة أفريقيا الغـربية شواهد تاريخية يُطمأنُّ إليها . فـمنذ العصور المبكرة كانت الثروة تتحقق عن طريق عمل الرقيق . وفى القـرن الحادى عشر كان يوجد فى أودغست ، عـلى الحد الفاصـل بين الصحراء الـكبرى والسـفانا ، تجار يملك

(٥٥) مـاننـج ناش ، Primitive and Peasant Economic Systems ، سـان فـرانسـسكو ، ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٣٥ .

(٥٦) مـاننـج ناش ، "The Social Context of Economic Choice in a Small Society" ، فى مجلة مان ، العدد ٢١٩ ، ١٩٦١ ، الصفحة ١٩٠ .

الواحد منهم أكثر من ألف رقيق ؛ وفى أماكن أخرى ، وفى القرون التالية ، كان يوجد أصحاب رقيق يملكون أعداداً أكبر . وهؤلاء هم الذين كان باستطاعتهم الحصول على الأصناف الغالية الثمن ، مثل اللحم أو القمح أو اليام ، وكذلك على الملح وسلع الترف من الخارج ، والذين كانوا يحيون ، على غرار الغزاة الفولانى فى هضاب غينيا ، « حياة القصور المحصنة ».(٥٧) أما الفقراء ، الذين كثيرا ما يفترض أنهم لم يوجدوا فى أفريقيا الغربية ما قبل الاستعمار ، فكان عليهم أن يقنعوا باللحوم غير الصالحة ، والحبوب الردئية أو الكاساڤا ، وبدائل الملح غير المستوفية للشروط ، وفى أوقات الفاقة الشديدة كان يتعين على الرجال الأحرار أن يرهنوا أنفسهم أو أفراداً من أسرهم لدى الدائنين الأثرياء.(٥٨) ثالثا ، فإن النظرية القائلة بأن مجتمعات ما قبل الصناعة تدين بتماسكها وتلاحمها لقيم مقبولة فى حرية يشترك فيها الجميع على حد سواء إنما تتجاهل إمكانية ألا تكون مصالح الكادحين التابعين متطابقة تماما مع مصالح أسيادهم ، وتعجز عن إدراك أن التضامن يمكن أن يكون نتيجة القهر . وثمة حاجة إلى عناصر من كل نهج النزاع والنهج الوظيفى من أجل فهم التغير والثبات فى مجتمعات ما قبل الصناعة .

ثانيا - الإنتاج

يبدأ هذا الفرع بدراسة الأنشطة الإنتاجية التى نشأت عن التفاعل بين الموارد الطبيعية والبشرية فى حقبة ما قبل الاستعمار . وهدف المناقشة وصفى وتحليلى فى آن واحد . والوصف يلزم هنا لأن كتب التاريخ العامة لأفريقيا

---

(٥٧) ا . ف . جوتييه ، **L'Afrique noire occidentale** ، باريس ، ١٩٤٣ ، الصفحة ١٧١ .

(٥٨) من أجل الاطلاع على بيان واضح بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية فى بداية القرن السادس عشر ، انظر ، والتر رودنى ، **A History of the Upper Guinea Coast, 1545 - 1880** ، أكسفورد ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٤ إلى ٣٨ . إن نظام الرهن ، الذى كان سداد الديون بموجبه يتم عن طريق تقديم عمل مجانى لفترة محدودة ، يحتاج إلى مزيد من البحث .

الغربية نادرا ما تذكر الإنتاج المحلى ، وتكتفى بمعالجة التجارة ، لاسيما التجارة الخارجية . أما التحليل فيلزم لربط المعلومات المقدمة هنا بالأساطير (التى أشير إليها بايجاز فى بداية الفصل) المتعلقة باقتصاد راكد ومتماثل وعديم المرونة ، وعلى درجة كبيرة من البساطة . وسيقال إن الاقتصاد الأهلى مرَّ بتغيرات تاريخية رئيسية ؛ وإنه كان باستطاعته قبول وابتداع أنماط جديدة من النشاط ، وإنه أظهر تنوعا إقليميا ومهنيا ، وإن تنظيمه كان مركَّباً . ويفهم أن هذا التحليل يشير إلى ضرورة توضيح عدد من التفسيرات النمطية للتأخر الاقتصادى فى المجتمعات « التقليدية » .

وطوال التاريخ كان أغلب سكان أفريقيا الغربية يكسبون عيشهم من الأرض . فالزراعة كانت هى النشاط الرئيسى فى الجزء الأكبر من المنطقة ، مثلما كانت فى غيرها من مجتمعات ما قبل الصناعة ، واليوم مازالت المواد الغذائية تستأثر بالحصة الكبرى فى قيمة السلع والخدمات التى تنتجها بلدان أفريقيا الغربية كل عام . وفضلا عن ذلك ، مازالت الزراعة ، كما كانت فى الماضى ، « القالب الذى يوضع فيه كل النشاط الاقتصادى الأهلى الآخر »[٥٩]. وليس من الضرورى ، مثلما لم يكن ضروريا من قبل ، التخلى عن الفلاحة بغية الدخول فى مهن أخرى ، مثل الصناعات الحرفية والتجارة ، تُمارَس عادة على أساس موسمى أو لبعض الوقت . وعلى النقيض فإن الفائض الزراعى كثيرا ما جعل من الممكن تمويل أنماط إضافية من المشروع الإنتاجى .

وخلال القرون الخمسة الماضية كانت المواد الغذائية الرئيسية هى الحبوب ، مثل الدخن (الذرة البيضاء والثمام) ، والذرة الصفراء ، والأرز والفونيو (أرز العطس) ، والجذور ، وأساسا اليام ، ويام الكاكاو والكاساڤا (المعروفة

---

(٥٩) بوللى هل ، "Some Characteristics of Indigenous West African Economic Enterprise" ، فى مجلة **إيكونوميك بوليتين أوف غانا** ، العدد ٦ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣ إلى ١٤ .

أيضا بالمنيهوت) والپلانتين (رمـوز الجنة) . وهذه المحاصيل تزرع فى ارتباط بمجموعة منوعـة من البقول والبصيلات والفواكـة . وتتجه الغلبة إلى أن تكون للحبوب فى السڤانا ، وللجذور فى جزء كبيـر من الغابات ، وهو تقـسيم يعكس الاحـتيـاجا ت المـادية من المحصـولات ، والفـروق الجـغـرافيـة بين المنطقتين . ولكمية الأمطار أهمية خـاصة فى هذا السياق . ففى منطقة السڤانا تكون الأمطار متفرقة ، وهى تسقط فى فترة تمتد من ثلاثة إلى خمسة شهور ، مما يفسر كون المحصولات الرئيسية سنوية ، مثل الحبوب . وفى الغابات تسقط الأمطار بكميات أكـبر ، وتتوزع على حوالى سبعة أشـهر فى العام ، مما يعنى إمكان زراعة النباتات المعمِّرة ، مثل المحـصولات الشجرية وعدد من الجذور . وهذه التعـميمـات تتطلب بعض التحـفظات . ففى المقـام الأول يوجد تداخل هـام بين هـاتين المنطقـتين حيث تزرع الحـبوب والجذور مـعا . ثانيـا ، توجد اختلافات محلية فيما بين المنطقتين الرئيسيتين نفسيهما ، وأكثر هذه الاختلافات أهمية نجده فى الغابات ، حيث يوجد فارق بين الأراضى فى الغرب التى تسود فيها زراعـة الأرز والأراضى فى الشرق التى يسود فيهـا اليام ، والخط الفاصل بينهـما هو نهر بانـداما فيـما يعـرف الآن بساحل العـاج (كوت ديڤوار) . وأسباب هذا الفارق ليست مفهومـة تماما ، وقد يكون له أساس مادى ، فالتربة وقـلة الأمطار بالمنطقـة الشـرقيـة ربما كانتا أكثر مـلاءمـة لليـام منهمـا للأرز ، وقد يكون نتيـجة للفروق الثقافية بـين شعوب الغابات .[٦٠] وإذا صح التفسير الأخير عندئذ يمكن القول إن الفاروق بين الأجزاء الغـربية والشرقية من الغابات هو مثال لتنوع ردود فعل البشر إزاء ظروف بيئية شديدة التماثل .

(٦٠) هـذا الـرأى قـدمـه ج . ميـيج ، "Les cultures vivières en Afrique occidentale" ، فى مجـلة Cahiers de Outre-Mer ، العدد ٧ ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٢٥ إلى ٥٠ .

والزراعة نشاط واسع الانتشار استقر طويلا فى أفريقيا الغربية بحيث يتيسر للاقتصاديين ، وحتى للمؤرخين ، أن يسلّموا بوجودها بلا مناقشة . غير أن تدجين النباتات والحيوانات ، وهو ثورة العصر الحجرى الحديث التى أفاض جوردون تشيلد فى شرحها[(٦١)*]، كان من الأحداث الهامة فى تاريخ العالم ، ومن المنجزات البارزة لأهالى أفريقيا . وقد كانت الزراعة توفر الإمدادات الأكثر ثباتا وضمانا للأغذية ؛ وتجعل من الممكن خلق (وتملك) فائض ؛ وتشجع على درجة ما من التوسع العمرانى والتخصص ؛ وتسمح بزيادة فى السكان ، إذ أن حجمهم الأقصى لم يعد يعتمد على من يمكن إعالته فى الأيام العجاف بالصيد وجمع الثمار .

وقد كان منشأ ثورة إنتاج الغذاء فى أفريقيا الغربية موضوع جدل هام بين المتخصصين .[(٦٢)] والرأى الذى استقر عليه معظم علماء الآثار ، وعلى رأسهم

---

(٦١) What Happened in History ، ١٩٤٢ . [* **فيرى جوردون تشيلد** . (١٨٩٢-١٩٥٧) ، ولد ومات فى استراليا . عاش فى بريطانيا من عام ١٩٢٣ حتى قبيل وفاته بعام واحد . كان أول أستاذ للآثار بجامعة إدنبرة ، ثم شغل منصب مدير معهد الآثار بجامعة لندن . كرس حياته وجهوده لكشف غوامض تاريخ الإنسان فى الماضى السحيق ، وبخاصة فى أوروبا . وضع كتباً كثيرة من أبرزها The Dawn of European Civilization (فجر الحضارة الأوروبية) ، ١٩٢٥ . ومن أفضل ماكتبه لعامة القراء Man Makes Himself (الإنسان يصنع نفسه) ، ١٩٣٦ ، الذى أرّخ فيه لثورة العصر الحجرى الحديث وعصر البرونز ، أو ما يسمى الثورة الحضرية عن ظهور المدن ؛ وكذلك What Happened in History (ماذا حدث فى التاريخ) ، ١٩٤٢ الذى أشار إليه المؤلف . صدرت ترجمتان عربيتان لإثنين من كتبه هما · **التاريخ** ، ترجمة عدلى برسوم ؛ **التطور الاجتماعى** ، ترجمة دكتور لطفى فطيم – المترجم .]

(٦٢) للاطلاع على مسح مفيد لما كتب فى هذا الموضوع ، انظر ، م . ا . هافندن ، "The History of Crop Cultivation in West Africa : A Bibliographical Guide" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٥٣٢ إلى ٥٥٥ . وقد انتقى ج . د . فيدج ، ر . ا . أوليفر ثمانية عشر مقالا هاما من مجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، وقاما بنشر هذه المقالات فى كتاب عنوانه Papers in African Prehistory ، كمبردج ، ١٩٧٠ .

كلارك ، هو أن الزراعة بدأت فى السڤانا حوالى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد ، فى أعقاب انتشار الأفكار والنباتات من مصر . غير أنه أثيرت اعتراضات على هذا التفسير من دوائر متعددة خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية . فمردوك ، وهو من علماء الإثنوجرافيا (علم نشوء الأعراق) ، قال بأن الزراعة بدأت بصورة مستقلة فى أفريقيا الغربية حوالى عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد . كما أن بورتير ، وهو من علماء النبات ، قال أيضا بأن الزراعة فى أفريقيا الغربية كانت تطورا مستقلا ، ولكنه يرى أنها نشأت فيما بين عام ٢٨٠٠ وعام ١٥٠٠ قبل الميلاد . وقدم ريجلى ، وهو مؤرخ ، حالة يوضح بها أن أنواعا معينة من الممارسات الزراعية نشأت فى أفريقيا الغربية ، وأن الغابات ربما كانت مركزا مستقلا للمنشأ . وهذه الحجج ، برغم أنها تخمينية فى أغلب الأحوال فيما يتعلق بالتواريخ والأدلة ، نبهت الأذهان إلى فرضيات أخذت تجذب اهتماما جديا . كما أن نظرية الانتشار ، التى كانت ذات يوم غير مشكوك فيها ، لم تعد تذكر بثقة ، وقد اتجهت أحدث البحوث الأركيولوچية إلى التأكيد على كل من قِدَم وتنوع زراعة ما قبل التاريخ فى أفريقيا الغربية .(٦٣)

وإذا ما أجريت اكتشافات أركيولوچية جديدة فى المستقبل القريب ، كما هو متوقع ، فمن المؤكد أن الآراء الحالية ستكون فى حاجة إلى تنقيح جذرى . وفى الوقت الحاضر ، وبالنسبة للأغراض الراهنة ، يمكن القول إن الزراعة فى أفريقيا الغربية ، إلى جانب أن منشأها يرجع إلى ما قبل التاريخ ، لم تختلف كثيرا عن مراكز المنشأ الأسبق تاريخا ، مثل الشرق الأدنى ؛ وإنه فى هذا التاريخ المبكر كانت الأغذية الرئيسية هى الدخن والأرز والفونيو فى السڤانا ،

(٦٣) وضع كلارك نفسه هذا العمل فى اعتباره فى أحدث كتاب له ، انظر ، ج . ديزموند كلارك ، The Prehistory of Africa ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٠٦ .

واليام ونخيل الزيت فى الغابات ؛ وأنه بينما كانت للاتصالات الخارجية أهمية كبيرة فإنه يوجد من الشواهد ما يسمح بالقول بوجود زراعة محلية فى العصر الحجرى الحديث فى أفريقيا الغربية ، وبالتشكك فى الافتراض القائل بأن الزراعة تطورت فى السڤانا فى تاريخ يسبق تطورها فى الغابات .

إن تطور الزراعة لم يكن حدثا مفاجئا ، ولا هو ألقى على طاقات الأهالى التى يزعم أنها محدودة بمطالب تدفعهم إلى أن ينجرفوا خلال القرون التالية إلى حالة من التراخى ، مجردين من روح المبادرة ، ومُهَيَّئين للحكم الاستعمارى . فقد ظلت الصلات مع أجزاء العالم الآخرى قوية ، واستمر تدفق النباتات والبذور . كما أن اليام الآسيوى ويام الكاكاو والموز والپلانتين وصلت إلى أفريقيا الغربية عن طريق الشرق الأدنى فيما بين القرنين الأول والثانى الميلاديين . ومن الواضح أنه فى الوقت الذى أصبحت فيه السجلات المكتوبة الأولى متاحة كانت الزراعة مستقرة بدرجة طيبة على نطاق أفريقيا الغربية . وفى القرن العاشر كتب المهلبى عن مملكة كانم (شمال شرق بحيرة تشاد) يقول « إن طول أرضهم مسيرة خمسة عشر يوما عبر مساكن وزراعات على طول الطريق... وتزرع الذرة فى الأرض وكذلك البقول والقمح . ومعظم الناس العاديين... يمضون وقتهم يفلحون الأرض ويرعون ماشيتهم »[٦٤]. وفى القرن الثالث عشر ، إن لم يكن قبل ذلك ، كانت لدى حاكم كانم مزرعة تجريبية تزرع فيها مجموعة منوعة من الحبوب والفواكه . ولما وصل البرتغاليون إلى ساحل أفريقيا الغربية بعد ذلك بقرنين وجدوا أن أرز الهضاب والمستنقعات يزرع على نطاق واسع فى الجزء الغربى من منطقة الغابات ، وأن اليام كان

(٦٤) وردت فى رولان أوليفر ، ج . د . فيج ، A Short History of Africa ، هارموندسويرث ، ١٩٦٢ ، الصفحة ٤٧ .

المحصول الرئيسى فى الشرق . وقد لاحظ الرحالة الانجليزى چوبسون ، الذى زار ساحل غمبيا فى القرن السابع عشر ، أن « الحرفة العامة التى لا يعفى منها غير الملوك وكبار المسؤولين هى الزراعة ، وبذلك... ... فإن الناس من جميع الطبقات يخضعون لها حسب قدراتهم . »(٦٥)

وقد أدى مقدم الأوروبيين فى أواخر القرن الخامس عشر إلى إدخال عدد من المحصولات التى تعتبر الآن نموذجية بالنسبة للزراعة فى أفريقيا الغربية ، وكان أهمها الذرة والكاسافا والفول السودانى والتبغ ، وفيما بعد الكاكاو ، وكذلك مجموعة منوعة من الفواكة . وكان المصدر الرئيسى لتوريد هذه النباتات هو أمريكا الجنوبية ، وكانت القناتان الرئيسيتان للانتشار هما طريق مباشر من البرازيل ، وطريق غير مباشر مرورا بأيبيريا ، وكلاهما طريق أنشأه البرتغاليون . وقد كان هناك بعض الجدل حول توقيت إدخال أحد هذه المحصولات ، وهو الذرة . واستنادا إلى إحدى مدارس الفكر ، كانت الذرة موجودة فى أفريقيا الغربية قبل أن يقيم الأوروبيون اتصالا مع أمريكا . وذلك احتمال لم يقم عليه دليل ، وميزان الأدلة يرجح وجهة النظر التى أبديت هنا ، وهى أن الذرة قد استوردت من أمريكا الجنوبية .

والأثر الذى أحدثته هذه المحصولات على الاقتصاد المحلى ، برغم أنه أكثر أهمية من التوقيت الدقيق لوصولها ، لم يجذب حتى الآن اهتماماً جدياً من جانب المؤرخين . ومما لا شك فيه أن انتشار المحصولات الآسيوية والأمريكية كان عملية استغرقت وقتا طويلا ، وهو مازال مستمراً حتى اليوم ، ولكن بطء التغيير ينبغى ألا يؤخذ دليلاً على أن المزارعين المحليين لم يكونوا

---

(٦٥) وردت فى بازل داڤيدسون ، The African Past ، هارموندسويرث ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٢٠٥ .

سريعى التقبل للفرص الجديدة . أولا ، لقد تطلب انتشار المعرفة بالبذور الأجنبية على نطاق المنطقة كلها بعض الوقت . ثانيا ، كانت تجربة المحصولات الجديدة تتم بحذر ، لأنه لم يكن متصوراً أن تعرِّض أية جماعة إمداداتها الغذائية المستقرة للمخاطرة من خلال التسرع بزراعة محصولات جديدة غير مختبرة . ثالثا ، كان معدل سرعة الانتشار تعوقه فى بعض الأحيان مشكلات تقنية . فالكاساڤا ، على سبيل المثال ، برغم أنها أُدخِلت فى القرن السابع عشر ، لم تبدأ فى الانتشار إلا فى نهاية القرن الثامن عشر ، عندما عرفت كيفية التعامل مع المحصول بطريقة تتيح التخلص من حامض البروسيك الذى كانت بعض السلالات تحتوى عليه . رابعا ، كانت سرعة التطبيق مرتبطة بنمو الطلب على المواد الغذائية . ففى القرن العشرين ، على سبيل المثال ، كانت زيادة عدد العمال الأجراء ونشأة منتجى الصادرات المتخصصين بمثابة عامل تشجيع للمزارعين فى مناطق معينة على التركيز على إنتاج الأغذية للسوق الداخلية .

وحيث تم الإقبال على نباتات وبذور جديدة ، لم يكن سبب ذلك أنها استحوذت على إعجاب أناس بدائيين ، ولكن لأنه نُظر إليها على أنها إضافات مفيدة إلى ما يوجد من الأغذية ، لكونها تستحق أكثر من التكلفة الإضافية لإنتاجها ؛ أو لأنها كانت تعتبر بدائل طيبة ، لكونها تحقق مقابل المدخلات نفسها عائداً أعلى من عائد المحصولات التى استعيض عنها . وهكذا نجد أن الذرة انتشرت فى المناطق التى كان يسود فيها محصولا اليام والسرغوم لأنها تعطى محصولين فى السنة لكل منهما غَلَّة طيبة ، على حين أن الكاساڤا أصبحت شائعة فى المناطق المنتجة لليام لأن زراعتها سهلة ،ولأنها تنتج الغذاء

طوال العام . ومـازالت أنواع اليام غذاء مفـضلا ، وقيـمتها الغـذائية أعلى ، ولكنها ترهق التربة وتتطلب قدراً أكبر من العمل . كـما أن الجماعات المستقبلة لهذه الـنباتات كانت عـند الضرورة تظهـر استعـداداً لتطويع الأشكال القـائمة للتنظيم الزراعى وقـدرةً على هذا التطويع. وقـد تطلب الأمـر ثلاثة أنماط من التغـيير . أولها ، أنه كـثيرا ما كـان يتعين زيادة الفترة الزمنيـة التى تستغـرقها فلاحـة المسـاحات الخاصـة لكى تتسع لعدد أكـبر من المحصـولات الجديدة . ثانيها ، أنـه كان يتعين من حين لآخر تطبـيق تقنيات جديدة للفلاحـة . مثال ذلك أن انتشـار أرز المستنقعـات فى سيـراليون خلال القـرن التاسع عشـر كان مرتبطا بأسلوب جديد لنقـل الشتلات من أحواض الشتل إلى الحقـول المغمورة بالمياه .[٦٦] ثالثها ، أنه كان يلزم قدر معين من التـغيير المهنى . فانتشار الكاسـافا بين اليوربا ، على سبيل المثال ، كان يعنى أن النساء أصـبحن مشتركات بدرجة أكبر فى الإنتاج الزراعى ، لأنه عهد إليهن بمهمة تجهيز المحصول .

ويقودنا التحليل السابق إلى الاستنتاجـات التالية . فالتاريخ الزراعى لفترة ما قـبل الاستعـمار هو قصـة تجديد أكـثر منها قـصة ركود . والافـتراض بأن الاقتصاد كان ساكناً ، بعد أن تجمد عند فجر التاريخ الأفريقى ، افتراض يتعذر الدفاع عنه ، كما أن مفهوم المجتمعات « التقـليدية » المستقر يـلزم أن يستخدم بحـذر ، أو ربما كـان من الأفـضــل ألا يستخـدم على الإطلاق . وبرغم أن الاتصال مع القـارات الأخرى أدى إلى دخول بـعض الأعشاب الضـارة ، مثل الحشائش الرمحية ، فمما لاشك فيه ، إذا أخذت جميع الأمور فى الاعتبار ، أن اسـتيـراد البذور والنبـاتات كان ذا فـائدة كـبيـرة لأفريقـيا . فـقد وفـرت

(٦٦) هذه التقنية يعتقد أنها نشأت فى كازامانس ، على الساحل الجنوبى للسنغال الحالية .

المحصـولات الجديدة الوسيلة لتحـسين التغذية ، وقلّلت من أخطار المجـاعة ، وجعلت من الممكن إعالة أعداد أكبر من السكان .[٦٧] وتزودنا دراسة لتاريخ ما قبل الاستـعمار بوجهة نظر جـديدة عن التوسع السريع فى إنتاج مـحصولات التصـدير فى القرن العشرين ، وهو التـوسع الذى حظى بدعاية طيبـة . فنمو الصادرات ينبغى أن ينظر إليه لا باعتباره رد الفعل الإعجازى لشعب متأخر تجاه طلب خارجى جديد كليـة ، وإنما باعتباره تطوراً آخر فـى تاريخ طويل للخبرة الزراعية والتكيف الزراعى.

إن التدليل على أن المزارعين الأفارقة كانوا يتخـذون موقفاً مرناً من إدخال المحصولات الجديدة هو بالتأكيد خطوة إلى الأمام . وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن أيضـا القول بأن النظام الأهلى للفـلاحة كـان بدائيا ، وبأن التكنولـوچيا ظلت تفتقد النضج والاتقان ، وبأن القواعد الناظمة لحيازة الأرض كانت عائقا أمام المشروع التجـارى ، وبأنه لهذه الأسباب كانت الزراعة من الناحـية الفعلية ثابتة عند مستوى الكفاف . وسيوضح فحص هذه المعتقدات ، التى كان يغذيها التكرار فى كتب التطور الاقتصادى ، أنها تستند إلى شواهد إما غير مكتملة أو يساء تفسيرها .

وقد كـان مسؤولو المستعمـرات يشكلون انطباعـا غير مـوات بوجـه عام لقـدرات المزارعين الأفارقـة . إذ كانوا ينـظرون إلى الأرض غيـر المشغـولة ، ويعتقدون أنها أرض احتيـاطية غير مستخدمة يعجز الأفارقـة عن تنميتها بسبب افـتقـاد المهـارة أو روح المبـادرة . وقد لاحظوا أنه لا تـوجد ، لاسيـمـا فى الغابات ، الحقول البديعة النظيفـة المسوّرة بالأشجار التى يألفونها فى بلادهم ،

---

(٦٧) حققت القارات الأخرى كسبا مماثلا . فأحد الصادرات الأخرى من أمريكا الجنوبية ، وهو البطاطس ، أصبح غذاء أساسيا فى أوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وخلصوا من ذلك إلى أن مستوى إدارة المزارع يعد هزيلا . وأشاروا إلى عدم وجود المحراث ، وقرروا أن المزارعين المحليين غير مجددين . وقد كانت هذه المشاهدات ، التى سجلت فى تقارير على امتداد سنوات كثيرة ، تؤثر فى السياسات خلال الحقبة الاستعمارية ، ويمكن مع ذلك أن نجدها فى بعض الأعمال الثانوية اليوم . غير أن هناك وصفا للزراعة التقليدية التى تنحصر فى الزراعة المتنقلة ، وفيما يزعم أنه تقنيات القطع والحرق ، برغم أنه يتفق فى جوانب كثيرة مع فكرة تريڤور روپر عن التاريخ الأفريقى باعتباره « التحركات غير المجزية للقبائل البربرية »[٦٨]، والتى نادرا ما تنصف الواقع المعقد الذى تكشف عنه البحوث الجغرافية . والحقيقة أنه استنادا إلى الدراسة الموثوق فيها التى قام بها كل من مورجان وبونى ، فإنه يلزم ما لا يقل عن سبعة عناوين لتصنيف أنظمة الفلاحة الأساسية التى كانت تمارس فى أفريقيا الغربية .[٦٩] وهذه العناوين هى : الزراعة المتنقلة ؛ أرض الأدغال المراحة دوريا ؛ الأرض المزروعة التى تراح دوريا ؛ الزراعة المختلطة ؛ الفلاحة المستديمة ؛ فلاحة الأشجار ؛ زراعة الأرض بالغمر أو بالرى . وقد كانت الأنظمة السبعة كلها مستخدمة حتى حوالى القرن السادس عشر ، ومن المؤكد تقريبا أنها كانت موجودة قبل ذلك بوقت طويل .

والزراعة المتنقلة تشتمل على التنقل الدورى لقرى الاستيطان . فالأرض البكر ، أو التى توجد بها وفرة من النباتات الثانوية ، يجرى تطهيرها بمساعدة الحريق ، وما ينتج عن ذلك من مساحات غير منتظمة لاستيلاد الأشجار تزرع لمدة سنة أو سنتين قبل أن تهجر ، إذ أن الجماعة المقيمة عليها تنتقل إلى أرض

---

(٦٨) هيو تريڤور روپر ، The Rise of Christian Europe ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٩ .

(٦٩) و . ب . مورجان ، ج . س . پيو ، West Africa ، الصفحة ١٠٠ .

الخريطة رقم ٣ - المناطق الزراعية في الوقت الحاضر: المحاصيل المعيشية ومحاصيل السوق الداخلية

٢٠° غربًا
٢٠° شرقًا
١٦° شمالاً
٤° شمالاً

أراضي الأدغال المراحة دوريًا.
- يغلب فيها دخن العشب المائي — الحبوب الغذائية الشمالية
- تغلب فيها الذرة البيضاء — الحبوب الغذائية الشمالية
- يغلب فيها أرز المرتفعات
- تغلب فيها الحبوب الغذائية — خليط من الحبوب الغذائية والجذور
- تغلب فيها الجذور — خليط من الحبوب الغذائية والجذور

أراضي مراحة عشبية

أراضي مراحة شجرية:
- تغلب فيها الجذور
- يغلب فيها موز الجنة وجوز الهند

- زراعة متنقلة.
- زراعة مختلطة.
- زراعة دائمة.
- زراعة في أراضي تروى بالغمر.
- المرعى بما في ذلك زراعة الواحات وحافة الصحراء الكبرى.

صفر — ٨٠٠ كيلومتر
صفر — ٥٠٠ ميل

جديدة فى مكان آخر . وربما كانت الزراعة المتنقلة هى النظام الأساسى للزراعة فى أفريقيا الغربية فى عصور ما قبل التاريخ ، ولكنها اليوم (على خلاف افتراض شائع) لا تسود إلا فى مناطق قليلة . وكان الأسلوب الرئيسى للزراعة فى القرون الأخيرة هو أرض الأدغال المراحة دوريا ، المنتشر فى منطقتى السڤانا والغابات ، ويستخدم لزراعة كل من الحبوب والجذور . وفى هذا النظام تكون المواطن ثابتة وتدور الأرض المزروعة حول منطقة محددة من أرض الحشائش المراحة أو النباتات الخشبية ، وإن كانت أراضى الغابة نفسها لايُسمح بتجددها . والأرض التى يجرى تطهيرها تزرع عادة لفترة ما بين ثلاث وست سنوات (على الرغم من أن المعتاد سنة واحدة أو سنتان فى أراضى الغابات التى تزرع أرزا) ، وتتراوح فترة الإراحة بين أربع وعشر سنوات . وفترة الزراعة الطويلة نسبيا تستلزم إدارة متأنية للمزارع ، واستخدام الدورات السنوية ، والمزج بين المحاصيل وتنظيم تعاقبها .[٧٠] أما الأرض المراحة التى تزرع دوريًا فهى نظام متميز ، وإن يكن غير هام نسبيا ، يختلف عن أرض الأدغال المراحة دوريًا فى أن غطاء الأرض المراحة يتم اختياره ويزرع بترو . وتشتمل الزراعة المختلطة على الجمع بين الفلاحة وتربية الماشية . وثمة جماعات قليلة فقط ، مثل السيرير فى السنغال ، تستخدم الزراعة المختلطة بوصفها النظام الأساسى للإنتاج ، وإن كانت هناك مجموعات أخرى ، مثل الفولانى ، تربى الماشية ، وتفلح الأرض ، دون أن تدمج النشاطين معا إدماجاً

---

(٧٠) يؤكد نظام الدورات أن الأعباء الملقاة على التربة تتفاوت من سنة لأخرى ؛ فالمزج بين المحاصيل ، أى زراعة عدة محصولات فى قطعة الأرض نفسها وفى الموسم نفسه ، يضمن كثافة عالية من النباتات واقتصادا فى إزالة الأعشاب ؛ والتعاقب ، أى زراعة المحاصيل الواحد بعد الآخر خلال الموسم نفسه ، يوزع الاحتياجات من الأيدى العاملة ويوفر تدفقا أكثرا استواء للمواد الغذائية عن طريق المباعدة بين مواعيد الحصاد .

تاماً . وحيثما تمارس الزراعة الدائمة ، فإن قطعة الأرض نفسها تفلح سنويا ، ونادرا ما يسمح بالعودة إلى إراحتها . وهناك جماعات قليلة تعتمد على الزراعة الدائمة بالنسبة للجزء الأكبر من إمداداتها من الأغذية ، ولكن غالبيتها لديها بعض المساحات الصغيرة بالقرب من القرية أو المجمع السكنى الذى تمارس فيه الزراعة بصورة مستمرة.[٧١] أما فلاحة الأشجار ، فهى توجد على غرار الزراعة الدائمة مرتبطة بأنظمة أخرى ، لاسيما أرض الأدغال المراحة دوريًا . وكان من أهم المحصولات الشجرية فى حقبة ما قبل الاستعمار نخيل الزيت وشجرة الكولا وشجرة الشيئة ، وكلها محصولات محلية فى أفريقيا الغربية . وتوجد الأرض المروية والمغمورة فى مناطق محدودة ، مثل الساحل الجنوبى الغربى ، حيث يزرع أرز المستنقعات ، وفى سهول الفيضان فى نهرى النيجر والسنغال ، حيث يزرع الدخن والذرة والأرز .

ويثور الآن التساؤل عما إذا كان يوجد أى مبدأ توحيدى يربط ما بين هذه الأساليب المختلفة للزراعة . ذلك أن قول جورو بأن نظام استخدام الأرض يحدده فى الأساس المناخ والتربة ، هو قول غير مرضٍ لأن نظام أرض الأدغال المراحة دوريًا ، وهو النظام السائد فى أفريقيا الغربية ، يمارس فى نطاق واسع من الظروف المناخية ، على حين أن الزراعة المتنقلة استخدمت فى أجزاء من أوروبا ، وهى منطقة معتدلة ، حتى القرن التاسع عشر .[٧٢] كما أن حجة

---

(٧١) للاطلاع على دراسة للطريقة التى تجمع بها الجماعات بين الأنظمة المختلفة لاستخدام الأرض ، بما فى ذلك الزراعة الدائمة ، انظر ، و . ب . مورجان ، The Zoning of Land Use around Rural Settlements in Tropical Africa" ، فى العمل الجماعى ، **Environment and Land Use in Africa** ، إعداد م . ا . توماس ، ج . و . وتنجتن ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٠١ إلى ٣١٩ .

(٧٢) پيير جورو . **The Tropical World** ، ١٩٥٤ .

بوزروپ المثيـرة للانتبـاه التى مفـادها أن أنظمة الزراعـة تحددها أساسـا كثـافة السكان تحتاج بدورها إلى مزيد من التحديد ، لأن الأنظمة المختلفة موجودة فى أجزاء من أفريقيا الغربية ليست بينها فروق ديموجرافية ملحوظة .[٧٣] وفى رأينا أن استخـدام الأرض يفهم على أفضل نحو فى صورة سلـسلة متصلة بدءا من الأرض البكر حتى الزراعـة الدائمة ، وهى تحـتوى على عدد من التـقسيـمات الفرعـية عند نقـاط بينية ، وهذه يقررها طـول فترة الإراحـة . وتشغل أرض الأدغال المراحة دوريًا إحدى هذه المسافـات الوسيطة . ويمثل طول فترة الإراحة استجـابة لبعض أو كل المتغيرات التـالية : الكثافة السكانية ؛ توفـر الأسمدة ؛ نطاق المحصولات . ومـفهوم السلسلة المتصلة لاستخـدام الأرض يصوره أحسن تصوير الأسلوبان المتطرفان ، وهما : الزراعة المتنقلة والزراعة الدائمة .

وقد وجدت الزراعة المتنقلة وغيـرها من أشكال الزراعة المتسعة فى المناطق التى سادت فيـها بعض أو كل الظروف التاليـة : الكثافة السكانية المنخـفضة ؛ نقص الأسـمدة ؛ التنوع غيـر الكافى للمحـصولات . وحـيثـما كـان السكان متناثرين ، والأرض وافـرة ، أدرك المزارعون أن الأكثـر أهمية هو تحـقيق أعظم زيادة فى ناتج الفـــرد لا فى ناتج الأكـر . لكن المراقـبـين الأوروبيين ، الذين استـبدت بهم الفكرة (المستـمدة من خبـرتهم الخاصة) القـائلة إن ناتج وحدة المساحـة كانت له أولوية قابلة للتطبـيق عالميا ، أخـفقوا فى فـهم المبادىء التى تشكل أساس الزراعة المتنقلة ، ومع ذلك فإن تطهير التربة بحرق ما ينبت تحت أشجـار الغابة كان أسرع وأرخص أسلوب من زاويـة تكاليف الأيدى العاملة ، كما كان له المزية المضافة من حيث إعـادة المـادة المعدنية إلى التربة سريعا . وقد كان ناتج الفـرد فى الساعـة فى إطار هذا النظام عاليا للـغاية ، وهذا ما يفـسر

---

(٧٣) إيستير بوزروپ ، The Conditions of Agricultuml Growth ، ١٩٦٥

جزئيا صمـوده فى وجه الأساليب البديلة التى كانت برغم تفـوقها التكنولوچى تزيد التكاليف الإجمالـية وتخفض العائد الصافى للمـزارع . وحيث كان هناك نقص فى السماد كانت تلزم فترة طويلة من الإراحة لكى تستعيد التربة ما فقدته من عناصر غـذائية . وكان هذا الـعيب شائعـا فى أجزاء مخـتلفة من أفريقـيا الغربية ، ولكنه كان ملحوظا بوجه خاص فى الغابات ، حيث كانت الأمراض وصعوبة الاحتفاظ بالمراعى تشكل قيـدا شديداً على تربية الماشية . وحيث كان يوجد نقص فى التنوع فى المحـصولات المتوفرة كان عـدد الدورات محدودا ، وسرعـان ما كانت الـتربة تتعـرض للإجهاد ، وكـان المزارعون يرغـمون على الانتقال إلى أرض جديدة . وكان المعلـقون الأوروبيون يُروَّعون بهـذه الوسـائل « المتلافة » لـلزراعة لأنهم عجزوا عن إدراك أن الأرض غـير المستخـدمة كانت جزءاً لا يتجـزأ من أسلوب للزراعة ينطوى على إراحة الأرض لفـترة طويلة ، وأن استـخـدامهـا لغرض آخـر (مثل المزارع التـجارية الأوروبية) كـان يعنى المخاطرة بإيقاع الاضطراب فى النظام الأهلى للإنتاج .

أما الزاعة الدائمة ، عند الطرف الآخر من السلسلة المتصلة ، فقد وجدت أساسا فى المناطق ذات الكثافـة السكانية العالية نسبيـا ، والتى كانت توجد بها إمدادات منتظمة من الأسمدة ، ويتوفر فـيها تنوع كبير من المحصولات . وقـد كان هذا النظام موجهاً نحو تحقيق عـائد عالٍ لوحدة المساحة أكثر مما هو موجه (أو مثلما هو موجه) نحو تحقـيق عائد عالٍ للفرد ، كما أنه نظام يبرهن على قدرة المزارعين الأفارقة علـى ضبط نسب عوامل الإنتاج بغية تحقـيق نتائج مثلى بالموارد المتوفرة لديهم . وقد كانت الأسمدة الحيوانية والنفايات المنزلية تستخدم كمـخصبـات للتربة ، كمـا كان المزج بين المحصـولات والدورات والتعاقـبات تستـخدم لضمان أعلى اسـتفادة ممكنة من الأرض التى تزال منهـا الأعـشاب .

ولم تكن الزراعة الكثيفة أسلوبا هاماً للإنتاج فيما يعتبر عادة ، من زاوية التنمية الاقتصادية والسياسية ، المناطق الأكثر تقدما فى أفريقيا الغربية ، ولكنها على نقيض ذلك كانت الأسلوب المهيمن بين بعض شعوب أفريقيا الغربية الأقل ثراء وقوة . مثال ذلك أن سكان مرتفعات ماندارا (على الحدود بين نيچيريا والكمرون) قد طوّروا نظاما للزراعة الكثيفة يشتمل على صيانة التربة ، واستخدام الأسمدة ، والدورات المحصولية ، وزراعة الأشجار وحمايتها ، وتربية الماشية . وقد أوفد مسؤول بريطانى إلى المنطقة فى عام ١٩٣٩ لفحصها ودراستها بغرض تحسين الزراعة فيها ، وأفاد هذا المسؤول أن الأساليب المستخدمة تشمل بالفعل « من الناحية العملية كل مبدأ تحاول الإدارات الزراعية(*) على نطاق أفريقيا أن تغرسه فى الشعوب «المتاخرة».[٧٤] والأمر الهام بوجه خاص حول هذه الحالة هو أن الزراعة الدائمة لم تكن نتيجة لتربة مواتية ومناخ إيجابى فى البيئة الخاصة ، ولكنها كانت المحصلة لضغوط سياسية ، لأن الاستيطان الكثيف والثبات (عدم التنقل) النسبى للقاطنين كانا أصلا بسبب الرغبة فى الإفلات من الحملات الضارية التى يشنها الجيران الأقوى من أجل اقتناص الرقيق .

ويميل المؤرخون والاقتصاديون إلى ترتيب الأنظمة الزراعية فى تصاعد خطى من أنظمة « متأخرة » إلى أنظمة « متقدمة » . غير أن فكرة جدول للفئات الزراعية قد تكون مضللة للغاية . فأنظمة الزراعة المختلفة ، بما فى

(*) الاشارة هنا على الأرجح هى إلى الإدارات الزراعية التى أنشأتها الدول الأوروبية فى مستعمراتها الأفريقية – المترجم .

(٧٤) ستانهوپ هوايت ، "The Agricultural Economy of the Hill Pagans of Dikwa Emirate, Cameroons (British Mandate)" ، فى المجلة الامبراطورية للزراعة التجريبية ، العدد ٩ ، ١٩٤١ ، الصفحتان ٦٦ و ٦٧ .

ذلك تلك التى تعتبر بوجه عام أنظمة متقـدمة ، كانت تتعايش فى أفريقيا الغربية ما قبل الاستعمار ، مثلما كانت تتعايش فى أوروبا ما قبل الصناعة ، ولم يكن أىٌ منها ينطوى على مـفارقة تاريخـية ، لأن كلا منها كـان متكيّفا ببـراعة مع ظروف خاصة . وفضلا عن ذلك فإن مـساواة الزراعة الدائمة بنشاط السوق ، والزراعة المتنقلة بزراعة الكفاف ، فيها من الإغـراء بقـدر ما فيـهـا من الخطأ . إن الأساليب كانت تتغير ، ولكن الأهـداف الاقتصادية كانت واحدة فى أغلب الأحوال.

ويؤمل أن يكون مـا قيل كـافيـا لبيـان أن الأفارقة كـانوا مدراء زراعـيين متـمرسين . وبرغم ذلـك يمكن القول إن الزراعـة ظلت مسـتغرقـة فى روتين الكفاف لأن المزارعين المحليين عجزوا عن ابتكـار أو تطبيق التكنولوچيا اللازمة لرفع الإنتاجية . وهذا القول يستند عادة إلى افتراضات عن دور المحراث . فقد أوضح وايت أن المحراث كـان له دور حاسم فى تطور الزراعة الأوروبيـة ابتداء من القرن السـادس فصـاعدا .(٧٥) وقال جـودى إن عدم وجـود المحراث فى أفريقيا جنوبى الصـحراء الكبرى يساعد على تفسير بعض التـباينات الاقتصادية والسياسـية الرئيسيـة بين القارتين .(٧٦) وإننا إذ نأخذ المحراث كمـثال للتفاوت التكنولوچى بين أوروبا وأفريقيا ، فإنما نسترعى الأنظار إلى حقيقة هامة ، وإن لم تكن مـوضع خلاف . لكننا إذا كنا نعنى أن وجـود المحراث كـان من شأنه إحـداث تغيير كبير فى الطاقة الإنمائية لأفـريقيا الغربية ، فذلك أمـر مختلف تماما ، وهو يحتاج إلى مناقشة .

(٧٥) لين وايت ، Medieval Technology and Social Change ، أكسـفـورد ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٩ إلى ٥٧ .

(٧٦) چاك جـودى ، Thechnology, Tradition, and the State in Africa ، ١٩٧١ ، الصفحتان ٢٥ و ٧٦ .

وقد كان الأفارقة يعتمدون على أدوات بسيطة ، مثل عصا الحفر والمِعْزقة والمنجل ، وإن كان قد استخدم فى غمبيا فى تاريخ مبكر محراث يدوى كان من الناحية التقنية وسطا بين معزقة ومحراث قلاب بسيط . ومن الممكن ألا يكون أهالى أفريقيا الغربية قد استخدموا المحراث الأوروبى الثقيل لأنهم لم يكونوا يعرفون بوجوده . وهذا التفسير غير مقبول لأن أفريقيا الغربية كانت لها صلات قديمة العهد مع شمال أفريقيا ، حيث كانت شائعة هناك محاريث أخرى غير محراث التشقيق البسيط . وربما كان أهالى أفريقيا الغربية مدركين لوجود المحراث ، ولكنهم بسبب بقائهم فى مجتمع « تقليدى » كانوا عازفين أو عاجزين عن تطبيق تقنيات تقدمية . وهذا بدوره ينبغى اعتباره تفسيرا غير مرجح على ضوء الحجج التى تطورت حتى الآن فيما يتعلق بتنظيم قوة العمل ، وتاريخ الزراعة ، وتنوع أنظمة الفلاحة .

وفى رأينا أن المحراث لم يكن مستخدما فى أفريقيا الغربية بسبب كونه غير مناسب أو عالى التكلفة ، أو كليهما . فالمحرات تكون فائدته أعظم فى التربة الثقيلة أو التى تتعذر إزالة الأعشاب منها بالحرق . وتلك ظروف أكثر انطباقا على أوروبا منها على أفريقيا . وفضلا عن ذلك فإن حيوانات الجر ضرورية لتشغيل المحراث بفعالية . وهذه الحيوانات لايمكن أن تعيش فى الغابة ، حيث كان المحراث ، على أية حال ، غير مناسب للنمط السائد للمساحات غير المنتظمة التى تتناثر بها الأشجار . كما أن الحرث فى السفانا كان يمكن أن يؤدى بسهولة إلى تعرية التربه ، كما برهنت على ذلك التجارب التى أجريت فى أفريقيا الغربية الفرنسية خلال العقد الثالث من القرن الحالى . ومع ذلك كان يمكن استخدام المحراث فى بعض أجزاء أفريقيا الغربية ، التى لم يكن من المرجح أن تتعرى تربتها بسهولة ، وحيث كانت حيوانات الجر متوفرة ، وحيث كانت زراعة الحبوب تساعد على خلق ما يشبه الحقول المنتظمة . وفى هذه

المناطق لم يكن المحراث مستخدما لأن تكلفته لم تكن تضمن زيادة متناسبة فى العائد . كما أن أسعار شراء المحاريث وحيوانات الجر كانت مرتفعة ، فضلا عن التكلفة الباهظة التى يتطلبها الاحتفاظ بحيوانات الجر . إن المحراث باستطاعته تجهيز مساحة أكبر فى وقت أقصر مما يستطيعه العمل اليدوى ، ولكن هذا الإنجاز كثيرا ما ينطوى على انخفاض فى ناتج الفرد فى الساعة ،[77] وفى بعض الحالات فى ناتج وحدة المساحة.[78] ومن الضرورى أن ترتفع دخول المزارعين بعض الشىء فوق المستوى اللازم للكفاف قبل أن يكون باستطاعتهم تحمل أعباء استخدام تكنولوچيا جديدة ، مثل المحراث . وحتى عندئذ لن تستخدم تكنولوچيا أكثر تقدما إلا إذا كانت أكثر ربحا من أساليب الإنتاج القائمة أو إذا كانت لا غنى عنها لضمان البقاء . ويبدو أن أيًّا من هذه الشروط لم يكن ينطبق على أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار التى طوّرت على غرار الهند تكنولوچيا بسيطة نسبيا ، ولكنها كانت تكنولوچيا تتناسب مع احتياجاتها.[79] ولو كانت المحاريث متوفرة فى أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل

---

(٧٧) بوزروب ، **The Conditions of Agricultural Growth** ، الصفحات ٣٢ إلى ٣٤ .

(٧٨) بيتر م . ڤيل ، "The Introduction of the Ox Plow in Central Gambia" ، فى العمل الجماعى **African Food Production Systems** ، الذى أعده بيتر ف . م . ماكلوغلين ، بلتيمور ، ١٩٧٠ ، الصفحتين ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٧٩) من أجل الاطلاع على تحليل مقارن فى الاتجاه نفسه ، انظر ، إيرفان حبيب ، "Potentialities of Capitalistic Development in the Economy of Mughal India" فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٢٩ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٦٢ إلى ٦٤ . وبسبب ضيق الحيز اقتصر هذا النقاش على حالة المحراث . غير أن الحجة المستخدمة هنا كان يمكن استخدامها أيضا لتفسير عدم أهمية الزراعة المروية نسبيا فى أفريقيا الغربية . وإذا نحينا الاعتبارات الجغرافية جانبا ، فإن الزراعة المروية لن تنتشر فى المناطق التى تكون الزراعة المتسعة ممكنة فيها ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليفها الرأسمالية وتكاليف الصيانة . فالآبار وأشغال الرى التى وجدت فى الصحراء الكبرى والسقانا كان يجرى تشغيلها بعمل الرقيق . وعندما تدهور الرق فى القرن العشرين ، حدث نفس الشىء أيضا بالنسبة للآبار والواحات بسبب التكلفة العالية لاستخدام العمل الأجير .

الاستعمـار لكانت قد عوملت على أنها موضوعات للحـديث أكثر منها أدوات زراعية . والحـقيقة أن ذلك هو تمامـا ما أصبح عليه الكثـير منها خلال الحـقبة الاستـعمارية ، عندما حـاول المسؤولون تحويل الأفارقـة إلى استخدام مـعدات زراعية متفوقة تقنيا ، ولكنها غيـر مجزية اقتصاديا . كذلك يجدر أن نتذكر أن مجمل التوسع الضخم فى المواد الغذائيـة المحلية ومحصولات التصدير ، الذى حدث من الناحـية الفعليـة خلال القرن العـشرين ، قد تحـقق بمعاونة الأدوات التقليدية . وافتراض إن الإخفاق فى تطبيق تكنولوجيـا زراعية أكثر تعقيدا كان أحد أسباب التخلف فى أفريقيا إنما يعنى وضع المحراث قبل الثور (العربة قبل الحصان) ، والاختراع قبل الحاجة .

ويتبقى أن نرى ما إذا كان نظام حيـازة الأرض الذى ساد فى حقبة ما قبل الاستعمار كان يشكل ، أم لا يشكل ، عائقـا أمام تنمية الموارد البشرية . وهنا يقول بيدلر إن « الأرض ، وهى أحد عوامل الإنتاج الجوهرية ، منعت بموجب العرف والقـانون من أن تقع تحت تأثير القـوى الاقتـصادية »[٨٠] ؛ ومازال من الشائع ، لاسيمـا فى الدراسات غير المتخصصـة ، أن نجد قانونا أهليًا للأرض يوجز ببساطة على أنه ملكية « جماعية » وتجرى مقارنته بالمزايا المفترضة للحيازة الفردية ، وفى نهاية الأمـر يدان باعتباره عـائقا أمام التنمية الاقـتصادية . ومن المتعذر أن نقدم هنا اسـتعراضاً كاملاً لقوانين الأرض فـى أفريقيا ، ولكن يلزم إبداء بعض الملاحظات العـامة ، على أساس بحـوث حديثة ، بـغية تصـحيح بعض الافتراضات الخاطئة المنتشرة .[٨١]

---

(٨٠) ف . ج . بيدلر ، Econonic Geography of West Africa ، ١٩٥٥ ، الصفحة ٢١٥ .

(٨١) القراء الذين يرغبون فى التوسع فى دراسة هذا الموضوع ينبغى أن يبدأوا بقراءة مجموعة البحوث الممتازة المنشورة فى العمل الجماعى African Agrarian Systems ، إعداد دانييل بايبوك ، ١٩٦٣ .

ففى المقام الأول يعتبر التقسيم التقليدى إلى ملكية جماعية متأخرة وحيازة فردية متقدمة تقسيماً مضللا للغاية . فقوانين الأرض فى أفريقيا ، وكذلك الأنظمة الأهلية للزراعة ، كانت تختلف اختلافا واسعا حتى داخل المناطق المحدودة ، وتتراوح بين الأرض التى كانت فى الحقيقة مملوكة وتتم فلاحتها جماعيا ، والأرض التى كان تملكها من الناحية الفعلية حرا ومطلقاً .(٨٢) وقد كانت الأسر المعيشية عادة تستفيد من الأرض الجماعية والحيازات الفردية فى آن واحد ، مثلما كانت تفعل فى أوروبا القرون الوسطى . وإذا ما اعتبرت الحيازة الفردية المعيار لنظام تقدمى لقانون الأراضى ، عندئذ لابد أنه كان يوجد عنصر من العصرية فى القوانين الناظمة لاستخدام الأرض وبيعها فى أفريقيا الغربية . ثانيا ، حتى إذا ما اعترف بأن الجزء الأكبر من الأرض كان بمعنى ما مملوكا جماعيا ، فسيكون من الخطأ أن نخلص إلى أن هذا الترتيب كان عائقا أمام التقدم . ففى ظل أنظمة الزراعة المتسعة ، مثل الزراعة المتنقلة وأرض الأدغال المراحة دورياً ، كان من الهام للمزارع أن يضمن الحق العام فى زراعة الأرض داخل منطقة معينة ، ولكن لم تكن هناك أهمية كبيرة للملكية الفعلية لقطعة أرض محددة لابد من إراحتها عددا من السنوات . ذلك أن حقوق الانتفاع كانت أكثر جوهرية ، وهذه كانت مخططة بوضوح وكان يمكن فى أغلب الأحوال وراثتها . وفضلا عن ذلك فإن الأسرة المعيشية المعنية أو الفرد

---

(٨٢) بالنسبة لحالتين من الحالات الكثيرة التى كانت الحيازة الفردية شائعة فيها ، انظر ، رونالد كوهن ، "From Empire to Colony : Bornu in the Nineteenth and Twentieth Centures" ، فى العمل الجماعى ، **Colonialism in Africa , 1870 - 1960** ، إعداد ڤيكتور تيرنر ، كمبردج ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٠٠ ؛ وكذلك أولجا ليناريس دى سابير "Agriculture and Diola Society" ، فى العمل الجماعى ، **African Food Production Systems** ، إعداد بيتر ف . م . ماكلوغلين ، بلتيمور ، ١٩٧٠ ، الصفحتين ٢٠٧ و ٢٠٨ .

المعنى كان لديه عادةً سند ملكية واضح للمحـصولات التى تنتجها أرض مملوكة جماعياً ، وكان يحصل على ضمانات فيما يتعلق بالحيازة . وبعبارة أخرى كان هذا الحق نتـاج ندرة عنصر العمل المـعرَّف بدقة ، على حين أن الحـقـوق على الأرض ، التى كانت بوجـه عام مـوردا متوفرا ، كانت أقل تحـديدا . وحينما كانت توجد كثافـة سكانية ، وفترة الإراحة قصيرة أو غيـر موجودة ، كما فى حالة الزراعة الدائمة ، أصبحت المطالبات بشأن قطع الأرض الفردية أكثر قوة ، وفى هذه الظروف اعتـرف فى القانون العرفى بالحيـازة الحرة للأرض ، وبالحق فى رهنها ، بل وفى بيعها .

ومن الهام مـلاحظة أن تملك الأرض وحيـازتها والتصـرف فيـها لم تكن تختلف باختـلاف الأماكن فقط ، بل كانت تختلف بمرور الوقت أيضـا . غير أنه لم يكن يُولىَ حـتى الآن سوى اهتـمام ضـئيل بـالتطور التاريخى للقـانون الأفريقى فى حقبة مـا قبل الاستعمار ، وكانت غالبـية البحوث فى هذا الميدان تركـز على تأثير إدخـال القانون الأوروبى فـى القرن العـشرين على الأنظمـة القانـونية الأهليـة . وثمة اسـتثناء هام من ذلك نذكـره هنا على أمل أن يكون حافزا على إجراء بحـوث أخرى ، هو دراسة جيبيه للعـواقب القانونية لتطبيق الشريعـة الإسلاميـة فى فوتاتورو (جزء مـن شمال السنغـال الآن) فى أواخر القرن الثامن عشر .[83] ويبين جيبيه أن الشريعـة الإسلامية ، باقـرارها المساواة بين جميع الورثة الذكـور ، قد أسهمت فى تفتيت الحيـازات ، وشجعت على درجة أكبر من الاستغلال الفردى للأرض ، وأدت إلى هجرة الورثة الذين كان

(٨٣) يوسف جـيـبـيـه ، "Essai sur les causes et les conséquences da la micropro- priété au Fouta-Toro" ، فى مجلة Bulletin de l'IFAN, B ، العدد 19 ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٢٨ إلى ٤٢ .

ففى المقام الأول يعتبر التقسيم التقليـدى إلى ملكية جماعية متأخرة وحيازة فردية متـقدمة تقسـيماً مضللا للغـاية . فقوانين الأرض فى أفريقـيا ، وكذلك الأنظمة الأهليـة للزراعة ، كانـت تختلف اختـلافا واسعـا حتى داخل المناطق المحدودة ، وتتراوح بـين الأرض التى كانت فى الحقيـقة مملوكة وتتم فلاحـتها جماعـيا ، والأرض التى كان تملكها من النـاحية الفعلية حـرا ومطلقاً .[٨٢] وقد كانت الأسر المعيشية عادة تستفيد من الأرض الجماعية والحيازات الفردية فى آن واحد ، مثلما كانت تفعل فى أوروبا القرون الوسطى . وإذا ما اعتبرت الحيازة الفردية المعيار لنظام تقدمى لقانون الأراضى ، عندئذ لابد أنه كان يوجد عنصر من العصرية فى القوانين الناظمة لاستخـدام الأرض وبيعها فى أفريقيـا الغـربية . ثانيا ، حـتى إذا ما اعتـرف بأن الجزء الأكبـر من الأرض كان بمعنى مـا مملوكا جماعـيا ، فسيكون مـن الخطأ أن نخلص إلى أن هذا الترتيب كان عائـقا أمام التقدم . ففـى ظل أنظمة الزراعة المتسعة ،مـثل الزراعة المتنقلة وأرض الأدغال المراحة دورياً ، كـان من الهام للمزارع أن يضمن الحق العـام فى زراعة الأرض داخل منطقة معينة ، ولـكن لم تكن هناك أهمية كبيرة للملكيـة الفعلية لقطعة أرض محـددة لابد من إراحتها عـددا من السنوات . ذلك أن حقوق الانتـفاع كـانت أكثـر جوهـرية ، وهـذه كـانت مـخططـة بوضـوح وكـان يمكن فى أغـلب الأحوال وراثتها . وفضلا عن ذلك فإن الأسـرة المعيشية المعنية أو الفرد

---

(٨٢) بالنسبة لحالتين من الحالات الكثيرة التى كانت الحيازة الفردية شائعة فيها ، انظر ، رونالد كوهن ، "From Empire to Colony : Bornu in the Nineteenth and Twentieth Centures" ، فى العمل الجماعى ، Colonialism in Africa , 1870 - 1960 ، إعداد فيكتور تيرنر ، كمبردج ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٠٠ ؛ وكذلك أولجا ليناريس دى سابير "Agriculture and Diola Society" ، فى العمل الجماعى ، African Food Production Systems ، إعداد پيتر ف . م . ماكلوغلين ، بلتيمور ، ١٩٧٠ ، الصفحتين ٢٠٧ و ٢٠٨ .

المعنى كان لديه عادةً سند ملكية واضح للمحـصولات التى تنتجها أرض مملوكة جماعياً ، وكان يحصل على ضمانات فيما يتعلق بالحيازة . وبعبارة أخرى كان هذا الحق نتـاج ندرة عنصر العمل المـعرَّف بدقة ، على حين أن الحـقـوق على الأرض ، التى كانت بوجـه عام مـوردا متوفرا ، كانت أقل تحـديدا . وحينما كانت توجد كثافـة سكانية ، وفترة الإراحة قصيرة أو غيـر موجودة ، كما فى حالة الزراعة الدائمة ، أصبحت المطالبات بشأن قطع الأرض الفردية أكثر قوة ، وفى هذه الظروف اعتـرف فى القانون العرفى بالحيـازة الحرة للأرض ، وبالحق فى رهنها ، بل وفى بيعها .

ومن الهام مـلاحظة أن تملك الأرض وحيـازتها والتصـرف فيـها لم تكن تختلف باختـلاف الأماكن فقط ، بل كانت تختلف بمرور الوقت أيضـا . غير أنه لم يكن يُولىَ حـتى الآن سوى اهتـمام ضـئيل بـالتطور التاريخى للقـانون الأفريقى فى حقبة مـا قبل الاستعمار ، وكانت غالبـية البحوث فى هذا الميدان تركـز على تأثير إدخـال القانون الأوروبى فـى القرن العـشرين على الأنظمـة القانـونية الأهليـة . وثمة اسـتثناء هام من ذلك نذكـره هنا على أمل أن يكون حافزا على إجراء بحـوث أخرى ، هو دراسة جيبيه للعـواقب القانونية لتطبيق الشريعـة الإسلاميـة فى فوتاتورو (جزء مـن شمال السنغـال الآن) فى أواخر القرن الثامن عشر .[٨٣] ويبين جيبيه أن الشريعـة الإسلامية ، باقـرارها المساواة بين جميع الورثة الذكـور ، قد أسهمت فى تفتيت الحيـازات ، وشجعت على درجة أكبر من الاستغلال الفردى للأرض ، وأدت إلى هجرة الورثة الذين كان

(٨٣) يوسف جـيبيـه ، "Essai sur les causes et les conséquences da la micropropriété au Fouta-Toro" ، فى مجلة Bulletin de l'IFAN, B ، العدد 19 ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٢٨ إلى ٤٢ .

ميراثهم صغيرا بدرجة لاتكفى لتزويدهم برزق معقول .(٨٤) وتوفر هذه الدراسة نظرة خاطفة على حركة ودينامية التاريخ القانونى لحقبة ما قبل الاستعمار ، وتعد بمثابة تذكرة بأن مفهوم القانون التقليدى ، شأن مفهوم المجتمع التقليدى ، هو مفهوم مريح ، ولكن لا يتفق مع الواقع .

خلاصة القول أن القوانين الأهلية للأراضى لم تكن تفتقد العقلانية ولا كانت متمية إلى عصور سحيقة ، وإنما كانت انعكاسا للظروف الحاكمة للإنتاج الزراعى فى أفريقيا الغربية . فقد كانت هناك سوق للأرض ، وإن كانت محدودة للغاية . وليس تفسير هذا التحديد أن الأفارقة كان يشغلهم تعظيم القيم الاجتماعية أكثر مما يشغلهم تعظيم القيم الاقتصادية ، ولكن تفسيره أن الأرض لم تكن نادره بدرجة تكفى لأن تكتسب قيمة سوقيه . وقد كان لدى الأسر المعيشية (والأفراد فى داخلها) مجال للسعى للحصول على الأرض واستغلالها فى إطار نظام الملكية السائد المسمى بالجماعى . أما هؤلاء الذين يزعمون أن القوانين الأهلية للأراضى كانت قيدا على التنمية فينبغى لهم أن يفسروا كيف كانت هذه القوانين متسقة مع توسع سريع واسع النطاق فى إنتاج محصولات التصدير خلال المرحلة الأولى من الحقبة الاستعمارية . ولاشك فى أن أنظمة حيازة الأرض فى أفريقيا قد خضعت لتغييرات هامة فى القرن العشرين ، ولكن هذه التغييرات كانت نتيجة لنمو الصادرات ولم تكن سبباً له .

---

(٨٤) من المفيد معرفة ما إذا كانت قد وجدت صلة بين هؤلاء المهاجرين وتنمية زراعة الفول السودانى فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وللإطلاع على دراسة مقارنة للعلاقة بين الورثة عديمى الملكية والهجرة والتجديد (فيما بين الباسك) ، انظر ، ليونارد كاسدان ، **Family Structure, Migration and the Entrepreneur** ، فى مجلة **دراسات مقارنة فى المجتمع والتاريخ** ، العدد ٧ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٤٥ إلى ٣٥٧ .

وتربية الماشية ، السمة المميزة الأخرى لثورة العصر الحجرى الحديث التى تحدث عنها تشيلد ، هى على الأقل قديمة فى أفريقيا الغربية قدم الزراعة . فرعاة الماشية ظهروا لأول مرة فى الصحراء الكبرى حوالى عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد ، ومن المعروف أنهم كانوا يرعون كلا من الماشية الطويلة القرون والقصيرة القرون ، وكذلك الخراف والماعز .ولم تكن تربية الماشية ممارسة أهلية قاصرة على أفريقيا الغربية ، ومن المعتقد أنها أُدخلت إليها من آسيا عن طريق مصر ، وربما كان هناك أيضا مركز لاستئناس الماشية فى شمال أفريقيا . ومازالت الماشية والماعز والخراف هى الحيوانات المستأنسة الأكثر أهمية ، برغم أنه قد أُدخلت فى القرون التالية سلالات وحيوانات مختلفة.[٨٥]

وتوضح دراسة استقصائية للمصادر المرتبطة بالفترة بين القرنين العاشر والسادس عشر أن تربية الماشية كانت قد تطورت كثيرا فى تلك الأجزاء من أفريقيا الغربية التى أصبحت هى المراكز الرئيسية اليوم.[٨٦] وعلى نقيض الزراعة ، التى كانت تمارس على نطاق أفريقيا الغربية ، فإن تربية الماشية لم تكن تمارس على نطاق واسع إلا فى الجزء الشمالى من السودان الغربى والجزء الجنوبى من الصحراء الكبرى ، وهما منطقتان كانتا خاليتين نسبيا من الأمراض الفتاكة ، مثل مرض النوم ، وكانت المراعى متوفرة بهما . وكان المتخصصون الأساسيون فى هذه المنطقة هم البرابرة والطوارق والفولانى . وكانت سلالات معينة من الماشية ، مثل نوع النداما الصغير ، يتمتع بمقاومة عالية لمرض

(٨٥) يتناول الفرع الثالث من هذا الفصل دور الجمال والخيول والثيران والحمير .

(٨٦) تاديز ليفيسكى ، "Animal Husbandry among Medieval Agricultural People of Western and Middle Sudan" ، فى مجلة **أكتا إثنوجرافيكا** ، العدد ١٤ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٦٥ إلى ١٧٨ .

١٦° شمالاً

١٦° شمالاً

٤° شمالاً

لا توجد بيانات

٥٠٠ رأس من الماشية

حدود ليبيريا والحافة الشرقية لأفريقيا الغربية.

الحدود الشمالية للأرض التي في حيازة الفلاحين.

الحدود الشمالية لمنطقة التسي تسي وحدود المنطقة الشرقية الخالية من ذبابة التسي تسي.

صفر كيلومتر ٨٠٠

صفر ميل ٥٠٠

١٢° غرباً

١٢° شرقاً

الخريطة رقم ٤ - توزيع تقديري للماشية خلال الموسم الجاف

النـوم ، وبذلك أمكن تربيته فى الجنوب شريطة توفر المرعى ، ولكن هذا النوع القوى الاحتـمال لم يكن يملك السمات الجيـدة الأخرى ، ولم تكن تعيش منه إلا أعداد قليلة .

وكما كانت الحال بشأن سلوك المزارعين الأفـارقة لم ينوه الباحثون بأنشطة المتخصصين فى تربية المـاشية على أنها تمثل الكثـير من السمات المميزة المفترضة للمجـتمع « التـقليدى ». فقـد نظروا إلى قابليـتهم للتنقل ، المقـابل الرعوى للزراعة المتنقلة ، على أنهـا تعبير عن شـهوة متوطنة فى التـجوال والارتحال ، كما أن زهوهم بماشيتهم كان يفسر (وليس فى حالة أفريقيا فقط) كبرهان على أن انشغال إنسان حقبة ما قبل الصناعة بالقيم الاجتماعية كان أقوى من انشغاله بالقـيم الاقتصادية . وهذه المعتقدات ، التى تحـتل هى نفسـها مرتبة رفيعة بين « البقرات » المقدسة »(*) لنظرية التنمية ، بحاجة إلى مراجعة .

وقد كانت الهـجرة سـمة مميزة ضـرورية وجيدة التنظيم لتربيـة المـاشية فى أفريقيـا الغربية. فتنقلات الرعـاة ، وهى لم تكن بغير هدف ، يمكن تقسيـمها لأغراض البـحث إلى ثلاث فئات متـميزة تحـليليـا : الهجرة الموسـمية ، التى كانت تشمل رحلة سنوية منظمة صعبـة من حافة الصحراء جنوباً حتى السـفانا والعودة ثانية ؛ الانحـراف الهجرى ، الذى كان يشمل تحولا فى مـسار الهجرة الموســمـية ؛ الهجـرة الكاملة(**)، التى كانت تـسـتلزم الانتقال إلـى منطقة

(*) Sacred Cow : إشارة إلى تبجيل الهندوس للبقرة . والمعنى هنا البقرة المقدسة ، أو شىء فوق النقد والمناقشة – المترجم .

(**) Trachumance : الهجرة الموسمية ؛ Migratory Drift : الانحراف الهجرى ؛ Full Migration الهجرة الكاملة – المترجم .

جديدة تماما وخلق مسار جديد للهجرة الموسمية .[٨٧] وطبيعة الهجرة الرعوية ومداها يمكن تفسيرهما على أنهما تأليف بين ثلاثة عوامل . أولها أن حجم القطيع الذى تملكه جماعة بعينها كان له تأثير هام على مساحة الأرض اللازمة . والزيادة فى الأعداد ، من خلال الولادة أو الشراء ، كانت تعنى أنه يلزم المزيد من الأرض ، أما النقص فيها ، من خلال الوفاة أو البيع ، فكان له الأثر المعاكس . وكان فقدان الماشية بمثابة كارثة لصاحب القطيع ، مثلما كانت خسارة المحصولات بالنسبة للمزارع . والتهديد بحدوث كارثة يفسر لماذا كانت الرحلة إلى السفانا تأخذ الاتجاه المعاكس عندما كانت بداية موسم الأمطار تنشر الأمراض التى ينقلها الذباب . ثانيها أن الطابع الانتشارى لتربية الماشية كان جزئياً انعكاساً للتوزيع الطبيعى للمواد الغذائية الأساسية . فالماء والملح كانا نادرين ، ولذلك كانت المراعى فقيرة ومتناثرة . ومن ثم كان أصحاب القطعان ينتقلون جنوبا نحو السفانا فى الفصل الجاف بحثا عن أراضى رعى أكثر سخاء . ثالثها أن الهجرة كانت تحدث لأغراض التجارة . وقد أقام الرعاة والمزارعون فى أفريقيا الغربية ، كما هى الحال فى أجزاء العالم الأخرى ، علاقات تكافلية . فكل طرف منهما كان يحتاج إلى منتجات الطرف الآخر ، وكان من الأغراض الرئيسية للهجرة الموسمية مبادلة المنتجات الحيوانية بالحبوب . ومع ذلك فإن المزارعين كانوا يخشون الآثار المدمرة للماشية على محصولاتهم ، وكانت النزاعات بين الطرفين فى بعض الأحيان تؤدى إلى تغير فى مسار الهجرة الموسمية ، أو

(٨٧) د . ج . استننج ، Savvana Nomads ، ١٩٥٩ . وعن تنقل الرعاة فى موريتانيا ، انظر ، ج . كونىّ ، ج . دوبييف ، "Les Reguibat Legouacem : chronologie et nomadism" ، فى مجلة Bulletin de l'IFAN,B ، العدد ١٧ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ٥٢٨ إلى ٥٥٠ .

إلى الهجرة إلى منطقة جديدة تماما . وبذلك أصبح الرعاة مستعمرين بدورهم. وترتب على التغيرات المتتابعة فى نمط تنقلاتهم وهجرتهم خلق حدود اقتصادية (وأحيانا سياسية) جديدة ، كما فى حالة الفولانى الذين انتشروا عبر السودان الغربى بين القرنين الحادى عشر والسابع عشر .

وكانت الماشية تربى من أجل لحومها وألبانها وجلودها وروثها الذى يستخدم سمادا ، وفى حالة الأغنام من أجل أصوافها . ويستند الاعتقاد بأن الأفارقة كانوا يرفضون بيع ماشيتهم إلى سوء فهم للطريقة التى كان الاقتصاد الرعوى يعمل بها . ومن الواضح من مصادر متعددة أن تجارة الماشية تسبق بزمن طويل مجىء الأوروبيين فى القرن الخامس عشر ، ولم تكن بالتأكيد نتيجة للتحلل المفترض للقيم القبلية فى القرن العشرين . ومن المسلم به أنه لم تكن تباع إلا نسبة صغيرة من القطيع ، ولكن ذلك لم يكن بسبب القيود التى فرضها نظام للقيم سابق على الرأسمالية . فالماشية فى المجتمعات الرعوية لم تكن مجرد سلعة للاستهلاك ، وإنما كانت أيضا الرصيد الرئيسى من رأس المال . وكان العائد على رأس المال يتخذ شكل بيع اللبن والسماد للمجتمعات الزراعية .ولذلك ليس من المستغرب أن كان صاحب القطيع يحرص على صيانة رأسماله ، لأن الماشية كانت استثماراً طويل الأجل ، وهى استثمار يمكن فقده بسهولة بسبب المرض ، كما حدث على سبيل المثال فى أواخر القرن التاسع عشر عندما أدى طاعون الماشية إلى هلاك القطعان فى أجزاء كثيرةً من القارة . والحقيقة أن الماشية كانت موضع تقديرٍ عالٍ ، ولكن وظيفتها كرمز لمنزلة رفيعة كانت مستمدة من إدراك المجتمع لقيمتها الاقتصادية . فالرجل الذى يمتلك عددا كبيرا من الماشية كان يحترم لا لتفانيه

غير العقلانى فى قيم موروثة ، وإنما لمهارته فى التحكم فى مورد رئيسى .[(٨٨)]

ويفيد مفهوم ثورة العصر الحجرى الحديث فى تركيز الانتباه على التطورات ذات الأهمية الأساسية فى تاريخ العالم ، ولكن تعبير « الثورة » يمكن أن يكون مضلِّلاً إذا ما فُسِّر بما يعنى أن الطرق السابقة لتأمين الرزق ، لاسيما عن طريق جمع الثمار واقتناص الحيوانات وصيد الأسماك ، سرعان ما أصبحت لا ضرورة لها . ذلك أن وسائل المعيشة الثلاث جميعا ظلت قائمة وتم التوفيق بينها وبين الاقتصاد الزراعى الجديد . وقد كان جمع الثمار أقل هذه الأنشطة تخصصا وأكثرها انتشارا . غير أنه من الخطأ أن نتصور وضعاً ، كما يقول أحد مستكشفى القرن التاسع عشر ، « تنمو فيه ثمار الأرض تلقائيا ، أو بقليل من الفلاحة ، إلى حد أنه حيثما تجرى الأنهار فإن الأرض يمكن أن يقال عنها حقا إنها تفيض بالحليب والشهد »[(٨٩)]. كما يمكن أن يقال بلا خطأ إنه حيثما كانت الأنهار تجرى كان هناك خطر انتشار الأمراض التى تحملها المياه ، وخطر حدوث فيضانات فى موسم الأمطار . والواقع أن الصورة النمطية لقاطن المناطق الاستوائية القانع الذى يجمع ثمرة الخبز[(*)]، ثم يركن إلى سبات مزمن

(٨٨) من أجل الإلمام بوجهة نظر مماثلة عن أفريقيا الشرقية ، انظر ، المقال القيم الذى كتبه هاروك ك . شنيدر ، "Economics in East African Aboriginal Societies" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ملفيل ج . هيرسكوفيتز ، متشيل هارفيتز ، **Economic Transition in Africa** ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٢ إلى ٧٥ . والمرجو أن تشجع هذه التعليقات على إجراء مزيد من الدراسة للتاريخ الاقتصادى لتربية الماشية (بما فى ذلك الماعز والخراف ، بالإضافة إلى الأبقار) فى حقبة ما قبل الاستعمار .

(٨٩) چون وتفورد ، **Trading Life in Western and Central Africa** ، ليفربول ، ١٨٧٧ ، الصفحة ٣٣٤ .

(*) **Breadfruit** : ثمرة شجر من فصيلة الخبزيات ذى ثمار كبيرة تشتمل على لب نشوى يستعمل كالخبز – المترجم .

إلى أن يوقظه مستكشف أجنبى (أو فريق تليفزيونى الآن) ، هى صورة لا أساس لها ، وينبغى أن تختفى من الكتب ومن شاشة التليفزيون على حد سواء . ذلك أن جمع الحبوب والجذور والفاكهة البرية لم يكن فى العادة أكثر من تكملة عَرَضية للزراعة . وحينما كان جمع الثمار هاما للاقتصاد المحلى ، كما فى أجزاء من السڤانا خلال الفصل الجاف ، فإنه كان علامة لا على الترف وإنما على المشقة - فسكان تلك المناطق كانوا يرغمون بحكم الضرورة على أن يجدِّوا فى طلب إمدادات غذائية إضافية .(٩٠)

أما اقتناص الحيوانات وصيد الأسماك فكانا نشاطين أكثر تخصصا من جمع الثمار لأنهما يتطلبان درجة أعلى من المهارة . وكان اقتناص الحيوانات ذا أهمية خاصة فى الغابات ، حيث كان يوجد نقص فى اللحوم ، وكان يصل إلى ذروة موسمية فى موسم الجفاف ، عندما ينخفض الطلب على الأيدى العاملة الزراعية إلى أدنى مستوى ، وعندما يؤدى شح إمدادات المياه إلى تيسير التعرف على أماكن الطرائد . ولا يعرف الكثير عن التطور التاريخى لاقتناص الحيوانات فى أفريقيا الغربية . وهناك بعض الأمثلة لجماعات كانت تحترف اقتناص الحيوانات استعمرت منطقة ما واستوطنت فيها وأصبح أفرادها مزارعين . ويبدو أن هذا التطور الذى يكاد أن يكون كلاسيكياً هو ما حدث فى حالة الأديوكرو بعد أن حطّوا رحالهم فى الجزء الجنوبى من ساحل العاج فى نهاية القرن الثامن عشر . غير أنه على وجه الإجمال يبدو أكثر واقعية أن يعامل مقتنصو الحيوانات على أنهم أشباه متخصصين اندمجوا مع الجماعة الزراعية ، لا على أنهم بقية مازالت على قيد الحياة من عصر ما قبل التاريخ وقبل الزراعة .

---

(٩٠) مازال ذلك صحيحا حتى اليوم . انظر ، إيدموند برنوس ، "Cueillette et exploitation des resources spontanées du Sahel nigérien par les Kel Tamasheq" ، فى مجلة Cahiers ORSTOM ، العدد ٤ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٣١ إلى ٥٢ .

وتقليديا كان قناصو الحيوانات المحترفون يُستخدمون الفخاخ والرماح والهراوات والأقواس والسهام . ولكنهم مع توسع التجارة مع أوروبا بعد القرن الخامس عشر بدأوا يستخدمون البنادق أيضا .[٩١] وإذا كانت الأسلحة النارية جيدة (وكان بعض الواردات منها ذا نوعية سيئة) ، فلابد أنها زادت كفاءتهم ، وبذلك ربما تكون قد ساعدت على تحسين نوع الغذاء الذى تحصل عليه الجماعات التى تعيش فى الغابات . كذلك فإن الأسلحة النارية مكّنت قناصى الحيوانات من القيام بدور فى بعض حركات البناء (والهدم) الرئيسية للدول فى حقبة ما قبل الاستعمار .

وكان صيد الأسماك يمارس على طول الساحل ، لا سيما فى منطقة سنغمبيا وخليج غينيا ، وكذلك فى كثير من المياه الداخلية ، وكان من أكبر مراكزه بحيرة تشاد والمنحنى الكبير للنيجر فى السودان الغربى . ومن المعروف أنه قد نشأت فى هاتين المنطقتين فى وقت مبكر جماعات متخصصة كان صيادو الأسماك فيها ذوى مهارة عالية . وفى القرن السادس عشر ، على سبيل المثال ، كان السوركاوا والبوزو ، الذين كانوا يمارسون الصيد فى النيجر الأوسط ، يدفعون الضرائب لحكام إمبراطورية السنغى فى صورة أسماك مجففة فقط . ولم يكن هناك أى تجديد تقنى فى صيد الأسماك يمكن مقارنته بالتجديد الذى حققه استخدام الأسلحة النارية فى اقتناص الحيوانات : كانت القوارب ذوات المجداف هى الأداة الرئيسية المستخدمة ، وظلت رماح صيد الحيتان (الحربون) والشباك والصنانير والفخاخ الوسائل الأساسية لصيد الأسماك . وفى مجالات أخرى لم يكن تاريخ صيد الأسماك ثابتا تماما . فتوفر الأسماك كان يتقلب مع موجات المد البحرية (الشديدة الارتفاع) ، ومع فترات فيضان الأنهار ،

(٩١) وذلك لإنتاج العاج من أجل التصدير ، إلى جانب اللحوم للاستهلاك المحلى .

ولذلك كان صيادو الأسـماك يتجهون إلى الهجرة بحـثا عن الأسماك . وعلى الساحل كـان الفانتى ينتقلون دوريـاً من ساحل الذهب غربا إلى سـاحل العاج وشرقا إلى نيجـيريا ، على حين السوركاوا والبوزو فى الداخل يسـافرون مئات الأميال كل عـام على طول نهر النيجر . ومرة أخـرى يمكن تصور صلة ما بين الهجرة والتجديد فـى أفريقيا الغربية : فالهجرة كـانت تؤدى إلى تنمية مواطن جديدة لصيـد الأسماك وكذلك إلى إقامـة مستوطنات جـديدة . مثال ذلك أن لاجوس ، عاصمـة نيجيريا الآن ، استعـمرها هى نفسها صيـادو الأسماك فى القرن السادس عشر .

وستُستكمَل مناقـشة الإنتاج بدراسة استقصائية لنشـاطى التعدين والصناعة التحويلية . فهـذان الموضوعان كثيرا ما يعالجان بطريقـة متعجلة فى الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالاقتـصاديات المتخلفة ، وذلك أساسا ، كما يبدو ، لأنه يفتـرض أن أياً منهمـا لم تكن له أهميـة فى الاقتـصاد « التـقليدى » ، أو أن صلتـهما مـحدودة ببـرامج التصنيع الحـديث . والواقع أن النظر فى التـعدين والصناعة التـحويلية فى المستـعمرات يثيـر عددا من المسائل ذات الدلالة فـيما يتعلق باكتسـاب المهارة التقنية ، ونوع التخصص ودرجـته ، وتوفير رأس المـال للحرف غير الزراعية غيـر التجارية وحجم ، وطابع الطلب على السلع المصنعة . وفضـلا عن ذلك فإن المصنوعـات الأهلية جـديرة بالنظر فى سيـاق سيـاسات التصنيع الجارية . وقـد بدأت الصـناعات التـحويلية الحـديثة فى أفريقيا الغربية لا بالصناعات الثقيلة ، وإنما بأنشطة بسيطة نسبيا أساسها إحلال الواردات يمكن أن يقوم بعض منها (مع التعديلات المناسبة) على الحرف القائمة .[٩٢]

(٩٢) أرشيبالد كالواى ، "From Traditional Crafts to Modern Industries" ، فى مجلة **أوبو** ، العدد ٢، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٨ إلى ٥١ .

وكان الحديد والذهب والملح أهم المعادن التى تستخرج فى أفريقيا الغربية قبل الاستعمار ، وكان النحاس والقصدير والفضة تستخرج أيضا بكميات قليلة.[٩٣] وكانت توجد بالمنطقة رواسب قليلة من الفحم الحجرى ، وكان نوعا الوقود الصناعى المحلى هما الأخشاب والفحم النباتى .

وقد وصلت الدراية بأشغال الحديد إلى أفريقيا الغربية خلال الألفية الأولى . وكان الحديد يصهر فى نوك ، أى فيما هو نيجيريا الشمالية الآن ، حول عام ٥٠٠ قبل الميلاد ، كما انتشرت تقنيات إنتاج الحديد على نطاق المنطقة حوالى القرن الرابع الميلادى . وكانت الأدوات الحديدية ، وأساسا المعازق ورؤوس الحراب (النصال) والسكاكين والسيوف ، تمثل تقدما كبيرا على الأدوات الحجرية والخشبية ، وأدت إلى تحسين كفاءة قناصة الحيوانات ؛ وتيسير إزالة أشجار الغابات ؛ ووضعت قوة أكبر فى أيدى بناة (ومدمِّرى) المدن والدول . وكانت رواسب ركاز الحديد التى يسهل نسبيا الوصول إليها موزعة على نطاق واسع إلى حد ما فى أفريقيا الغربية ، وإن يكن فى الأغلب على نطاق صغير . غير أنه كانت توجد بضعة مراكزة كبيرة ، مثل أوم فى جنوب ساحل العاج ، حيث اكتشفت فى العقد الثالث من القرن الحالى بقايا مائة فرن وحوالى عشرة آلاف طن من الخبث ، وكذلك حول أويو فى جنوب غرب نيجيريا ، حيث ازدهر خلال حقبة ما قبل الاستعمار مجمع من القرى ذات التخصص العالى فى التعدين . وفى عام ١٩٠٤ كان يوجد بإحدى هذه المستوطنات ما بين ١٠٠ فرد و ١٢٠ فردا يشتغلون جميعا (بمن فيهم من نساء وأطفال) فى مراحل

---

(٩٣) فيما يتعلق بالنحاس ، انظر ، لارز سوندستروم ، **The Trade of Guinea** ، لوند ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢١٧ إلى ٢٥١ ؛ وفيما يتعلق بالقصدير ، انظر ، ا . ا . أنچورين ، "Tin Mining in Northern Nigeria during the Nineteenth and Early Part of the Twentieth Centuries" ، فى مجلة **أودو** ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٥٤ إلى ٦٧ .

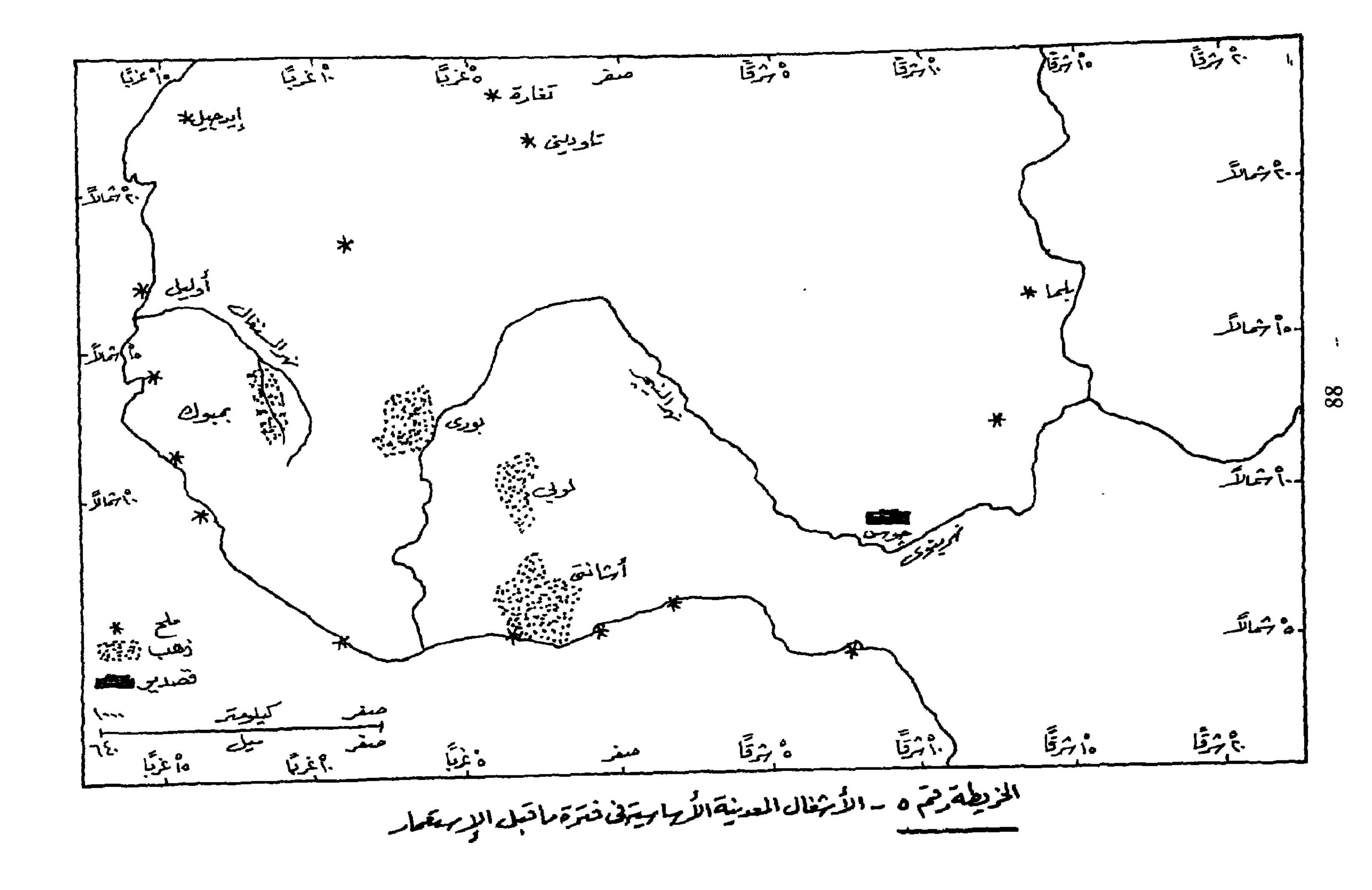
مختلفة من التعدين والتصنيع . وكان ناتج هذه المستوطنة يوفر احتياجات منطقة تغطى عدة مئات من الأميال المربعة . وليس من قبيل المصادفة أن هذه المراكز الكبيرة كانت تقع فى مناطق غنية بالأخشاب ، لأن الجزء الأكبر من مجموع تكاليف الإنتاج كانت تستأثر به الأخشاب اللازمة لصنع الفحم النباتى .

وكان الحديد الخام يتم إنتاجه باستخراج كتل من حجر الحديد من المحاجر والحفر غير العميقة ، وتسخينها بمساعدة منفاخ فى فرن من الصلصال يوقد بالفحم النباتى . غير أن الأساليب المستخدمة لم تكن بسيطة ولا على نمط واحد . وفى القرن الثامن عشر استخدم المندنغو قمينا (أتوناً) دائريا ارتفاعه قرابة عشرة أقدام وقطره ثلاثة أقدام مع سبعة منافس (فتحات خروج) عند القاعدة.(٩٤) وكان القمين يملا بالتبادل بطبقات من حجر الحديد والفحم النباتى ، ويتم تسخينه لمدة ثلاثة أيام . وتترك المحتويات لتبرد ثم يعاد تسخينها مرة أخرى إلى أن ينتج خام حديد من نوعية مقبولة . وكان عمال المناجم بالقرب من أويو يستخدمون أسلوباً مختلفا بعض الشىء فى القرن التاسع عشر .(٩٥) ففى البداية كانوا يعدون حجر الحديد بتسخينه فوق نار مكشوفة ، وبعد ذلك يطرق ويغسل ويغربل قبل أن يوضع فى القمين . وفى هذه الحالة كان ارتفاع القمين حوالى أربعة أقدام وقطره سبعة أقدام ، وكانت توجد به ستة منافس رأسية . وكان القمين يشحن لحوالى ست وثلاثين ساعة ، ويغذى بالركاز عشر مرات خلال هذه الفترة ، وكانت تستخدم عشر أدوات على الأقل

---

(٩٤) شعبة الاستخبارات البحرية ، **French West Africa,I** ، ١٩٤٣ ، الجزء الأول ، الصفحتان ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٩٥) س . ف . بِلّامى ، "A West African Smelting House" ، فى **مجلة معهد الحديد والصلب** ، العدد ١١ ، ١٩٠٤ ، الصفحات ٩٩ إلى ١٢٦



الخريطة رقم ٥ - الأشغال المعدنية الأفريقية في فترة ما قبل الاستعمار

فى ملء القمين وتحريك محتوياته وتفريغه ، ثم تترك تماسيح الحديد لتبرد ، وبعد ذلك يباع للحدادين ، الذين يقومون بطرقه وتشكيله فى معدات مختلفة الأنواع . وقد أوضح تحليل للعينات أجرى فى عام ١٩٠٤ أن المنتجين كانوا يختارون أفضل الصهور الممكنة ، وأن الناتج التام الصنع كان عبارة عن صلب مُسَوَّط أو مطروق ، وليس مجرد حديد مطاوع .

وكان الحديد الخام يجلب للحداديين فى أويو . وبالمثل فإن الحدادين من البمبرة ، الذين يستوطنون بين جماعات على امتداد النيجر الأوسط ، كانوا يشترون الحديد من التجار . غير أن الحدادين أنفسهم كانوا يسافرون فى بعض الأحيان إلى مراكز التعدين ، ويقومون بتشغيل تماسيح الحديد بأدوات محمولة ، ثم يعودون إلى موطنهم ليتجولوا ويبيعوا بضائعهم . فالأوكا والنيكويرى ، مثلا ، كانوا حدادين جوالين يخدمون فيما بينهم كل بلاد الإيبو . وستوضح البحوث التى ستجرى مستقبلا بشأن عمليات التعدين فيما قبل الاستعمار الأسباب التى كانت أساس هذه الاختلافات فى الإنتاج والتوزيع . وإلى أن يتم ذلك يبدو واضحا أن الإنتاج المعدنى « البدائى » ، شأن الإنتاج الزراعى « البدائى » ، كان عملا أكثر تعقيدا وكفاءة مما توحى به التقديرات السطحية للتقنيات المستخدمة .

وكان الذهب يستخرج فى أفريقيا الغربية منذ الألفية الأولى ، ولكن لم يحدث توسع ملحوظ فى الإنتاج إلا حوالى القرن الثامن الميلادى ، مع تطور الاتصالات التجارية مع العالم العربى . وكان الجزء الأكبر من الناتج الكلى يتم تصديره ، وإن كانت نسبه تدخل الاقتصاد المحلى فى شكل حلى وعملات نقدية . ويفترض بوجه عام أن الناتج قد وصل إلى ذروته فى أواخر العصور

الوسطى ، عندما أصبحت أفريقيا الغربية المصدر الأساسى لتوريد الذهب لأوروبا الغربية . غير أنه لا يوجد من الناحية الفعلية أساس كمى لهذا الحكم،[٩٦] ومن المفيد أن نشير إلى أنه حتى عام ١٩٣٧ كان لا يزال يوجد آلاف من المنتجين الأفارقة المستقلين، الذين قدّر مجموع ناتجهم فى أفريقيا الغربية الفرنسية فى ذلك العام بثلاثة أطنان ونصف الطن . وقد وجد الذهب فى أربع مناطق رئيسية : حول بامبوك وفى بورى ولوبى فى السودان الغربى ، وفى أشانتى فى الغابات . وكان الأسلوبان الرئيسيان للإنتاج هما غربلة التيارات المائية الغرينية ، وهى مهمة بسيطة وإن كانت تستغرق وقتا طويلا ، ونحت ركاز الذهب من المحاجر ، وهو عملية أكثر تعقيدا . وكان المشتغلون بالتعدين من الأكان يحفرون حفرات مائلة ذات درجات عريضة تصل إلى عمق ١٥٠ قدما ، وكانوا يستخرجون الركاز عند القاع ويقومون بتحميله على أحواض يجرى تمريرها بعد ذلك إلى السطح بوساطة سلسلة بشرية .وفى بورى ، من ناحية ثانية ، كان يجرى إدخال أسطوانات رأسية متوازية فى باطن الأرض إلى عمق حوالى أربعين قدما ، ثم توصيلها ببعضها بعضا بنفق أفقى . أما المشتغلون بالمناجم عند السطح فكانوا يستخدمون معاول لتفكيك الركاز ثم يوضع فى يقطينة (قرعة) يابسة ويسحب إلى السطح . وكان هذا النظام يتطلب درجة عالية من التخصص والتنسيق داخل كل وحدة إنتاج ، ويشتمل من الناحية النموذجية على المشتغلين بالتعدين وعمال الغسيل وحداد للمحافظة على الأدوات فى حالة جيدة ، وملاحظ عمال لتوجيه العمليات وبيع الذهب للصياغ والتجار وإحضار الاحتياجات الضرورية من المواد الغذائية .

---

(٩٦) رايموند مونى ، Tableau géographique de l'ouest Africain au Moyen âge ، دكار ، ١٩٦١ ، الصفحة ٣٠١ .وتقدير مونى الذى كثيرا ما يستشهد به من الأفضل أن يعامل بحذر .

والركاز المستخرج بهذه الوسائل كـان إما يطرق ويغسل ويغربل ويعبأ فى شكل تراب الذهب (التبر) ، أو أن يوضع فى فرن ويُسخّن بمساعـدة منفاخ صهر بغية تنقيته ، وفى هذه الحالة كانت تصنع من الناتج النهائى قضبان أو أسلاك .

والحـكام الذين واتــهم الحظ بأن اشـتملـت أراضى بلادهم على رواسب من الذهب كانوا يسعون إما إلى السـيطرة على إنتاجة ، أو فرض ضرائب على مـبيـعـات منتـجيـه المستـقلين . كـما أن رحلة الحج الشـهيـرة التى قام بهـا منسامـوسى ، سلطان إمبـراطورية مالى ، الذى غادر بـلاده إلى مكة فى عام ١٣٢٤ ، تصور حجم الثروة التى كان باستطاعة أقلية ذات امتياز اكتسابها بهذه الوسائل . وقد أحدث بذخ منـسامـوسى خـلال مروره بالقاهرة اضطراباشديدا فى أسعار العملة ،وكـما يقول العمرى : « لقد كان الـذهب مرتفع السعر إلى أن جاء (منساموسى) إليـها فى تلك السـنة كان المثقال لاينزل عن خمـسة وعشرين درهمـا ، ومـازادت عليـها فى الغالب . فـمنذ يومئـذ نزلت قيمـته ورخص سعره ، واسـتمر على الرخص للآن لا يتـعـدى المثقال اثنين وعشـرين درهـما ومـادونهـا ..... وذلـك لكـثرة مـا جـلبوه من الذهـب إلى مصـر وأنفـقوه فيها »[*][٩٧]. وقد أتت نفقات موسى بهذه المقادير الهائلة على ما جلبه معـه من

(*) **شـهاب الدين أحـمد بن يحيى بن فضل الله العمرى** · (١٣٠١ - ١٣٤٨) المؤرخ المعروف ، وصاحب **مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار** الذى لم يتم تحقيقه كاملا حتى الآن ، وإنما صدرت منه أجزاء متفرقة. وكانت حكومة مالى قد عهدت بعد الاستقلال إلى الدكتور صلاح المنجّد بجمع ما ورد عن دولة مالى الإسلامية فى المصادر العربية القديمة ، وتمثل الأجزاء المنقولة عن **مسالك الأبصار** الجزء الأكبرمن الكتاب الذى أعده الدكتور المنجد تحت عنوان **مملكة مالى عند الجغرافيين العرب** . ومنه أخذت هذا الاقتباس ، الصفحة ٦٥ - المترجم .

(٩٧) ورد هذا الاقتباس فى بازيل داڤيدسون ، The African Past ، هارموندسويرث ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٨٥ .

ذهب كثير ، لذا تعين عليه فى رحلة العودة أن يقترض ، كما تعرّض عند عودته إلى أفريقيا الغربية لمتاعب سياسية خطيرة .

وكان الملح ، من نواح كثيرة ، أكثر المعادن التى تنتجها أفريقيا الغربية أهمية . فهو على غرار الماء يشكل حاجة بيولوجية لكل من البشر والماشية ، ويعتبر تناوله بانتظام من ضرورات البقاء . والحرمان من الملح مشكلة حادة بوجه خاص فى المناطق الحارة ، حيث مواد الملح محدودة أو بعيدة عن مراكز الطلب ، وحيث استهلاك اللحوم أو الأسماك منخفض بوجه عام ، وحيث الغذاء يتكون أساسا من الحبوب . ويقع فى هذه الفئة قطاع كبير من أفريقيا الغربية ، وبخاصة أجزاء السودان الغربى .[٩٨] ففى غاو ، عاصمة السنغى ، كان الملح من الندرة بحيث كان يحفظ فى المخازن الملكية فى القرن العاشر . وكان لترتيبات الأمن ما يبررها لأن الملح كانت تتم مبادلته فى بعض الأحيان بمثل وزنه ذهبا . ولا عجب أن لاحظ الرحالة العرب فى هذه الفترة أنه من فرط الحرص والتدبير كان الملح الصخرى يلحس ، ولا يطحن أبدا أو يرش !!

وعلى طول ساحل أفريقيا الغربية كان يتم الحصول على الملح بغلى ماء البحر أو من حين لآخر عن طريق التبخر الطبيعى . غير أنه فى الداخل كان الحصول عليه أشد صعوبة لأن مصادره الرئيسية تقع بعيدا عن مراكز الطلب . وكان السودان الغربى يجلب إمداداته من خمسة مناجم رئيسية تقع فى الصحراء الكبرى أو بالقرب منها . وفى أوليل فى الغرب وبِلما فى الشرق كان يتم الحصول على الملح بترشيح (نض) التربة الملحية . وكان الإنتاج فى أوليل

---

(٩٨) وهكذا أيضا فعلت الهند ، كما يوضح ت . بانيرچى فى كتابه Internal Market of India, 1834 - 1900 ، كلكتا ، ١٩٦٦ .

القريبة من البحر حرفة إضافية وموسمية لصيادى الأسماك المحليين . أما موارد بِلما فكانت فى أيدى الطوارق الذين كانوا يسيطرون على واحات المنطقة . وفى النصف الثانى من القرن التاسع كانت صادرات بِلما من الملح سنويا تتجاوز خمسين ألف حمل جمل ، ومازالت التجارة مستمرة حتى اليوم ، وإن يكن على نطاق أصغر . وكان الملح الصخرى يستخرج من إيدچيل وتغازة وتاودينى . وقد تمت تنمية الموارد فى إيدچيل ، وهى على عمق سبع طبقات ، فيما بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر . وتغازة ، إلى الشرق من إيدچيل ، ربما كانت المصدر الرئيسى للملح من القرن الثامن إلى أن استولى عليها المراكشيون فى عام ١٩٨٥ . وفى تاودينى ، على بعد مائة ميل إلى الجنوب ، بدأ التوسع بعد تدهور تغازة ، ولكنها ربما لم تكن بديلا كافيا ، لأن الفترة التى أعقبت عام ١٥٨٥ شهدت أيضا زيادة فى إنتاج نوع أدنى درجة ، هو الملح النباتى ، وذلك فى منطقة وسط النيچر . وبرغم ذلك فإن القوافل نصف السنوية التى كانت تبدأ رحلتها من تمبكتو إلى تاودينى فى أواخر القرن التاسع عشر كانت تشمل بوجه عام مجموعا مشتركا يتراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف جمل ،وتحمل ما بين أربعة وخمسة آلاف طن من الملح عند العودة . وكان الرقيق يستخدمون فى إيدچيل وتغازة وتاودينى لقطع قضبان الملح وتحميلها . وكان العمل شاقاً ويتعين أداؤه فى أشد الظروف قسوة : إذ كان الجو شديد الجفاف فى تغازة لدرجة أنه حتى بعض المبانى كانت تبنى من الملح . وينبغى لمؤرخى أفريقيا الذين يميلون إلى إطراء الدول العظيمة والرجال المشهورين أن يتذكروا أن البلاط المتألق فى كل من غانة ومالى والسنغى كان يقتضى تكلفة ضخمة من حياة البشر .

وقد يدهش غير المتخصصين عندما يعلمون أن أفـريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار كان بها مدى من الصناعـات التحويلية يماثل إلى حد كبير مدى ما كـان يوجد فى مجتـمعات ما قـبل الصناعة فى أجزاء العـالم الأخرى.[٩٩] وكان تركـيب قطاع الصناعات التحويـلية فى أفريقيـا الغربية ، مثلمـا كان فى أوروبا ما قـبـل الصـناعة ، انعكاسا للطـبيعة الجنينـية للسوق ، وكان أسـاسة صناعة المـلابس ، وأشغال المعادن ، والفخار ، والبناء ، وتجهيز الأغذية .

وكانت الملابس أهم هذه الصـناعات ، وكانت تتكون أسـاسا من الملابس القطنية ، وذلك برغم أن المـلابـس المصنوعة من الحرير والصوف والخـيش كانت تنتج فى بعض المواقـع . فالقطن ، وهو مـحصول وجد فى أفريقيـا الغربية منذ وقت طويل ، كان يجرى تصنيعه فى وقت مبكر جدا ، برغم أنه يبدو محتملا أن التوسع فى صناعته بدأ مع انتشار الإسلام ابتداء من القرن الثامن . ذلك أن تأثير الإسلام أدى إلى اتصال أكبر مع أسواق العالم العربى وأوروبا ، كما حفز الطلب المحلى عن طريق إدخال أردية ذات مظهر جـديد وأكثر أناقة . وبحلول القـرن الثانى عـشر كـانت الملابس القطنيـة المصنوعة في السـودان الغربى قـد أصـبحـت مـعروفـة فى أوروبا ، حتى أن تعـبيـرات من قبـيل البوراكـان أو البـوجران ، وهى تعبـيرات مشتقـة من لغة المندنغو ، كانت تسـتخدم لوصـف أنواع معينة من الملابس؛[١٠٠] وكانت جميع مراحل عملية التصنيع - الحليج ، التسـريح ، الغزل ، الصـباغة ، النسـيج - تتم محليـا . وقرب نهـاية القرن

(٩٩) انظـر ، على سـبـيل المثـال ، ل . ا . كـلارسـون ، The Pre-Industrial Economy in England ، ١٩٧١ ، الصفحات ٧٥ إلى ٨٥ .

(١٠٠) ف . ج . نيكولاس ، "Le bouracan ou bougran : tissu soudanais du moyen âge" فى مجلة أنثروبوس ، العدد ٥٣ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٢٦٥ إلى ٢٦٨ .

السـادس عشر كـان يوجد فى مـدينة تمبكتـو ، عند الطرف الجنوبى للصـحراء الكبرى ، ستـة وعشرون خياطا من أصحـاب العمل يستخدم كثـيرون منهم ما بين خمسين ومائة مـن المتدربين والعمال(*) . وفى منتصف القرن التاسع عشر أصبحت كانو (فيما هو الآن نيجيريا الشمالية) من حيث التأثير ، إن لم يكن من حيث التنظيم ، مانشستر أفريقيا الغربية . وقد وصف الرحالة الشهير بارث إنجازات المدنية على النحو التالى :

> هناك حقـا شىء عظيم فى هذا النوع من الصناعـة التى انتشرت شـمالا حتى مُرْزُق وغات ، بل حتـى طرابلس ؛ وغربا ليس فقط إلى تمبكتو ، بل بدرجة ما إلى شواطىء الأطلسى ، وكان نفس سكان أرغوين (وهى جـزيرة بالقرب من سـاحل أفريقـيـا الغربيـة) يرتدون ملابس نسـجت وصبغت فى كانو ؛ وشرقا على نطاق برنو كلها ، برغم أنها كانت تقيم اتصالا مع صناعـة البلد المحلية ؛ وجنوبا حيث تنافس الصناعـة المحلية فى الإيجبيـرا والإيجبو ، على حين أنها فى اتجـاه الجنوب الشرقى تغزو مجموع الأداماوا ، ويحد من انتشارها عدم ارتداء الوثنيين للملابس .(١٠١)

ويقول بارث إن مبيعات كـانو من الملابس وصلت فى العقد السادس من القرن التاسع عشر إلى مـا يقل عن ثلاثمائة مليون ودعة(**)، أى ما كان يعادل قرابة أربعين ألف جنيه استرلـينى . وكانت هناك فضلا عن ذلك مراكز كثـيرة أصغر

---

(١٠١) هـ . بارث ، Travels and Discoveries in North and Central Africa ، طبـعـة بمناسبة الذكرى المئوية الأولى ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٥١١ . ومن المعروف أن بارث كان فى كانو فى عام ١٨٥١ .

(*) هذه المعلومات مـأخوذة من كتاب محـمـود كعت الشـهـير **تاريخ الفتّاش** ، الصفحة ١٨٠ . « وأخبرنى محمد بن المولود أنه رأى منها ستة وعشرين بيتاً من بيوت الخياطين المسماة بتِند ... ولكل واحدة من تلك البيوت شيخ رئيس معلم وعنده من المتعلمين نحو خمسين وعند بعضهم سبعين إلى ماية . » – المترجم .

(**) استخدم الودع فى أفريقيا كقطع نقود صغيرة القيمة ، وكذلك فى قراءة الطالع – المترجم .

حجـمـا إلى جانب تمبكتـو وكانو يعـرف كل منها بعـلامتـه المميزة الـتى كان أساسهـا إنتاج أقمشة ذات مواصـفات خاصة من حيث الوزن والتـصميم الفنى واللـون .[١٠٢]

وكانت جلـود الحـيوانات الخام والمدبـوغـة ، والبضائع الجلـدية المصنوعة منها ، يتم إنتاج الجانب الأكبر منهـا فى السودان الغربى ، حيث توجد المراكز الرئيسـية لتربية المـاشـية . وكان يتم تصـدير أنواع كثيرة من هذه المنتـجات ، وأصبحت تعرف فى أوروبا « بالجلد المراكشى »[*] ، برغم أن نسبة من البضائع التى تحمل هذا الاسم قـد نشأت فى الحقيـقة فى أفريقيـا الغربية . أما تشـغيل المعادن ، كـما ذكـرنا فيـما سـبق ، فكان حرفـة قديمة العـهد ، كـذلك كان للحدادين أهميـة خاصة . وفى بداية القرن السابع عشـر ذكر چونسون ، وهو رحالة إنجلـيزى زار ساحل غـمبـيا ، أن « الحداد يصنـع سيوفـهم وسهـامهم ورماحـهم ، وأدوات تربية المـاشية التى لا يسـتطيعون العـيش بدونها ، ولديه منفاخ الكيـر والسندان ، ونوع من الفحم يصنع من خشب أحمـر يكفى وحده لتسخين الحديد »[١٠٣] . وكان الفخار أيضا حرفة واسـعة الانتشار توفر الأوعية اللازمة لحفظ السوائل والمواد الغذائية . وكانت عناصـر صناعة التشييد موجودة بدورها . وكانت أغلبية المساكن تقوم ببنائها على الأرجح الأسرة المعيشية المعنية مع بعض المساعدة من الجـيران وأقارب آخرين . ولكن إنشاء وصـيانة المساكن المتينة فى المدن الكبيرة أوجـد طلبا على مجموعات أكثـر تخصصا من البنائين والمبـيِّضين والنجـارين . وأخيـرا يجدر بالذكـر أن تجهـيز الأغـذية الأسـاسـية

---

(١٠٢) من أجل الاطلاع على قائمـة شـاملة لمراكز إنتاج الملابس فى أفريقيـا الغربيـة ، انظر ، سوندستروم ، The Trade of Guinea الصفحات ١٤٧ إلى ١٨٦ .

(*) أسماه البكرى « الجلد الغدامى » ، وذلك فى كتابه **المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب** ، الصفحة ١٥٢ .

(١٠٣) وردت فى بازيل داڤيدسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٠٤ .

والمشروبات للبيع خارج الأسرة المعيشية المعنية كان نشاطا شائعا يغلب عليه عمل النساء فى المراكز الحضرية وعلى طرق التجارة .

وبسبب عدم وجود عدد كاف من دراسات الحالة للصناع فى حقبة ما قبل الاستعمار يكون من المتعذر وضع سلسلة من الإفادات الموجزة والحاسمة فيما يتعلق بتنظيم الصناعات ومواطنها فى أفريقيا الغربية . وبرغم ذلك فإن الأمر يتطلب قدرا من التخمين الذى يسمح بالقول بأن الصناعة « البدائية » ، شأنها شأن الزراعة « البدائية » ، لم تكن بدائية حقا ، وهى بحاجة إلى توجيه انتباه الدارسين الآخرين إلى هذا الموضوع الذى لم يلق العناية الكافية .

وكان معظم الإنتاج الحرفى على نطاق صغير ، وأساسه وحدة الأسرة المعيشية . وكانت غالبية الحرف تنظمها الطوائف الحرفية التى كثيرا ما كانت تمثل أسرة معيشية أو أكثر.[١٠٤] وكانت هذه الطوائف تمارس الرقابة على دخول الحرفة ، وأساليب الإنتاج ، ومعايير المصنعية ، والأسعار . وبالتالى فإن عضوية الحرفة كانت بالوراثة عادة ، برغم أنه كان ممكنا للغرباء فى بعض الأحيان أن ينضموا إلى طائفة حرفية بمجرد أن يستكملوا فترة تدرّب على الحرفة . وكانت الأسرة المعيشية تستخدم رأسمالا ثابتا صغيرا ، وتستخدم مواردها السائلة فى شراء المدخلات الضرورية ، مثل المواد الأولية والأيدى العاملة . ولم يكن هناك مفر من شراء بعض المواد الأولية ، ولكن كانت هناك إمكانية للوفر فى تكاليف الأيدى العاملة . ومن هنا كان استخدام الأيدى العاملة الرخيصة من أفراد الأسرة ، كما كانت هناك أفضلية لاستخدام عمل الرقيق بدلا من العمل الأجير فى مجموعة واسعة من الحرف (من بينها صناعة

(١٠٤) من أجل الاطلاع على دراسة حالة تفصيلية ، انظر ، ب . س . لويد ، "Craft Organisation in Yoruba Towns" ، فى مجلة **أفريكا** ، العدد ٢٣ ، ١٩٥٣ ، الصفحات ٣٠ إلى ٤٤ .

الملابس ، وصـياغة الذهب ، وصـناعة [الكنو] الزوارق) . ويمكن تصوير اقتصاديات الإنتاج الصـغير بمثال الفخار . فصناعة الفخار كـانت حرفة منتشرة لأن المواد الأولية الضرورية كانت متوفـرة ويسهل تشغيلها ، ولأن نقل الأوانى الفارغة كـان صعبا (بسبب مـخاطر تعرضها للكسـر) وعالى التكلفة (إذ أن الناتج التام الصنع كان يشغل حيزا أكبر من الحيز الذى تشغله المواد الأولية التى يتكون منها) . وقد كان من المستحيل تقريبا تكبد أعباء تجارة بعيدة فى الأوانى الفـخارية ، عدا فـى عدد محـدود من الأصناف ذات الجـودة العاليـة . وكان الانتشار سياسـة سليمة لأنه يتجنب العيوب التى يسببهـا التمركز . ولما كانت كل وحدة إنتاج تغـذى سوقا محدودة ، فـقد كان من المعقـول الحد من درجة التخصص . وثم اتجهت صناعة الفـخار إلى أن تكون مهنة لبعض الوقت تصل إلى ذروة نشاطها فى موسم الجفاف ، عندما يكون إحراق الطفل أكثر سهولة ، وعندما يكون الطلب على الأيدى العـاملة فى الزراعة خفـيفا .[١٠٥] وبالمثل لم يكن هناك من سـبب للاستثـمار فى معـدات رأسماليـة . وبالتالى فـإنه حتى الآلات البسيطة نسبيا ، مثل دولاب الخزاف ، لم تكن مستخدمة .

والأرجح أن التركزات الصناعية قد وجدت حيث كانت المواد الأولية نادرة نسبيا ويلزمـها قدر من التجهيز قبل أن يكون نقلهـا ممكنا ، وحيث كان وجود سوق قـريبة وكـبيـرة يؤدى إلى تخفـيض تكلفـة تسليم البضـائع النهائيـة إلى المستهلك . وتعتبر صناعة الملابس فى كانو مثالا طيبا لتطبيق هذين الشرطين . فالعمالة المركزة كان يدعمـها وجود المـادتين الأوليين الأساسيتين ، وهما القطن والنيلة ، وكلاهما كان يزرع فى المنطقة ، وكذلك القرب من سوق محلية كبيرة

---

(١٠٥) كل تعميم له استثناءاته ، وتجدر الإشارة إلى أنه كانت توجد صانعات خزف متخصصات فى بعض المناطق .

فى كانو نفسـها وفيما حولهـا ، إلى جانب شبكة توزيع عالية الكفـاءة ينظمها تجار الهوسـا ، وهو ما ضمن لهذه الصناعة إمكانية الوصـول إلى أجزاء أخرى فى أفريقيا الغربية . وفى هذه الظروف كـان باستطاعة صناعة الملابس فى كانو أن تتحمل نـفقة عدد من الصنّاع المتـخصصين وبعض وحدات الإنتـاج الكبيرة الحجم . وبرغم ذلك فمن الخطأ محاولة إيـجاد فروق شديدة بين تنظيم صناعة النسيج فى كانو وتنظيمها فى المراكز الأصغـر حجما . فالمنتجون فى كانو كانوا يستـخدمـون نفس النول الضـيق الذى كان مـوجودا فى الأجزاء الأخـرى من أفريقيا الغربيـة ، كما أن معظم عمال صناعة الملابس كانوا شبـه متخصصين ، إما يعملون بصورة مستقلة أو يتم التنسيق بينهم داخل نظام للتوزيع والتجميع . ولأنه لم تكن توجد ابتكارات تقنية تخفض التكلفة ، فإن تفوق هذه المدينة كان مشتقا من تمتعها بوفـورات خارجية ، إلى جانب ما حققته من تميز فى النـاتج (من حيث اللون والطراز) أكثر مما كان مشتقا من وفورات حجم أصيلة داخل منشأة التصنيع نفسـهـا .

ثالثا - نظام التوزيع

تركزت المناقشة السابقة على مجموعة منوعة من أنظمة الإنتاج فى حقبة ما قبل الاسـتعـمار ، وحلّلت أساسـها المنطقى ، ولكن لم يُـقَل حتى الآن شىء يذكر عن أهداف الناتج - المرامى الاقـتصادية للأنشطة الإنتاجـية . وينبغى أن يجرى بحث لقطاع التبـادل لتصحيح هذا الإغفال . ويمكن أن يقـال إن مفهوم اقتصاد الكفاف يلزم أن يُعدَّل جوهرياً ليأخذ فى الاعـتبار حقيقة إن التبادل كان منتشرا ؛ وإن تنظيم التجارة والأسواق كان معقّدا وعالى الكفاءة فى آن واحد ؛ وإن قنوات جذب العاملين فى المهن التجـارية ، ومراتب المكانة العالية فى هذه

المهن، تبرهن على أن التمييز العرفى بين الوضع الموروث (التقليدى) والمكتسب (الحـديث) ليس وثيق الارتبـاط بالواقع ، وأنه قـد تطورت فى تاريخ مـبكر عملة ذات غرض عام وسوق رأسمالية جنينيـة ؛ وإن الآراء المستقرة فيما يتعلق بأنظمـة النقل فى حقـبة مـا قبل الاسـتعـمـار نجحت فى ترسـيخ سلسلة من المعتقدات الخاطئة حول موضوع لم تُستوف دراسته حتى الآن .

إن جميع المنتجات التى درست حـتى الآن ، بدءاً من أرز العصر الحجرى الحديث حتى ملابس القـرن التاسع عشر ، كان يتم الاتجار فيهـا داخل أفريقيا الغـربية . والأدلة الوصـفيـة التى توضح أن التبـادل كان منتـشرا قـبل عـصر الاستعمار هى أدلة قوية ، وتتعلق بالجزء الأكبر من المنطقة ، سواء أكان غابات أم سڤانا ، أو كـان متأثراً بالإسـلام أو الوثنية ، أو كان مقاطعات تسيطر عليها دول مركزية كبـيرة أم بين جماعات صغيرة السـلطة السياسية فيها مـشتتة.(١٠٦) ومن سوء الطالع أن البيانات الكمية أقل وفرة ، برغم أنه تتوفر بضعة تقديرات بالنسبة للقـرن التاسع عشر.(١٠٧) ففى العـقد السادس من القرن التـاسع عشر

---

(١٠٦) ترد شواهد على النُهُج المتعددة فى المصادر التالية · فى العمل الجماعى الذى أعده پول بوهانان وچورچ دالتون ، Markets im Africa ، إيڤانستون ، ١٩٦٢ ؛ إليوت سكينر ، "West African Economic Systems" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ملڤيل ج . هيرسكوڤيتز وميتشيل هارفتز ، **Economic Transition in Africa** ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٧٧ إلى ٩٧ ؛ لارز سوندستروم ، **The Trade of Guinea** ، لوند ، ١٩٦٥ ؛ مركز الدراسات الأفريقية ، **Markets and Marketing in West Africa** ، جامعة إدنبرة ، نسخة على الآلة الطابعة ، ١٩٦٦ ؛ ب . و . هودر ، ى . ا . أوكوو ، **Markets in West Africa** ، إبادان ، ١٩٦٩ ؛ مـارڤن ب . مـيـراكل ، "Markets and Market Relationships" ، فى مجلة **أفريكان إيريان نوتس** ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١ إلى ١٧٤ ؛ العمل الجماعى الذى أعده كلود ميّاسّو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ .

(١٠٧) أدين لماريون چونسون للأمثلة التى تلى ذلك .

أفادت تقديرات بارث أن تجارة كانو بلغت حوالى مائة ألف جنيه استرلينى فى السنة ؛ وقرب نهاية ذلك القرن كانت هناك تقديرات بأن تجارة تمبكتو ، التى كانت حينئذ فى تدهور ، تبلغ قرابة ثمانين ألف جنيه استرلينى فى السنة . وفى عام ١٩٠٠ نشر بايو خريطة توضح أن حوالى خمسين مدينة (ليس من بينها المدن الموجودة فى نيجيريا والجزء الجنوبى من ساحل الذهب) كانت التجارة فيما بينها تصل إلى حوالى مليون جنيه استرلينى . ومما لاشك فيه أن الأسر المعيشية كانت تنتج الجزء الأكبر من السلع التى كان أفرادها يحتاجون إليها كمستهلكين ، ولكن اقتصاد الكفاف الخالص كان الاستثناء وليس القاعدة . فغالبية الأسر المعيشية كانت تعتبر التجارة جزءاً عاديا ولايتجزأ من أنشطتها ، وكانت تخطط استراتيچيتها الإنتاجية تبعا لذلك . وإدراك هذه النقطة يعنى أيضا إعادة صياغة مسألة نمو السوق فى بعض المجتمعات المتخلفة على الأقل . ولم تعد المشكلة هى إدخال التبادل لدى جماعات مغلقة مكتفية ذاتيا حيث الحاجات محدودة والمؤسسات التجارية غير موجودة ، بل أصبحت القضية الأكثر واقعية ، وهى توضح القيود التى تعوق تحقيق المزيد من تطور قطاع تبادل مستقر بالفعل .

وقد أعمل علماء الاجتماع تفكيرهم فى مشكلة التجارة الداخلية الأفريقية فى حقبة ما قبل الاستعمار . والتحليل الأكثر رواجا لهذا الموضوع هو ذلك الذى أجراه بوهانان ودالتون والذى يقوم على التمييز بين مكان السوق ومبدأ السوق.[١٠٨] وقد قدما تصنيفا ثلاثى الأوجه : أولها ، المجتمعات التى تفتقر إلى الأسواق ، والتى لا تكاد توجد بها مبادىء الأسواق ؛ ثانيها ،

(١٠٨) « المقدمة » فى العمل الجماعى الذى أعده پول بوهانان وچورچ دالتون ، Markets in Africa ، إيڤانستون ، ١٩٦٢ ، الصفحات ١ إلى ٢٦ .

المجتمعات التى توجد بها أماكن الأسوق ، ولكن تعمل فيها مبادىء الأسواق سطحيا ؛ ثالثها ، المجتمعات التى تدهور فيها مكان السوق ، ولكن فيها أصبحت مبادىء الأسواق هى السائدة . والفئتان الأوليان يقال إنهما تنطبقان على أفريقيا ، على حين أن الفئة الأخيرة خاصة بالمجتمعات الصناعية . والجماعات من النمطين الأولين يمكن وصفها بأنها متعددة المراكز ، ولها مجالات واضحة المعالم للتعاملات التجارية تتميز بسلع وخدمات مختلفة ، وتعمل وفقا لمبادىء تبادل محددة أو معلنة . ففى الاقتصادات المتعددة المراكز تكون قوانين العرض والطلب أقل أهمية فى تحديد معدلات التبادل من مبادىء المعاملة بالمثل وإعادة التوزيع . ذلك أن هدف المسعى الاقتصادى هو «تحويل» البضائع فى مجال (مثل الكفاف) إلى آخر (مثل المكانة) بغية تحقيق أهداف هى جوهريا اجتماعية الطابع .

وذلك تحليل بارع ، وقد حفز ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، على قدر كبير من البحوث الأخرى . غير أننا لن نستخدم هنا تصنيف بوهانان ودالتون للأسباب التالية (التى سنعرضها هنا فى إيجاز بسبب ضيق الحيز) . والنقد الرئيسى هو للغرابة نقد لم يتم التأكيد عليه من قبل ، ربما لأن أغلب المعلقين كانوا أنثروبولوچيين اقتصاديين وليسوا مؤرخين . وعلى الرغم من أن بوهانان ودالتون يزعمان أن فئتيهما الأوليين قابلتان للتطبيق على المجتمعات « التقليدية » فى أفريقيا ، لم يقم أحدهما بأكثر من استخدام موجز للمصادر التى يعتبرها المؤرخون ضرورية لتحليل حقبة ما قبل الاستعمار . والواقع أنه خلال السنوات العشر الماضية أوضحت البحوث التاريخية أن مكان السوق ومبدأ السوق كانا أكثر أهمية مما رآه بوهانان ودالتون فى كتابهما الصادر فى عام ١٩٦٢ . فزعمهما بأن الأسواق النائية لا تؤثر فى قرارات الإنتاج يتعارض مع

الشواهد الثابتة . إن مدى إخفاق نشاط السوق فى تعبئة عوامل الإنتاج بصورة كاملة يكون تفسيره من زاوية الاقتصاد (التحديدات والتقييدات التكنولوچية للطلب) أفضل من تفسيره من زاوية الضوابط الاجتماعية القائمة على قيم مناقضة للرأسمالية . وحتى إذا افترض أن مبدأ السوق كان بمعنى ما هامشيا ، فإن هذا الرأى يصبح أقل نفعاً مما يبدو فى أول الأمر . والمشكلة الجوهرية هى إيجاد طريقة لقياس درجة الهامشية ، ولكن هذه المهمة ، التى لا ينكر أحد أنها موهنة للعزم ، ليست هى ما حاول بوهانان ودالتون التصدى له . فنظريتهما تستند إلى افتراض أنه يوجد تباين حاد فى القيم التى تحكم الاقتصادات المتعددة المراكز والاقتصادات الأحادية المركز . غير أن هذا الاعتقاد يقوم على أنماط مثالية وليس على وقائع ملموسة . وليست القيم والأهداف هى التى تميز مجتمعات ما قبل الصناعة بقدر ما يميزها هيكل نمطى الاقتصاد اللذين يوفران وسائل مختلفة لتحقيق غايات متماثلة بوجه عام ، ولاشك فى أن مبدأى المعاملة بالمثل وإعادة التوزيع كانا يعملان إلى حد ما فى أفريقيا،(١٠٩) ولكنهما يمكن أن يوجدا أيضا فى المجتمعات الصناعية ، سواء فى القطاع الخاص أو العام . وفضلا عن ذلك فإن المجتمعات الصناعية تعنى بالقيم الاجتماعية وكذلك بالقيم الاقتصادية . فالمليونير الأمريكى يظل فى مكتبه لاليكسب النقود ، وإنما ليمارس السلطة ولتأكيد مكانته فى الجماعة ، أو لكى يعتبر رجلا « عظيم الشأن » كما يقولون فى أفريقيا . وبالمثل فإن أحد رجال الأعمال الانجليز الناجحين يمكن أن يضع أمواله فى نادى لكرة القدم بدلا من

(١٠٩) انظر ، على سبيل المثال ، رونالد كوهن ، "Some Aspects of Institutionalized Exchange : a Kanuri Example" ، فى مجلة ، **Cahiers d'Etudes Africaines** ، العدد الخامس ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٥٢ إلى ٣٦٩ .

افتتاح مصنع جديد . خلاصة القول أن **كل** المجتمعات هى بدرجة ما مجتمعات متعددة المراكز ، ولكن إلى أن تبتكر وسائل لتمييز الفروق فى الدرجة فإن هذه الملاحظة سيظل استخدامها محدوداً .

والتصنيف المستخدم فى هذا البحث يتسم بالبساطة ويقوم على تمييز بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة . فالتجارة المحلية يقصد بها المعاملات التى تجرى داخل دائرة يبلغ نصف قطرها حوالى عشرة أميال من منطقة الإنتاج . وذلك هو المدى الذى كان يمكن تغطيته فى يوم واحد سيرا على القدمين ، أو على ظهر حمار ، مع سماح الوقت بتبادل المنتجات والعودة . أما فيما هو أبعد من هذه المسافة فكان من الضرورى اتخاذ الترتيبات للمبيت فى الخارج أو لإعادة توزيع العمل فى الأسرة المعيشية ، وفى بعض الأحيان للاستعانة بالحمالين المحترفين والوسطاء التجاريين . وقد تعرض هذا التمييز للنقد ، وإن كان أساسا من جانب من تأثروا بدرجات مختلفة بوجهة النظر الواقعية.[١١٠] غير أنه توقعاً لاعتراض إضافى يجب التأكيد على أن الحكم على تصنيفات التجارة ، شأن غيرها من تصنيفات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، طبقا لملاءمتها للغرض الخاص الذى يضعه المدافعون عنها نصب أعينهم ، يكون أفضل من الحكم عليها بإعتبارها تصنيفا شاملا مثاليا لن

---

(١١٠) ريتشادر جراى ، داڤيد برمنجهام ، "Some Economic and Social Consequences of trade in Centi al and Eastern Africa in the Pre-Colonial Period" ، فى العمل الجماعى الذى أعداه تحت عنوان : **Pre-Colonial African Trade : Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900** ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢ إلى ٥ ' وكذلك كلودمياسّو فى مقدمته للعمل الجماعى الذى أعده تحت عنوان : **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحتان ٦٧ ، ٦٨ ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المؤلفين أقروا أيضا بسلامة الحجة التى قدمها بوهانان ودالتون .

يتكشف للدارس المجتهد إلا بصعوبة . وبعد الإقرار بأن التجارة كانت واسعة الانتشار يصبح التمييز بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة ذا نفع ، لأنه يسترعى الانتباه إلى الفروق فى درجات التخصص ، وإلى أنماط المؤسسة التجارية ، وإلى تركيب السلع التى يجرى الاتجار فيها ، وإلى طبيعة الطلب الاستهلاكى . وبعبارة أخرى فإنه بدلا من مناقشة القيود التى تحول دون تطور السوق ، كما لو كانت السوق متجانسة ، فإن هذا التمييز يسمح ببعض التحسين فى التحليل بتيسيره التعرف على العوائق الخاصة بكل فئة من فئات التجارة .

والقضية الأولى التى ينبغى تناولها هى منشأ التجارة المحلية . وقد تشكك هودر فى الرأى القائل بأن التبادل المحلى والأسواق المحلية نشأت فى أفريقيا الغربية نتيجة للحاجات المتكاملة للجماعات التى كانت شديدة القرب من بعضها بعضا ، ورأى عوضاً عن ذلك أن المشجع للتجارة المحلية كان فى المقام الأول التجارة البعيدة ، وبخاصة التجارة الخارجية.[١١١] ويقال إن هذا التفسير يساعد على تعليل وجود مناطق معينة بلا أسواق فى أفريقيا الغربية ، وكذلك على تعليل التباين مع أفريقيا الشرقية ، حيث لم يكن توجد ، كما يزعم ، تجارة بعيدة مماثلة فى حقبة ما قبل الاستعمار ، وحيث كان التبادل المحلى بدوره أقل . غير أن الشواهد التاريخية لاتوفر أي تبرير واضح لاختيار أىٍّ من هذين الرأيين . وفى رأينا أن احتياجات التبادل المحلى كان لها أهميتها فى خلق الأسواق المحلية ، وأن التجارة البعيدة كان لها أثر حافز على أنشطة

---

(١١١) ب . و . هودر ، "Some Comments on the Origins of Traditional Markets in Africa South of the Sahara" فى محاضرات جلسات معهد الجغرافيين البريطانيين ، المجلد رقم ٣٦ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٩٧ إلى ١٠٥ .

التسويق على جميع المستويـات . أما عن التباين مع الأجزاء الأخرى من القارة ، فقد أوضحت الأبحاث الحديثة خطأ الافتراض بأن أفريقيا الشرقية لم توجد بها إلا تجارة بعيدة محدودة .(١١٢)

وقد نشأت التجارة القريبة عن استراتيـچية الإنتاج للأسر المعيشية المحلية ، وعن الاختـلافات فيمـا تهبه البيـئة المحدودة من الموارد الطبـيعية والبـشرية . فالهدف الأساسى لغالبية الأسر المعيشية كان ضمان المنتجات اللازمة للحفاظ على مستـوياتها المعيـشية المألوفة . وبغـية الوصول إلى هذا الهدف كـانت كل أسرة معيشية تحاول زراعة مقدار المحصولات اللازم للبقاء فيما كان يعرف ، من واقع الخبـرة ، أنه سنة مجـدبة . وعند التخطيط لـلكوارث كان لابد أن يتـوفر من المحصولات فى السنة المتـوسطة أكثر مما تستهلكه الأسرة المعـيشية . وفى بعض الأحيان كان يـتم تخزين هذه المحصولات للاستعـمال المقبل ، ولكن ذلك لم يكن ممكنا دائمـا مع وجود أصناف قـابلة للتلف ، وفى أحـيان أخرى كـانت تستهلك فى « احـتفالات » المحصول ، ولكن كانت هناك حـدود لمقدار الغذاء الذى تسـتطيع جمـاعـة واحدة أن تأكله فى فتـرة زمنية قصيـرة ، وفى أحيان ثالثة ، إذا كـانت القرى المجاورة تعانى نـقصا فى المواد الغذائيـة ، فإن الناتج المحلى كانت تتم المتاجره فيه . وهذا النمط من التجارة يمكن النظر إليه على أنه نظام للتعويض يسوى بين الخسائر الـتى يتم التعرض لها فى أماكن أخرى . إن الفائض كان مـخططاً ، ولكن التجارة كانت تتم بلا دراسة أو تحـديد مسبق .

---

(١١٢) العمل الجماعى الذى قام بإعداده ريتشارد جراى وداڤيد برمنجهام ، Pre-Colonial African Trade : Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900 ، ١٩٧٠ .

وقد أُورد هذا المثال لـتوضيح أن إمكانيات التـبادل كانت موجودة حـتى عندما كانت مستويات الإنتاج تحكمها عقليـة الحصار المرتبطة باقتصادات كفاف نقية . وثمة حـالة أكثر شـيوعا هى حـالة الأسر المعيـشية التى كـانت تخطط بانتظام إنتاجها من المواد الغذائية والمشغولات الحرفية آخذه فى اعتبارها مقدارا معينا من التبادل . وقدكان هـذا النوع من التجارة ممكنا نتيجة لوجود احتـياجات متكاملة داخل مناطق تعتبر فى بعض الأحيـان - خطأً - مناطق متماثلة . ولم يكن من اللازم أن تكون الاختـلافات فى الموارد الطبيـعية على درجة العـمق تحول دون تطور التجارة المحليـة ، برغم أن النشاط التسويقى كـان يزيد بوجه خاص على حدود المنـاطق الإيكولوچية . ولم تكن المسـألة عادة هى تخـصصـات شديدة التباين ، وإنما كـانت تحوّلا بسيطاً فى التركيز فـيما بين مقاطعات مـتجاورة لها اقتصادات متماثلة . مـثال ذلك أن إحدى القرى يمكن أن تزرع مواد غذائية من أنواع تختلف عمـا تنتجه قرية أخرى أو أكثـر جودة ، أو أن تنتج ملابس ذات لون أو تصميم خاص . كذلك كانت الموارد البـشرية تفتقر إلى التجانس الذى تزعمه تعميمات الكتب المدرسية عن المجتمعات « التقليدية » . فمفهوم الأسرة المعيشية المتوسطة يخـفى الإمكانية التى نوقشت من قبل فى هذا الفصل ، وهى أن الثروة يمكن توزيعها بطريقـة غير متوازنة حتى فى جماعة صـغيرة فى منطقة متـخلفه . وقـد كان التـفاوت الاجـتمـاعى يعنى أن بعض أعضـاء الجمـاعة يستطيعون ممارسـة التجارة ، على حين أن آخرين كانوا يحتـاجون إلى الحصول على البضائع التى يعجزون عن إنتاجها لأنفسهم .[١١٣]

---

(١١٣) بولّى هِلْ ، "The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study" ، فى المجلة **النيجيرية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣٩ إلى ٢٦٠ .

التسويق على جميع المستويـات . أما عن التباين مع الأجزاء الأخرى من القارة ، فقد أوضحت الأبحاث الحديثة خطأ الافتراض بأن أفريقيا الشرقية لم توجد بها إلا تجارة بعيدة محدودة .[(١١٢)]

وقد نشأت التجارة القريبة عن استراتيـجية الإنتاج للأسر المعيشية المحلية ، وعن الاختـلافات فيمـا تهبه البيـئة المحدودة من الموارد الطبـيعية والبـشرية . فالهدف الأساسى لغالبية الأسر المعيشية كان ضمان المنتجات اللازمة للحفاظ على مستـوياتها المعيـشية المـألوفة . وبغـية الوصول إلى هذا الهدف كـانت كل أسرة معيشية تحاول زراعة مقدار المحصولات اللازم للبقاء فيما كان يعرف ، من واقع الخبـرة ، أنه سنة مجـدبة . وعند التخطيط لـلكوارث كان لابد أن يتـوفر من المحصولات فى السنة المتـوسطة أكثر مما تستهلكه الأسرة المعـيشية . وفى بعض الأحيان كان يـتم تخزين هذه المحصولات للاستعـمال المقبل ، ولكن ذلك لم يكن ممكنا دائمـا مع وجود أصناف قـابلة للتلف ، وفى أحـيان أخرى كـانت تستهلك فى « احـتفالات » المحصول ، ولكن كانت هناك حـدود لمقدار الغذاء الذى تسـتطيع جمـاعـة واحدة أن تأكله فى فتـرة زمنية قصيـرة ، وفى أحيان ثالثة ، إذا كـانت القرى المجاورة تعانى نـقصا فى المواد الغذائيـة ، فإن الناتج المحلى كانت تتم المتاجره فيه . وهذا النمط من التجارة يمكن النظر إليه على أنه نظام للتعويض يسوِّى بين الخسائر الـتى يتم التعرض لها فى أماكن أخرى . إن الفائض كان مـخطّطاً ، ولكن التجارة كانت تتم بلا دراسة أو تحـديد مسبق .

---

(١١٢) العمل الجماعى الذى قام بإعداده ريتشارد جراى وداڤيد برمنجهام ، **Pre-Colonial African Trade : Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900** ، ١٩٧٠ .

وقد أُورد هذا المثال لـتوضيح أن إمكانيات التـبادل كانت موجودة حـتى عندما كانت مستويات الإنتاج تحكمها عقليـة الحصار المرتبطة باقتصادات كفاف نقية . وثمة حـالة أكثر شـيوعا هى حـالة الأسر المعيـشية التى كـانت تخطط بانتظام إنتاجها من المواد الغذائية والمشغولات الحرفية آخذه فى اعتبارها مقدارا معينا من التبادل . وقدكان هـذا النوع من التجارة ممكنا نتيجة لوجود احتـياجات متكاملة داخل مناطق تعتبر فى بعض الأحيـان - خطأً - مناطق متماثلة . ولم يكن من اللازم أن تكون الاختـلافات فى الموارد الطبيـعية على درجة العـمق تحول دون تطور التجارة المحليـة ، برغم أن النشاط التسويقى كـان يزيد بوجه خاص على حدود المنـاطق الإيكولوچية . ولم تكن المسـألة عادة هى تخـصصـات شديدة التباين ، وإنما كـانت تحوّلا بسيطاً فى التركيز فـيما بين مقاطعات مـتجاورة لها اقتصادات متماثلة . مـثال ذلك أن إحدى القرى يمكن أن تزرع مواد غذائية من أنواع تختلف عمـا تنتجه قرية أخرى أو أكثـر جودة ، أو أن تنتج ملابس ذات لون أو تصميم خاص . كذلك كانت الموارد البـشرية تفتقر إلى التجانس الذى تزعمه تعميمات الكتب المدرسية عن المجتمعات « التقليدية » . فمفهوم الأسرة المعيشية المتوسطة يخـفى الإمكانية التى نوقشت من قبل فى هذا الفصل ، وهى أن الثروة يمكن توزيعها بطريقـة غير متوازنة حتى فى جماعة صـغيرة فى منطقة متـخلفه . وقـد كان التـفاوت الاجـتمـاعى يعنى أن بعض أعضـاء الجمـاعة يستطيعون ممارسـة التجارة ، على حين أن آخرين كانوا يحتـاجون إلى الحصول على البضائع التى يعجزون عن إنتاجها لأنفسهم .[(١١٣)]

---

(١١٣) بولّى هِلْ ، "The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study" ، فى المجلة **النيچيرية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣٩ إلى ٢٦٠ .

وكـان معظم التـبادل المحلى يمارس فـى مكان السوق ، برغم أن النسـاء المسلمـات كن يتاجـرون عادة داخل مـجمـعاتهن السكنيـة . وقد قـدم الملاح الفينيسى كادامـوستو ، فى القرن الخامس عشر ، وصفا لسـوق محلية بالقرب من نهر السنغال قال فيه :

إلى هنا يتجـمعون ببـضائعهم ، رجالا ونسـاء ، على مبعـدة أربعة أو خمسة أميال من بيوتهم ، أما من يعيشون على مسافة أبعد فيذهبون إلى أسـواق أخرى أقـرب لهم . ويتـجلى الفـقـر المدقع لهـؤلاء الناس فى البـضـائع الموجـودة فى هذه الأسـواق والتى تتكون مـن بضع قطع من الملابس القطنيـة وغزل القطن والبقـول والزيت والذرة والمطارق الخشبـية وحصير النخيل ، وكل شىء آخر يصلح لاستخدامات الحياة[١١٤].

وكان باسـتطاعة المدن توليد طلب أكـبر وأكثـر تنوعا على المنتجـات المحلية . فتـوسيع مـيناء لاجـوس ، على سبـيل المثال ، خلق طلبـا حـفز الإنتـاج فى المنـاطق الداخليـة.[١١٥] « وأثر الانتشـار » هذا تصوره القـائمة التاليـة للسلع الأفريقـية التى كانت مـعروضة للبـيع فى سوق إيجيـرين القريبة فى سـبتمـبر ١٨٩٢[١١٦]:

(١١٤) العـمل الجـمـاعى الذى أعـده تومـاس آسـتلى ، A New General Collection of Voyages and Travels ، ١٧٤٥ ، الصفحة ٥٨٧ .

(١١٥) هذا المثال يمكن مقارنته بمثال لندن فى تاريخ سابق . انظر ، ف . چ . فيشر ، "The Development of the London Food Market, 1540 - 1640" ، في مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ٥ ، ١٩٣٥ ، الصفحات ٤٦ إلى ٦٤ .

(١١٦) C. O. 147/86. Carter to Ripon. 4 Oct. 1892. Public Record Office .

المواد الغذائية	المواد الأولية	المواشى والدواجن	المصنوعات
جوزة أصالا	القطن	العجول	أوانى القرع
البقول	النيلة	البط	الملابس القطنية
بذور البنى	لب النخيل	الماعز	الأوانى الفخارية
بذور إيجوسى	البوتاس	دجاج غينيا	الصابون
دقيق البطاطا		الخيول	الغـزل
الفول السودانى		الحمام	
ثمرة الخروب		الخراف	
الذرة		الديوك الرومية	
البامية			
زيت النخيل			
الفلفل			
زبدالشى			
اليام			
دقيق اليام			

ومن بين هذه الأصناف الواحد والثلاثين كان لإثنين منها فـقط (زيت النخيل ولب النخيل) أهمية فى التجارة عبر البحار .

والأسوق لم تكن موزعة عشوائيـا ، ولا كان توقيت أيام انعقـادها مسألة « عرف أو نزوة » . أما الأسواق المستـمرة ، أى الأسواق التى كادت أن تكون

فى دورة دائمة ، فكانت توجد فى المدن الكبيرة . وفى أماكن أخرى كانت الأسواق تقام على فترات يفصل بينها ما بين يومين وثمانية أيام ، ولمدة أطول فى بعض الأحيان.[117] واليوم تعتبر أسواق السبعة أيام هى الأكثر شيوعا فى أفريقيا ككل ، وإن كانت أسواق الأربعة أيام أكثر انتشارا فى مناطق الغابات شرق غانا . وكانت الأسواق الدورية تتكون عادة من حلقات أو دوائر ، وإن لم يكن الترتيب بأية حال صارماً أو جامداً ، كما أنه كان يتغير بمرور الوقت ، ذلك أن بعض الأسواق كان استخدامها يتوقف ، وأسواقا أخرى تنشأ . وكان التكرار الذي تنعقد به أية سوق يتوقف على عدد الأسواق فى حلقة بعينها . مثال ذلك أنه فى حلقة تحتوى على سوقين إثنتين كانت كل منهما تنعقد فى أيام غير تلك التى تنعقد فيها الأخرى ، وسوق تنعقد لمدة يومين فى الأسبوع . وكان تعاقب انعقاد الأسواق يتقرر وفق مبدأ أن « القرب فى المكان ينطوى بداهة على فصل فى الوقت ».[118] ومعنى ذلك أن سوقين تكونان جزءا من حلقة أكبر كان من غير المرجح أن تلتقيا فى يومين متعاقبين إذا كانت لا تفصل بينهما إلا مسافة قصيرة ، لأن حدوث ذلك قد يؤدى إلى ازدواج

---

(١١٧) بخصوص الأسواق الدورية انظر ، بوللى هل ، "Notes on Traditional Market Authority and Market Periodicity in West Africa" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٩٥ إلى ٣١١ ، ب . و . هودر ، "Periodic and Daily Markets in West Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلودميياسو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، الصفحات ٣٤٧ إلى ٣٥٨ ؛ والدراسة الشاملة التى أعدها روبرت هـ . ت . سميث : وتضمنها نفس العمل الجماعى ، "West African Market-Places : Temporal Periodicity and Locational Spacing" ، الصفحات ٣١٩ إلى ٣٤٦ .

(١١٨) فيرنون ج . فيجرلوند وروبرت هـ . ت . سميث ، "A Preliminary Map of Market Periodicities in Ghana" ، فى مجلة Journal of Developing Areas ، العدد ٤ ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٣٤٣ .

لا ضرورة له . وكثيرا ما كانت الأسواق الدورية تنعقد فى أماكن قريبة من عدة مستوطنات ، على ألا يتطابق مكان أى منهما مع مكان سوق أخرى . وقد كان ممكنا لسوق محلية أن تجذب عدة آلاف من البشر فى اليوم الذى تنعقد فيه ، ومع ذلك تكاد أن تكون مهجورة تماما فى بقية أيام الأسبوع .

وقد كانت الدورية فى المقام الأول تابعة للقوة الشرائية ولتوزيعها المكانى ، فحيثما يكون الطلب قويا ومركزا فى مساحة صغيرة ، مثل مركز حضرى ، كانت الأسواق المستمرة هى الغالبة ، وحيثما يكون الطلب أضعف ومنتشرا عبر مستوطنات متفرقة ، كانت الأسواق الدورية هى القاعدة . وكانت تكوين حلقات الأسواق يزوّد كل جماعة فى منطقة معيّنة بامكانية ميسرة ومنتظمة للحصول على السلع والخدمات التى تحتاج إليها . وفى الوقت نفسه فإن الوسيلة التى تضمن أن تنعقد كل سوق فى فترة فاصلة محددة كانت كفيلة بتخفيض تكاليف التجمع والتوزيع إلى إدنى حد . كما أن الأسواق المتعاقبة ، شأنها شأن نظامى الزراعة المتنقلة والدورية ، كانت تعبيرا عن المبدأ القائل بأن تكاليف الدوام والاستمرار لم يكن يبررها ما يتحقق من عائدات .

وكان الاتجاه الغالب على المشتغلين بالتبادل المحلى هو كونهم من الإناث اللواتى يعملن لبعض الوقت وعلى نطاق صغير ، ويتميزن بالقابلية للتنقل وبكثرة العدد . أما كونهم أساسا من الإناث فلأن التجارة المحلية كانت عمليا ملحقا بالأسرة المعيشية ، وفى بعض المجتمعات ملحقا بالأنشطة الزراعية ؛ كما كانت النساء يعملن لبعض الوقت لأن التجارة كانت تعتبر تكملة ، وإن تكن فى أغلب الأحول تكملة هامة ، لمهن محلية أساسية ؛ ويعملن على نطاق صغير لافتقارهن إلى رأس المال اللازم لعمل أى شىء آخر ؛

وكن يتميزن بالقابلية للتنقل (عـدا فى المدن) لأن الطريقة الأكثر كفاءة لايجاد اتصال بين المشترين والبائعين كانت جمعهم فى أسواق دورية متعاقبة ، كما كن يتمـيزن بكثرة العدد لأن التـجارة المحلية كانت بوجـه عام طريقا ميـسرا لزيادة الدخل من الزراعة ، إذ لم تكن تتطلب سـوى مهارات إدارية وتقنيـة محدودة وقليلٍ من رأس المـال .

وكان المعتقد أن استخدام إيدٍ عاملة كثيرة يزيد تكاليف التوزيع بلا ضرورة . ففى أثناء الحقبـة الاستعمارية كثرت شكاوى الموظفين الأجانب والشـركات الأجنبية من ضخامة عدد التجار المحليين ، معتقدين ، مثلما اعتقد أسلافهم التيودور(*)، أن « الوسطاء » (الذين يعـنون بهم الوسطاء **الآخـرين**) كـانوا « تجاراً مـؤذين يضعون أنفسهم بين اللحاء والشجرة»(١١٩). غير أنه من المتفق عليه الآن أن نظام التـوزيع لم تكن تُـعْـوِزه الكفاءة ، حـتى إذا كـان يستـخـدم عددا وافـرا من الوسطاء . إذ لم تكن هناك طريقة أرخص لخـدمة سوق كان معظـم المستهلكين فيهـا ذوى دخل فردى منخفض ومـتـفـرقين فى مستوطنات مـتناثرة.. وكانت المنافسة فى التجارة المحلية ضاريـة لأنه لاتكاد توجد أية حواجز أمام دخولها ، وبسبب ضـآلة فرص العمـالة البـديلة . ونتيـجة لذلك كـانت هوامش الربـح ضئـيلة . وبطبـيعـة الحال كـانت توجد بعض النقـائص فى السوق ، ولكنـها نقائص لاينبغى النظر إليها كدليل على الطبيعـة « البدائية » للتبادل فى حقبة ما قبل الاستعمـار ، ولكن كتذكرة بأن المنافسة البالغة حـد الكمال هى غاية مثلى

(*) نسبة إلى الأسرة المـالكة التى حكمت انجلترا فيما بين عامى ١٤٨٥ و ١٦٠٣ – المترجم .

(١١٩) العـمـل الجـمـاعى الذى أعـده د . هـ . تونى وايلين پاور ، Tudor Economic Documents ، المجلد الثالث ، ١٩٢٤ ، الصفحة ٤٩ .

يندر وجودها فى العالم الواقعى ، حتى فى المجتمعات الصناعية . وقد وجدت فى أفريقيا الغربية مجموعة منوعة من تنظيمات التجار التى كانت تحاول ممارسة قدر من الرقابة على الأسعار والمنافسة.[١٢٠] غير أن الدلالات تفيد بأن أسعار غالبيــة السلع فى الأسواق المحلية كان يحددها أســاسا العرض والطلب ، وبأن مهارات المســاومة لدى الأطراف المعنية كان لها دور هام فى تقــدير السعر الذى يتفق عليه فى أية صفقــة مفردة . وقد حققت تنظيمات التجــار نجاحا أكبر فى تمثيل مصالح أعضائهــا فى المفاوضات مع سلطات الدولة ، وفى المساعدة على فرض النظم المتعلقــة بالأوزان والمقايــيس ، والقوانين التى تحكم الديون والعقود والوكالات.[١٢١] كذلك فــإن نظام التوزيع المحلى لم يصبح زائدا على الحــاجة تحت « تأثير الرأســمالية الحديثة » . علــى النقيض من ذلك فإن مهــارة التجار المحليين وكــفاءتهم وقــدرتهم على التكيف كــانت عــونا على التوسع الســريع للتجارة الداخلية خلال الحقبة الاستعمارية.[١٢٢]

كما أن الظروف التى أدت إلى نــشأة التجارة المحلية وضــعت أيضا حدودا لتوســعها.[١٢٣] فعلى جــانب العرض كانت تكاليف الإنتــاج فى حقبة مــا قبل

---

(١٢٠) يتسع المجال لدراسـات أخرى لهذه التنظيمـات ، لاسيـما التنظيمات التى تضم عناصر نسائية .

(١٢١) من أجل الاطلاع على دراســة للأوزان الأكــثــر شــهــرة ، انظر ، بريجــبت منْزِل ، **Goldweights From Ghana** ، برلين ، ١٩٦٨ . ومن أجل الإلمام بمعلومات عن القانون التجارى الأهلى فى إحــدى المناطق ، انظر ، ا . ج . هويكنز ، "A Report on the Yoruba, 1910" ، فى **مجلة الجمعية التاريخية النيجيرية** ، العدد ٥ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٨٨ إلى ٩٢ .

(١٢٢) كما هو موضح فى الفصل السابع ، الفرع الثانى ، من هذا الكتاب .

(١٢٣) مع توفر حيز أكبر ومعلومات أكثر قد يكون ممكنا إعداد رسم بيانى تفصيلى لتدفق السلع والخدمات المحلية وفق الخطوط التى وضعها فردريك بارث ، "Economic Spheres in Dar Fur" ، فى العـمل الجـمـاعى الذى أعـده رايموند فـيـرث ، **Themes in Economic Anthropology** ، ١٩٦٧، الصفحات ١٤٩ إلى ١٧٤ .

الصناعة تعنى أنه لا توجد طريقة لتخفيض أسعار بيع المواد الغذائية والمنتجات الحرفية إلى النقطة التى يستطيع المستهلكون عندها الحصول على كميات أكبر دون حدوث تغيير فى متوسط دخل الفرد . ويبدو أنه كان من المستطاع إنتاج حجم أكبر من السلع مع ثبات سعر الوحدة وبعوامل الإنتاج المتوفرة فعلا ، بيد أن القيود على جانب الطلب كانت تعنى أن ذلك لم يكن يحدث إلا بطريقة متقطعة . فالمستهلك « البدائى » كان على استعداد تام للتخلى عن مستويات الاستهلاك القائمة ، ولكنه يفتقر إلى الوسائل التى تمكنه من أن يفعل ذلك . وقد سمحت الاختلافات فى قاعدة الموارد بقيام قدر معين من التجارة ، ولكن الحدود الضيقة للتكامل فى مساحة صغيرة كانت تعنى أن الأسر المعيشية تستطيع عادة إنتاج بدائل مقبولة لغالبية السلع التى تعرض للبيع . وبعبارة أخرى فإن أنواع البضائع التى كان المزارعون أكثر قدرة على إنتاجها ومبادلتها كان مستهلكوها الاحتماليون ينتجونها ويبادلونها بالفعل وبنفس السعر . ونتيجة لذلك كان مجال التبادل محدودا ، وظلت دخول الأفراد منخفضة . ولو ارتفعت دخول الأفراد بدرجة ملحوظة لاختفى الجزء من الزيادة الذى ينفق على المواد الغذائية ، على حين يرتفع الجزء الذى ينفق على المصنوعات ، مثل الملابس . ولما كان هذا التطور لم يحدث ، فإن الطلب الفعال على المنتجات الحرفية ظل صغيرا . وكان باستطاعة المستهلكين ذوى الدخول الأعلى من المتوسط أن ينفقوا أكثر على المصنوعات ، ولكن كان هناك قليلون للغاية منهم فى أى موقع واحد ليحثوا المنتجين على التخصص ، وليدخلوا تقنيات مُخفِّضة للتكاليف .

والتجارة البعيدة يمكن اعتبارها محاولة من جانب المنظمين الأفارقة للتغلب على قيود التجارة المحلية . لكن القيود كانت لاتزال موجودة على جانب

العرض ، لأن التكلفة واحـدة سواء فى حالة الإنتاج للتجارة البـعيدة أو للبيع محليا . غير أنه على جانب الطلب كانت التجارة البعيدة تمثل فرصة للربط بين الجزر الاجتماعية للقـوى الشرائية ، أى المستهلكين الذين توجد لديهم ، برغم أنهم ليسوا سوى نـسبة صغيرة من مجـموع السكان ، ثروة تكفى لدعم سوق أكبر من تلك التى كانت متاحة للتجارة المحلية فى أية مقاطعة واحدة . وكانت الأغلبيـة الأقل ثراء تشارك فى هذه التجارة بدرجـة معينه عن طريق اسـتخدام الأرباح التى تتراكم من الأنشـطة التجارية المحليـة لشراء أنواع أرخص ثمنا من الملابس وكميات صغيرة من السلع الأساسـية ، مثل المـلح . غير أنه بوجه عام كانت التـجارة البـعيدة تتجه إلى توفيـر احتياجات المجموعـات العالية الدخل نسبيـا ، لأن المستهلكين الأثرياء كانوا هم وحدهـم القادرين على دفع الأثمان التى تأخذ فى اعتـبارها قيمـة الندرة للأصناف غير المتوفرة مـحليا ، وتكاليف التناول الأعلى ومخـاطر نقل البضائع إلى ما هو أبعد مـن منطقة الإنتاج.(١٢٤) وهذه المبادىء تساعد على تفسير التركيب النوعى للتجارة البعيدة وتنظيمها ، لا فى أفريقيا وحدها ، وإنما فى أجزاء العالم الأخرى أيضا ، كما يبرهن بوضوح مـثـالا تجارة الـفراء فى أوروبـا ما قـبل الصناعـة وتجـارة الحـرير فى الشـرق الأقـصى.(١٢٥)

وقد تعين إنشاء شبكة معـقدة من طرق التجارة من أجل الوصول إلى هذه الجزر المتناثرة جغـرافيا والتى يوجد بهـا مستهلكون ذوو يسـار نسبى . وكانت

(١٢٤) إن الافتـراض (الذى سـبق أن نقدناه فى هذا الفصل) القائل بأنه لم تكن توجد فروق ملحوظة فى توزيع الثروة فى المجتمعات الأفريقية فيما قبل الاستعمار تجعل من الصعب للغاية تفسير وجود التجارة البعيدة واستمرارها لفترة طويلة .

(١٢٥) انظر ، ت . س . ويلان ، The Early History of the Russia Company, 1553-1603 ، ١٩٥٦ ؛ وكذلك س . ج . ف سيمكين ، ١٩٦٨ .

الخريطة رقم ٦ - طرق التجارة الرئيسية في السودان الغربي في القرن التاسع عشر

مجموعة من أهم طرق المسافات الطويلة تقع على محاور من الشمال إلى الجنوب ، لأن هذه الطرق كانت تخترق المناطق الجغرافية الرئيسية التى كانت ، كما ذكرنا من قبل ، تمتد من الغرب إلى الشرق فى أحزمة تكاد أن تكون متوازية . وهكذا كان الرعاة على الحدود بين الصحراء الكبرى السڤانا يتاجرون فى الماشية ومنتجات الألبان والملح مع مزارعى السڤانا مقابل الدخن والملابس . وكانت منطقة السڤانا بدورها تتاجر فى الماشية والملح والأسماك المجففة والبوتاس والملابس مع سكان الغابات الذين تحصل منهم على الرقيق وجوزة الكولا(١٢٦) والعاج والمشغولات الحديدية والملابس . وأخيرا فإن المنتجين فى الغابات كانوا يبيعون مواد غذائية ومصنوعات مختلفة إلى المستوطنات المحلية مقابل الأسماك والملح البحرى . غير أنه كانت توجد طرق أخرى تمتد من الغرب إلى الشرق ، لأن الاحتياجات التكاملية كان يمكن أن تنشأ بسهولة داخل مناطق فى ضخامة مساحة السڤانا والغابات . فسلع مثل الرقيق والأسماك المجففة وأقمشة كانو كانت تباع فى كل أنحاء السودان الغربى . وكانت هناك أيضا حركة محدودة للمواد الغذائية خارج موقع الإنتاج : فمركز تمبكتو التجارى العظيم كان يستورد الحبوب والخضر والماشية منذ القرن الثانى عشر ، وفى القرن الخامس عشر كانت هناك تجارة هامة فى الدخن والأرز والقطن والماشية داخل إمبراطورية مالى . وبالمثل فإن سلعا مثل الرقيق والخرز النادر وأقمشة اليوربا والأشانتى كان يتم الاتجار فيها فى كل أنحاء منطقة الغابات .

(١٢٦) جوزة الكولا منشط معتدل يحتوى على الكافيين . وقد كانت (ولا تزال) تمضغ لتخفف التعب وللتغلب على العطش . وكان النوع الأكثر انتشارا هو كولا نتيدا الذى كان يزرع فى الغابات من غينيا شرقا إلى ساحل الذهب . وكانت مراكز الطلب الرئيسية موجودة فى السودان الغربى ، وهو منطقة جافة ، وكذلك كان النفوذ الإسلامى فيها يحظر استخدام المشروبات الكحولية .

وتبين القائمة السابقة للسلع والصلات فيما بين المناطق أن المبادلات الثنائية البسيطة كانت الاستثناء وليست القاعدة . وكانت التجارة البعيدة تتضمن عمليات إعادة تصدير وعلاقات متعددة الأطراف ، ولم تكن تقل من حيث التعقيد والمدى الزمنى والمخاطر عن التجارة الثلاثية المعروفة بشكل أفضل والتى كانت تعبر المحيط الأطلسى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . والتجارة البعيدة تثير بعض الأسئلة الهامة ، وإن تكن حتى الآن بلا إجابة ، فيما يتعلق بمعدلات التبادل والميزان التجارى بين مختلف المناطق ، واتجاهات تدفقات النقود ودلالتها فى تسوية الديون المستحقة على الحساب التجارى ، والطرق التى كانت التجارة الخارجية عبر الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسى تؤثر بها فى ميزان المدفوعات بين الدول والمناطق .[١٢٧]

وقد كان التجار الذين يمارسون التجارة البعيدة أقل عددا وأكثر تخصصا من التجار الذين كانت أنشطتهم تقتصر على الأسواق المحلية . وهذا التباين يلزمه مزيد من التوضيح ، لأنه من الجلىّ أن هؤلاء التجار لم يكونوا جميعا من نوع واحد . ونحن نقترح هنا ، على سبيل التصنيف الكلاسيكى ، تقسيمهم إلى أربع مجموعات فرعية على أساس الحجم والتخصص .

أولا ، كان هناك تجار المواسم والمناسبات ، أى التجار العَرَضَيون الذين يقومون برحلات قليلة ، وعادة خلال موسم الجفاف ، حاملين معهم الأقمشة أو الملح أو جوزة الكولا بغية كسب مقدار محدد من المال لغرض بعينه . وكان هؤلاء الرجال عادة يدبرون تمويلهم الخاص ، ويحملون سعلهم الخاصة ،

---

(١٢٧) من الواضح أن هذه موضوعات تحتاج إلى مزيد من البحث .

وكانوا عديمى الأهمية نسبيا ، ومن المؤكد أن دوافعهم لم تكن نموذجا لدوافع ممارسى التجارة البعيدة فى مجموعهم .[(١٢٨)]

ثانيا ، كانت هناك مجموعة من التجار المنتظمين الذين تتكامل عملياتهم التجارية رأسيا (فى البداية على الأقل) مع نمط متخصص من النشاط الإنتاجى . مثال ذلك أن حدادى الكوروكو من واسّولو (فى جنوب مالى) كانوا يكوّنون مخزونات من المعدات والأسلحة ، ثم يبيعونها عندما تكون الأسعار مواتية بوجه خاص ، ويستعملون حصيلة البيع فى الدخول إلى مجال تجارتى الملح والكولا ، ويتنقلون بالتناوب نحو الشمال (من أجل الملح) ونحو الجنوب (من أجل جوزة الكولا).[(١٢٩)] وثمة مثال آخر تزودنا به المبادلات المعقدة التى كان يمارسها زارعو التبغ فى كتسنا (فى نيجيريا الشمالية) خلال القرن التاسع عشر.[(١٣٠)] وكان هؤلاء يزرعون التبغ ، ويقومون بتخزين المحصول لمدة ستة أو تسعة أشهر إلى أن ترتفع الأسعار ، وعندئذ يبيعونه فى زندر وأغادس (على بعد ١٠٠ ميل و ٢٥٠ ميلا) ، وبحصيلة بيعه يشترون الأبقار والخراف والماعز ، ثم يعودون إلى مواطنهم ، بعد ذلك يبدأون الرحلة مرة أخرى خلال بضعة أسابيع ، عندما تكون الحيوانات قد

---

(١٢٨) قوامى أرهين ، "Atebubu Markets. ca. 1884-1930" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلودميياسّو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحة ٢٠٧ .

(١٢٩) أصبح الكوروكو الآن أكثر تخصصا كتجار ، ولم تعد أنشطتهم وثيقة الارتباط بحرفتهم الأصلية ، انظر ، چان – لوب أمسيل ، "Parenté et commerce chez les Kooroko" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلودمياسّو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٥٣ إلى ٢٦٥ .

(١٣٠) بوللّى هِلْ ، **Studies in Rural Capitalism in West Africa** ، كمبردج ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٤١ إلى ١٤٥ .

سـمنت ، وفى هذه المـرة تكون الرحلة نحـو الجنوب ، إلـى إيلورين وإبادان وأبيوكـوتا (على بعد مـا بين ٣٧٥ و ٤٥٠ ميـلا من كتسنا) . وهـناك كانوا يبيعون مـاشيتهم ، ثم يذهبون إلى لاجوس لشراء جوزة الكولا التى يبـيعونها فى طريق عودتهم إلى موطنهم . وتلك كانت عملية تجارية معقدة ، لاسيما أن هؤلاء المزارعين - التجار كان عليهم أن يتركوا أرضهم خلال موسم الأمطار ، وهو وقت غير مـلائم إطلاقا ، وخلاله يعهد بالمحصـول إلى الأقارب والرقيق حتى يـكون باستطاعـتهم الحصـول على أعلى سعـر لمحصـولهم من الـتبغ . ويبرهن هذان المثالان على أن اسـتراتيجيات الإنتاج كانت تـتأثر بمبادىء السوق خلال حقبة ما قبل الاستعمار .

ثالـثا ، كان هـنـاك تجـار محترفون أثرياء على درجة عالية من التخصص . ولم يكن لهؤلاء التجار سـيطرة مباشرة على إنتاج السلع التى يتاجـرون فيها ، ولكنهم أقامـوا درجة من التكامل الأفقى فـيما يتعـلق بسلع أساسية خـاصة ، وذلك جزئيا عن طريق استخدام الأقارب والرقيق لتشغيل شبكة من « الفروع » على طول طرق التجارة الرئيـسية . وقد قيل فى القرن التاسـع عشر أن تجارجنى ،وهى مدينة كبيرة على النيجر الأوسط ،

> قد نظمـوا « شركات أعـمال » بالمعنى الأوروبى للكلمة ، مزودة بروتين وموظفين مماثلين لما لدنيا . وأقاموا ممثلين فى المراكز الهامة كـما فـتحـوا فروعـا فى تمبكتو . وكـانوا يرسلون وكلاء جـوّالة يحصلون على نسـب مئوية من الصـفقات التى ينجـزونها ، ولم يكونوا فى الحقيقة شيئا آخر غير « جوالة تجاريين »[١٣١].

(١٣١) فيلكس دييوا ، Tombouctou la mystérieuse ، باريس ، ١٨٩٧ ، الصفحة ١٧٤ .

وكانت المجموعتان الرئيسيتـان من ممارسى التجارة البعيدة المحترفين هما الديولا والهوسـا . وكان منشـأ الديولا هم المـاندى ، وكانت لهم أهمـية خـاصة في الجزء الغربى من أفريقيا الغربية ، برغم أنهم كانوا يتاجرون في الجنوب الشرقى إلى مسافات بعيـدة تصل إلى غابات ساحل العاج ، يبيعون المـاشـية والأقمشة والأسماك ويـشترون جوزة الكولا والرقـيق . أمـا الهوسا فكانوا مهـيمنين فى الجزء الشرقى من أفريقيا الغربية ، وينتشـرون من قاعدتهم فى نيجيريا الشمالية فى اتجـاه الجنوب الغربى حـتى سـاحل الذهب ، حيث كـانوا يبـادلون المـلح والأقمشة والمـاشية بجوزة الكولا والرقيق.[١٣٢]

رابعا ، كان يوجد تجار رسمـيون يمارسون النشاط التجارى باسم الدولة . ولأن الحاجة إلى الإيرادات كانت شاغلا مشتركا لجميع الحكومات ، فليس من المستـغرب أن كانت بعض الدول تحـاول جمع الأموال عن طريق المشـاركة فى التجارة البعيدة . ففى أشانتى كانت التجارة الرسمية يمارسها موظفون من أمثال **الباتافو** ؛ وفى داهومى كانت الحقوق الملكية على التـجارة تُفوَّض لمجموعة من التجـار شبه الرسمـيين فى مقابل حصـة فى الأرباح ؛ وفى ممالك الموسى كان موظفون كبار يقومون بتنظيم قوافل ضخمة . وهذه الممالك يمكن أن ينظر إليها فى تعاملاتـها التجارية باعتـبارها منشآت ضخـمة .وكان لدى المؤسسـة العامة إمكانية الحصول على رأس المـال اللازم للتجارة البـعيدة ، كما كانت فى موقع يمكّنها من ضمان امـتيازات تعطى التجار الرسمـيين ، نظريا على الأقل ، ميزةً تنافسـيةً على تجار القطاع الخاص . وكـانت مؤسسة الدولة فى بعـض الأحيان

---

(١٣٢) كانت توجد أيضا عدة مجموعات أخرى ، مثل الدياخانكى الذين كانوا يمارسون التجارة فى المنطقة الداخلية من سنغمبيا ، وكانت لهم الهيمنة بوجه خاص خلال الفترة ١٦٠٠ إلى ١٨٥٠ . انظر ، فيليب د . كورتن ، "Pre-Colonial Trading Networks and Traders : the Diakhanke" ، فى العمل الجمـاعي الذى أعده كلودميـاسّو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٢٩ إلى ٢٣٩ .

مسؤولة عن الابتكارات التجارية الرئيسية ، كما حدث فى حالة حكومة الأشانتى التى قامت بدور رئيسى فى تنمية تجارة الكولا فى القرن التاسع عشر.[١٣٣] وعلى الرغم من ذلك فإنه يبدو من غير المرجح أن كان التجار الحكوميون يباشرون فى التجارة البعيدة حصة أكبر من التجار المستقلين . والحقيقة أنه فى بعض الحالات ، كما فى الحالة بين ممالك الأكان فى الجزء الجنوبى من ساحل الذهب ، كانت السلطات العامة تنأى عامدة عن المشاركة فى التجارة مباشرة ، ولم يكن ذلك بسبب عدم حساسيتها للفرص التجارية ، ولكن لأنها كانت ترتأى أنه من الأجدى لها تشجيع التجار الأفراد ، ثم فرض الضرائب عليهم.[١٣٤] ذلك أن فرض المكوس ورسوم الأسواق كان بلا جدال وسيلة واسعة الانتشار لجمع الإيرادات،[١٣٥] ولكونها ممارسة بسيطة نسبيا ولا مخاطرلها من الناحية الفعلية ، فقد كانت على وجه الإجمال وسيلة مفضلة كثيرا على التجارة المباشرة .

والتجارة ، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة ، يبدو أنها كانت مصدرا هاما لدخل الدولة ، لاسيما أن الريع « الإقطاعى » المستخلص من الأرض كان أقل شيوعا بكثير فى أفريقيا مما كان عليه فى أوروبا القرون الوسطى . وقد كان لدى جميع الدول الأفريقية اهتمام شديد بتشجيع التجارة . وكان الحكام ذوو

---

(١٣٢) إيفور ويلكز ، "Asante Policy Towards the Huasa Trade in the Nineteenth Century" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسّو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٣٠ إلى ١٣٢ .

(١٣٤) قوامى ى . داكو ، "Trade and Trading Patterns of the Akan in the Seventeenth and Eighteenth Centuries" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسّو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٦٨ إلى ١٨١ .

(١٣٥) سوندستروم ، **The Trade of Guinea** ، الصفحات ٥ إلى ١٣ و ٦١ إلى ٦٥ .

الحصافة يحرصون على وجود صلة وثيقة بالتجار البارزين والمنظمات التجارية الرئيسية ، كما كانت السياسة التجارية تشكل جزءاً هاما من سياسة الدولة فى مجموعها . وقد تكون الدول فى القارات الأخرى قد عاقت توسع السوق فى حقبة ما قبل الصناعة ، كما يقال أحيانا ، عن طريق فرض ضوابط بيروقراطية على المؤسسات الخاصة ، وعن طريق توجيه السياسة نحو بلوغ أهداف روحية بدلا من الأهداف الاقتصادية . وهاتان الحجتان ليس لهما ارتباط يذكر بأفريقيا الغربية .

ويجدر ونحن نلقى نظرة أوثق على تنظيم التجارة البعيدة أن نرى كيف كان رجال الأعمال الأفارقة يعالجون مشاكل تناول السلع ، والتعامل مع المستهلكين « الأجانب » ، وجمع رأس المال اللازم للاستثمار فى مشروعات عالية التكلفة طويلة الأمد . كما أن دراسة الحلول التى توضع لهذه الصعاب ينبغى أن تبين مدى قدرات المنظمين من الأهالى .

وكان ممارسو التجارة البعيدة من جميع الأنواع يتجمعون معا فى قوافل أشبه بفرق عسكرية مسلحة لديها حراس وحمّالون وسائقو ماشية ، وكذلك قائد ، ومرشد ، وأمين صندوق ، وأمين إمدادات وتموين.[١٣٦] وكانت قوافل الهوسا فى القرن التاسع عشر تتكون من عدد يتراوح ما بين ألف وألفى فرد معظهم مسلحون ، ومن عدد مساوٍ من الحمير . وكانوا يسافرون لمدة خمس أو ست ساعات فى اليوم على طرق ممهدة جيدا فى مناطق يعرف أن الماء والغذاء

---

(١٣٦) من أجل مزيد من المعلومات ، انظر ، ن . ليڤتزيون ، Muslims and Chiefs in West Africa ، أكسفورد ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣ إلى ٢٥ ؛ وكذلك بول ا . لاڤچوى ، Long-Distance Trade and Islam : the Case of the Nineteenth-Century Huasa Kola Trade ، فى مجلة **الجمعية التاريخية النيچيرية** ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٥٣٧ إلى ٥٤٧ .

متوفران فيها ، وكانوا يرسلون طلائع لاكتشاف قطاع الطرق وللتفاوض حول الإمدادات . وكانت الرحلة ذهابا وعودة ما بين سكتو وأشانتى (مجموعها قرابة ألف ومائتى ميل) تستغرق ما بين ستة أشهر وسنة كاملة . وكانت القوافل شبيهة بأسواق تتحرك فى بطء ، تبيع بعض بضائعها أثناء الطريق وتدفع مقابل ما تحتاج إليه من مواد غذائية وخدمات كلما مضت فى طريقها . ومن غير القوافل لابد أن التجارة البعيدة كانت مستحيلة . غير أن القوافل الضخمة كانت لها عيوب ظاهرة خلال الحقبة الاستعمارية . ذلك أنه مع تزايد حرية التنقل ، وتزايد أمان الأسواق ، بدأ ممارسو التجارة البعيدة يسافرون فى مجموعات صغيرة ، وهو ترتيب كان يعطيهم مرونة فى تحديد موعد بدء الرحلة وموعد وصولها ، ويتيح لهم حرية أوسع فى اختيار الطرق ، ويخفِّض النفقات الثابتة ، إذ لم يعد من الضرورى تحمل تكلفة الحراس والمرشدين . وأصبحت القوافل الكبيرة أمراً لا داعى له فى القرن العشرين ، ولكن التجارة البعيدة ظلت قائمة : كل ما فى الأمر أنه أعيد تنظيمها بطرق كان التعرف عليها أقل يسرا .

وفى حقبة ما قبل الاستعمار كانت القوافل تروح وتجىء بانتظام متخمة بحمولاتها مارة بمستودعات تجارية كبيرة تقع كثرتها عند نقاط تداخل بين مناطق جغرافية مختلفة . وكان أحد خطوط هذه الأسواق يجرى من الغرب إلى الشرق عبر حدود الصحراء الكبرى والسڤانا ، ويشمل مدناً مثل سيجو وچنى وتمبكتو وغاو وسكتو وكتسنا وكانو . وفى الجنوب كانت توجد سلسلة مماثلة على الحدود بين السڤانا والغابات ، وكانت تشمل بونا وبوندوكو وبيغو وأونيتشا وسوقى الأشانتى فى سَلَجا وكتامپو . وكانت هذه المستودعات مراكز للتجميع والتوزيع ، وكذلك أماكن يجرى فيها تغيير أسلوب نقل السلع من وسيلة لأخرى . وعند الوصول إلى أحد المستودعات كانت القافلة تتفرق ، ويشرع التجار فى الاتصال بالوكلاء المتخصصين الذين يساعدونهم على تصريف

سلعهم وشراء منتجات أخرى لرحلة العودة . وكان أهم الوكلاء هم أصحاب الأملاك والسماسرة.[١٣٧] وأصحاب الأملاك كانوا تجار الجملة الذين يوفرون المخازن للسلع والأراضى التى ترعى فيها الماشية ، والأماكن التى يقيم فيها التجار . أما السماسرة فكانوا وكلاء بالعمولة ومترجمين لهم دور جوهرى كوسطاء بين البائعين والمشتريين ، برغم أنهم فى بعض الأحيان كانوا يتاجرون لحسابهم كذلك . وكانت تباع سلع كثيرة فى مكان السوق ، ولكن المفاوضات على بعض الأصناف العالية القيمة ، مثل الذهب والملح ، كانت تجرى عادة فى بيت صاحب الملك أو السمسار المعنى . وكان أصحاب الأملاك والسماسرة يباشرون أعمالهم على أساس الصلات الشخصية ، ويحرصون على أن يعرف عنهم الصدق والأمانة . وقد لاحظ كلاپرتون ،الذى زار كانو فى عشرينات القرن الثامن عشر ،

> أنه إذا نقل إلى برنو أو إلى أى مكان بعيد آخر توب أو توركيدى (ثوب من القماش القطنى الأول للرجال والثانى للنساء) بيع هنا ، وتم النقل دون أن يفتح ، واكتشف هناك أنه من نوعية ردئية ،فإنه يعاد على الفور ، ومن الطبيعى أن إسم الدَلاّل ، أى السمسار ، يكتب داخل كل طرد . وفى هذه الحالة يتعين على الدَلاّل أن يتعرف على البائع الذى يكون ، طبقا لقوانين كانو ، مرغما على إعادة أموال الشراء[١٣٨].

(١٣٧) سويندستروم ، **The Trade of Guinea** ، الصفحات ٥٧ إلى ٦٠ ؛ بوللّى هِلْ ، "Landlords and Brokers : a West African Trading System" ، فى مجلة **Cahiers d'Etudes Africaines** ، العدد ٦، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٤٩ إلى ٣٦٦ . وتتبغى الإشارة إلى أن بعض الوكلاء كانوا يعملون فى آن واحد كأصحاب أملاك وسماسرة .

(١٣٨) وردت فى تومسا هودجكين ، **Nigerian Perspectives** ، ١٩٦٠ ، الصفحة ٢١٧ .

وهذا الترتيب يوحى بدرجة من العصرية يمكن أن تكون موضع حسد المستهلكين العصريين أنفسهم .

وكانت ثلاثة من المتطلبات الرئيسية للتجارة البعيدة هى رأس المال والائتمان والأمن . وقد شجعت هذه الاحتياجات على اتجاه نحو سيطرة أسرة أو سلالة أو حتى مجموعة عرقية بكاملها على سلعة أساسية خاصة أو سوق بعينها أو طريق تجارة بعينه . وقد نشأ هذا الاتجاه جزئيا عن أن تعبئة الأموال وضمان الائتمان كانا يعتمدان بدرجة كبيرة على العلاقات الشخصية المباشرة،[(١٣٩)] وجزئيا على الإقرار بأن التكامل له مزايا من بينها توزيع المخاطر على عدد من المستثمرين ، وتوفير وكلاء يعتمد عليهم فى الأماكن البعيدة ، وتعزيز مركز التجار فى المساومة مع أصحاب الأملاك والسماسرة . وفى الوقت نفسه يبدو من المرجح ، برغم أن ذلك قائم على الافتراض ، أن هذا الأسلوب فى جمع الأموال كان يَحُدُّ فى النهاية من نمو المنشأة ، لأنه لم يكن ممكنا دائما لأسرة ما أن تتعاون بنجاح ، بل إن ذلك كان أكثر صعوبة بالنسبة للوحدات الأكبر . فنقص رأس المال فى أية منشأة قد يؤدى إلى زيادة مجموع عدد المنشآت المشتغلة بتجارة بعينها ، أو (إذا استبعد المنافسون الجدد) إلى الإبقاء على حجم التجارة أدنى من الطلب الفعال . وحتى عندما كان التعاون يتحقق ، فإن التوسع مع ذلك كان يمكن أن تعوقه المنظمات المنافسة . من أمثلة ذلك أن تجار الهوسا كانوا يلقون التشجيع على شراء جوزة الكولا ، ولكن الأشانتى كانوا يمنعونهم من دخول مناطق الإنتاج . وفى أغلب الأحوال كان نقص رأس

(١٣٩) كان رجل الأعمال الناجح يبرهن على أهميته وجدارته الائتمانية ببسط يده وبسخائه الواضح . ومن المألوف فى الأحكام العرقية المتعصبة بشأن العالم المتخلف أن تعتبر هذه السمات المميزة دليلا على الإسراف والتبذير ، على حين أنها فى السياق الأوروبى تورد كدليل على حس تجارى ذكى .

المال ، مقترنا بالتدخل السياسى ، يعنى أن السلع ينبغى أن تقوم مجموعة واحدة من التجار بتسليمها إلى مجموعة أخرى عند مراكز ومستودعات متباعدة ، وهكذا نشأ نظام لتجارة الأبدال..(*) (١٤٠)

وقد كان التكامل الناجح يتطلب مدونة سلوك رسمية لإقرار العلاقات التجارية ومراقبتها . وقد وفر الإسلام « المخطَّطَ » اللازم لتكوين جماعة أخلاقية من رجال الأعمال ، وهو مخطّطٌ كان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة البعيدة فى أفريقيا الغربية منذ القرن الثامن فصاعدا.(١٤١) فالإسلام قد ساعد على الاحتفاظ بهوية أعضاء شبكة أو منشأة كانوا متفرقين فوق منطقة واسعة ، وغالبا فى بلدان أجنبية ؛ وسمح للتجار بأن يتعرفوا على بعضهم بعضا ، ومن ثم أن يتعاملوا فى يسر ؛ ووفر عقوبات معنوية وشعائرية لتنفيذ مدونة سلوك كانت تجعل الثقة والائتمان من الأمور الممكنة .وكان من خلال الإسلام أن أقام التجار من الديولا والهوسا الشبكات التجارية ، أو الديسپورات (الشتات)(١٤٢) التى حققت لهم كل هذه الهيمنة والنجاح فى التجارة البعيدة . وقد كانت الديسپورات من مختلف الأنواع سمة مميزة هامة للهجرة والابتكار فى أجزاء كثيرة من العالم فضلا عن أفريقيا ، كما تصور ذلك الأمثلة المقابلة للتجار الصينيين فى جنوب شرق آسيا والمستوطنين البيض فى الإمبراطورية البريطانية .

(*) Relay Trading : ويقال أيضا : « التجارة على مراحل » – المترجم .

(١٤٠) سوندستروم ، The Trade of Guinea ، الصفحة ٥٤ ؛ جان لوى بوتيليه "La cité Merchande de Bouna dans lénsemble économique Ouest - Africain pré-colonial" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسّو ، The Development of Indigenous Trade and Markets in Wes Africa ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٤٠ إلى ٢٥٢ .

(١٤١) انظر ، إسهام أبنركوهن البارز ، "Cultural Strategies in the Organization of Trading Diasporas" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلودمياسّو ....The Development of ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٦٦ إلى ٢٨١ .

(١٤٢) حسب تعبير كوهن الديسپورة هم « مجموعة عرقية تقيم فى مناطق متباعدة » .

وثمة منظور إضافى لهـذه الهجرات الإقليمية وفيـما بين القارات يزوّدنا به مفهـوم الحدود الذى طُبِّق أصلا على تطور الغرب الأمريـكى فى القرن التاسع عشر.[١٤٣] وكان هذا المفهوم يوضع فى الاعتبـار فيما يتعلق بتاريخ الأوروبيين فى أفريقيا،[١٤٤] ولكنه لم يستخدم لتحديد وتحليل الحدود الثقافية والاقتصادية التى كانت مـوجودة **داخل** القارة فى حـقبـة ما قبل الاسـتعـمار . وليس من المستطاع الإلحاح بشدة على التناظر مع أمـريكا القرن التاسع عشر ، ولكن هذا التناظر ليس بعـيد الاحـتمـال بالقدر الذى يبـدو لأول وهلة . فالقـوافل التى عمادها الجـمال ، شـأنها شـأن قوافل العربات التى تجرها الخـيول ، قد أرست مبدأً أخلاقيـاً طليعياً أساسه المخاطر المتـقاسمة والمقاصدة المشتركـة ، وكثيرا ما أدت إلى تأسـيس مسـتـوطنات جـديدة (الزونجو) ، وأدت إلى إذكـاء روح تنافـسيـة ومولعـة بالكسب ،تجلت فى البـحث عن مصـادر جديدة للثـروة ، وكذلك فى الاتجـار فى سلع أساسية ثابتـة . وقد قام التجـار المسلمون ، بكل حماسة المؤمنين ، بهـداية « الوثنيين العراة » ، وحملهم على ارتداء الملابس - إذ كان الإسلام يجسد من المبادىء للمؤسسة الرأسـمالية فى أفريقيا الغربية بقدر ما كانت تجسده الأخلاق البروتستانتية (التى كان يعتقد ذات يوم أنها فريدة فى هذا المجال) فى أجـزاء من أوروبا . وقد تكون مواصـلة البحث فى مفـهومى الديسپورة والحـدود فى التاريخ الأفريقى مفـيدة فى تركيز الانتـباه على الفروق الإقليمية ، وعلى الضـغوط فى اتجاه توسيع اقتصـاد السوق ، وعلى الأسباب التى كانت تحول دون استمرار تقدم الحدود الثابتة للتبادل .

---

(١٤٣) فردريك چاكسون تيرنر ، The Frontier in American History ، نيويورك ، ١٩٢٠ .

(١٤٤) و . ك . هانكوك ، Survey of British Commonwealth Affairs ، المجلد الثانى الجزء الثانى ، ١٩٤٢ .

ومن المغـرى أن نسـتنتج أن التـحليل السـابق إنما يـبرهن عـلى أن تنظيم الأعمال الـصناعية كان مـختلفا كلية عن مـثيله فى العالم التجـارى الحديث ، ولكن هذا الإغراء ينبغى مقاومته . فالاختلافات كانت موجودة بطبيعة الحال ، ولكنها كانت اختلافات يسهل تضخيمها . ويقال إن القرابة قد حلّ حلها العقد ؛ وإن العَزْو يصبح أقل أهمية من الإنجاز ؛ وإن رجال الأعمال يكتسبون احتراماً أكثـر ومنزلة أعلى . وهذه التبـاينات المـألوفة جذابة جـزئـيا بسـبب وضوحـها وبسـاطتها ، وجزئيا لأنها تعبر عن مشاعر ليبرالية وديمقراطية موضع استحسان . ولـم يحسم بعد ما إذا كانت هذه التباينات مرتبطة بحقائق عالم ما قبل الصناعة أو العالم الصناعى .

وفى الممارسة فإن قدراً كبيراً من أهم الأنشطة التجارية فى الدول الصناعية الرئيسية يجـرى التعامل فيه اليوم على أساس الثـقة المتبادلة.(١٤٥) وفضلا عن ذلك فإن تلاحم الأقسام ذات النفوذ فى جماعة الأعمال إنما يصونه تطوير نظام للقيمة يسـاعد على إمكانية التقدير ويعزز الجدارة والاسـتحقاق.(١٤٦) وتتوقف الترقـية إلى المناصب الـعليا فى البنوك التـجارية وشـركات التأمـين وبورصات الأوراق المـالية بحى المـال (السيتى) فى لندن على استـيعاب إيديولوچية تقوم على صيغة دنـيوية للأخلاق المسيحية تحـدد قواعد اللعبة وتوفر تعـليمات بشأن الكيفيـة التى تُلْعب بها . وهذه الإيديولوچية تُكْتَسب بطريقة غير رسـمية فى البيت وبطريقة رسـمية من خلال النظام المدرسى العـام . والتمرينات التى يتم

---

(١٤٥) سـتـوارت مـاكـولى ، "Non-Contractual Relations in Business : A Preliminary Study" ، فى مجلة أمريكان سوسيولوچيكال ريڤيو ، العدد ٢٨ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٥٥ إلى ٦٧ .

(١٤٦) العمل الجماعى الذى أعده هيو توماس ، The Establishment : a Symposium ، ١٩٥٩ .

اختيـارها لتنمية السجايا اللازمـة فى الحياة المقبلة هى تلك التى تشـجع أعضاء المجموعة على أن يلعبوا معا (أو أن يظهروا التضامن الاجتماعى ضد الدخلاء) ، وفى الوقت نفسه أيضا على أن يلعبوا بروح تنافـسية (للسماح بظهور القادة) . والمنتجات النهائية يمكن التعرف عليهـا من واقع وملبسهم ولهجتهم اللذين يوفران مرشدا يعوَّل عليه بوجه عام إلى سلوكـهم . وتتعزز هوية المجموعة عن طريق التزاوج الذى يضمن أن تظل لروابط القرابة أهميتها فى علاقات دوائر الأعمال .

إن مؤهلات الدخول الاجتماعية ، وكذلك الدراسية ، تحدُّ بشدة من المدى الذى تكون به التـرقية هى مكافـأة الجدارة فى بريطانيـا القرن العشـرين . وقد أوضحت دراسـة حديثة أنه عـلى امتداد مـائة عام **بعد** بداية الثورة الصناعـية «كانت القـيادة بالوراثة تطبق على مـجال كبـير من الأنشطة صناعـية » ، وأن القادمين الجـدد كثيرا مـا يجدون الباب مـوصداً أمام تقدمـهم نتيجـة للسيطرة العائلية.[١٤٧] وفى حالة حى المـال (السيتى) فى لندن مازال التعيين مقتصرا على أعضـاء الطبقـتين العليـا والمتوسطة ، وتعطى الأفـضلية لمن تربوا فى بيـوتات الكونتات . ويتم اختيار قادة التجـارة من داخل مجموعة الأقلية هذه ، وليس من خارجها . وفى أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار لم يكن هناك أى افتقاد للرغبة فى الانجاز ، وكان هناك مجال للتجار ذوى المقدرة ليشقوا طريقهم فى التجارة . ومن المسلم به أن من حالفهم النجـاح حاولوا ترسيخ أقدامهم ، وضمان أن تتمتع أسرهم بميزات يفتـقر إليها الآخرون ،ولكن أهدافا كهذه نادرا ما تكون خصوصية ينفرد بها عالم ماقبل الصناعة .

---

(١٤٧) ب . ل . پاين ، "The Emergence of the Larg-scale Company in Great Britain, 1870-1914" ، فى مجـلة **ايكونـوميـك هيستورى ريڤيـو** ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ ، الصفحة ٥٣٨ .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد دليل على أن رجال الأعمال كانوا يمنحون منزلة اجتماعية متدنية فى أفريقيا ما قبل الاستعمار ، أو أنهم كانوا يعانون أى لون آخر من ألوان التمييز الاجتماعى . وتشير الدلالات إلى أن التجار الناجحين كانوا ذوى اعتبار رفيع ، كما هم فى الحقيقة اليوم . وفضلا عن ذلك ، من الخطأ الافتراض بأن رجال الأعمال يتمتعون بمنزلة أرفع مقاما بصورة ملحوظة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . فمهن الأعمال ليست عند قمة التسلسل الهرمى الاجتماعى حتى فى الولايات المتحدة ، ومن الواضح الآن أن التماثلات فى مراتب المكانة المهنية فى مجتمعات ما قبل الصناعة والمجتمات الصناعية أكبر بكثير مما جرت العادة على الاعتقاد بوجوده.[١٤٨]

إن التجارة الداخلية ، كما أوضحنا فيما سبق ، كان لها أساسها المنطقى الخاص ، ولكنها كانت مرتبطة أيضا بالتجارة البعيدة من خلال بيع الإمدادات للقوافل المارة ، وكذلك - وإن يكن على نطاق أصغر - من خلال ما يتم شراؤه من بضائع . وهكذا فإن شكبة طرق التجارة البعيدة أتاحت لأفريقيا الغربية وحدة اقتصادية غير كثيفة ، وذلك بربطها بين المناطق الجغرافية والتجمعات العرقية المختلفة ، وتحقيق تكامل جزئى فيما بينها ، وبعبورها حدود دول كثيرة . غير أنه كانت هناك حدود لتطور اقتصاد « وطنى » فى أفريقيا الغربية . فالوحدة التى تحققت من خلال التجارة البعيدة كانت غير

(١٤٨) روبرت . و . هورج ، دونالد ج . ترايمان ، بيتر هـ . روسّى ، "A Comparative Study of Occupational Change" ، فى العمل الجماعى الذى أعده راينهارد بندكس وسيميور مارتن ليبست ، **Class, Status and Power** ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٣٠٩ إلى ٣٢١ ؛ روبرت و . هودج ، پول م . سيجل ، پيتر هـ . روسّى ، "Occupational Prestige in the United States" ، فى العمل الجماعى نفسه ، الصفحات ٣٢٢ إلى ٣٣٤ .

كاملة ، لأن التجارة نفسها كانت مقيدة من حيث حجمها ، ولأن آثارها الأساسية لم تكن تحس بها غير أقلية من مجموع السكان . وسنولى مزيداً من الاهتمام لمسألة القيود على نموّ هذه السوق فى الفرع الأخير من الفصل ، بعد بحث السمتين المتميزتين المتبقيتين لنظام التوزيع ، وهما النقود والنقل .

وكثيرا ما يفترض أن أفريقيا الغربية قد أخفقت فى تطوير نظام نقدى يقصد به تيسير التبادل وباستطاعته أن يفعل ذلك . وثمة رأى يقول إن التجارة «البدائية» كانت تمارس عن طريق المقايضة . ويسلم تفسير آخر بأن العملات من أنواع مختلفة كانت موجودة ، ولكنه يرى أنها لم تكن تتمتع بنفس خصائص النقود الحديثة أو تؤدى نفس وظائفها . وفى أىٍّ من الحالتين لم يكن ممكنا لسوق رأسمالية أن تتطور ، ولا كانت هناك حاجة إلى جهاز مؤسسى معقد من هذا النوع . فإذا كانت إحدى هاتين الحجتين صحيحة ،عندئذ يتعين على أى تفسير للقيود على التوسع التجارى أن يعلق بعض الأهمية على نقائص الأنظمة النقدية لحقبة ما قبل الاستعمار .

ولا جدال فى أن نسبة من السلع التى تدخل السوق كان يتم بتبادلها عن طريق المقايضة . ويشير عدد من الكتب إلى ما يسمى التجارة «الصامتة » أو المقايضة « الخرساء » ، التى يفترض أنها كانت تعتبر ترتيبا تتم بمقتضاه مبادلة السلع بكميات مقابلة ، ولكن دون محادثة شفهية فيما يتعلق بالسعر . وهذا السلوك الغريب يتمشى مع الصورة الأوروبية للحياة الأهلية الطريفة ، ومن اليسير الاعتقاد بأن هؤلاء التجار القبليين ، بعد أن لزموا الصمت كل هذا الوقت الطويل ، كانوا يستعيضون عن صمتهم بالرقص وقرع الطبول حتى بقوة وحيوية أكثر من ذى قبل . غير أن الحقيقة لابد أن تجد مكانها عنوة : فقد قرر العالم الوحيد الذى تقصّى مختلف الروايات عن المقايضة « الخرساء » أن الأدلة

الداعمة لهذا الرأى هى من الضعف بحيث يلزم اللجوء إلى سيكولوجيا الجشتالت (علم النفس الكلى) لتفسير سبب مواصلة الأوروبيين الاعتقاد فيها .(*)[١٤٩] والمقايضة بمعاونة الاتصال الشفهى كانت شائعة ، ولكنها لم تكن الوسيلة الغالبة لممارسة التبادل . وعلى الرغم من الافتراض التطورى بأن المقايضة هى المرحلة الأولى فى نشوء اقتصاد سوقى ، فإن أسلوب التجارة هذا ليس مرتبطا بالضرورة بالمجتمعات « البسيطة » ، وإنه يعمل بكفاءة إذا كانت السلع يمكن « مزاوجتها » بسهولة . ويجدر كذلك تذكر أن نسبة جوهرية ، ومتزايدة ، من تجارة العالم اليوم تمارس على أساس معدَّل للمقايضة تتم بمقتضاه مبادلة سلع مثل القاطرات مقابل منتجات مثل البن ، ويسدد العجز بمدفوعات نقدية أو بفواتير قابلة للسداد فى أماكن أخرى .[١٥٠] وفى حقبة ما قبل الاستعمار كان الأفارقة يألفون هذا النظام أكثر مما يألفون المقايضة الصرفة .

وإذا كانت أن التجارة واسعة الانتشار ، وتشتمل على علاقات متعددة الأطراف ، فإن السلع لم تكن دائما قابلة للتبادل فى يسر ، وإن النقود كانت

(*) فيما يتعلق بالتجارة الصامتة ، انظر ، **الوثنية والإسلام** ، تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقية ، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، تأليف مادهو پانيكار ، ترجمة وتعليق وتحقيق أحمد فؤاد بليع ، طبعة ثانية منقحة ، ١٩٩٨ ، الحاشية ٥٤ بالفصل الأول . وتشمل هذه الحاشية اقتباساً من ياقوت الحموى ، كتاب **معجم البلدان** نأخذ منه العبارة التالية : « وساروا (التجار) مجدين بعناية حتى يقدموا الموضع الذى يحجز بينهم وبين أصحاب التبر فإذا وصلوا ضربوا طبولا ... فإذا علم التجار أنهم قد سمعوا الطبل أخرجوا ما صحبهم من البضائع ... ثم يأتى التجار بعضهم فيأخذ كل واحد منهم ما وجد بجانب بضاعته وينصرفون بعد أن يضربوا طبولهم ... » كذلك يرد بالصفحة ٣٤٤ ، الحاشية ٣٥ ، بالمرجع نفسه ، اقتباس آخر عن التجارة الصامتة نقلا عن **صبح الأعشى** .

(١٤٩) سوندستروم ، **The Trade of Guinea** ، الصفحات ٢٢ إلى ٣١ و ٦٦ إلى ٧٣ .

(١٥٠) جريدة **ذى تيمس** ، عدد ٢٦ يناير ، ١٩٧٢ ، الصفحة ١٩ .

لازمة لتيسير التبادل . وفى القرون السابقة على الاستعمارى كانت توجد مجموعة منوعة من العملات أهمها الذهب والودع وقطع القماش الطولية والنحاس وقضبان الحديد .

والذهب كان شائعا على نطاق جزء كبير من السودان الغربى ، وكذلك فى الأجزاء الوسطى من منطقة الغابات ، مثل أشانتى ، بدءاً من القرن الحادى عشر فصاعدا ، وربما قبل ذلك . وكانت العملات الذهبية تتخذ شكلين رئيسيين : التبر (شذرات الذهب مخلوطة بتراب الأرض) الذى كان ينقل فى أكياس صغيرة ويقاس على ميزان محمول ؛ والمثقال (وهو تسمية بديلة للدينار) الذى كان يستخدم سواء كعملة أو كوحدة وزن للتبر.[١٥١] ويعتقد أن المثقال الذى كان يُسَكّ فى نكّى (الموجودة الآن فيما هو داهومى الشمالية) كان له تداول واسع فى النصف الشرقى من السودان الغربى فى أوائل القرن التاسع عشر .

أما قوائع الودع ، سلعة التصدير الرئيسية من جزر ملديف ، فكانت تستخدم كعملة فى عدة أجزاء من العالم ، من بينها جزء كبير من أفريقيا . وكانت القواقع فى أول الأمر تستورد إلى أفريقيا الغربية عبر طريق برى من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، وكانت مستخدمة فى الأسواق الرئيسية فى النيجر الأوسط منذ القرن الحادى عشر على الأقل . وقد انتشر الودع غربا إلى موريتانيا قبل القرن الخامس عشر ؛ وشرقا إلى بلاد الهوسا فى بداية القرن الثامن عشر ، ووصل إلى برنو فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجنوبا إلى الغابات بين ساحل العاج ودلتا النيجر ، حيث اندمج مع الودع الذى كان التجار الأوروبيون يستوردونه عن طريق البحر منذ القرن السادس

---

(١٥١) ماريون جونسون ، "The Nineteenth - Centruy Gold"Mithqal" in West and North Africa" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥٤٧ إلى ٥٦٩ .

عشر . وقد كـان الودع هو العملة الأكثر انتشارا فى أفريقـيا الغربية ، وواصل التوسع من حيث المسـاحة والحجم حتى أواخر القرن التـاسع عشر ، وفى هذا التاريخ كان يستخـدم فى جميع أنحاء المنطقة عدا ساحل غينيـا العليا وأراضيها الداخلية (من السنغال حتى ليبيريا) ونيچيريا الشرقية .

وإلى جانب الذهب كانت النقـود القماش والعملات المعدنيـة موجودة فى أجزاء كثيرة فى أفريقيـا الغربية ، ولكن لم تكن لها الغلبة إلا فى الأماكن التى فشل الودع فى التغلغل إليها . وكانت القـطع الطولية من الأقمشة القطنية ذات أهمية خاصة فى برنو فى القرن الثامن عشر ، وفى أجزاء من سنغمبيا ، لاسيـما بين الولوف ، فى القرن التـاسع عشر . وقد استـخدمت نقود حديدية مـختلفة الأنواع فى ساحل غينيا العليا ، وكانت القضبان والأسلاك النحاسية متداولة فى الجزء الشرقى من دلتا النيچر ، وفـى برنو ، قبل القرن الثامن عشر(١٥٢) . وقد كان منشأ هذه العملات المعدنية موضوع مناقشة هامة لأنها تصوير آخر للفرضية المنتشـرة التى مفادها أن جـميع الظواهر الاجـتماعـية المعقـدة التى وجدت فى أفريقيـا جنوبى الصحراء الكبرى كان منشؤها مـكاناً آخر ما لم يكن هناك دليل شديـد الوضوح ينقض ذلك . غـير أنه يبـدو من غيـر الضرورى اللجـوء إلى نظريات الأصل المصرى أو الشرقى للعملات المعدنية ، إذ أن هذه العملات كان يمكن بسهـولة أن تتطور فى أفريقـيا الغربيـة نفسهـا ، والأرجح أن ذلك هو ما حـدث .

---

(١٥٢) الدراسة الجديرة بالاعتماد عن أفريقيا الغربية هى ، ماريون چونسون ، "The Cowrie Currencies of West Africa" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٧ إلى ٤٩ و ٣٣١ إلى ٣٥٣ .

(١٥٣) يشار فى الفصل الثالث ، الفرع الثانى ، من هذا الكتاب ، إلى المانيلاً – وهى عمله من النحاس على شكل حدوة الحصان – فيما يتعلق بالتجارة الخارجية .

والمسألة التى نحن بصددها الآن هى بيان وظيفة هذه العملات التى كانت موجودة فى حقبة ما قبل الاستعمار . ويعتبر تصنيفها كعملات « انتقالية » مفيدا فى جذب الانتباه إلى فئة تقع بين المقايضة الصرفة من ناحية والأنظمة النقدية للمجتمعات الصناعية المتقدمة من ناحية أخرى ، ولكن ضرر هذا التصنيف أنه يضم مجموعة واسعة من العملات يمكن ألا تجمع بينها الخواص نفسها . وثمة تصنيف أكثر نفعا هو ذلك الذى يقسّم العملات الانتقالية إلى نوعين . أولا ، هناك عملات ذات غرض عام تستهدف المساعدة على تحقيق السيولة ، ويمكن مبادلتها فى يسر مقابل جميع السلع والخدمات بصرف النظر عن الوضع الاجتماعى للأطراف المعنية . وجدوى هذه العملات يمكن الحكم عليها بكفاءتها فى تشجيع التبادل « ا لحديث » . ثانيا ، هناك عملات ذات غرض خاص تستهدف التحكم فى السيولة ، ولا يمكن أن تستخدم إلا لشراء مدى محدود من السلع غير القابلة للتحويل بسهولة إلى العملات الأخرى . ولايجوز تفسير هذه العملات بأنها أدوات حداثة ، لأنها كانت تسود فى مجتمعات لم تكن لمبادىء السوق أهمية فيها ، ولأن غرضها الرئيسى كان ترسيخ الهيكل الاجتماعى .

والمسألة الرئيسية مسألة تطبيقية : وهى ما إذا كان ينبغى تصنيف العملات فى أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار على أنها نقود ذات غرض عام أم ذات غرض خاص . ويرى أصحاب المدرسة الواقعية أن العملات الانتقالية فى أفريقيا عملات ذات غرض خاص . وهم يستخلصون هذا الاستنتاج من الافتراض القائل بأن مبادى السوق كانت هامشية ، وأن ذلك أيضا ، كما يزعمون ، تؤيده شواهد تاريخية . والتفسير الواقعى جدير باهتمام شديد لأنه كان يتردد كثيرا ، بل وبقوة بين الحين والآخر . وربما كان أفضل اختبار لدقته

هو رؤية ما إذا كان يلبى مفهوم پوليـانى الخاص بأن « ينبوع المفهوم الواقعى هو الاقتصاد التطبيقى » .

وإذا حكمنا بهـذا المعيـار ، فإن أسـاس رأى الواقعـيين يبدو واهيـا بعض الشيء ، إذ أن تعميمـات دالتون مستمدة فى الأسـاس من إعادة فحص دراسة سابقـة لأحد العلمـاء عن النقود الـودع فى جزيرة روسـيل (غينيـا الجديدة) بالمحيـط الهادى.[١٥٤] ومن المناسب أن نلاحظ فى هذا الصـدد أن بوسپـيسـيل وإبشتاين قد أوضـحا أن النقود الودع كانت **بالفعل** تؤدى وظيفتهـا كعملة ذات غرض عام فى المحـيط الهادى.[١٥٥] كما أن حـجة بوهانان مستـخلصة بدرجة كبيرة من عمله الميدانى بين التيف ، وهم شعب هام ومثير ، وإن كان تعداده أقل من واحد فى المـائة من سكان أفـريقيا الغربيـة الحاليين.[١٥٦] وتدلل دراسة لاثام للآثار التاريخيـة المرتبطة بالنقود النحاسية على أن تفـسير بوهانان لاينطبق على نيچيريا الشرقية فى مجموعها ، وتوحى بأنه ربما يكون أيضا قد أخطأ فيما يتعلق بالمنطقة الأصغر كثيرا التى يقطنها التيف.[١٥٧] وكانت القضبان النحاسية صالحة لجميع السلع والخدمات ، وكانت تجزأ إلى فئات صغيرة (أسلاك) بغية تيسيـر التبادل . وتقتـصر دراسة پوليانى للودع على داهومى الجنوبـية فى القرن

---

(١٥٤) چورچ دالتون ، "Primitive Money" ، فى مجلة **أمريكان أنثروبولوچست** ، العدد ٦٧ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٤٤ إلى ٦٥ .

(١٥٥) ليوپولد پوسپيسيل ، **Kapauku Papuan Economy** ، بيل ، ١٩٦٣ ؛ ت . سكارلت إبشتاين ، **Capitalism, Primitive and Modern** ، كانبيرّا ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٩ إلى ٢٦ .

(١٥٦) پول بوهانان ، "The Impact of Money on an African Subsistence Economy" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ١٩ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٤٩١ إلى ٥٠٣ .

(١٥٧) ا . چ . هـ . لاثام ، "Currency, Credit and Capitalism on the Cross River in the Colonial Era" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٥٩٩ إلى ٦٠٥ .

الثامن عشر ، وتستعين بمجموعة مختارة محدودة من المصادر المتاحة.(١٥٨) وقد كشفت دراسة ماريون چونسون الشاملة عن نقائص هامة فى عمله.(١٥٩) وكان الودع والذهب يشكلان نظاما واحدا للعملة على نطاق جزء كبير من أفريقيا الغربية ، وفى بعض الأحيان كان سعر الصرف بينهما يُثبَّت وفى أحيان أخرى يترك عائما . وكان النظام يرمى إلى مساعدة التجارة ، وليس من قبيل المصادفة أنه كان يخدم منطقة كانت التجارة البعيدة فيها نشطة بوجه خاص . والنجاح الذى حالف الودع يسهل تفسيره . فحجمة وشكله كانا يجعلان تناوله يسيرا ، وعَدّهً مريحا ، وتزييفَه مستحيلا ، على حين أن درجة تحمله ومتانته كانتا تعنيان أنه من المستطاع ادخاره فى أمان لسنوات كثيرة . كما أن الودع ، برغم أنه كثيرا ما كان يستخدم باعتباره فكّه (عملة) صغيرة مقابل الذهب ، كان يمكن مضاعفته للأغراض المحاسبية بوحدات مُنمَّطة (معيارية) (خيوط و «رؤوس» وأكياس) . وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن أميس أوضح أن العملة القماش التى يستخدمها الولوف كانت متوفرة فى مضاعفات منمطة ، مقبولة للدفع مقابل الأصناف الخاصة بكل من «معيشة الكفاف» والمكانة.(١٦٠)

---

(١٥٨) كارل پوليانى ، **Dahomey and the Slave Trade** ، سياتل ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٧٣ إلى ١٩٤ . وتشمل مناقشة پوليانى عددا من التعبيرات الملتبسة ، ولكن من الإنصاف أن نشير إلى أن كتابه تعين إعداده للنشر بعد وفاته .

(١٥٩) وكذلك فإنه يلزم تنقيح آراء پوليانى بشأن المسألة ذات الصلة ، أى مسألة تجارة الأونس (الأونس وحدة وزن تساوى ٢٨,٣٥ جراما) . انظر ، ماريون چونسون ، "The Ounce in Eighteenth - Century West African Trade" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٩٧ إلى ٢١٤ .

(١٦٠) د . و . أميس ، "The use of a Transitional Cloth - Money Token Among the Wolof" ، فى مجلة **أمريكان أنثروپولوچست** ، العدد ٥٧ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ١٠١٦ إلى ١٠٢٣ .

ويوضح الاستعـراض السابق أن العملات الرئيـسية فى أفريقيـا الغربية فى حقـبة ما قبل الاسـتعمار كـانت تؤدى وظيفتهـا كعملات ذات غـرض عام ، وكانت لها خواص النقود الحديثة . وكل عملة منها كانت تعمل كوسيط للتبادل ، وكمقياس عـام للقيمة ، وكوعاء للثروة ، ومـعيار للدفع المؤجل . ويتسق هذا التفسيـر اتساقا تاما مع الحجة المقـدمة فيما سبق من هذا الفـصل ، ومفادها أن مبادىء التجارة والسوق كانت فى حقبة ما قبل الاسـتعمار أكثر شيوعا مما اعتقد بعض الكتاب . ومازال مفهوم النقود ذات الغرض الخاص محتفظاً بقيمته كأداة نظرية ، ويمكن أن توجـد أمثلة موثوق فـيها لتـصوير الطرق التى كـانت تعمل بها.[١٦١] وفضلا عن ذلك ، فمن الانصاف أن نشير إلى أن النقود ذات الغرض العام فى أفـريقيا الغربـية لم تكن تتقاسم بـدقة نفس الخواص : فهناك مـجال للنظر فى مزايا الودع مـثلا بالمقارنة بالقـماش ؛ ولدراسة الأسـباب التى تشكل أساس الحدود بين مختلف مناطق العملات ؛ ولتحليل الوظائف النقدية المتنوعة للدولة . غـير أن الاسـتنتاج الرئـيسى مـازال صحـيحـا : وهو أن العمـلات الأساسيـة فى أفريقيا الغربيـة كانت تساعد على توسيـع التجارة ، وليس على عـرقلتهـا . ويوضح مـا لدينا من شـواهد أن هذه العمـلات كـانت ملائمـة لاحتيـاجات العصر . ولم تحِلّ عـملات العالم الصناعى محلـها إلا فى القرن التاسع عشر ، عندما أصبحت أقل كفاءة .

إن وجود التـجارة المنتـشرة والعمـلات ذات الغرض الخـاص يوفر الأسس لافتراض أن أفريقيا الغربية فى حقبة مـا قبل الاستعمار كانت أيضا لديها سوق

---

(١٦١) تعتبر بطاقات الحصص (أغذية وملابس وغيرها - المترجم) وطوابع المزابنة (طوابع تعطى للمشترى كلما اشترى من متجر تشجيعا له ، وتجمع هذه الطوابع فى دفتر وتصرف بعد ذلك - المترجم) مثالين للعملات ذات الغرض الخاص فى المجتمعات الصناعية .

لرأس المال. ونؤكد أدلة سوندستروم أن تلك كانت هى الحالة.[١٦٢] وفى رأينا (وإن كان ذلك أساسا لحفز آخرين على النظر بتفصيل أكثر هذا الموضوع الذى لم يلق الاهتمام الكافى) أن مؤسسات الائتمان فى أفريقيا الغربية يمكن تقسيمها ، على أساس وظائفها الأولية ، إلى مجموعتين . أولاهما ، أنه كانت توجد روابط ائتمانية صغيرة ، مثل الإيسوسو عند اليوربا ، كان يقوم بتنظيمها الأقارب أو مجموعات الأصدقاء ، وكانت مكرسة أساسا لأغراض اجتماعية ، مثل جمع الأموال للجنازات . ثانيتهما ، أنه كانت توجد سوق تجارية لرأس المال تخدم الاحتياجات الاقتصادية على المستويين المحلى وفيما بين الأقاليم . وفيما يتعلق بالاحتياجات المحلية من الهام التأكيد ، مرة أخرى ، على أن الجماعات الصغيرة لم تكن بالضرورة متجانسة ، وعلى أنه كان من الممكن أن يصبح أعضاء المجتمع الفقراء مدينين للجيران الأكثر ثراء . ومن الموضوعات التى تتطلب مزيدا من البحث والدراسة مدى المديونية المحلية وأسبابها (لاسيما فى علاقتها بتوفر الأرض) . فعلى مستوى ما بين الأقاليم من الواضح أن التجار المحترفين كثيرا ما كانوا يحتاجون إلى تمويل أنشطتهم عن طريق الحصول على الائتمان ، لأن استثمارهم الأولّى كان عاليا ولأن العائد كان يتأخر طويلا . وكان يتم الحصول على رأس المال التجارى من التجار الزملاء ومن رجال المصارف المتخصصين ومقرضى النقود . وكان لدى المستودعات الكبيرة رجال مصارف يستثمرون الأموال بالنيابة عن المودعين ، ويديرون نظاماً يمكن عن طريقه تحويل الائتمانات إلى أطراف ثالثة ؛ وصرّافون يضاربون فى قيم العملات ؛ وسوق للعمليات الآجلة فى السلع الرئيسية المتداولة فى التجارة البعيدة . وكانت أسعار الفائدة تعكس ندرة رأس المال

---

(١٦٢) The Trade of Guinea ، الصفحات ٣٤ إلى ٤٤ .

والمخاطر التى تنطوى عليها غالبية عمليات الإقراض ، ونادرا ما كانت تقل عن مائة فى المائة سنويا . وكان الضمأن يعطى بطرق مختلفة ، برغم أن غالبية الاتفاقات الائتمانية كانت تقوم على الاتصالات الشخصية من النوع الذى أشير إليه سابقا فيما يتعلق بالديولا والهوسا . وكان من المعتاد أن يجرى ترتيب التسهيلات الائتمانية بحضور شهود ، وأن يتم ضمانها إما بايداع سندات تقدمها أطراف ثالثة ، أو بتقديم أملاك (ماشية ، بيوت ، أرض) كضمان . أما أعضاء المجتمع الفقراء فكثيرا ما كانوا يلجأون إلى رهن أنفسهم كوسيلة لضمان سداد الدين . وقد كان رهن النفس نظاما يقضى بأن يعمل المدين أو شخص ينوب عنه (من الأقارب عادة) لدى دائنه من غير أجر إلى أن يتم سداد الدين . وكانت تستخدم أيضا عقوبات قانونية ، كما كان لدى غالبية المجتمعات قوانين تحدد الأنواع المختلفة للقروض أو ترسم الإجراءات الخاصة باسترداد الديون . وكان ذلك صحيحا سواء فى الدول الإسلامية فى السودان الغربى ، التى لم يكن للتحريم الدينى للقروض الربوية فيها تأثير كبير على السوق النقدية التجارية ؛ أو فى الدول « الوثنية » فى منطقة الغابات ، مثلما كانت الحال فى ممالك اليوربا.[١٦٣]

والسمة المميزة المتبقية لنظام التوزيع التى ينبغى النظر فيها هى النقل . ومن اليسير تحديد المصادر التى تستبعد وسائل النقل فى حقبة ما قبل الصناعة باعتبارها وسائل « بدائية » ،ولكن الأمر الأصعب هو إيجاد مصادر تدعم هذا الحكم عن طريق تعريف المصطلحات ، ودراسة التكاليف والمنافع لمختلف

---

(١٦٣) ا .ج . هوبكنز ، "A Report on the Yoruba" ، فى مجلة **جورنال أوف دى هيستوريكال سوسايتى أوف نيجيريا** ، العدد ٥ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٩٠ إلى ٩٢ .

وسائل النقل فى عـصر ما قـبل السكك الحديدية . ومثلمـا جرت العادة فـقد عانت القارة السوداء معاناة خاصة فى هذا الصدد . كما أن الرواية المـألوفة بأن « أفريقيـا جنوبى الصحراء الكبرى لم تخـترع العجلة قط »(١٦٤) ، إنما تستخدم عادة كمؤشـر على تأخر المنطقة بالمقارنة بأجزاء العالم الأخـرى . وسيوجد من يجادل هنا بأن الآراء العامة التى تعلن بشأن الطبيعـة البدائية للنقل فى حقبة ما قبل الاستعمار إنما تخفى مشـاكل معقدة وهامة : ففى المقام الأول يمكن أن تكون هناك معان مختلفة للصفة « بدائى » فى سياق النقل ، وهى معان لاتنطبق كلها على أفريقيا . ثانيا ، بما أن أوروبا بدورها لم تكن قـد اخترعت العجلة ، فإن الأصول المستقلة لهـذه الأداة ليست هى التى تتطلب الاستقصاء بـقدر ما تتطلبه العوامل التى تحكم انتشار المبتكرات التقنية وتطبيقها ؛ أخيرا ، تجدر ملاحظة أن امتلاك مـعرفة تقنية مـتقدمة لايعنـى بالضرورة السير على الطريق إلى التنـمية الاقتصادية ، كما دلّت على ذلك دراسة نيدهام الممتازة عن الصين.(١٦٥)

وقد كـانت الاتصالات البرية تقوم بالـكامل على طاقة الحيوان والبـشر . وكان من أعظم ابتكارات النقل فى عـصر ما قبل الاسـتعمار إدخـال الجمل . فهذا الحيوان غـير العادى كان الوسيلة الأساسيـة للنقل فى الصحراء قرابة ألفى سنة . وقد كان موجودا فى شمال أفريقيا فى القرن الأول قبل الميلاد ، وأصبح معروفا على نطاق الصحراء الكبرى خلال القرون المبكرة من العصر المسيحى . والجمل كـان أكثر كفـاءة فى ظروف الصحراء من الخـيول والثيـران التى كانت

(١٦٤) ب . ت . باور ، Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Countries ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٤٧ .

(١٦٥) جوزيف نيـدهام ، Science and Civilisation in China ، المجلد الأول ، كـمـبـردج ، ١٩٥٤ . وقد نشرت مجلدات أخرى ، ومازالت هذه الدراسة الضخمة ماضية فى طريقها .

مستخدمة من قبل ، وظل تفوقه مستمرا دون اعتراضٍ أو تحدٍّ حتى مقدم السيارة فى العقد الثالث من القرن الحالى . وكانت الجمال تربى خصيصا للنقل فى الصحراء البكرى ، ويتولى تربيتها بدو الصحراء ، مثل الطوارق ، وكان باستطاعة الجمل أن يحمل ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ پاوند عبر الصحراء . ولم يكن الجمل يتوغل بعيدا جدا داخل السودان الغربى ، ومرجع ذلك أنه كان يفضل علف الصحراء الخشن ، كما كان قابلا للإصابة بالأمراض ، مثل مرض النوم . وفى مستودعات شمالية ، مثل تمبكتو ، كانت السلع تنقل إلى الحمير والثيران التى كانت أكثر ملائمة لظروف السڤانا . وقد كانت الحمير هى دواب الحمل الرئيسية فى السودان الغربى ، وكانت تحمل قرابة مائة پاوند ، وذلك أقل كثيرا مما تحمله الثيران ، ولكن الحمير كانت أرخص ثمناً وعلفاً ، كما كانت أسرع وأكثر فعالية عبر الأرض الوعرة . وكانت الحمير ، شأن الجمال ، تربى خصيصا لأغرض النقل . وكان للحمير التى يربيها الموسى سمعة عالية بوجه خاص فى التجارة البعيدة ، وكان تجار الهوسا يشترونها فى سَلَجا ، ويستخدمونها فى نقل جوزة الكولا فى رحلة عودتهم إلى دورهم . وعند الأسواق الواقعة على الحدود بين السڤانا والغابات ، مثل سوق سلجا ، كانت البضائع التى تسافر فى اتجاه الجنوب ينقلها حمّالون ، لأن استخدام دواب الحمل فى الغابة كان يعوقه ائتلاف من الأمراض الطفيلية ونقص المراعى . والحمّالون المحترفون ، الذين كانوا فى أغلب الأحوال من الرقيق ، كان الواحد منهم يستطيع أن يحمل ما بين ٥٥ ، ٦٥ پاوند، وأن يقطع فى المتوسط حوالى عشرين ميلا فى اليوم .

وكان النقل المائى مستخدما كلما أمكن ، فقد كان من المعروف أنه أرخص وسيلة لنقل السلع السائبة (السلع الصب أو غير المعبأة) عبر المسافات الطويلة . غير أن الملاحة كانت صعبة عبر كثير من الأنهار فى أفريقيا الغربية : إذ كان

يوجـد بعدد منهـا شـلالات خطرة ، وكان بعض منهـا يفـيض خلال مـوسم الأمطار ، وكانت أنهار أخرى تفتقـر إلى المياه فى موسم الجفاف . وكان الكَنو (زورق طويلة خفيف مدبب الطرفين يقـاد بمجداف) أفضل قدرة من القوارب الأخرى على التـعامل مع هذه الصعـاب ، وقد كان المستـخدم منه فى أفريقـيا الغربية متفاوت الحجم ، وكان بعضه يبلغ طوله ثمانين قدما أو أكثر ، ويستطيع حمل عدد يصـل إلى مائة فرد.[١٦٦] وكانت غالبيـة أنواعه تُدفع بالمجاديف ، برغم أنه كانت تستـخدم أشرعة صغيـرة فى بعض المناطق . وكان النقل المـائى التجارى ذا أهمية خاصة فى بحيرة تشاد ، ونهرى النيجر والسنغال ، وقطاعات من نهر الفولتا ، وأنهـار أخرى متعددة أصغر حجمـا فى الغابات وعلى امتداد الساحل ، لاسيمـا حيث كانت مصاب الأنهار والبحيـرات الضحلة القريبة من الساحل توفـر سترا من أمواج المحـيط وعواصفه . وكـان الممر المـائى الداخلى الأكثـر حركة ونشاطا هو الـقطاع الأوسط من نهر النيجـر ، الذى يربط تمبكتو بالمركزين التجاريين والإداريين : جنى (على بعد ٢٥٠ ميلا أعلى النهر) وغاو (حوالى المسافة نفسهـا فى اتجاه مجرى النهر).[١٦٧] ففى هذا الجزء من النهر كانت تسـتخـدم مئات القـوارب منذ القرن الثـالث عشـر ، وربما قبل ذلك . وكانت بعض قوارب الكنو تحمل ما بين عشرة أطنان وثلاثين طنا من البضائع ، بما فى ذلك المواد الغـذائية وكـذلك سلع الترف الخـاصة بالـتجارة الـبعـيدة .

---

(١٦٦) روبرت سـمـيث ، The Canoe in West African History ، فى مـجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٥١٣ إلى ٥٣٣ .

(١٦٧) م . يتمـوفسكى ، "Le Niger, Voie de communication des grands états du Soudan occidentale jusqu'à la Fin du XVI° siècle" ، فى مجلة **أفريكانا بوليتان** ، العدد ٦ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٧٣ إلى ٩٥ .

وبفضل النقل المائى أصبح مجمع النيجر الأوسط واحدا من أكبر مراكز التجارة فى أفريقيا فى عصر ما قبل الاستعمار . فقد شجع على نمو المهن المتخصصة ، مثل البناء وتشغيل الكنو ؛ وأدى إلى نشأة مدان متخصصة مثل ميناء كابارا الذى كان يخدم تمبكتو ؛ وأسهم فى الوحدة السياسية والاقتصادية لإمبراطوريتى مالى والسنغى .

ويمكن بحث كفاءة نظام النقل بثلاث طرق . وباتباع هذا الإجراء يكون ممكنا التوصل إلى فهم أفضل لما تعنيه وسيلة متأخرة أو بدائية للاتصال . أولا ، إن توفر النقل من الناحية المادية يثبِّت حجم السوق من الزاوية الجغرافية . ومن المؤكد أن النقل فى أفريقيا الغربية كان يوفر تغطية واسعة ، إذ كان يربط القوافل بالأسواق الدورية ، ويقدم عن طريق التحميل فوق الرؤوس ما كان من الناحية الفعلية خدمة من الباب للباب . ثانيا ، أن طاقة النظام على الشحن تحدد الحجم المحمول . وللوهلة الأولى يبدو أن النقل الأفريقى كان يشوبه الخلل فى هذا الصدد . ومن حسن الطالع أن هذه الفرضية يمكن اختبارها على ضوء أحداث القرن التاسع عشر ، عندما حدثت زيادة ضخمة فى حجم السلع المنقولة دون حدوث أى تغيير فى أساليب النقل الموجودة . ولذلك يبدو من غير المرجح أنه كان ثمة نقص فى طاقة الشحن . ثالثا ، أن تكلفة النقل تحدد عمق السوق من الزاوية الاجتماعية . وهنا لايوجد شك فى أن أساليب النقل الأفريقية كانت تُعْوِزها الكفاءة . إذ يصعب تقييم تكاليف النقل ، ولكن من الواضح أن القيمة المضافة فى التجارة البعيدة كان لها وزنها .[١٦٨] وكان

(١٦٨) من أجل تقييم تكاليف النقل بدقة من الضرورى أن تؤخذ فى الحسبان التكلفة الرأسمالية لكل شكل من أشكال النقل ، وتكاليف الصيانة ، والعمر المتوقع لوسيلة النقل ، وقيمة إعادة بيعها ، إن وجدت . فضلا عن أن السلع الترانزيت (العابرة) كانت تدفع رسوما متعددة . وهذه النفقات كانت تنعكس فى ثمن السلعة عند جهة الوصول النهائية ، ويلزم تمييزها عن تكلفة التنقل .

التحمـيل فوق الرؤوس باهظ التكلفة بوجـه خاص ، ولم يكن ممكنا نقل سلع بهذه الوسـيلة إلا عبر مسـافة قصيـرة قبل أن تتجاوز تـكلفة النقل الربح على المبـيعات . ويـفسر ذلـك لمـاذا لم يكن التحـميل على الرؤوس يـستخـدم فى التجـارة البعيدة إلا فـى أجزاء من الغابات ، حيـث لـم يكن يوجد بديل له ، وفى الحالات التى كان الناقل فيها رقيقاً مقدّراً بيعه فى نهاية الرحلة . أما المواد الغذائيـة وغيرها من أصناف الاستـخدام اليومى فنادرا ما كـان يمكن نقلها بأية وسيلة من وسائل النقل إلى أماكن تبعد كثيرا عن منطقة الإنتاج . وحالة تمبكتو هى استثناء يثبت القـاعدة ، لأن المدينة كان باستطاعتها استـخدام طريق النيجر الرخيص نسبيا ، كـما كان باستطاعتها أيضا أن تدفع مقـابل البضائع المستوردة من حصـيلة التجارة الخارجـية . ومع ذلك ففى القرن التـاسع عشر كان سـعر الأقمشة المستوردة فى تمبكتـو أعلى من مثيله على الساحل بما يتراوح بين مرتين وثلاث مـرات ونصف المرة . وكـانت جـوزة الـكولا ، التى هى اليـوم أحـد أصناف الاستـهلاك الشـائعة ، ترفاً يتـمتع به الأثرياء نسـبيا فى فـترة مـا قبل الاستعـمار . ففى أواخر القـرن التاسع عشر كانت الجـوزة الواحدة من الكولا التى تشتـرى فى جونجـا ، فى منـطقة الإنتاج ، مـقابل خـمس وحدات من الـودع ، تبـاع مقـابل ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ وحـدة من الودع فى الوقت الذى تصل فيه إلى بحيرة تشاد (على بعد قرابة ١٢٥٠ ميلا).[١٦٩]

والعيب الأسـاسى فى النقل الأفريقى كان تكلفـته العاليـة . والمسألة التى ينبغى النظر فيها الآن هى ما إذا كان هذا العائق قد ازدادت خطورته بسبب عدم وجود العجلة . ومن الممكن أن يعـزى افتقاد النقل الذى يستـخدم العجلة إلى

---

(١٦٩) C . o 879/ 49 ، H . J . Reid ، "Memorandum on the British Possessions in West Africa" ، ٢١ مايو ١٨٩٧ ، مكتب السجلات العامة .

الجهل . غير أنه توجد الآن شواهد على أن المركبات والعربات التى تجرها الخيول كانت تعبر الصحراء الكبرى قبل ميلاد المسيح بقرابة خمسة قرون ، ولما كانت أفريقيا الغربية قد ظلت على اتصال بالعالم العربى فى القرون التالية ، فإن يبدو من غير المحتمل أن يكون هذا التفسير كافيا . وبدلا من ذلك فإنه يمكن القول إن الأفارقة كانوا يعلمون بوجود العجلة ، ولكن لكونهم يفتقرون إلى سرعة البديهة بالمقارنة بقاطنى القارات الأخرى ، فقد عجزوا عن ابتكار أساليب لاستخدامها بما يعود عليهم بالنفع . وفى اعتقادنا أن هذا الرأى بدوره غير دقيق . والأمر الأكثر احتمالا أن النقل باستخدام العجلة لم يكن مطبقا سواء لأنه كان غير مناسب للظروف الأفريقية ، أو لأن تكلفته العالية لم تكن يبررها تحقيق عائدات أكبر بدرجة تتناسب معها .

وفى منطقتين من أفريقيا الغربية كانت الظروف البيئية تعنى أن المجال محدود أمام النقل باستخدام العجلة . ذلك أنه فوق رمال الصحراء الكبرى وصخورها كان الجمل وسيلة أكثر كفاءة للنقل لدرجة أنه حل محل العجلة فى تاريخ مبكر . وفى الغابات كانت صعوبة الاحتفاظ بحيوانات الجر تخفض بدرجة كبيرة قيمة العربات ذات العجلات . غير أنه فى السودان الغربى كانت الخيول والثيران موجودة ، وكان النقل باستخدام العجلة ممكنا . وكانت المشكلة فى هذه الحالة هى أن الكسب المتحقق من قوة الجر الأكبر ربما كانت تلغيه التكاليف الرأسمالية للعربات والمركبات وحيوانات الجر وتكاليف صيانتها ، وكذلك المعدلات الأبطأ لتقدم العربات ذات العجلات . وبما أن حيوانات الجر لم تكن مستخدمة فى الزراعة ، فإن تكلفة الاحتفاظ بها لمجرد أغراض النقل خلال الموسم الجاف كانت أعلى بكثير من مثيلتها فى أجزاء العالم الأخرى التى يوجد بها مجال للجمع بين الوظيفتين . والحصان ، أقوى حيوانات الجر ، كان

باهظ التكلفة ، ويحتاج إلى كميات كـبيرة من العلف والمياه ، وسريع التعرض للأمراض.(١٧٠) وكان الحـصان يسـتخدم للأغـراض العسكرية وفى المناسـبات الاحتفـالية ، ومازال رمزا للوجاهة الاجـتماعية حـتى اليوم .وربما تكون رداءة نوعية الطرق قد قللت بدرجة كبيرة من كفاءة العربات ذات العجلات ، كذلك ربما تكون تكلفة تحسين نـظام الطرق أمرا مانعا ، لاسيـما فى المناطق التى كان سكانها متنـاثرين بوجه عام . وكانت دواب الحمل هى السـائدة بسبب رخص ثمن شرائهـا نسبيا ، وقلة تـكلفة تشغيلهـا ، وملاءمتهـا للأرض التى تعمـل فـوقهـا .

ويمكن اختبار الحجة السـابقة على ضوء الشواهد التى توفرها إحدى أولى المحاولات لإدخال النقل باستخدام العجلات فى جزء من السودان الغربى .

فى يناير ١٩٠٥ وصلت أول قافلة للعربات إلى زاريا قـادمة من زونچيرو ، وقد أمكن بصورة مؤقتة تحاشى الصعاب الناشئة عن ضرورة الاعتماد فقط على الحمالين البـشر ، برغم أن العربات كانت تعجز عن مـواصلة السير بمجـرد أن يبدأ مـوسم الأمطار . وقد بذل كل جـهد ممكن لتـرتيب نظام كفء خـلال الموسم الجاف ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . وكـان الصنّاع والسائقـون يستوردون حتى من الهند ، وثبت أنهم على أعلى قدر من الجدوى ؛ وقد أقيمت محطات لتوفير الأعلاف على طول الطريق ؛ وألحق بالإدارة طبيب بيطرى . وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، فإن تكلفة النقل بالعربات لم

---

(١٧٠) فيما يتعلق بمزايا كل من الخيول والثيران ، انظر ، ا . بيرفورد ، "Heavy Transport in Classical Antiquity" ، فى مـجـلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ١٣ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١ إلى ١٨ .

تكن أقل بدرجة تذكر من تكلفة الحمالين.[١٧١]

ويبدو معقـولا أن نخلص إلى أن عدم وجود العجلة كان مسألة قـرار أكثر منها مسألة مصادفة أو جهل ، وأن وجود العربات ذات العجلات فى أفريقيا الغربية لم يكن من شأنه أن يخفض تكاليف النقل خلال فترة ما قبل الاستعمار .

وعلى الرغم من أن العجلة تعتبر عادة رمزاً للتقدم الاقتصادى ، فإنه يجدر أن نتذكر أن العـربات ذات العجلات لم تحقق ميزة حـاسمة على أشكال النقل الأخرى حتى الثورة الصناعية ، مع تطور السكك الحديدية فى أول الأمر ، ثم السيارة بعد ذلـك . فمن قبل كان استخدام العـربات ذات العجلات فى أوروبا يعوقه كثير من المشكلات التى واجهتها أفريقيا . وفى أسبانيا القرن الثامن عشر ، على سبيل المثال ، فـإن دواب الحمل ، لاسيما الحمير ، كـانت إلى حد بعيد وسـيلة النقل الأكـثر أهمـية ، برغـم أن العربات التى تجـرها الثـيران كـانت مستخدمـة بدرجة معينة.[١٧٢] وكانت العربة التى تجرها الثـيران تحمل أكثر مما تحمـله دابة الحمل بمقـدار ثلاثة إلى أربع مرات ، ولكن بما أن تكـلفة شرائـها وتشغيلهـا كانت عالية ، وأن سرعة سـيرها كانت نصف سرعة سيـر الحمار ، فإنه لم يكن باستطاعتـها منافسة الحمار كوسيـلة للنقل . إن المركبات لم تصبح كثـيرة العـدد فى أوروبا الشماليـة إلا مع بداية القرن السـادس عشـر ، وحتى عندئذ كانت مستـخدمة فى الأساس للنقل لمسافات قـصيرة . وإلى أن تحسنت الطرق ظلت دواب الحمل الشكل الرئيـسى للنقل التجارى البرى عبـر المسافات

---

(١٧١) سير تشارلس أور ، **The Making of Northern Nigeria** ، ١٩١١ ، الصفحتان ١٨٤ و ١٨٥ .

(١٧٢) دافـيـد ر . رينجـروس ، "Transportation and Economic Stagnation in Eighteenth-Century Castille" ، فى مـجلة **چورنال أوف إيكونومـيك هيسـتـورى** ، العـدد ٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥١ إلى ٧٩ .

الطويلة . « إن طوابير طويلة من هذه الحـيوانات المخلصة ، المجهزة بمجـموعة منوّعة كـبيـرة من المعدات . . . كانت تضـرب فى الأرض على طول الدروب الضيـقة الموجـودة فى ذلك العصر ، وتوفـر الوسيلة الرئيـسية التـى يمكن بها مـواصلة تبـادل السلع . » هذه العـبارة يمكـن أن تنطبق تمامـا على السـودان الغربى ، وإن كـانت قد قيلت عن انجلتـرا فى أوائل القرن الثامن عـشر.[(١٧٣)] وتفيـد الشواهد أنه بينمـا كانت تكلفـة نظام النقل فى أفريقـيا عـالية بالنسـبة لأشكال النقل الحديثة ، فإنه لم يكن أكثر تكلفة من النظام الذى كان يعمل فى المجتمعات الأخرى فى عصر ما قبل الصناعة .

رابعا - القيود الداخلية على النمو

لقد درسنا الاقتصاد المحلى فى استفاضة بسبب أهميته الطاغية فى الاقتصاد ككل خلال الفـترة السابقـة على الاستعمـار وفى الوقت الحالى ، ولأنه يعتـبر عادة نقطة الانطلاق بالنسـبة للبلدان الراغبة فى تحـقيق نمو اقتصـادى . كما أن الحجج المتعلقة بوسائل بلوغ النمو ، بل والرغبة فى تحقيقه ، تتأثر بدرجة كبيرة بالافتراضات بشأن السمات المميزة للاقتـصادات التقليدية ، وبالمعتقدات المتعلقة بنوعية الحياة فى عالم ما قبل الصناعة .

وقد تناول هذا الفصل بالنقد الافتراضات والمعتقدات المنتشرة التى وصفناها هنا بأنها خرافات أفريقيا « البدائية » و « المرحة » . وأوضحنا أن الاقتصاد المحلى فى مرحلة ما قبل الاسـتعمار كان أكثر تنوعا مما يفـترض فى أغلب الأحيان ، وأنه كـان يشتـمل على المصنوعـات ، وكـذلك على مدى واسـع من المنتجـات

---

(١٧٣) و . ت . چاكمـان ، The Development of Transportation in Modern England ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٢ ، الصفحة ١٤١ .

الزراعية . ولم يكن الناتج يستهدف فقط تلبية احتياجات معيشة الكفاف ، بل يستهدف أيضا التجارة التى كانت منتظمة ومنتشرة وترجع إلى عصور ماضية سحيقة . وقد بين المسح الذى أجريناه للأنشطة الاقتصادية الأساسية أن تاريخها كان بعيدا عن السكون ، وأن تنظيمها كان عالى الكفاءة ،وأن الأفارقة كانوا سريعى التقبل للأفكار الجديدة كلما كانت مناسبة ومفيدة.[١٧٤] كما أننى درست ورفضت تفسيرات متعددة للتأخر الاقتصادى ، قديمة وحديثة : وأوضحت أن التعليلات الجغرافية القائمة على المناخ والموارد الطبيعية تعليلات غير مرضية ؛ وأن التفسيرات السوسيولوجية المرتبطة بتركيب الأسرة والحراك الاجتماعى ، والمراتب الاجتماعية ، وما يفترض أنه قيم مناهضة للرأسمالية ، تفسيرات غير مقبولة ؛ وأن التفسيرات الاقتصادية المتعلقة بكفاءة قوة العمل وبتنظيم الزراعة «البدائية» وحيازة الأرض الجماعية ، وما يزعم أنه مؤسسات تجارية غير وافية بالمراد ، تفسيرات غير قابلة للتطبيق . ومجمل القول أنه توجد مجموعة كاملة من المعتقدات الرائجة عن التخلف الأفريقى والتى ينبغى نبذها والتخلص منها .

وفى الوقت نفسه من الوضح أن أفريقيا ما قبل الاستعمار لم تكن تتحرك فى اتجاه ثورة صناعية أهلية . فالضغوط نحو توسيع السوق التى كانت تمارسها مناطق معينة داخل أفريقيا الغربية ، والتى كان رأس حربتها التجار المحترفون ، مثل الديولا والهوسا ،لم يكن باستطاعتها التغلب على الضغوط فى اتجاه الاكتفاء الذاتى التى كانت موجودة على نطاق المنطقة فى مجموعها . فقد كان

---

(١٧٤) هذا الاستنتاج يتمشى مع ما قدمه تيودور و . شولتز ، Transforming Traditional Agriculture ، نيوهافن ، ١٩٦٤ ، مع الاستثناء الهام وهو أن الزراعة « التقليدية » فى أفريقيا الغربية لم تكن ثابتة لاتتبدل مثلما يوحى شولتز بأن تلك كانت هى الحال بوجه عام .

الجزء الأكبر من الناتج الكلى يتكون من المواد الغذائيـة وغيرها من الاحتياجات الضرورية اليومية . وهذه السلع كان يمكن الاتجار فيها محليا . ولكن ليس عبر مسافات طويلـة لأن تكاليف النقل كانت تمنعها من المنافسة مع البـدائل المقبولة التى كان يمكن إنتاجها محليا فـى مناطق أخرى . وقد كانت التجارة المحلية ، بحكم التـعريف ، تخـدم سوقـا على درجـة من الصغـر ، من حيث أعـداد المستهلكين والـقوة الشرائية ، لاتبرر اسـتخدام المبتكرات المخفِّـضة للتكاليف ، وزيادة التخصص . وفضـلا عن ذلك فإن مرونة الدخل إزاء الطلب على المواد الغذائية كانت منخفضة : فعندمـا يرتفع دخل الفرد ، فإن الطلب يتحول بعيدا عن المواد الغـذائية وفى اتجـاه البضائع المـصنَّعة ، مثـل المنسوجات . وعـندما لايكون هناك توسع عام فـى الدخول ، فإن التـجارة فى السلع التى لها أكـبر إمكانية للنمو تتوقف على الربط بين الجزر الاجتماعية والجغرافية للقوة الشرائية عن طريق التـجـارة البعـيـدة . وكانت المشـكلة هنا أن تكاليف النقل شـديدة الارتفاع ، وأن عدد المستـهلكين الأغنياء نسبيا شديد الصـغر ، بدرجة لاتسمح بنشأة سـوق ضخمـة فى السلع المصنّعة . ونتـيجة لذلك كـانت آثار المضاعف للتجارة البعيدة محدودة . ولـم تكن تكاليف شحن الطن/ ميل فى أفريقيا أعلى كـثيـرا منهـا فى أجزاء العـالم الأخـرى ، ولكن تكاليف النقل بالـنسبـة لكل مستهلك مـستفيد كانت أعلى منها فى مناطق كـثيرة ، لأن السكان كانوا قليلى العدد ومبعثرين . ذلك أن قلة السكان كان لها تأثيرها الحاسم فى الحيلولة دون نموا السوق لأنها كانت تشجع على الزراعة المـتسعة ، وتدعم الاستيطان المتناثر ، وتولّد اتجـاهات قوية نحـو الاكتـفاء الذاتى المحلى . وحـيث كان هناك تـركز سكانى ، فإن ذلك كـان يرجع جزئيا إلى أسـباب دفاعيـة ، وبالتالى لم يكن دليلا على أنشطة تبـادل متطورة ، وجزئيا إلى دوافع تجـارية ، وهى حالة كان هذا التركز فيها مرتبطاً عادة بالرق ، وبانخفاض مستوى القوة الشرائية .

كان هناك سبيلان ممكنان للإفلات من هذا الوضع . الأول عن طريق زيادة في السكان يمكن أن تغيّـر نسبة الأرض إلى الأيدى العـاملة ، وأن تشجع على اتباع أشكال أكثر كـثافة للزراعة ، وتوفر سوقا أكبـر وأكثر تركزاً . وهذا على وجه الدقة هو مـا حدث فى أوروبا الغربية خلال الـعصور الوسطى ؛ برغم أن فهمنا للعوامل المسـببة للتغيرات السكانية فى تلك الفتـرة ليس أفضل كثيرا من فهـمنا للعوامل المماثلة فى أفريقيـا ما قـبل الاستعـمار .[١٧٥] السبـيل الثانى للإفلات كان من خلال الابتكار التقنـى الذى كان من شأنه زيادة حجم السوق عن طريق تخـفـيض تكاليـف الإنتاج . وربمـا يكون قـد حدث ابـتكار تقنى استجـابة لزيادة فى الطلب تحققت نتيـجة لنمو سكانى (أو نتيـجة لارتفاع فى الدخـول بين السكان الموجـودين) ، أو بطـريقـة أخرى للـتغـلب على نقص العرض ، مـثل نقص المواد الأولية أو الأيدى العـاملة . وفى أفريقـيا لم تكن توجد ضغوط أو حوافـز على جانب الطلب ، فى حين أنه على جانب العرض كان الخلل الرئيـسى ، وهو نقص الأيدى العاملة ، يعالج عن طريق اسـتخدام الرقيق . وكان هذا الحل يلبى احتياجات العصر ، لأنه برغم أن الأيدى العاملة كانت نادرة بالنسـبة للأرض ، فإن رأس المـال اللازم للابتكار التقنـى كان حتى أكـثـر ندرة . فضـلا عن ذلك فـإن خـفض تكاليف الإنتـاج لم يكن ليـؤدى بالضـرورة إلى خـفض جوهرى فى تكالـيف التوزيع لأن رسـوم النقل كـانت تستأثر بنسبة كبيرة من ثمن التجزئة للسلع الداخلة فى التجارة البعيدة . وكانت أفريقيـا بحاجة إلى القيـام بقفزة هائلة ومسـتحيلة تقريبا : فـهى لم تكن فقط بحاجة إلى العجلة ، بل كانت بحاجة أيضـا إلى المحركات البخارية ومحركات الاحتراق الداخلى .

---

(١٧٥) دوجلاس س . نورث ، روبرت پول توماس ، "An Economic Theory of the Growth of the Western World" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، ٢٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحة ١١ .

وليس معنى الإشارة هنا إلى هذه الإمكانـيات أن النمو السكانى والابتكار التقنى كـانا لابد أن يحدثا ثورة صناعية أهليـة فى أفريقيا . فـالتوسع السكانى ربما يسبب من المشاكل أكثر من تلك التى يحلها ، وأفريقيا الغربية كان يمكن أن تواجه فى النهاية وضعا مالتسيا . كـما أن التحسينات التقنية كان يمكن أن يساء تطبيقـها ، أو أن تستخدم لمجرد وقف الانخـفاض فى مستويات المعـيشة الناتج عن زيادة السكان . فالنمو الاقتصادى المتـراكم المرتبط بالتقدم التقنى لم يحدث إلا فى جزء واحد من العالم الصناعى ، هو شـمال غرب أوروبا . وقد حدث انحراف وحيد عن الحالة السوية ليس لأن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لهذه المنطقة الصغيـرة كان يتمتع بخواص مفتـقدة فى القارات الأخرى ، ولكن لأنه من حسن الطالع أن التغـييرات الطويلة الأجل فى أثمان عـوامل الإنتاج كانت تجعل الابتكار المسـتمر ضروريا ومـجزيا فى آن واحد . وقـد كان ممكنا ، منذ تاريخ مبكر ، البدء فى بناء سلَّم يقود إلى التقدم الاقتصادى بوساطة اختراعات ـنية صغيرة الحجم ومتبادلة التأثير.(١٧٦) وكانت هناك مجتمعات أخرى تمتلك ، حد كبير المقومات نفسها ، ولكنها عاجزة عن أن تمزجها بالطريقة نفسها .

أخفقت الرأسمالية التجارية فى أفـريقيا الغربية فى تشجيع التصنيع لأنه لم ، هناك مجال كبـير لتطوير تكنولوچيا وسيطة . فالأرباح التـجارية الفائضة ـت تستثمر فى الرقيق ووسـائل الترف ، لا لأن الأفارقة يسعون فى عناد من جل أهداف غير اقتصادية ، وإنما بسبب الافتقار إلى بدائل أكثر ربحية .

---

(١٧٦) انظر ، على سبيل المثال ، ا . م . كاروس – ويلسون ، "An Industrial Revolution of the Thirteenth Century" ، فى مـجلة **إيكونومـيك هيسـتـورى ريفـيو** ، العـدد ١١ ، ١٩٤١ ، الصفحات ٣٩ إلى ٦٠ .

الفصل الثالث

التجارة الخارجية :
الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسى

إن أفريقيا ، شأن الصين ، لم تكن معروفة جيدا للعالم الخارجى قبل القرن التاسع عشر ، وكان مصدر المعلومات عن الداخل زيارات بين الحين والآخر قام بها رحّالة جسورون ، مثل إبن بطوطة - ماركو بولو المناطق الاستوائية. (*) غير أن الافتراض بأن القارة كانت أيضا معزولة عن الاتصالات الخارجية ، وإن كان ذا فائدة هنا فى تركيز الانتباه على العوائق الداخلية لتطور السوق ، هو افتراض غير دقيق من الناحية التاريخية وينبغى الآن التخلى عنه . فالحقيقة أنه كانت لأفريقيا الغربية صلات تجارية خارجية وطيدة الأركان وعالية التنظيم عبر الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسى . وهذه الطرق العامة ، برغم كونها بطيئة ومحفوفة بالمخاطر ، كانت تربط المنطقة بالاقتصاد الدولى قبل أن تسمح الثورة الصناعية للدول الأوروبية الرئيسية بزيادة تغلغلها فى العالم المتخلف بقرون عديدة . لقد مارست أفريقيا الغربية تجارة خارجية واسعة ، وتلك حقيقة وثيقة الارتباط بموضوع الثبات والتغير فى السوق ، لأن التجربة التاريخية تفيد أن المجتمعات التى كانت تثبط عزائمها قيود محلية كانت فى

(*) هذا التعبير ينتقص كثيرا من مكانة رحلة إبن بطوطة الفريدة فى تاريخ الأسفار والاستكشاف ، فالرحلة غطت رقعة هائلة من القارات التى كانت معروفة فى وقتها ، ولم تقتصر على المناطق الاستوائية كما يفهم من التعبير . وقد استغرقت الرحلة ثمانية وثلاثين عاما ، وبدأها إبن بطوطة عن طريق شمال أفريقيا ومصر ، وزار خلالها بلاد العرب والشام وفارس وآسيا الصغرى والقرم والفولجا الأدنى ، ودخل القسطنطينية ومنها إلى خوارزم وبخارى وتركستان وأفغانستان ثم الهند ، ومنها إلى الصين عن طريق جزيرة سيلان والبنغال والهند الأقصى وعاد إلى طنجة . ثم قام برحلة إلى الأندلس وأخرى إلى السودان ، وبعدهما عاد إلى فاس حيث أقام حتى مات - المترجم .

بعض الأحيان تكتشف طريقا إلى التنمية الاقتصادية من خلال التجارة الدولية .

إن نظرية النمو الاقتصادى من خلال التجارة الدولية هى فى الأساس تطبيق لمفهوم التخصص على الأمم والقارات كما قال بذلك فى الأصل آدم سميث.[(١)] وحيثما قامت التجارة الخارجية بدور قاطرة للنمو ، فإنها فعلت ذلك عن طريق إقامة صلة بين مجتمعات يختلف ما تتمتع به من موارد ، سواء كانت طبيعية أو مكتسبة ، فى أوجه هامة معنية . وفى هذه الحالة يكون باستطاعة كل من المجتمعات المعنية توريد السلع التى تحتاج إليها المجتمعات الأخرى ، ولكنها لاتستطيع أن تنتجها بنفسها ، أو على الأقل لاتستطيع أن تنتجها بثمن رخيص . ومن بين العوامل المتعددة المؤثرة فى التكاليف النسبية كان النقل ذا دلالة خاصة فى تاريخ التجارة بين الأمم . وقد يستطيع أحد البلدان أن ينتج سلعة ما بثمن أرخص ، ولكن تكاليف الشحن يمكنها بسهولة أن تلغى هذا التفوق ، وبذلك لايكون هناك ثمة مجال للتجارة . غير أنه مع افتراض وجود المؤسسات التجارية الضرورية ، والدعم السياسى ، ودرجة من النجاح فى التغلب على مشكلة النقل ، فإن الأطراف المختلفة ستجد من المفيد أن تتخصص وفقا للميزة النسبية لكل منها ، مما يؤدى إلى تنمية التجارة . ويؤدى ارتفاع الدخول فى قطاع التصدير إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى وإلى مزيد من الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية . وبهذه الطريقة تتوزع منافع التجارة الخارجية على بقية الاقتصاد . ومن المعتاد أن يتولّد النشاط الاقتصادى

---

(١) من أجل الاطلاع على شروح للنظرية الكلاسيكية ، ومازيد عليها تفصيليا بعد ذلك ، انظر ، ج . هاربرلر ، International Trade and Economic Development ، القاهرة ، ١٩٥٩ ؛ راجنر نوركسه ، Patterns of Trade and Development ، ١٩٦١ . كما درست بعض المشاكل ذات الاهتمام الجارى فى ، هلا منت ، Economic Theory and the Underdeveloped Countries ، ١٩٧١ .

الإضافى من خلال توفير السلع والخدمات لقطاع التصدير ، ومن خلال تنمية صناعات التجهيز باستخدام الواردات . والنتيجة هى تعبئة عوامل الإنتاج التى لم يكن يستفاد منها استفادة كاملة من قبل ، إما بسبب ضعف الطلب ، أو نقص الإمدادات الضرورية ، أو نقص رأس المال ، أو التكنولوچيا غير الملائمة . وفى الممارسة فإن قوة الروابط بين قطاع التجارة الخارجية والاقتصاد المحلى ليست متماثلة على الإطلاق فى كل الحالات ، ومن مهام نظرية التجارة الدولية أن تقيس هذه الفروق وتفسرها عن طريق إجراء دراسة تفصيلية لهيكل قطاع التصدير ، ولحجم وتنظيم الدخل المستخلص من التجارة الخارجية ، وقدرة الاقتصاد المحلى على الاستجابة للمنبهات الخارجية .

وهذا الفصل له هدف مزدوج : توضيح ما ظل لفترة طويلة جانباً خلافياً فى تاريخ أفريقيا الغربية ، وهو التجارة الخارجية فى الرقيق ، عن طريق الاستفادة من البحوث التى استكملت فى السنوات الأخيرة ؛ وتحليل التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية على أساس النموذج الذى أوجز أعلاه بغية تحديد الروابط التى أقيمت ، وتفسير السبب فى أن آثارها النافعة كانت محدودة للغاية . ولتحقيق هذين الهدفين تم تقسيم الفصل إلى أربعة فروع . وسنبدأ قبل كل شىء بعرض تاريخ التجارة عبر الصحراء الكبرى ، إذ أنها كانت أسبق فروع التجارة الخارجية إلى التطور . تلى ذلك دراسة التجارة عبر الأطلسى ، مع إشارة خاصة إلى التجارة السيئة السمعة فى الرقيق . ثم ستكون هناك دراسة استقصائية لأسباب أفول هاتين التجارتين . وأخيرا سيكون هناك تقييم لنتائج التجارة الخارجية بالنسبة لأفريقيا ، وبالنسبة لأجزاء العالم الأخرى (بايجاز شديد) . أما مناقشة تجارة الإحلال الجديدة ، التى نشأت فى القرن التاسع عشر ، فسنفرد لها الفصل الرابع .

أولا - التجارة عبر الصحراء الكبرى

بدأت التجارة عبر الصحراء الكبرى ، بين غرب أفريقيا وشمالها ، منذ ألف عام قبل الميلاد ، عندما كان عبور الصحراء يتم بوساطة الثيران وبوساطة عربات أو مركبات تجرها الخيول . وقد تطورت التجارة على أيدى القرطاچيين منذ قرابة خمسة قرون قبل الميلاد ، وأعطاها الرومان مزيدا من القوة الدافعة بعد ذلك بثلاثة قرون ، فى أعقاب توسعهم فى شمال أفريقيا ، وما تلا ذلك من دخول الجمل.[٢] ومع انهيار الحكم الرومانى فى القرن الرابع الميلادى تقلصت التجارة ، وربما تكون قد توقفت تماما . ولم تدبّ فيها الحياة من جديد إلا بعد أن أعاد البيزنطيون فتح شمال أفريقيا فى الفترة بين عامى ٥٣٣ و ٥٣٥ . ومع ظهور قوة العرب ابتداء من القرن السابع ، وإن كانت فى البداية عاملا مزعزعاً لاستقرار سياسات شمال أفريقيا ، حدث نهوض جوهرى فى نمو التجارة عبر الصحراء الكبرى . وقد كان التجار والدعاة العرب موجودين فى السودان الغربى منذ حوالى النصف الثانى من القرن الثامن ،[٣] وزاد نفوذهم بعد غزو المرابطين للإمبراطورية الزنجية فى غانا فى عام ١٠٧٧ . وكانت الفترة التى تتطابق مع العصور الوسطى فى التاريخ الأوروبى حقبة ازدهار للتجارة عبر طرق الصحراء الكبرى ، لاسيما منذ منتصف القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن السادس عشر . وشهدت هذه الفترة زيادة واضحة فى الطلب على منتجات أفريقيا الغربية فى أوروبا والشرق الأوسط ، كما شهدت زيادة جوهرية

---

(٢) ر . س . س . لو ، "The Garamantes and Trans-Saharan Enterprise in Classical Times" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٨ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٨١ إلى ٢٠٠ .

(٣) تاديز ليفسكى ، "L'etat nord-Africain de Tahert et ses relations avec le Soudan occidentale à la fin de VIII° et au IX° siècle" ، فى مجلة **كراسات الدراسات الأفريقية** ، العدد ٢ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٥١٣ إلى ٣٣٥ .

فى العرض يدعمها عصر الحكومات المستقرة فى شمال أفريقيا والسودان الغربى .

ويعتقد عادة أن العصر الذهبى للتجارة عبر الصحراء قد انتهى فى القرن السادس عشر ، إذ أن توسع التجارة المحمولة بحراً أدى إلى إعادة توجه طرق التجارة نحو الساحل ، كما أن السودان الغربى دخل فترة طويلة من الاضطراب السياسى فى أعقاب إطاحة الجيش المراكشى بامبراطورية السنغى فى عام ١٥٩١(*) . ويخلص بوڤل إلى أن « قصة الغزو المراكشى مازالت من أحلك الفصول سوادا فى تاريخ القارة »(٤) . بل إننا استناداً إلى هذا المرجع نجد أن السودان الغربى يختفى من مراجع تاريخية كثيرة بعد عام ١٥٩١ ، ولم يظهر مرة ثانية إلا بعد ذلك بمائتى عام ، عندما أصيب المراكشيون بشيىء من الإحباط ، وأخذ الضجيج الذى أثارته حروب الجهاد فى مطلع القرن التاسع عشر يجذب الاهتمام . وتوجد أسس للاعتقاد بأن فى هذا التفسير تجاوزاً للواقع . ففى المقام الأول لاتوجد شواهد تذكر على أن وصول الأوروبيين إلى الساحل الغربى كان له تأثير كبير ، أو حتى تأثير مباشر ، على اقتصاد المناطق الداخلية . فقد ظلت التجارة عبر الصحراء الكبرى قائمة ، بل زادت قيمتها خلال القرن التاسع عشر . ولم يبدأ التدهور النهائى إلا بعد عام ١٨٧٥ ، كما سيتضح فى الفصل الرابع . ثانيا ، أن البحوث الجارية الآن(٥) تسمح بالقول بأن أحداث عام ١٥٩١

(*) انظر ، **الوثنية والإسلام** ، المرجع السابق ، الفصل الخامس · « الغزو المراكشى » - المترجم .

(٤) بوڤل ، **The Golden Trade of the Moors** ، الصفحة ١٩٥ . والمفروض أنه كانت للمراكشيين وجهة نظر مختلفة إلى حد ما . انظر ، أيضا ، مونى ، **Tableau géographique...** ، الصفحة ٤٤١ .

(٥) لاسيما البحثان اللذان أجراهما ن . ر . لورنت الأستاذ بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية ، جامعة لندن ؛ چ . ر . ويليس الأستاذ بجامعة كاليفورنيا ، لوس أنجيلوس .

لم تكن بنفس الدرجة من الأذى والضرر التى ظنّها الكثيرون ، وبأن الفترة التى أعقبت ذلك لم تكن فوضى سياسية بلارابط وتدهوراً اقتصادياً لارجعة فيه . ومن المحتمل أن يكون قد أولى اهتمام مفرط للتغيير فى شخصيات الحكام - وذلك تحيز عام فى كتابة التاريخ المتعلق بأفريقيا . فقد سارت الحياة على الأرجح بالنسبة للأغلبية الكبيرة من السكان مثلما كانت سائرة من قبل ، وكان ما حدث هو مجرد حلول مجموعة من جباة الضرائب محل مجموعة أخرى .

ويجدر التأكيد على ثلاث نقاط ناشئة عن هذا المسح التاريخى . أولاها أنه ينبغى القول إن نقص الاحصاءات يعد عائقاً خطيراً أمام أى تفسير مرضٍ لصعود وانهيار التجارة عبر الصحراء الكبرى ، وثمة ضرورة لتوخى الحذر عند استخدام ما يتاح من معلومات قليلة من هذا النوع . ثانيتها أن تفسير التقلبات فى ازدهار التجارة فى الوقت الحاضر يستند إلى فهم غير كامل للعوامل المحدودة لفترات الرخاء والكساد فى هذه التجارة غير العادية . فالتفسيرات الجارية تؤكد على أهمية العوامل السياسية ، لاسيما الاستقرار والاضطراب عند الطرفين الجنوبى والشمالى لطرق التجارة . وهذه التفسيرات تتطلب تحديدا وتفصيلا . وتوجد أمثلة كثيرة فى تاريخ أفريقيا الغربية (كما فى أوروبا العصور الوسطى) ، حيث كانت التجارة البعيدة ، على نقيض كل التوقعات المعقولة ؛ تدار بحيث تشق طريقها حتى خلال أعتى الاضطرابات السياسية . ثالثتها ، أنه فيما يتعلق بالآثار الأولية للوجود الأوروبى الأرجح أن مناطق الإنتاج الجديدة بالقرب من الساحل لقيت مايشجعها ، على حين لم يتعرض اقتصاد السودان الغربى للتراجع . والآثار الاقتصادية لمقدم الأوروبيين يتطلب الآن دراسة استقصائية مفصلة فيما يتعلق بمناطق خاصة وبالأصناف المحددة الداخلة فى التجارة ، ويلزم إنقاذ تاريخ السودان الغربى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر من ربطه بطريقة غير ملائمة بالعصور المظلمة .

وبصرف النصر عن انخفـاض مستوى القوة الشرائية فى أفريقـيا الغربية ، فإن مدى تنوع السلع التى يتم الاتجـار فيها كان محكوما باعتـبارين رئيسيين . وبداية فإن طول الرحلة التى كانت تـستغرق ما بين سبـعين وتسعين يوما ، بل مدة أطول فى بعض الأحـيان ، كان يعنى أن السلع السـريعة التلف ، لم يكن ممكنا أن تنقل عبر الصحراء . يلى ذلك أن جـميع البضائع كان ينبغى أن تكون ذات قيـمة عالية بـالنسبة لوزنهـا . وقد كانت رسوم الشـحن عبر الصـحراء الكبرى تضـيف ما بين ١٠٠ و ١٥٠ فى المائة إلى تكلفـة غالبـية الأصناف ، ولكنها كـانت تشكل نسبة أصغـر كثيرا من الثمـن الذى يطلب للسلع التى لها نسبة عـالية فى القيمة - الوزن . صـحيح أن الرقيق كانوا ينتـقلون بأنفسهم ، ولكن كان يتعين مع ذلك حراستهم وإطعـامهم ، كما كان يدخل فى الحساب أن نسبة منهم - حوالى عشرين فى المائة وفقا لتقدير بالنسبة للقرن التاسع عشر - كانـوا يموتون فى الطريق . وقد وصلت التـجارة عـبر الصـحراء الكبـرى إلى نقطتهـا المثلى للكفاءة التنظيمـية فى تاريخ مبكر مع دخـول الجمل ، ولـم يكن ممكنا تحقيق (أو على الأقل لم تتحقق) أية وفورات إضافية داخلية أو خارجية حتى مقدم السيارة فى عشرينات القرن الحالى .

والسلع التى كان يتم الاتجار فيها يمكن تقسيمها إلى فئتين ، برغم أنه ليس من اليسـير رسم الخط الفاصل بينهمـا . أولاهما احتيـاجات الدولة الضـرورية مـثل الذهب والرقيـق الذين كانوا يرسـلون إلـى الشمـال ، والودع والملح[٦]

---

(٦) كما ذكرنا فى الفصل الثانى ، كان جزء كبير من الملح الذى تستورده أفريقيا الغربية تجلبه قوافل خاصة لاتشتغل بالتجارة عبر الصحراء الكبرى . غير أن قدرا من الملح كانت تحمله فى الطريق قوافل قادمة من شمال أفريقيا متجهة إلى الجنوب .

والأسلحة[٧] التى كانت تَرْحَل إلى الجنوب . وكـانت هذه الأصناف تقوم بدور جوهرى فى الحفاظ على الهـياكل الاقتصادية والسياسيـة للدول التى تشترتها ، سواء فـى أوروبا أو شمال أفـريقيـا أو الشرق الأوسـط أو أفريقيـا الغربـية . فالذهب والودع كانا عملتين رئيسيتين ؛ والرقيق كانوا يشكلون نسبة ضخمة من الأيدى العاملة والقوة العسكرية فى مناطق معينة ؛ والملح كان ضرورة غـذائية ؛ والمعدات العـسكرية ، بما فى ذلك الخيـول ، كانت ضـرورية فى صيـانة القوة السياسـية واتساعهـا . ثانيتهمـا ، كانت هناك أصناف الترف ، مثل الأقـمشة الغالية الثمن والفلفل والعـاج وجوزة الكولا والمصنوعات الجلدية . وفى القرن التاسع عشـر كان هناك ريش النعام ، الذى ينقل شمالا ، والمنسوجـات العالية الجودة (لاسيما تلك الملونة بأصباغ ليـست متوفرة محليا) والنحاس والأغذية المحفوظة والأوانى الزجاجية والعقود الخرز وأنواع متنوعة من « سلع الزينة » ، وهذه كـانت ترسل جنوبا . كـمـا أن بعض الرقـيق الذين يتم تصـديرهم من أفريقـيا الغربيـة ينبغى تصنيفـهم كسلع ترف ، وكذلك الرقـيق الأجانب ذوى القيمة العـالية الذين كانت دول السودان الغربى تستـوردهم ، حيث تحتفظ بهم الأسر المعيشية الثرية لأغراض الوجاهة فى المقام الأول .

---

(٧) كان باستطاعة أفريقيا الغربية بفضل التجارة الخارجية أن تتماشى مع التطورات الأوروبية الرئيسية فى تقنيات الحروب . ففيما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر كانت تلمسان (فى شمال أفريقيا) هى المركز التجارى الرئيسى للتجارة فى شفرات السيوف التى كانت غالبيتها تجىء من مارسيليا وبوردو وجنوا . ومن المؤكد أن البنادق كانت موجودة فى أجزاء من السودان الغربى قبل الغزو المراكشى فى عام ١٥٩١ ، لأنها كانت تستخدم لحراسة القوافل منذ القرن السادس عشر . كما أن التفوق العسكرى الذى مكّن بيزارو من الإطاحة بامبراطورية الإنكا فى عام ١٥٣٣ لم يتحقق له مثيل فى أفريقيا الغربية حتى القرن التاسع عشر . [الإنكا هم هنود أمريكا الجنوبية – المترجم .]

وثمة صنفـان ، هما الذهب والرقـيق ، كانا من الأهمـية بحيث يـتطلبان تعليقا إضافيا . والمنشأ الدقيق لتـجارة الذهب ليس معروفا على وجه اليقين ، ولكنه ربما يرجع إلى أيام القرطاجيين أو حتـى قبل ذلك . وقد زادت صادرات الذهب خلال القرن الحـادى عشر ، فى أعقـاب استخدام العملة الـذهبية على نطاق العـالم الإسلامى ، كمـا طرأت عليهـا زيادة أخرى بعـد عام ١٢٥٢ ، عندما أخـذ الذهب يحل محل الفـضة بوصفـه العملة الرئيسـية فى أوروبا.(٨) وفيمـا بين القرنين الحادى عشر والسابع عـشر كانت أفريقيـا الغربية هى المورّد الرئيـسى للذهب إلى الاقتـصاد الدولى ، وكـانت فى أواخر القـرون الوسطى تستأثر ، استنادا إلى أحد التقديرات ، بقرابة ثلثى الإنتاج العالمى . وكان ذهب أفريقيا الغربية يتدفق إلى القـاهرة والشرق الأوسط ، حيث ساعد على مساندة قوة العرب حتى نهـاية القرن الثالث عشر ، عندما تحـول أساس النظام النقدى إلى الفضة . وقد أسهم الذهب الأفـريقى فى أداء الاقتصادى المحلى فى أوروبا لوظيفتـه ، وكان يساعد أيضا على تسوية الديون الدوليـة . وفى أواخر القرون الوسطى كانت أوروبا فى حـاجة إلى سبائـك معدنية لسـداد ثمن وارداتها من الشرق الأقصى ، لأن غالبية صادراتها كانت على درجة من الضخامة لاتستحق معها أن تنقل براّ عبر مثـل هذه المسافة الطويلة . وكان لدى التجار الإيطاليين فى جنوا وڤينيسيا وفلورنسا ميـزان تجارى موات مع شمال أفريقيـا منذ نهاية القرن الثانى عشر ، ومن ثـم كان باستطاعتهم استيـراد الذهب . هذه الميزة ، جنبا إلى جنب مع موقعهم الجغرافى ، مكّنتهم من أن يصبحوا السماسرة العظام للتجارة الدولية . كمـا أن السيطرة على تجارة الذهب ساعدت أيضـا على توسع البرتغال وأسپانيا فى القـرنين الخامس عشر والسادس عشر ، عندما أصبـحت أشبيلية ،

---

(٨) ر . س . لوبيز ، "Back to Gold, 1252" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ٩ ، ١٩٥٦ ، الصفـحات ٢١٩ إلى ٢٤٠ ؛ أندرو م . واطسن ، "Back to Gold - and Silver" ، فى المجلة نفسها ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١ إلى ٣٤ .

لبعض الوقت « عاصمة الذهب » فى أوروبا . وأخيرا فإن تجارة الذهب كانت هامة فى أفريقيا نفسها : فقد ساعدت على نشأة موانى شمال أفريقيا منذ نهاية القرن الثانى عشر ، وأسهمت فى ثراء الدول العظمى فى السودان الغربى . وعلى أساس الشواهد الحالية لايكون من الحكمة استخلاص أنه كان هناك انخفاض حاد فى تجارة الذهب عبر الصحراء فى القرن السابع عشر ، حتى على الرغم من أن الذهب كان يرسل إلى أوروبا عن طريق المحيط الأطلسى . أما التجارة البحرية ، وإن تكن قد انخفضت بدرجة كبيرة ، فقد استمرت فى القرن التاسع عشر ، عندما اكتشفت مصادر جديدة للتوريد ، وابتكرت وسائل أخرى لتسوية حسابات التجارة الدولية .

وفيما يتعلق بالتجارة فى الرقيق من الهام أن نلاحظ قبل كل شيء أن الكائنات البشرية كان يتم تصديرها من أفريقيا الغربية قبل وقت طويل من نشأة التجارة عبر الأطلسى فى أواخر القرن الخامس عشر ، وهى التجارة التى قيل حولها الكثير ، بل إن التجارة عبر الصحراء الكبرى سبقت من الناحية الزمنية انتشار الإسلام فى القرن السابع ، برغم أنه ليس من المرجح أنها كانت ضخمة قبل ذلك ، لأنه فى أيام القرطاچيين والرومان كان الطلب متواضعا وكانت مصادر العرض الأخرى معروفة بدرجة أكبر . وقد أدى توسع قوة العرب إلى طلب متزايد على الرقيق فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط لاستخدامهم كجنود وعمال وخدم .[(٩)] واستمرت التجارة المتجهة شمالا دون اضطراب

---

(٩) فى هذا الموضوع انظر المقالين الهامين اللذين كتبهما نورمان ر . بينت ، "Christian and Negro Slavery in Eighteenth - Century North Africa" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٦٥ إلى ٨٢ ؛ ل . ڤالينسى ، "Esclaves chrétiens et esclaves noirs á Tunis au XVIIIᵉ Siècle" ، فى مجلة **أنّال** ، العدد ٢٢ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٢٦٧ إلى ١٢٨٨ .

جدّى حتى أواخر القـرن التاسع عشر ، وظلت الحياة تدب فيـها بطريقة سرية وعلى نطاق أقل كثـيرا حتى القرن العـشرين . ومن الصعب تقـدير حجم هذه التجـارة . وقد أفادت تقديرات مـونى أن الطرق العابرة للصحـراء الكبرى ربما كانت تنقل فـى كل قرن من القرون الوسطى الأخـيرة أعدادا من الـرقيق تبلغ المـليونين .(١٠) وثمة تقـدير أحدث أجراه ليڤيـسكى يستخلص منه أن ما بين إثنى عشـر وخمسة عـشر مليونا من الرقـيق قد مروا خلال القـاهرة فى القرن السادس عـشر .(١١) وبما أن مـعظم الرقيق كـانوا يجيـئون عن طريق الجـزائر وطرابلس ، فالأرجح أن نسبـة من المجموع الكلى كانت ترسل عبـر الصحراء من أفريقيا الغربيـة . وهذه الأرقام تبعث على الدهشة ، لأن تقدير ليڤيسكى للقرن السادس عـشر وحده ، كمـا يؤكد هو نفسه ، يقرب مـن التقدير الذى يوضع عادة لمجموع التجارة فى الرقـيق عبر المحيط الأطلسى ! كما أن مالوڤست ، من الناحية الأخرى ، يشعر بأن أرقام مونى مبالغ فيها،(١٢) وكان رأى بوهن ، لدى معـالجتـه لأوائل القرن التـاسع عشـر ، أنه لم يكن يصدّر شـمالا عـبر الصحـراء الكبرى إلا قرابة عشـرة آلاف رقيق سنويا ، فى مقابل سـبعين ألف رقيق كانوا يشحنون غـربا عبر المحيط الأطلسى .(١٣) ولكن الحكم على مزاعم

(١٠) مونى ، **Tableau géographique...** ، الصفحة ٢٧٩ .

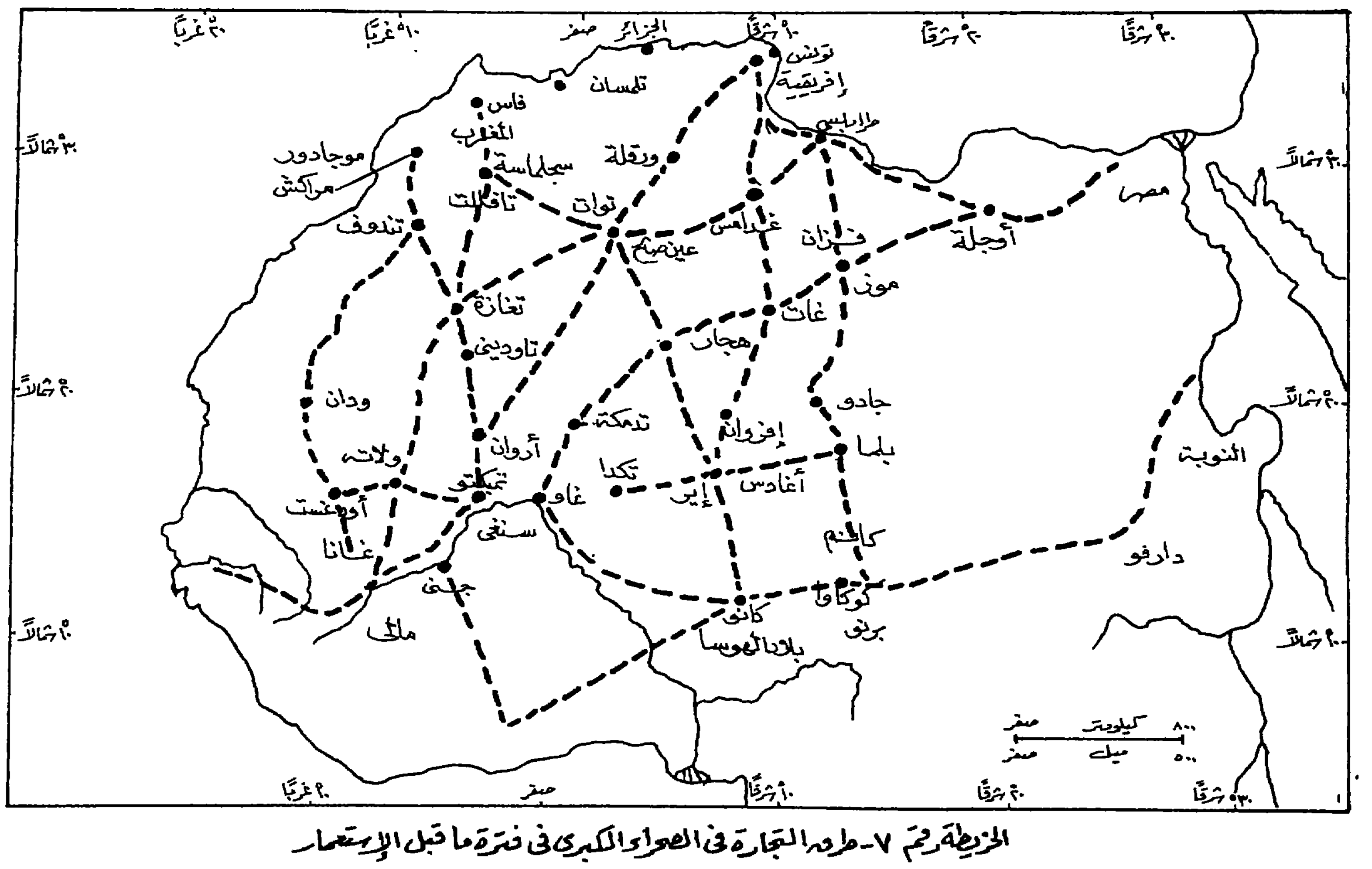
(١١) تاديز ليـڤـيـسكى ، "Arab Trade in Negro Slaves up to the End of the XVI th Century" ، وهذا المقال مـوجز لورقة غـير منشـورة ، وورد فى مـجلة **أفريكانا بولتين** ، العدد ٦ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٠٩ إلى ١١١ .

(١٢) مـاريـان مـالوڤـست ، "Le commerce d'or et d'esclaves au Soudan occidental" ، فى مجلة **أفريكانا بوليتين** ، العدد ٤ ، ١٩٦٦ . الصفحة ٦٠ .

(١٣) ا . أدو بوهـن ، **Britain, the Sahara, and the Western Sudan, 1788 - 1861** ، أكسفورد ، ١٩٦٤ ، الصفحة ١٢٨ .

ليڤيسكى ينبغى أن ينتظر النشر الكامل لبحوثه . والافتراض العام فى الوقت الراهن هو أن تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى لم تكن أبدا فى أهمية التجارة عبر المحيط الأطلسى . وإذا تبين زيف هذا الرأى ، فسيكون من الضرورى أيضا تفسير ما حدث لمثل هذه الجماعات الزنجية الكبيرة (بافتراض أنها وجدت) ، إذ يبدو أنها اختفت اليوم تقريبا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط .

ونتيجة لتوسع التجارة ، فى أعقاب إدخال الجمل وما تلا ذلك من انتشار الإسلام ، تطورت شبكة معقدة من الطرق عبر الصحراء (الخريطة ٧) . وكانت هناك طرق تمتد من الغرب إلى الشرق من أهمها الطرق التالية : من غانا إلى موجادور وفاس مروراً بأودوغست ؛ من تمبكتو إلى موجادور وفاس مروراً بتغازة ؛ ومن تمبكتو إلى تونس وطرابلس مروراً بورجلا وغدامس وغات ؛ ومن كانو إلى تونس وطرابلس مروراً بأغادس وغات وغدامس ؛ ومن برنو إلى طرابلس مرورا ببلما ومُرزُق . وكان أهم طريق فى عصرى القرطاجيين والرومان هو الطريق الذى كان مركزه مُرزُق ، عاصمة فزان ، والذى كان يربط طرابلس ومصر بمنحنى نهر النيجر . وفى الفترة التى أعقبت صعود الإسلام كان « طريق الذهب » من تمبكتو إلى مراكش يعتبر طريقا متميزا من جانب كثيرين ، وبخاصة بوڤل . غير أن مراجع أحدث ، مثل مونى وأولدروچى وبوهن ، ترى أنه ليس هناك طريق واحد حقق هيمنة دائمة ، وأن التركيز كان يتحول بالتدريج من الطرق الغربية إلى الطرق الشرقية . وهذا التفسير يبدو أكثر قبولا ، برغم أنه ينبغى الحرص على عدم المبالغة ، سواء بشأن سرعة أو مدى الحركة فى اتجاه الشرق . وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الطريق من غانا القديمة كان شديد الأهمية حتى قرابة القرن الثالث عشر ؛ وإن الطريقين



الخريطة رقم ٧ - طرق التجارة في الصحراء الكبرى في فترة ما قبل الإستعمار

المتدين من تمبكتو كانت لهما الهيمنة خلال زمن إمبراطوريتى مالى وسنغى ؛ وإن الطريقين من كانو وبرنو اكتسبا أهمية من القرن السابع عشر وما بعده ، وإن طريق كانو حقق تميزا خاصا فى القرن التاسع عشر .

وكانت الاحتياجات التنظيمية للتجارة عبر الصحراء الكبرى عامل تشجيع ، منذ العصور المبكرة للغاية ، على تطوير مراكز ذات أربعة أنماط رئيسية كان هدفها الإقلال من مصاعب تجارة الصحراء وريادة كفاءة نظام التوزيع.(١٤) فأولا ، كانت هناك الأطراف الجنوبية لطرق التجارة ، مثل تمبكتو وكانو وكوكاوا . ففى هذه المراكز التى كانت تقع بالقرب من الصحراء كانت السلع المتجهة شمالا تعبأ وتشحن ، والسلع المتجهة إلى الجنوب تنقل وتقسم بين قوافل أصغر حجما من أجل إعادة التوزيع فى أجزاء أخرى من أفريقيا الغربية . وإذا كانت الجمال هى « سفن الصحراء » فعندئذ تكون هذه المدن هى موانيها ، وكانت المناطق الداخلية الواقعة خلفها فى الجنوب تكاد تمتد إلى الساحل . ثانيا ، كانت هناك أماكن توقف (محطات) على الطرق ، مثل تغازة وعين صالح وغات وأغادس (إلى أن حلت محلها إيفروان فى القرن التاسع عشر) . هذه المحطات كانت هى واحات الصحراء التى يمكن فيها الحصول على الجمال والطعام والماء العذب . ثالثا ، كانت هناك نقاط ، مثل سجلماسة (إلى أن دمرت فى أواخر القرن الثامن عشر) ، وتندوف (التى حلت محلها) ، وورقلة وغدامس ، حيث كانت القوافل المسافرة شمالا تفرغ سلعها ، وتلك المتجهة جنوبا تتجمع قبل الرحيل . وكانت هذه الأماكن واقعة

---

(١٤) أود أن أنوه بدينى هنا لكتاب الأستاذ أبو بوهن ، Britain, the Sahara, and the Western Sudan 1788-1861 ، أكسفورد ، ١٩٦٤ ، الذى يشمل أكثر الدراسات التى وضعت حتى الآن تفصيلا وجدارة لقوافل التجارة عبر الصحراء .

بالقرب مـن الحافة الشـمالية للصحراء حـيث يمكن شراء المؤن ، واسـتئـجار الحراس والأدلاء والجـمال . وأخيـرا كانت هناك الأطراف الشـمالية العظيـمة للطرق ، مثل مـوجادور وفاس والجزائر وتونس وطرابس . وهذه المسـتودعات كانت تقع على سـاحل أفريقيـا الشماليـة أو بالقرب منه ، حيث كـان يجرى ترتيب المبيعات والشحنات المتجهة إلى أوروبا والشرق الأوسط .

وكانت التجـارة عبر الصحراء الكبرى تـتطلب أيضا أشخاصا متـخصصين ومتـمرسين . ويقال فى بعض الأحيـان إن التجارة كـان يسيطر عليها التـجار العرب ، ولكن هذا الرأى يلزم توخى الحرص فى معالجته لأن كتّاب مرحلة ما قبل الاستعمـار كانوا يتجهون إلى الإشارة خطأ إلى المسلمين جميـعا باعتبارهم عربا . وفى الوقت الحاضر لاتوجـد معلومات دقيقة كثيـرة عن الدلالة النسبية لمختلف المجـموعات الدينيـة أو العرقية . فـالتجار العـرب ، وفقا لتعـريفهم الصحـيح ، كانت لهم بلا ريب أهميـة بالغة ، ولكن البربر واليـهود والزنوج كان لهم أيضـا دور رئيسى فى التجارة ، كـما أنه على الساحل الشمـالى كان الأوروبيون مـوجودين . وكانت مـستودعـا كبيـرة كثيـرة ، على غرار الموانى «الحرة» فى أجـزاء العالم الأخرى ، تحـجز أحيـاء لسكنى التجـار الأجانب ، وتضمن أمنهم ، وتمنحهم امـتيازات خاصة . وهكذا كانت الشـركات الأجنبية موجودة فى كل من شـمال أفريقيا والسودان الـغربى قبل مجيئـها إلى الساحل الغربى بفـترة طويلة . وكان مـستعـمرو الصحـراء ، مثل الطوارق ، من أهم المتخصصين الآخـرين الذين يكسبون رزقهم من التجارة عبـر الصحراء الكبرى ، والذين كانت أسباب عـيشهم أساسها الجمل ونهب طرق التـجـارة أو إخضـاعها لسيطرتهم . كما أن استغلال الفرص التى كانت تتيحها تجارة الصحراء كان يشجع

على نشوء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة فى مجتمع الطوارق.[١٥]
ففى سلطنة أبْرُ (على الطريق شمال كانو) كانت عشائر الطوارق مقسمة إلى مجموعتين أساسيتين : النبلاء الذين يتحكمون فى ملكية الجمال واستخدامها ، وأبتاعهم الذين كان دورهم يقتصر على رعى الماعز . ومنذ القرن الخامس عشر أدى التخصص وتقسيم العمل إلى تدمير « ديمقراطية الفقر » التى كانت موجودة من قبل فى هذه المنطقة النائية على افتراض أنها وجدت فعلا .

وكانت التجارة البعيدة ، باحتياجها إلى رأس مال كبير وبمعدل دورانها البطىء ، تستلزم تسهيلات ائتمانية واسعة واستثمارات متأنية . ففى عام ١٨٢٥ لاحظ لينج أن تجار غدامس « يحسبون بدقة شديدة نفقات الشحن إلى البلدان البعيدة والرسوم والجمارك والمخاطر والمتاعب والنسبة المئوية التى ستتحملها بضائعهم ، بل إنهم يمارسون بعض الأعمال بوساطة الكمبيالات والاتفاقات الشفهية أو الوعود .»[١٦] ومن المفيد أن نلاحظ أن ترتيبات الأعمال التى كانت شديدة الشبه « بالنظام الاستئمانى » لتجارة الساحل الغربى - المعروف جيدا والذى تعرض لنقد كثير - كانت سارية أيضا فى التجارة عبر الصحراء الكبرى ، وللأسباب نفسها.[١٧] كما أن الحاجة إلى تعبئة رأس المال والائتمان على نطاق

---

(١٥) چوهانس نيكولايسن ، "Political Systems of Pastoral Tuareg in Air and Ahaggar" ، فى مجلة **فولك** ، العدد ١ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٦٧ إلى ١٣١ ؛ وكذلك الكاتب نفسه ، "Ecological and Historical Factors : a Case Study From the Ahaggar Tuareg" ، فى مجلة **فولك** ، العدد ٦ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٧٥ إلى ٨١ .

(١٦) وردت فى بوهن ، **Britain, the Sahara...** ، الصفحة ١١٣ .

(١٧) وجدت هذه الترتيبات فى أجزاء أخرى من العالم أيضا . انظر ، على سبيل المثال ، ا . س . كروكور ، "The Development of a Credit System in the Seventeenth - Century Japan" ، فى مجلة **چورنال أوف أيكونوميك هيستورى** ، العدد ١ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٣٤٢ إلى ٣٧٢ .

واسع كانت عـائقا يتجه إلـى محاباة الشركـات الكبيرة فى تمبكتـو وكذلك فى وايداح . ويؤمل أن يشرع مؤرخـو الإسلام فى أفريقيا عـلى الفور فى التوسع فى دراستهم الهامة للمسائل الدينية والسـياسية ، وفى تقصى أحوال أمراء تجارة القوافل الذين لايعرف عنهم إلا القليل .

ومن الواضح أن الصحـراء الكبرى لم تكن ، كما ساعـد الاعتـقـاد ذات يوم ، حاجزا منيعا يعزل أفريقيـا الغربية عن بقية العالم . على النقيض ، فإنه بمأثرة شجاعة تدعو للإعجاب بسبب تكرارها سنويا على امتداد قرون عديدة ، أفلح التجار الأفـارقة وغيرهم من التجار فى خلق تجـارة برية جديرة من حيث الحجم والتنظيم بأن تُصَنَّف ضمن أشـهر منجزات المغامرين التجـار فى العصر الذى سبق نجـاح التصنيع فى تخليص التـجارة الدولية مـن المشاق المـادية.[(١٨)] فقد كـان عبور الصـحـراء خطراً للغاية ، ولايمكن الإقدام عليـه إلا فى أوقات معينة من السنة . وكان على المسافر أن يهيىء نفسه لمجابهة العواصف الرملية ، ونقص المياه ، والتـغيرات الحـادة في درجات الحرارة (بـين النهار والليل) ، وهجمـات قطـاع الـطرق المسـلحين . وإذا لم يختنـق ، أو يصب بالجفـاف ، أو تتجمد أطرافة ، أو يتخل عنه زملاؤه ، فإنه يمكن بسهولة أن يضل طريقه - مع ما يترتب على ذلك من نتائج مميتة . يقول إبن بطوطة الذى عبر الصحـراء فى عام ١٣٥٢ إنه اعتاد أن يضل بين الحين والآخر عن القافلة الرئيسـية إلى أن جـاء اليـوم الذى هام فيـه أحد زمـلائه ولم يعـد قـط .[(١٩)] . ثم يـقـول فى

(١٨) لأغراض المقارنة ، انظر، مقـال أوين لاتيمـور، "Caravan Routes of Inner Asia" ، فى كتابة Studies in Frontier History ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٧ إى ٧٢ .

(١٩) إبن بطوطة ، Travels in Asia and Africa, 1325-1354 ، قـام بترجمتـه هـ .أ ر . چيب ، ١٩٢٧ ، الصفحة ٣١٨ .

أسى « فلم أتقدم بعد ذلك ولا تأخرت »(*) . وفى تاريخ قريب هو عام ١٩١٠ ، مات جوعا أكثر من خمسين شخصا فى تاودينى ، القاعدة الأمامية الصغيرة ، نتيجة لتأخر القافلة التى تحمل لهم الإمدادات الغذائية . واليوم توقف استعمال غالبية الطرق التى كان يطرقها فيما مضى التجار والرقيق والحجاج ، وما تبقى من هذه الطرق مازالت تستخدمه الشاحنات الضخمة التى صاحبت التجارة الحديثة ، وفى بعض الأحيان قلة من السياح الأوروبيين المغامرين الذين يغوصون فى الماضى الأفريقى برحلة فى السيارات . أما الحجاج المحمولون جواً فإنهم يلقون فى عجالة ، وهم فى طريقهم إلى مكة ، نظرة عامة من ارتفاع ٣٠ ألف قدم على المناطق التى كانت مألوفة للغاية لأجيال من أسلافهم الذى كانوا يعبرونها سيرا على الأقدام .

ثانيا - التجارة عبر المحيط الأطلسى

مثلما أدت التجارة عبر الصحراء إلى جذب أفريقيا إلى التجارة الدولية فى القرون الوسطى ، فإن تطور التجارة عبر البحار منذ أواخر القرن الخامس عشر قد أشرك القارة بدوره فى خلق علاقة تجارية واسعة جديدة متعددة الأطراف ، وهذه المرة مع العالم الجديد وكذلك مع أوروبا . ففى القرون الثلاثة السابقة على

(*) نقل المؤلف عن إبن بطوطة عبارات بأسلوبه ، وقد جاءت قصيرة ومبتسرة ، ولذلك لست أرى بأسا فى أن أنقل عن إبن بطوطة الحكاية الكاملة بنصها : « وكنا فى تلك الأيام نتقدم أمام القافلة ، فإذا وجدنا مكانا يصلح للرعى رعينا الدواب به ، ولم نزل كذلك حتى ضاع فى الصحراء رجل يعرف بابن زيرى ، **فلم أتقدم بعد ذلك ولا تأخرت** ، وكان ابن زيرى وقعت بينه وبين ابن خاله ... منازعة ومشاتمة ، فتأخر عن الرفقة فضل ، فلما نزل الناس لم يظهر له خبر . » **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ ، الصفحتان ٦٨٤ و ٦٨٥ - المترجم .

الثورة الصناعية انتقلت بؤرة التجـارة الدولية من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسى ، من ڤينيسيا وچنوا إلى ليڤرپول ونانت(*). وكان هذا التحول البالغ الأهمية فى القوة الاقتـصادية نتاج تغيـرات جوهرية فى الأساس الاقتـصادى والتكنولوچى للمجتـمع الأوروبى عند نهاية القرون الوسطى ، ولم يبدأه ، كمـا يفهم ضمنا فى بعض الأحيـان ، إلا أمير البـرتغال ذو الموهبة القـيادية غيـر العادية هنرى الملاح.[٢٠] فضلا عن ذلك فإنه قد يكون من الخطأ تماما الافتراض بأنه بداية من القرن الخامس عشـر كانت الصادرات المحمولة بحرا من أفريقـيا الغربية تتكون كلية تقريبا من حمولات بشرية . فـعندما عرض على چوبسون عدد من الرقيق على السـاحل الغربى فى عـام ١٦٢٠ ، أجاب فى أنفـه وترفع بأننا « لم نكن بشرا نتـعامل فى مثل هذه النوعيـة من السلع ، ولا كنا نشترى أو نبـيع بعضنا بعـضـا ، أو أى شيىء آخـر على هيـئـتنا ».[٢١] ولاشك أن الدافع وراء أول «تكالب» على أفريقيـا كان دافعا اقتـصاديا ناشئا عن رغبـة فى الفوز بالثروات التى كانت معروفـة ومثمنّة بالفعل فى أوروبا.[٢٢] أما التجارة عـبر البحار فى الرقيق فقد جاءت فيما بعد .

(*) نانت عاصمة مقاطعة فى غرب فرنسا ، تقع على نهر لوار على بعد ٣٥ ميلا من مصبه - المترجم .

(٢٠) برغم أنه سواء أكان المسعى الأفريقى قد قام به نبلاء البرتغال المتلهفون على إنقاذ أقدارهم المتدهورة ، أم كان دافعه الثروة التى حققتها تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى والتى شجعت أيبريا المتوسعة على مواصلة التوسع ، فإن هذه مسألة ينبغى أن يترك حسمها لمؤرخى أوروبا .

(٢١) چوبسون ، **The Golden Trade...** ، الصفحة ١١٢ .

(٢٢) من أجل المزيدمن التفـاصـيل ، انظر ، مـاريان مـالوڤـست ، "Les Fondements de l'expansion européenne en Afrique au XV^e siècle : Europe, Maghreb et Soudan occidentale" ، فى مجلة **أكتابولونيا هيستوريكا** ، العدد ١٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٥٦ إلى ١٧٩ .

وقبل انتشار التجارة المشروعة فى القرن التاسع عشر كانت الصادرات الرئيسية من أفريقيا الغربية ، خلاف الرقيق ، هى الذهب والعاج والأخشاب والخشب الصبغى (خشب يتخذ منه صبغ) والصمغ وشمع العسل ، والجلود والتوابل ، لاسيما الفلفل . وكانت هذه السلع ، فى بعض الأحيان ، تكملة للتجارة فى الرقيق ، ولكنها كانت تعامل أيضا على أنها صادرات قابلة للاستمرار بحكم طبيعتها الخاصة . وفى البداية كان الهدف الأساسى للبحارة التجاريين الأوروبيين هو إحكام السيطرة على موارد الذهب فى أفريقيا الغربية . ومن هنا كانت بعض القواعد الساحلية الأولى المفعمة بالنشاط موجودة فى السنغال وساحل الذهب بالقرب من المراكز الرئيسية للنشاط التعدينى . وفضلا عن الاهتمام الشديد من جانب الأوروبيين بالثروات المعدنية ، فانهم كانوا يولون بعض الاهتمام للموارد الزراعية للقارة.[٢٣] وقد بذلت محاولة لأستعمال منتجات أفريقيا الغربية كبدائل للمنتجات المستوردة من آسيا ، التى انخفضت صادراتها إلى أوروبا فى ظل السيطرة الإسلامية فى الجزء الأخير من القرون الوسطى . وكان لهذا السبب أن بدأ البرتغاليون فى شحن الفلفل من بنين فى القرن الخامس عشر . وابتداء من القرن السادس عشر كانت الجهود تبذل لتنمية إنتاج محاصيل مثل السكر والقطن والتبغ . وهذه المشاريع التجارية سبقت التجارب التى أعيدت محاولتها مرة ثانية ، وعلى نطاق أوسع ، فى القرن التاسع عشر ، ولكن قُدِّر لها فى الوقت نفسه أن تحقق نجاحا أكبر فى جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية .

---

(٢٣) ماريان مالوقست ، Les debuts du système de plantations dans la période des Grandes Decouvertes" ، فى مجلة **أفريكانا بوليتين** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ . الصفحات ٩ إلى ٣٠ .

وحتى بعـد أن استقـرت تجارة الرقيق عـبر المحيط الأطـلسى ، فإن بعض أجزاء من أفـريقيا الغـربية ، لاسيـما المقاطعـات الواقعة غـرب نهر الڤـولتا ، استمـرت تمارس تجارة تصدير هامة فى سلع أخـرى . ومن الصعب فى الوقت الحالى الحصول على معلومات تفصيلية عن حجم هذه التجارة وقيمتها ، برغم أنه اسـتناداً إلى أحد التـقديرات كـان حوالى خـمس دخل الشركـة الأفريقـية الملكية(*) فى نهاية الـقرن التاسع عـشر يجىء من مـبيعـات سلع أخرى غـير الرقيق.[٢٤] وكان الذهب هو السلعـة الأعلى قيمـة بكثير بين هذه المنتـجات ، وكان لايزال سلعـة التصدير الرئيسيـة عبر البحـار من ساحل الذهب فى ذلك الوقت ، حتى على الرغم من أن الإقليم قد أصبح أيضا مورّدا رئيسياً للرقيق . ولم يتغير هذا الوضع إلا فى الجزء الأخير مـن القرن الثامن عشر ، عندما كان المصدّرون فى ساحل الذهب يبيعون الرقـيق للتجار الأوروبيين مقابل الذهب . وأبعد إلى الغـرب ، فى سيراليـون ، كانت صـادرات مثل الخشب الصـمغى والعاج وشمع العسل لاتزال حتى منتصف القرن الثامن عشر على الأقل تساوى أكثر من شحنات الـرقيق . وهناك مثال بارز آخر لاقليم كانت فـيه التجارة فى المنتجات الطبيـعية ذات أهمية كبيرة هو سنغمـبيا ، الذى تطور فى بادىء الأمر كمركز لتجارة الذهب . وفيما بعـد كان يجرى تصدير الرقيق ، ولكن كميات هامة من بضائع أخرى كان يجرى التعامل فـيها أيضا ، مثلما أوضح عبدولايى لى[٢٥] . وكان الصمغ هو سلعة التصدير الـرئيسية من وادى السنغال والساحل

(*) Royal African Company

(٢٤) ك . ج . ديڤيز ، The Royal African Company ، ١٩٥٧ ، الصفحتان ١٧٩ و ١٨٠ .

(٢٥) La compagnie du Sénégal ، باريس ، ١٩٥٨ .

الموريتانى فى القرنين السابع عـشر والثامن عشر،[٢٦] وكان لشمع العسل نفس أهمية الرقيق فى تجـارة كازامانس (جنوب السنغال) عبر البحـار خلال الفترة نفسها . وكـان لكل من هذين المنتجين استخدامات صيدلانيـة وصناعية ، وكان للصمغ أهمية خـاصة كمادة أولية فى صناعة المنسوجات . وأخـيرا من المفيد أن نلاحظ أن الأوروبيين كـانوا فى بعض الأحيـان يعملون كـوسطاء فى التـجارة الإقليمية الأفريقية ، مستخدمين سفنهم لتوسيع الأسواق المحلية القائمة ، ومن حين الآخر لخلق أسواق فى الأماكن التى لم تكن توجد فيها أسواق من قبل . ففى القرن الخامس عشر ، على سبيل المثـال ، كان البرتغاليون يقومون بتصدير الرقيق من بنين ، ويبـيعونهم فى سـاحل الذهب مقابل الذهب . وبعـد مائتى عام كانوا يستخـدمون جوزة الكولا من سيراليون لشراء الرقيق فـى سنغمبيا . وفى القرن السابع عشر أيضا كان الهـولنديون يشحنون الأقمشة والخرز من بنين إلى ساحل الذهب ، وفـى القرن الثامن عـشر كان تجـار الرقيق فى بريسـتول يشترون ويبيعون الأرز والذرة الغـينية والدخن واليام أثناء رحلاتهم على امتداد السـاحل .

ويجدر أن نوجز التعليقات التى قدمناها حتى الآن ، إذ أن قيمتها كثيرا ما كانت تُنتَـقص فى المـاضى ،[٢٧] ومن الضرورى أن توضـع فى الاعتبـار خلال المناقشة التالية لتجـارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى . أولها أن الأوروبيين الذين جاءوا إلى أفريقيا الغربية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانوا مهتمين

---

(٢٦) تناول هذه المسـألة أندريه ديلكور ، La France el les établissements Français au Sénégal entre 1713 et 1763 ، دكار ، ١٩٥٢ .

(٢٧) هناك اسـتثناء هام هو الدراسـة التى أجراها والتر رودنى ، A History of the Upper Guinea Coast, 1545 - 1800 أكسفورد ، ١٩٧٠ ، الفصل السادس .

أساسا بسلع أخرى غير الرقيق . ثانيها أن هذه التجارة استمرت حتى بعد أن كانت التجارة فى الرقيق قد انتشرت عبر البحار . ثالثها كانت هناك فروق إقليمية ملحوظة فى أفريقيا الغربية حسب طبيعة التجارة مع الأوروبيين . رابعها أن خدمات الشحن الأوروبية كانت تشجع على نمو نوع جديد من التجارة الساحلية البعيدة فى أفريقيا الغربية . وأخيرا قد يكون من المفيد التأكيد على ضرورة إجراء مزيد من البحوث فى موضوع التجارة فى منتجات أخرى غير الرقيق . ولاريب أن البحوث المقبلة ستؤدى إلى وجهة نظر أكثر اختلافا فيما يعتبر الآن عصر تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ، كما ستؤدى إلى تعديل الطريقة التى يفسر بها المؤرخون التطورات فى القرن التاسع عشر الذى نشأ خلاله اقتصاد للتصدير يقوم كلية على السلع « المشروعة » .

ربما تكون تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى الموضوع الذى تناوله أكبر قدر من النقاش فى التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية ، وهو بالتأكيد الموضوع الوحيد المعروف لذلك الكائن الوهمى ، القارىء العام . ومن سوء الطالع أن غالبية الكتب المبسطة التى تنشر بانتظام حول هذا الموضوع ، برغم أنها يمكن أن تنجح فى إعطاء الجوانب الأكثر إثارة معالجة ملحمية مناسبة ، فهى نادرا ما تسهم بشيء جديد فى مجال الحقائق والأفكار . والقليل من هذه الكتب يستعين بالمصادر الثانوية المتاحة ، على حين أن كتباً أخرى تعمل على استمرار الأفكار العتيقة عن أفريقيا ، وانتشارها بين جمهور القراء الذين لايفترض أن يكونوا مطلعين على أحدث التطورات فى الدراسات الأفريقية.[٢٨] وقد التقى

---

(٢٨) يوجد استثناء بارز لهذه التعميمات النقدية هو كتاب بازيل دافيدسون ، Black Mother ، ١٩٦١ ، برغم أنه كان من الطبيعى أن تتجاوز هذا الكتاب إلى حد ما البحوث التى أجريت خلال السنوات العشر الأخيرة .

الزمن والتكرار معا لترسيخ كل من الأساطير والحقائق إلى درجة يصعب معها الآن القول بأن هذه أساطير وتلك حقائق . ولحسن الحظ أنه قد أجريت مؤخرا بعض الدراسات العالية القيمة عن جوانب خاصة من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ، ومن المؤكد أن هذا الموضوع سيبدو شديد الاختلاف فى غضون سنوات قليلة . وفى الصفحات التالية سنبذل محاولة لتلخيص الموضوعات الرئيسية كما تبدو فى الوقت الحاضر ونعلق عليها ، ولتقصى بعض المشاكل التى يؤمل أن تكشف البحوث المقبلة عن دلالتها . وسنبدأ المناقشة بعرض موجز للمصادر الرئيسية للطلب على الأيدى العاملة ، ثم نتطرق إلى الكيفية التى كان يتم بها تنظيم توريد الرقيق ، فنتناول أولا الجانب الأوروبى للتجارة وثانيا الحالة على الساحل الغربى نفسه . ونحن هنا لانعتذر عن ذكر مناطق أخرى غير أفريقيا ، لأن تجارة الرقيق لايمكن أن تفهم دون الإشارة إلى الخلفية الدولية التى نمت فيها وازدهرت ثم تدهورت .

لقد كان الأوروبيون يشترون بعض الأفارقة منذ بداية اتصالهم بالساحل الغربى فى القرن الخامس عشر ، برغم ترفع چوبسون عن الاهتمام بهذا النوع من التجارة . وفى القرن السادس عشر كان البرتغاليون يستخدمون أعداداً قليلة من الرقيق للعمل فى مزارع السكر فى الجزر القريبة من ساحل أفريقيا الغربية ، كما تم تصدير أعداد أخرى إلى أمريكا الجنوبية لاستخراج الفضة التى اكتشفت هناك فى العقد الثالث من القرن السادس عشر . غير أن الطلب على العمال الرقيق لم يكن كبيرا جدا فى ذلك الوقت ، كما أن الاتجار فى تصديرهم لم يكن على نطاق واسع . ولم يبدأ التوسع السريع فى التجارة عبر الأطلسى إلا فى منتصف القرن السابع عشر ، نتيجة لنشأة مزارع السكر فى جزر الهند

الغربية.[٢٩] وأحدث هذا التطور ثورة فى اقتصاد منطقة الكاريبى . وحتى قرابة العقد السادس من ذلك القرن كان محصول التصدير الرئيسى من جزر الهند الغربية هو التبغ الذى كانت مجموعة صغيرة من المستوطنين الأوروبيين تقوم بزراعته على نطاق صغير.[٣٠] غير أن محصول السكر كان بشكل بارز محصول أصحاب مزارع تجارية ، وكان يتطلب الأرض ورأس المال والأيدى العاملة على نطاق واسع . أما الأرض فكانت موجودة بالفعل ؛ ورأس المال كان يجىء من أوروبا ؛ ثم كانت الأيدى العاملة تجىء من أفريقيا ، ليس لأن هذه القارة كانت مكتظة بالسكان ، ولكن لأنه لم يكن متاحا بسهولة أى مصدر أرخص للقوى العاملة المناسبة . وقد تمت تجربة أهالى الأمريكتين الأصليين وتبين عدم كفاءتهم ، واختار كثيرون من الرواد الأوروبيين فى هذا المجال الخاص للعالم الجديد أن يزرعوا الأرض لحسابهم فى أماكن أخرى، لاسيما فى ڤرچينيا وكارولينا ، حيث كان التبغ يحتل مكانه كمحصول تصديرى هام . ولكن الاحتفاظ بقوة عمل حرة فى ظروف توجد بها وفرة فى الأرض وفرص عمالة بديلة كان يعنى دفع أجور عالية . وكانت الأيدى العاملة الرخيصة المستعبدة هى المفضلة ، وربما لاغنى عنها أيضا . فالعمال الزنوج إلى جانب أن ثمنهم كان رخيصًا نسبيا ًوأن الحصول عليهم عليهم كان يسيرًا (بفضل كفاءة نظام التسليم الأفريقى- الأوروبى) ، كان لهم معدل بقاء أعلى فى جزر الهند الغربية ،

---

(٢٩) د . ا . فارنى ، "The Commercial Empire of the Atlantic. 1607 - 1783" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ١٥ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٢٠٥ إلى ٢١٨ .

(٣٠) ا . ب . ثورنتن ، "The Organization of the Slave Trade in English West Indies, 1660 - 1685" ، فى مجلة **وليم آندمارى كوارترلى** ، العدد ١ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ٣٩٩ إلى ٤٠٩ .

ولذلك كانت لهم ميـزة من حيث التكاليف على المنافسين المحـتملين فى سوق العمل . وكانت هذه الميزة نتيجة لحصـانتهم الأكبر ضد الأمراض ، مثل الحمى الصفراء والملاريا ، ولـم تكن لها علاقة بما يقال من عـجز الرجل الأبيض عن العمل فى المناخ الاستوائى.(٣١) وهكذا فإن المغامـرين الذين أبحروا أصلا إلى أفريقيا الغربية ليتاجـروا أساسا فى الذهب استمروا هناك لتوريد الأيدى العاملة لمزارع السكر الجديدة فى الكاريبى .

وكان القرن الثامن عشر هو العصر الذهبى لرخاء جزر الهند الغربية ، وهو الوقت الذى أصـبحت فـيه الجـزر المورِّد الرئيسى للسكر إلى أوروبا . وكـانت المراكز الرئيسيـة للإنتاج هى جامايكا ، الخاضعة لبريطانيـا ، وسان دومينجو ، وكانت تتـبع فرنسا . واسـتنادا إلى شريدان ، فإن حـوالى ثلثى جمـيع الرقيق الذين شحـنوا إلى منطقة الكاريبى كـانوا يعملون فى مـزارع السكر ، وإنه فى اقتصاد جامايكا ذى التـخصص العالى كان ٨٤ فى المـائة على الأقل من الرقيق (١٦٠ ألفا من ١٩٠ ألفا) مستخـدمين فى صناعة السكر فى العقد الثامن من القـرن الثامن عـشر.(٣٢) وكانت تـزرع هناك محـصولات أخرى ، مـثل البن والقطن والنيلة والتبغ ، ولكن السكر ظل إلى حـد كبير سلعة التصـدير الأكثر أهميـة . وكان الحافـز على التوسع فى إنتاج السكر هـو ارتفاع فى الطلب فى أوروبا بعد زيادة اسـتهلاك الشـاى والقهوة ؛ والزيادة فى طاقـة صناعة تجهـيز

---

(٣١) هذه النقطة توسع فى دراسـتـهـا فـيليب د. كـورتن ، "Epidemiology and the Slave Trade" ، فى مجلة **بوليتيكال ساينس كوارترلى** ، العدد ٨٣ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٩٠ إلى ٢١٦ .

(٣٢) ر . ب . شـــــريدان ، "The Commercial and Financial Organization of the British slave Trade, 1750 - 1807" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ١١ ، ١٩٥٨ ، الصفحة ٢٤٩ ؛ وكذلك "The Wealth of Jamaica in the Eighteenth Century : A Rejoinder" ، فى المجلة نفسها ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحة ٤٩ .

السكر حتى أمكن ملاحقة الطلب عند حوالى منتصف القرن الثامن عشر ؛ والدعم الحكومى الذى عزّز هيكل التجارة عبر المحيط الأطلسى . ففيما بين عامى ١٦٥١ و ١٨٥٤ ، على سبيل المثال ، كان المنتجون فى المستعمرات البريطانية فى جزر الهند الغربية يتمتعون بحماية ناتجة عن فرض رسوم باهظة على السكر الأجنبى الذى يدخل المملكة المتحدة . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كانت الحكومة الفرنسية تقدم هبات سخية لسفن الرقيق التى تغادر فرنسا إلى أفريقيا ، وتدفع مبالغ إضافية مقابل كل رقيق يحط رحاله فى جزر الهند الغربية الفرنسية . ويمكن أن نفهم هذا الاهتمام إذا أدركنا أنه بحلول عام ١٧٨٩ كان حوالى ثلثى الصادرات البحرية الفرنسية يذهب إلى مستعمراتها فى جزر الهند الغربية ، وأن السكر كان السلعة الأعلى قيمة المرسلة إلى فرنسا من أعالى البحار . كما كان السكر أكبر سلعة مفردة تستوردها بريطانيا فى القرن الثامن عشر . وقد ارتفع متوسط القيمة السنوية لواردات السكر إلى قرابة أربعة أمثاله ، من ٦٣٠ ألف جنيه استرلينى فى الفترة ١٦٩٩ - ١٧٠١ إلى ٢٣٦٤ ألفاً فى الفترة ١٧٧٢ - ١٧٧٤ . وفيما بين عامى ١٧١٤ و ١٧٧٣ كان متوسط الواردات من جزر الهند الغربية حوالى ٢٠ فى المائة من القيمة السنوية لجميع الواردات البريطانية . ومن الناحية التجارية أصبحت منطقة الكاريبى أكثر أهمية لانجلترا من آسيا ، ولم تكن تسبقها غير التجارة مع أوروبا . يقول مالاتشى پوستليثوات ، أحد المعبّرين عن النزعة المركانتلية فى صورتها النقية ، إن الإمبراطورية البريطانية « كانت بنياناً علوياً عظيماً للتجارة الأمريكية والقوة البحرية الأمريكية القائمة فوق أساس أفريقى »[٣٣] . وهو تعبير موجز لا يعلى عليه .

---

(٣٣) مقتبسة من إيريك وليامز ، Capitalism and Slavery ، ١٩٦٤ ، الطبعة الثانية ، الصفحة ٥٢ .

وكانت أهمية الدول الغـربية المختلفة المشتغلة بالتجارة مع أفـريقيا انعكاسا إلى حد كبير لتغير مواقعها السياسية فى أوروبا.[٣٤] وكانت البرتغال هى الدولة الأجنبية الرئيسية فى أفريقيا الغـربية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ وأصبح للوجـود الهولندى دلالته فى القرن السـابع عشر ؛ أما انجلتـرا وفرنسا فكانت لهما الهيمنة فى القرن الثامن عشر . وثمـة مؤشر مفيد للمواقع النسبية للدول الرئيـسيـة يزودنا به عدد الرقـيق الذين تداولتهم كل دولـة خلال ذروة التجارة عبر الأطلسى.[٣٥]

صادرات الرقيق التى قامت بها الدول الكبرى الثلاث من أفريقيا الغربية ، ١٧٠١ - ١٨١٠

انجلترا	٢٠٠٩٧٠٠
فرنسا	٦١٣١٠٠
البرتغال	٦١١٠٠٠
	٣٢٣٣٨٠٠

وسيادة بريطانيا هنا ليست بحاجـة إلى برهان : فقد كانت وحدها مسؤولة عن قـرابة ثلثى العدد الكلى للرقيـق الذين قامت الدول الرئيسية الثلاث بشحنهم . وقد كان تفوقها فى أفريقيا الغربية تصويرا صارخا للنمو العام لتجارتها الخارجية

---

(٣٤) يمكن العثور على مزيد من المعلومات عن المنافسات السياسية بين الدول الكبرى فى أفريقيا الغربية فى ، ج . ر . فيدج ، A History of West Africa ، ١٩٦٩ ، الفصلين الثالث والرابع .

(٣٥) فيليب د. كـورتن ، The Atlantic Slave Trade : a Census ، مـاديسـون ، ١٩٦٩ ، الصفحة ٢١١ .

فى القرن الثامن عشر ، وللهيمنة العالمية لبحريتها . ولم تواجه سطوة بريطانيا تحدياً جدياً حتى نهاية القرن التاسع عشر ، عندما بدأت القوات الفرنسية زحفها الطويل المُغْبَرّ عبر ما كان لورد سلزبرى يصفه ساخرا بأنه التربة « الخفيفة » للسودان الغربى . ويقال فى بعض الأحيان إن القوة الفرنسية تدهورت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . غير أنه من الهام أن ندرك أن سطوة انجلترا كانت نتيجة للسرعة الكبيرة نسبيا لتوسعها التجارى ، ولم يكن سببها انخفاضا مطلقا فى التجارة الفرنسية مع أفريقيا الغربية ، على الرغم من أن فرنسا كانت لاتزال تعتمد على هولندا وبريطانيا فى الحصول على كثير من احتياجاتها من السلع . والحقيقة أن عنفوان النشاط الفرنسى فى هذا الجزء من العالم قد زاد من الناحية الفعلية بعد عام ١٧٦٣ ، فى أعقاب جهود شوازيل(*) لتنمية أفريقيا عوضا عن ضياع كندا ، ولتحرير جزر الهند الغربية الفرنسية من الاعتماد على السفن البريطانية فى الحصول على الاحتياجات من الرقيق . وموقع البرتغاليين جدير باهتمام خاص . وهذا الموقع لم يكن فى مرحلة تدهور فى بداية القرن السابع عشر كما يفترض عادة ، وإنما ظلت قبضتهم التجارية قوية لفترة طويلة بعد ذلك . ومن المسلم أن حصة البرتغال فى شحنات الرقيق كانت تتدهور مع تقدم القرن الثامن عشر ، ولكنها أخذت فى الانتعاش مرة أخرى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عندما كانت التجارة تدخل فى طورها النهائى ، وإن لم يكن طوراً يمكن إغفاله .

(*) **أتيين فرانسوا شوازيل** (١٧١٩ - ١٧٨٥) ، دوق سياسى فرنسى خدم بالجيش والسلك الدبلوماسى . عقد الميثاق العائلى ومعاهدة باريس بعد حرب السنوات السبع . وبرغم إخفاقه فى منع ضياع كندا والهند ، فقد استطاع تطوير المستعمرات الفرنسية فى الأنتيل وسان رومينجو ، وضم اللورين وكورسيكا (١٧٦٨) - المترجم .

وقبل القـرن التاسع عشـر كانت الدول الأوروبية ممثلة فى أفـريقيا الغـربية بشركات كـبيرة منشأة بقوانين برلمـانيـة وبتجار أفراد أكثـر مما كانت ممثلة بجنود نظاميين ومدراء مـحترفين . وكان لهذه الشـركات دور بارز خلال الطور المبكر للتجارة المحمولة بحرا مع أفريقيا الغـربية ، لاسيما خلال القرن السابع عشر ، كما كـانت تتمتع باحتكار تجـارى على قطاعات مختلفة مـن الساحل الأفريقى مقابل الوفاء بالتـزامات معينة . وفى هولندا كانت الشركات الرئيسـية المشمولة برعاية رسمـية هى شركة الهند الغـربية الهولندية(*) (١٦٢١) ، التى كانت ، إلى جانب مـالها من مـصالح فى منطقـة الكاريبى ، نشطة أيضا على امـتداد ساحل أفريقـيا الغربية خلال القرن السـابع عشر . وكانت الشركات الفـرنسية الأكثر أهمية هى شـركة جزر الهند الغربية(**) (١٦٦٤) ، التى أسسهـا كولبير بناء على الأفكار التى صـاغهـا ريشـيليو ؛ وشـركة السنغـال(***) (١٦٧٣) ؛ وشركـة غينـيا(****) (١٦٨٤) . وكانت الشـركة التى تحظى بـاهتمام بريطـانيا الرئيسى هى الشركة الأفريقية الملكية (١٦٧٢) ، التى خلفت فى أفريقيا الشركة عديمة الفعـالية والتى حق عليها اسـمها ، شركة « المغـامرين المـلكيين »(*****) (١٦٦٠). وكان وجـود الشركـات المساهمة فى بعض فروع التجارة الخـارجية

(*) Dutch West India Company : شركة تجارية اسـتعمارية اعتمدتها هولندا فى عام ١٦٢١ ، ومنحت حق التجارة على الساحل الأفريقى بين مدار السرطان ورأس الرجاء الصالح ، وعلى الساحل الأمريكى بين نيو فوندلند ومضيق ماجلان ، وكانت تتمتع فوق أراضيها بجميع السلطات تقريبا - المترجم .

(**) Compagnie des Indes Occidentales : نظمت فى عام ١٦٦٤ للسيطرة على التجارة الفرنسية لا فى كندا فقط ، وإنما كذلك فى أفريقيا الغربية وأمريكا الجنوبية وجزر الهند الغربية - المترجم .

(***) Compagnie du sénegal

(****) Compagnie du Guinée

(*****) Royal Anventures ؛ Royal African Company

يرجع أساسا إلى رغبة المكتتبين فى تقاسم مخاطر التجارة الأفريقية ، التى كانت سيئة السمعة لما يشوبها من عدم اليقين ، برغم أنه فى جزء منه كان أيضا استجابة لاحتياجات التجارة البعيدة من رأس المال ، لاسيما ضرورة الاستثمار فى رأسمال ثابت ، مثل الحصون والسفن . وكانت الدولة تصدر مواثيق بالحقوق لأنها كانت تنظر إلى الشركات باعتبارها أدوات مفيدة للسياسة الخارجية ، وبأمل أن تكون وسيلة لإثراء الحكام أيضا . وكان المروجون للشركات ينشدون رعاية الحكومة كوسيلة لجذب رأس المال والقضاء على المنافسة . وقد كان الاعتماد المتبادل هو أساس سياسة التجاريين : فسلطة الدولة كانت تُدْعم بتدابير تستهدف تحقيق ميزان تجارى موات ؛ وفى الوقت نفسه كانت مجموعات المصالح الخاصة تسعى إلى استخدام سلطة الدولة كوسيلة للكسب الخاص.(٣٦) وفى سياق المنافسات الدولية فى القرن السابع عشر ، كان يمكن النظر إلى الشركات المنشأة بقوانين برلمانية على أنها أطراف فى الصراع بين السياسات التجارية القومية المتنازعة التى كانت ترمى إلى السيطرة ليس فقط على التجارة الأفريقية ، وإنما على تجارة المحيط الأطلسى ، وفى نهاية الأمر على تجارة أوروبا .

وكانت خطط الشركات المنشأة بقوانين أكثر إثارة من منجزاتها . ويتضح من البحوث المتخصصة التى أجراها دافيز وديلكورت ولى أن الشركات كانت كثيرا ما تشكو من العيوب نفسها . فهى فى المقام الأول كانت عاجزة عن جذب ما يكفى من رأس المال . وكان التجار الفرنسيون تقليديا يتوخون الحذر فى وضع أموالهم فى شركات حكومية ، وهو ما كان يتطلب بالتالى إعانات

---

(٣٦) تشارلس ويلسون ، Profit and Power : a Study of England and the Dutch Wars ، ١٩٥٧ ، الصفحة ١٥٣ . وعن سياسة التجاريين ، انظر ، العمل الجماعى الذى أعده د . س . كولمان ، Revisions in Mercantilism ، ١٩٦٩ .

مالية مـن الصناديق العامة وصناديق البلاط . أمـا التجار الإنجليز فكـانوا أكثر استعدادا للاستثمار فى الشركات المنشأة بقانون ، ولكنهم نادرا ما كانوا يمتلكون أنصبة كبيرة فيها ، وسرعـان ما كانوا ينقلون أموالهم إلى استخدامات بديلة إذا ما لاحت لهم فرص أكـثر ربحية . ثانيـا ، كانت الشركات تتحـمل مصاريف ثابتة كبيرة فى شكل موظفين وحصـون ، كما كانت تتحمل فى بعض الأحيان أعباء دفاعية باهظة . ثالثا ، كانت الشركات عاجزة عن الحصول على موظفين لديهم الكفاءة اللازمة ، كمـا كان موظفوها يخفقون فى المطابقـة بين مصالحهم ومصالح المنشـأة ، مما يترتب عليه عرقلة مبـاشرة الأعمال بكفاءة نتيـجة لسوء الإدارة والاتجار الخـاص من جانب موظفى المنشـأة . رابعا ، كانت الشـركات مطالبة بتلبـية التزامات مـحددة ، من قبيـل توريد عـدد ثابت من الرقيـق كـل سنة ، وبالتـالى كان عليـها الاسـتمـرار فى الاتجـار بغض النظر عن الظروف السـائدة فى ذلك الوقت . وقـد كانت هذه المـشكلة هى التى أوقـعت شركـة السنغال فى صـعاب كثيـرة بعد عام ١٦١٩ . وأخـيرا كانت الشركـات المنشأة بقوانين تـتعرض للهـجوم من جـانب مجمـوعة منوعـة من المصالح المعـارضة لسلطاتهـا الاحتكارية ، والتى كـانت تشـمل التجـار المسـتبعـدين من المناطق الخاضعة لولاية الشركات ؛ وأصحاب الصناعات الذين كانوا مستائين من القيود المفروضة على منافذ تصريف سلعهم ؛ والمسـتعمرين (وبخاصة فى جزر الهند الغربية) الذين كانوا يعـترضون على النسب الموضوعة لمبادلة منتـجاتهم مقابل الواردات الاستـهلاكيـة ؛ والخصوم السيـاسيين للسلطة الملكيـة ، الذين كانوا يعتبـرون الشركات المنشأة بـقـوانين رموزا للامتيـازات المـلكيـة . وبحلول عام ١٧١٠ على وجه التقريب كان واضحا أن الشركة المنشأة بقانون ، برغم أنه لم يكن قد قُضِى عليـها بعد ، ليس لها مستقـبل كبير فى تجارة أفريقـيا الغربية . فمن الناحيـة المـالية كانت هذه الشركـات مشروعات فاشلـة ، إذ كانت مطالبة بأداء أصعب المهام التجـارية جميعا ، وهى التوفيق بين الأخلاقـيات الرأسمالية

والواجب العام ، وذلك تـوقع لايوجد اليوم إلا فى بعض الصـناعات المؤممة . وقد حققت منجزاتها الرئيسية بوصفـها وسائط كشفية رائدة للنظام الاستعمارى القديم ، تكتشف الأسواق التى كان يتعين على شركات أخـرى استغلالها فيما بعد بكفاءة أكبر .

وقد جرت عادة المؤرخين على المقابلة بين القيود المركانتلية فى القرن السابع عشر وتطور التجارة الحرة فى القرن الثامن عـشر ، غير أن هذا التفسير لم يعد باستطاعته الصمود دون تحـفظات . صحيح أن السلطات الاحتكارية للشركات المنشأة بقوانين قـد فقدت فعاليتـها فى غضون القرن الثـامن عشر ، ولكن هذه العملية كانت تدريجـية ، وظلت غالبية الشركات تـناطح من أجل البقاء حتى قرابة منتصف القـرن أو حتى بعد ذلك . وفى الوقت نفســه تنبغى ملاحظة أنه فى الممارسة كان التجار الأفراد يقومـون بدور هام فى تجارة أفريقيا الغربية حتى فى القرن الســابع عشر . فمنذ الـبداية كانت الشركـات عاجزة عن استـخدام سلطتها الاحتكارية بصورة مانعة ، وكانت تجد من الضرورى إصدار «جوازات» أو تراخيص للتجار الأفراد ، كمـا كانت ترغم أيضا على التسامح مع المتطفلين الذين يتاجـرون فى أراضيها دون إذن . ومن زاوية أكـثر عموميـة سيكون من الخطأ المساواة بين تدهور الشركات المنشأة بقـانون وصعود التجارة الحرة ، على الأقل بمعنى هذا المفهوم الذى بدأ استخدامه فى القرن التاسع عشر . وقد سبق توضيح أن القرن الثامن عـشر شهد **زيادة** ملحوظة فى الرسوم العـالية المستوى على السلع التى تستوردها انجلترا ، وأن هذا التغـير فى هيكل التعريفة كان من أثر حماية رجـال الصناعة المحليين[٣٧] . وسواء أكان آدم سمـيث وحواريّوه قد

---

(٣٧) رالف ديفـز ، The Rise of Protection in England, 1689 - 1786 ، فى مـجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ١٩ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٠٦ إلى ٣١٧ .

أدركوا ذلك أم لا ، فإنهم عند ختام القرن الثامن عشر كانوا يهاجمون تطورا حديثا نسبيا في السياسة التجارية ، وليس هيكلا للتعريفة موروثا من عصر المذهب التجاري .

ولذلك كان الانتقال إلى التجارة الحرة محدودا بعض الشيء . وفيما يتعلق بتجارة أفريقيا الغربية اتخذ هذا الانتقال شكل زيادة نسبية في أهمية التجار الأفراد وتدهور نسبي في موقع الشركات المنشأة بقانون . ولم يكن هذا التغير نتيجة مواجهة قوية بين فلسفات اقتصادية متنازعة ، وإنما لأسباب تجارية عملية . فالشركات المنشأة بقانون ، التي لم تكن موفقة حتى في ظروف القرن السابع عشر ، كانت عاجزة تماما عن التصدي للحجم المتسع لتجارة الرقيق في القرن الثامن عشر . وقد ازدهر التجار الأفراد لأنهم كانوا يتحملون تكاليف ثابتة أقل (انخفاض نسبة الموظفين إلى معدل دوران رأس المال ،(*) ، وأموال أقل مرتبطة بإحكام بقواعد عبر البحار) ؛ كما كانوا يتمتعون بدرجة أكبر كثيرا من الإشراف الشخصي على الساحل الغربي ، وهو ما يعني أنه كان باستطاعتهم الاستجابة بسرعة أكبر لتغير الظروف ؛ ولم تكن تعوق حركتهم التزامات عامة أو توجيهات حكومية ، ومن ثم كان بإمكانهم أن يتاجروا متى يختارون وحيث يختارون وبالشروط التي يحددونها .

ونجاح التجار الأفراد كان يمكن تبينه من النهوض المذهل لأكبر مركزين

(*) Turnover : المبيعات الكلية لإحدى المنشآت خلال فترة معينة ، وقد يكون معدل دوران رأس المال Rate of turnover خلال فترة معينة ، أو دورة رأس المال التي تتحدد كعملية دورية - المترجم .

أوربيين لتجارة الرقيق ، هما ليڤربول ونانت . ففى القرن الثامن عشر نقلت السفن الانجليزية قرابة ثلثى العدد الكلى للرقيق الذين شحنوا من أفريقيا الغربية عبر المحيط الأطلسى ، ونقلت السفن الفرنسية حوالى خمس المجموع . وقد استأثرت كل من ليڤربول ونانت بما لا يقل عن نصف مجموع ما نقلته سفن بلد كل منهما ، وفى بعض الأحيان أعلى من ذلك كثيرا . وعلى ضوء التركيز الملحوظ للتجارة فى هذين الميناءين يجدر أن يقال شيء أكثر عنهما ، لاسيما أن دور ليڤربول فى تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى قد أُغْفِل بصورة تسترعى الانتباه من جانب الدارسين الحديثين (وأحدث دراسة فى هذا الموضوع هى رسالة ماچستير غير منشورة وقلما يُرْجَع إليها)[(٣٨)] ، على حين أن الدور الذى قامت به نانت ، وإن كانت قد غطته جيدا بحوث جاستون مارتين وچين ماير وبيير رينشون ، تتجاهله عادة أعمال المؤرخين الانجليز .[(٣٩)]

وبحلول عام ١٧١٢ كانت الشركة الأفريقية الملكية قد وصلت إلى حالة متقدمة من التدهور ، كما أن مدينة لندن ، مقر الشركة والميناء الانجليزى الرئيسى لتجارة الرقيق فى القرن السابع عشر ، كانت تفقد سريعا سيطرتها على تجارة الرقيق . وكانت بريستول التى بدأت الاتجار فى الرقيق فى العقد

---

(٣٨) ج . ا . ميريت ، **The Liverpool Slave Trade From 1789 to 1791** ، جامعة نوتنجهام ، رسالة ماچستير ١٩٥٩ .

(٣٩) جاستون مارتن ، **Nantes au XVIII° siècle : l'ère des négriers (1714-44)** ، باريس ، ١٩٣١ ؛ چان ماير "Le commerce négriers nantais (1774-1792)" ، فى مجلة **Annales** العدد ١٥ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١٢٠ إلى ١٢٩ ؛ پير د. رينشون ، **Pierre-Ignace-Liévin van Alstein, capitaine négrier** ، دكار ، ١٩٦٤ . وترد فى ثبت المراجع فى نهاية هذا الكتاب أعمال أخرى عن نانت بأقلام ماير ورينشون وإيڤرارت وموجات .

الأخير مــن القرن السابع عشــر هى المستفيــد الأساسى من تدهور منافســتها ، ولكن سيادتها الخاصة لم تدم لأكثر من ثلاثة عقود ، ووصلت إلى الذروة فيما بين عامى ١٧٢٥ و ١٧٣٥ .[٤٠] كذلك بدأت مشاركة ليڤربول فى تجارة الرقيق فى القرن السابع عشر ، ولكن ممارستــها لهذه التجارة لم تصبح ذات دلالة إلا فى العقد الرابع من القــرن الثامن عشر . وفى غضون عشــر سنوات أصبحت ليڤــربول الميناء الرئيسى لتــجارة الرقيق فى أوروبا ، وهو موقع ظلت تحــتفظ به حتى عــام ١٨٠٧ ، عندما أصــبح محظورا على الرعــايا البريطانيين بمقــتضى القانون الاشــتغال بتــجارة الرقيق الأفــارقة . وبحلول عام ١٧٥٠ كــانت سفن ليڤربول تنقل أكثر من نصف صادرات الرقيق الذين تنقلهم السفن الانجليزية من أفريقيــا ، ومنذ ذلك الحين أخذت التجــارة فى الاتساع حتى حرب الاســتقلال الأمريكيــة (١٧٧٦ - ١٧٨٣) التى وجهت للميناء لطمــة عنيفة . فــفى عام ١٧٧٩ لم تغادر ليڤربول متجهة إلى أفريقيا إلا إحدى عشرة سفينة فقط ، وهو أدنى رقم فى تاريخ التــجــارة (١٧٣٠-١٨٠٧) . ومع توقــيع اتفاقــيــة السلم انتعشت التجــارة : ففى العقد الأخير من القرن الثامن عــشر كان تجار ليڤــربول ينقلون ما بين ٢٥ ألف و ٥٠ ألف رقيق عبر المحيط الأطلسى كل عام ، وتلك أرقام تبلغ على وجه التقريب ثلاثة أرباع كل ما كانت تنقله السفن الانجليزية . وفى عــام ١٧٩٨ غادر ليڤــربول إلى الساحــل الأفريقى رقم قيــاسى هو ١٤٩ سفينة . وهذه التــقلبات تصوّر المدى الذى كانت المعــارك العسكرية بين الدول الكبرى ، لاسيمــا المعارك البحرية ، تؤثر به فى التجارة عــبر المحيط الأطلسى بطــرقهــا الطويلة المحفــوفة بالمخــاطر وأســواقهــا المتنــاثرة على نطــاق واســع

(٤٠) دور برستول فى تجارة الرقيق يغطيه جيدا كتاب پ . د . رتشاردسون ، The Bristol Slave Trade in the Eighteenth Century ، جامعة مانشستر ، رسالة ماجستير ، ١٩٦٩

ومـا لا تكشف عنه الأرقـام هو قدرة أصـحـاب السفن عـلى التكيف مع هذه الأزمات . فالبـعض منهم كان يلتمس التعويض عـن طريق إرسال سفنهم إلى مياه أكثر مؤاتاة ، وآخرون كانوا يلجأون إلى القرصنة .

وكانت سيادة ليڤربول تدين بشيء للمزايا الجغرافية . فالميناء كان فى موقع أكثر صلاحـية من لندن للتجارة عبر المحـيط الأطلسى ، وفى وقت الحرب كان أقل تعرضا من لندن أو برسـتول لغارات القراصنة الفرنسـيين . ومع ذلك فقد كان الأمـر الأكثر أهميـة هو موقع ليڤربول بوصفـها المستودع الرئيـسى لمنطقة خلفيه تتسع باستمرار لم تكن تغطى مانشستر فقط ، بل مراكز أبعد مثل شفيلد وبرمنجهام . وقـد كان جزء من نجاح لندن المبكر فى التجارة مع أفـريقيا يرجع لقربها من أوروبا ، لأنه حـتى منتصف القرن الثامن عشر كـان أكثر من نصف السلع المرسلة إلى أفريقيا من المملكة المتحدة عبارة عن إعادة تصدير أصناف يتم الحصـول عليهـا من هولندا والسـويد وبلدان أخرى فى القـارة . وفى النصف الثانـى من القرن تغـير الوضع ، وكـان ما بين ثلثى وثلاثة أرباع السلع المـقرر إرسالها إلى أفريقيا يتم تصنيـعه فى المملكة المتحدة . وأصبحت ليڤربول المنفذ الرئيسى لهذه المنتجات الصناعيـة الجديدة . وكان باستطاعة هذا الميناء ، بسبب الانخفـاض النسبى لتكـاليف النقل الداخلى ، شحن السلع القـطنية والأدوات المعدنيـة والبنادق برسوم تقل عن تلك التى يتـقاضاها أى مـيناء منافس آخر ، وتلك ميـزة عززها استكمـال قناة بريدچووتر فى عام ١٧٧٢ . وقـد اتضحت قيمة أداة الربط مع مـانشستر أولا فى النصف الثانى من القـرن الثامن عشر ، حيث كـان هناك ازدهار فى صادرات سلع مـانشتسـر إلى أمريكا الأسپـانية . وعندما كانـت التجارة الأفريقيـة جارية كانت مصنوعـات مانشسـتـر تقدم عونا ملموسا لتجار الرقيق فى ليڤربول بمنحهم ائتماناً يصل إلى ثمانية عشر شهرا .

وهذه التسهيلات كانت عالية القيمة بوجه خاص فى تجارة تتطلب إنفاقا رأسماليا كبيرا (مرجعة إلى حد كبير اندماج وظيفتى التجارة والشحن) ، وقدرةً على انتظار العائد على الاستثمارات (بسبب طول الفترة التى تستغرقها تكملة صفقات تجارية تقيم جسورا بين عدة قارات) .

وأخيرا فإن جزءاً من نجاح ليڤربول ينبغى أن يعزى إلى « كفاءة » تجارها « المجردة من الرحمة » ، وهى من المعالم البارزة التى أكدتها دراسات متخصصة فى تاريخ الميناء ، وإن يكن من الصعب تقييمها ، بل ربما كان للتجرد من الرحمة **أفضلية** ملموسة على الكفاءة : فقد كان تجار الرقيق فى ليڤربول يتحملون تكاليف تشغيل أقل من تلك التى يتحملها منافسوهم فى بريستول ، ولكن ذلك لم يكن مرجعه أنهم يستخدمون أيدٍ عاملة أقل ورقيقا أكثر لكل طن ، وإنما لأنهم كانوا يدفعون لبحارتهم أجوراً أدنى.[٤١] وكان هؤلاء التجار يجيئون من جميع قطاعات المجتمع ، وكانت لديهم مصالح كثيرة أخرى إلى جانب التجارة الأفريقية . وكانت صفوفهم تضم ملاك أرض ورجال صناعة وحرفيين وتجاراً فى فروع أخرى من التجارة عبر البحار ، وعددا من ربابنة السفن ، مثل بيلى بوتس ، وهو رجل عصامى أصبح فى آخر الأمر مالك سفن مستقلاً . وكانت مشاريعهم التجارية تُموَّل من المدخرات الخاصة ، ومن أرباح أنشطة تجارية أخرى (بما فى ذلك الرحلات السابقة للتجارة فى الرقيق) ، ومن الائتمانات التى يمنحها كل من البنوك ورجال الصناعة . ومع تقدم القرن كان هناك اتجاه نحو التركز بين الشركات المشتغلة بتجارة الرقيق . وبحلول العقدين التاسع والأخير من القرن الثامن عشر كانت هذه التجارة تسيطر عليها قرابة عشر شركات تمارس كلها تجارة منتظمة ، ولكل منها حوالى

(٤١) قد تكون الأجور الأدنى أيضا انعكاسا لفرق فى سعر عرض الأيدى العاملة فى المنطقتين .

إثنى عشر شـريكا كثيرا ما يكـونون من الأسرة نفسها . فـفى الفترة ١٧٨٩ - ١٧٩١ ، على سبـيل المثال ، كانت الشـركات السـبع الكبرى تتولى أكـثر من نصف مجموع المشاريع المشتغلة بتجارة الرقيق . كما كانت هناك مجموعة ثانية وأكبر عـددا من تجار الرقيق تتكون من مـستثمـرين مضاربين صغـار لاتتجاوز حصة المسـتثمر منهم فى الرحلة جـزءاً واحدا من ٣٢ جزءاً . ومن الواضح أن نهوض التـجار الأفراد لم يكن يمثل تحولا من العـمليات الكبيرة إلى العـمليات الصـغيـرة . وليس فى ذلك مـا يبعث على الدهشـة لأن الكثـير من المشـاكل (مـشاكل جـمع رأس المـال وتوزيع المخـاطر) التى أدت إلى نشـأة الشركـات المساهمة فى القرن السابع عشر كانت لاتزال مـوجودة فى التجارة الأفريقية بعد مضى فترة طويلة على فقدان الشركات الاحتكارية لامتيازاتها .

وتطرح حالة نانت بعض المقارنات والاختلافات المثيرة مع حالة ليڤربول . فقد بدأت نانت تجارة الرقيق فى العقد الأخير من القرن السابع عشر، ووسعّت أنشطتها عن طريق الحصول على تنازلات من الشركات الاحتكارية . وفى عام ١٧١٦ كانت نانت أحـد الموانى الفرنسـية الأربعـة التى سمح لهـا بالاتجار فى الرقـيق بحرية ، ومنذ العـقد الثـالث من القرن الثـامن عشـر أصبـحت الميناء الرئيسى لتجـارة الرقيق فى فرنسا . وبحلول منتصف القرن كـانت سفنها تنقل قرابة عـشرة آلاف أسير أفريـقى فى السنة عبر المحيط الأطلسى ، أى أكـثر من نصف مجموع ما كانت تنقله السفن الفرنسية . ويقول جاستون مارتن إن ذلك كان وقت ذروة الرخاء بالنسبة للميناء ، وإن تدهوره الدائم بدأ بعد عام ١٧٧٤ . غير أن دراسة أخرى أجراها ماير وإيڤرارت أوضحت أن الانكماش كان مؤقتا فقط ، وأنه كان هناك ازدهار فيـما بين عامى ١٧٨٣ و ١٧٩٢ ، عندما سلّمت السفن المبحرة من نانت أعداداً من الرقيق تفـوق ما سلّمته فى أى عقد آخر فى القرن الثـامن عشـر . ففى هذه الفتـرة كانت نانت توفد فـى المتوسط خمـسة

وثلاثين من تجار الرقيق فى السنة مقابل واحد وعشرين تاجرا فى السنة فيما بين عامى ١٧٤٩ و ١٧٥٥ . فضلا عن ذلك كانت حمولة السفن المستخدمة فى التجارة تزداد مع الاقتراب من ختام القرن . وهذا الامتداد لدراسة جاستون مارتن الرائدة يظهر بوضوح أن التقلبات التى مرت بها نانت قبل عام ١٧٩٢ كانت من حيث التوقيت هى إلى حد كبير نفس التقلبات التى مرت بها ليڤربول . وكان السبب الرئيسى فى الحالتين هو الحروب بين الدول الكبرى . ومن الواضح أيضا أنه لم يكن هناك أى انخفاض مطلق فى تجارة الرقيق فى نانت فى النصف الثانى من القرن . غير أنه من الصحيح أيضا أنه كان هناك انخفاض **نسبى** ، إذ أن تجارة الرقيق أصبحت من الناحية النسبية أقل أهمية لنانت من الفروع الأخرى للتجارة الخارجية ، وأن الموانى المنافسة أخذت تشارك فى تجارة الرقيق على نطاق أكبر من مشاركتها فى النصف الأول من القرن . وبحلول العقد التاسع من القرن الثامن عشر كانت موانى كثيرة تقترب اقترابا شديدا من نانت - رغم احتفاظ هذه الأخيرة بتفوقها - هى لوڤاڤر وبوردو ولاروشيل وهونفلير التى وسعت جميعا أنشطتها فى مجال تجارة الرقيق بعد عام ١٧٦٣ .[٤٢] فميناء لاروشيل، على سبيل المثال، تحول إلى تجارة الرقيق فى محاولة للتعويض عن فقدان التجارة فى الفراء الكندى .

---

(٤٢) يمكن أن توجد معلومات عن هذه الموانى فى المؤلفات التالية ، وهى جميعا جديرة بأن تلقى اهتماما أكثر من جانب مؤرخى أفريقيا : ج . ك . بينار ، "L'armement honfleurais et le commerce des esclaves á la Fin du XVIII° siècle" ، فى مجلة **أنّال دى نورماندى** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٢٤٩ إلى ٢٦٤ ؛ پيير دارديل ، **Navires et marchandises dans les ports de Rouen et du Havre au XVIII° siècle** ، باريس ، ١٩٦٣ ؛ ج . رامبير ، **Histoire du commerce de Marseilles, 6, de 1660 à 1789, les colonies,** ، پاريس ١٩٥٩ ؛ هـ . روبير ، "Les trafics coloniaux du port de la Rochelle au XVIII° siècle" ، فى مجلة **مذكرات جمعية مصنوعات الشرق القديمة** ، العدد ٤ ، ١٩٦٠ ، الصفحات XII إلى ٢١١ .

ونانت ، على غرار ليڤربول ، كانت تدين بقدر كبير من نجاحها لصلة خاصة ، وإن تكن صلة من نوع مختلف بعض الشىء ، فقد كانت لها روابط وثيقة مع شركة الهند(*) (١٧١٩) ، وهى مؤسسة عملاقة قامت بدور هام ، وإن يكن غير منتظم ، فى التجارة الخارجية الفرنسية إلى أن حُلَّت فى عام ١٧٦٧ . وكانت نانت أحد المراكز الرئيسية للشركة فى فرنسا ، كما كانت تتمتع بمزايا فى الحصول على سلع للشحن إلى أفريقيا الغربية ، لاسيما المصنوعات القطنية من الهند التى كانت إحدى سلع التجارة الأساسية . وكانت نانت تعمل أيضا كناقل للشركة ، ومُنحَت امتيازات جمركية معينة على الشحنات إلى جزر الهند الغربية الفرنسية . والعلاقة بين نانت وشركة الهند تصور المخاطر المشار إليها فيما سبق والناجمة عن الأخذ برأى مبسّط عن صعود التجارة الحرة فى القرن الثامن عشر ، لأن تجار الميناء الأفراد ، برغم أنهم من الناحية الرسمية يعارضون الاحتكار ، كانوا فى الممارسة يكسبون الكثير من ارتباطهم بشركة متمتعة بامتيازات ، وليس مصادفة أن صعود نانسى بدأ يواجه التحدى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، عندما كانت هناك زيادة ملحوظة فى المنافسة فيما بين تجار الرقيق الفرنسيين .

وفى نانت ، كما فى ليڤربول وبرستول ، كان تجار الرقيق يجيئون من خلفيات متعددة ، برغم أن معظمهم كان موجودا بالفعل فى دوائر الأعمال كأصحاب سفن أو تجار قبل أن يشتغلوا بتجارة الرقيق . وفى نانت أيضا كثيرا ما كان من الصعب تحديد الفرق بين البحّار والتاجر . ويوضح مجرى حياة پيير

(*) Compagnie des Indes : أسس چون لو شركة الهند الشرقية والصين فى عام ١٧١٩ ، وقد اندمجت هذه الشركة مع شركات التجارة الأخرى تحت اسم **شركة الهند** ، ولكنها بعد فشل مشروع المسيسيبى استردت استقلالها فى العام التالى - المترجم .

فان ألشتــاين (١٧٣٣-١٧٩٣) أن ربّان سفينة الرقيق كــان ينبغى أن يكون رجل أعمال جـيداً ، فضلا عن كـونه ملاحاً ماهراً . وبالتــالى لم يكن من الصعب على ربّان ناجح أن يبلغ وضـعا اجتمــاعياً أكــثر جاذبيـة ، هو وضع الشريف البورچوازى . وقد بدأ فان ألشتاين حـياته الوظيفية فى نانت فى عام ١٧٤٨ ، وأصبح ربّاناً فى عـام ١٧٥٨ فى سن السادسة والعـشرين ، وتقاعـد بعد ذلك بثلاثين عاما . وعلى غرار ربابنة الرقيـق الآخرين لم يكن فان ألشتاين يحصل إلا على أجر ثابت صـغير ، وكان يعتـمد أساسا على العـمولة لزيادة دخله . وفيما بين عـامى ١٧٤٨ و ١٧٦٨ بلغ مجموع كسبـه ٢٦ ألف جنيه فرنسى ، وهو مبلغ لم يكن ضخما ، ولكن حـملاته الثلاث الأخيرة (١٧٦٨-١٧٨٤) مكّنته من أن يزيد هذا الرقم إلى عشرة أمثاله ، وفى وقت تقاعده كان قد حقق ثروة مـقدارها حـوالى ٣٠٠ ألف جنيه فـرنسى . وهو لم يكن منبـوذا ، بل أصبح بورچوازياً ثرياً ورجـلاً محترمـاً ومتواضـعاً ومتديناً . وهكذا فـإن تاجر الرقيق كان يمكن أن يصبح أحـد أعمدة المجتمع الفرنسى ، وتلك حقيـقة تعتبر تعليقاً مشوّقاً على قيم القرن الثـامن عشر ، حقيقة تلقى الأضواء على ضرورة التمييز بوضوح بين المعايير النسبية والمطلقة عند إصدار أحكام تاريخية .

وكانت الرحلات من نانت تموّل إلى حد كبـير بنفس الطريقة التى تموّل بها الرحلات من ليڤربول وبرستول ، أى بوساطة مجموعات من حوالى إثنى عشر مشـتركا يسـتخدمـون مدخراتهم ، وأرباحـهم السابقة ، والائتـمان المحلى ، وكـذلك - فى حالة الميـناء الفرنسى - رأسـمـالاً من باريس . وفى السنوات الوسطى من القـرن كانت تجـارة الرقيق مركـزةً فى أيد قليلة . ونادرا مـا كان المشتـركون على نطاق واسع فى هذه التجـارة يبلغون خمسين تاجـراً ، وكانت ثلاث عائلات فـقط هى المسؤولة عن تمويل أكـثر من نصف السـفن التى تغادر نانت فى حملات تجارة الرقيق . غير أن النـصف الثانى من القرن شهد الابتعاد عن التخصص ، وأصـبح النمط هو عدد أكبر من التجار الذين يـجهزون عددا

أقل نسبيا من مغامرات تجارة الرقيق . وكان جانب من هذا الاتجاه نتيجة لحرب السنين السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)(*) التى زادت بدرجة كبيرة من مخاطر التجارة ، وكان جانب آخر منه انـعكاسا لإعادة توجه التجارة فى نانت مع اقـتراب ختام القرن ، عندما أصبحت تجارة الرقيق مـجرد جانب واحد من أنشطة التاجر بعد أن كان شاغله الوحيد .

وفى السنوات الأخيرة أدت البحوث فى تنظيم تجارة أوروبا عبر البحار في القرن الثامن عشر إلى إحياء الاهتمام بالطرق التى كانت تسلكها سفن الرقيق . ولم يظهر مؤرخو أفريقيا اطّلاعاً كافياً علي الجدل حول هذا الموضوع ، واتجهوا إلى التقيـد بالفكرة التقليدية عن التـجارة الثلاثية حـسبما استـقرت فى الكتب المدرسـية المبكرة لتـاريخ الامبـراطوريات . واستنادا إلى الرأى التـقليـدى فإن التجارة الأفريقية كانت تُنظَّم فى ثلاث مـراحل تغادر فيها السفن أوروبا قاصدة الساحل الغـربى لبيع السلع الاستـهلاكية ولشـراء الرقيق ، ثم تبحـر إلى جزر الهند الغـربيـة لمبادلـة الرقيق مـقـابل السكر ، وفى النهـاية تعـود إلى الوطن لتصريف السكر وتسوية حساباتها . وقد كانت دقة هذا الوصف موضع شك ، وقيل إن التجارة الثلاثية لم توجد إلا فى الأيام المبكرة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ، عندما كانت كـميات صغيرة نسـبيا من السكر ترسل إلى أوروبا ، وإنه بالنسبـة للجزء الأكبر من القرن الـثامن عشر كان الرقـيق والسكر تجارتين

(*) كانت هذه الحرب صراعا دار فى أنحاء متعددة من العالم . فشب القتال فى أوروبا وشمال أمريكا والهند : بين فرنسا والنمسا وسكسونيا وروسيا والسويد وأسبانيا من جانب ، وبروسيا وانجلترا وهانوفر من جانب آخر . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا النزاع ١ - المنافسة الاستعمارية بين انجلترا وفرنسا فى أمريكا ؛ ٢ - النضال فى سبيل السيطرة والنفوذ فى ألمانيا بين ماريا تريزا ملكة النمسا وفردريك الثانى ملك بروسيا - المترجم .

منفصلتين.[٤٣] وهذا القول شجّع المؤرخين على إعادة دراسة النهج التقليدى الذى يبالغ بالتأكيد فى تبسيط الواقع . ومع ذلك فإن التفسير المنقح لايمكن فى الوقت نفسه قبوله على علاته لأنه يستند إلى حجج ظاهرية وليس إلى شواهد تطبيقية .

والرأى الذى نأخذ به هنا هو أن ميريت وآخرين يخطئون فى الزعم بأن التجارة الثلاثية كانت استثناءً فى القرن الثامن عشر ، ولكنهم مصيبون فى قولهم إنها لم تكن الوسيلة الوحيدة ، أو لم تكن دائما الوسيلة الأكثر أهمية ، لتدبير شؤون التجارة عبر المحيط الأطلسى . وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فإن الشواهد من برستول ونانت وهانوفر ، بوجه خاص ، توضح أن التجارة الثلاثية الكلاسيكية كانت لاتزال مألوفة تماما فى القرن الثامن عشر . أما عن النقطة الثانية فمن الواضح أيضا أن نقل الرقيق والسكر لايمكن فهمه فهما كاملا من زاوية التجارة الثلاثية وحدها . ذلك أن عددا من الطرق المباشرة كان شديد الأهمية ، برغم أن هذه الطرق نادرا ما كانت تلقى الاهتمام الكافى . وثمة طريق مباشر منها بين أوروبا وأفريقيا كانت تسلكه السفن التى يتاجر أصحابها فى منتجات أخرى غير الرقيق ، لاسيما الذهب والصمغ . فضلا عن ذلك كانت هناك طرق مباشرة إلى الساحل الغربى عبر الأطلسى من أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية والبرازيل ، وهى طرق كان يستعملها المستعمرون الذين يتاجرون فى الروم والتبغ مقابل الرقيق.[٤٤] وأخيرا كان هناك طريق كثيف

---

(٤٣) ج . ا . ميريت ، "The Triangular Trade" ، فى مجلة **بيزينس هيستورى** ، العدد ٣ ، ١٩٦٠، الصفحات ١ إلى ٧ ، وهذا المقال يزودنا بموجز للآراء التى أبداها كتاب آخرون فى وقت سابق .

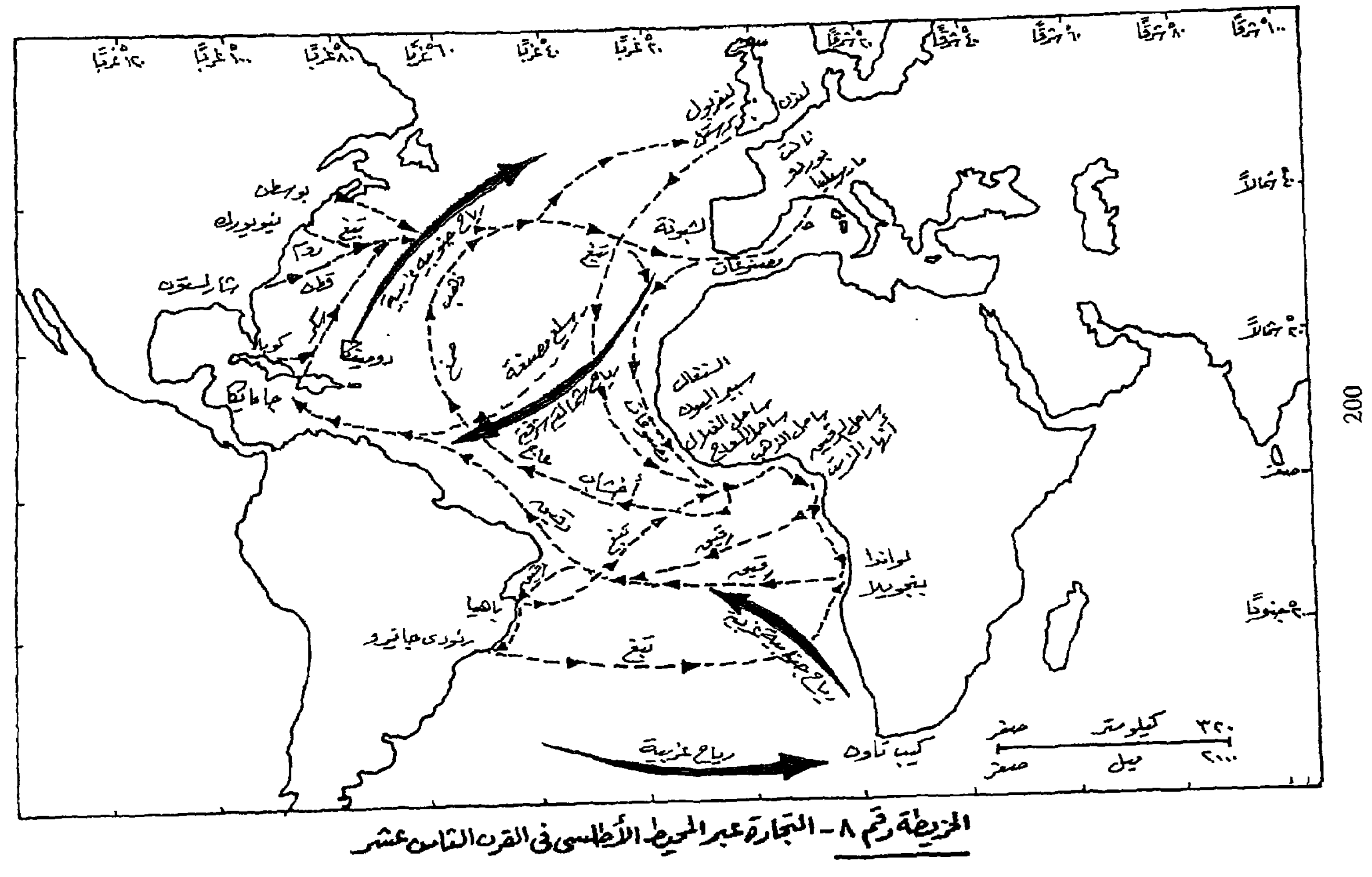
(٤٤) عن هذه الطرق ، انظر ، پيير ڤيرجر ، "Mouvements de navires entre Bahia et le golfe de Bénin (XVIII° XIX°_ siècles)" ، فى مجلة **ريڤو فرانسيز ديستوار دوتر – مير** ، العدد ٥٥ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥ إلى ٣٦ .

الحركة بين أوروبا وجزر الهند الغربية ، وهو طريق كانت تستخدمه أساطيل التجار القادمة من أوروبا محملة بإمدادات للجزر ، ثم تعود إلى الوطن محمّلة بحصة كبيرة من محصول السكر . ويتبيّن حجم التجارة على هذا الطريق من أنه فى عام ١٧٨٩ غادرت ١١٦ سفينة الموانى الانجليزية قاصدة أفريقيا ، على حين غادر هذه الموانى قاصدا جزر الهند الغربية ما لا يقل عن ٤٤٩ سفينة . وكانت لميناء ليڤربول ، صاحب الهيمنة فى تجارة الرقيق ، حصص مساوية تقريبا لحصص لندن وبرستول فى تجارة السكر . وكانت نانت هى المستورد الرئيسى لاحتياجات فرنسا من السكر ، ولكن عدة موانى أخرى ، من بينها روان ولوڤاڤر ومارسيليا وسان مالو ، كانت تمارس تجارة مباشرة كبيرة الحجم مع منطقة الكاريبى . وفى حالة ميناء سان مالو تفيد تقديرات لوكور أنه مقابل كل سفينة كانت مستخدمة فى التجارة الثلاثية فى أواخر القرن السابع عشر كانت خمسون سفينة تذهب مباشرة إلى جزر الهند الغربية .[٤٥]

وسواء كانت السفينة تعود إلى الوطن من جزر الهند الغربية فارغة أو محملة بالسكر ، فإن ذلك كان قرارا يتوقف بدرجة كبيرة - من وجهة نظر تاجر الرقيق - على توفر السلعة وسعرها . وفى الوقت نفسه كانت هناك أسباب قوية تفسر لماذا كانت هناك حاجة إلى أسطول متخصص إضافى لنقل السكر فى المرحلة الأخيرة من الرحلة الثلاثية . ففى المقام الأول لم تكن سفن الرقيق مهيأة تماما كوسيلة لنقل المنتجات الاستوائية ، لأنها لم تكن تبنى لنقل أوعية السكر ؛ وكانت غالبيتها تغدو فى حالة غير صالحة للإبحار عند وصولها إلى منطقة الكاريبى ، وكان عدم انتظام مواعيد وصولها يعنى أن مزارعى

---

(٤٥) ا . لوكور ، "Le grand commerce malouin en 1686-1687" ، فى مجلة **أنّال دى بريتانى** ، العدد ٣ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٢٧٥ إلى ٣٣١ .



الخريطة رقم ٨ - التجارة عبر المحيط الأطلسي في القرن الثامن عشر

قصب السكر لم يكونوا على ثقة من حصاد محصولهم فى الوقت المناسب ، وربما كان الأمر الأكثر أهمية من كل ذلك أن توسع صناعة الكسر أوجد طلبا على الشحن يفوق السعة المادية للسفن التى تصل من أفريقيا . ثانيا ، أنه بحلول منتصف القرن الثامن عشر كان الاستخدام المتزايد للكمبيالات يسمح بتسوية الحسابات بسرعة ،ويقلل من أهمية مبادلة السكر بالرقيق.[٤٦] وتوجد شواهد على أن تجار الرقيق كانوا يرفعون سعر الرقيق للتعويض عن عودة سفنهم فارغة ، ولكنهم يكسبون أيضا من الترتيب الجديد بقدر ما كان الدفع بالكمبيالات يسمح بعودة سفنهم سريعا ودون تأخير . ثالثا ، أن إقامة روابط وثيقة بين أصحاب مزارع قصب السكر وتجار السكر الكبار خلال القرن الثامن عشر أدت إلى تعزيز الصلات التجارية المباشرة ، وكان من نتيجتها أن يجد ربابنة سفن الرقيق فى أحيان كثيرة أن أصحاب المزارع قد أعدوا ترتيبات بديلة لشحن السكر إلى أوروبا . وأدى التخصص المتزايد فى تجارتى الرقيق والسكر إلى تخفيض ما كان الدخول فى التجارة عبر الأطلسى يتطلبه من استثمارات ، وتقليل مخاطر التجارة ، والإسراع بمعدل دوران رأس المال ، إذ أن الرحلة المباشرة إلى منطقة الكاريبى كان يمكن أن تكتمل فى حوالى ستة أشهر ، على حين كانت رحلة التجارة الثلاثية تستغرق عاما كاملا ، بل ربما وقتا أطول . ولهذه الأسباب كان تجار مرسيليا ، مثلا ، يفضلون التركيز على التجارة المباشرة إلى جزر الهند الغربية . على الرغم من الجهود الرسمية لتشجيع الميناء على الاشتراك فى تجارة الرقيق .

---

(٤٦) عن استخدام الكمبيالات فى التجارة عبر الأطلسى ، انظر ، س . ج تشيكلاند ، "Finance For the West Indies, 1780-1815" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ١٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٤٦١ إلى ٤٦٩ .

وسنتناول الجانب الأفـريقى من تجارة الرقيق عبر الأطلسـى فى ثلاثة أقسام تتألف مـن تقييم للأعـداد التى شملتـها هذه التـجارة ، ومناقشـة « لإنتـاج » الرقيق ، ودراسـة لتنظيم المراكز الساحليـة لتجارة الجـملة . أما المسألة الهـامة المتعلقة بنتائج تجارة الرقيق فسنُرجأ إلى الفرع الختامى لهذا الفصل .

إن استـعراض آراء المـؤرخين بشأن أعـداد الرقيق الذين تم تصـديرهم من أفريقـيا إلى الأمريكتين يزودنا بمثـال كلاسيكى للـكيفية التـى يمكن بها لتكرار بيانات لـم تخضع للاختبار أن يخلق ما يكاد أن يكون اعتقاداً يقينيا لايتزعزع . فالأرقام المسـتخلصة فى نهاية الأمـر من تخمينات من كانوا يَـدْعون فى القرن التاسع عشر إلى إلغاء تجارة الرقيق ، وهى تخمينات حسنة القصد وإن لم تكن منزهة عن التحـيز ، ظلت مستـمرة ومتمتـعة بالمصادقة والتـأييـد حتى الوقت الراهن . وتتراوح الأرقام الإجمالية التى يوردها معظم الكتاب بين خمسة عشر إلى عشرين مليونا من الرقيق الأفارقة الذين استوردتهم الأمريكتان وثمانية عشر إلى أربعة وعشرين مليـونا تم شحنهم من أفريقيا ، والفرق تفـسره الخسائر فى الطريق . ومن حـسن الطالع أن الأستـاذ كيـرتن قد أجـرى مؤخرا ، بـأصالة متميزة ، بحثا شـديد التدقيق فى الأدلة المتاحة - وذلك بحث تاريخى يمكن أن يبدو جلياً ، ولكن فـقط عند النظر إليه بعد أن تم.[٤٧] والنتيجة الرئـيسية التى خلص إليها هى أن التقديرات المتعارف عليهـا تبالغ كثيرا فى حجم تجارة الرقيق عبر الأطلسى . وفى رأى كيرتن أن العـدد الكلى للرقيق الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكتين وجـزر المحيط الأطلسى وأوروبا يبلغ ٩٥٦٦ ألـف رقيق حطّوا رحالهم جميـعا فى العالم الجديد فيما عـدا ١٧٥ ألفا . وهذا الرقم الإجمالى

---

(٤٧) فيليب د . كيرتن ، The Atlantic Slave Trade : a Census ، ماديسون ، ١٩٦٩ .
ولكن نظرا لأن كتاب كيرتن لم ينشر إلا مؤخرا فإننى يمكن أن اعتبر ضمن الأغلبية التى تقبل ما توصل إليه كيرتن على علاته . [صدرت الطبعة الأولى للكتاب الحالى فى عام ١٩٧٣ - المترجم .]

الذى يقـرب من نصف المتوسط الحـسابى للأرقام الـتى تذكر عادة لاينـبغى أن يعـالج كرقم مـحدد « يتـعين تكراره فى الكتب المدرسـية »[٤٨] ، وإنما ينبغى بالأحرى أن يستخدم كدلالة على مـدى الاحتمالات التى تتراوح بين رقم أدنى مقداره ثمـانية ملايين ورقم أقصى مـقداره عشرة مـلايين ونصف المليون.[٤٩] وإذا أضيف إلى ذلك ١٥ فى المـائة ، وهو ما يبدو مـتوسطا معـقولا ، لكى تؤخذ بعين الاعتـبار الخسائر خلال الرحلة ، عندئذ يكـون العدد الكلى للرقيق الذين تم تصديرهم من أفريقيا حوالى أحد عشر مليونا ، وذلك رقم يقرب مرة ثانية من نصف الرقم الذى يذكر عادة . ومن الناحـية النظرية ينبغى أن تضاف نسبة مئوية أخرى لكى توضع فى الحسبان الوفيات الناجمة عن حملات اقتناص الرقيق داخل أفريقـيا ، ولكن يستحيل فى الوقت الحـالى التخمين بما يمكن أن يكون عليه حجم هذه الوفيات .

كذلك توفـر بيـانات كيـرتن مـعـلومات هـامة عن التطـور الـكرونولـوجى (المرتب زمنيا) والمجال الجغرافى لتـجارة الرقيق . وبالنسبة للأول يمكن تحليل أرقام الرقيق الذين وصلوا إلى الأماكن المقصودة على النحو التالى.[٥٠]

واردات الأمريكتين وأوروبا من الرقيق ، ١٤٥١ - ١٨٧٠

١٥٤١-١٦٠٠	٢٧٤٩٠٠
١٦٠١-١٧٠٠	١٣٤١١٠٠
١٧٠١-١٨١٠	٦٠٥١٧٠٠
١٨١١-١٨٧٠	١٨٩٨٤٠٠
	٩٥٦٦١٠٠

(٤٨) كيرتن ، المرجع نفسه ، الصفحة ٨٦ .
(٤٩) كيرتن ، المرجع نفسه ، الصفحة ٨٧ .
(٥٠) كيرتن ، المرجع نفسه ، الصفحة ٢٦٨ .

وهذه المجاميع الدنيا تتسق مع الاهتمام الذى أولى فى هذا الفصل للتجارة فى منتجات أخرى غير الرقيق ، وتؤكد أن الانتعاش فى صادرات الرقيق كان متطابقا مع التوسع فى إنتاج السكر فى منطقة الكاريبى خلال القرن الثامن عشر . ذلك أن ما لا يقل عن ٨٠ فى المائة من جميع الرقيق الذين حطّوا رحالهم فى العالم الجديد قد تم نقلهم فيما بين عامى ١٧٠١ و ١٨٥٠ . وتبرهن الأرقام الخاصة بالقرن التاسع عشر على أن تجارة الرقيق ظلت لها دلالتها حتى بعد أن حظرتها بريطانيا ، أكبر دولة كانت تتاجر فى الرقيق ، وتلك نقطة لم تلق قط فى الواقع تفسيرا من جانب مدرسة التاريخ الإمبراطورى بتركيزها على انتصار ويلبرفورس(*) فى عام ١٨٠٧ .

وفيما يتعلق بمناطق التوريد تشير أرقام كيرتن إلى أن صادرات الرقيق من الأماكن الواقعة جنوب الكمرون ، وبخاصة الكنغو وأنجولا ، كانت أكبر مما يفترض عادة . ويفيد حساب أجرى على أساس بيانات كيرتن أنه جاء من أفريقيا الغربية حوالى ٦٣٠٠ ألف رقيق (أى ٥٥ فى المائة من مجموع الرقيق الذين شحنوا من أفريقيا عبر المحيط الأطلسى).[٥١] ذلك أن تصدير الرقيق لم

(*) **وليم ويلبرفورس** : (١٧٥٩-١٨٣٣) ، من دعاة المذهب الإنسانى الانجليز ، يرتبط إسمه بالغاء تجارة الرقيق . فى عام ١٧٨٠ انتخب عضوا فى البرلمان ، وسرعان ما عرف طريقه إلى المجتمع السياسى الانجليزى ، والتقى فى عام ١٧٨٧ مع توماس كلاركسون وبدأ معا حملة إثاره ضد تجارة الرقيق . انتهز كل فرصة داخل مجلس العموم لفضح شرور التجارة وأهوالها . وقد اتخذت فى عام ١٨٠٧ أول خطوة على الطريق نحو استكمال إلغاء تجارة الرقيق . وعندما تشكلت جمعية مكافحة تجارة الرقيق كان ويلبرفورس أحد نائبى رئيسها ، وقد تقاعد قبل أن يتحقق الهدف ، إذ أن تشريعات إلغاء الرق - وهى ذروة العمل الذى وهبه حياته - قد صدرت فى أغسطس ١٨٣٣ ، أى بعد شهر من وفاته - المترجم .

(٥١) ج . د . ڤيدج ، A History of West Africa ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٨٤ إلى ٨٨ .

يكن يتم بنسب متساوية من جميع أجزاء الساحل الغربى . والحقيقة أنه فى القرن الثامن عشر كان دور المنطقة الواقعة بين السنغال وساحل العاج غير هام نسبيا فى تجارة الرقيق عبر الأطلسى ، وأن منطقة التصدير الأساسية كانت شريطا قصيرا من الساحل يمتد من ساحل الذهب شرقا إلى الكمرون . وفى العقد التاسع من القرن الثامن عشر ، عندما كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسى فى ذروتها ، كانت الصادرات السنوية من مختلف قطاعات الساحل على النحو التالى :

سنغمبيا	٢٢٠٠	ساحل الذهب	١٠٠٠٠
سيراليون	٢٠٠٠	ساحل الرقيق إلى بنين	١٢٥٠٠
ساحل الحبوب وساحل العاج	٤٠٠٠	دالتا النيجر إلى الكمرون	٢٢٠٠٠
	٨٢٠٠		٤٤٥٠٠

ومن هذه الأرقام يمكن أن نرى أن المنطقة الممتدة من ساحل الذهب إلى الكمرون كانت المسؤولة عن ٨٢ فى المائة من جميع الرقيق الذين تم شحنهم من أفريقيا الغربية فى ذلك الوقت . وربما كانت المنطقة الواقعة غرب ساحل الذهب هى إلى حد ما الأكثر أهمية فى الأيام المبكرة للتجارة ، ولكن ينبغى أن نتذكر أن صادرات الرقيق قبل عام ١٧٠٠ كانت أقل بكثير من الصادرات اللاحقة . وكانت هناك تحولات متعاقبة فى التركيز داخل مناطق التوريد الرئيسية . وعلى ذلك كانت تجارة الرقيق بعد منتصف القرن السابع عشر تتجه إلى الانتشار فى اتجاه الشرق من ساحل الذهب ، وترتب على ذلك أنه بحلول

عام ١٨٠٠ كان القطاع الساحلى الأكثر أهمية هو القسم الفرعى من بنين حتى الكمرون . وتزودنا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى بمزيد من الشواهد على الفروق الاقتصادية بين أقاليم أفريقيا الغربية خلال حقبة ما قبل الاستعمار .

وتؤكد الأرقام المرتبطة بأماكن وصول الرقيق الذين يشحنون عبر المحيط الأطلسى أن منطقة الكاريبى وأمريكا الجنوبية كانتا منطقتى الاستقبال الرئيسيتين . (٥٢)

أماكن وصول الرقيق الأفارقة الذين تم تصديرهم عبر المحيط الأطلسى ، ١٤٥١ - ١٨٧٠

العالم القديم (أوروبا والجزر الأفريقية)	١٧٥٠٠٠
أمريكا الشمالية والوسطى	٦٥١٠٠٠
جزر الكاريبى	٤٠٤٠٠٠٠
أمريكا الجنوبية	٤٧٠٠٠٠٠

غير أن مدى تفوق منطقة الكاريبى وأمريكا اللاتينية لم يُقدَّر حق قدره : فهاتان المنطقتان فيما بينهما تستأثران بحوالى ٩١ فى المائة من جميع الرقيق الذين شحنوا عبر الأطلسى ، وكانت الدول المستوردة الرئيسية هى البرازيل وهايتى وچامايكا وكوبا . أما أمريكا الشمالية فانها برغم المشاكل العرقية التى تعانيها الآن لم تتسلم إلا ٧ فى المائة من المجموع .

---

(٥٢) كيرتن ، The Atlantic Slave Trade ، الصفحات ٨٨ و ٨٩ و ٢٦٨ .

وستظل تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى إحدى أضخم الهجرات فى التاريخ . غير أنه من الواضح أن تعميمات كثيرة من تلك التى تجرى عادة بشأن تلك الحقبة المختلف حولها من التاريخ الأفريقى ستظل بحاجة إلى أن يعاد تقييمها على ضوء الأدلة التى قدمها كيرتن . فبحوثه لابد أن تؤدى إلى إثارة منافشة حية ، ومن المأمول أن تكون أيضا مناقشة مفيدة .

وقد كان إنتاج الرقيق ، أو بمعنى أدق حصادهم ، واحدة من أكبر المغامرات التجارية التى شنّت خلال حقبة ما قبل الاستعمار . ومن سوء الطالع أننا نفتقر فى الوقت الحاضر إلى معلومات تفصيلية عن هذا الشكل المروِّع من المشاريع التجارية ، وأنه لم يكن يولى حتى الآن سوى اهتمام ضئيل باقتصاديات المنشأة المنتجة للرقيق . وكثيرمن الملاحظات الواردة فى الفقرات التالية هى ملاحظات تقديرية ، وغايتها حفز الآخرين على دراسة هذا الموضوع بتوسع أكثر مما هو ممكن هنا .

بداية نقول إنه لايعرف الكثير عن الأصول الجغرافية والاجتماعية للرقيق الذين كانوا يشحنون من أفريقيا . وقد أكدت المحاولات الرائدة القليلة لمعالجة المسألة الأولى التقسيمات الإقليمية العريضة التى أشير إليها فيما سبق ، وأثبتت استحالة التوسع فى التعميم فى هذه المرحلة.[٥٣] وكل ما يمكن قوله الآن أن مصادر التوريد كانت تشمل المناطق ذات الأعداد المعقولة من السكان الواقعة

---

(٥٣) فيليب د . كيرتن ، چان ڤانسينا ، "Sources of the Nineteenth-Century Atlantic Slave Trade" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٥ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٨٥ إلى ٢٠٨ ؛ كيرتن ، **The Atlantic Slave Trade** ، الفصل الرابع ؛ والتر رودنى ، "Upper Guinea and the Significance of Africans Enslaved in the New World" ، فى مجلة **چورنال أوف نجرو هيستورى** ، العدد ٥٤ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٢٧إلى ٣٤٥ .

خلف موانى الشحن مباشرة ، والمناطق المتناثرة السكان البعيدة عن المراكز الرئيسية للتجارة . وربما يكون قد بولغ فى الماضى فى أهمية المناطق الأخيرة ، لأن دراسة حديثة قد أوضحت أنه فى إحدى الحالات البارزة لم يكن تناثر السكان نتيجة لغارات اقتناص الرقيق بقدر ما كان نتيجة للبيئة غير السخية وغير المضيافة.(٥٤) ومن المرجح أن الدلالة النسبية لكلا نمطى منطقة اقتناص الرقيق قد تغيرت بمرور الوقت ، إذ يبدو محتملا أن اختيارهما فى بادىء الأمر كان مرتبطا ببعض السمات المميزة ، مثل حجم السكان وتوزيعهم وقدرتهم على الدفاع عن أنفسهم ، وهى سمات كان من المحتوم أن تتغير ، بل من الممكن أن يكون المنتجون الرئيسيون قد أقروا دورة إقليمية للاستغلال ، بنفس الطريقة التى يناوب بها المزارعون بين الأرض القابلة للزراعة والأرض المراحة ، برغم أن هذا الرأى قد يبالغ فى المدى الذى كانت به تجارة الرقيق عملية سهلة الانقياد للتخطيط الطويل الأجل « للتنمية » .

وفيما يتعلق بالأصول الاجتماعية للأفارقة الذين تم شحنهم عبر المحيط الأطلسى ، من المعتاد الاعتقاد بأن الأوروبيين كانوا ببساطة يعتمدون على مجمع قائم من عمل الرقيق فى أفريقيا . وفى الأصل يبدو أن هذا التفسير لقى رواجاً بوصفه تبريرا لتجارة الرقيق تُعْوِزه الحماسة ، وكانت الحجة التى تقدم فى هذا الصدد أنه إذا كان الرقيق موجودين بالفعل فى أفريقيا ،

---

(٥٤) مايكل ماسون ، "Population Density and "Slave-raiding" - the Case of the Middle Belt of Nigeria" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٥٥١ إلى ٥٦٤ . انظر أيضا المناقشة التى أجراها م . ب . جليب ، ر . م . بروثيرو ، "Population Density and "Slave-raiding" - a Comment" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٣١٩ إلى ٣٢٤ ، ورد ماسون عليها ، المرجع نفسه ، الصفحات ٣٢٤ إلى ٣٢٧ .

عندئذ فـإن مجـرد نقلهم إلى قارة أخـرى لم يكن بهـذه الدرجة من الفظاعـة . ويفهم من هذا الرأى أن الأفـارقة كانت لديهم « حظائر » مكدسـة بالرقيق فى القرن الرابع عشـر ، على أمل أن يجىء يوم يكتشف فيـه الأوروبيون الساحل الغربى ، ويمكن عندئذ أن يشتروا هذه القـوة العاملة الزائدة التى جمعت بعناية . غير أن دراسة والتر رودنى لساحل غينيا العليا أوضحت أنه لم تكن هناك طبقة صاغرة تنتظر ببسـاطة من يقوم بتصديرها .(٥٥) ويتجه البحث الذى أجرى عن منطقة تصـدير الرقيق ذات الأهمـية الكبيـرة شرق ساحل العـاج إلى تأييد هذا الرأى . ومن المسلم به أنه قد وجدت فـى كثير من مجتـمعات أفريقيـا الغربية قبل مـجىء الأوروبيين بوقت طويل مجـموعـات مختلفـة خاضعـة اقتـصاديا واجتماعـيا ، بما فى ذلك الرقيق ، ولكن هذه المجموعـات تطورت ، كما هو موضح فى الفصل الثانى ، استجابة لاحتـياجات محلية ، ولم تكن فائضة عن المتطلبات المحليـة . ومع مجىء الأوروبيين ربما يكون أعضاء هذه المجـموعات من بين أول من عرضـوا للبيع ، برغم أن ذلك بطبيعـة الحال لم يكن يحـدث إلا إذا كان الربح العائد من بيعهم يفـوق قيمتهم بالنسبة لمالكيهم أو مسـتخدميهم فى أفريقـيا . غـير أنه مع توسع التـجارة أصـبح من الضرورى ضـمان زيادة ضخمة فى أعداد الرقيق وغيرهم من الأتباع القابلين للبيع . عندئذ شرع الحكام المحليون فى خلق طبقة من الأفارقة غـير الأحرار ، مما ترتب عليه أنه مع ختام القرن الثامن عشـر كانت هناك فى الحقيقة مجمـوعة مستعبدة أكبـر عددا وأكثر تحديدا مما كـانت عليه الحال فى القرن السـادس عشر . ويبدو من المـعقول أن نفترض أن الجـانب الأكبر من الرقيق الذين تم شحنهم من أفريقـيا ، وعددهم أحد عشـر مليونا ، لم يكونوا أعضاء فى مجـتمع مستقـر للرقيق ، وإنما كانوا

(٥٥) A History of the Upper Guinea Coast, 1545 to 1800 ، آكسفورد ، ١٩٧٠ .

مزارعين عاديين مع أسرهم سلبهم حريتهم أفارقة من صِنْوِهم استجابة لطلب خارجى .

وكانت هناك طرق مختلفة للحصول على الرقيق ، من بينها شن الغارات والحروب وجمع الإتاوات والاختطاف والشراء ، والتخلص من المجرمين ، سواء كانوا مجرمين حقا أو مدعى عليهم . ويبدو أن معظم الرقيق كانوا يجمعون من خلال الغارات والحروب والإتاوات ، وكلها أساليب كانت تلحق المصائب بمجتمعات أخرى . وكانت الغارات والحروب وسيلتين فعالتين لهما أثر مباشر ، على حين أن الإتاوة كانت نمطاً من الابتزاز تستخدمه قوة مسيطرة للحصول على عدد محدد من الرقيق من دولة أو قرية تدور فى فلكها . وكانت الأساليب التى تستخدمها هذه القوة متنوعة ، ولكنها كانت تشمل عادة شن الغارات . ووفقا لمعايير ذلك الزمان كان شن الغارات من أجل اقتناص الرقيق والاتجار فيهم عمليتين تتطلبان كثيرا من الأيدى العاملة ورأس المال ، ومن هنا كان الاتجاه هو أن يمولهما ويشرف عليهما عدد قليل من المنظمين الكبار الذين يركزون جهودهم على حملات ومعارك مخططة بعناية . وكما قال باربوت(*) فى أواخر القرن السابع عشر ، فإن تجارة الرقيق كانت « مهنة الملوك والأغنياء وكبار التجار ، وتستبعد النوع الوضيع من السود . . . »(٥٦) وكانت

(*) **باربوت** : ينتمى إلى القرن السابع عشر ، وكان وكيلا للشركات الأفريقية الفرنسية ، وقام برحلتين على الأقل فى ربوع أفريقيا الغربية (١٦٧٨) وكان من أفضل من صوّر مشهد تجارة الرقيق المشؤومة عبر الأطلسى . وقد ورد هذا الاقتباس فى كتابه **A Description of The Coasts of North And South Guinea** ، الذى نشر لأول مرة فى عام ١٧٣٢ ، وإن كان هوبكنز قد نقله عن داڤيدسون ، **The African Past** – المترجم

(٥٦) ورد فى بازل عن داڤيدسون ، **The African Past** ، هارمونصويرث ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٢١٣ .

الحاجة إلى الأيدى العاملة ضرورية لتجميع عصابة من المغيرين ، وكذلك إلى رأس المال لدفع ثمن المعدات وأجور الوكلاء والمرشدين ، وسداد الرسوم ، وللاحتفاظ بالمحتجزين والأسرى . وفضلا عن ذلك فإن الفرد من الرقيق كان سلعة لاتقبل التجزئة ، وتكمن قيمته فى أن الصفقات كان يقوم بها كبار التجار ، وليس صغارهم . والشركات التى كان حجمها يبلغ بالكاد ما يكفى للتغلب على هذه الحواجز هى التى كان يمكن اعتبارها شركات حَدِّيه ؛ ومثل هذه الشركات لم تكن لديها احتياطيات لمواجهة الظروف غير المتوقعة ، وكان الأمر الأكثر احتمالا بالنسبة لها هو التصفية . وعندما كان يلبى الحد الأدنى من الشروط اللازمة لدخول هذه التجارة ، فإن الحجم الأمثل للشركة كان يمكن أن يتغير إلى حد ما وفقا للعدد المطلوب من الرقيق ، وتوزيع مواطن الاقتناص ، وقدرة من تستهدفهم الغارات على الدفاع عن أنفسهم .

ومن الناحية الأساسية فإن التجارة الخارجية فى الرقيق لم توجد إلا لأن عائد الصادرات كان أكبر من عائد استخدام الأيدى العامة فى الاقتصاد المحلى . ولو كانت الحال غير ذلك لكان الأرجح أن يُحْتَفظ للاستخدام فى أفريقيا بأعداد من الرقيق أكبر كثيرا . فتكلفة جمع الرقيق كانت هى نفسها بالنسبة لكلتا السوقين . كما أن تكلفة نقلهم إلى الأسواق المحلية كثيرا ما كانت مماثلة لتكلفة نقلهم إلى المستودعات الساحلية . وكان الثمن الذى يدفع مقابل الرقيق هو الموضع الأساسى للاختلاف ، وهذا الفرق فى الثمن يعكس الإنتاجية الأعلى للأيدى العاملة فى الأمريكتين . ولم يحدث أبدا أن ارتفع سعر تصدير الرقيق إلى النقطة التى يصبح معها من الأرخص للأوروبيين أن يتحولوا إلى مصادر بديلة للتوريد ، أو انخفض إلى النقطة التى يتسبب عندها فيما هو أكثر من انقطاع مؤقت فى التجارة [1]. وبالتالى كان باستطاعة أفريقيا دائما أن تعرض أسعارا أقل من تلك من يعرضها جميع الموردين الاحتماليين الآخرين .

وقد ظل الإنتاج والبيع بالجملة فى أيد أهلية ، وكان مرجع ذلك فى الأساس أن النظام الأفريقى للتسليم ، برغم النزاعات المحتومة وحالات التوقف العَرَضية ، كان على درجة من الكفاءة والمرونة تكفى لتوريد الرقيق المطلوبين بسعر كان الأوروبيون على استعداد لدفعه . ويزودنا التوسع الملحوظ فى تجارة الرقيق فى القرن الثامن عشر بمثال مخيف للاستجابة السريعة للحوافز السعرية من جانب المنتجين فى اقتصاد متخلف . ويستحق التفاعل بين العرض والطلب مزيدا من الدراسة لأنه يطرح بعض المسائل الهامة بما يتعلق بالتطور التاريخى للتجارة . مثال ذلك أنه ربما يكون جانب من الزيادة فى السعر الذى كان يدفع مقابل الرقيق فى القرن الثامن عشر قد نشأ عن الندرة المتزايدة لموارد الأيدى العاملة ، وعن الترتيبات الدفاعية الأفضل التى كان يتخذها من أصبحوا أهدافا مألوفه لحملات جمع الرقيق ، أى أن موردى الرقيق ربما كانوا يتحملون تكاليف حَدِّية متزايدة نتيجة لتزايد الوفورات السالبة الخارجية التى كان يحتّمها نطاق تجارة الرقيق . ومن العسير أن نقف على الكيفية التى كان المنتجون يتكيفون بها مع هذا الوضع بنجاح : فما إن كانت تلبى الشروط الدنيا للدخول فى تجارة الرقيق حتى لايعود لهذه التجارة سوى القليل من وفورات الحجم الهامة ، وبالتالى لايعود أمامها مجال لتخفيض التكاليف الداخلية للشركة(*) .

ولاتشكل الآثار السياسية التى تتضمنها الأنشطة الاقتصادية شاغلا رئيسيا لهذا الكتاب . وعلى الرغم من ذلك فإنه يلزم أن يُذكر هنا جانبان لهذه المسألة . أولها أنه من الوضح أن نمو التجارة الخارجية شجع على توسع بعض الدول ، مثل داهومى وأويو ، وكذلك على تغيير بنيانها ، مما ترتب عليه أن أصبحت

(*) ناقش المؤلف مشكلة الرق والاتجار فى الرقيق من زاوية تأثيرها على الاقتصاد وتعداد السكان ، ولكن المشكلة ليست كمية فقط ، بل هى نوعية فى المقام الأول ، وبذلك يكون قد أغفل أكثر جوانبها أهمية . فحملات صيد الرقيق كانت تركز على من هم فى زهرة العمر وسن الإنتاج ، ولذا كانت تحرم المجتمع من أهم عناصره ، ولا تترك له سوى الأطفال والمسنين - المترجم .

العلاقات التعاقدية أكــثر أهمية من القرابة.[٥٧] وفى هذه الدول كانت تجارة الرقيق إما فى أيدى أوليــجاركية ثرية صغــيرة أو احتكاراً للدولة . وقد كــانت المنشأة تكتسب وظائف سياسيــة ؛ على حين أن الدولة على خلاف ذلك كانت تعمل وكأنها شركة عملاقة . أما الشــركات المنشأة بمرسوم التى أقامها الأوروبيون فى القرن السابع عــشر فلابد أن التعرف عليــها كان ميسوراً للأفــارقة الذين كانت أنشطتهم التصديرية الخاصة منظمة بالطريقة نفسها إلى حد كبير . وهذا التماثل يستــرعى الانتباه إلــى نقطة هامة ، هى أن تجارة الرقــيق عبــر المحيط الأطلسى كانت ممكنة نتــيجة لتــحالف بين مجمــوعتين - أصحــاب السفن الأوروبيين ، والموردين الأفارقة الذين وافقوا فى الحقيقة على استغلال الأهالى الأضعف قوة فى القــارة . وربما يكون الأوروبيــون هم الــذين بدأوا تلك التــجــارة ، ولكن لايمكن فهمها من خلال دورهم وحــده . ثانيا ، ينبغى توخى الحذر من المبالغة فى تبسيط العلاقة بين التجارة والــسياسة . وقد يكون من الخطأ تصور أن تجارة الرقيق كانت شرطا ضــروريا لتكوين دول مركزية كبيرة فى أفريقــيا الغربية.[٥٨] فدولة بنين ، على سبيل المثال ، تطورت من غيــر اعتماد على تجارة الرقيق ،[٥٩]

---

(٥٧) هذه النقطة أوضــحها ا . ا . أكينچوجبين ، **Dahomey and its Neighbours, 1708-1818** ، كمبردچ ، ١٩٦٧ . وفــيما يتعلق بدولة أويو ، انظر ، پيتر مورتون - وليامز ، "The Oyo Yoruba and the Atlantic Trade, 1690-1830" ، فى مجلة **چورنال أوف ذى هيستوريكال سوسايتى أوف نيچيريا** ، العدد ٣ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٢٥ إلى ٤٥ .

(٥٨) ا . چ . ألاجــوا ، "The Development of Institutions in the States of the Eastern Niger Delta" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٦٩ إلى ٢٧٨ .

(٥٩) چيــمس د . جــراهام ، "The Slave Trade, Depopulation, and Human Sacrifice in Benin History" ، فى مجلة **كراســات الدراسات الأفريقية** ، العدد ٥ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣١٧ إلى ٣٣٤ .

على حين أن مناطق أخرى ، مثل دلتا النيجر ، كانت تمارس تجارة خارجية ذات شأن ، ومع ذلك لم تقم فيها دول رئيسية ، دعك من الامبراطوريات .(٦٠) ومن الجلى أن يلزم استكشاف حوافز ووسائل إضافية ، اقتصادية وغير اقتصادية ، وذلك إذا أريد فهم حركات بناء الدولة الأفريقية .

وعندما كان يُجمع عدد كاف من الرقيق كانوا يساقون إلى المستودعات الساحلية ، تم يباعون للتجار الذين يحتفظون بهم إلى حين شحنهم . وفيما بين السنغال وساحل الذهب كان تبادل الرقيق يتم على أساس عَرَضى وغير نظامى إلى حد ما ، وكانت السفن ترسو فى أماكن مختلفة يسهل الوصول منها إلى الشاطىء بسهولة ، بأمل شراء الرقيق دون أن تكون على يقين من استطاعتها أن تفعل ذلك . غير أنه من ساحل الذهب شرقا كانت التجارة على درجة عالية من التنظيم ، وكان تجار الرقيق يتجهون عادة إلى مراكز معترف بها من بينها القلاع الأوروبية على ساحل الذهب التى توجد بها مقار كثير من الشركات المنشأة بمرسوم ، وموانى التردد(*) الأفريقية الكبيرة ، مثل وايداح وباداجرى ولاجوس وبونى وكالابار القديمة . والمستودعات المقامة على الساحل الغربى يمكن مقارنتها ، من حيث الغرض والتنظيم ، ليس فقط « بموانى » الصحراء الضخمة ، مثل تمبكتو ، ولكن أيضا بالمراكز الأوروبية الكبيرة ،

---

(٦٠) بحث هذه المسألة باتريك مانننج ، "Slaves, Palm Oil and Political Power on the West African Coast" ، فى مجلة **أفريكان هيستوريكال ستاديز** ، العدد ٢ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢٧٩ إلى ٢٨٨ ؛ وكذلك ا . ج . ألاجوا ، "Long-distance Trade and States in the Niger Delta" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣١٩ إلى ٣٢٩ .

(*) Port of call : ميناء التردد أو التوقف ؛ وهو ميناء وسيط تتوقف فيه السفن ، أو تتردد عليه ، من أجل الحصول على الإمدادات ، أو إجراء الصيانة اللازمة ، أو نقل حمولاتها إلى سفن أخرى – المترجم .

مثل ليڤربول ونانت . وكانت وظيفتها الرئيسية ، سواء أكان المسيطر عليها الأفارقة أم الأوروبيون ، أن تقوم بدور المخازن لتجارة الجملة ، برغم أنها كانت تؤدى أيضا مهمة فرعية ، ولكنها ضرورية ، هي تزويد سفن الرقيق بالمؤن اللازمة للرحلات الطويلة عبر الأطلسى . وكانت المستودعات تساعد على تزامن المبادلات بين جامعى الرقيق وأصحاب السفن وأصحاب الأعمال ، بحيث يتم تسليم الرقيق لجزر الهند الغربية وقت الحصاد (من ديسمبر إلى يونيه) ، عندما تكون الحاجة إليهم على أشدها . وكان أغلب تجار الرقيق يترددون على الساحل الغربى فيما بين أكتوبر ومارس ، وهو الوقت الذى تكون فيه المستودعات فى ذروة نشاطها .[٦١] وكانت مراكز تجارة الجملة ، عن طريق احتفاظها بأعداد كبيرة من الرقيق توقعا للطلب ، تجتذب مبادلات منتظمة ، وتُمكِّن سفن الرقيق من الذهاب والعودة سريعا . وبطبيعة الحال لم تكن هذه الخدمة تقدم بالمجان ، وكان من المسلم به أن التجارة فى المستودعات تشمل إما دفع رسوم جمركية أو أسعار أعلى للرقيق ، أو كليهما فى بعض الأحيان . غير أن الرسوم المفرطة كان يُرَدّ عليها بالتحول إلى ميناء آخر ، أو بممارسة التجارة خارج المستودعات . وساعدت هذه الإمكانيات على استقرار العلاقات بين تجار الجملة وأصحاب السفن .

وكانت وايداح وكالابار القديمة[*] من بين المستودعات الرئيسية ، وقد

---

(٦١) كان هذا أيضا الموسم الجاف الذى كانت تقل فيه المخاطر الصحية التى يتعرض لها الأوروبيون .

(*) كانت كالآبار · حتى عام ١٩٠٤ ، تعرف بشكل عام ورسمياً باسم **كالابار القديمة** تمييزا لها عن كالابار الجديدة ، وذلك إسم نهر وميناء على بعد مائة ميل شرقا ، وكالابار هو الإسم الذى أعطاه المستكشفون البرتغاليون فى القرن الخامس عشر ، وقت وصولهم ، للقبائل الموجودة على ذلك الجزء من ساحل غينيا – المترجم .

حقـقت وايداح هذا التفوق فى الربع الأخـير من القرن السابع عـشر ، وظلت مركـزاً لتجـارة الرقيق حتى قـرابة منتصف القـرن التاسع عـشر .[٦٢] وكانت وايداح بوصفهـا مستودعا ليـست به أية ميزات طبيعـية عميقة ، عـرضة بوجه خاص للتأثيرات الخارجية . وقد تعـرضت التجارة للمتاعب بعد عام ١٧٢٧ ، عندما استـولى أغاجا[*] ، ملك داهومى ، على المدينة ، ومرة أخـرى عندما قرر الأويو إرسال رقيقهم إلى سوق پورتونوڤو المجاورة . كذلك تأثرت وايداح بصورة خطيرة ، إلى جانب مستودعات أخـرى كثيرة ، نتيجة للانقطاعات التى سببتـها حرب الاستقلال الأمـريكية والحروب النابوليونية . فقـد كانت السفن الانجليزية تنقل مـا بين ١٤ و ١٥ ألف رقيق من الميناء سنويا فى العقـد التاسع من القرن السابع عـشر ، وظلت الصادرات عند هذا المستوى تقريبـا حتى عام ١٧٢٧ ، وبعد ذلك بدأ تدهور تدريجى . ففى عـام ١٧٧٦ تم تصدير حوالى عشرة آلاف رقيق ، وانخفض هذا الرقم إلـى النصف قرب ختام القرن ، لكن النشاط انتعش بعـد عام ١٨١٠ ، عندما اتفقت انجلترا والبرتغـال على السماح لوايداح بالاستمرار كمركز لتجارة الرقيق .

---

(٦٢) من أجل مزيد من المعلومـات انظر ، روزمـارى أرنولد ، "A Port of Trade : Whydah on the Guinea Coast" ، فى العمل الجمـاعى الذى أعده كـارل بولاينى ؛ س . م . أرنسـبرج ، هنرى پيرسـون ، **Trade and Market in the Early Empires** ، جلينكو ، ١٩٥٧ ، الصـفحـات ١٥٤ إلى ١٧٦ ؛ وكذلك سيمون بيربين ، **Le comptoir Français de Juda (Ouidah) au XVIII° siècle** . باريس ١٩٤٢ .

(*) **أغاجا** : أول حاكم تاريخى لداهومى ، ارتقى العرش فى عام ١٧٠٨ . عندما استقر على أن تجارة الرقيق هى طريق الرخاء انصرف اهتمامه إلى الاستئثار بمزاياها كاملة باستبعاد الوسطاء ، وإقامة اتصال مباشر مع الجالية الأجنبية التى تمارس التجارة . لذلك حاول أن يجد له منفذا إلى البحر لبيع الرقيق والحصول على الأسلحة دون وسطاء ، فاتجه إلى ويداح التى سرعان ما سقطت فى يده بعد مذبحة كبيرة – المترجم .

وكان للغزو الداهومى أهميته لأنه أدى إلى تكامل نشاط الإنتاج ونشاط تجارة الجملة ، وإن ظلت وايداح تعتمد على مصادر توريد إضافية ، مثل أويو . وهذا الاندماج لم يكن مخططاً ، لأن هدف أغاچا الأولى فى عام ١٧٢٧ كان **وقف** تجارة الرقيق .(٦٣) غير أن أغاچا سرعان ما اكتشف أنه فى حاجة إلى المساندة الأوروبية للرد على التهديد السياسى الذى تشكله أويو ، وعندئذ انغمس فى تجارة الرقيق . وتحت الحكم الداهومى أصبحت تجارة الرقيق احتكاراً للدولة ، وعُيِّن حاكم فى وايداح للتأكد من أن التجارة تتبع اللوائح الرسمية ، ولضمان سداد الضرائب المقررة . غير أنه فى الواقع العملى كانت تجارة الرقيق خاضعة لأوليجاركية يرأسها الملك ، وإن كان لاينفرد وحدة برئاستها . فقد تبين لملوك داهومى أنه من الأجدي لهم التنازل عن بعض امتيازاتهم الملكية لكبار رؤساء القبائل ، مثلما تبين للحكام الأوروبيين أنه من المستصوب سياسيًّا منح نبلائهم بعض الامتيازات ، فكان يسمح لبعض رؤساء القبائل بالاشتراك المباشر فى غارات اقتناص الرقيق وفى الاتجار بهم ، على حين كان بعض آخر منهم يحصل على نسبة مئوية من الضرائب المستمدة من التجارة الخاجية .

وظلت كالابار القديمة ميناءً رئيسياً للرقيق قرابة مائتى عام (١٦٥٠-١٨٤١) ، وقيل إنها كانت فى عام ١٨٢٨ تشحن ما بين ستة وثمانية آلاف رقيق فى السنة .(٦٤) ولكن تاريخها كان أقل إثارة من تاريخ وايداح ، لأنه لم تهيمن عليها قط دولة كبيرة ، مثل داهومى ، وهى مملكة وُصِمت بسمعة سيئة فى

---

(٦٣) غير أنه ينبغى ملاحظة أنه لايوجد اتفاق كامل حول هذا التفسير .

(٦٤) إن أفضل دراسة لكالابار القديمة هى كتاب ا . چ هـ . لاثام ، **Old Calabar, 1600-1891 : The Economic Impact of the West upon a Traditional Society** ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوارة ، ١٩٧٠ .

أوروبا نتيجة لكثرة ما أُعلن وزُعم عن استبداد حكامها الغاشم ، والمآثر الغربية لمحارباتها الأمازونات(*) . وقد أسس كالابار القديمة المستوطنون الإيفيك(**) فى القرن السادس عشر ، قبل أن تبدأ التجارة فى أوروبا . ولم يكن الاقتصاد بأية حال قائما حتى فى ذلك الوقت على الاكتفاء الذاتى ، وكان السكان المحليون يبادلون الأسماك والملح مقابل اليام ومنتجات النخيل التى كان يتم الحصول عليها من الشمال . وعندما وصل الطلب الخارجى على الرقيق إلى الطرف الشرقى لأفريقيا الغربية وطّد الإيفيك أقدامهم كتجار جملة مستغلين المزايا الطبيعية لموقعهم على مصب أحد الأنهار ، ومستبعدين جميع المنافسين من التجارة المباشرة مع الأوروبيين . وكان الإيفيك يشنون بين الحين والآخر غارات من أجل اقتناص الرقيق ، ولكنهم كانوا فى أغلب الأحيان يشترون الرقيق من موردين آخرين ، لاسيما الأرو ، وبحلول القرن الثامن عشر كانت لديهم شبكة من الاتصالات السوقية تمتد مسافة مائتى ميل إلى الداخل .

(*) **الأمازونات** : كتيبة كونها أغاجا فى جيش داهومى ، كانت تتكون فى الأصل من نساء قبض عليهن بتهمة الزنا أو جرائم أخرى . وقد تأثر أغاجا بشجاعتهن وجعل منهن الفيلق المختار فى الجيش واستبعد منه الرقيق والعناصر الإجرامية . وتقول الأساطير اليونانية إنهم شعب خرافى من نساء يحترفن الصيد والقتال ويقطعن الثدى الأيمن ليسهل عليهن استخدام القوس . والتفسير الوحيد المقبول لهذه اللفظة هو القصة المألوفة لأرض بعيدة كل شيىء فيها يسير فى الاتجاه الخاطىء ، وهكذا تحارب النساء ، فى حين أن الحرب هى وظيفة الرِّجال . وقد أكد مستكشف أسبانى أنه دخل فى نزاع مع نساء محاربات فى أمريكا الجنوبية على ضفاف نهر المارانون ، الذى سمى فيها بعد **بالأمازون** . ومن المؤكد وجود الأمازونات فى جيش داهومى ، ويقال إن وجودهن اختفى خلال الحماية الفرنسية – المترجم .

(**) **الإيفيك** : شعب هاجر من المناطق المجاورة للنيجر إلى شواطئ نهر كالابار . ومازال أهالى هذه المنطقة أساسا من الإيفيك . كانوا لعدة أجيال الوسطاء بين التجار البيض على الساحل وقبائل نهر كروس ومقاطعة كالابار – المترجم .

وكان لتطور تجارة الرقيق تأثير عميق على مؤسسات الإيفيك . ففى المقام الأول أصبحت الفروق الاقتصادية أكثر وضوحا وصراحة نتيجة لتفاوت معدلات نجاح الأسر المعيشية المشاركة فى التجارة الخارجية . ثانيا ، أدى ازدياد عدد المهاجرين القادمين ، وغالبيتهم من الرقيق الذين يستخدمون كخدم وأتباع ، إلى زيادة عددية غير متساوية لوحدات الأسر المعيشية من الإيفيك الأصليين . ثالثا ، كان هناك اتجاه نحو قدر أكبر من التفاوت الاجتماعى ، وذلك مع اتخاذ الرجال الأحرار تدابير لضمان تفوق وضعهم على وضع الرقيق وغيرهم من القادمين الجدد التابعين . ولما كان كل من شراء الرقيق وتجارة الجملة فيهم نشاطا يتطلب رأسمالا كبيرا ، فقد أصبح النجاح التجارى يتوقف بدرجة كبيرة على الائتمان الذى يمنحه الأوروبيون . ونتيجة لذلك أصبحت التجارة والسلطة السياسية مركزتين فى أيدى أوليجاركية صغيرة ، على نحو ما حدث فى وايداح وليفربول ونانت . إذ كان يوجد فى كالابار القديمة ، فى منتصف القرن الثامن عشر ، حوالى إثنى عشر من كبار التجار الأفارقة ، وقد انخفض هذا العدد إلى ثلاثة فقط قرب نهاية ذلك القرن ، وإلى تاجر واحد فقط فى بداية القرن التاسع . وهذا التاجر المتبقى ، الدوق إفرايم ، كان التاجر الأكبر ، والجامع الوحيد للرسوم الجمركية ، كما كان من الناحية الفعلية حاكم المدينة . ولم ينشىء الإيفيك فى أى وقت دولة شديدة المركزية وفق النموذج الداهومى ، ولكنهم أقاموا بالفعل مؤسسة مجلسية (أساسها مجلس الإيفيك) ذات طابع فيدرالى ، عرفت بالإيكبى(*) . وقد نشأت هذه المؤسسة فى بداية القرن الثامن عشر استجابة للحاجة إلى اندماج الفئات الاجتماعية الجديدة فى المدينة . وكانت للإيكبى

(*) **الإيكبى** ، أو الإيجبو أو الإيجبا ، جمعية سرية فى نيجيريا الشمالية ومقاطعة كالابار ، وهى روح مزدوجة ، ذكر وأنثى ، ولكن لاينضم إليها إلا الذكور . وكانت رابطة الاتحاد القوية بين الإيفيك هى التى أعطتهم نفوذا كبيرا على القبائل الأخرى . وكانت هذه الجمعية تستخدم لاسترداد الديون من الغرباء وتأكيد سلطة الأحرار المولد على الرقيق – المترجم .

أهمية خاصــة كأداة لجمع الديون ، وضمان سلامــة النظام الائتمانى ، ومن ثم ضــمان النجــاح المستـمـر للميناء . وكــانت الإيكبى تخـضـع لسيطرة الرجــال الأحرار ، وبخاصة رؤساء الأسر الكبيرة ، الذين استخدموها لتعزيز احتكارهم للتسهيلات الائتــمانية وللرعاية التجارية والسياسيــة . كما كانت أداة تعيّن على وجهاء ليقربول الاعتراف بها ، بل ربما كانت موضع حسدهم .

والعلاقــة بين الأوروبى والأفريقى عند نقاط التقــائهما على أرض أفريــقيا الغربية لم تكن علاقــة صاحب عمل ومستخدم ، وإنما عــلاقة شريكين تجاريين يكمل كل منهــما الآخــر ، وعلى قدم المســاواة تقريبــا ، ويدعم مصــالحهــما التجارية المتــبادلة مزيج من حسن النية والالتــزامات الائتمانية الواســعة . وكان وضع تجار الجملة الأفارقة مماثلا لوضع أصحاب الأملاك والسماسرة فى التجارة الداخلية ، من حيث إنهم كانوا يوفرون أماكن الإقــامة ، ويعملون كمترجمين ، ويقيــمون الصلات بين المشتــرين والمنتجين . واستــمراراً فى هذا التشبــيه يمكن القــول إن المشتــرى الأوروبى كان إلى حــد كبــير فى نفس وضع « الغــريب » المحلى الذى كان يضع نفسه تحت حماية المالك الأفريقى .(٦٥) وكانت الفئتان تكوّنان ما أســماه كــريستوفــر فايفى بحق «رابطة أخــلاقية» لاتوحــد صفوفــها علاقات اقتصادية واضحة فقط ، وإنما أيضا صلات ثقافية متبادلة ساعدت على خلق مناخ من التفاهم والثقة . فبعض الأفارقة ، مــثلا ، أصبحو مسيحيين ، مثلما اعتنق الإســلام ، فى سياق مختلف ، كبــار تجار السودان الغربى . وفى المقابل أصبح بعض الأوروبيين أعــضاء فى مؤسسات إفريقــية ، مثل الإيكبى ، مجلس الإيفيك ، وحصلوا على التـمثيل فى مؤسسات أخرى ، مثــل جمعية پورو فى سيراليون .وقد ساعــد على الاتصال الشفهى تطور شكل من الرطانة

---

(٦٥) ر . دورچان ' ك . فايفى ، "Landlord and Stranger . Change in Tenancy Relations in Sierra Leone" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٣ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٩١ إلى ٣٩٧ .

الانجليزية المستخدمة فى الأغراض التجارية ، وكذلك ظهور مجموعة من التجار والوكلاء الخلاسيين (المولّدين) . وأصبح هؤلاء وسطاء تجاريين وثقافيين ذوى أهمية كبيرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لاسيما فى سنغمبيا وسيراليون وساحل الذهب .(٦٦) ويمكن مقارنة دورهم بدور الطبقة الكرمبرادورية التى نشأت فى الشرق الأقصى فى القرن التاسع عشر فى أعقاب نمو الارتباطات التجارية فيما بين القارات وبين الحضارات .(٦٧) وإيراد الأدلة على التعاون بين الأوروبيين والأفارقة لايعنى إنكار أن الأساليب الفجّة والمجردة من الأخلاق ، بما فى ذلك العنف ، كانت تستخدم بين الحين والآخر من كلا الجانبين ، وإنما يرمى إلى إبراز جانب من العلاقات التجارية لم يلق ، برغم دلالته ، ما يستحقه من اهتمام فى الدراسات العامة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى .

ويساعد العنصر التعاونى فى المعاملات التجارية بين أفريقيا وأوروبا على تفسير ما أصبح يعرف فى الكتابات عن تلك الفترة بالنظام الائتمانى أو الاستئمانى ، إذ كان من الممارسات المألوفة للأوروبيين أن يقدموا السلع مقابل توريدات أخرى أيضا إذا تعذر توفير الرقيق فى الحال ، أو أن يحجزوا الإمدادات مقدماً للموسم التالى . وكانت تعطى فى بعض الأحيان ضمانات فى شكل رهائن أو ملكية منقولة ، ولكن كان من المألوف أن يستودع المشترى لدى تاجر الجملة مبالغ تدفع مقدما كانت تبلغ فى معظم الأحيان عدة آلاف من الجنيهات الاسترلينية . من ذلك أن إيسو نسا (حوالى ١٧٤٠ - ١٨٢٠) من كالابار القديمة أصبح معروفا لدى الأوروبيين باسم « ويلى الأمين » ،

---

(٦٦) أجرت مارجريت بريستلى دراسة متأنية وبالغة الأهمية لواحدة من تلك العائلات ، هى عائلة بروز ، وذلك فى كتابها West African Trade and Coat Society ، أكسفورد ، ١٩٦٩ .

(٦٧) ين - پنج هاو ، The Comprador in Nineteenth - Century China : Bridge between East and West ، آكسفورد ، ١٩٧٠ .

وتلك كانت شهرته لجدارته بالثقة والمصداقية . ويلزم إبداء تعليقين على النظام الاستئمائى الذى أدانته أجيال من المعلقين الأوروبيين على أساس أنه كان يشجع الأهالى السريعى التأثر والمعرضين معنويا على الإسراف والتبذير . أولهما أن الائتمان لم يكن لينتشر على هذا النطاق الواسع إلا لكونه ضروريا لتمويل جانب من عمليات تجار الرقيق ومورديهم . وبما أن قطاع التصدير ظل يتطلب « حقنات » من رأس المال الأجنبى ، فليس من المستغرب أن « نظام » الائتمان الذى ظل قائما بعد إلغاء تجارة الرقيق كان من السمات البارزة للاقتصاد الاستعمارى ، وأنه يوجد اليوم فى شكل قروض دولية « وائتمانات موردين » . والثانى ، أن المدى الذى كان النظام الاستئمانى يعمل به بصورة مرضية ، لاسيما وأن الصفقات التجارية كانت تتم بين فئات تنتمى إلى ثقافات مختلفة ، كان يسترعى الأنظار أكثر مما يسترعيها ما يقال عن تباينات ومظالم هذا النظام الذى كانت قدرته على الاستمرار طيلة قرون عديدة عرفانا بالقيمة العملية للوحدة الأخلاقية الى خلقها التجار وأصحاب السفن . فقد كان من المعتاد مثلا أن يقبل تجار الجملة الأفارقة المسؤولية عن ديون معدومة أبرمها معهم تجار مخادعون أو سيئو الحظ دفعوا لهم مقدمات نقدية أو فى صورة سلع . وفى الوقت نفسه يكون من الخطأ إعطاء الانطباع بأن المتخلفين عن الوفاء بالديون كانوا فقط من عرق واحد أو لون واحد . ففى عام ١٧٨٨ قال چون نيوتن ، أحد تجار الرقيق البارزين : « عندما كنت اتهم رجلاً أسود بالخداع وعدم الأمانة ، كان يجيبنى - إذا تمكن من تبرئة نفسه - فى ترفع وازدراء : ماذا ! أتظننى رجلاً أبيض ؟ » (٦٨)

---

(٦٨) وردت فى كريستوفر فايفى ، The Sierra Leone Inheritance ، ١٩٦٤ ، الصفحة ٧٤ .

وإلى جانب تنظيم بيع الرقيق وشحنهم ، كانت المستودعات الساحلية أيضا تشرف على تخزين وتوزيع السلع التى يجرى تسليمها فى المقابل . وتنقصنا فى الوقت الحالى المعلومات التفصيلية عن السلع التى كانت أفريقيا الغربية تستوردها خلال هذه الفترة . غير أنه من الواضح أن الأصناف الرئيسية يمكن تصنيفها تحت بضعة عناوين رئيسية ، وأن هذه الأصناف ظلت دون تغيير طيلة فترة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى .

وقد كانت الأقمشة أهم الواردات ، إذ ظلت موضع طلب مطرد فى اقتصاد متخلف .(٦٩) وكانت المنسوجات من جميع الأنواع تمثل ما بين نصف وثلاثة أرباع السلع المرسلة إلى أفريقيا الغربية من روان والهافر فى القرن الثامن عشر ، ومن المرجح أن الشحنات من الموانى الأوروبية الرئيسية الأخرى كانت تقرب من هذه النسبة . وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت السلع القطنية المستوردة من البنغال منتشرة بوجه خاص ، ومن المفيد أن نُبَيِّن أنه قبيل الثورة الصناعية كانت أوروبا لاتزال تباشر تجارة إعادة تصدير كبيرة الحجم فى المصنوعات الهندية . غير أنه فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر تعرضت هذه التجارة للاضطراب نتيجة للفوضى التى أعقبت انهيار إمبراطورية المغول ، وللمنافسة من جانب الأصناف المقلدة المنتجة فى هولندا وفرنسا وانجلترا . وقرب ختام القرن الثامن عشر كانت المنسوجات الأوروبية ، لاسيما المنسوجات القطنية التى أصبحت أكثر أهمية من المنسوجات الصوفية ،سواء من حيث

---

(٦٩) ج . فورنو ، ل . كراڤيتز ، "Le pagne sur la côte de Guinée et au Cango du XV° siècle à nos jours" ، فى مجلة **معهد دراسات أفريقيا الوسطى** ، العدد ٧ و ٨ ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٥ إلى ٢١ .

الحجم أو القيمة ، قد حلّت محل الأقمشة البنغالية ، برغم أن الأخيرة لم تفقد دلالتها فى تجارة أفريقيا الغربية حتى العقد الثالث من القرن التاسع عشر . وربما كانت البنادق والذخيرة هى التالية فى الأهمية بعد الأقمشة ، إذ كانت تمثل قرابة خمس قيمة الحمولات التى تشحن من انجلترا إلى أفريقيا الغربية فى القرن الثامن عشر . وكان الطلب على الذخيرة يرجع من ناحية إلى دورها كمدخلات فى « إنتاج » الرقيق ، ومن ناحية أخرى إلى ضرورة اتخاذ إجراءات دفاعية كافية ضد غارات صيد الرقيق . غير أن البنادق والذخيرة لم تكن مرتبطة ببدايات تجارة الرقيق عبر الأطلسى ارتباط النتيجة بالسبب ، لأن وارداتها لم يصبح لها وزنها إلا بعد أن استقرت تلك التجارة . وفى البداية كان الهولنديون هم الموردين الأساسيين ، بيد أنه بعد منتصف القرن الثامن عشر أصبحت السيادة لرجال الصناعة الإنجليز . أما المشغولات المعدنية على اختلافها ، لاسيما الأوانى والأدوات ، فالأرجح أن ترتيبها كان الثالث على قائمة الواردات الرئيسية . وكان من بين الأصناف الأخرى المعروفة الداخلة فى التجارة الملح والخرز وقضبان الحديد والجن والبراندى ، وكلها أصناف كانت تجيء من أوروبا ، والتبغ والروم اللذان كانا يشحنان من الأمريكتين . وعلى نقيض الاعتقاد الشائع ، فإن الجن الرخيص ، الذى ربما كان مشروب الفقراء الانجليز ، لم يكن منشطاً أو مسلّياً واسع الانتشار أو عملة رائجة فى أفريقيا فى ذلك الوقت .

وقد كان هناك تنوع كبير داخل هذه الفئات الرئيسية للواردات لأنه كانت توجد أنواع مختلفة كثيرة من الأقمشة والبنادق والمشغولات المعدنية . فعند نهاية القرن السابع عشر أفادت تقديرات بوزمان ، التاجر الهولندى المشهور ، أنه كان يلزم للتجارة على ساحل الذهب وحده ما لا يقل عن ١٥٠ صنفاً ،

وكثيـرا ما كان ينظر إلى تنوع تجارة الواردات على أنه برهان علـى سيكولوچيا المستهلكين « البدائيين » التى لايمكن التنبـؤ بها . ومع ذلك كانت هناك أسباب تجارية سـليمة لكون الـسفن التى تدخل المسـتودعات التـجارية الوسـيطة على الساحل الغربى أشـبه بمتاجر كبـيرة (سوبر ماركت) عائمـة . ففى المقام الأول كانت التجارة ذات طبيعة تنافسـية عالية حتى أن الأوروبيين وجدوا من الضرورى أن يساوموا على الرقيق بتنويـع البضائع المعروضة ، وكذلك بتغيـير أسعارها ، وكثيرا ما كان ذلك لصالحهم . ثـانيا ، أنه لم يكن باستطاعة تجار الرقيق التنبؤ بحالـة السوق الأفريقـية بأى قـدر من التفـصيل ، وأنهم وقت وصـولهم إلى الساحل الغربى كانوا على مسافات بعيدة من مصادر إمداداتهم . ولم يكن من المجدى وصول شحنة قارب من البنـادق ، مثلا ، أو من أية سلعة أخرى ، إذا كانت البنادق قد سلمتها للتو سفـينة سابقة . ثالثا ، أن النقاد الأوروبيين كثيرا ما كانوا يتغاضون عن أن المشتريين الأفـارقة على الساحل ليسوا هم المستهلكين الأخيـرين ، وإنما هم تجار جملة يحـتاجون إلى تشكيلة واسـعة من السلع لأن عليهم تزويد سوق كـبيرة الحجم على امـتداد فترة زمنية طويلة . وأخـيرا فإن عدم وجـود عملة مقـبولة دوليا على السـاحل الغربى كان يجـعل من الصعب نسبيا الاستعاضة عن صنف بآخـر ، وبذلك كان الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصناف (والحصول عليها بكميات كافية) يزيد من سهولة المعاملات .

وقد يكون مـن الخطأ الافتراض بأن التـبادل فى المسـتودعـات كان يمارس ببساطة عن طريق المقايضة . فواردات أفريقيا الغربية كان تشمل أيضا عددا من العملات ، مثل الودع والمـانيلاّ وقضبان الحديد والنحاس والدولارات الفضية ، وكانت هذه العـمـلات ، إلى جـانب الذهب ، تستخـدم فى المبـادلة الجـزئية أو الـكاملة مـقـابل الرقيق . وقـد أدت صـعوبة تقـييم الرقـيق فى صـورة شتى البضائع والعملات السلعية إلى استـحداث وحدات حساب مختلفة ، مثل

« القضيب الافتراضى » ، و « وحدة الفرز » ، و « الأوقية »[٧٠]. وأصبح القضيب وحدة حساب فى القرن السابع عشر ، وأساسا فى سنغمبيا ونيچيريا الشرقية ؛ وظهرت وحدة الفرز فى الوقت نفسه ، وكانت تستخدم أساسا فيما بين ساحل الذهب والكمرون ، وإن وجدت أيضا فى بعض الأجزاء الغربية من الساحل ، مثل سيراليون ؛ وأدخلت الأوقية فى ساحل الذهب فى بداية القرن الثامن عشر ، واستخدمت فى وايداح فى العقد السابع من ذلك القرن . وتم استخراج هذه الوحدات من الأنظمة المحلية للعملة والمحاسبة ، وهى تعطينا صورة أخرى للطريقة التى تلاءم بها الأوروبيون مع الأعراف التجارية الأفريقية . وفى الأصل كان القضيب مجرد قضيب حديدى من أطوال وأوزان مختلفة ، على حين أن أوقية التجارة كانت تطبق على السلع التى تتم مبادلتها على ساحل الذهب مقابل أوقية واحدة من الذهب . وفى الوقت نفسه كان تجار الرقيق يتوقون إلى تكييف هذه الوحدات مع متطلبات التجارة الخارجية لأنها كانت تقدم حلاً لإحدى المشكلات الرئيسية للمقايضة ، وهى حساب الربحية المحتملة لصفقة معينة مقدما . وكان باستطاعة التجار الأوروبيين ، بأن يضيفوا معا أسعار البيع المقترحة لسلع تجارية متنوعة ويعبروا عنها بوحدات حسابية ، أن يبدأوا فى بناء هامش من الربح فى تجارة الواردات .

وكان التجارة الأوروبيون مرتاحين للبقاء على الساحل ليس فقط بسبب صعوبة وتكلفة الانتقال إلى الداخل ،ولكن أيضا لأن نظام جمع الرقيق وتجارة الجملة الذى ابتكره الأفريقيون أثبت كفاءته ،ولذلك كان مقبولاً لديهم .

---

(٧٠) ماريون چونسون ، "The Ounce in Eighteenth - Century West African Trade" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٩٧ إلى ٢١٤ .

وكانت الاستجابة الأفريقية للطلبات الخارجية تفسر هنا فى صور افتراضات عامة لأن السلوك الاقتصادى الأفريقى فى قطاع التصدير يمكن اعتباره مقارباً لسلوك الإنسان الاقتصادى الغربى المعاصر . وهذا النهج يتعارض مع وجهة النظر الموضوعية ، وبوجه خاص مع تحليل كارل بولاينى المثير فى كتابه **Dahomy and the Slave Trade**(٧١) . ولايسمح الحيز هنا بإجراء عرض تفصيلى لشرح بولاينى لما يسميه « الاقتصاد العتيق » . ويكفى أن نقول إن كتابه يعيبه إغفال خطير فى مصادره التاريخية ، وإن لايحدد أو يطبق بصورة مرضية سمات مميزة معينة للاقصاد العتيق ، لاسيما مفهوما التجارة « الموجهة » « وإعادة التوزيع » . ومع ذلك فإن كتاب بولاينى يدعو ، كما هى العادة ، إلى مزيد من التفكير . نقطة أخرى قد يود آخرون النظر فيها ، هى أن مبدأى التجارة الموجهة وإعادة التوزيع هما أكثر انطباقاً على الدول الأفريقية المستقلة اليوم منهما على الدول فى حقبة ما قبل الاستعمار . فالتجارة الموجهة (فى شكل شركات عامة كبيرة) أصبحت التزاما إيديولوجيا ، على حين أن إعادة التوزيع (فى شكل تفضُّل وإحسان وخلق وظائف) قد تحولت تدريجيا إلى ضرورة سياسية منذ نشأة الأحزاب الجماهيرية .(٧٢)

ثالثا - إلغاء التجارة الخارجية فى الرقيق

فى عام ١٨٠٧ أصبح محظوراً على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق ، وفى عام ١٨٣٣ ألغيت مؤسسة الرق فى جميع ممتلكات الإمبراطورية البريطانية . وعلى الرغم من هذه التدابير فقد نقلت بعد عام ١٨٠٧ أعدادٌ كبيرة

---

(٧١) سياتل ، ١٩٦٦ .

(٧٢) من أجل الإلمام ببعض الأفكار التى تسير فى الاتجاه نفسه ، انظر ، أريستيد ر . زولبرج ، **Creating Political Order** ، شيكاغو ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٢٤ إلى ١٤٥ .

من الرقيق عبر المحيط الأطلسى . وكانت هذه المفارقة أولا نتيجة لظهور مراكز جديدة للطلب ، لاسيمـا فى كوبا والبرازيل (من أجل إنتاج السكر والبن) ، وعلى نطاق أصغر فـى الولايات الجنوبية فى أمريكا الشمـالية (من أجل زراعة القطن) ، وثانيا نتيجة لصعوبة التنفـيذ للقوانين الجديدة من غير التعاون الكامل من جانب الدول المعنية الأخرى . ومع ذلك فإن بريطانيا بعد أن ألغت حصتها الخاصـة فى التجارة أصـبح من مصلحتـها أن تحذو الدول الأخـرى حذوها . عندئذ انتقلت الحـملة من أجل الإلغاء إلى مرحلة جديدة من المسـاومة الدولية الطويلة والصعبـة . وأدت الضغوط الدبلوماسية المثـابرة إلى إصدار دول أخرى فى أوروبا وشمال أفـريقيا والشرق الأوسط والأمريـكتين ، خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر ، تشـريعات مناهضة للرق . وثمة أحداث ثلاثة كانت لهـا دلالتها البالـغة ، أولها التدهور السـريع فى سوق الرقيق البـرازيلية ابتداء من العقد السـادس من القرن التاسع عشر ، ثانيهـا إلغاء تجارة الرقيق فى كوبا فى العـقد السـابع من ذلك القرن ، ثالثـها قرار لينـكولن فى عام ١٨٦٢ بالتعاون مع بريطانيا فى قـضية الرق ، وتلك خطوة أملتها بدرجة كبـيرة رغبته فى حرمـان الولايات الجنوبية من حليفـ محـتمل . وكان من التدابيـر الأخرى التى اتخذت نشر أسطول حربى فى مياه أفريقيا الغربية[٧٣] ، وضم موانى رئيسية

---

(٧٣) لم يحرر الأسطول الحربى المناهض لتجارة الرقيق إلا حوالى ثمانية فى المـائة من العدد الكلى للرقيق الذين شحنوا من أفريقيا فى الفترة التى تلت الإلغاء . غير أن وجود الأسطول كان له أثر رادع أكبر كثيرا مما تشير إليه الأرقام . وتفيد دراسة حديثة أن حوالى ٨٢٥ ألف رقيق إضافيين (وتلك زيادة مقدارها إثنان وأربعون فى المـائة) كان يمكن أن ينقلوا من أفريقيا إلى الأمريكتين فيما بين عامى ١٨١١ و ١٨٧٠ لولا وجود هذا الأسطول . انظر ، فيليب ليڤين ، **British Slave Trade Suppression Policies, 1821 - 1865 : Impact and Implications** ، جامعة كاليفورنيا فى بيركلى ، رسالة دكتوارة ، ١٩٧١ .

معينة على الساحل الغربى فى محاولة وقف التـجارة عند منبعها . ويرمز العام ١٨٠٧ إلى نهاية عصر ، ولكنهـا كانت نهـــاية استغرقت وقتـا طـويلا ، إذ لم يـوضـع حد لتجـارة الرقيق عبر المحيـط الأطـلـسى ، ولـم تنقص تجارة الرقيق عبر الصحـراء الكبرى إلى نسب ضئيلة ، إلا فى ختام العـقد السابع من القرن التاسع عشر .

أما لمـاذا كـان السبق لبريطانيا ، أكـثر الدول ممارسة لتجـارة الرقيق ، فى إدانة التجارة عبر المحـيط الأطلسى ، فتلك قضية موضع جدل كـبير . ولفترة طويلة كـان هذا التغـير الجـذرى فى السيـاسة يعـزى إلى تأثير مـجموعـة من المصلحين المتفانين بقيادة جرانفيل شارب وتوماس كلاركسون ووليم ويلبرفورس . وقد قدم العرض الـكلاسيكى لهذا الرأى سير ريجينالد كـوبلاند فى كتابه **The British Anti - Slavery Movement** ، الذى نشـــر لأول مـــرة فى عـــام ١٩٣٣[٧٤] ، والذى شرح فيه باستبصار كبير ، وبذلك الحس بالمسيرة الصاعدة للتاريخ التى ميـزت المدرسة التاريخية للأحرار (الويج) ، كـيف أمكن تدمير مصالح ثابتة لفئـات معينة على يد جماعة ضغط رافضـة وتأخذ بمبادىء إنسانية . وقد لقى كوبلاند وغـيره من مؤرخى الإمبراطورية ، « قساوسـة سفن القرصنة » ، نقداً عنيفاً من جانب إيريك وليامـز - وهو مؤرخ من جزر الهند الغربية يشغل الآن[*] منصب رئيس وزارء ترينيـداد وتوباجو - فى كـتابه **Capitalism and Slavery** الذى نشر فى عـام ١٩٤٤ ، وفيه يقـول إن تجارة الرقـيق ألغيت فى

---

(٧٤) برغم أن كتاب فرانك ج . كلنجبرج ، **The Anti - Slavery Movement in England** ، نيوهاڤن ، ١٩٢٦ ،يعتبر من نواح كثيرة كتابا أكثر نفعاً .

(*) المقصود بكلمة « الآن » هنا هو بطبيعة الحال وقت إعداد هذا الكتاب الذى صدرت أول طبعة له فى عام ١٩٧٢ - المترجم .

المقام الأول لأسباب اقتصادية . فعندما أخذت الرأسمالية الصناعية فى القرن التاسع عشر تحل محل الرأسمالية التجارية البحتة التى ميزت القرن الثامن عشر ، أصبح من الضرورى تدمير احتكار السكر الذى تتمتع به جزر الهند الغربية باعتبار ذلك خطوة نحو تفكيك النظام القديم للقيود المركانتلية (التجارية) وإقامة نظام جديد للتجارة الحرة والكفاءة الاقتصادية . وفى رأيه أن دور دعاة النزعة الإنسانية « قد بالغ فيه كثيرا رجال ضحّوا بالبحث العلمى على مذبح العواطف ، ووضعوا - على غرار المدرسيين القدامى - الإيمان قبل العقل والبراهين »[٧٥] .

وكلا التفسيرين عرضة للنقد . فكوبلاند كان أقوى فى السرد منه فى الشرح ؛ وهو لم يبذل أية محاولة جادة لفهم الجوانب الاقتصادية للإلغاء ؛ ولم يفسر بصورة كافية استمرار تجارة الرقيق بعد عام ١٨٠٧ ؛ وكان يتبنى وجهة نظر مفرطة فى التبسيط عن تكوين جماعة الضغط المطالبة بالإلغاء وطريقة عملها . وكان مما قيل فى نقد وليامز أنه لم يتمكن من صياغة حجته فى تتابع زمنى مقبول ؛ وأنه قد بالغ فى أهمية المصالح الصناعية كقوة لها أثرها فى المطالبة بالإلغاء وفى تحقيقه ؛ وأنه أساء تفسير الدور الذى قام به پت[*] ، وقام به بعد ذلك پلمرستون ، وكذلك موقف دعاة الالغاء من رسوم السكر[٧٦] . وعلى الرغم من ذلك فإن القضية العامة المطروحة فى كتاب **Capitalism and Slavery** ،

---

(٧٥) وليامز ، **Capitalism and Slavery** ، الصفحة ١٧٨ .

(*) **وليم پت** (١٧٥٩ - ١٨٠٦) : رجل الدولة والسياسى الانجليزى المعروف . الإبن الثانى لوليم پت ، إيرل تشاتام (١٧٠٨ - ١٧٧٨) . صار وزيرا للمالية وهو فى الثالثة والعشرين ، وعين رئيسا للوزراء فى العام التالى - المترجم .

(٧٦) روچر ت . أنستى ، "Capitalism and Slavery : a Critique" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٠٧ إلى ٣٢٠ .

وإن كانت تحتاج إلى تعديل ، تقترب من فهم المشكلة أكثر مما يقترب منها كتاب كوپلاند . وتوضح دراسة للإلغاء فى فرنسا وانجلترا أن الإثارة ضد الرق لم يكن باستطاعتها أن تنجح فى مسعاها إلا لأنه عند نهاية القرن الثامن عشر كان أساس النظام الاستعمارى القديم قد ضعف نتيجة لعدد من التطورات التى كانت فى المقام الأول تطورات ذات طابع اقتصادى .

ففى فرنسا ، كما فى انجلترا ، كان هناك تاريخ طويل من الدعاية ضد الرق وتجارة الرقيق .[٧٧] من ذلك أن مونتسكيو ، مثلا ، قدّم حججاً اقتصادية ضد الرق (تقوم على الزعم بعدم كفاءته) فى وقت مبكر هو عام ١٧٤٨ . وفى عام ١٧٨٨ أسس « دعاة النزعة الإنسانية » الفرنسيون « جمعية أصدقاء السود »[*] للضغط من أجل جعل إلغاء تجارة الرقيق أكثر فعالية . ومع ذلك فإن الانخفاض فى تجارة الرقيق الفرنسية كان نتيجة لتغيرات مستقلة عن الإثارة المحلية . أولا ، حدث انشقاق عميق فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بين المزارعين الفرنسيين والأوضاع القائمة فى العاصمة . وأصحاب المزارع الاستعماريون ، الواقعون تحت وطأة الدين والساخطين عليه ، وغير الراضين عن نظام التعريفة الجمركية الفرنسى ، والمرتابون فى السياسات التى تمنعهم من إقامة صناعات فى المستعمرات ، لم يعد يمكن الاعتماد عليهم فى موقف حازم ، حتى ضد القوى المناصرة للإلغاء . ثانيا ، كان هناك تدهور نسبى فى أهمية تجارة الرقيق فى نانت فى أواخر القرن الثامن عشر ، مما ترتب عليه أن غدت المدينة أقل التزاما بالدفاع عن التجارة مما كانت عليه من خمسين سنة مضت .

---

(٧٧) داڤيد بريون ديڤيز ، The Problem of Slavery in Western Culture ، كورنل ، ١٩٦٦ .

(*) Societé des Amis des Noirs .

صحيح أن الموانى الفرنسية الأخرى أصبحت منغمسة فى تجارة الرقيق ، ولكن تلك التجارة ظلت جانبا ضئيلا للغاية فى مجموع أنشطتها . ثالثا ، وهو الأمر الأكثر أهمية من الأمور جميعا ، أن الرقيق فى سانتو دومنجو قاموا عام ١٧٩٢ بثورة كبرى ترتب عليها اضطراب الإنتاج فى تلك الجزيرة التى كانت فى ذلك الوقت أكثر جزر السكر أهمية فى منطقة الكاريبى . وبعد ذلك بعامين ألغت فرنسا الرق فى ممتلكاتها الاستعمارية فى محاولة يائسة لقمع الثورة . وأدت هذه الأحداث إلى التدهور السريع فى تجارة الرقيق الفرنسية . وقد أعاد ناپليون مؤسسة الرق فى عام ١٨٠٢ ، كما حاول إرجاع تجارة الرقيق ، ولكن هذا الانقلاب فى السياسة لم يُجْدِ نفعا . والحقيقة أن الحروب الناپليونية أدت إلى تفاقم الخلل فى التجارة الفرنسية عبر المحيط الأطلسى .[٧٨] وفى عام ١٨١٥ وافقت الملكية العائدة ، تحت ضغط من بريطانيا ، على منع الرعايا الفرنسيين من التجارة فى الرقيق ، على الرغم من أن نانت ، آخر الموانى الفرنسية الكبرى التى تتاجر فى الرقيق ، ظلت تمارس تجارة سرية فى الرقيق حتى نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر . وليس من المستغرب أن الحركة المناهضة للرق فى فرنسا لم تكسب سوى قوة دافعة هزيلة للغاية فى وقت كانت تعتبر فيه أيضا حركة غير وطنية.[٧٩] ولم يبدأ «دعاة النزعة الإنسانية» الفرنسيون فى اكتساب

---

(٧٨) فرانسوا كروزيه ، "Wars, Blockade, and Economic Change in Europe, 1792 - 1815" ، فى مجلة چورنال أوف إيكونوميك هيستورى ، العدد ٢٤ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٦٧ إلى ٥٨٨ .

(٧٩) نوقش هذا الموضوع باستفاضة فى مقال لم يلتفت إليه كثيرون ، كتبه ى . ديباش ، "Poésie et traite: L'opinion Francaise sur le commerce négrière au début du XIX siècle" ، فى مجلة ريڤى فرانسيز ديستوار دوترمير ، العدد ٤٨ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٣١١ إلى ٣٥٢ .

نفوذ سياسى إلا بعد عام ١٨٢٢ ، عندما أمسك بزمام القيادة الداعية النشط دوق دى بروجلى .[٨٠] ومع ذلك لم تلغ تجارة الرقيق إلا فى عام ١٨٤٨ ، وكان الإلغاء هذه المرة دائما وفى جميع الممتلكات الاستعمارية الفرنسية .

وكانت حالة انجلترا مماثلة لحالة فرنسا ،حتى أن تغير الظروف الاقتصادية فى جزر الهند الغربية وفى موانى الرقيق فى الدول الاستعمارية أضعف بصورة خطيرة مصالحها التجارية التقليدية فى المحيط الأطلسى . ذلك أنه بعد منتصف القرن الثامن عشر دخلت جزر السكر البريطانية فى فترة طويلة من الانحدار تميزت بانخفاض الأرباح وثورات الرقيق ، وتميزت قبل كل شيىء بالمنافسة من جانب مناطق إنتاج أحدث عهدا وأكثر ثراء ، مثل كوبا والبرازيل وسانتو دومنجو . (من المفارقات أن الثورة فى سانتو دومنجو ساعدت على دعم جزر السكر البريطانية خمس عشرة سنة أخرى) . كذلك كانت جزر الهند الغربية البريطانية تتدهور نسبيا أيضا كسوق للسلع البريطانية ، وبحلول نهاية القرن كانت أمريكا اللاتينية قد أصبحت أكثر أهمية . وهكذا بات من الصعب تبرير المزايا الجمركية التى كانت الجزر تتمتع بها ، وبدأ مستوردو السكر ورجال الصناعة البحث عن مصادر توريد أحدث وأرخص لخدمة سوق الدول الاستعمارية الآخذة فى الاتساع . وفى الوقت نفسه كان أصحاب المزارع يجدون صعوبة فى توحيد صفوفهم فى الدفاع عن مصالحهم . كما أن تزايد تكلفة الرقيق فى أواخر القرن الثامن عشر أدى بعدد من أصحاب المزارع إلى تشجيع الرقيق على التناسل ، وكانت نتيجة ذلك أنهم أصبحوا عند حوالى

---

(٨٠) سيرج داجيه ، "Lábolition de la traite des noirs en France de 1814 à 1831" ، فى مجلة **كراسات الدراسات الأفريقية** ، العدد١١ ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٤ إلى ٥٨ .

عام ١٨٠٠ أقل اعتمادا بكثير على الواردات من الرقيق . وبالتالى كان هناك انقسام بين من كانوا من الناحية الفعلية مكتفين ذاتيا ومستعدين لتقديم تنازلات لأنصار إلغاء الرق للحيلولة دون تزايد قوة المنافسين ، ومن كانوا يعارضون الحلول الوسط ، لأنه كانت لديهم حاجة مستمرة إلى إمدادات جديدة من الرقيق .

وفى الجانب الانجليزى للتجارة أصبحت ليفربول ، الميناء الأساسى للرقيق ، أقل اعتماداً على هذه التجارة بحلول ختام القرن . ومن المسلم به أن تجارة ليفربول فى الرقيق كانت قد اتسعت ، ولكن رأس المال أخذ أيضا ينتقل إلى ميادين أخرى ؛ إلى الصناعة وإلى فروع من التجارة أصبحت أكثر أهمية من تجارة الرقيق .(٨١) فقد كانت مصالح موانى التصدير عرضة دائما للتغيير ، وكان باستطاعتها إعادة تخصيص مواردها بسهولة أكبر مما كان فى استطاعة المنتجين فى جزر الهند الغربية . فأولئك الذين كانوا يساندون أصحاب المزارع فى فترة الرخاء الاقتصادى بدأوا يتخلون عنهم فى فترة الشدة ، . كما أن حوادث الهروب أفسحت الطريق أمام أحاسيس مناصرة الإلغاء فى ليفربول نفسها .(٨٢)وكانت تجارة برستول عبر البحار تعانى تدهورا عاما فى نهاية القرن الثامن عشر . وفى عام ١٧٩٣ كانت هناك أزمة اقتصادية خطيرة أصابت مصالح برستول الأفريقية والأمريكية ، وأدت إلى إفلاس كثيرين من كبار تجار الرقيق . ومنذ ذلك الحين لم تعد برستول تمثل معارضة فعّالة للحركة المناصرة

---

(٨١) إن ربحية تجارة القطن ، مثلا ، كانت تضاهى ربحية تجارة الرقيق عند نهاية القرن . انظر ، ف . ا . هايد ' ب . ب . باركنسون ؛ س . ماريّنر ، "The Cotton Broker and the Rise of the Liverpool Cotton Market" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ٨ ، ١٩٥٥ ، الصفحة ٨٠ .

(٨٢) چان تريب ، "The Liverpool Movement for the Abolition of the English Slave Trade" ، فى مجلة **چورنال أوف نجروهيستورى** ، العدد ١٣ ، ١٩٢٨ ، الصفحات ٢٦٥ إلى ٢٨٥ .

للإلغـاء .[٨٣] أمـا رجـال المال فى لندن الذين كـان لهم ، بوصـفـهم دائنين لأصحاب المزارع ، مصلحة مستترة فى تجـارة الرقيق ، فقد استمالهم فى نهاية الأمر عرض التعويض ، ذلك أن جانبا كـبيرا من الملايين العشرين من الجنيهات الاسترلينيـة التى خصصت لأصحاب الرقيق فى عـام ١٨٣٣ ، قد وجد طريقه عائدا إلى العاصمة .

وقد أدت التطورات التى أوجـزت أعلاه إلى إضعاف الأساس الاقـتصادى للنظام الاستعمـارى القديم ، وسمحت بتغيير جذرى فـى السياسة ، إذ أعقب وفاة وليم پت فى عام ١٨٠٦ تشكيل وزارة مـستعدة للمضى قـدما فى إصدار تشريعات ضد الرق ، وصدر فى العـام التالى القانون الذى يحظر على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق . أما هؤلاء الذين توقعوا التوسع المباشر فى هذا الإجـراء فقـد خاب ظنهم . وفى النـهاية قـام أنصار الالغـاء ، الذين لم يعـودوا مستـعـدين للانتظـار معلقـين بالأمـل ، باعـادة تنظـيم حـركتهـم فى عام ١٨٣٠ . وقُدِّم المشروع الذى ينص على إلغاء الرق إلى برلمـان إصلاحى ، وصدر فى عـام ١٨٣٣ . وأصبحت الرسـوم على واردات السكر متـساوية فى عام ١٩٥١ وفقا لمرسوم السكر الذى أصدره روسيل(*) فى عام ١٨٤٦ . عندئذ دخلت جزر الهند الغـربية البريطانيـة فترة طـويلة وشـاقـة من إعادة البناء على المستويين الاقتصادى والاجتماعى .

---

(٨٣) بيتر مارشال ، The Anti - Slave Trade Movement in Bristol ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢١ إلى ٢٤ .

(*) **جون روسيل روسيل** ، الإيرل الأول : (١٧٩٢ – ١٨٧٨) رجل دولة وسياسى انجليزى ، بدأ حياته السياسية فى عـام ١٨١٣ . تربى على تقاليد الويج (الأحرار) ، وكـان من أبرز المتحدثين باسمهم . أصبح وزيرا فى عام ١٨٣٢ ، ثم رئيسا للوزراء فى عام ١٨٤٦ ، وظل فى هذا المنصب ست سنوات – المترجم .

وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الفرص السياسية التى وفرتها هذه التغيرات الاقتصادية قد انفـردت باغتنامها مجموعات « دعـاة » النزعة الإنسانية » الذين يُعَرَّفون بصورة غامضة إلى حـد ما بأنهم رجال يكنون للآخرين مشاعر ودية ، ويسعون إلى تخفيف معاناتهم ، أو أنهم لايُعَرَّفون مطلقا ، كما فى كتب كثيرة . وبعض المهيجين ضد الرق لم يكونوا منزهين عن الغرض ، وقليلون من أصحاب المبادىء كـانوا راديكاليين يؤمنون بقـضية المضطهـدين . وإذ كان ويلبـرفورس وأنصار الإلغاء يشعرون بالقلق على حقـوق الملكية ، وعنيدين فى دفاعهم عن الوضع الاجتماعى والسياسى القـائم ، ولايثير مشاعرهم على الإطلاق «الرق» المنتشر فى مجـال الصناعة الذى كان موجودا من حولهم ، فإنهم كـانوا عصبة أقل رومانسيـة وأكثر تعقيدا مما يوصـفون به عادة .[٨٤] ومع ذلك فبسبب هذا التعدد فى جوانب الحركة ، كان يوجد بداخلها مجال لبعض ممن كانوا يناضلون من أجل إصـلاح ذى طابع أكثـر جذرية . مـن ذلك أن چميس كـروپر ، على سبيل المثال ، وكان من رجال الأعمـال الكويكر وأكبر مستورد للسكر فى ليڤرپول من جزر الهند الشرقية فى مطلع القرن التاسع عـشر ، وجد فى قضية أنصار الإلغاء اندماجاً تاماً لطموحـاته المثالية والمادية معا .[٨٥] وكان هو وآخرون على شاكلته ،

---

(٨٤) والحق أن فورد براون قد قال فى كتابه **Fathers of the Victorians** (كمبردچ ، ١٩٦١) إن حركة أنصار الإلغاء كان يغلب عليها إصلاحيون تبشيريون اختاروا قضية (هى الرق) كان يمكن أن تستحث الدعم لحملتهم الأخلاقية دون أن تزج بهم فى الوقت نفسه فى قضايا داخلية .

(٨٥) انظر المقالين المتازين اللذين كتبهما داڤيد ب . داڤيز "James Cropper and the British Anti-Slavery Movement. 1821-1823" ، فى مجلة **چورنال أوف نجرو هيستورى** ، العدد ٤٥ ، ١٩٦٠ ، الصـفـحـات ٢٤١ آلى ٢٥٨ : "James Cropper and the British Anti-Slavery Movement. 1823-1833" ، فى المجلة نفسها ، العدد ٤٦ ، ١٩٦١ ، الصفحات ١٥٤ إلى ١٧٣ .

يمثلو مجتمع صناعى فى طريق النمو وفلسفةً اقتصاديةً جديدةً ، يتخذون موقف المعارضة العنيفة من النظام القديم للمنح الحكومية السخية والاحتكارات ، وإلى حد ما من السلطة الملكية التى تدعمها . والإلغاء لم يكن ، كما أعلن فوكس فى مجلس العموم فى عام ١٧٨٩ ، « قضية بين النزعات الإنسانية من جانب ، والمصلحة من الجانب الآخر » ، وإنما كان قضية بين ائتلافى مصالح متعارضين ، كل منهما له إيديولوچيته الخاصة .

رابعا - التجارة الدولية والنمو الاقتصادى

ويتبقى بعد ذلك تقييم النتائج الاقتصادية للتجارة الخارجية لأفريقيا الغربية على أساس النموذج الذى أوجزناه فى بداية هذا الفصل . والفرعان الرئيسيان للتجارة ، عبر الصحراء الكبرى وعبر المحيط الأطلسى ، يمكن تناولهما معا عند إجراء هذا التقييم لأن أوجه التماثل فى هيكليهما ، التى أساسها طبيعة السلع التى كان يتم الاتجار فيها وتنظيم الإنتاج وتجارة الجملة ، أكثر أهمية من الاختلافات بينهما التى كان مرجعها الأساسى الاتجاه والحجم . وسوف نبدأ بتحديد الآثار الخارجية ، ثم نتناول مضاعفاتها على أفريقيا نفسها .

لقد كان الأثر الرئيسى لتجارة الرقيق عبر البحار على العالم الجديد هو استيطان الأرض الوفيرة فى الأمريكتين وجزر الهند الغربية . وتنمية مواردها . وكانت التجارة فى الزنوج هى أول هجرة بشرية كبيرة عبر المحيط الأطلسى ؛ وهى فى حد ذاتها مثال صارخ للحراك الدولى لعوامل الإنتاج ، وإن اقترن ذلك بالإكراة والقهر . فالمصائر اللاحقة لهؤلاء المستعمرين الذين أكرهوا على المجىء تتطابق تطابقا وثيقا مع التاريخ الاجتماعى والسياسى للأمريكتين . كما أن نمط ودرجة الاستيعاب اللذين تحققا فى القرنين التاسع عشر والعشرين كانا

يختلفان اختلافا كبيرا من منطقة لأخرى ،(٨٦) وفى بعض البلدان ، مثل الأرجنتين والبرازيل ، كان استيعاب « الغرباء » سلساً وكاملا تقريبا .(٨٧) على أنه فى بلدان أخرى ، لاسيما الولايات المتحدة ، أدى مرور الوقت إلى ترسيخ الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملحوظة بين المستوطنين من مختلف الأعراق . ومازالت تركة التجارة فى الرقيق الأفارقة هى القضية المحلية الرئيسية التى تواجه أغنى دول العالم وأقواها .

وفيما يتعلق بأوروبا كان معظم الاهتمام منصباً على أرباح تجارتى الرقيق والسكر ، وعلى الناتج الاقتصادى لإعادة استثمار هذه الأرباح . وعلى الرغم من ذلك فإنه لايوجد فى الوقت الحالى إلا القليل من المعلومات الدقيقة عن مقدار رأس المال الذى تراكم من التجارة الأفريقية والتجارة عبر المحيط الأطلسى ، أو عن دوره الاستثمارى اللاحق . وقد حققت رحلات كثيرة ، ثلاثية ومباشرة ، نجاحا مثيراً ، واتجهت إلى اجتذاب أعين المؤرخين . ومع ذلك ينبغى أن نتذكر أن معدل الربح كان عليه أن يأخذ فى الاعتبار المعدل البطىء لدوران رأس المال ، والاحتمال الكبير لفقده كلية فى المستقبل .(٨٨) فمن الواضح أن المستثمرين الكبار كان يمكن بسهولة أن يخسروا ثروة ، كما يكسبونها ، فى تجارة الرقيق ، وأن المكتتبين الصغار كانوا يتجهون إلى تحقيق كسب متواضع

(٨٦) هربرت س . كلاين ، Slavery in the Americas : a Comparative Study of Virginia and Cuba ، أكسفورد ، ١٩٦٧ .

(٨٧) من أجل الإطلاع على عرض ممتع للتفاعل الثقافى المستمر فى أعقاب إعادة توطين الأفارقة فى الأمريكتين ، انظر ، بيير فيرجيه ، "Nigeria, Brazil and Cubd" ، فى مجلة **نيجيريا ماجازين** ، عدد أكتوبر ١٩٦٠ ، الصفحات ١١٣ إلى ١٢٣ .

(٨٨) ف . ا . هايد ؛ ب . ب . پاركنسون ، س . مارّينر ، "The Nature and Profitability of the Liverpool Slave Trade" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ٥ ، ١٩٥٣ ، الصفحات ٣٦٨ إلى ٣٧٧ .

عن طريق التـراكم المطرد ، وإن يكن بطيئـا ، على النطاق نفسه ، وبـالطريقة نفسها ، فى الفروع الأخرى من التجارة . وبعد مراعاة هذه الاعتبارات ، يظل صحيحا أن تجارتى الرقيق والسكر عادتا بثروة كـبيرة على المستودعات الأساسية ، مثل ليڤربول ونانت ، مثلمـا عادتا على كبار مواطنيـها . ومن المتعذر تفـسير الحيـوية الاقتـصادية لهـذه الموانى فى القرن الثـامن عشـر ، وتوسعهـا المـادى والديموجرافى ، والتدفق الملحوظ للأموال إلى الأنشطة الثـقافية ، دون التأكيد على الدور الجوهرى لـلتجارة عـبر الأطلسى ، وإن لم يكن االدور الوحـيد . ومن الواضح أيضـا أن رخاء الموانى كـانت له آثار مفـيدة على المناطق الداخلـية وراءها . ويمكن العثور على أمثلة الاستـثمار فى الإنتاج المحلى للسلع من أجل قطاع التصـدير فى القوة الدافعة التى أعطيت للصناعـات القطنية فى مانشـستر ونانت ، ولتجارة الأسلحة فى برمنجـهام ، ولإنتاج الملابس الكتانية والأدوات المعدنية فى روان . أما أمثلة توسع الصناعات التى كانت تستخدم واردات المواد الأولية فيمكن أن نلمسها فى معامل تكرير السكر فى ليڤربول ولندن وبرستول ونانت وأورليـانز ، وفى مـصانع تجـهـيز الصـمغ فى نانت وپاريس . وتجـدر الإشارة أيضا إلى أن أنـشطة الاستيراد والتصـدير كانت توفر حافـزاً لصناعات الخدمات ، مثل النقل البحرى والعمليات المصرفية .

ولا ريب فى أن التجـارة الأفريقـية والتجـارة عبر المحـيط الأطلسى قـد عادتا بكسب كبير على الأفراد وعلى منـاطق معينة . غـير أن ذلك لايعـنى أن «التجارة الثلاثية قد أسهمت بدرجـة هائلة فى التنمية الصناعية فى بريطانيا » ، أو أن « الأرباح من هذه التجارة قد أخـصبت النظام الإنتاجى فى البلاد ».[٨٩] ففى المقام الأول كان أى حافز أعطتـه التـجارة الخارجية للإنتاج المحلى ناشـئاً

(٨٩) وليامز ، Capitalism and Slavery ، الصفح ١٠٥ .

عن الارتباط بأجزاء العالم الأخرى إلى جانب أفريقيا والأمريكتين . لذلك ينبغى تذكر أن أوروبا وحدها كانت تستأثر بأكثر من نصف قيمة تجارة انجلترا الخارجية فى القرن الثامن عشر . ثانيا ، أنه من الخطأ الافتراض بأنه كانت توجد علاقة بسيطة وحيدة الاتجاه بين التجارة والصناعة . والصلة بين ليفربول ومانشستر لاتوضح فقط أن التجارة عبر البحار قد ساعدت على نمو الصناعات التحويلية ، وإنما توضح أيضا أن رجال الصناعة قد ساعدوا على تمويل التجارة . ثالثا ، أن وليامز وآخرين ، بتركيزهم على التجارة الخارجية ، قد اتجهوا إلى الاستهانة بالدور التى قامت به السوق المحلية التى كانت ذات أهمية محورية فى المرحلة المبكرة من التصنيع بوصفها مصدراً لتوفير عوامل الإنتاج وللطلب الاستهلاكى .(٩٠) وقد أثير مؤخرا اعتراض رابع ينقد ر. ب. شيريدان ، الذى يتفق نهجه بصورة عامة مع نهج إيريك وليامز .(٩١) فقد قيل إن أرباح تجارة السكر البريطانية كان مصدرها الأسعار المرتفعة التى نشأت عن المزايا الجمركية ، وإنه لو لم تكن التجارة تلقى الدعم بهذه الطريقة ، لكان المستهلكون أفضل حالا ، ولكان رأس المال الذى تجتذبه جزر الهند الغربية قد استثمر بربحية أكثر فى الداخل . ووفقا لهذا الرأى فإن المستعمرات ، كما قال آدم سميث، كانت نزيفا للبلد الأم . والجزء الأول من الحجة ذو أساس جيد . ويبدو محتملا أن دافع الضرائب كان

---

(٩٠) انظر ، العمل الجماعى الذى أعده و . ا . مينشينتون The Growth of English Overseas Trade in the Seventeenth and Eighteenth Centuries ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٦ إلى ٥٢ .

(٩١) روبرت پول توماس "The Sugar Colonies of the Old Empires : Profit or Loss For Great Britain?" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ الصفحات ٣٠ إلى ٤٥ . انظر أيضا ، مقالة شيريدان التالية "The Plantation Revolution and The Industrial Revolution, 1625 - 1775" ، فى مجلة **كاريبيان استاديز** ، العدد ٩ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٥ إلى ٢٥ .

فى الحقيقة يقدم عونا ماليا لمغامرة إمبراطورية عادت بالفائدة أساسا على مجموعة مصالح صغيرة نسبيا . غير أن الجزء الثانى من الحجة لايقف على قدميه ، وكذلك أقوال أخرى كثيرة منافية للحقيقة أو افتراضية ، لأنه من المستحيل أن نعرف الآن ماذا كان يمكن أن يكون عليه الوضع لو أن الحماية الجمركية لم تكن موجودة ، ومن اليسير أن نفكر فى بدائل مقبولة لتلك التى قدمها ناقدو الأستاذ شيريدان .

وعلى أساس الأدلة الرهنة ، برغم عدم دقتها كمياً ، يمكن أن نستخلص أن التجارة الأفريقية والأطلسية قد ساعدت النمو الاقتصادى الانجليزى فى القرن الثامن عشر ، ولكن ذلك لم يكن بأية حال الدافع الوحيد ، ولا حتى الدافع الأكثر قوة ، للثورة الصناعية الأولى . وقد تكون هناك تحفظات على أطروحة إيريك وليامز ، ولكن ينبغى التنويه بأن كتابه ، من حيث أصالة الحجة وحيوية العرض ، يضع معايير لايبلغها إلا مؤرخون قلائل ، ولهذا السبب سيظل جديراً بالاحترام .

إن تأثير التجارة الدولية على أفريقيا هو أحد الموضوعات التى اختلف حولها الرأى بشدة . ومن المعتقد على نطاق واسع أن التجارة الخارجية ، وبخاصة تجارة الرقيق ، قد أعاقت التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، بل ربما تكون قد منعت القارة من إنجاز ثورة صناعية أهلية . ومن المفهوم أن تكون هذه الفسيرات متأثرة بهموم أخلاقيات التجارة فى أرواح البشر ، وبالعداء لما يرى كثيرون أنه كان استغلالا استعماريا . وستكون نقطة البدء فى التحليل المقدم هنا عكس النهج المعتاد : فبدلا من البدء بافتراض أن التجارة الخارجية قد أخّرت التنمية فى أفريقيا ، ثم البحث عن الشواهد المؤدية لذلك ، سنفترض أن التجارة الخارجية قد عادت بالفائدة على القارة بالطرق المستمدة من النموذج

الذى أوجزناه فى بداية هذا الفصل . ووجهة النظر هذه ، التى قد لايتفق معها البعض ، يمكن تبريرها بأمرين . فأولا ، من واجب المؤرخ أن يضع فى اعتباره التحامل بجميع أنواعه ، بما فى ذلك تحامله الشخصى . وإذا كان المؤرخون مستعدين الآن لرفض الأفكار الكثيرة المنافية للعقل التى اعتنقها الأوروبيون عن أفريقيا ، عندئذ يجب عليهم أيضا أن يكونوا مهيئين للاطلاع بالمهمة الشاملة المتمثلة فى تقييم المؤثرات التى تشكل فى الوقت الحاضر مواقفهم الخاصة تجاه مشكلات مثيرة للجدل ، مثل تجارة الرقيق . ثانيا ، أن النهج المتبع هنا لايقود بالضرورة إلى استنتاجات مختلفة تماما عن الاستنتاجات الشائعة ، ولكنه يمكن أن يكون عوناً على التمييز بين الحجج السليمة وغير السليمة التى تساق دعما للآراء السائدة حاليا .

ولاجدال فى أن التجارة الدولية قد عادت بمنافع ، على الأقل على بعض الأطراف المعنية . فالأفارقة الذين كانوا يسيطرون على إنتاج الصادرات وتجارة الجملة ، سواء أكانت فى الذهب أم الصمغ أم الرقيق ، كسبوا الكثير من التجارة الخارجية. ففى عام ١٧٥٠ ، على سبيل المثال ، حصل ملك داهومى من تجارة الرقيق عبر البحار على إيرادات إجمالية مقدارها حوالى ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى . وكانت نسبة من حصيلة الصادرات تنفق على شراء سلع ، مثل الأقمشة أو الأدوات المعدنية أو الملح ، ساعدت على رفع المستويات المعيشية . وقد أدى رخاء المستودعات الكبيرة على الساحل وعلى حافة الصحراء إلى خلق بعض فرص العمل الإضافية للتجار والناقلين ، وكذلك للمزارعين الذين كانوا يزوِّدون المدن والقوافل وسفن الرقيق بالمواد الغذائية . ولو لم تكن تجارة الصادرات قد ازدهرت فى السودان الغربى ، لكانت كميات جوزة الكولا التى يتم إنتاجها فى غابات أشانتى أقل كثيرا .

وعلى الرغم من ذلك فإن مضاعف التجـارة الخارجية ، أو آثار « انتشارها »(*) ، كانت فى أفـريقيا الغربيـة أقل بكثير مما كانت عليـه فى أوروبا ، إذ لم يحدث تحول فى الاقتصاد ، على الأقل بطريقة تفـضى إلى مزيد من التنمية . وكانت هناك أربعة أسـباب رئيسـية لعدم تغلب التـجارة عبر الصـحراء الكبرى وعـبر الأطلسى على العقبـات القائمة أمام توسع السوق . أولها ، أن تجـارة التصدير كانت تقتصر على سلع أساسية لاتتطلب تنويعا كبيراً فى أساليب الإنتاج الموجودة ، ولا تسويقاً إضافيـاً كبيراً لعوامل الإنتاج فى أفريقيا الغـربية . ثانيها ، أن تجارة الواردات كانت تتألف من بضائع استهلاكية لا تكاد تحتاج إلى مزيد من التجهيز ، ولذا لم تكن توفر إلا فرصـا قليلة للاستثمار الإنتاجى فى الاقـتصاد المحلى . ثالثها ، أن توزيع الدخـول ، مقترنا بتكلفـة عالية نسبيـا للواردات ، قد حال دون نشأة سوق كـبيرة تقوم على مصنوعـات رخيصة الثمن . فالقـوة الشرائية كانت مركزة بين مجموعـة محدودة من المستهلكين الأثرياء لأن ظروف الدخول إلى إنتاج الصادرات وتجارة الجملة كانت لصـالح المؤسسات الكبيرة ، ولم تكن تتيح لغالبية السكان إلا مجالاً محدوداً . وبما أن الفرص التى تتاح كان يشغلها عادة الرقيق وغـيرهم من الأتباع ، فإنه لم يكن ممكنا أن تنشـأ مجموعة كـبيرة مسـتقلة تعتمـد على الأجور . وكان ارتفـاع أسعار الواردات نتيـجةً لتكاليف الإنتاج والتوزيع فيما قبل الصناعة . رابعها ، أن حجم حصيلة الصادرات كان من الضآلة بحـيث لايحفز علـى وجود نطاق واسع من المؤسسـات الجديدة أو عدد كبير منهـا . ويفيد أحد التقديرات أن تجارة أفريقيا الغـربية المحمولة بحرا كانت فى ذروتها فى أواخر القرن الثامن عشر تساوى حوالى أربعة ملايين جنيه استرلينى فى السـنة . وهذا الرقم لم يكن إلا قرابة ربع متوسط القـيمة السنوية

(*) The multiplier or "spread" offects of Foreign Trade

لمجـمـوع الواردات والصادرات فى الـفتـرة ١٩٠١-١٩٠٥ . ومع ذلك فـإن نيچيريا وغـانا والسنغال لم تكن قد نجحت ، حتى منتـصف القرن العشرين ، فى توليد سوق كبيرة تستطيع دعم أنشطة تصنيع محلى من نمط عصرى ، وذلك بعد زيادة أخرى هائلة مـقدارها خمس عشـرة مرة فى التجارة عبـر البحار بين الفترتين ١٩٠٦-١٩١٠ و ١٩٥٥-١٩٥٩ .(٩٢)

وكان البحث حتى الآن يركز على أسباب عدم قيام التجارة الخارجية بدور القطار القائد . ويبقى أن نناقش الحجة القائلة بأن التجارة الدولية ، وتجارة الرقيق بوجه خاص ، قد عطلّت على نحو لايدع مجالا للشك التنمية الاقتصادية للقارة .

إن بعض الادعاءات الشائـعة التى قدمت دعما لهـذا الرأى يلزم أن تعالج بحذر . أولا ، يقال فى بعض الأحـيان إن معدل التبادل التـجارى (أى الثمن الذى يتم الحصول عليه مقـابل الصادرات بالنسبة للثمن الذى يدفع للواردات) كان فيه استـغلال للأفارقة أو خداع لهم . ومن المستبعـد أن يصمد هذا الاتهام للمناقشـة . فالطلب على الرقـيق كان قوياً ، وكـانت هناك منافسـة حادة بين المشتـرين . فضـلا عن ذلك ، فإنه مـا إن وصل تجار الرقيـق الأوروبيون إلى أفريقيا الغربية حتى أخـذوا على أنفسهم أن يمارسوا التجارة ، وأن يفعلوا ذلك بأسرع مـا يمكن . أما الموردون ، من الناحـية الأخرى ، فكثـيرا مـا كان لهم احتكار محلى على الرقيق ، وكان مما يعزز مركزهم أن المشترين المتوقعين ليسوا

---

(٩٢) إن مسألة الحجم تكون لها أهمية خاصة عند النظر فى التجارة فى سلع أخرى غير الرقيق . وكانت الشحنات من سلع مثل الصمغ والعاج أكثر ربحاً من الناحية الاحتمالية من تصدير البشر ، ولكن لم يكن قد طرأ ، حتى القرن التاسع عشر ، بعد الثورة الصناعية ، توسع ملموس فى الطلب العالمى على المواد الأولية الاستوائية . وسنتناول فى الفصل التالى النتائج التى ترتبت على هذا التطور .

على يقين من أن الظروف ربما تكون أفضل فى أماكن أخرى . علاوة على أن تكلفة الاحتجاز المؤقت للإمدادات لم تكن تكلفة معوِّقة . فالرقيق كان يمكن عند الضرورة حملهم على إعالة أنفسهم كمزارعى كفاف ، وبرغم أنهم كانوا عرضة للتدهور المادى ، شأن الأصول الرأسمالية الأخرى ، فإنهم لم يكونوا يستهلكون بسرعة . وإذا ما حدث فى هذه الأثناء أن تناسلوا فإن مالكهم كان يحصد ما يمكن أن يسمى ربحا غير موضوع فى الحسبان . ثانيا ، كثيرا ما يقال إن تجارة الواردات كانت تتكون من سلع رديئة . والأدلة التى تساق تأييدا لهذا القول تقتصر أساسا على الواردات من البنادق التى لم يختبر بعضها أو يوجه إلى عدوّ . غير أنه من المستبعد أن يكون الجانب الأكبر من السلع المستوردة دون المستوى ، بل إن الأقل احتمالا أن يكون الأفارقة قد تحملوا لفترة طويلة جدا سلعًا قليلة الجودة . وكان القلق بشأن معدلات التبادل التجارى وجودة الواردات نابعا فى الأساس من إحساس بأن السلع الاستهلاكية لم تكن أصنافا ذات قيمة « حقيقية » ، وما يعنيه ذلك ، وما يمكن افتراضه ، أنه كان على الدول الأفريقية أن تفرض ضرائب على سلع الترف الأجنبية ، وأن تنتهج سياسة نشطة لإحلال الواردات . وأقل ما يقال فى ذلك أنه وجهة نظر غير تاريخية ، لأنه يتجاهل كلا من أهداف الحكام أنفسهم ، والعقبات المحلية أمام قيام نوع مختلف من التجارة .

ثالثا ، كثيرا ما يقال إن الواردات الأجنبية أدت إلى تدهور الصناعات المحلية . وهذا الزعم مألوف لمؤرخى العالم المتخلف ، ولاسيما لمن لديهم معرفة بالهند التى كانت موضوع جدل طويل حول هذه المسألة . إذا يقال إنه مثلما تصعد الطبقات الوسطى فى أوروبا باستمرار ، فإن الحرف التقليدية فى أجزاء العالم الأخرى تُستبعد باستمرار . وفى حالة أفريقيا الغربية لم تقدم أية

شواهد عامة تؤيد هذا الزعم . ذلك أن مصنوعات محلية كثيرة ، مثل الأقمشة والفخار ، ظلت لها أهميتها ، ويبـدو أكثر احتمالا أن السوق قد اتسعت (من حيث حجم السلع ونطاقـها) بأكثر مما حلت الواردات الأجنبية مـحل منتجات الحرف المحليـة . رابعا ، يقال فى بعض الأحـيان إن حملات اقـتناص الرقيق كانت تسـبب دمارا واسع النطاق . والمرجح أن غـارات الرقيق قـد زادت عدد الحروب وأفقدت الحياة أمنها ، ولكن مرة ثانية لم تجر بحوثٌ تكفى لتبيان مدى مـا ترتـب على.ذلك من تمزق واضطـراب . وإلى أن يتم ذلك فـإن الـتـاريخ المستمـر للتجارة الداخلية ، والتغـيرات الإقليمية فـى الغارات التى تشن لأسر الرقيق ، والتـقديرات الحديثة الأقل لحـجم صادرات الرقيق ، تستـوجب عدم تقديم هذه النقطة دون تحفظات .

وأخيـرا من الضرورى النظر فى تـأثير تصدير الأيـدى العاملة على مـسار التطور الأفـريقى . ومـرة أخرى فـإن المعلومـات الضروريـة للحكم على هذه القضيـة ، على نقيض التخمين بشـأنها ، ليست متوفـرة فى الوقت الحاضر . ومن الواضـح بدرجة كـافيـة أن الخسائر المبـاشرة والأشد قسـوة إنما كانت هى المعاناة الشخصـية التى كابدتها الملايين الستة أو نحوهم من أبناء أفريقـيا الغربية الذين شحنوا قـسراً وكرهاً عبـر المحيط الأطلسى ، مثلما كـابدها العدد الأقل كثيرا من الرقيق الذين تم تصديرهم عبر الصحراء الكبرى ، وهؤلاء الذين قُتلوا أو أُصيبوا فى غمار عمليـات جمع الرقيق . غير أن النزوح ، حتى على هذا النطاق ، لم يكن بالضرورة نكسة خطيـرة للاقتصاد . والصعوبة الرئيـسية فى بحث هذه المسألة هى أنه لايعرف إلا القليل عن حجم السكان فى فتـرة ما قبل الاستعمار . وثمة تقدير ، يقوم على الإجراء المسلم بعدم دقته ، وهو استخدام بيانات القرن العشرين فى إعادة بناء المـاضى البعيد ، يفيـد بأن مجموع سكان أفريقيا الغربية

كان قرابة خمسة وعشرين مليونا فى عام ١٧٠٠ ، مما يعنى أن معدل الخسارة خلال القرن الثامن عشر ، عندما كانت تجارة الرقيق عبر البحار فى ذروتها ، كان حوالى ٢ر٠ فى المائة سنويا .[٩٣] وبما أن هذا الرقم كان يساوى تقريبا معدل الزيادة الطبيعية ، يمكن القول إنه من الزاوية العددية كان الأثر الرئيسى لتصدير الأيدى العاملة فيما بين عامى ١٧٠٠ و ١٨٠٠ هو إبقاء السكان فى حالة ثبات . أما ما كان يمكن أن يحدث لو أن الأفارقة الذين شحنوا إلى الخارج ظلوا فى أفريقيا فإنه الآن موضع تخمين . وحتى يمكن القول بأن تجارة الرقيق كانت كارثة اقتصادية ، يكون من الضرورى الافتراض بأن أفريقيا الغربية كان يمكن أن تحقق انطلاقة اقتصادية رئيسية قبل القرن التاسع عشر لو أن حجم القوة البشرية لم ينكمش بذلك المقدار المحدد . ولكن الشواهد المتاحة لاتؤيد هذه الفرضية ، ومن الصعب أن نرى كيف كان يمكن أن يؤدى استبقاء أولئك الرقيق الذين أرسلوا إلى الخارج إلى تطور لاقتصاد وفق خطوط تختلف اختلافا كبيرا . غير أنه فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عندما بدأ الاقتصاد يتوسع بسرعة كبيرة جدا ، كان يوجد بلا ريب نقص خطير فى الأيدى العاملة فى أجزاء كثيرة من أفريقيا الغربية ، وعند هذه النقطة يمكن القول إن سرعة التقدم كان يمكن أن تكون أكبر لو أن تجارة الرقيق لم تعطّل نمو السكان.(*)

ومن الممكن أن يخفى النهج الإجمالى بعض نتائج تصدير الأيدى العاملة ، كذلك يمكن مثلا تصور أن المناطق التى كانت أكثر انغماسا فى عمليات تجارة الرقيق كانت شديدة التأثر بوجه خاص . غير أن مناطق مثل سنغمبيا والجزء

---

(٩٣) ج . د . فيدج ، A History of West Africa ، الصفحات ٨٥ إلى ٨٧ ، وكذلك مقال المؤلف نفسه ، "Slavery and the Slave Trade in the Context of West African History" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٩٣ إلى ٤٠٤ .

(*) انظر ، الحاشية من إعداد المترجم فى الصفحة 212 أعلاه – المترجم .

من الساحل الغـربى بين ساحل الذهب والكمرون كانت فى المـارسة ، برغم شهرتها فى تجارة الرقيق ، المناطق الرئيسية لنمو الصادرات خلال عصر التجارة « المشروعـة » . وبدلا من ذلك فإنه يمكن الاعتـقاد بأن شحنات الرقـيق كانت تنطوى على خسائر نوعية تحجبـها الأرقام الخاصة بمجموع الصادرات . وبما أن حوالى ثلثـى الرقيق الذين يتم تصـديرهم كانوا من الذكور ، فـمن الممكن أن يكون رحليهم قد أثر على الأدوار المهنية للنساء . غـير أنه من الصعب التعميم بشأن هذه القـضية ، ويرجع جـزء من الصعوبة إلى نقص المعلومـات ، وجزء آخر إلى أن تقسيم العمل بين الذكور والإناث لم يكن بأية حال متماثلا فى كل مجتمعـات أفريقيا الغربية . وإذا كان الرقـيق الذين يباعون فى الخارج يمتلكون مهارات نادرة ، سواء أكانت مهارات تقنية أم كفاءات تنظيمية ، عندئذ ربما كانت نتائج هجرتهم أكبـر كثيرا مما توحى به الأرقام وحدها . غير أنه يبـدو محتملا أن معظم الرقيق الأفارقة كانوا مزارعين عاديـين مرتبطين أساسا باقتصاد الكفاف وأنشطة التبادل المحلية . وإذا تساوت الأمـور الأخرى فإن الأثر الرئيسى لنقلهم ربما كان انخفاض الناتج الكلى ، ولكن بمقدار يضاهيه انخفاض فى الطـلب .

ومن الواضح تماما أن التجـارة الدولية ، برغم أنها كانت مستـقرة من فترة طويلة ومنظمة بكفاءة ، أخفقت فى العمل كمـحرك للنمو فى أفريقيا الغربية ، وإن كان مازال يتعين إثبات المزاعم الأكثر تطرفاً المتعلقة بالآثار التدميرية للتجارة عبر المحـيط الأطلسى وعبر الصحراء الكبـرى . ذلك أن قطاع التصدير ، إلى جانب كـونه صغيراً نسـبياً ، قـد أقام بضع روابط نافعـة مع بقية الاقتـصاد . ونتيـجة لذلك كـان الكسب من التجـارة الدولية مـحدودا للغـاية من النواحى الكمية والجـغرافية والاجتمـاعية . وقد أسفر نمو الصـادرات عن نمط من تنمية

«المناطق المحصورة» التى لها صلات قليلة بالاقتصاد المحلى.[٩٤] ولا يمكن التمادى كثيرا فى المقارنة بين المناطق المحصورة المشتغلة بالتعدين والمناطق المحصورة التى أنشئت بها بعض المزارع فى القرن العشرين . ومع ذلك فإن المناطق المحصورة فى أفريقيا فى القرن الثامن عشر كانت ، على غرار مثيلاتها فى العالم الحديث ، تتميز باستيراد مهارات متفوقة وتكنولوجيا راقية ، وبنمط من توزيع الدخل يعوق نمو السوق ، وبتسرب واضح لمكاسب التجارة الخارجية . وكانت السمة المميزة الأولى هى السيطرة الأوروبية على الملاحة عبر المحيط الأطلسى . وكانت السمة المميزة الثانية تظهر فى التناقض بين عمل الرقيق ووجود نخبة ثرية.[٩٥] وكانت السمة المميزة الثالثة هى مبادلة حصيلة الصادرات مقابل الواردات من المصنوعات الاستهلاكية ، وفى إعادة الشركات الأجنبية للأرباح التى تحققها إلى بلدانها . ففى مطلع القرن التاسع عشر لاحظ الرحالة الفرنسى كاييه أنه كان يوجد فى تمبكتو مغاربة كثيرون « يشتغلون بالتجارة ، وأنهم على غرار الأوروبيين يذهبون إلى المستعمرات بأمل أن يجربوا حظهم ، ويرجعون عادة إلى بلدهم للاستمتاع بثمار عملهم » .[٩٦]

وإذا أريد للتجارة الخارجية أن تقوم بدور قطاع قائد ، فإنه يكون عليها أن تتغلب على القيود المرتبطة بتنمية المناطق المحاطة . وسيحاول الفصل التالى أن يوضح كيف ومتى بدأت تجارة التصدير فى أفريقيا الغربية تقيم روابط وثيقة مع الاقتصاد المحلى .

---

(٩٤) بنيامن هيچنز ، "The Dualistic Theory of Underdeveloped Areas" ، فى مجلة **Economic Development and Cultural Change** ، العدد ٤ ، ١٩٥٦ الصفحات ٩٩ إلى ١١٥ .

(٩٥) حالة أفريقيا الغربية يمكن مقارنتها ، فى هذا الصدد ، بمزارع القطن فى الجنوب الأمريكى فى القرن التاسع عشر . انظر ، ألفريد هـ . كونراد ؛ چون ر . ماير **Studies in Econometric Studies** ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٢٣ إلى ٢٣٣ .

(٩٦) ر .كاييه ، **Travels to Timbuctu** ، ١٨٣٠ ، الجزء الثانى ، الصفحة ٥٣ .



الفصل الرابع

الأساس الاقتصادى للإمپريالية

بعد أن قررت الدول الأوروبية إلغاء التجارة الخارجية فى الرقيق ، أخذت أفريقيا الغربية تواجه مشكلة إيجاد صادرات بديلة . وكانت النتيجة فترة انتقال وتجريب يشار إليها عادة بعصر التجارة « المشروعة » تمييزا لها عن التجارية غير المشروعة فى الرقيق . وسنحاول فى هذا الفصل التوصل إلى استنتاجين بخصوص تاريخ أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر . أولا ، سنبين أن هيكل التجارة المشروعة كان علامة على انفصال هام عن الماضى ، كما كان يعنى مرحلة جديدة فى نمو السوق ، وهى مرحلة يمكن النظر إليها على أنها بداية التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية . وهذا القول يتعارض مع وجهة النظر التقليدية التى تؤكد على التواصل مع الماضى وسهولة الانتقال إلى التجارة المشروعة . ثانيا ، أن الخيوط التى تشابكت فى خلق هذا الاقتصاد ، مقترنة بالتقلبات فى أدائه ، تعتبر ذات أهمية محورية فى فهم ما حدث من تقسيم أفريقيا الغربية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وهذا الافتراض بدوره يقصد به أن يوضع فى مواجهة التفسيرات الجارية التى تقوم فى غالبيتها على أن الإمپربالية كانت نتاجا لدوافع سياسية نابعة من أوروبا . ولهذين السببين ضَمَمْنا بحث التجارة المشروعة والتقسيم فى فصل واحد .

وهذان ادعاءان كبيران ، ويتطلبان بعض الدراسة التوضيحية قبل تقديم أدلة تاريخية . وسنبدأ قبل أى شيء آخر ببيان القسمات الهيكلية الرئيسية للتجارة الجديدة ، وبعد ذلك سنستخدم إحصاءات التجارة الخارجية لدعم الحجج النظرية ، ولتوضيح العلاقة بين التقلبات التجارية والتاريخ الاقتصادى والسياسى لأفريقيا

الغربية فى القرن التـاسع عشر . وأخيرا ، سننظر فى تطور التجـارة المشروعة فى تأثيره على المصالح النوعـية الأفريقيـة والأوروبية للتدليل على أن التـفاعل بين هاتين المجموعتين من المصالح هو الذى أسفر عن تقسيم أفريقيا الغربية . وثمة نقطتان يلزم أن توضعا نصب العين عند تقييم حجـة هذا الفصل . أولاهما ، أن التركيز هنا ينصب على الجانب الاقتصادى ، وذلك جزئيا لأن هذا الكتاب معنى بالتاريخ الاقتصادى . وهو يوضح أن الدوافع الاقتصادية كانت قـسمة محورية للتقسيم ، وإن لم تحظ بالاهتمام الكافى ، غير أنها لا توفر تفسـيرا كاملا له . ثانيتهما ، أنه عند ربط الجانب الاقتصادى بتوقيت التقسيم ، يكون من الهام أن نتذكر أنه برغم وجود إحساس فى أفريقيا الغـربية منذ بداية القرن التاسع عشر بالتوترات التى سببها التغير الهيكلى ، فإن هذه التوترات لم تصبح حادة إلا فى الربع الأخير من القرن ، عندما تفاقمت نتيجةً لتدهور خطير فى معدلات التبادل التجارى .

أولا - اقتـصـاد التـجـارة « المشـروعـة »

ليس هناك جديد فى القـول إن الرقيق وزيت النخيل سلعتـان تختلف كل منهما عن الأخرى اختلافا مـاديا واضحا . والأمر الذى لم يقدَّر حق قدره هو أن هذه الاختلافات كانت لها نتائج عميـقة الأثر بالنسبة لهيكل اقتصاد الصادرات . والقسمات الرئيسية للاقتصاد الجـديد يمكن بحثها بالاستفادة من نظرية المنتجات الأساسية ، التى تم تطويرها على وجه التـحديد لشرح النمط الخاص من النمو الناشىء عن التنويع حول قاعدة تصدير محددة بدقة.[1] وقد برزت هذه النظرية

---

(١) يمكن الاطـلاع على تـقـدمة جيدة لنظرية المنتجات الأساسية فى كتاب ملفيل هـ . واتكنز ، A Slapl Theory of Economic Growth ، فى **المجلة الأمريكية للاقتصاد والعلوم السياسية** ، العدد ٢٩ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ١٤١ إلى ١٥٨

وطبقت أساسا فى أمريكا الشمالية وأستراليا،[٢] وهما بلدان شهدا الاستيطان الأوروبى فى وقت حديث ، واعتمدا فى مراحل حاسمة من نموهما الاقتصادى على صادرات المنتجات الأولية ، مثل الفراء والقمح والصوف ، فى حفز توسع السوق المحلية . وجوانب النظرية المرتبطة بحالة أفريقيا الغربية هى تلك التى تؤكد على النتائج الاقتصادية للخصائص المادية للمُنْتَج الأساسى ونوع الروابط التى تقيمها مع بقية الاقتصاد .

والخصائص المادية للمنتجات الأساسية لها أهمية كبيرة لأنها تؤثر على توليفة عوامل الإنتاج وطبيعة عوائد الحجم[*]. ففى حالة أفريقيا الغربية كانت النقطة الأساسية نقطة بسيطة ، وربما يكون ذلك هو السبب فى أنها لم تجتذب اهتماما شديدا : فالزيوت النباتية التى أصبحت صادرات أساسية فى القرن التاسع عشر كان يمكن أن تنتجها بكفاءة وعلى نطاق صغير الأسر المعيشية التى تمتلك رأسمالا قليلا ، وتستخدم قوة عمل أفراد الأسرة ، وتستعمل أدوات تقليدية . كما أن منتجات النخيل والفول السودانى كانت ، على خلاف الرقيق ، قابلة للقسمة إلى وحدات شديدة الصغر كل منها ذات قيمة منخفضة بالنسبة لوحدة الوزن ، ومع ذلك كانت تظل قابلة للتسويق وتحقق عائدا فى الموسم نفسه . فضلا عن ذلك كانت الأرض رخيصة ومتاحة بسهولة . ومن المسلم به أن الصادرات الجديدة كان يمكن أيضا إنتاجها فى ضياع كبيرة ، ولكن كان كل

---

(٢) ينبغى أن يضاف أن نظرية المنتجات الأساسية تعتبر بوجه عام غير قابلة للتطبيق فى الحالات التى يحدث فيها نمو الصادرات فى اقتصادات كفاف محلية غير أن الأسباب التى تقال تأييدا لهذا الرأى تقوم على افتراضات حول المجتمعات « التقليدية » سبق نقدها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

(*) Factor combination and returns to Scale

ما فعله المزارعون القلائل الذين أقدموا على ذلك هو زيادة مدخلاتهم من الأرض والأيدى العاملة دون الحصول على أىٍّ من وفورات الإنتاج الكبير لأن المجال كان محدودا أمام الاستعاضة عن الأيدى العاملة بالآلات ، ولأن مزايا الإدارة المركزية كانت قليلة . ولم يكن المنتجون الكبار عاطلين بوجه خاص من الكفاءة ، ولكنهم لم يعودوا يحتكرون سوق الصادرات .

وهذا التغير فى هيكل المنشآت المنتجة لسلع التصدير كان حدثا رئيسيا فى التاريخ الأفريقى . ذلك أن ما كانت تتطلبه غارات الرقيق وتجارتهم من رأسمال وأيدٍ عاملة قد شجع على نشأة مجموعة صغيرة نسبيًا من المنظمين الكبار الذين أُصبح كثيرون منهم الحكام أو كبار المسؤولين فى دول كبيرة فى السودان الغربى وفى منطقة الغابات . ومن الناحية الأخرى كان إنتاج وبيع زيت النخيل والفول السودانى مهنتين لاتوجد حواجز تذكر تعوق ممارستهما . ولذلك فإن التجارة المشروعة مكنت صغار المزارعين والتجار للمرة الأولى من القيام بدور هام فى اقتصاد التبادل غبر البحار . وبقدر ما تعتبر الشركات التى من هذا النمط والحجم أساس اقتصادات التصدير فى معظم الدول الأفريقية اليوم ، فإن يمكن القول إن العصرية لايرجع عهدها إلى فرض الحكم الاستعمارى ، كما ساد الاعتقاد ، وإنما إلى بداية القرن التاسع عشر .

كما أن طابع المنتجات الأساسية يؤثر أيضا فى طبيعة وقوة الروابط بين أنشطة التصدير والاقتصاد المحلى . ففى اقتصاد متخلف يسوده مجتمع أهلى تكون هذه الروابط أضعف منها فى منطقة حديثة الاستيطان ، مثل أمريكا الشمالية ، حيث كانت توجد فى القرن التاسع عشر مزايا خاصة لرأس المال والمهارات الحديثة . وعلى الرغم من ذلك فإن الروابط التى خلقتها التجارة المشروعة كانت

أقـوى كثيرا من تلك التى أقامتها فيما سبق التجارة عبر الصحراء الكبرى وعبر المحيط الأطلسى .[٣]

وقد شهدت تجارة التصدير الجديدة زيادة ملحوظة فى اتخاذ الأيدى العاملة والأرض فى أفريقيـا طابعا تجاريا ، بدلا مما كانت عليه الحـال فى القرن الثامن عـشر من تصـدير عامل واحـد من عـوامل الإنتاج (هو الأيدى العـاملة) ، والإهمال النسبى لعـامل آخر (هو الأرض) ، باستثناء الاحتيـاجات المحلية . ويمكن العثور على دعم لهذا الرأى فى هـجرة الأهـالى من السودان الغربى إلى « ساحل الفول السودانى » فى سنغمبـيا ، وفى تدفق القادمين الجدد إلى منطقة الغابات بحثا عن الثروة التى يمكن الفوز بها من أشجار النخيل . ويمكن تكوين فكرة عن حجم الأنشطة المـشروعة الجديدة من تقـدير مفاده أنه كـان يوجد فى عام ١٨٩٢ ما لا يقل عن خمسة عشر مليونا من أشجار النخيل فى بلاد اليوربا وحدها يوجـه إنتاجها إلى سوق الـتصدير.[٤] كما أن توسع التـجارة المشروعة كان يوفر أيضا فرص عمل إضافـية فى تجهيز الصادرات ، حتى على الرغم من أن الأساليب المستـخدمة ظلّت بسيطة من الناحيـة التقنية.[٥] ومن المسلم به أن المناطق الداخليـة لم يكن باستطاعـتهـا حتى مـقدم السكك الحـديدية والطرق المشاركة فى إنتـاج الصادرات . ومع ذلك كانت البدايـة قد تحـقـقت : وبعد عام ١٩٠٠ كان كل مـا فعله الحكام الاستعماريون أنهم قطعـوا شوطا أبعد فى عملية كانت جارية بالفعل .

---

(٣) ينبغى أن تقارن المناقشة التالية بالاستنتاجات التى تم التوصل إليها فى الفصل السابق ، الصفحات ٢٤١ إلى ٢٤٩ أعلاه .

(٤) **كيو بوليتين** ، ١٨٩٢ ، الصفحة ٢٠٨ .

(٥) يبدو أن النساء كانت لهن أهمية خاصة فى تجهيز الفول السودانى ومنتجات النخيل للتصدير . وتقسيم العمل بين الذكور والإناث موضوع يستحق بحوثا أخرى .

وكانت تجارة الواردات لاتزال تتألف مـن بضائع استهلاكية مـصنّعة . غير أنه نتيجةً للثورة الصناعية كانت الواردات الاستهلاكية فى القرن التاسع عشر فى أغلبها من سلع الإنتاج الكبير الرخيصة الثمن التى كانت توفر لأعداد كبيرة من الأفارقـة فرصاً تصـعب ملاحظتـها لتحـسين أحوالهم المادية ولمحـاكاة الوضع المتفوق الموروث الذى كانت تتمتع به أقلية من مواطنيهم . وبقدر ما تعتبر ثورة التوقعات المتصاعدة ظاهرة يمكن التـعرف عليها ، عندئذ يمكن القول إنها بدأت فى أفريقيا الغربية فى بداية القرن التاسع عشر . فضلا عن ذلك يجدر عند هذه النقطة ملاحـظة أن واردات المصنوعات الرخيـصة الثـمن توفر أساسـاً لإدخال الصناعات الحديثـة أكثر ملاءمة من الأساس الذى توفـره الواردات التى تحتوى على نسبة عالية من سلع الترف . وإذا اتسعت سوق الواردات فإنه يمكن عندئذ أن يجىء وقت يكون فـيه من المجدى والمربـح تصنيع بعضٍ من هذه السلع فى المنطقة نفسها بدلا من شرائها من بلدان أخرى . وقد جاء هذا الوقت فى أجزاء من أفريقيا الغربية بعد عام ١٩٤٥ .

وقد أصبح التغيـر فى نوعية الواردات الاستهلاكية ممكنا ليـس فقط نتيجةً لانخفـاض التكلفة على جانـب العرض ؛ بل أيضا نتـيجةً للتـحول فى توزيع الدخول فى أفريقيـا . وكافتراض عام يمكن القول إنه كلمـا كان توزيع الدخول أكثر عدالة ، قل الطلب على الأصناف الكمالية وزاد على بضائع الإنتاج الكبير الرخيصة الثمن.[٦] فحتى القـرن التاسع عشر كان توزيع الدخـول من التجارة الخارجية شديد التـفاوت ، كما كانت القوة الشرائية مركـزة فى وحدات كبيرة

(٦) ر . ا . بالدوين ، "Patterns of Development in Newly Settled Regions" ، فى مجلة **مدرسة مانشستر للدراسات الاقتصادية والاجتماعية** ، العدد ٢٤ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ١٦١ إلى ١٧٩ .

قليلة العدد نسبيا . ومع زيادة الصادرات من الزيوت النباتية أخذت الحصيلة من التجارة عبر البحار تتوزع على وحدات استهلاكية صغيرة كثيرة العدد ، وحققت الدخول قدرا أكبر من المساواة.(٧) وتوحى شواهد القرن التاسع عشر بأن الواردات كانت توزع على نطاق أوسع ، من الناحيتين الاجتماعية والجغرافية . فضلا عن ذلك ، ومرة أخرى على خلاف مع الفترة السابقة على القرن التاسع عشر ، فإن حجم حصيلة الصادرات كان يزداد نتيجة لنمو الطلب على المواد الأولية الاستوائية ، ولقدرة أفريقيا الغربية على تلبية ذلك الطلب . والسلع الأخرى غير الرقيق كان يجرى تصديرها قبل القرن التاسع عشر ، ولكن لم يكن باستطاعتها توليد دخل إضافى أكبر كثيرا لأن الطلب عليها كان لايزال محدودا . كما أن التوسع فى حجم التجارة وقيمتها فى القرن التاسع عشر أعطى أيضا مزيدا من الدفع للصناعات الخدمية ، لاسيما تلك التى توفر النقل والمساكن ، وأدى إلى تنمية المحاصيل البستانية القابلة للتسويق لتزويد المراكز التجارية الأكبر حجما بالمواد الغذائية .

ومن الضرورى الآن تبيان أن إحصاءات التجارة عبر البحار تتسق مع الحجج التى أوردناها حتى الآن ، لاسيما أن قيمة التجارة وحجمها لابد أن يظهر اتجاهاً صعودياً ؛ وأن طابع الصادرات الأساسية ينبغى أن يطابق فى التفاصيل المواصفات التى حددت فى إيجاز ؛ وأن الدول الأوروبية السائدة على الساحل

---

(٧) هذا التغير مشابه للفرق بين اقتصاد القطن فى الجنوب الأمريكى ، حيث كانت المزارع التجارية سائدة فى القرن التاسع عشر ، وحزام القمح فى الغرب حيث كانت الوحدة النموذجية هى المزرعة العائلية الصغيرة . انظر ، دوجلاس س . نورث ، "Agriculture and Regional Economic Growth" ، فى مجلة **جورنال أوف فارم إيكونوميكس** ، العدد ٤١ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٩٤٣ إلى ٩٥١ .

الغـربى ينبـغى أن تكون هى الـدول الأفضل تـأهيـلا لتـوريد السلع المصنّعـة ولتجهـيز المواد الأولية الاستوائية .

وعلى الرغم من أن تفاصـيل الانتقال إلى التجـارة المشروعة مازالـت غير معروفة حتـى الآن ، فإنه يبدو أن أفريقيا الغربية بوجـه عام لم تمر بفترة طويلة من الأزمة الاقتصادية ، ومرجع ذلك فى الأساس أن مناطق كثيرة كان باستطاعتها تصدير سـلع مشـروعـة جـنباً إلى جنب مع الرقـيـق حتى قـرابة مـنتصف القرن التاسع عشر. ومن الواضح أنه كان هناك توسع ملحوظ فى قيمة التجارة عبـر البحار فى الربع الثـانى من القرن . وقـد أجرى نيوبرى بعض البـحوث الشديدة الأهمـية عن تجارة أفريقـيا الغربيـة فى القرن التاسع عشـر ، وأفادت تقديراته أن القيمة الكلية لتجارة المنطقـة عبر البحار فى السلع المشروعة وحدها كانت تبلغ ٣ر٥ مليـون جنيه استرلينى على الأقل فى بداية العـقد السادس من ذلك القرن .[٨] وهذا الرقم يمكن مقارنته بتقدير فيدچ بأنه فى نهاية القرن الثامن عشر ، عند ذروة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلـسى ، كانت تجارة أفريقيا الغربية عبـر البحـار تساوى حوالـى أربعة ملايين جنـيه استـرلينى فى السنة.[٩] وفى النصف الثانى من القرن توسعت التجـارة بحوالى أربعة أمثال ، وبلغت بحلول الفترة ١٩٠١-١٩٠٥ قرابة خمسة عـشر مليون جنيه استرلينى فى السنة . ولم يكن مـعدل النمو مـسـتـويا طيله هذه الفـترة ، وقد بات هزيـلا عند مقـارنته

---

(٨) س . و . نيـوبرى ، "Trade and Authority in West Africa From 1850 to 1880" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ل . هـ . جان وبيتر دوينان ، **Colonialism in Africa, 1870-1960** ، الجزء الأول ، **The History and Politics of Colonialism, 1870 1914** ، كمبردچ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٧٦ إلى ٧٩ .

(٩) فيدچ ، **A History of West Africa** ، الصفحتان ٩١ و ٩٢ .

بالتوسع الذى حدث خلال الحقبة الاستعمارية ، ولكنه رغم ذلك كان كبيرا بدرجة تكفى لدعم الافتراض بأن الاقتصاد الجديد كان أيضا اقتصاداً أكبر كثيرا . ويجدر التأكيد على أن الانغماس التجارى الأوروبى فى أفريقيا الغربية كان يتوسع ، بدلا من أن يتناقص ، إذ أن ذلك عاملٌ لم يوضع موضع الاعتبار من جانب المؤرخين الذين قدموا حججا مفادها أن الدوافع الاقتصادية لم تكن ذات دلالة تذكر فى تقسيم أفريقيا الغربية .

ولايمكن إجراء أية مقارنة مفيدة للأحجام بين التجارة المشروعة وتجارة الرقيق . غير أن النقطة الرئيسية التى ينبغى الإشارة إليها فيما يتعلق بحجم التجارة فى القرن التاسع عشر هى أن مجتمعات أفريقيا الغربية كان عليها أن تتكيف فى غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا مع المهمة المادية الجسيمة ، وهى نقل كميات ضخمة من السلع الكبيرة الحجم المنخفضة القيمة . فقد وصلت واردات المملكة المتحدة من زيت النخيل من أفريقيا الغربية إلى ألف طن فى عام ١٨١٠ ، وإلى ١٠ آلاف طن فى عام ١٨٣٠ ، وإلى أكثر من ٢٠ ألف طن فى عام ١٨٤٢ ، وإلى أكثر من ٣٠ ألف طن فى عام ١٨٥٣ ، وإلى أكثر من ٤٠ ألف طن فى عام ١٨٥٥ . وحتى هذه الأرقام أصبحت تبدو ضئيلة فى النصف الثانى من القرن ، عندما كان هناك نمو سريع فى شحنات الفول السودانى ، وارتفاع أكثر إثارة فى التجارة عبر البحار فى لب النخيل . وثمة مثالان يصوران حجم الزيادة . فقد ارتفعت صادرات الفول السودانى من السنغال من لا شيىء تقريبا فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر إلى متوسط مقداره ٢٩ ألف طن فى الفترة ١٨٨٦-١٨٩٠ ، على حين أن صادرات لب النخيل من لاجوس ، أحد موانى الرقيق الكبيرة فى العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر ، وصلت إلى متوسط مقداره ٣٧ ألف طن فى الفترة نفسها . ولم تتمكن تجارة زيت

النخيل من الاحتفاظ بمعدل الزيادة الذى حققته فى وقت مبكر ، ولكن الصادرات كانت فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٩٠٠ لاتزال تبلغ فى المتوسط حوالى ٥٠ ألف طن فى السنة . ويزودنا التنظيم اللازم لنقل حمولات بهذا المقدار ، دعك من إنتاجها ، بمؤشر على مهارة المنظمين الأفارقة وقدرتهم على التكيف.[١٠] كما أن تجارة العودة فى السلع المستوردة كانت تشمل أيضا نقل كميات أكبر كثيرا من ذى قبل . مثال ذلك أن السلع القطنية التى كانت المملكة المتحدة تصدّرها إلى أفريقيا الغربية زادت (مقاسة بالياردة) بمقدار ثلاثين مرة فى الفترة القصيرة ما بين ١٨١٦ - ١٨٢٠ و ١٨٤٦ - ١٨٥٠.[١١] وكانت الزيادة فى جزء منها انعكاساً للارتفاع فى قيمة التجارة ، ولكنها كانت أساساً نتيجة للثورة الصناعية فى أوروبا وللتحول فى التركيب الاجتماعى للطلب فى أفريقيا الناشىء عن هيكل الاقتصاد التصديرى الجديد . ويمكن أن نخلص فى اطمئنان إلى أن حجم الصادرات والواردات قد توسع بصورة جوهرية نتيجة لصعود التجارة «المشروعة» وتدهور التجارة الخارجية فى الرقيق .

وقد أصبحت الزيوت النباتية ، كما ذكرنا آنفا ، السلع الأساسية للتجارة المشروعة . وكان زيت النخيل هو سلعة التصدير الرائدة فى بداية القرن التاسع عشر ، وانضم إليه لبّ النخيل والفول السودانى فى النصف الثانى من القرن . ووجود هذه المنتجات بالفعل فى أفريقيا الغربية ، حيث كان يجرى الاتجار فيها واستهلاكها كمواد غذائية ، يساعد على تفسير السبب فى أن انتهاء تجارة

---

(١٠) مازال موضوع النقل الداخلى فى فترة ما قبل الاستعمار بحاجة إلى الدراسة والتقصى .

(١١) تم حسابها من س . و . نيوبرى ، "Credit in Early Nineteenth- Century West African Trade" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١٣ ، ١٩٧٢ ، الصفحتين ٨٣ و ٨٤ .

الرقيق عبر المحيط الأطلسى لم يؤد إلى توقف كامل للتجارة عبر البحار ، برغم أن ذلك لايعنى أن الانتقال كان سلساً تماما . فقد كان توسع صادرات منتجات النخيل والفول السودانى استجابةً للنمو الصناعى فى أوروبا الذى أدى إلى زيادة فى الطلب على الزيوت والدهون . وكان زيت النخيل يستخدم فى إنتاج الصابون وزيوت التشحيم والشموع . وكان الصابون لازما لنظافة السكان فى المراكز الحضرية المتنامية ، كذلك كانت زيوت التشحيم لازمة لتزييت الآلات الجديدة ، لاسيما السكك الحديدية ؛ وكان هناك طلب على الشموع من أجل إضاءة المدن والمصانع الآخذة فى الاتساع . وكان رجال الصناعة ، الذين يوحدون فى سعادة بين الدوافع المادية والأخلاقية ، يحثون الجمهور على « شراء شموعنا والمساعدة على وقف تجارة الرقيق »[١٢] . وبرغم أن لبّ النخيل يُنْتَج بالاشتراك مع زيت النخيل ، فإنه لم يكن يصدّر فى البداية ، وكانت نسبة كبيرة منه لاتستخدم على الإطلاق ، حتى فى أفريقيا الغربية.[١٣] ولم يكن مرجع ذلك أن المنتِج الأفريقى متقلب المزاج ، أو أن حاجاته يمكن تلبيتها من بيع زيت النخيل وحده ، وإنما كان مرجعه قلة الطلب فى أوروبا على زيت لبّ النخيل الذى كان له تركيب كيميائى مختلف عن الزيت المستخرج من الجزء الخارجى للثمرة . وفى نهاية القرن التاسع عشر فقط تبين أنه يمكن استخدام زيت اللبّ فى صناعة المرجرين ، وكان عندئذ مُنْتَجاً جديدًا ، وتجهيز الفضلات كعلف للماشية . أما الفول السودانى فكان يستخدم أساسا فى صناعة زيت الطبخ والصابون . وقد استمر بعد إلغاء تجارة الرقيق تصدير سلع

---

(١٢) وردت فى ألّلان ماكفى ، The Economic Revolution in British West Africa ، ١٩٢٦ ، الصفحة ٣١ ، حاشية ٢ .

(١٣) برغم أن بعضا منه كان يستخدم فى أفريقيا للوقود .

أخرى كان كثيــر منها يشحن إلى الخارج قبل القرن التاسع عــشر . وكان أكثر هذه السلع أهمية الصمغ من السنغال ، والذهب من ساحل الذهب ، والأخشاب والعاج والقطن من أجزاء مختلفة من منطقة الغابات .

وكانت هناك أربعة أصناف تستأثر بحــوالى ثلاثة أرباع قيمة جميع واردات أفريقيا الغربية ، وهى المنسوجات (تشكيلة تغطى مدى واسعاً من السلع القطنية والصوفيــة) ، والخمور (لاسيما الــروم والجن) ، والمــلح والحديد . وكان من الأصناف الهــامة الأخــرى الأدوات المعــدنية والتــبغ والبنادق والخــرطوش.[(١٤)] وظلت المنسوجات هى السلعة الرئيسية ، مــثلما كانت فى القرن الثامن عشر . ففى السنغال ، على سبيل المثال ، كان هناك نوع شعبى واحد (يعرف بقماش « غينيــا ») يمثل ٢٥ فى المــائة على الأقل من قــيمة مــجمــوع الواردات خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر . وفى لاجوس (على بعد حوالى ١٨٠٠ ميل) كانت المــنسوجات من جميع الأنــواع تبلغ فى المتوسط ٤٤ فى المــائة من مجموع الواردات فى الفترة ١٨٨٠ - ١٨٩٢ . غير أن أوجه التماثل بين أنواع السلع التى كانت تستــورد قبل وبعد نهاية التجارة الخــارجيــة فى الرقيق ينبغــى ألا تسمح باخفاء بعض الفــروق الهامة : فبحلول منتصف القــرن التاسع عشر كانت الكمية قد زادت كثيرا ، وسعر الوحدة (كما سنبين فيما يلى) قد انخفض .

وعلى الجانب الأوروبى للتجارة ظلت بريطانيا وفــرنسا أكثر الدول الأجنبية أهمية على الســاحل الغربى ، مثلما كــانتا فى القرن الثامن عــشر . وسيطرت ليڤربول على التجارة الجــديدة ، مثــلما كانت تسيطر عــلى التجــارة القديمة ،

---

(١٤) تضاءلت واردات الروم والتبغ فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فى أعقاب تدهور التجارة مع أمريكا والبرازيل ، الموردتين الأساسيتين .

كما كانت أكبر مستورد لزيت النخيل فى أوروبا . وتعرضت نانت لحالة تدهور فى القرن التاسع عشر ، ولكن بوردو ومرسيليا ، الميناءين اللذين أخذا مكانها ، كان لكل منهما صلات استمرت طويلا مع أفريقيا . وكانت غالبية صادرات أفريقيا الغربية من الفول السودانى تشحن إلى فرنسا ، حيث كانت تتمتع بمزايا جمركية بالنسبة لزيوت نباتية أخرى ومن بينها زيت النخيل . وكان الجانب الأكثر إثارة لتوزيع التجارة بين البلدان المختلفة هو تفوق بريطانيا.(١٥) ففى عام ١٨٦٨ أعد قنصل فرنسى تقديرا يفيد أن بريطانيا وفرنسا تتقاسمان أربعة أخماس تجارة أوروبا مع أفريقيا الغربية ، وأن ما بين ثلثى وثلاثة أرباع هذا المجموع كان فى أيدى بريطانيا العظمى . وفضلا عن ذلك فإن نسبة كبيرة تصل إلى ٧٠ فى المائة من تجارة بريطانيا فى الفترة ١٨٦٠-١٨٨٠ كانت تُباشَر مع مناطق خارج مستعمراتها الصغيرة القليلة . وعلى نقيض ذلك فإن تجارة فرنسا كانت مركزة على قاعدتها التقليدية ومستعمرتها السنغال التى كانت تستأثر بما بين نصف وثلاثة أرباع مجموع تجارتها مع أفريقيا الغربية خلال الفترة نفسها . وكان من السمات المميزة للنصف الثانى من القرن النمو السريع للتجارة الألمانية . فبحلول العقد التاسع من القرن التاسع عشر كان يقال إن همبورج تتداول حوالى ثلث جميع تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار.(١٦) وهذا التوسع كان نتيجة لعوامل ثلاثة : ازدهار سوق لبّ النخيل التى كانت همبورج تسيطر عليها لأن المزارعين الألمان

---

(١٥) نيوبرى ، "Trade and Authority in West Africa from 1850 to 1880" ، ورد فى الجزء الأول من العمل الجماعى الذى أعده ل . هـ . جان وبيتر دوينان ، **Colonialism in Africa, 1870-1960** ، وجاء الجزء الأول تحت عنوان **The History and Politics of Colonialism, 1870-1914** ، كمبردج ، ١٩٦٩ ، الصفحتان ٧٩ و ٨٠ .

(١٦) ك . ڤيجنس ، "Étude sur la rivalité d'influence entre les puissances européenes en Afrique équatoriale et occidentale depuis l'acte général de Berlin Jusquáu seuil du xx° siècle" ، فى مجلة **ريڤى فرانسيز ديستوار دوتر – مير** ، العدد ٤٨ ، ١٩٦١ ، الصفحة ١٤ .

كانوا المشترين الرئيسيين لعلف الماشية ، ولأن الهولنديين كانوا أكبر صناع المرجرين؛ وقدرة همبورج على توريد مشروبات كحولية رخيصة الثمن ؛ وتطور خدمات النقل البحرى بين ألمانيا وأفريقيا الغربية .

وقد كان إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ونهوض التجارة المشروعة حدثين يدعمان بلا ريب مصالح بريطانيا ، الدولة الصناعية الأولى . فهى بتفوقها على كل الدول الأخرى كانت فى وضع يمكنها من سد احتياجات السوق الضخمة التى كانت آخذه فى الظهور فى أفريقيا الغربية ، برغم أن سيطرتها كانت تواجه تحديا قويا فى أواخر القرن التاسع عشر من جانب منافسين جدد . غير أنه لم توجد فى أفريقيا الغربية أية دول أخرى يحسب لها حساب خلاف بريطانيا وفرنسا وألمانيا . فالدانمركيون باعوا قلاعهم على ساحل الذهب للبريطانيين فى عام ١٨٥٠ ، وحذا الهولنديون حذوهم فى عام ١٨٧٢ . أما البرتغاليون الذين كانوا ذات يوم المبتكرين العظام للمشروع الأوروبى فى أفريقيا فقد عانوا مصاعب فى الاحتفاظ حتى بمستعمرة واحدة ضئيلة المساحة (غينيا البرتغالية) . وقد باغت البلدان الثلاثة جميعا عالمٌ أصبح فيه التصنيع هو أساس القوة التجارية والسياسية.[١٧]

وقد اتجه التوسع السريع فى التجارة عبر البحار إلى حجب تاريخ التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية عبر الصحراء الكبرى . ويفترض بوجه عام أنه بحلول القرن التاسع عشر لم تكن هذه التجارة تتجاوز جزءا صغيرا من القيمة التى بلغتها فى العصر الذهبى للقرن السادس عشر. فالاستاذ بوهن، على سبيل المثال ،

---

(١٧) ترتبت على ضيق الخير معالجة متعجلة إلى حد ما للدول الأجنبية الصغيرة ، التى تستحق كل منها دراسة فى شيىء من التفصيل . وكانت توجد أيضا تجارة هامة بين أمريكا الشمالية وأفريقيا الغربية قام چورچ ا . بروكس بدراستها وتقصيها ، وباكتشافها من الناحية الفعلية ، فى كتابه **Yankee Traders, Old Coasters and African Middlemen** ، بوسطن ، ١٩٧٠ .

أفاد أن مجمـوع التجارة على الطرق العابرة للصحراء الكبـرى لم يكن يتجاوز حوالى ١٢٥ ألف جنيه استـرليني في السنة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.[١٨] غير أن القصور في الأدلة بالنسبة لكل من القرن السادس عشر وبداية القرن التاسع عشـر هو من الضخامة بحيث يجعل الحـسابات والمقارنات ضربا من التخـمين . وتشيـر البحـوث الأخيرة إلـى أن طرق القوافل القـديمة كانت لاتزال تزخر بمقدار مـذهل من الحياة بقى فيها خـلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وبداية فإنه من الواضح الآن أن التجارة عبر الصحراء الكبرى لم تكن حتى السنوات الأخيـرة من القرن قد تأثرت بصورة خطيرة نتيـجة المنافسة من البضائع القادمة عن طـريق البحر. والحقيقة أن منسوجات مـانشستر كانت تنقل عبر الصحـراء الكبرى وكانت تحقق توزيعا واسعا . وحـتى تاريخ متأخر يرجع إلى عام ١٨٦٩ ، مـثلا ، كان يقـال إن مدينة إيلورين أقـرب تجارياً إلى البحـر المتوسط (على بعد حـوالى ألفى ميل إلى الشمـال) منها إلى خليج بنين ، حتى برغم أن ميناء لاجوس كانت على بعد حوالى ١٥٠ ميلا فقط .[١٩] ثانيا ، أوضح نيـوبرى ، فى أحدث محـاولة لإجراء فـحص شديد التـفصـيل لأرقام التجارة ، أن مجمـوع قيمة التجارة عبر الصحـراء الكبرى كان يزداد ابتداء من العقـد الخامس من القرن الـتاسع عشـر ، ووصل إلى ذروة في عام ١٨٧٥ ، عندما كان يسـاوى مليونا ونصف مليون جنيـه استرلينى .[٢٠] ولم يبدأ التدهور البطيء والنهائى إلا بعد ذلك التاريخ . وهكذا طوّرت الصـحراء الكبرى نمطها

---

(١٨) ا . أدو بوهن ، **Britain, the Sahara, and the Western Sudan, 1788 - 1861** ، أكسفورد ، ١٩٦١ .

(١٩) ا . ميلسون ، "Yoruba" ، فى مجلة **مانشستر جيوجرافيكال سوسايتى جورنال** ، العدد ٧ ، ١٨٩١ ، الصفحة ٩٢ .

(٢٠) س . و . نيـوبرى ، "North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century : a Re-evaluation" ، فى **جـورنال أوف أفـريكان هيسـتـورى** ، العـدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٣٣ إلى ٢٤٦ .

الخاص من التجارة « المشروعة » . غير أنه بسبب قيود النقل لم يكن باستطاعة الطرق البرية تنمية تجارة تصدير كبيرة فى السلع الكبيرة الحجم المنخفضة القيمة ، كما أن الرخاء فى الربع الثالث من القرن قام جزئيا على طلب العالَم الفكتورى على ريش النعام ، وهو طلب تلاشى سريعا.[٢١] وحتى مع هذا التنشيط للتجارة ، فإن التجارة عبر الصحراء الكبرى لم تكن فى عام ١٨٧٥ تتجاوز خمس قيمة تجارة أفريقيا الغربية المحمولة بحراً .

إن التنمية الاقتصادية عن طريق صادرات السلع الأساسية يمكن أن تكون عملية واهية الأساس وطويلة الأمد : فالتغيرات فى العرض والطلب يمكن أن تعوق تقدم السلع الأساسية ، وتؤخر تنمية الاقتصاد ككل ، كما يمكن أن تكون لها مضاعفات اجتماعية وسياسية خطيرة . وقد دخلت صادرات أفريقيا الغربية من المواد الأولية نطاقا واسعا من عمليات التصنيع ، كما أن الثمن الذى كان يدفع لها والحجم اللازم منها كانا يتجهان إلى التغير وفقا لمستوى نشاط مجال الأعمال فى أوروبا الصناعية . ولم يكن أمام المنتجين فى أفريقيا الغربية سوى قبول السعر العالمى أيًّا كان لأنه ليس باستطاعتهم التحكم فى حجم ما يطرح فى السوق من منتجات النخيل ومن الفول السودانى ، ولأن البلدان الصناعية كانت تستطيع شراء منتجات بديلة منافسة من مناطق مختلفة أخرى . وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كانت قد ولّت الأيام التى تمتعت فيها أفريقيا الغربية باحتكار بوصفها موردِّ الأيدى العاملة الوحيد للمزارع التجارية فى الأمريكتين ، وكانت الامبريالية الصامتة للسفينة البخارية قد بدأت فى جلب الزيوت النباتية ومنتجات بديلة من قارات أخرى إلى جانب أفريقيا .

---

(٢١) كان هذا الريش يستخدم فى تزيين قبعات سيدات العصر الڤيكتورى بنفس الطريقة التى يزين بها النعام نفسه . وربما كان التجار الأفارقة يتعجبون من القيم الغريبة للرجل الأبيض الذى كان على استعداد لبيع الأقمشة المصنَّعة مقابل صنف من هذا القبيل ، ومن أجل غرض كهذا !

ويعتبـر تحديد التقلبات فى التـجارة الخارجية لأفـريقيا الغربيـة مسألة ذات أهمية تاريخية كـبيرة . وخير بيان لتقدم الاقتصاد الجـديد للتجارة المشروعة هو التغيرات التى طرأت على مـعدل التبادل التجارى لمنتجى الصـادرات فى أفريقيا الغربية : فصافى معدل المقايضة يوفر مؤشراً لقوة الواردات الشرائية للوحدة من الصادرات، والمعدل الدخلى يقيس قوة الواردات الشرائية لمجموع الصادرات .[٢٢] ولاتتوفر فى الوقت الحـالى بيانات تكفى لإجراء حسابات دقيـقة ، ولكن الاتجاهات العامـة واضحة بما فـيه الكفـاية ، ويؤكدها تقيـيم المراقبين المعـاصرين . ومن المـأمـول أن يجد آخرون هذا المـوضوع على درجة مـن الأهمية تكـفى لإجراء البحوث اللازمة لتحسين التحليل المؤقت والتقريبى المقدم هنا .[٢٣]

إن المعلومات عن الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر مبعثرة ومتفرقة بوجه خاص . غيـر أنه فيما يـتعلق بزيت النخيل ، سلعة التـصدير الرئيسـية ، فإن الأسعار على الساحل الغربى وفى أوروبا يبدو أنها كانت تتبع اتجاهاً صعودياً ، باستثناء انخفاض فى الفترتين ١٨٤٤ - ١٨٤٦ و ١٨٥١ - ١٨٥٢ ، ووصلت إلى ذروتهـا فى الفتـرة ١٨٥٤ - ١٨٦١ ، عندمـا ثبت سعـر ليفـربول عنـد حوالى ٤٥ جنيهاً استرلينياً للطن . وفى الـوقت نفسه كانت أسعار السلع المصنّعة التى تستوردها أفـريقيا الغربية تنخفض بدرجـة مثيرة نتيجة للثـورة الصناعية . فبحلول عام ١٨٥٠ كانت تكـلفة الأصناف الأسـاسية قد انخفضت إلى نصف مـا كانت علـيـه عند بدايـة القـرن ، وفى بعض الحـالات إلى الربع فـقـط .

---

(٢٢) هذه المعدلات واردة هنا بايجاز ، ولكنها تعالج بتوسع أكبر فى الفصل الخامس ، حيث البيانات المتوفرة تكفى لتبرير معالجة أكثر إطالة .

(٢٣) تجدر الإشارة إلى الدراسة الخاصة الممتازة التى قام بها پاتريك مانتج ، An Economic History of Southern Dahomy, 1880 - 1914 ، جامعة وسكونسن ، رسالة دكتوراة ، والتى تشمل نقصياً دقيقاً للتجارة عبر البحار لتلك المنطقة بعينها .

ونتيجة لذلك فإن المعدل السلعى للتبادل كان يتحرك لصالح منتجى المواد الأولية . وبما أن حجم الصادرات كان يتصاعد خلال النصف الأول من القرن ، فإن المعدل الدخلى كان يتحسن أيضا . وكانت النتيجة فترة من الرخاء لتجارة أفريقيا الغربية . والحقيقة أن أفريقيا الغربية قد مرت منذ عام ١٨٠٠ بثلاث فترات فقط كان كل من معدل التبادل والمعدل الدخلى يتحرك خلالها بحدة لصالح المنتجين لمدة عشر سنوات على الأقل . الفترة الأولى منها كان لها دور هام فى إرساء أسس التجارة الجديدة ؛ والثانية ، من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ ، ساعدت على استقرار الحكام الاستعماريين فى مناصبهم ؛ والثالثة ، من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ ، كانت حقبة التوقعات المتصاعدة والتنوع الاقتصادى ، وهى الحقبة التى ارتبطت بنهاية العصر الاستعمارى .

وفى حالات التغير التاريخى جميعا توجد عناصر للاستمرار . ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عندما كانت التجارة المشروعة فى بدايتها وكانت أيضا مزدهرة نسبيا ، وجد المنتجون والتجار ما يشجعهم على الاعتقاد بأن الانتقال من تجارة الرقيق سيكون عملية سهلة . وفى البداية انتقلت قسمات مختلفة من التجارة التى كانت سائدة على الساحل الغربى فى القرن الثامن عشر . مثال ذلك أن بعض التجار الأوروبيين المستقرين والمنتجين الأفارقة شرعوا فى التخلى عن التجارة القديمة والتكيف مع التجارة الجديدة ، وأن بعض الصادرات القليلة الشأن فى التجارة المشروعة ظلت تشحن بعد إلغاء تجارة الرقيق مثلما كانت الحال من قبل ؛ وأن « النظام » الائتمانى أو الاستئمانى ظل قائما ، بل أخذ فى التوسع ، على الرغم من الشكاوى المتكررة من جانب من كانوا يعتقدون أنه مدان أخلاقياً ومحفوف بالمخاطر من الناحية الاقتصادية ؛ وأن السفن الشراعية ظلت تستخدم على الطرق بين أوروبا وأفريقيا ؛

وأن المعاملات التـجارية استمرت بواسطـة المقايضة والعملات « الانتـقالية » ، مثل الودع والمـانيلاّ . وفق كل ذلك فإن الجهـود الرامية إلى وقف تجارة الرقيق وإقرار التجـارة المشروعة ، برغم أنها أدت إلى رحلات الاسـتكشاف ، وإلى مجيء البعثـات التبشيرية ، وإلى درجـة أكبر قليلا من النشاط الـرسمى على الساحل الغربى ، لم تسـفر عن أية تعـديلات جوهرية فى الخريـطة السياسـية . ولأنه أُجْرِىَ بعض التكيف للاقتـصاد لم تترتب عليه أية هزة مباشـرة أو كلية ، فقد كان التجار والمسؤولون على ثقة من أنه يمكن الاحتفاظ بالتزامات سياسية اتفاقية ومحـدودة ، مثلمـا كان يحـدث فى القرن الـتاسع عـشر . ولم تمتـد الحدود الأوروبية إلى الـداخل ، بل إنها لم تكن تغطى جـميع أجزاء الـساحل . ولم يكن هناك أى تقسيم لأفريقيا فى عام ١٨٠٧ أو عام ١٨٣٣ .

ولكن الموقف تغير كثيرا فى النـصف الثانى من القرن . فقد وصل الرخاء إلى نهايته فى عـام ١٨٦١ ، وحدث كساد فيـما بين عامى ١٨٦٢ - ١٨٦٦ ، عندما انخـفض السعر الأوروبى لزيت النـخيل إلى حوالى ٣٢ جنيـهاً للطن . وعلى الرغم من أن الأسعـار انتعـشت فى الفترة ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، فـإنها لم تصل أبدا إلى الذروة التى وصلت إليهـا فى الفترة ١٨٥٤ - ١٨٦١ . بل على النقيـض من ذلك ، إذ تعرضت لانخفـاض خطير ، من مـتوسط مـقداره ٣٧ جنيها استرلينياً فى الفترة ١٨٦١ - ١٨٦٥ ، إلى ٢٠ جنيها استرلينياً للطن فى الفتـرة ١٨٨٦ - ١٨٩٠ ، وهو أدنى سعر مـسجل منذ الأيام المبكرة للتـجارة . وبذلك تكون الأسعار قـد انخفضت بحوالى ٥٠ فى المـائة فى غـضون خمس وعشرين سـنة . وقد حدث تحسن طفيـف جدا فى العقد الأخيـر من القرن ، ولكنها لم تكن حتى عام ١٩٠٦ قد استعـادت المستويات التى تحققت فى العقد السادس من القـرن التاسع عشر . أما أسـعار لبّ النخيل فقـد هبطت بحوالى الثلث تقريبا ، من حوالى ١٥ جنيها استـرلينيا للطن فى العقد السابع إلى أكثر

قليلا من عشرة جنيهات فى الفترة ١٨٨٦ - ١٨٩٠ . كما أن أسعار الفول السودانى فى رفيسك بالسنغال هبطت بدورها بحوالى الثلث ، فبعد أن كانت تتراوح بين ٢٥ و ٢٧٫٥ فرنك للمائة كيلو فى الفترة ١٨٥٧ - ١٨٦٧ ، هبطت إلى حوالى ١٥ فرنكا فى الفترة ١٨٧٧ - ١٩٠٠ . وفى كلتا الحالتين لم يحدث انتعاش حتى نهاية القرن . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا الهبوط ، على الرغم من وجود عوامل مساعدة متعددة ، مثل انخفاض تكاليف الشحن عبر المحيط . أولهما الزيادة التى حدثت فى عرض الزيوت المعدنية والنباتية فى أعقاب اكتشاف موارد نفطية فى الولايات المتحدة فى العقد السابع من القرن التاسع عشر ، ودخول الفول السوادنى الهندى والشحوم الحيوانية الاسترالية إلى الأسواق بعد افتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ . ثانيهما أن الطلب الأوروبى على مجموعة كبيرة من المواد الأولية ، ومن بينها الزيوت والدهون ، قد تقلص فى الربع الأخير من هذا القرن مع حلول ما يسمى الكساد الكبير.(٢٤)(*)

ولايتوفر سوى القليل من المعلومات المنتظمة عن الأسعار المحلية للسلع التى كانت أفريقيا الغربية تستوردها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . والاتجاه على الأرجح كان تجاهاً نزوليًا يعكس الانخفاض فى أسعار الشحن ، وزيادة المنافسة على الساحل الغربى ، والتحسينات المستمرة فى الكفاءة الصناعية . غير أنه من المؤكد أن التخفيضات الكبيرة فى الأسعار فى بداية القرن التاسع عشر لم تتكرر ، وأن أى تخفيض حدث بعد ذلك كان ضئيلاً نسبياً ،

---

(٢٤) أفضل تحليل حديث لما كان يعتبر فى بعض المجالات حدثا متوقعا ، ولكنه لم يحدث ، يرد فى كتاب س . ب . سول ، **The Myth of the Great Depression, 1873 - 1896** ، ١٩٦٩ ، برغم أن هذه الدراسة تبحث المشكلة من وجهة نظر بريطانية ، وليس من وجهة نظر أوروبية . [*يفهم من النص ، ومن الحاشية ٢٤ ، أن المقصود هنا « بالكساد الكبير » إنما هو شيىء آخر غير الأزمة الاقتصادية العالمية فى الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٥ ، والتى تعرف أيضا بالكساد الكبير - المترجم .]

كما كان تدريجيا أيضا.[٢٥] وفى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، عندما هبطت أسعار الصادرات بشدة ، كان المعدل السلعى للتبادل يتحرك بصورة حاسمة لغير صالح منتجى المواد الأولية .

ويثار الآن السؤال التالى : إلى أى مدى ، وبأى معنى ، يمكن أن يقال إن زيادة حجم الصادرات قد عوّضت عن الحركة المعاكسة فى المعدل السلعى للتبادل . فالاتجاه العام ، كما ذكرنا من قبل ، كان اتجاها صعوديًا ، ولكن التوسع ، فيما عدا استثناءات قليلة ، توقف فى نهاية العقد الثامن ، وطيلة العقد التاسع ، من القرن التاسع عشر ، بل إن حجم الصادرات انخفض من الناحية الفعلية فى بعض الحالات . وثمة أمثلة قليلة تصور مدى انتشار هذه الظاهرة : ففى دلتا النيجير لم تطرأ على الصادرات من منتجات النخيل أية حركة صعودية واضحة فى العقدين الثامن والتاسع من القرن ، وكان هناك انخفاض فى أوپوبو خلال الفترة ١٨٨٧ - ١٨٩٣ ؛ أما فى لاجوس ، أحد المراكز الرئيسية للتجارة المشروعة ، فقد حدث هناك اتجاه ضعيف ، وإن لم يكن حاسما ، نحو التوسع فى العقدين الثامن والتاسع ؛ وفى ساحل الذهب كانت الصادرات من زيت النخيل ولبّ النخيل ثابتة تقريبا فى الفترة ١٨٨٦ - ١٩٠٠ ؛ وفى ساحل العاج انخفضت صادرات زيت النخيل بشدة فى منتصف العقد التاسع ؛ وفى سيراليون كانت الصورة هى نفسها إلى حد كبير . وكان الموقف فيما يتعلق بالفول السودانى مماثلا للغاية ؛ فالشحنات من غمبيا انخفضت فى العقدين الثامن والتاسع ؛ وفى السنغال وصلت الصادرات فى العقد الثامن إلى

---

(٢٥) انظر ، لارز ج . ساندبرج ، "Movements in the Quality of British Cotton Textile Exports, 1815 - 1913" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٢٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحة ١٩ .

مستوى مستقر لم تتجاوزه بدرجة كبير حتى قرابة نهاية القرن . وحتى فى الحالات التى ارتفع فيها حجم الصادرات إلى المدى الذى أمكن عنده الاحتفاظ بالمكاسب الكلية ، فإن المنتجين لم يكونوا فى العقد التاسع فى البحبوبة التى كانوا عليها فى فترات سابقة . وبسبب عدم وجود تحسينات تقنية فى الزراعة أو فى النقل الداخلى خلال النصف الثانى من القرن لم يكن ممكنا تحقيق زيادة فى حجم الصادرات إلا باحدى طريقتين : أولاهما ، أن يقرر المنتجون الموجودون زيادة مدخلاتهم من الأيدى العاملة ، وبذلك يخفّضون الدخول الصافية عن طريق الاقتطاع من وقت الفراغ أو غيره من الأنشطة ، أو أن يدفعوا مقابل خدمات أيدٍ عاملة إضافية ؛ ثانيهما ، عن طريق توسع العدد الكلى للمنتجين المستقلين ، مما يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الفردى لمنتجى الصادرات .

ويبدو من المرجح أنه إما أن معدل التبادل الدخلى قد انخفض ، أو أنه احتفظ باستقرار غير وطيد الأساس خلال الربع الأخير من القرن . وحتى فى الحالة الأخيرة يوجد احتمال قوى بأن الدخل الحقيقى لمنتج الصادرات المتوسط قد انخفض .

وقد تناول التحليل السابق السلع الرئيسية فى التجارة عبر البحار . غير أنه من الهام أن ندرك أن الجزء الأخير من القرن التاسع عشر شهد أيضا صعوبات بالنسبة للسلع الأقل شأنا وبالنسبة للتجارة عبر الصحراء الكبرى . فقد تدهورت تجارة الصمغ السنغالى فى النصف الثانى من القرن نتيجة لظهور البدائل الكيميائية ، وزيادة المنافسة من جانب الصمغ المصرى . وظلت صادرات الذهب من ساحل الذهب على حالها ، أما صادرات الكاكاو فكانت قليلة الشأن ، ولم يطرأ على صادرات المطاط أى توسع حتى العقد الأخير من القرن . وقد تأثر السودان الغربى فى القرن التاسع عشر بسلسلة من الاضطرابات السياسية الناشئة عن حروب الجهاد التى كان يشنها دعاة إحياء الإسلام ،

وهى حروب مازالت موضوع خلاف،[٢٦] ويبدو أن تأثيرها الاقتصادى كان معتدلا ، ربما فيما عدا فى حالة السنغال . فهى فى أفضل الأحوال أبقت على الأنشطة الزراعية والتجارية التقليدية ، وفى أسوئها أدامت الاقتصادات العتيقة القائمة على النهب والإتاوات والرقيق . وإلى هذه المتاعب أضيفت مشكلة أخرى ، هى تدهور التجارة عبر الصحراء الكبرى التى أخذت فى الضعف بعد عام ١٨٧٥ ، وكادت أن تتوقف بحلول عام ١٩٠٠ . وفى البداية كان هذا الكساد نتيجة لتقلص الطلب فى أوروبا ، بيد أنه بحلول نهاية القرن كانت تجارة الصحراء قد تأثرت أيضا بصورة خطيرا بتفسخ نظام الرقيق الذى كان سنداً للحياة فى الواحات ، وبالمنافسة من الطرق البحرية التى كان باستطاعتها نقل المصنوعات بتكلفة أقل .

وتبين الشواهد أن التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية قد واجهت أزمة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . من ذلك أن منتجى سلع التصدير تعرضوا للخسائر التى أصابت السلع الأساسية : فالمعدل السلعى للتبادل تحول ضدهم ، والمحاولات التى استهدفت زيادة حجم الصادرات إما أنها أخفقت ، أو أسهمت - عندما أصابت قدرا من النجاح - فى زيادة تدهور معدلات التبادل ، مما ترتب عليه أن أصبح النمو يأتى بعكس المراد منه . وفى غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا تعرض منتجو المواد الأولية والتجار لضغوط شديدة لإيجاد صادرات بديلة، وتطبيق ابتكارات تخفّض التكاليف. وقد أدت « الأزمة العامة » فى نهاية القرن التاسع عشر إلى توترات ومظاهر سوء فهم ونزاعات

---

(٢٦) عن الجهاد فى سنغمبيا انظر ، مارتن ا . كلاين ، Islam and Imperialism in Senegal ، إدنبرج ، ١٩٦٨ .

بين جميع من أصبحوا ، من الأوروبيين أو الأفارقة ، معتمدين بدرجات متفاوته على التجارة المشروعة فى كسب عيشهم . فالتوسع فى حجم التجارة عبر البحار فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، مقترنا بالتراجع فى معدلات التبادل ، أدى إلى تعديل أو إلغاء كثير من السمات المبكرة للتجارة المشروعة التى وُرثت من أيام التجارة الخارجية فى الرقيق ، كما أدى بالدول الأوروبية إلى نبذ الافتراضات التى كانت تحكم سياستها التقليدية القائمة على التدخل المحدود فى أفريقيا الغربية . ومثلما كان لفترات الرواج الواضحة تأثير ملحوظ على مسار تاريخ أفريقيا الغربية ، كان الأمر كذلك بالنسبة لفترات الكساد بدورها . ومنذ بداية التجارة المشروعة كانت هناك فترتان كل منهما عشر سنوات أو أكثر تحرك فيهما المعدل السلعى للتبادل لغير صالح منتجى سلع التصدير ، كما أن المعدل إما انخفض فيهما أو ظل ثابتا . وكانت الفترة الأولى للكساد فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وساعدت على مجىء الأوروبيين إلى داخل أفريقيا . أما الفترة الثانية ، التى تغطى السنوات ١٩٣٠ - ١٩٤٥ فقد ساعدت على خلق الحركة التى قُدِّر لها أن تطردهم منها .

ثانيا - الدوافع الاقتصادية للتقسيم

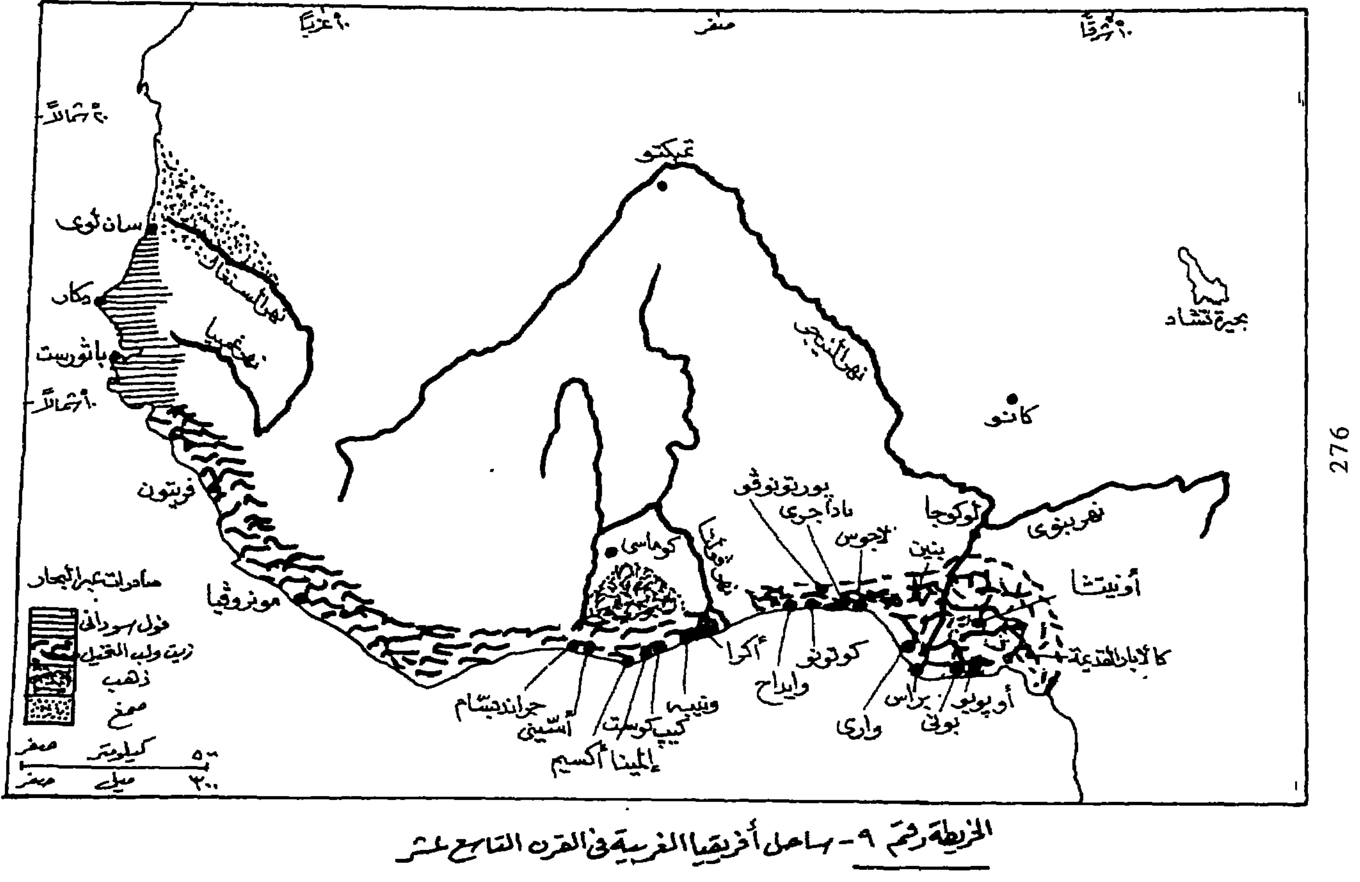
ينظر إلى الإمبريالية هنا على أنها عملية تفاعل ، وفى نهاية الأمر نزاع بين الدول الصناعية والعالم المتخلف . ولتحليل هذه العملية يلزم إجراء تحليلين موازيين ، أولها يتناول العلاقات داخل المجموعتين ، أى فيما بين المنتجين والتجار ورجال السياسة الأفارقة من ناحية ، وفيما بين رجال الصناعة والتجار ورجال السياسة الأوروبيين من الناحية الأخرى ؛ والثانى يتناول استراتيجية العلاقة بين المجموعتين ، أى بين الأفارقة والأوروبيين على ما يمكن بوجه عام أن يسمى المستوى القومى . وبصرف النظر عن المشكلة المتمثلة فى وجود جدل هام حول

دور الأوروبيين ، فإن الصعوبة الأساسية هى أنه لا يعرف سوى القليل جدا عن الدور الذى قام به الأفارقة سواء فى المساعدة على غزو قارتهم أو فى مقاومة هذا الغزو . والآراء المقدمة هنا ليست مستكملة بأية حال ، ولكنها تسعى إلى وضع واستكشاف إطار للبحث يؤمل أن يؤدى إلى بحوث أخرى أكثر تفصيلا .(٢٧) ويتألف هذا الإطار من ثلاثة أقسام مختلفة تعنى كلها بآثار الهيكل الاقتصادى الذى خلقته التجارة المشروعة : يتناول القسم الأول مشاكل العرض وتأثيرها على العلاقات داخل المجموعتين على الجانب الأفريقى ؛ وينصب القسم الثانى على مشاكل الطلب وتأثيرها على العلاقات داخل المجموعتين على الجانب الأوروبى ؛ وسيدرس القسم الثالث الكيفية التى أثرت بها الأزمة الاقتصادية فى أواخر القرن التاسع عشر على العلاقات داخل المجموعتين على المستوى القومى ، وأدت إلى اتخاذ القرارات بتحريك الحدود القائمة إلى الداخل ، أى بتقسيم أفريقيا الغربية .

ولم يكن من اليسير بأية حال إيجاد بدائل مرضية لتجارة الرقيق عبر الأطلسى ، حتى على الرغم من أن بعض المحاصيل الأساسية الداخلة فى

---

(٢٧) فى هذا الصدد يعتبر التحليل استجابة للرجاء الذى وجهه ج . د . هارجريفز فى مقال هام كتبه منذ أكثر من عشر سنوات ، "Tawards a History of the Partition of Africa" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٩٧ إلى ١٠٩ . وللاطلاع على أحدث ما أوضح به الأستاذ هارجريفز وجهة نظره ، انظره مساهمته ، "West African States and the European Conquest" ، فى الجزء الأول المعنون **The History and Politics of Colomialism, 1870 - 1914** كمبردج ١٩٦٩ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢١٩ ؛ وذلك من العمل الجماعى الذى أعده ل . هـ . جان ، بيتر دوينان ، **Colonialism in Africa, 1870 - 1960** . وأود أن اعترف بدينى للدكتور مارتينكلاين والدكتور باتريك ماننج والدكتور س . و . نيوبرى ، الذين دفعونى (برغم أنهم قد لايكونون مدركين ذلك تماما) إلى أن أعيد التفكير فى آرائى حول هذا الموضوع على امتداد السنوات القليلة الماضية .



الخريطة رقم ٩ - ساحل أفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر

التجارة المشروعة كانت تزرع بالفعل فى أفريقيا الغربية ، وأن معدلات التبادل كان لصالح منتجى المواد الأولية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ومع مزايا إدراك الأحداث بعد وقوعها فإن المؤرخين كان باستطاعتهم أن يشيروا ، عن حق ، إلى نجاح الفول السودانى ومنتجات النخيل . غير أن بالنسبة للمعاصرين كانت التجارة المشروعة تجربة طويلة محفوفة بالأخطار ، وعصرا من الأحداث المتقلبة التى لم تكن تنبىء بأية ضمانات لـلمستقبل . ويفسر ذلك لماذا كانت المصالح الأوروبية ، الرسمية والخاصة ،تعتقد أنه من الضرورى الدخول فى سلسلة من المشروعات الخطرة فى الزراعة الاستوائية . ففى العقد الثالث من القرن التاسع عشر اضطلع الفرنسيون بمشروع زراعى طموح فى السنغال.[٢٨] وكانت الفكرة الرئيسية وراء هذا المخطط هى أن تزرع فى أفريقيا ، وبأيد عاملة أفريقية ، المحاصيل التى كان يتم إنتاجها فى مزارع الرقيق فى الأمريكتين . فأقيمت مزرعة نموذجية ، وجُرِّبت محصولات متعددة ، من بينها القطن والنيلة ، وأُدخلت تقنيات جديدة للرى وحرث الأرض . ولكن التجربة تم التخلى عنها فى عام ١٨٣١ نتيجة لسوء الإدارة ، ونقص رأس المال ، والجهل بالظروف الاستوائية . وفى العقد الخامس من القرن أقامت المصالح التجارية البريطانية مزرعة نموذجية فى لوكويا على نهر النيجر ، ولكن هذه المزرعة أخفقت بدورها .

وقد حدثت الموجة الهامة التالية من التجارب بعد منتصف القرن مباشرة ، وكان الحافز عليها مجاعة القطن فى أوروبا الناشئة عن الحرب الأهلية الأمريكية . فبذلت محاولات لزراعة القطن فى نقاط مختلفة من الساحل الغربى ،

(٢٨) روجر پاسكييه ، "En marge de la guerre de sécession : les essais de culture du Cotan au Sénégal" ، فى مجلة **أنّال أفريكين** ، ١٩٥٥ ، الصفحات ١٨٥ إلى ٢٠٢ .

مثل السنغال ونيچيريا الجنوبية وساحل الذهب.[29] وفى العقد السابع من القرن التاسع عشر كان الفرنسيون مازالوا يعتقدون أن السنغال مقدّر لها أن تصبح مصدرًا رئيسيا للقطن . ومرة أخرى خاب رجاؤها . وتكررت أخطاء سابقة كثيرة ، واستعاد الإنتاج الأمريكى عافيته بأسرع كثيرا مما كان متوقعا . وفوق كل ذلك فإن المزارع السنغالى ، فى تصوره لمستقبل مختلف بعض الشيىء لبلده ، كان يفضل الفول السودانى على القطن باعتباره أكثر ربحاً . وقد تحققت درجة أكبر من النجاح فى أبيوكوتا فى جنوب غرب نيچيريا ، برغم أنه فى هذه المنطقة بدورها تضاءلت صادرات القطن فى العقد الثامن.[30] إذ تبين للمروجين أنهم عاجزون من المنافسة فى الأسواق الدولية ، وكان ذلك يرجع فى جزء منه إلى التكلفة العالية للعمال الأفارقة الأحرار . وجاءت المرحلة الأخيرة من التجارب فى العقد التاسع نتيجة لتدهور الأرباح فى تجارة منتجات النخيل . وقدمت مقترحات كثيرة لعلاج المشكلة ، وتمت تجربة العديد من أكثرها جدوى . فالتاجر الفرنسى البارز أرثر فيرديه بدأ فى إنشاء مزارع البن فى ساحل العاج ، وشركة النيچر الملكية بدأت فى إنشاء مزارع الكاكاو والبن والمطاط فى وادى النيچر ؛ وأنشأت الإدارة الاستعمارية محطات نباتية فى لاجوس (١٨٨٧) وفى ساحل الذهب (١٨٨٩) .

---

(٢٩) أجرى كواميتا ب . ديكسون دراسة للمزارع التجارية فى ساحل الذهب ، حيث كان للتجارب التى أجريت تحت رعاية بعثة بازل أهمية كبيرة ، وذلك فى كتابه **A Historical Geography of Ghana** ، كمبردچ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٢٠ إلى ١٣٢ .

(٣٠) چ . ب . ويستر ، "The Bible and the Plough" ، فى مجلة **چورنال أوف ذى هيستوريكال سوسايتى أوف نيچيريا** ، العدد ٢ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٤١٨ إلى ٤٣٤ .

ولهذه التجارب آثار تتجاوز التفاصيل المحلية التى أعطيت أعلاه . وهى كتسجيل للمساعى الأوروبية المبكرة فى الزراعة الاستوائية ، لها أهميتها بالنسبة للجغرافيين وعلماء النبات ، بالإضافة إلى المؤرخين ، كما أنها تمثل مرحلة هامة فى تطوير السياسة الاقتصادية ، لأنها تقف فى وسط الطريق بين المفهوم التجارى (المركنتالى) للمستعمرات باعتبارها خادما لاحتياجات البلد الأم ، وبين تحقيق هذا المثل الأعلى فى الظروف المختلفة للقرن العشرين . وفضلا عن ذلك فإن مجادلات القرن التاسع عشر هذه حول وسائل تحقيق التقدم الزراعى إنما تسبق الخلاف الذى نشأ فى الحقبة الاستعمارية بين أنصار محاصيل الفلاح ومحاصيل المزارع التجارية . وهذه المخططات جديرة بانتباه خاص من جانب المؤرخين لأنها كانت تعبر عن إدراك أن التجارة الخارجية فى الرقيق لن تموت ببساطة طواعية ودون إكراه ، وأنه يلزم جهد إيجابى لإيجاد صادرات بديلة . وكان كثيرون ممن انخرطو فى هذا المسعى مسيحيين نشيطين وذوى عقلية تجارية وعاقدى العزم على تحويل روح أفريقيا وكذلك اقتصادها . وهؤلاء الرجال ، الذراع المناضل لحركة إلغاء الرقيق ، كانوا يرون أن رسالتهم هى نقل المعتقدات الأخلاقية والتفاؤل الاقتصادى للعالم الصناعى إلى القارة السوداء .

غير أن أكثر التجارب أهمية ونجاحا هى تلك التى اضطلع بها الأفارقة أنفسهم ، دون إشراف أوروبى ، بل وكثيرا ما كان ذلك من غير أن يعرف الموظفون والتجار الأجانب ما يحدث . وليس من المعروف دائما إلى أى مدى كان اقتصاد التصدير متنوعا فى بعض أجزاء أفريقيا خلال عصر التجارة المشروعة . ففى فريتون ، على سبيل المثال ، كانت الأخشاب تمثل قرابة ٧٠ فى المائة من جميع الصادرات بحلول عام ١٨٢٩ . وفى عام ١٨٦٠ كادت صادرات الأخشاب أن تختفى ، وكانت الأصناف الرئيسية للتجارة عبر البحار هى الذهب وزيت النخيل والفول السودانى ، وكان كل منها يمثل حوالى ٢٠

فى المائة من مجمـوع الصادرات ؛ وبحلول العقد التاسع كـانت هذه المنتجات الثلاثة قـد تدهورت أيضا ، وأصبح لب النخـيل سلعة التصـدير السائدة .(٣١) وفى العقد التاسع أيضا ، وكنتـيجة مباشرة للمشاكل الاقتـصادية لهذه الفترة ، بدأ الأفارقة زراعة الكاكاو فى ساحل الذهب ونيچيريا الجنوبية ، وحققوا نتائج لم يستطع أىٌّ من « الخبـراء » الأوروبيين منافستهم فيهـا . وتصور هذه الأمثلة كيف كـانت استجابة الأفـارقة للعائدات المتغـيرة لصادراتهم مرنة وسـريعة فى حدود الموارد الطبيعـية التى كانت فى متناولهم والقيود التقنيـة التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر ، لاسيما فى النقل الداخلى .

وكانت الـسلع الرئيسـية للتجـارة المشروعـة ، زيت النخيل ولب النـخيل والفول السودانى ، تُنْتَج وتُسلَّم للساحل بالكامـل من خلال المؤسسات الأهلية . بيد أنه بسبب الافتراض الواسع الانتشار بأن الانتـقال إلى التجارة المشروعة كان سلسـاً وخلواً من الأحداث المعـوّقة ، فـما زال يـنبغى توجـيه بعض الأسـئلة الأساسية حول التطور التاريخى لهذه المحاصيل . مثال ذلك أن مؤرخين قليلين أدركوا أن زيت النخيل لم يكن سلعة متـجانسة . فبعض المناطق ، مثل جنوب غرب نيچـيريا ، كانت تنتج زيتـاً من نوعية أكثـر سيولة تجلب سعـراً عالياً ؛ ومناطق أخرى ، مثل ساحل الذهب ، كانت تمد السوق بزيت أقل سيولة يقل الطلب عليـه . وهذه الفروق تسـتحق دراسـة إضافيـة ، لأنه من الأرجح أن تزودنا بمعلومات تمسّ الحاجة إليها عن قـاعدة الموارد لمناطق التصدير المختلفة ، وعن الاختلافات فى أساليب الإعداد ، وعن الدوافع إلى تنمية محاصيل تصدير بديلة ، من قبيل سبب توسع ساحل الذهب فى إنتـاج الكاكاو فى مرحلة سبقت توسع

---

(٣١) ب . ك . مـتـشـيل ، "Trade Routes of the Early Sierra Leone Procterate" ، فى مجلة **سيراليون ستاديز** ، العدد ١٦ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٢٠٤ إلى ٢١٧ .

نيجيريا فى إنتاجه . وبالمثل فإنه لم يُتنبه بدرجة كافية إلى حقيقة أن لبّ النخيل لم ينضم ببساطة إلى زيت النخيل كسلعة تصديرية إضافية ، وإنما تمت تنميته أساسا كمحاولة للتعويض عما طرأ على الأخير من تدهور فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ومع ذلك فإن بعض المناطق كانت تصدِّر نسبة من لبّ النخيل إلى زيت النخيل أكبر كثيرا مما كانت تفعل مناطق أخرى برغم أن عرض كلا المنتجين كان متلازما . وهذا بدوره اختلاف يحتاج إلى دراسة أخرى ، لأنه يمكن أن يوفر مفتاحا لحل مشكلات هامة ، مثل مدى التجارة الداخلية فى زيت النخيل ، ومقدرة مختلف أجزاء الساحل على التكيف مع تدهور سلع التصدير الأساسية فى أواخر القرن التاسع عشر . وأخيرا ينبغى إمعان الفكر بدرجة أكبر فى الشعار الجديد بالملاحظة لإنتاج هذه السلع ، وهو شعار «إفعلها بنفسك» ، الذى أصبح فيه كل مشارك واحدا من المنظمين ، حتى وإن يكن على نطاق متواضع . فقد تحطمت الحدود الاقتصادية التقليدية من خلال مبادرة المهاجرين والمستوطنين الأفارقة ، الذين قاموا بتعمير وتنمية الأراضى التى لم تكن تستخدم بكامل طاقتها ، وأحدثوا بذلك تغييرات فى أنماط الاستيطان وممارسات الزراعة وحيازة الأرض ، وفى دور قوة العمل المشتغلة بإنتاج سلع التصدير ووضعها وحجمها.[٣٢] وذلك موضوع ذو أبعاد ملحمية مازال بحاجة إلى معالجة ملحمية .

---

(٣٢) فيما يتعلق بالهجرة ، انظر ، ماريون چونسون ، "Migrants' Progress" ، فى **مجلة الجمعية الجغرافية فى غانا** ، العدد ٩ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٤ إلى ٢٢٧ ، والعدد ١٠ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٣ إلى ٤٠ ؛ ر . ك . أودو ، "The Migrant Tenant Farmer of Eastern Nigeria" ، فى مجلة **أفريكا** ، العدد ٤٣ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٣٢٦ إلى ٣٣٩ . وفيما يتعلق بحيازة الأرض ، انظر ، أكين ل . مابوجونچى ، "Some Comments on Land Tenure in Egba Division, Western Nigeria" ، فى مجلة **أفريكا** ، العدد ٣١ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٥٨ إلى ٢٦٩ . ويتناول الفصل السادس أدناه توسع صادرات « الفلاحين » فى القرن العشرين .

وكانت للطلب الأوروبى على الزيوت النباتية نتاتج اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة الأثر فى أفريقيا الغربية ، برغم أنه من الهام التأكيد على أن هذه النتائج لم تكن متطابقة فى جميع أجزاء المنطقة . وفى نهاية المطاف لابد أن يكون ممكنا تعريف مختلف مناطق أفريقيا الغربية وتصنيفها طبقا للنمط الدقيق للتحدى الذى واجهته فى مجال التكيف ، وطبيعة استجاباتها لهذا التحدى . ومن العسير فى الوقت الحاضر عمل ما هو أكثر من رسم تخطيطى لخريطة إقليمية معقدة . ونقترح هنا الأخذ بثلاث فئات على سبيل البحث التمهيدى .

أولادها أنه كانت هناك مناطق تعرضت لتدهور فى سلعة التصدير الأساسية ، وهى الرقيق ، دون ضمان تعويض ملائم فى شكل منتجات جديدة . وكان ذلك صحيحا بوجه خاص بالنسبة لتلك الأجزاء من أفريقيا الغربية التى كانت إما غير مناسبة لزراعة النخيل والفول السودانى ، وإما كانت أيضا بعيدة من الساحل بدرجة تجعل الإنتاج من أجل التصدير غير مجز . وكانت تلك حال السودان الغربى ، الذى كانت تجارته الشهيرة عبر الصحراء الكبرى آخذة فى التدهور بعد عام ١٨٧٥ ، وذلك لأن منتجات النخيل والفول السودانى كانت أصنافا ضخمة الحجم مع انخفاض نسبة قيمتها إلى وزنها ، على خلاف الرقيق ، الذين كان يمكن الاتجار فيهم بصورة مربحة عبر مسافات طويلة . ثانية هذه الفئات أنه كانت هناك مناطق لم تشارك بأية درجة كبيرة فى التجارة الخارجية فى الرقيق ، وانفتحت أمامها فرص جديدة فى قطاع التصدير . وكانت تلك هى الحال على امتداد أجزاء من الساحل بين السنغال وساحل العاج ، والتى بدأت تصدير المنتجات النباتية فى القرن التاسع عشر . ثالثتها ، أنه كانت هناك مناطق يعنى التغيير فيها إلى التجارة المشروعة تحولاً من إنتاج الرقيق (على الأقل كسلعة تصديرية) إلى إنتاج الزيوت النباتية . وكان ذلك ينطبق على

سنغمبيا وعلى الجزء الأكبر من الغابات من ساحل الذهب فى اتجاه الشرق . وثمة تبرير هام للتركيز على الفئة الثالثة ، بصرف النظر عن الحقيقة المريحة وهى أنها أفضل الفئات توثيقا . وهذه المناطق الفسيحة لم تكن فقط أهم موردٍ للصادرات المشروعة ، برغم تورطها الشديد فى تجارة الرقيق عبر المحيط ،(٣٣) ولكن من نقاط فى داخلها أيضا قام الأوروبيون بشن غزوهم للداخل عند ختام القرن .(٣٤)

وسندرس هنا ثلاثة من جوانب التاريخ للتاريخ الاقتصادى لهذه المنطقة . أولها ، تحديد معالم تطورها العام كمركز للتصدير ؛ ثم بحث موقف منتجى سلع التصدير ، مع إشارة خاصة إلى ثروات المنظمين الكبار الذين كانوا يسيطرون على الإنتاج خلال أوقات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ؛ وأخيرا بحث حالة تجار الجملة على الساحل ، باستخدام دلتا النيجر كدراسة حالة إفرادية .

وقد كان عرض منتجات نخيل أفريقيا الغربية يجىء من منطقة تمتد من غينيا إلى الكمرون ، برغم أن المصدر الأكثر أهمية لهذه المنتجات كان موجودا

---

(٣٣) من الجلى فى بعض الحالات (من أمثلتها الواضحة كالابار القديمة ووايداح) أن تجارة الرقيق عبر البحار قد طوّرت مهارات رجال الأعمال ، كما طوّرت المؤسسات التجارية ، مما ساعد كثيرا على نهوض التجارة المشروعة . غير أنه من الخطأ أن نخلص من ذلك إلى أن تجارة الرقيق كانت بأى معنى ضرورية للتوسع الناجح للتجارة المشروعة . فكل شىء معروف عن المؤسسة الأفريقية فى التجارة الداخلية فى حقبة ما قبل الاستعمار يوحى بقوة بأن المجتمعات الأهلية كان لابد أن تنتج العدد اللازم من تجار الجملة والتجار ، وفى غضون فترة زمنية قصيرة ، حتى ولو لم تكن التجارة فى الرقيق عبر المحيط الأطلسى قد وجدت أصلا .

(٣٤) وفى الوقت نفسه يجدر عند تناول المناطق فى الفئة الثانية أن نشير إلى أنها عانت بدورها بعض مصاعب الانتقال . انظر ، ا . إيجابيمى ، "Tbe Freetown Colony and the Development of the "Legitimate" Commerce in the Adjoining Territories" ، فى **مجلة الجمعية التاريخية النيجيرية** ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢٥٢ إلى ٢٥٦ .

فى القطاع الشرقى الممتد من ساحل الذهب إلى كالآبار القديمة ، وكان تفوق هذا القطاع الفرعى نتيجة لوفرة نخيل الزيت ، وهى وفرة حدثت بصورة طبيعية فى حزام عريض بالقرب من الساحل ،[٣٥] وكذلك نتيجة لشبكة البحيرات الضحلة والمجارى المائية الداخلية الممتدة من پورتونوڤو إلى كالابار القديمة ، التى سمحت بنقل المنتجات بتكلفة رخيصة نسبيا . وفى الفترة التى تلت عام ١٨٠٧ مباشرة كان المركز الرئيسى للإنتاج فى أفريقيا الغربية يوجد فى كالابار القديمة ، التى كان يشحن منها أكثر من نصف مجموع واردات بريطانيا العظمى من زيت النخيل . وفى العقد الرابع من القرن التاسع عشر لحقت بونى ، وهى أبعد فى اتجاه العزب عند مصب دلتا النيجر ، بكالابار القديمة ، وتجاوزتها لبعض الوقت . وفى العقد الخامس كانت الصادرات من الدلتا فى مجموعها تبلغ فى المتوسط ما بين ١٥ و ٢٠ ألف طن سنويا ، وهى كمية تعادل حوالى ثلاثة أرباع مجموع واردات المملكة المتحدة من الزيت . وقد استمر تفوق بونى حتى العقد الثامن ، عندما وقع موردوها ومنافذها فى أسر ميناء أپوبو القريب منها فى أعقاب انقلاب سياسى . وبعد منتصف القرن برزت إلى الوجود مراكز أخرى ، ولم تعد دلتا النيجر ، برغم استمرار ما كان لها من أهمية ، تهمين كلية على تجارة الزيت فى أفريقيا الغربية . وقد كان التوسع الجغرافى والكمى للتجارة المشروعة مرتبطا ارتباطاً وثيقاً بتدهور تجارة الرقيق عبر الأطلسى ، لأن تجارة الرقيق كانت حتى العقد السابع مازالت تتنافس بنجاح مع تجارة زيت النخيل فى نقاط متعددة على امتداد الساحل ، لاسيما عند وايداح ولاجوس . وبحلول الربع الثالث من القرن كان ناتج النخيل هو

(٣٥) كانت تُزرع قصداً أيضا أعداداً كبيرة من أشجار النخيل .

سلعة التصدير الرئيسية على امتداد شريط عريض من الساحل الغربى . وخلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن كانت الزيت واللبّ يمثلان أكثر من ٧٠ فى المائة من قيمة مجموع الصادرات من ساحل الذهب ، وأكثر من ٨٠ فى المائة فى لاجوس ، وأكثر من ٩٠ فى المائة فى داهومى ودلتا النيجر . وقد تحقق تحول ملحوظ فى اقتصاد التصدير فى غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا .

وكان الفول السودانى ، وهو محصول سنوى ، يزرع من أجل التصدير فى منطقة تمتد من السنغال إلى سيراليون ، وبرغم أنه يفضل تربة رملية وموسماً جافاً طويلاً يعوّل عليه ، فإن سنغمبيا أصبحت المنطقة الأكثر تفوقا بكثر فى إنتاجه . ولكن تكاليف النقل جعلت من غير المجدى اقتصاديا زراعته من أجل التصدير فى المناطق الموغلة فى الدخل ، ولذلك كانت مناطق إنتاجه الرئيسية توجد بالقرب من الساحل ، شأنها فى ذلك شأن زيت النخيل . وكانت غمبيا ، المستعمرة البريطانية الصغيرة ، أسبق نقطة محورية للتجارة ، ومن المفيد أن نشير إلى أن ذلك كان جزئيا نتيجة للمشتريات التى يقوم بها التجار الأمريكيون.[٣٦] ففى العقد الثالث من القرن التاسع عشر كان حوالى ٩٠ فى المائة من صادرات غمبيا يتكون من شمع العسل والجلود الخام ، وتم تصدير الفول السودانى لأول مرة فى العقد الرابع ، وبحلول منتصف القرن كان هذا المحصول يمثل ثلثى جميع الصادرات . وكانت نسبة من الفول السودانى الذى يشحن من غمبيا تزرع فى مناطق يمكن أن تستفيد من الموانى الموجودة فى الأراضى الفرنسية

---

(٣٦) بروكس ، Yankee Traders, Old Coasters and African Middlemen ، الصفحات ١٨٤ إلى ١٨٩ .

المجاورة ، لولا أنه كانت تفرض حتى عام ١٨٥٥ رسوم تصدير على صادرات السنغال من المنتجات الزراعية . ومع إلغاء هذه الرسوم زادت الصادرات من السنغال بدرجة كبيرة . وبحلول الربع الأخير من القرن كانت تجارة التصدير من سنغمبيا تعتمد على الفول السودانى بقدر ما كانت مثيلتها فى منطقة الغابات تعتمد على منتجات النخيل . وكانت المناطق الرئيسية للإنتاج هى كازامانس ، جنوب غمبيا ، وكايور إلى الشمال . (غير أنه فى مناطق أبعد شمالا ، حول سان لوى ، كانت تجارة التصدير تعتمد أساسا على الصمغ ، مثلما كانت فى أيام التجارة عبر المحيط الأطلسى .) وقد شهدت تجارة الفول السودانى ، على غرار تجارة زيت النخيل ، تحويل موانى الرقيق السابقة إلى مراكز للتجارة المشروعة . من ذلك أن كاولاك أصبحت مركزا كبيرا لتجارة الفول السودانى ابتداء من العقد السابع فصاعدا.[٣٧] ويلزم إجراء قدر كبير من البحوث التاريخية الإضافية فى غالبية جوانب التجارة المشروعه ، ولكن بوجه خاص فى تنمية إنتاج الفول السودانى . وقد قدم فوكيه وبليزبيه وغيرهما إسهامات جوهرية فى دراسة الفول السودانى السنغالى فى العصر الحديث ، ولكن مازال يتعين كتابة التاريخ الاقتصادى للمحصول .

وفى بعض أجزاء العالم المتخلف كانت متطلبات الدول الصناعية تتسق مع المحافظة على النظام الاجتماعى والسياسى القائم . فالطلب البريطانى على لحم البقر الأرجنتينى ، مثلا ، كان يعزز موقع طبقة موجودة بالفعل فى تلك المنطقة ، هى طبقة كبار أصحاب الأرض ، إذ أن تربية الماشية كانت شديدة

---

(٣٧) ا . ديسَيرتين ، "Naissance d'un port : Kaolack des origines á 1900" ، فى مجلة **أنال أفريكين** ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٢٢٥ إلى ٢٥٩ .

الكفاءة فى وحـدات الأرض الكبيرة المسـاحة.[٣٨] كما أن التكامل الاقـتصادى السلمى كان أيضا مرتبطاً بسياسة الحـياد السياسى فى أمريكا اللاتينية ، وإن لم يكن السـبب الوحيد له . أمـا فى أفريقـيا الغربـية فكانت أحداث الجـغرافـيا والتاريخ التى مكّنت صغـار المزارعين والتجار من المشاركة بفعـالية فى التجارة تثيـر مشـاكل تكيّف حادة بالنسـبة للمنظمين المناضلـين التقليديين الـذين كانوا يتعاونون بصورة مريحة جدا مع تجـارة الرقيق الأوروبيين خلال أيام التجارة عبر المحيط الأطلسى . وقـد جرّب الحكام الأفـارقة عددا من أسـاليب التكيف مع وضعهم الجـديد ، وهذه الأساليب ميكن تصنيـفها طبقـا لطبيعتهم السـلبية أو الإيجابية . وسنتناول هنا أربعة من أكثرها أهمية طبقت منفردة أو مقترنة بغيرها .

وكانت الاستـجابة السلبية الأولى هـى مواصلة تصدير الرقيق دون اعـتبار للحظر الذى فـرضـته الدول الأوروبيـة . ولايعـرف سـوى القليل فى الوقت الحاضر عن الأرباح النسـبية لكل من تجارة الرقيق والتجـارة المشروعة . ولكن يبـدو أن قليلين من مصـدّرى الرقـيق الأفارقـة هم الذين تحـولوا طواعيـة إلى التجارة الجديدة ، على الرغم من أن معـدلات التبادل كانت فى النصف الثانى من القرن أكثـر ملاءمة مما كان مقدّراً لهـا أن تصبح فيما بعـد . وهذه الممانعة يمكن أن تؤخذ كـاشارة على أنه بالنسبـة للمصدّرين الموجـودين كانت تكاليف التجارة المشـروعة (من حيث تناقص القوة السياسـية ، وكذلك تناقص الدخل النـقـدى) تفـوق العائدات . وقـد تكـرر مـأزق غيزو.(*) حـاكم أبـومى ،

---

(٣٨) هـ . س فيرنس ، "Latin America and Industrial Capitalism - The First Phase" ، فى مجلة **سوسيولوچيكال ريڤيو مونوجراف** ، العدد ١١ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٨ إلى ٢٠ .

(*) **غيزو** : (١٨١٨ – ١٨٥٩) . أقوى ملوك داهومى ، دخل فى صراعات كثيرة مع الأوروبيين على الساحل . أبدى رغبة للبريطانيين فى التخلى عن تجارة الرقيق إنما مادفع له تعويض مناسب ، تم أعلن نخليه عنها . جعل الأمازونات الفرقة المختارة فى جيشه . علما بأن أبومى المشار إليها فى المتن هى عاصمة داهومى – المترجم .

فى صورة مماثلة فى أجزاء أخرى من الساحل الغربى :

كانت الدولة التى يحكمها كبيرة ؛ وجيشه باهظ التكلفة ؛ والطقوس والمراسم التى يقيمها سنويا ، والتى انتقلت إليه من أجداده ، تقتضى منه نفقات مالية ضخمة . وهذه لم يكن ممكنا إلغاؤها . وشكل حكومته لم يكن ممكنا تغييره فجأة ، دون أن يحدث ثورة يمكن أن تحرمه من عرشه ، وتدفع مملكته إلى حالة من الفوضى[٣٩].

أما بالنسبة للتجارة فى زيت النخيل ، فإنها « كانت أسلوبا بطيئا لكسب الأموال ، ولم يجلب إلى خزائنه سوى مقدار صغير للغاية من الرسوم » . ولم يتوقف دعم غيزو لتجارة الرقيق إلا مع موته فى عام ١٨٥٨ . وبعد انسحاب الدول الأوروبية من التجارة عبر الأطلسى ، كان شحن الرقيق يقوم به أساسا تجارة برازيليون ، مثل دومنجو مارتينيز ، الذى كان يعمل فى خليج بنين فيما بين عامى ١٨٣٣ و ١٨٦٤ .[٤٠] وقد أقصى البرازيليون فى نهاية الأمر بفضل تواجد العمارة البحرية (البريطانية) ، ونتيجة لإغلاق أسواق الرقيق الأجنبية ، وعجزهم عن توريد السلع التجارية الأوروبية الضرورية . وقبيل نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر كانت تجارة الرقيق عبر البحار قد قاربت العدم ، ولم يعد ممكنا الاستجابة للتجارة الجديدة عن طريق محاولة إدامة التجارة القديمة .

---

(٣٩) تقرير برودای کروکشانك لعام ١٨٤٨ ، وقد اقتبس منه فى كتاب س . و .نيوبرى ، The Western Slave Coast and its Rulers ، أكسفورد ، ١٩٦١ ، الصفحة ٥١ .

(٤٠) داڤيد ا . روس ، "The Career of Domingo Martinez in the Bight of Benin, 1833 - 64" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٦ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٧٩ إلى ٩٠ .

بعد ذلك حاول الحكام الأفارقة دعم ثرواتهم بوسائل كانت مألوفة للحكومات على نطاق العالم فى حقبة ما قبل الصناعة ، أى استخدام القوة المسلحة لنهب جيرانهم وانتزاع الإتاوة منهم . وقد استخدم ملوك سنغمبيا هذا التكتيك كمتنفس لطاقات صفوتهم من المحاربين الأشداء المحبين لاحتساء الخمر (التوييدو) ؛ أما الأشانتى فقدمزجوا القوة بالدبلوماسية بغية السيطرة على ثروات الشعوب الساحلية ؛ أو ضمان الوصل إليها ؛ وكان ملوك داهومى يقومون بغارات سنوية داخل بلاد اليوربا ؛ وكانت دول اليوربا نفسها تخوض سلسلة من الحروب التى تغلب عليها الأهداف الاقتصادية . وكانت العمليات العسكرية ، وربما ما هو أكثر أهمية ، التهديد المستمر بنشوبها ، تؤدى إلى هجر الأراضى الخصبة ، وإلى خلق مناطق واسعة من الأراضى المحايدة بين الدول المتعادية . كما كانت تعمل على إدامة ظروف تعوق نمو الرأسمالية الصغيرة التى كانت التجارة المشروعة تشجعها وتعزز وجودها . كذلك أبرزت ما يمكن أن يسمى أزمة الأرستقراطية فى أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر ، وهى أزمة اجتماعية وسياسية نشأت عن تناقض فى علاقات الإنتاج الماضية والراهنة ، وكانت ملاذا أخيرا ، وبذلك مثّلت فشل النظام القديم بصورة نهائية فى التكيف مع مطالب العالم الصناعى بطريقة سلمية وفعالة .

وكان أو الأسلوبين الإيجابيين للتكيف هو قيام مورّدِى الرقيق السابقين بتنمية تجارة صادرات فى السلع المشروعة . وقد أصبح بعضٌ منهم أصحاب أعمال بدلا من مصدّرِى رقيق ، وكانوا يستخدمون ما يملكون من رقيق فى حصاد منتجات النخيل ، وفى زراعة الفول السودانى ، ونقل المنتجات إلى الأسواق . ولكن نهوض التجارة المشروعة لم يؤد إلى إلغاء الرق المحلى ، وإنما زاد الطلب على الأيدى العاملة الرخيصة فى أفريقيا نفسها ، وبذلك أدام

صناعة خدمية (توريد الرقيق) ألحقت الضرر بالتنمية الطويلة الأجل للموارد الطبيعية فى المنطقة . وكانت النتيجة هى نمو مجموعة صغيرة من كبار منتجى الصادرات فى مناطق قريبة من الساحل بدرجة تكفى لأن يكون نقل السلع الضخمة الحجم عمليا ومجديا . ففى داهومى وبعض ممالك اليوربا ، مثلا ، أقام الحكام وكبار الارؤساء ضياعا كبيرة لزيت النخيل يقوم بخدمتها عمال من الرقيق . غير أنه كان عليهم الآن أن يواجهوا المنافسة عند بوابات قصورهم من أعداد كبيرة من صغار المزارعين الأكفاء الذين لم يكونوا ملتزين إلا جزئيا بأسواق ما وراء البحار ، ولكنهم كانوا يورّدون الجزء الأكبر من الناتج الذى يشحن إلى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقد تبين للمنتجين الكبار أنهم عاجزون عن التأثير فى الأسعار المحلية للصادرات بمجرد التحكم فى الإنتاج ، مثلما كانوا يفعلون فيما سبق ، ومع ذلك كانوا هم أنفسهم فى الوقت نفسه شديدى التعرض للتغيرات فى الأسعار التى يدفعها التجار الأوروبيون على الساحل مقابل الناتج ، إذا أن جزءا كبرا من دخولهم الكلية كان يستخلص من مكاسب التصدير .

وكانت الدول غير الواقعة بالقرب من الساحل تواجه صعوبة كبيرة فى التكيف بصورة بناءة مع التجارة المشروعة . غير أن الأشانتى يعتبرون مثالا هاما لحالة استثنائية جزئيا.(٤١) ذلك أن الحكام الأشانتى ، عندما واجهوا أزمة حادة

---

(٤١) قليلون جدا من مورخى أفريقيا هم الذين يمكن أن يضاهوا ما أنجزه إيڤور ويلكس فى مجال إعادة بناء تاريخ الأشانتى . انظر ، على سبيل المثال ، "Ashanti Goverment" ، فى العمل الجماعى الذى أعده داريل فورد ، پ . م . كابرى ، West African Kingdoms in the Nineteenth Century ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٢٠٦ إلى ٢٣٨ ؛ وكذلك دراسته لحزبى « الحرب » و « السلم » فى كتابه Political Bi-polarity in the Nineteenth-Centyry Asante ، مركز الدراسات الأفريقية ، إدنبره ، ١٩٧١ .

فى بداية القرن التاسع عشر ، كانت استجابتهم هى التوسع فى تجارة الصادرات فى اتجاه الشمال ، فكانوا يبيعون جوزة الكولا ويشترون الماشية والرقيق . وقد ازداد الطلب فى ممالك الهوسا فى أعقاب حروب الجهاد فى بداية القرن التاسع عشر ، لأن الكولا كانت منشطًا لاتحرّمه المجتمعات الإسلامية التى كانت المواد الكحولية محرّمةً فيها . وكانت الزيادة فى الإمدادات تتحقق جزئيا عن طريق جمع ثمار الكولا من الأشجار التى تنمو بريا ، ولكن يبدو أنها كانت تتحقق فى الأساس من إقامة مزارع تجارية يعمل فيها الرقيق.[٤٢] وكان الحظ الطيب ، والمهارة التجارية ، ونظام الحكم العالى الكفاءة ، هى العوامل التى ساعدت الأشانتى على التكيّف مع المشكلة الاقتصادية المحورية التى واجهتهم فى القرن التاسع عشر . ومع ذلك توجد بعض الأسئلة الهامة التى لاتزال تحتاج إلى إجابة قبل أن يمكن اعتبار استجابة الأشانتى نجاحا كاملا . ففى المقام الأول لايعرف عن معدل أرباح التجارة الشمالية ومجموع قيمتها ما يكفى لأن نقول ما إذا كان توسعها فى القرن التاسع عشر قد عوّض تماما عن نقصان الصادرات إلى الجنوب . وعلينا أن نتذكر أن تكاليف النقل كانت لاتزال تشكل قيدا شديدا على حجم السوق الداخلية ، وأن تدهور التجارة عبر الصحراء الكبرى بعد عام ١٨٧٥ ربما كان له تأثير كبير على القوة الشرائية فى الشمال . ثانيا ، أن الأشانتى كانوا مازالوا يعتمدون على الساحل للحصول على احتياجاتهم من الذخيرة والملح والسلع القطنية التى تأتى من الممالك التابعة لهم ، مثل ممالك الفانتى. فهذه الممالك كانت عندئذ تعتمد على إنتاج زيت النخيل ولبه من أجل التصدير ،

(٤٢) إيفور ويلكس "Asante Policy Towards the Haussa Trade in the Nineteenth Century" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسو ، The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٢٤ إلى ١٤١ .

ولم تعد تعتمد على الأشانتى فى الحصول على احتياجاتها من الرقيق من أجل التصدير عبر البحار . وهكذا يرجح أنه كان يوجد ، من وجهة نظر الأشانتى ، تغير غير مواتٍ فى توازن القوة الاقتصادية . والأمر المؤكد أن محاولة إعادة السيطرة على الفانتى فى النصف الثانى من القرن جعلت الأشانتى أقرب إلى النزاع مع البريطانيين . وأخيراً يلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن العناصر التى ربما يكون لها دورها فى تفتيت دولة الأشانتى من الداخل ، وهى : ما كان لوجود تفاوتات ملحوظة فى الثروة من آثار على رفاهتها الاقتصادية واستقرارها السياسى على الأمد الطويل ، ونمو قوة عمل الرقيق ، والإحباط الذى أصاب الطبقة التجارية التى فُرضت قيودٌ متعمدة على تطورها ، خشية أن يُلحق المشروع الخاص الضرر بالمصلحة القومية ، كما كان الملك يتصورها.[٤٣]

وكان الأسلوب الإيجابى الثانى للتكيف بالنسبة للحكام التقليديين هو الاعتراف بصغار المنتجين كقوة جديدة هامة ، وإعطاؤهم حصة متزايدة فى نظام سياسى يجرى إصلاحه . مثال ذلك أن لات ديور ، حاكم كايور فى السنغال ، حاول أن ينشىء تحالفا مع مزارعى الفول السودانى فى دولته فى العقد الثامن من القرن سعيا منه إلى موازنة قوة الفئة العسكرية التقليدية . غير أنه لم يكن يستطيع الاعتماد على تأييدهم له دائما ، ذلك أن التطلعات ، ما إن تلقى التشجيع ، حتى تتجه إلى التكاثر . وكان صغار المنتجين يستخدمون ثروتهم الجديدة فى شراء سلع معينة ، من بينها البنادق التى كانوا يستطيعون بها تهديد

---

(٤٣) يجرى ك . أرهين بعض الدراسات الهامة حول هذه الموضوعات . انظر ، على سبيل المثال ، "The Structure of Greater Ashanti" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٨ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٦٥ إلى ٨٥ ' وكذلك "Aspects of Ashanti Northern Trade in the Nineteenth Century" ، فى مجلة **أفريكا** ، العدد ٤٠ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٦٣ إلى ٣٧٣ .

الحكام الذين ينشـدون تعاونهم.[٤٤] وكان لدى أبنـاء الجيل الجديد من مـنتجى سلع التصدير فى أفريقيا الغربية ما يدعوهم إلى توخى الحذر من التشجيع الذى يلقونه ممن هم أرفـع منزلة ، لأن الحكام الذين يسمحـون للمنتجين المسـتقلين بالتطور إنما كانوا يفعلون ذلك بأمـل فرض الضرائب على ثروتهم . وليس من المستغرب أن هذا الهدف أصبح سببـا للاحتكاك ، لاسيما فى الربع الأخير من القرن ، عندما انخفضت الأرباح من تجـارة التصدير إلى حد أدنى . فضلا عن ذلك فإن فرض الضرائب على صغار المنتجين أثار مشاكل عملية خطيرة . ذلك أن تحصيل الرسوم من قافلة من الرقيق تسـافر على طريق قائم كان إجراء سهلا ، ولكن فـرض الرسـوم على زيت النخـيل ، كمـا تبين الأرو فى جنوب شـرق نيجيـريا ، كان مسألة مختلفـة تماما ، لأن الزيت كان يتم إنتاجه والاتجـار فيه بكميـات صغيـرة فى نقاط مختلـفة كثيـرة . وهكذا فإن المحاولة الرامـية إلى احتـواء الطبقة الرأسـمالية الجـديدة ، والحفاظ على دخل الحكام التـقليديين ، كانت عملية صعبة .

أما الاستجـابات السلبية فربما تكون قد ساعـدت على منع تدهور مفاجىء فى الدخول ، ولكنـها أتت فى نهاية المطاف بعكس المـراد منها . لقد حـققت الاستجـابات الإيجابية نتـائج أفضل ،ولكنها مع ذلك لم تكن ناجحـة تماما . وكانت متـاعب الحكام المتقدميين ناجمـة أولا عن تنازع مصالح داخلى ناشىء عن تغير أساسى فى هـيكل منشآت التصدير والإنتاج ، وثانيا عن حـقيقة أنهم كانوا عاجـزين عن إجراء التعديلات الضرورية - أو كانوا كـارهين لإجرائها -

---

(٤٤) ناقش مارتن كلاين هذه التطورات فى مقاله "Slavery, the Slave Trade, and Legitimate Commerce in the Nineteenth Century Africa" ، فى مجلة **إيتيد ديستوار أفريكين** ، العدد ٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤ .

فى حدود الوقت الذى سمح به أجانب نافدو الصبر ، بل غير متعاطفين فى أغلب الأحوال . وقد بدا لبعض الوقت أنه توجد فرصة لتثبيت الحدود القائمة بين الأوروبيين والأفارقة على الساحل الغربى ، ولكن الحكام الأفارقة كانوا مطالبين فى الربع الأخير من القرن بتقديم تنازلات فيما يتعلق بأمور من قبيل السكك الحديدية والرسوم الداخلية والرقيق ، وهى تنازلات كانوا يرون ، عن حق ، أنها تدمر استقلالهم السياسى : وعند هذه النقطة وصل الحوار حول التعايش السلمى إلى نهايته . ومع امتلاك ممثلى الارستقراطية المتجهة إلى التحديث فى أفريقيا الغربية لأصول داخلية أقل ، وتعرضهم فى الوقت نفسه لضغوط خارجية أكبر ، كانوا أقل قدرة على التحكم فى مستقبلهم من نظرائهم الثوريين فى اليابان بعد عام ١٨٦٨ .(٤٥)

ويمكن القول ، كافتراض عام ، إن الوحدة التقليدية للتجارة كانت أقل من الوحدة التقليدية للإنتاج تأثرا بالتغيرات الهيكلية التى أحدثتها التجارة المشروعة . وكان ذلك بسبب استمرار الحاجة إلى كبار تجارة المجملة ، سواء أكانت السلع الجارى تداولها رقيقا أم زيت نخيل ،على حين لم تكن الحال كذلك بالنسبة لكبار المنتجين . فقد استطاعت مستودعات قائمة كثيرة ، مثل وايداح ولاجوس وبونى وكالابار القديمة ، الاستعاضة عن الرقيق بزيت النخيل ، وواصلت البقاء كموانى رئيسية حتى حدوث التقسيم ، بل إلى ما بعد ذلك فى بعض الحالات . واستمر حكامها فى جباية الضرائب التقليدية على السفن الزائرة ، وكان تجارها الرئيسيون يحصلون على الائتمان والسلع على نطاق أكبر

---

(٤٥) ترد دراسة موجزة لهذا الجانب من التاريخ اليابانى فى توماس س . سميث ، "Japan's Aristocratic Revolution" ، فى مجلة **ييل ريفيو** ، العدد ، ١٩٦٠ – ١٩٦١ ، الصفحات ٣٧٠ إلى ٣٨٣ .

كثيرا من ذى قبل . بل إن المبانى التجارية القديمة ظلت قائمة : فبعد إلغاء تجارة الرقيق كانت المحاجر (وهى مخازن كان الرقيق يستبقون فيها لحين شحنهم) تستخدم فى تخزين الصادرات المشروعة الجديدة . وعلى الرغم من أن المستودعات لم تتأثرا تماما بنفس الطريقة التى تأثر بها المنتجون فى المناطق الداخلية ، فإن ذلك لايعنى أنها لم تتأثر على الإطلاق بتطور التجارة المشروعة ، أو أنها وجدت من الأيسر إقامة علاقات دائمة ومرضية مع عملائها الأوروبيين . على النقيض من ذلك ، فقد كان على الحكام الأفارقة أن يناضلوا فى القرن التاسع عشر من أجل السيطرة على قوى زعزعة الاستقرار التى كانت تهدد تماسك المستودعات ، بل وتهدد نفس وجودها فى بعض الأحيان . وتلزم الإشارة إلى طبيعة هذه القوى لفهم درجتى التضامن والتفكك اللذين كانت الدول القائمة بالوساطة بتديهما عند مواجهة تزايد الضغط الأوروبى مع الاقتراب فى نهاية القرن . وأفضل تصوير لمشاكلها هو ما نجده فى تاريخ المنطقة المتمركزة حول دلتا النيجر ، الذى كان موضوع بعض البحوث الهامة فى السنوات الأخيرة.(٤٦)

وقد أتاحت التجارة المشروعة فرصا لجيل جديد من التجار ، وكذلك من المنتجين ، لأنها كانت توفر العمالة لعدد أكبر من الوسطاء الذين كانت هناك حاجة إليهم لجمع محاصيل التصدير وتوزيع السلع المصنّعة . وكان الدخول فى التجارة الصغيرة ميسّراً بسبب قلة حواجز رأس المال أو المهارات . وكانت

---

(٤٦) فيما يلى الدراسات الرئيسية : ك . ا . دايك ، Trade and Politics in the Niger Delta, 1830 - 1885 ، أكسفورد ، ١٩٥٦ ؛ ج . ا . چونز ، The Trading States of the Oil Rivers أكسفورد ، ١٩٦٣ ؛ أوبارو إيكيم ، Merchant Prince of the Niger Delta ، ١٩٦٨ ؛ ا . ج . هـ . لاثام ، Old Calabar, 1600 - 1861 : the Economic Impact of the West upon a Traditional Society ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧٠ .

النتيجة أن واجه تجارة الجملة الموجودون منافسة أكثر من تلك التى كانوا يواجهونها فى الماضى ، وإن كان ذلك لايعنى أن تلك المنافسة لم تكن ذات أهمية خلال أيام تجارة الرقيق عبر الأطلسى . وقد حقق التجار الجدد أكثر نجاحاتهم إثارة فى دلتا النيجر . ومن الناحية الفعلية عانت جميع «الدول - المدن» ، كما كان دايك يسميها ، اضطرابات سياسية خطيرة فيما بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٧٥ ، عندما تحدى الرقيق والرقيق السابقون سلطة تجار الجملة والحكام . وقد جسّد هذه الحركة جاجا ، الرقيق السابق الذى ارتقى إلى منصب ذى أهمية اقتصادية فى بونى فى العقد السابع من القرن ، ولكن أصوله الاجتماعية حالت دون بلوغه أعلى منصب سياسى . وفى عام ١٨٦٩ أسس جاجا دولته الخاصة فى أوپوبو المجاورة ، وهكذا اكتسب السلطة السياسية التى أحس أن نجاحه الاقتصادى جدير بها . أما نانا أولومو ، الشخصية الرئيسية فى تجارة الإيتسيكيرى وسياستهم فى العقد التاسع ، فتزودنا سيره حياته بمثال بارز آخر على تغير الوضع الاجتماعى بناء على الإنجاز الاقتصادى وليس بناء على وضع موروث ، برغم أن أصول نانا الاجتماعية كانت أقل تواضعا من أصول جاجا ، كما أنه تمكن من تحقيق طموحاته السياسية فى وطنه.(٤٧) فالمقدرة كانت تضع الرجل فى موقع قوى ؛ والمقدرة مع الصلات العائلية المقبولة كانت تجعل منه شخصية يتعذر النيل منها .

ولم تكن المؤسسات التجارية الأهلية فى دول الدلتا بمنأى تماما عن التغيير ، وقد تأثرت بالتغير فى الأشخاص . ففى بونى وكالاباری ، مثلا ، كان لصعود

---

(٤٧) حول مشاكل الانتقال الاقتصادى بين الإيتسيكيرى ، انظر ، پ . س . لويد ، "The Itsekiri in the Nineteenth Century : an Outline Social History" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٤ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٢٠٧ إلى ٢٣١ .

الرجـال الذين يعزى نجـاحهم إلى المقـدرة التـجارية أكـثر مما يعـزى إلى نسب اجتمـاعى تأثيره على « بيت » الكنو التقليدى (شـركة تجارية محكمـة وجيدة التنظيم باستطاعتـها قيادة وتوجيه كنو حربى) ، وذلك لأن الحـراك الاجتماعى المتزايد أدى إلى تداول أكـبر للسلطة التـجارية والسيـاسيـة . وقد بحث چونز تاريخ هذه الدول فى القرن التاسع عشر على أنه دورة من النشوة والارتقاء تبدأ بتوسع البيت التـجارى ، ثم تنتقل إلى حقبـة تعاظم سياسى تلتحم فيـها عدة بيوت ، ثم تعود إلى الانحدار بدرجات مختلفة مع انهيار الوحدة . ومن أجل الأغراض الحالية قد يكون من المفيد أيضا الـتفكير فى الجوانب الاقتصادية لهذه الدورة من زاوية نظرية المنشأة ، التى وفقا لها تتـوسع شركة ناجحة ، وتتغلب على منافسيهـا ، وتحقق احتكار محليا ، ثم تجد أن سـيطرتها قد تقوضت من الداخل مع انصراف المدراء إلى بدء نشاطهم التجارى الخـاص ، ولتواجه التحدى من الخارج مع تحرك منافسين جدد لضمان حصة فى الربح الاحتكارى .

وينبغى وضـع تحفظات معـينة على التحليل السـابق ، حتى مع المجـازفة بتعـقيد الرواية . فـفى المقام الأول يجب أن نلاحظ أن التـجارة المشروعـة قد عجّلت بالتغيـر الأجتماعى فى الدول القائمة بالتـجارة ، ولكنها لم تبادر به ، لأن العناصر الاجتماعية « الناهضة » وجدت أيضا مجالا لمواهبها خلال أيام تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى.[٤٨] ثانيا ، أن بعض الدول أفلتت من ثورات الرقيق ، وأنه فى دول أخرى لم تكن انتفاضات الرقيق دائما حركات مضطهدين ضد سادتهم . ففى كالاباري ، مـثلا ، أمكن تخفيف النزاع الطبـقى إلى أدنى حد عن طريق

---

(٤٨) انظر ، على سبيل المثال ، قوامي ى . داكو Trade and Politics on the Gold Coast, 1600 - 1720 ، أكسفورد ، ١٩٧٠ ، الفصل الخامس .

آليات التكامل التى ساعدت على استيعاب الرقيق فى المجتمع.[٤٩] وفى كالابار القديمة كانت انتفاضات الرقيق ، إلى حد ما ، تظاهرات تأييدا لزمر سياسية متنافسة قائمة ، وبذلك أدت عمليا إلى تعزيز الوضع القائم . وأخيرا ينبغى الحذر من التصوير الدرامى لسير حياة تجار الدلتا المشهورين . وقد كان بعض الدارسين ، الحريصين على كتابة تاريخ أفريقى وليس تاريخاً إمبراطورياً ، يرون فى هؤلاء الرجال روّاداً للحركات الوطنية التى نشأت فى الفترة الاستعمارية . وهذا التفسير يضفى على أولئك الأشخاص باعثاً وهدفاً ما كانوا هم أنفسهم يتصورونهما . وقد كان قادة دول الدلتا تجاراً كباراً ، وكانوا بكل تأكيد يحاربون بضراوة من أجل المحافظة على استقلالهم ، ولكن نظرتهم العالمية لم تكن تتجاوز كثيرا مصالحهم التجارية المحلية ، كما أن رؤياهم للعدالة الاجتماعية لم تتضمن تحرير رقيقهم ، وكانوا يقاومون المنافسين الأفارقة ، مثلما يقاومون المنافسين الأوروبيين ، وذلك بالحياد الحقيقى للإنسان الاقتصادى ».

وإلى جانب مشكلة عدم الاستقرار الذى يتولد داخلياً ، كانت المستودعات تواجه صعوبة إضافية لم يكن لها تأثير مباشر على المنتجين ، وهى الوجود المادى للوكلاء التجاريين من العالم الغربى . ففى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أدى نمو تجارة السلع الضخمة الحجم الضخم ، مقترنا بمقدم السفينة البخارية ، إلى قيام التجار الأوروبيين بإنشاء المزيد من القواعد على الشاطىء . ومع التجار جاء المبشرون ورقيق أفارقة سابقون متعلمون . وكان هذا التطور بمثابة تهديد خطير لوضع الأوليجاركية الحاكمة فى المستودعات . وعلى نقيض عصر تجارة الرقيق ، عندما كان الزائرون الأوروبيون يتجهون إلى أن يكونوا بحارة أولا وتجاراً

---

(٤٩) روبين هورتون ، "From Fishing Village to City State : a Social History of New Calabar" ، فى العمل الجماعى الذى أعده مارى دوجلاس وفوليس ك . كابيرى ، Man in Africa ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٧ إلى ٥٨ .

ثانيا ، فـإن القادمين الجدد كانوا تجـارة جملة دائمين ومنافسين . فضـلا عن أن وجود جالية أجنبيـة ، مهما كانت صغـيرة ، كانت له عواقب سياسـية هامة ، إذ كان بمثابة قوة جذب للساخطين والمستاءين ، بدءا من رقيق ينشدون الحرية ، وإنتهاءً بفئات ناقمة من الأوليجاكية المحلية تبحث عن دعم خارجى لمعارك عجزت عن كسـبها بقوتهـا الخاصة . وبما أن التـجار الأوروبيين كانوا هم الموردين الرئيـسيين للائتمـان ، فإن أى إجراء يـتخذونه ، سـواء كان مكيافليًّـا أو خاليـا من سوء القصد ، كانت له بالضرورة مضاعفات على الوضع السياسى الداخلى ، سواء فى تأكيد قوة الحكام القائمين ، أو فى دعم إدعاءات المنافسين .

وربما كانت إمكانية حدوث كساد تجارى كبير هى أخطر ما يهدد الاستقرار ، لأن كسـادا كهذا كان لابد أن يؤثـر فى كبار تجارة الجـملة كما يؤثر على كـبار المنتجين لأنهم جـميعا يعتـمدون على التجارة الخـارجية فى كسب عـيشهم . والحقيقة أنه يمكن القول بأن الوسطاء كـانوا حتى أكثر تعرضا من المنتجين ، إذ أن بعض المستـودعات كـانت تعتمـد على الواردات المحلية فى الحـصول على احتياجاتهـا الأساسية من الأغذية ، وكانت كلها تقريبا تـفتقر إلى وسائل بديلة للمحـافظة على دخلها . فـحدوث أزمة فى التـجارة الخـارجية كـان من شأنه تكثيف المنافسات الداخلية بتغذيتها للنزاعات حول تخصيص الحصص فى تجارة الصادرات ، وحول الأسعار التى تُطْلـب والأسعار التى تُؤخذ ، وحول توزيع الأرباح بعد نقصانها ، كما كان من شأنه أيضا زيادة الضغوط الخارجية . فمن ناحية كان يمكن أن يحاول التجار الأوروبيـون أن يدفعوا أسعاراً أقل للمنتجات ، وأن يطلبوا أسعاراً أعلى للسلع المصنَّعة ؛ كما كـان يمكن أن يصبحوا أكثر قلقا كدائنين بما يصيب تجار الجملة الأفـارقة من إعسار أو إفلاس ؛ وأن يكون هناك ما يغريهم بتوفير الدعم للعائلات والبيوت التى تبدو أكثر قدرة من الحكام على

حماية مصالحهم . ومن الناحية الأخرى فإن تجار الجملة كان يمكن أن يواجهوا صعابا مع عملائهم فى المناطق الداخلية ، وذلك عندما كانوا يحاولون أن يفرضوا على هؤلاء العملاء تغيرات الأسعار التى كانوا يرغمون هم أنفسهم على قبولها . وبينما ظلت التجارة مزدهرة ، فإن هذه الاتجاهات ، برغم وجودها ، ظلت تحت السيطرة . لكن تغيرا جذريا طرأ على الوضع فى الربع الأخير من القرن .

ولم يكن المنتجون وتجار الجملة الأفارقة وحدهم فى مواجهة مشاكل التكيف فى القرن التاسع عشر . فالمصالح التجارية على الجانب الأوروبى كانت بدورها تتأثر بعمق بتوسع التجارة عبر البحار ، وبالتغير فى طابعها فى أعقاب صعود الصادرات المشروعة . وقد كان هناك تطوران ترتبت عليهما بوجه خاص إعادة تنظيم أساسية لتجارة أفريقيا الغربية بعد عام ١٨٥٠ أسفرت عن درجة أكبر من المنافسة ، وعن التصفية النهائية للممارسات القرن الثامن عشر التجارية ، وبدايات هيكل تنظيمى حديث للمنشآت الأجنبية . وكان التطور الأول ، من حيث التسلسل الزمنى ، يتعلق بالنقل البحرى ، على حين كان الثانى يتعلق بتغييرات فى وسائط التبادل المستخدمة على الساحل الغربى . ومثلما كانت هناك عناصر رجعية وعناصر تقدمية على الجانب الأفريقى كانت توجد أيضا ، على خلاف المتوقع ، عناصر بين الجالية الأوروبية تبذل ما فى وسعها لإقناع نفسها وعملائها بأن الثورة الصناعية لم تحدث أبدا .

وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت منتجات التجارة المشروعة تنقل إلى أوروبا بواسطة السفن الشراعية ، وكانت جميع المنشآت التجارية الرئيسية تمتلك سفنا عابرة للمحيط . وكانت منشأة بوردو لصاحبيها موريل وبروم تحتفظ بأسطول كبير من ثلاث سفن ذات صوارى تعمل على خط

السنغال فيما بين العقدين الرابع والتاسع من القرن ، كما كانت تتبع هذا الأسلوب منشآت كبيرة أخرى ، مثل منشأة لندن لصاحبيها ف . و ا . سوانزى ، التى كانت تجارتها موجهة إلى ساحل الذهب . غير أنه بعد وقت قصير من منتصف القرن وصل التطوير التقنى للسفينة البخارية إلى نقطة كان باستطاعتها عندها أن تتنافس بنجاح مع السفينة الشراعية.(٥٠) وقد تأسست « الشركة الأفريقية للسفن البخارية »(*) . فى انجلترا فى عام ١٨٥١ ، وبدأت خدمة منتظمة إلى الساحل الغربى فى العام التالى . . وهذه المنشأة انضمت إليها فى عام ١٨٦٨ منشأة أخرى هى « الشركة البريطانية والأفريقية لملاحة السفن البخارية »(**) ، كشركة منافسة فى أول الأمر ، ثم كشركة تابعة فيما بعد . وكانت شركة « الخطوط البريطانية »(***) ، هى أهم الشركات التى تخدم أفريقيا الغربية ، ولكن مصالح أوروبية أخرى كان لها جود أيضا . ففى فرنسا كان هناك اتحاد من شركات بوردو ومرسيليا يقوم بتسيير سفن بخارية إلى موانى أفريقيا الغربية ، فى العقد الثامن من القرن ، ققبل إنشاء شركة فاير - فرنسينيه »

---

(٥٠) غير أن التفوق التقنى لم يتحقق حتى العقد التاسع من القرن . انظر ، چيرالد س . جراهام ، "The Ascendancy of the Sailing ship, 1850 - 85" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ٩ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ٧٤ إلى ٨٨ . كما أن معلومات أخرى عن بدايات خدمات السفن البخارية إلى أفريقيا الغربية يمكن أن توجد فى دراسة پ . ن . داڤيز ، "The African Steam Ship Company" ، فى العمل الجماعى الذى أعده چ . ر . هاريس ، **Liverpool and Merseyside** ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢١٢ إلى ٢٣٨ ، وكذلك فى مقال مهمل كتبه إميل بابيه ، "Le rôle de la marıne de commerce dans l'implanatation de la France en A . O . F ." ، فى مجلة **ريڤى ماريتيم** ، العدد ١٣٥ ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٨٣٢ إلى ٨٤٠ .

(*) The African Steam Ship Company

(**) British & African Steam Navigation Company

(***) British Lines

فى عام ١٩٨٩ ، وفى ألمانيا بدأ البيت التجارى « فورمان » تسيير سفن بخارية إلى الساحل الغربى فى العقد الثامن أيضاً ، بل إنشاء شركة « فورمان – لينى » الملاحية فى عام ١٨٨٦ .وخلال الربع الثالث من القرن تحول نقل تجارة أفريقيا الغربية إلى استخدام البخار ، وبحلول العقد الثامن كانت السفن الشراعية تقوم بدور ثانوى ومتناقص . وفى عام ١٨٨٠ كان عدد السفن الشراعية التى دخلت ميناء لاجوس ، مثلا ، حوالى ثلث عدد السفن البخارية ، ولم تكن حمولتها تتجاوز سدس مثيلتها للسفن الأخيرة .

وكان التغير الثانى يتركز على انهيار العملات الانتقالية الرئيسية ، وعلى زيادة فى تداول النقود الحديثة (لاسيما العملات الفضية البريطانية والفرنسية) فى مناطق التصدير الرئيسية.[٥١] وفى حدود المعرفة الراهنة يصعب إجراء تعميمات مؤكدة حول هذه العملية ، ولكن يمكن التأكد من ثلاث نقاط . أولاها أن التغير كان يمضى فى طريقه **قبل** مقدم الحكم الاستعمارى ، برغم أن التوقيت كان يختلف من مكان إلى آخر على امتداد الساحل الغربى . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تعرضت العملات الحديدية والنحاسية ، وكذلك الودع ، لانخفاض شديد فى قيمتها ، ومع اقتراب نهاية القرن لم يعد لها دور هام فى التجارة الخارجية . وكان الفرنك الفرنسى يستخدم على نطاق واسع فى تجارة الفول السودانى منذ بداية العقد السادس من القرن ، أما الفلورين والشلن فقد أصبحا الواسطة الرئيسية لمبادلة منتجات النخيل خلال الربع الأخير من القرن . الثانية ،

---

(٥١) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، ا . ج . هوبكنز ، "The Currency Revolution in South -West Nigeria in the late Nineteenth Century" ، فى مجلة **چورنال أوف ذى هيستوريكال سوسايتى أوف نيچيريا** ، العدد ٣ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٤٧١ إلى ٤٨٣ ؛ وانظر أيضا ، مقالا أكثر شمولا للكاتب ماريون چونسون ، "The Cowrie Currencies in West Africa" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٢١ إلى ٣٥٣ .

أنه يبدو واضحا أن تدهور هذه العملات كـان وثيق الارتباط بانخفاض فى تكلفة توريدها لأفريقيا الغربية . ففى أوروبا سمحت الفتوحات التقنية بصناعة المانيلاّ والعملات الحديدية بتكلـفة أقل ، وفى أفريقيا اكتشـفت موارد جديدة للقواقع الودع على الساحل الشرقى حـوالى منتصف القرن . وقد سمحت التـحسينات التى طرأت على النقل البحرى بتسليم كل هذه العملات بتكلفة منخفضة . كما أن التجار الأوروبيين ، الذين كانوا يتنافسون فـيما بينهم على شراء المنتجات ، أخذوا يتـدفقون على سوق التـصدير فى أفريقـيا الغربية ، وفى حـوزتهم نقود انتقالية . وأدى الإفراط فى إصدار النقـود إلى تفويض الثقة ، وإلى انخفاض فى معدلات التبادل مع العملات الأخـرى . ومع تقدم العقد التاسع من القرن كان التجار فى بعض المراكز يحتاجون إلى حمّالين لحمل عملاتهم الصغيرة القيمة ، بالطريقة نفـسها التى كان العـمال فى ألمانيا يحتـاجون إلى حقائب سـفر لنقل أجرهم الأسبوعى إلى بيوتهم فى أعقاب انخفاض قيمة المـارك فى العقد الثالث من القرن العشريـن . ثالثا ، أدى انهيار العملات الانتقـالية إلى تقويض نظام المقايـضة الذى كان وثيـق الارتباط بها ، وكـذلك إلى تقويـض تجارة الآونس الأسطورى وتجـارة السبائـك أيضا ، برغم أنه مـرة أخرى لايعـرف الآن سوى القليل عن هذا الجانب من تاريخ النقود فى أفريقيا.[٥٢]

وفى المدى الطويل عاد مقدم السفينة البخارية وإدخال النقود الحديثة ببعض المزايا على المشتغلين بالتجارة عبر البحـار ، لاسيما من حيث إنهما ساعدا على

---

(٥٢) يلزم أيضـا مزيد من البحث والدراسـة لتوضيح نتـائج تدهور العمـلات الانتقالية بالنسبـة للمجتمعات الأفريقية ، لاسيما بالنسبة للفئات ذات الدخل الثابت ، والفئات الثرية بدرجة تكفى للاحتفاظ بأرصدة من النقود . وسيكون من المفيد أيضا أن نعرف ما إذا كان انخفاض سعر الصرف قد ساعد الصادرات فى العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر .

توسع السوق . ومن غير هذه المبتكرات كان من المؤكد أن تفقد أفريقيا الغربية القدرة على المنافسة فى التجارة الدولية . فالسفينة البخارية كانت بالنسبة لكل طن/ ميل أرخص من السفينة الشراعية ، وكان ذلك اعتباراً حيوياً فى وقت أصبحت فيه تجارة التصدير فى أفريقيا الغربية تتركز على المنتجات النباتية الضخمة الحجم التى كانت وحدة الوزن فيها ، كما أشير من قبل ، منخفضة القيمة بالمقارنة بالرقيق . كذلك كانت السفينة البخارية أسرع من الشراعية ؛ ففى منتصف القرن كانت السفينة الشراعية تستغراق حوالى خمسة وثلاثين يوما للوصول إلى أفريقيا الغربية ، ولكن مع قدوم عام ١٩٠٠ كانت السفينة البخارية قد أنقصت هذا الوقت إلى النصف . وسمحت سرعة السفينة البخارية بنقل مدى أوسع من البضائع القابلة للتلف ، كما مكّنت التجار من إتمام صفقاتهم بسرعة أكبر ، وبذلك ساعدتهم على الاقتصاد فى رأس المال . وأخيرا فإن السفينة البخارية ، لكونها أقل من السفينة الشراعية اعتمادا على الظروف الطبيعية ، كان باستطاعتها ضمان انتظام الخدمة . كما أن المعرفة المسبقة بميعاد وصول السفينة البخارية كان يمكّن التجار من شراء البضائع وإعدادها للشحن . وهذه الدرجة الأكبر من الاستعداد كانت تقلل الوقت الذى يضيع فى الميناء ، وبذلك تنخفض تكاليف التشغيل .

وقد ساعدت النقود الحديثة على زيادة عدد وتنوع الصفقات الممكنة ، إذ كادت العملات الفضية البريطانية والفرنسية أن تكون بدائل مثالية ، بمعنى أنها كانت مقبولة من الناحية الفعلية بالنسبة لجميع السلع والخدمات . فالأفارقة الذين تدفع لهم عملة فضية مقابل منتجاتهم كانوا يحصلون على وحدات ذات قوة شرائية عامة بدلا من رزمة من السلع والعملات الانتقالية . أما حصيلة الصادرات فكان يمكن تحويلها بسهولة أكثر إلى استخدامات محلية ، أو إنفاقها

على سلع مستوردة تقوم بتوريدها شركات مختلفة . وكان لدى المنتجين والتجار حرية أكبر فى الاختيار : فلم يعودوا مقيدين بالشركة التى تشترى منتجاتهم ، كما كانوا يتمتعون باستقلال أكبر عن الحكام الذى كانوا فيما سبق يمارسون درجة من السيطرة المركزية على مبيعات الصادرات وعلى توزيع حصيلة التجارة الخارجية . وليس من قبيل المصادفة أن الفرنك والشلن قد انتشرا فى المناطق التى كانت الصادرات المشروعة تنمو فيها بسرعة شديدة ، وليس من قبيل المصادفة أيضا أن الطلب على العملات ذات الفئات المنخفضة القيمة كان كبيرا لأنها كانت علامة على تزايد أهمية صغار المنتجين والتجار فى الاقتصاد التصديرى الجديد . وهؤلاء الرجال لم يكونوا سُذَّجا أو بسطاء تمارس عليهم شركات أجنبية جشعة ضغوط اقتصاد نقدى حديث ؛ وإنما تقبلوا النظام الجديد بسرور وعن طيب خاطر لأنه أعطاهم الوسيلة لاجراء مساومة أفضل .

غير أنه فى المدى القصير ترتب على ظهور السفن البخارية والنقود الحديثة اضطراب عميق فى تجارة أفريقيا الغربية . فهذه من الناحية الجوهرية يمكن اعتبارها وفورات خارجية من شأنها أن تيسر على القادمين الجدد دخول تجارة الساحل الغربى . وكانت النتيجة زيادة ملحوظة فى المنافسة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ذلك أنه مع وصول السفينة البخارية كان باستطاعة التاجر ذى الموارد المحدودة للغاية أن يستأجر مساحة لشحنة بضائع صغيرة المقدار لفترة زمنية قصيرة . ولم يكن التجار المتعاملون مع أفريقيا الغربية فى حاجة إلى شراء سفينة لحسابهم الخاص ، ولا كانوا مضطرين للانضمام إلى اتحاد لاستئجار واحدة . وكانت قلة من الشركات القائمة ، فيما عدا شركة فورمان ، هى التى استطاعت التحول إلى البخار ، وكان ذلك يرجع فى جزء منه إلى أن الاستثمار الرأسمالى الأولى اللازم لبناء سفينة بخارية عابرة للمحيط

كان أكبر بكثير من الاستثمــار اللازم لبناء سفينة شراعية ، وكان يرجع فى جزء آخر إلى أنه كان يلزم رأسمال تشغيل أكبـر لتمويل توسع التجارة المشروعة.[٥٣] وكـانت النتيـجة أن التـجارة والنقـل أصبـحا نشـاطين منفصلين ، وأن قـدرة الشركات القائمة على الاحتفاظ بسيطرتها على الداخلين الجدد أصبحت أقل مما كانت عليـه فى الأيام التى كانت يستطيـع فيها أيضـا احتكار حيـز الشحن فى السفن . وفضــلا عن ذلك ، وتلك سمة متـميزة كثـيرا ما يتم إغفـالها ، فإن السفينة البـخارية أدت أيضا إلى تركيز المنافسـة فى مرافىء التردد ، وذلك على خلاف أيام السفينة الـشراعية ، عندما كانت السفن تسـتطيع أن تكيف جداولها لتلبية التغير فى حالة الأسواق . ويمكن الاسـتشهاد على هذا التركيز المتزايد فى توسع بضعة مراكز مفضلة ، مثل دكار وفريتون ولاجوس ، وأخيرا فى تدهور محطات تجارية معروفة ، مثل سان لوى وكيپ كوست وأوبوپو .

وقد علّق مـاكفى على الأثر التجـارى للسفينة البـخارية ، وتلاه فى ذلك كتاب آخرون ، ولكن نتائج التغير النقـدى لم تلق كل ما تستحقه من اهتمام . وقـد جاءت السـفـينة البـخاريـة بتجـار جـدد إلى السـاحل ، ولكن لم يكن باستطاعـتها أن تسـاعدهم على ممارسة التـجارة بمجرد وصـولهم . وما دامت المقايضة والعملات الانتقالية ظلـت راسخة بقوة ، فإن القادمين الجدد كانوا فى وضع شديد السـوء لأنه كان عليـهم أن يتغلبوا علىٰ تعـقيدات الـنظام النقدى الذى كان قـائما فـيمـا قبل الصناعـة ، وذلك فى حد ذاته عـائق خطيـر أمام الدخول ، وأن يحصلوا على هذه العملات الغريبة ، من الشركات القائمة فى

---

(٥٣) س . و . نيـويرى ، "Credit in Early Nineteenth - Century West African Trade" ، فى مجلة **چورنال أفريكان هيستورى** ، العدد ١٣ ، ١٩٧٢ ، الصفحات ٨١ إلى ٩٥ .

بعض الحالات ؛ وأن يكونوا مستعدين للاشتغال بكل من الاستيراد والتصدير . مثال ذلك أن التاجر الجديد الذى يأمل فى بيع سلع قطنية كان عليه أن يأخذ منتجات فى مقابلها ، إذ أن العملات الانتقالية لم تكن وسيلة مقبولة للدفع فى أوروبا . وكانت المدفوعات النقدية تسمح بالفصل بين التجارتين ، وتمكّن الشركات من التخصص فى هذه أو تلك إذا ما رغبت فى ذلك . وأدى هذا التخصص إلى تخفيض رأس المال اللازم لدخول تجارة أفريقيا الغربية ، وإلى تشجيع المنافسة . ولا عجب أن الشركات الأوروبية القديمة العهد ، بدلا من أن تحاول « الإيقاع بالأفارقة فى شرك اقتصاد نقدى » ، كانت تسعى إلى الإبقاء على نظام المقايضة أطول فترة ممكنة . وفى هذا الصدد كان بعض مواطنى ليڤربول ومرسيليا محافظين بدرجة أشد كثيرا من أولئك الذين يعيشون فى المناطق الداخلية من دكار ولاجوس !

ويمكن أن نتبين الشواهد على تزايد المنافسة فى ظهور مجموعتين جديدتين من التجار فى النصف الثانى من القرن . أولا ، كان هناك تجار أوروبيون تقدميون لديهم صلة سابقة محدودة بأفريقيا الغربية ، أو ليست لديهم صلة كهذه ، ولكنهم وطّدوا أقدامهم عن طريق الاستفادة من السفينة البخارية والصفقات النقدية . ومن أمثلتهم تشيرى بييريسّاك الذى بدأ كموظف فى سان لوى (السنغال) فى عام ١٨٦٢ ، وأقام فيما بعد نشاطا مستقلاً كبيراً فى مجالى الاستيراد والتصدير أساسه السلع المصنّعة والفول السودانى ؛ وشركة همبورج الصناعية لصاحبها ج . ل . جايسر التى توسعت فى تجارة أفريقيا الغربية فى عام ١٨٦٩ من أجل الحصول على إمدادات منتجات النخيل اللازمة لمصانع الزيت التابعة لها ، وكانت من أولى الشركات التى عملت على تنمية تجارة نقدية ؛ وشركة مانشستر لأصحابها چون والكدين وشركاه التى بدأت

االتجارة مع أفريقيا الغربية فى عام ١٨٦٨ كوكيل تجارى بموجب أوامر بريدية ، لتوريد سلع مصنعة مقابل عمولة ؛ وجون هولت ، وهو تاجر من ليفربول اقتحم تجارة دلتا النيجر فى العقد الثامن من القرن ، وأنشأ فيما بعد فروعا فى أجزاء أخرى فيما أصبح يعرف بنيجيريا.[٥٤] وقد حاولت شركات كثيرة أقدم عهدا أن تتكيف مع التجارة المشروعة ، ولكن قليلا للغاية منها استمر حتى نهاية القرن . وقد كانت لديها جوافز قوية للتكيف مع الظروف الجديدة لأنها وظفت رأسمالاً فى تجارة أفريقيا الغربية ، وأمضت سنوات فى بناء صلات ، وكان كثير منها دائنا لموردين أفارقة . ومن أمثلة هؤلاء توبن ، وهو تاجر دقيق من ليفربول ، كان له دور طليعى فى تجارة زيت النخيل فى دلتا النيجر فى بداية القرن . غير أن الشركات التى من هذا النوع قضى عليها كلها تقريبا نتيجة لظهور السفينة البخارية وانهيار المقايضة . وربما كانت المعركة الدفاعية الأكثر إثارة هى تلك التى خاضتها شركة ف . و ا . سوانزى التى كانت تسيطر ، مع شركة فورستر وسميث ، على تجارة ساحل الذهب عبر البحار فى بداية العقد السادس من القرن . إذ أن رد فعل الأخوين سوانزى لمقدم السفينة البخارية لم يكن تحديث نشاطهما ، وإنما محاولة إقامة احتكار محلى لإمدادات زيت النخيل . ولسوء حظهما أن انتقام المنتجين جاء سريعا فى صورة مقاطعة ناجحة لشركتهما فيما بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٦٦ .[٥٥] وعقد الأخوان

---

(٥٤) عن جايسر وهولت ، انظر ، إرنست هايك ، G. L. Gaiser : Hamburg - Westafrica ، همبورج ، ١٩٤٩ ؛ وكذلك تشيرى ج . چرتزل ، John Holt : a British Merchant in West Africa in the Era of Imperialism ، جامعة اكسفورد ، رسالة دكتوراة ، ١٩٥٩ .

(٥٥) فريدا وولفسون ، "A Price Agreement on the Gold Coast - The Krobo Oil Boycott, 1858 - 1866" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ٦ ، الصفحات ٦٨ إلى ٧٧ .

سوانزى العزم على الاستمرار ، ولكن الشركة تضاءلت أهميتها . ويمكن القول إن السفينة البخارية أخذت كل الريح بعيدا عن شراعهما .

وكانت المجموعة الجديدة الثانية من التجار هى الأفارقة ، وكانت تتكون فى أساسها من رقيق تحرروا وممن تحدَّروا من صلبهم ، أى من رجال نشأوا فى مستوطنات مثل فريتون وليبرڤيل ، حيث اعتنقوا المسيحية ، واتخذوا أسماء أوروبية ، وحصلوا على شيىء من التعليم من المبشرين الأجانب . وهؤلاء التجار ، فى تناقض حاد مع أسلافهم تجار الرقيق ، كانوا مشهورين بلباسهم الڤيكتورى وقيمهم البورجوازية ، والتزامهم بالتجارة المشروعة . وكان القصد أن يشكل هؤلاء نواة الطبقة المتوسطة الأفريقية التى تتكفل بتنمية اقتصاد القارة والنهوض بحياتها الروحية . وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفارقة المحرَّرين كانوا مجموعة صغيرة عدديًا ، فقد كانت لهم أهمية كبيرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فكثيرون منهم عادوا إلى أوطانهم ،ومن ثم كان وجودهم محسوسا فى غالبية المراكز الحضرية الرئيسية على الساحل الغربى . وفضلا عن ذلك فإنهم إذ أصبحو محامين وموظفين ومبشرين ، بالإضافة إلى كونهم تجاراً ، فقد انتشر نفوذهم على امتداد جبهة مهنية واسعة . ومن الناحية الجوهرية كان دورهم هو دور وسطاء ثقافيين ، وهمزة وصل بين أوروبا وأفريقيا ، وقائمين بالترجمة ، بأوسع معنى للكلمة ، بين الجانبين . وكثيرا ما كان الأوروبيون يصفونهم فى ازدراء بأنهم « الأفارقة ذوو البنطلونات » ، كما كان الأفارقة ينقدونهم لأنهم يسلكون مسلك « العم توم » . غير أنه بفضل العمل المجتهد والمثابر الذى قام به كريستوفر فايف وآخرون ، يقال الآن عن حق (أو على الأقل ينبغى أن يقال) إن هؤلاء كانوا رجالا ذوى نبل أصيل ودلالة تاريخية

كبيرة.[٥٦] إذا قاموا بدور هام فى تـعريف أفريقيا بالعـالم الغربى ، ومع ذلك فإنهم لم يبتعدوا بأية حال عن ثقافتـهم الأهلية ، مثلما كان يقال . وقد برهنوا للأوروبيين المتشككين على أن الأفـارقة ليسـوا برابرة ، وكانوا من بين أول من أعلن أن أفريقيا لها تاريخها الخاص بها .

وبمساعدة من السفينة البخارية ، وبفضل الانتقال إلى المدفوعات النقدية ، أصبح هؤلاء التجار فى مـعظمهم متخصصى استيـراد قليلى التكلفة ، يعملون تجار جـملة أو تجار تجزئـة مستـقلين ، أو وكلاء يبيـعون سلعـا مقابل عـمولة للشركـات الصناعيـة فى أوروبا . وانخرط بعض مـنهم فى تجارة التـصدير ، ولكن نشاط الاستيراد كان مفـضلا لديهم لأنه كان يتطلب رأسمالاً أقل ، كما كان ينشـر الاستثمارات على مـدى أوسع من مدى تجارة المنتجـات التى كانت فضلا عن ذلك تتعرض لتقلبات كبيـرة فى الأسـعـار فى الأجل القصير . وقبل عـام ١٩٠٠ ، عندمـا أخـذت ظروف التـجارة تتـحـول مرة أخـرى لصـالح الشركات الكبيرة ؛ كان بعض التجـار الأفارقة يمتلكون أعمالاً تجارية لاتقل فى حجمها عما تمتلكه بعض الشـركات الأوروبية ، وإن كانت هذه الأخيرة أصغر حجمـا بكثير عمـا أصبحت عليه فى القـرن العشرين . واتجه اسـتخدام أرباح الأعمـال التجـارية نحو المـلكيـة العقاريـة والتعليم ، وهما مـن الأصول التى استمرت قيمتها فى الارتفاع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بصرف النظر عن التغيرات السياسية .

---

(٥٦) كريستوفر فايف ، A History of Sierra Leone ، أكسفورد ، ١٩٦٢ . انظر أيضا ، أرثر ت . پورتر ، Creoledom ، أكسفورد ، ١٩٦٣ ؛ وكذلك مارجريت بريستلى ، West African Trade and Coast Society ، ١٩٦٩ .

وكان مـن أبرز شخصـيات هذا الجـيل الجديد مـن الأفارقة ريـتشار بلـيز (١٨٤٥ - ١٩٠٤) ، الذى غـادر فريتـون فى عـام ١٨٦٢ ، ومارس النشـاط التجارى فى لاجوس.(٥٧) ويعترف بليز بأنه كسب الجزء الأكبر من ثروته خلال العقدين السابع والثامن من القرن ، وكـانت تزعجه هوامش الربح الضيقة التى كانت سائدة حتى نهاية القرن . وفى العقـد التاسع بنى منزلا ومتجرا جديدين مازالا قائمين فى مرسى اليخوت ، كمـا اشترى « لندوية » (عربة مغلقة ذات غطاء يمكن طيه) وفـرسين يسوق بهما بين الحين والآخـر - مع خادم وحوذى فوق صنـدوق العربة . وفى عـام ١٨٩٦ أفاد مسـؤول أوروبى بأن بليـز كان يمتلك ١٥٠ ألف جنيه اسـترلينى ، وهو مبلغ كـبير حـتى بعمله هذه الأيام ، حيث قيـمـة الجنيه الاسترلينى أقل كثيرا مما كـانت فى القـرن التـاسع عشـر . أما أعمـال بليز التجارية فـقد ماتت معـه على غرار ما حدث لمعظم مـعاصريه الأفارقة . غير أن مـعهد بليز التذكارى ، الذى تم تأسيسـه بأموال تركها لهذا الغرض ، مازال مـزدهرا ويسهم فيما تعـتبر الآن وظائف هامة ، مـثل تشجيع الأنشطة الصناعية المحلية ، وتزويد الأفارقة بالتدريب التقنى .

وهاتان المجمـوعتان من التجـار سنتحدث عنهـما بمزيد من التفـصيل فى الفصل السادس . أمـا النقطة الرئيسية الـتى يجب تسجيلها فى السـياق الحالى فهى أنه كانت توجد منافسات اقتصادية صريحة فيما بين الشركات على الجانب الأوروبى ، مثلما كـانت توجد فيما بين الموردين الأفـارقـة . وكـانت المنافسة بين الشركات الأوروبيـة تتميز بنوبات من التـعاون والنزاع يجمعهـا بعض شبه

---

(٥٧) أ . ج . هـوبكنز ، "Richard Beale Blaize, 1854 - 19904 : Merchant Prince of West Africa" ، فى مجلة **تاريخ** ، العدد الأول ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٧٠ إلى ٧٩ .

بدورة لالتحام - الانشقاق التى كانت تمر بها بيوت « الكنو » فى دلتا النيجر . والمعتاد أن القادم الجديد الذى يحاول توطيد أقدامه فى إحدى أسواق أفريقيا الغربية كان يبدأ بتحديد أسعاره عند مستويات أكثر جاذبية من مستويات الشركات القائمة . وكانت هذه الشركات تنتقم ، وتتبع ذلك الانتقام حرب أسعار . وإذا أخفق ذلك فى استبعاد الوافد الجديد ، فإنه يتم التوصل فى نهاية الأمر إلى حل وسط يسمح له بممارسة التجارة فى المنطقة شريطة أن تظل المنافسة داخل حدود « معقولة » . غير أنه لم يكن يمضى عادة وقت طويل حتى ينقلب التوازن مرة أخرى ، سواء بسبب نكوص شركة قائمة عن التزاماتها ، أو بسبب وصول دخيل آخر .

وكان الاتجاه بلا ريب هو نحو زيادة الكفاءة . وبغية البقاء كان على الشركات أن تتكيف مع مقدم السفينة البخارية ، ومع نشأة الصفقات النقدية ، كما كان عليها أيضا إجراء تحسينات داخلية ، مثلما فعل چون هولت ، عن طريق استخدام موظفين أفضل ، وشراء المصنوعات غير معبأة كلما أمكن . ومع بداية الربع الأخير من القرن كانت الأدلة من ساحل الذهب وداهومى ولاجوس ودلتا النيجر وكالابار القديمة تشير إلى أن هوامش الربح قد انخفضت كثيرا . وأخيرا اختفت ممارسات القرن الثامن عشر فى التجارة ، وأصبح التجار ، وإن لم يدركوا ذلك جميعا ، على مشارف القرن العشرين ، حيث بات تجار الجملة يألفون الاعتماد على هوامش ربح أضيق ورقم أعمال أكبر كثيرا . غير أنه فى عام ١٨٧٥ كانت سوق الاستيراد والتصدير مازالت تقتصر على بضعة جيوب ساحلية ، ولم يكن ممكنا إدخال مبتكرات إضافية مخفّضة للتكاليف فى ظل الإطار السياسى القائم .

وكان للحركة المعاكسة من زاوية معدلات التبادل في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تأثير كبيرا على أولئك الذين تصدّوا للعملية الصعبة ، عملية التكيف مع التجارة المشروعة . فالعلاقات التجارية الطبيعية غير العنيفة كانت آخذة في الانهيار ، و « الارتباط المعنوى » بين التجار بدأ في التحلل بعد أن كان معرضا بالفعل لقدر من التوتر . وأدى الكساد التجارى إلى اشتداد المنافسة داخل مختلف مجموعات المصالح وبين المنتجين الأفارقة من ناحية والشركات الأوروبية من الناحية الأخرى . وكان النزاع يدور أساسا حول توزيع الأرباح التى انخفضت . فالانخفاض فى المعدل السلعى للتبادل أثر فى الشركات الأوروبية فى أفريقيا الغربية كما أثر فى منتجى المواد الأولية . ففى أول الأمر كانت هذه الشركات هى التى تحصل على أسعار أدنى للمنتجات الأوروبية ، وكان عليها أن تسعى للحصول على تخفيضات مماثلة من مورديها الأفارقة . وكان مدى نجاحها يتوقف على توازن القوة التجارية فى أسواق أفريقيا الغربية كلٌّ على حدة . ولا غرابة فى أنه كان هناك صراع ضارٍ فى أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أن كل طرف كان يحاول السيطرة على السوق المحلية ، وإملاء شروطه على الطرف الآخر .

وتفيد الأدلة من مختلف أجزاء الساحل الغربى أنه كانت هناك خمسة جوانب رئيسية لهذا الصراع . ولم يكن أىٌّ من هذه الجوانب جديداً تماما ، ولكن كلاًّ منها أصبح أكثر وضوحا خلال الربع الأخير من القرن . أولا ، كانت هناك ممارسات سيئة ، مثل تخفيف زيت النخيل ، وإعطاء معلومات خاطئة عن نوعية الأقمشة وأطوالها ، وهى ممارسات كان كل من الجانبين يتبعها فى محاولة للحصول على شروط أفضل من تلك التى يمكن تحقيقها بالوسائل المشروعة. ثانيا ، كانت هناك نزاعات حول تعيين الوظائف ومجالات النفوذ .

مثال ذلك أن بعض الشركات الأوروبية ، مثل شركة النيجر الملكية ، حاولت التحرك إلى الداخل بأمل أن تتمكن من شراء محاصيل التصدير من المنتجين بأسعار أرخص من الأسعار التى تشترى بها من تجار الجملة على الساحل.(٥٨) وهذه التحركات كثيرا ما أثارت ردود فعل انتقامية ، من قبيل ما قام به التجار فى براس فى عام ١٨٩٤ من تدمير قاعدة شركة النيجر الملكية فى أكاسّا . وبالمثل حاول بعض الأفارقة بيع منتجاتهم من الزيت مباشرة إلى أوروبا . ولقد كان تهديد چاچا بتجاهل الوسطاء الأوروبيين بهذه الطريقة هو المسؤول إلى حد كبير عن طرده من أوپوبو فى عام ١٨٨٧ . ثالثا ، كانت هناك نزاعات جدية - وهى نزاعات معتادة فى كل مكان فى أوقات الكساد ، وتفاقمت فى حالة أفريقيا نتيجة لانخفاض قيمة العملات الانتقالية ، تدور حول سداد القروض التى قدمتها الشركات الأوروبية للموردين الأفارقة . رابعا ، كانت هناك حالات توقف مدروسة ومتعمدة فى توريد المنتجات . فالمغاربة عطّلوا إمدادات الضمغ فى عامى ١٨٨٥ و ١٨٨٦ ، واليوربا كانوا يغلقون أسواق صادراتهم بين الحين والآخر خلال العقد التاسع من القرن ، والايتسيكيرى أوقفوا صادرات زيت النخيل فى عامى ١٨٨٦ و ١٨٨٧ . وكان الهدف فى جميع الحالات هو إرغام التجار الأوروبيين على قبول شروط البيع التى يحددها الموردون ، وهى سياسة تكررت فى العقد الرابع من القرن العشرين ، عندما تعرضت التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية لأزمتها الكبيرة التالية . أخيرا كانت

(٥٨) انظر ، دراسة ج . ا . فلنت الهامة ، **Sir George Goldie and the Making of Nigeria** ، ١٩٦٠ .

Royal Niger Company (*)

هناك خلافـات حول الرقـيق الفارين ، الذين كـان كثـيرون منهم يسـعون إلى اللجوء فى المسـتعمـرات الأوروبية على الساحل . وقـد أعرب كبـار المنتجين والتجار الأفـارقة عن استيائهم لخسـارة رأسمالهم البشرى ، لاسـيما فى وقت كانت فيه الأحوال التـجارية تفرض أن يستغل عمل الرقيق استـغلالا تـامـا .

وكـانت النتـيجـة حلاً وسـطًا أضرّ بكل من الـطرفين ، ومن ثم لم يكن مرضيا لأىٍّ منـهما . فالأفارقة أصيـبوا فى وقت كانوا فيه عاجـزين عن تحقيق وفورات فـى الإنتاج والنقل ، والأوروبيـون أصيـبوا فى وقت كـانت هوامش أرباحهم فيه قـد انخفضت بالفعل نتيجة المنـافسة المتزايدة . وفى هذه الظروف غير المسبوقة أخذ التجار يضغطون من أجل انتـهاج سياسة أكثر فعالية ، وذلك برغم تشككهم تقليديا فى التحركـات الرامية إلى توسيع دور الحكومة ، والتى كانوا يربطونها بتزايد القوانين وبالضرائب الإضافية.[٥٩] بل إنهم أبدوا استعدادا غير مـألوف لأن يقبلوا دفـع ضرائب أعلى من أجل إجراء يتـخـذ لصالحهم . ولا ريب أن التجـار تأثروا فى اتخاذهم هذا القرار بحقيـقة أن عمليات الـقهر والإكراه انخـفضت كـثيرا فـى أواخر القرن التـاسع عشـر مع اختراع قـطعتين مخيفتين من المعدات الحربية ، هما مدفع جاتلنج[*] ومدفع مكسيم[**] .

---

(٥٩) توجد معلومـات عن الضغوط المركنتالية فى كثير من المواد الـواردة فى ثبت المراجع فى نهاية الكتاب · انظر بوجـه خـاص أديرييـيجبى ، دايك ، نومـيت ، فلنت ، هوبكنز (١٩٦٨) ، لاثـام ، وينـوبرى (١٩٥٩ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٢) .

(*) **ريتشارد جون دان جاتلنج** : (١٨١٨ – ١٩٠٣) ، مخترع أمريكى ، اخترع المدفع المتعدد الطلقات الذى يعتبر أصل المدفع الرشاش – المترجم .

(**) **هيرام ستيفنز مكسيم** . (١٨٤٠ – ١٩١٦) ، بريطانى ولد فى الولايات المتحدة . ومن أسرة اشتهر أفرادها بالاختراع وصناعة الذخيرة . اخترع المدفع « مكسيم » فى عام ١٨٤٤ ، وكذلك بعض أنواع المفرقعات وطائرة أثقل من الهواء – المترجم .

وقد وجد نداء التجار باتخاذ إجراءٍ مساندةً من جانب المدراء الاستعماريين ، بل إنه كثيرا ما كان بقيادتهم.(٦٠) فالمسؤولون الطموحون كانوا يدركون جيدا أن المناصب فى أفريقيا الغربية نادرا ما كانت منصات وثوب إلى الشهرة حتى فى أفضل الأوقات ، وأن الكساد التجارى نادرا ما كان المحيط الأمثل لحياة وظيفية متميزة . وكانت المهمة الموكولة إليهم هى حماية التجارة ، ومع ذلك فعندما كانت الدبلوماسية تفشل ، وهو ما يحدث كثيرا ، فانهم كانوا يعجزون عن التأثير فى سياسات الدول الأفريقية التى كانت الشركاء التجاريين الرئيسيين للمستعمرين الأوروبيين . كذلك تزايدت مصاعب الإدارة فى وقت الكساد لأن المستعمرات كانت لديها نفقات ثابتة (فى صورة ديون عامة وموظفين) ، وكانت الدخول إما فى حالة سكون أو انخفاض بسبب اعتمادها على إيردات الجمارك . ورأى المسؤولون المحليون ، بدافع من مصالحهم الخاصة ، وإيمانا بالواجب ، أن الأمر يتطلب إجراء تغيير جذرى فى السياسة . كما أن المبشرين بدورهم ، الذين يعملون وفق مسلماتهم التقليدية بشأن العلاقة بين الرخاء التجارى وانتشار المسيحية فى أفريقيا ، كانوا يحثون حكومات الدول الاستعمارية على إنتهاج سياسات أكثر إيجابية . وكان لآرائهم شيىء من الدلالة فى القرن التاسع عشر ، وإن كان من المفارقات أن اندفاع الأحداث التى ساعدت البعثات عليه جرفها فى طريقه . وفى الحقبة الاستعمارية وجد المبشرون أنفسهم مدفوعين جانبا ، وأصبحوا من الزاوية السياسية مجرد علامات إكليريكية فى أطراف الإمبراطورية .

---

(٦٠) س . و . نيوبرى ، ا . س . كانيا – فورستز ، "French Policy and the Origins of the Scramble For West Africa" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢٥٣ إلى ٢٧٦ .

وكان هناك شيء من الخلط حول ما يقصد بعبارة سياسية فعّالة ، كما كان هناك افتقار معين إلى الواقعية بشأن ما يتوقع تحقيقه . غير أنه يمكن القول بوجه عام إن التجار والمسؤولين تقدموا بخمسة مطالب رئيسية ، برغم أن التركيز على أيٍّ منها كان يختلف فى أجزاء الساحل الغربى المختلفة . أولا ، كانت هناك دعوة إلى فرض القانون والنظام فى أماكن مثل السنغال وساحل الذهب وبلاد اليوربا ودلتا النيچر ، حيث كان يسود اعتقاد بأن النزاع فيما بين الدول يعرقل توريد المنتجات وتوزيع السلع المصنَّعة . ثانيا ، كانت هناك شكاوى على نطاق واسع من الوسطاء الساحليين الذين كانوا يلامون (بالطريقة نفسها التى ألقى بها الأفارقة باللوم على الشركات الأجنبية فى فترة لاحقة) لاستخدام سلطاتهم الاحتكارية لفرض عقود تجارية تحقق مصلحتهم وحدهم . كما أن بعض الشركات الأوروبية كانت تريد إنهاء « نظام الوسيط غير المنتج » ؛ وبعض آخر كان على استعداد للاستفادة من تنظيم تجارى يدخل عليه بعض الإصلاح شريطة إقامة تجارة داخلية حرة . ثالثا ، كانت هناك ضغوط من أجل إلغاء الرسوم التى تفرضها الدول الأفريقية . وكان لتلك القضية أهميتها لأن التجار الأوروبيين كانوا معنيين لا بمجرد زيادة حجم الإنتاج المعروض للبيع ، وإنما بالتأكد من أن محاصيل التصدير يجرى تسليمها إلى الساحل بأرخص ما يمكن .

وكان المطلبان الأخيران أكثر إيجابية . فالطلب الرابع ، مثلا ، كان إنشاء السكك الحديدية ، إذ كانت تعتبر « الأمل الأبيض » للقرن التاسع عشر ، وأن باستطاعتها إحداث تغيير كبير فى اقتصادات أفريقيا الغربية ، مثلما فعلت فى اقتصادات أوروبا . ففى عام ١٨٧٩ أقر الفرنسيون مخططاً طموحاً لبناء خط للسكك الحديدية من السنغال إلى الداخل ، وفى العقد الأخير من القرن وضع البريطانيون خططا مماثلة لمستعمراتهم . وأخيرا كان هناك إدراك بأن الوقت قد

حان لمد نطاق النفوذ التجارى الأجنبى عن طريق خلق سوق للسلع الأوروبية أوسع كثيرا من أية سوق وجدت من قبل . وكانت بعض الشركات الأجنبية ، حسبما أكدت شركة چيرتزل ، كانت لاتزال مقتنعه بأن تظل على الساحل ، سواء بسبب رغبتها فى العمل من خلال نظام الوسطاء مع إدخال بعض التعديلات ، أو بسبب افتقارها إلى رأس المال اللازم لإنشاء فروع فى الداخل.[٦١] غير أن شركات أخرى ، لاسيما الشركات الكبيرة ، كانت على استعداد للتحرك إلى الداخل بمجرد أن تنشىء الحكومة الطريق . وكان الأمر يتطلب أن يزيد رقم الأعمال إذا أريد أن تزيد الأرباح ؛ كما كان من الضرورى وجود حدود سياسية مستقرة لمنع سقوط التجارة فى أيدى المنافسين الأوروبيين الاخرين ؛ وكان لابد من إيجاد منتجات جديدة لإعادة تأسيس رخاء تجارة التصدير . وكانت فرنسا وبريطانيا تأملان أن يوجد فى الداخل ما هو أكثر من « ذهب السذج » ، وأن يتحول إليهما بعض من ثروة السودان الغربى الأسطورية.(*)

ولابد الآن أن ننظر بمزيد من العمق إلى سياسات الدول الأوروبية الرئيسية الثلاث صاحبة المصالح فى أفريقيا الغربية ، وذلك لأن القرارات التى اتخذتها

---

(٦١) تشيرى ج . چيرتزل ، "Relations between African and European Traders in the Niger Delta, 1880 - 1896" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٣ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٦١ إلى ٣٦٦ .

(*) ربما كانت الإشارة هنا إلى ما كان يزعم من أن الذهب فى السودان الغربى ينمو بوفرة كالنبات ، ولا بأس من أن نورد هنا عبارة بهذا المعنى من **صبح الأعشى** ، الجزء الخامس ، الصفحة ٢٨٩ : « وقد حكى فى مسالك الأبصار عن الأمير أبى الحسن بن أمير حاجب عن السلطان (منسا موسى) سلطان هذه المملكة أنه سأله عند قدومه الديار المصرية حاجًا عن معادن الذهب عندهم - فقال توجد على نوعين : نوع فى زمان الربيع ينبت فى الصحراء ، له ورق شبيه بالنخيل ، أصوله التبر . والثانى .. » - المترجم .

هى التى أدت فى نهاية الأمر إلى تقسيم القارة . وفيما يتعلق ببريطانيا العظمى يبدو أن نجاحها التجارى قد أيد حجج آدم سميث وأتباعه المناهضة للاستعمار . وكـان من الصعب بالـتأكـيد أن نعـرف مـا يمكن أن تجنيه بريـطانيا من إنشـاء مستعمرات فـى أفريقيا الغربية فى وقت كانت تهيمن فيـه على التجارة من غير وجود تلك المستعمرات . وعلى نقيض وجهة نظر كانت رائجة ذات يوم ، فإن راسمى سيـاسة بريطانيا لم يكونوا متلهـفين على إنشاء مستـعمرات على نطاق العالم.[٦٢] فقد كان هدف بريطانيا الرسمى فى أفريقيا الغربية هو المحافظة على التجارة الحرة دون تورط سياسى ، وإغراء فرنسا وألمـانيا بأن تفعلا الشيء نفسه . فالتجارة الحـرة ، برغم أنها كانت تقدم فى بعض الأحيان على أنهـا مبدأ سام باستطاعته أن يضـيف إلى مجاملة الدول رخاءً مصحـوباً بالاحترام ، كانت فى الواقع جواز مرور إلى الهيمنة البريطانية . وفى ظروف المنافسة « المتكافئة » كان من الأرجح أن تهيمن بريطانيـا على غالبية الأسواق العالمية . لأنه باسـتطاعتها إنتاج ونقل السلع المصنّعة بأرخص مما تستطيع أيـة دولة منافسة لها . ومع توفر هذه الميزة يكون مفهوما أن بريطانيا لن تشرع فى سياسة تهدف إلى التغيير .

وفى الوقـت نفســه من الهام أن نتـذكر أن المحـافظـة على الوضع القـائم فى أفريقيا الغـربية كانت تتوقف على عوامل تتجاوز كثـيرا سيطرة بريطـانيا . من ذلك أنه إذا قرر منافسو بريطانيا الأوروبيون عدم التعاون فى دعم هيمنتها ،

---

(٦٢) هناك دراستان تعتبران من أفضل الدراسات فى السياسة البريطانية تجاه أفريقيا هما : رونالد روبنصون وچون جالاّغر مع أليس دينى ، **Africa and the Victorians** ، ١٩٦١ ؛ چون د . هارجـريفـز ، **Prelude to the Partition of West Africa** ، ١٩٦٣ . ومن أجل الإلمام بمنظور عـــالمى ، انظر ، د . س . م . پلات ، **Financc, Trade and Polilitics in British Foreign Policy, 1815 - 1914** ، أكسفورد ، ١٩٦٨ .

أو إذا كان هناك تهديد جدى للتجارة نتيجة لتطورات على الجانب الأفريقى ، عندئذ قد ترغم بريطانيا على تغيير سياستها التقليدية ، لأنه كان عليها واجب أخلاقى بدعم تجارها فى الأسواق الدولية ، وهو واجب لم يكن ملزما فى جميع الحالات ، وكان يتعين تقديره فيما يتعلق بالمصلحة القومية الأوسع ، ولكنه لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند رسم السياسة . ففى عام ١٨٦٥ أوصت « لجنة برلمانية » بالانسحاب من عدة أجزاء من الساحل الغربى ، ولكن مع مقدم العقد التاسع من القرن كان هناك إدراك فى العاصمة البريطانية بأن التزامات بريطانيا هى على درجة من الضخامة بحيث يستحيل التحلل منها .

ومن الناحية الظاهرية كان يبدو أن هناك الكثير الذى يجمع بين السياسة الفرنسية وسياسة بريطانيا العظمى . ففرنسا ، على غرار بريطانيا ، كانت تريد تنمية تجارة سلمية ومزدهرة مع أفريقيا الغربية ، كما كانت على استعداد للعمل من خلال السلطات الأهلية كلما أمكن ذلك.[٦٣] وقد بدأت فرنسا منذ العقد الرابع من القرن فى التحرك نحو نظام ليبرالى للرسوم الجمركية على الساحل الغربى ، كما كانت تمارس أيضا درجة من التعقل السياسى جعلتها بوجه عام على وفاق مع بريطانيا . ومع ذلك فمن المسلم به الآن أن فرنسا أخذت المبادرة فى « التكالب » على أفريقيا الغربية . ويرى جالاغر وروبنصون أن الأزمة

---

(٦٣) فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية ، انظر ، هنرى برونشويج ، **French Colonialism, 1817 - 1914 : Myths and Realities** ؛ ومن أجل الحصول على مزيد من التفاصيل عن أفريقيا الغربية ، انظر ، برنارد شنابر ، **La politique et le commerce Francais dans le Golfe de Guinée de 1838 á 1871** ، باريس ، ١٩٦١ .

السياسية التى حدثت فى مصر فى عام ١٨٨٢،(*) والتى كانت هزيمة لفرنسا ، هى التى دفعتها إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية فى أفريقيا الغربية ، غير أن وجهة النظر هذه لم تؤكدها حتى الآن ، برغم وجاهتها ، البحوث التى ساعدت هى نفسها على إثارتها . أما برونشويج فقد فسر التوسع الفرنسى من زاوية السعى إلى مكانة قومية ، ولكن هذا التفسير ليس مفيدا بالقدر الذى يبدو به لأول وهلة ، إذ أنه من غير تعريف دقيق لعبارة « المكانة القومية » فإنها تصبح مفهوما بهما وشاملا . وسيقال هنا إنه كان هناك دافع اقتصادى هام فى التوسع الإمبريالى الفرنسى ، وأن فرنسا غيرت سياستها لا لأن أهدافها الأساسية قد تغيرت ، ولكن لأنها أدركت أنه يلزم إيجاد وسائل مختلفة إذ أريد لها أن تجد طريقها إلى التحقيق . وهذا الاستنتاج لم يأت كوميض مفاجىء ، وإنما كان إقرارا تدريجيا بحقائق قديمة العهد ، وهى أنه بمرور الوقت كان التفاوت بين التقدم الاقتصادى والنفوذ العالمى لكل من فرنسا وبريطانيا يتزايد بدلا من أن يتناقص ، وأن فرنسا كانت تلحق بها أيضا فى أوروبا القوة الصناعية والعسكرية الألمانية .

وكانت لدى فرنسا طموحات تجارية كونية طويلة العهد ، ولكن لم يتحقق منها إلا القليل . ويبدو أنه حيثما كانت فرنسا تكدح كانت بريطانيا العظمى هى التى تجنى الثمار . فالهند وكندا سقطتا فى أيدى بريطانيا فى القرن الثامن عشر ، وفرنسا نفسها تعرضت للهزيمة فى أوروبا فى عام ١٨١٥ بعد سلسلة من الحروب التى كان لها دور كبير فى إعاقة التنمية الاقتصادية فى القرن التاسع

(*) الإشارة هنا بطبيعة الحال إلى مأساة عدوان بريطانيا على مصر فى عام ١٨٨٢ واحتلالها لأراضيها . وإنه لاستخفاف شديد بالأمور أن تُصوَّر هذه المأساة على أنها كانت أزمة سياسية ، وبمثابة هزيمة لفرنسا - المترجم .

عشر.[٦٤] على نقيض ذلك خـرجت بريطانيا من الحروب النابوليونيـة وثورتها الصناعيـة ماضية فى طريقـها . وبما أن المنتصرين فى ووترلو قـد ضغطوا على الفرنسيين فى ذلك الحين لإعـلان عدم مشروعية تجارة الـرقيق ؛ فلا عجب أن كانت فرنسـا تنظر إلى إلغاء تجارة الرقـيق باعتباره الخطوة الأخـيرة فى المؤامرة البريطانية لتـدمير ما تبقى مـن تجارتها عبر المحيـط الأطلسى . كما أن أية أهام بأن فرنسا قد استعادت قوتها السابقة مع منتصف القرن التاسع عشر عصفت بها الهزيمة التى لحقت بها على أيدى ألمـانيا فى عام ١٨٧٠ .

وكانت فرنسا تواقة إلى محاكاة تقدم بريطانيا الصناعى الذى كان ، استنادا إلى بعض المراقبين ، يرتبط ارتباطا وثيـقا بنمو نفوذها التجارى والسـياسى عبر البحـار . وكانت أفريقيـا تعتبـر نقطة انطلاق موحيـة بالأمل لتحقيق انتـعاش فرنسى بسبب قربـها المعقول من أوروبا ، وارتباطاتها الطويلة العـهد بفرنسا ، ولأنه فوق كل ذلك لم يكن هناك حتى الآن من يطالب بها غير الأفارقة بطبيعة الحال ، فـأعاد الفـرنسيون احـتلال السنغـال فى عام ١٨١٧ ، وأقـاموا بعض المواقع الحصينة فى أسّيناى وجراند بسّام وجابون فى العقد الخامس من القرن . وهذه التحركات ، إلى جانب غـزو الجزائر فى العقد الرابع ، أعطت قدراً من الزخم للفكرة القائلة بـأن أقدار فرنسا الامـبراطورية هى فى أفريقيـا : وكانت فكرة ربط غرب أفـريقيـا بشمالهـا شائعة فى باريس قـبل وقت طويل من بدء

(٦٤) ثمة مقالان للكاتب ف . كروزيت يستعرضان فيما بينهما كثيرا من الآراء النمطية حول الاقتصاد الفرنسى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هما : "England and France in the Eighteenth Century : a Comparative Analysis of Two Economic Growths" ، فى العمل الجمـاعى الذى أعـده ر . م . هارترويل ، **The Causes of the Industrial Revolvtion in England** ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٣٩ إلى ١٧٤ ؛ "Wars, Blockade and Economic Change in Europe. 1792 - 1815" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٢٤ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٦٧ إلى ٥٨٨ .

البريطانيين محادثات لربط كيب تاون بالقاهرة . ومع ذلك لم تحقق فرنسا أية نجاحات مثيرة . فالمواقع الحصينة ، كما أوضح اسكنابر ، كانت ثمارها هزيلة للغاية ، وتوسع التجارة المشروعة أفاد بريطانيا بأكثر مما أفاد أية دولة أوروبية أخرى . وفى السنغال وحدها كان هناك بعض الأساس للتفاؤل . فالمصالح التجارية الفرنسية هناك نجت بسبب تطورعرضى لتجارة الفول السودانى ، وكذلك اتخاذ تدابير قيّدت دخول التجار الأجانب . وحتى فى منتصف القرن التاسع عشر لم تتأثر فرنسا كثيرا بدعوة بريطانيا إلى التجارة الحرة ، بل إنها خلال الربع الأخير من القرن كانت حتى أكثر قرباً من السياسات الحمائية ، وكانت بذلك تقوض أساس موقف بريطانيا فى أفريقيا الغربية .

وكان لدى فرنسا ، على خلاف بريطانيا ، حافز على تغيير الوضع القائم فى أفريقيا الغربية ، وهى لم تكن ترغب فى استثارة بريطانيا بتحدٍّ مباشر ، ولكن كان لايزال لديها مجال واسع للمناورة ، لأن ضعف الموقف البريطانى ، وكذلك قوته ، كانا فى أن هيمنتها التجارية لم تكن مصحوبة بضم واسع النطاق للأراضى . كما أن السياسة الإمبراطورية الفرنسية فى أواخر القرن التاسع عشر كان يدفعها مزيج من القوى : فمن ناحية خوفها من التوسع الاقتصادى البريطانى الذى كانت منسوجات مانشستر رأس حربته والذى كان يسانده أقوى أسطول فى العالم ، ومن ناحية أخرى تفاؤلها بشأن ثروة أفريقيا التى لم يكن يضاهيها شيء منذ أن شق المراكشيون طريقهم بصعوبة عبر الصحراء فى عام ١٥٩١ وهم مفعمون بالآمال . (*)

(*) الإشارة هنا إلى الغزو المراكشى لدولة السنغى جنوبى الصحراء الكبرى فى عام ١٥٩١ ، فى أيام السلطان المنصور أحمد الذهبى . وقد تضاربت الآراء حول ما حققه المراكشيون من هذا الغزو ، وإن كان أثره الرئيسى هو اندثار نظام الدولة فى بلاد السودان ، حتى أن الفترة بين هزيمة السنغى فى موقعة تندبى وبداية القرن التاسع عشر تعرف فى تاريخ هذه البلاد بفترة الفراغ الكبير – المترجم .

وستناول فى إيجاز المصالح الألمانية فى أفريقيا الغربية من أجل توضيح تأثيرها على سياسات الدولتين الرئيسيتين.[٦٥] فقد أصبح الوجود الألمانى عاملا له بعض الوزن فى مداولات بيريس ولندن خلال الربع الأخير من القرن ، عندما كان تجار همبورج ، كما أشير من قبل ، يوسعون على وجه السرعة حصتهم فى تجارة أفريقيا الغربية . وكانت الشركات الألمانية تتركز فى بعض النقاط الحساسة : فى ليبيريا ، التى كانت محاطة بالمصالح البريطانية فى سيراليون والمصالح الفرنسية فى ساحل العاج ؛ وفيما أصبح يعرف بتوجولاند ، وهى إسفين ضيق من الأراضى بين ساحل الذهب وداهومى ، مركزى النشاط البريطانى والفرنسى على التوالى ؛ وفى داهومى نفسها حيث نجحت فى الاستيلاء على الجزء الأكبر من تجارة المنطقة عبر البحار بحلول العقد التاسع من القرن ؛ وفيما أصبح نيجيريا الجنوبية والكمرون ، وهو ما كان يتطابق مع مصالح بريطانيا التجارية الرئيسية فى لاجوس ودلتا النيجر وكالابار القديمة . وفى العقد التاسع من القرن تزايدت الاجراءات التى كانت الحكومة الألمانية تتخذها لحماية تجارتها على الساحل الغربى ؛ وكان ذلك جزئيا نتيجة لضغوط تجارية مباشرة ، وجزئيا كاحد نفرعات حملة من أجل الحماية الجمركية بدأها رجال الصناعة استجابة لبداية الكساد الكبير.[٦٦] وكانت بريطانيا وفرنسا تعتبران الوجود الألمانى تهديدا خطيرا لمصالحهما فى أفريقيا الغربية ، وكانتا تخشيان أن

---

(٦٥) من أجل مزيد من المعلومات ، انظر ، العمل الجماعى أعده بروسر چيفور ووليم روچر لويس : Britain and Germany in Africa : Imperial Rivairy and Colonial Rvle ، نيو هاڤن ، ١٩٦٧ .

(٦٦) هارموت بوچى ڤون ستراند مان ، "Germany's Colonial Expansion under Bis-marck" ، فى مجلة **باست آند بريزنت** ، العدد ٤٢ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٤٠ إلى ١٥٩ ؛ هانز - أولريخ فيهلر ، Bismarck's Imperialism 1862 - 1890 ، فى مجلة **باست أندبريزنت** ، العدد ٤٨ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٢١ إلى ١٣٩ .

تسفر حركة متعمدة من جانب ألمانيا عن استبعاد شركاتهما التجارية من أسواق أفريقيا التى لاتدعى دولة ما حقا عليها . وبالنسبة لفرنسا ، التى كان القلق يساورها بالفعل من الهيمنة التجارية البريطانية ، فإن هذا الخطر الجديد كان يبدو مبرراً السياسة مسبقة أكثر حسما ؛ أما بالنسبة لبريطانيا ، التى كانت تتيقظ فى بطء على حقيقة أن عصر المذهب الحر يمكن ألا يدوم إلى ما لا نهاية ، فقد كانت تعنى أن عليها أن تنظر فى اتخاذ إجراء دفاعى ضد منافسين طموحين ، لا منافس واحد .

وكانت المطالب التى يقدمها التجار البريطانيون والفرنسيون متماثلة للغاية ، ولكن المنافسة بين الدول الأوروبية كانت تعنى أنها لا تنسق سياساتها للقيام بغزو مشترك لأفريقيا ، برغم أنه كانت تعقد بين الحين والآخر اتفاقات جنتلمان فيما يتعلق بمناطق محددة . على النقيض ، فإن الأزمة الاقتصادية بين عامى ١٨٧٥ و ١٩٠٠ أدت إلى تكثيف العداء بين بريطانيا وفرنسا ، وزيادة المنافسة على الأراضى الأفريقية . وكانت هناك سمتان مميزتان أساسيتان لهذه المنافسة ، تتميز أولاهما بعنصر أكثر عدوانية فى العلاقة بين الشركات البريطانية والفرنسية . وقد كان تأسيس « الشركة الفرنسية لأفريقيا الاستوائية »(*) فى عام ١٨٨٠ ، و « شركة السنغال »(**) فى العام التالى ، بمثابة بداية مرحلة جديدة فى الجهود فرنسية الرامية إلى اقتحام الأسواق الأكثر ثراء التى تهيمن عليها بريطانيا فى أفريقيا الغربية(٦٧). وبدأت هاتان الشركتان أنشطتهما التجارية فى دلتا النيجر ،

(*) Compagnie Française de l'Afrique Equatoriale

(**) Compagnie du Sénégal

(٦٧) س . و . نيوبرى "The Development of French Policy on the Lower and Upper Niger, 1880 - 1898" ، فى **چورنال أوف مودرن هيستورى** ، العدد ٣١ ، الصفحات ١٦ إلى ٢٦ .

وسرعان ما أقامتا فروعا لهما فى مناطق تصل إلى نهر بنوى ، وكانتا تهددان بمواصلة التوسع فيما هو الآن نيجيريا الشمالية . وهذه الممارسة المغامرة لحقوق التجارة الحرة سببت لبريطانيا بعض الارتباك فى بادىء الأمر . غير أن الفرنسيين لم يكن باستطاعتهم أن يخوضوا منافسة طويلة الأمد ضد جبروت الشركة الأفريقية الوطنية(*) التى اشترت حصص الشركتين الفرنسيتين فى عام ١٨٨٤ .(٦٨) وكانت هذه الحادثة العرضية برهاناً على أن الهيمنة البريطانية لا يمكن تحديها بنجاح بالوسائل التجارية وحدها ، لاسيما إذا كانت فرنسا هى التى تمارسها . ولم يتخلّ الفرنسيون عن آمالهم فى التغلغل فى المناطق الداخلية من ساحل غينيا ، ولكن الجهود التى بذلوها فيما بعد كان عليهم أن يبدأوها من قواعد فى مستعمرتيهما داهومى وساحل العاج ، وأن يتولى توجيهها الجنود لا التجار .

وكانت السمة المميزة الثانية للمنافسة الانجليزية الفرنسية هى الاحتكاك المتزايد حول مجالى الولاية الجمركية ومستويات الرسوم الجمركية . فقد أدت الأزمة الاقتصادية فى أواخر القرن التاسع عشر إلى تكثيف البحث عن الإيرادات ، كما دفعت المسؤولين إلى مد حدود مستعمراتهم بتعليمات من عواصم دولهم فى بعض الأحيان ، ومن غير تعليمات عادة . وسببت هذه التحركات نزاعات خطيرة ، إذ أن الإدارات المتنافسة التى كانت تتوسع جانبيًّا بمحاذاة الساحل ، أخذت تواجه بعضها بعضا ، كما حدث على سبيل المثال فى منطقة سيراليون ، وعلى ساحل الذهب ، وعند الحدود بين داهومى ولاجوس . وفى الوقت

(*) National African Company

(٦٨) بدأت هذه الشركة فى عام ١٨٧٩ تحت اسم « الشركة الأفريقية المتحدة » ؛ وأصبحت « الشركة الأفريقية الوطنية » فى عام ١٨٨٢ ، وأخيرا « شركة النيجر الملكية » فى عام ١٨٨٦ .

نفسه شرع الفرنسيون فى تطبيق رسوم جمركية تمييزية فى أفريقيا الغربية كوسيلة لزيادة الايرادات ودعم تجارتها . كما أن الأنتقال إلى سياسة ذات طابع حمائى أكثر كان فى الأساس نتيجة لضغوط من صناعات المعادن والمنسوجات والكيماويات التى تجد صعوبة فى المنافسة مع المنتجات البريطانية فى الأسواق العالمية.[٦٩] وكان تجار كثيرون فى مراكز مثل نانت وبوردو ومرسيليا يعارضون أن تكون الحماية هى البداية ، ولكنهم غلبوا على أمرهم فى العقد التاسع من القرن . وقد فرضت الرسوم الجمركية التمييزية فى السنغال فى عام ١٨٧٧ ، وفى ساحل العاج فى عام ١٨٨٩ . وقد اعترضت بريطانيا بطبيعة الحال على هذه الإجراءات باعتبارها منافية لمبادىء التجارة الحرة . وكان رد الفرنسيين على هذا الاعتراض أن الرسوم الجمركية فى المستعمرات البريطانية لها بالفعل تأثير تمييزى لأنها كانت مرتفعة على سلع معينة ، فرنسية أساسا ، مثل البراندى والنبيذ ، ومنخفضة على المنسوجات التى كانت بريطانية فى الأساس . وبمقدم العقد التاسع من القرن كان مفهوم التجارة الحرة عرضة للهجوم ، وكانت المواقع الضعيفة فى إمبراطورية الحكم غير الرسمى البريطانية تتكشف .

وفى بريطانيا وفرنسا وألمانيا كانت تضطلع بشؤون أفريقيا الغربية هيئات متخصصة ، مثل غرف التجارة ، ومجموعة منوعة من حركات إمبراطورية أوسع قاعدة كانت تتطور بسرعة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر.[٧٠] وكانت غرف التجارة فى ليفربول ومانشستر وبوردو ومارسيليا وهمبورج تعلن عن

---

(٦٩) س . و . نيوبرى ، "The Protectionist Revival in French Colonial Trade : the Case of Senegal" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريفيو** ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٣٧ إلى ٣٤٨ .

(٧٠) برنارد سيميل **Imperialism and Social Reform** ، ١٩٦٠ .

المشاكل الأفريقية فى الصحف ، وتحاول التأثير على أعضاء البرلمان المحليين ، وتقيم اتصالا مباشرا مع الشخصيات البارزة فى الحكومة . وخارج غرف التجارة كانت المسائل الأفريقية تقحم فى حملات متنوعة تهيمن على بعضها مجموعات مصالح اقتصادية لها مشاركة محدودة فى أفريقيا ، تدعو فى فرنسا إلى اتخاذ إجراءات حمائية ، وتدعو فى بريطانيا بحذر إلى ما كان يسمى التجارة « العادلة »؛[٧١] كما كان يهيمن على بعض آخر منها ساسة كانوا ينظرون إلى الإمبريالية على أنها وسيلة لإنقاذ أوروبا من الاشتراكية ؛ ورجال آخرون ، يرأسهم جغرافيون وصحفيون ومثقفون وأشخاص متعددون غريبو الأطوار ، ممن شرعوا يتحدثون فى عبارات غامضة بعض الشيء عن العلاقة بين الامبراطورية والعظمة القومية . وبطبيعة الحال لم تكن الحركة الإمبراطورية على الإطلاق حركة متحدة . فبعض رجال الصناعة كانوا يريدون مستعمرات من أجل خلق أسواق مضمونة لصادراتهم ، وبعضهم الآخر لم يكن مباليا بالتوسع الاستعمارى لأنهم فى أواخر القرن التاسع كان باستطاعتهم ، مع تحرك معدل التبادل ضد منتجى المواد الأولية ، شراء المواد الأولية بأسعار رخيصة .

ومن الواضح أنه تلزم بحوث أخرى للتعرف على قنوات الاتصال التى ت موجودة بين الرجال العاملين فى أفريقيا وأولئك الذين كانوا من الناحية ـسمية يعلنون القرارات فى لندن وباريس ، ولتقدير مدى تعرض الساسة ـضغوط من جانب مجموعات المصالح الموالية للإمبراطورية والتى كانت تمثل

---

(٧١) مازالت أفضل دراسة عامة هى كتاب ب . هـ . براون ، The Tarrif Reform Movement in Great Britian, 1881 - 95 ، نيويورك ، ١٩٤٣ . ومن أجل الاطلاع على دراسة حالة لمنطقة واحدة ، انظر ، ر . ج . وارد ، The Tarriff Reform Movement in Birmingham, 1877 - 1906 ، جامعة لندن ، رسالة ماجستير ، ١٩٧١ .

ما يمكن تسميته « العقل غير الرسمى » للإمبريالية.[٧٢] وفى الوقت الحالى يمكن القول إن الحكومات كانت واقعة تحت ضغوط كثيرة ومتزايدة فى أواخر القرن التاسع عشر ، وإن هذه الضغوط كانت أكثر فعالية فى فرنسا منها فى بريطانيا ، لأن رجال الأعمال الفرنسيين لم تكن الالتزامات بالتجارة الحرة تفرقهم بقدر ما كانت تفرق غيرهم ، ولأنهم كانوا أكثر ميلا لوضع ثقتهم الكاملة ، وإن لم تكن استثماراتهم دائما ، فى التوسع الإمبراطورى .

وما يبدو فوق كل خلاف هو أن من يملكون السلطة فى باريس كانوا أكثر ميلا من نظرائهم فى بريطانيا لمراعاة مجموعات الضغط الإمبراطورية . ففى عهد الجمهورية الثالثة ازداد النفوذ السياسى لرجال الأعمال فى المقاطعات ، وظهرت مجموعة من الزعماء ، من أمثال فريسينيه وچور يجيبيرى وروڤييه ، الذين كانوا على استعداد ليس لمجرد التأثر بالآخرين ، وإنما لأن يتولوا من الناحية الفعلية توجيه الحركة الرامية إلى التوسع الاستعمارى.[٧٣] وفى بريطانيا ، على نقيض ذلك ، لم يكن لدى واضعى السياسة فى كلا الحزبين رغبة فى التسليم بأن الظروف قد تغيرت ، وبأن المواقف ينبغى أن تتغير بدورها . ففى العقد التاسع من القرن كانت السياسة البريطانية لاتزال تقوم على فكرتين ثابتتين :

---

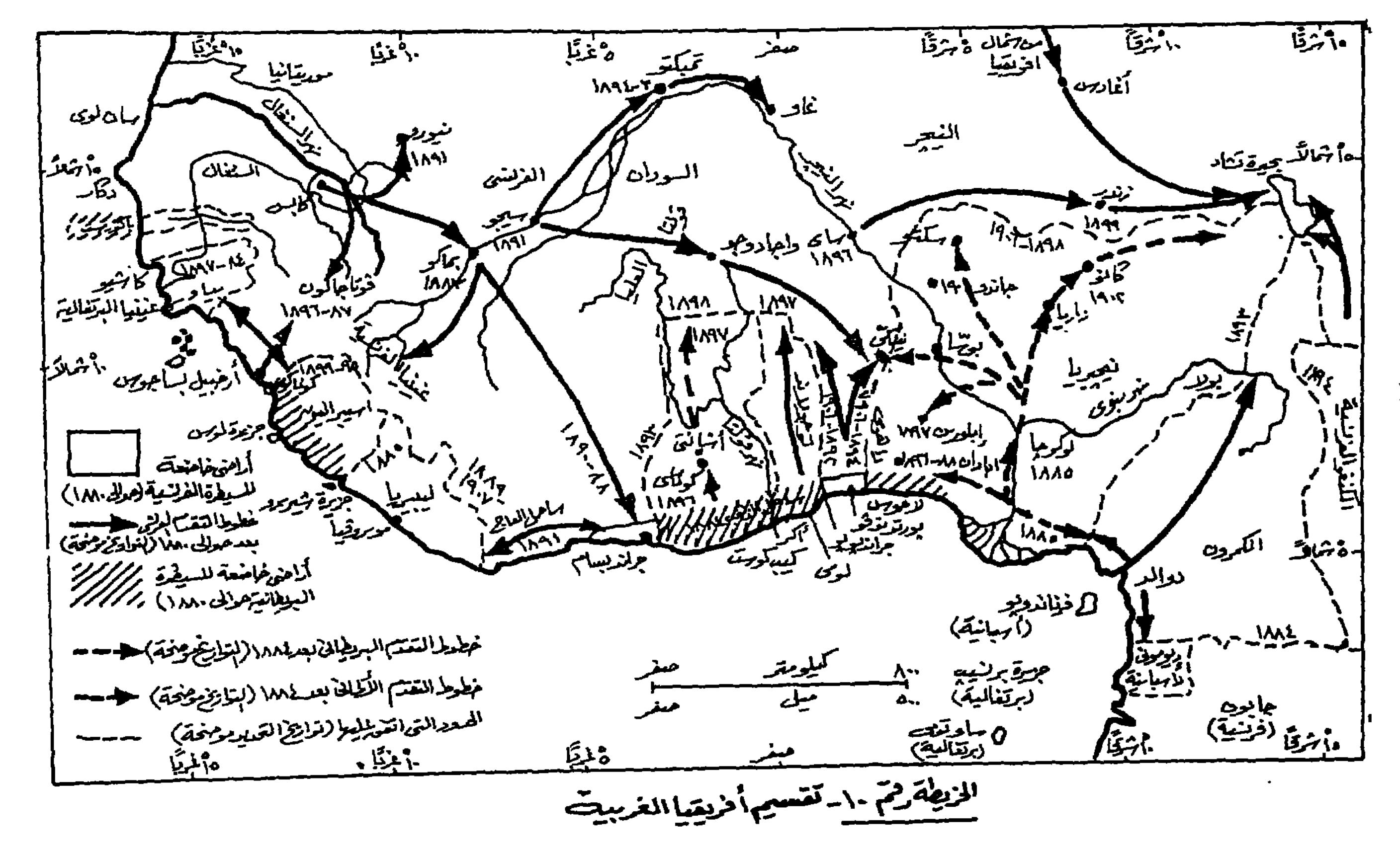
(٧٢) توجد دراستان محليتان هامتان هما · چون ف . لافى ، . "The Roots of French Imperialism in the Nineteenth Century : the Case of Lyon" ، فى مجلة **فرنش هيستور ريكال ستاديز** ، العدد ٦ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٧٨ إلى ٩٢ ؛ و . تومسون ، : **Glasgow and Africa : Connexions and Attitudes, 1870 - 1900** ، جامعة ستراثكلود ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧٠ .

(٧٣) س . م . أندرو ، س . كانيا - فورستنر ، "The French Colonial Party' : its Composition, Aims and Influence, 1885 - 1914" ، فى مجلة **ذى هيستوريكال چورنال** ، العدد ١٤ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٩٩ إلى ١٢٨ .

أولاهما ، تـفاؤل غيـر واقعى بشـأن إمكانية المسـاواة بين الرسوم الجـمركـية والمحافظة على التجارة الحرة ، وهو تفاؤل كانت فرنسا تشجعه فى الوقت الذى كانت قواتها فيـه تتقدم فى المناطق الداخلية ؛ ثانيتهما ، إيمان بقـيمة التهدئة ، أى توزيع أراضى الشعوب الأخرى بأمل تحقيق الاستـقرار فى وضع غير مستقر بطبيعته . ولما كـانت الحقائق ترفض أن تتغير ، مهمـا طال أمد إغلاق الساسة البريطانيين لعيونهم ، فإن الساسة أنفـسهم هم الذين كان عليهم فى نهاية الأمر تعديل مواقفـهم التقليدية تجاه الإمبراطورية . وبحلول العقـد الأخير من القرن كان كل من الأحرار والمحافظين بصـدد الاعتراف بأنه يلزم انتهاج سيـاسة أكثر فعالية إذا أريد المحافظة على أىّ من مجالات نفـوذ بريطانيا التقليدية فى أفريقيا الغربية . وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن چوزيف تشمبرلين(*) جاء كمفاجأة غير متـوقعة ، وخلق بمفرده موقفا جديدا تجـاه الشؤون الامبراطورية . وبرغم ذلك فإن بريطانيا لم يكن لديها « روفييه » خـاص بها قبل أن يصبح تشمبرلين وزيرا للمستعمرات فى عام ١٨٩٥ .

وفى ذلك الوقت كانت بريـطانيا قد قـررت ضرورة انتهاج سـياسة أكـثر إيجابية ، وكان تقـسيم أفريقيا الغربية يمضى قـدما . وفى عام ١٨٧٩ شرعت فرنسا فى التـقدم عبر السودان الغربى من الـسنغال ، ووصلت إلى بماكو (على بعد ستمائة ميل إلى الداخل) فى عام ١٨٨٣ ، وإلى تمبكتو فى عام ١٨٩٣ ، وبحيـرة تشاد (على بعد ألفى ميل من دكـار) فى عام ١٩٠٠ . وفى الوقت

(*) **چوزيف تشمبرلين** . (١٨٣٦ - ١٩١٤) سياسى استعمارى بريطانى ، تولى وزارة المستعمرات فى الفترة ١٨٩٥ - ١٩٠٣ . دافع عن التوسع الاستعمارى للإمبراطورية ، وعارض حرية التجارة التقليدية . كان أخوه غير الشقيق نفيل تشمبرلين (١٨٦٩ - ١٩٤٠) رمزاً لسياسة التهدئة مع المحور قبل الحرب العالمية الثانية ، ووقع ميثاق ميونيخ (١٩٣٨) - المترجم .



الخريطة رقم ١٠- تقسيم أفريقيا الغربية

نفسه تفـرعت قوات الغزو جنوبا ، وتعمقت فى فوتا چالون (جـزء من غينيا الفرنسيـة فيما بعد) ، وسـاحل العاج وداهومى ، والتقت بالقوات الفـرنسية الزاحفة فى اتجاه الشمـال من ساحل غينيا . ونتيجة لهذه الاستـراتيچية رسمت حدود محكمة حول المسـتوطنات الساحلية فى غمبيا وسـيراليون وليبريا . وفى منتصف الـعقد التـاسع من القرن قامت ألمـانيا بتحـركين يفتقـران نسبـيا إلى الطموح ، تحرك داخل توجـو (بين ساحل الذهب وداهومى) ، وتحرك داخل الكمرون (على الجناح الشرقى لدلتا النيچر) . وبمقـدم منتصف العقد الأخير من القرن كـانت فرنسا قد احـتلت الجزء الأكبـر من أفريقيا الغـربية ، وتُركت لبريطانيا مهمة الدفاع عن مصلحتـيها الأكثر أهمية : ساحل الذهب وما أصبح يعرف بنچيريا . أما الأولى ، كما أوضح دومـيت ، فقد احتفظت بها بريطانيا أساسا نتيجة لضغوط تجارية.[٧٤] فكوماسى ، عاصمة الأشانتى ، تم الاستيلاء عليها فى ١٨٩٦ ، وبفضل توسع آخر فى اتجاه الشمال أصـبح لبريطانيا مستعمرة كبيرة الحجم . وفى حالة نيچيريا فمرة أخرى كانت هبّة تجارية ناجحة فى العقد الأخـير من القـرن هى التى أبقت الفرنـسيين بعـيدا عن بلاد اليـوربا والنيچـر الأدنى.[٧٥] وكان البارز فى المنطقة الأخيرة شـركة النيچر المـلكية ، التى كانت تَستَخدم بالطريقة الكلاسيكية التى تتبـعها الشركات المنشأة بقانون أسلحة إدارية ، وكذلك تجارية ، لاسـتبعاد منافسـيها ، الإنجليز والفرنسـيين على حد سواء . وبحلول عام ١٩٠٠ كان تقسيم أفريقيا الغربية قد انتهى تماما .

---

(٧٤) ر . ا . دوميت ، British Official Attitudes to Economic Development on the Gold Coast, 1874 - 1905 ، جامعة لندن ، رسالة دكتوراة ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٤٩ إلى ١٨٠ .

(٧٥) ا . ج هويكنز ، "Economic Imperialism in West Africa : Lagos , 1880 - 92" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥٨٠ إلى ٦٠٦ ؛ فلنت ، Sir George Goldie ، الفصول العاشر والحادى عشر والثانى عشر .

ثالثا - تفسير للإمبريالية فى أفريقيا الغربية :

حدث غزو أفريقيا فى فترة زمنية كانت القصر بحيث أغرت المؤرخين بالتركيز على أحداث عسكرية ودبلوماسية معينة باعتبارها أسباباً له ، كما كان هذا الغزو مؤشراً على درجة من القطيعة الجذرية مع السياسة الماضية أوحت لهم بهذا المسلك . فبعض الكتاب أكّد على أهمية الأزمة المصرية فى عام ١٨٨٢ ، أو على أهمية مؤتمر برلين فى عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٥ . وآخرون استرعوا الانتباه إلى ظهور شخصيات عسكرية وسياسية من نوع خاص ، رجال كانوا شديدى الحرص على أن يفعلوا ما هو أكثر من رسم سهام مفعمة بالأمل على خرائط للتقسيم . ويحضرنى عدد من الأسماء : رئيس الوزراء الفرنسى فريسينيه ، ووزير البحرية فى وزارته الأدميرال چور يجبيبرى ؛ وزير الدولة البريطانى لشؤون المستعمرات ، چوزيف تشمبرلين ؛ ورجال فى الميدان من أمثال أرشينار وجاليينى وجولداى ولوجارد . هذه الأحداث وهؤلاء الرجال ، قاموا بلا جدال بدور ، وفى بعض الحالات بدور هام جدا ، فى تحديد توقيت وطبيعة تقسيم أفريقيا الغربية ، لكن مسؤوليتهم عن إحداثه هى إلى حد كبير مماثلة لمسؤولية تعيس الحظ الأرشيدوق فرانز فرديناند ، الذى أشعل اغتياله شرارة الحرب العالمية الأولى . والمشكلة المحورية هى توضيح الملابسات التى مكنت هؤلاء الساسة والعسكريين البارزين من أن يتركوا بصمة على التاريخ ، على حين أحبط آخرون قبلهم ، رجال لا يقلون طموحا من أمثال فيدربى وجلوفر .

وقد حاولنا فى هذا الفصل أن نوضح أن حل هذه المسألة يكمن فى التاريخ الاقتصادى للقرن التاسع عشر . والدوافع الاقتصادية لا تشكل تحليلا كاملا للإمبريالية ، وإنما يوجد تبرير قوى للتركيز عليها هنا لأنها على وجه الإجمال قد أغفلت فى الماضى . وهذا الإغفال يمكن فهمه على ضوء الهيمنة

الجارية للتفسيرات السياسية والدبلوماسية للامبريالية ، غير أن له عيباً أساسياً هو فى عدم الإلمام بكل جوانب أفريقيا الغربية . فالتجارة جاءت بالأوروبيين إلى أفريقيا فى أول الأمر ، فى القرن الخامس عشر ، والتجارة ظلّت الأساس لعلاقاتهم بالقارة منذ ذلك الحين . والمهمة الملقاة على عاتق المؤرخين الاقتصاديين هى أن يروا ما إذا كانت للروابط الاقتصادية صلة بالتكالب على أفريقيا ، وإذا كان الأمر كذلك فبأية طريقة .

إن ما حدث لأفريقيا كان جزءا من مواجهة عالمية بين البلدان الآخذة فى النمو والبلدان المتخلفة فى القرن التاسع عشر ، وإن كانت طبيعة هذا التفاعل ونتيجته كانتا مختلفتين فى أجزاء العالم المختلفة . فتوسع أوروبا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر كان عميق الأثر على أفريقيا الغربية وترتب عليه زعزعة الاستقرار فيها ، لأنه غيرّ هيكل إنتاج الصادرات وأقحم المنطقة فى الدورة التجارية للاقتصاد الصناعى الجديد . كما أن التحالف الأفريقى - الأوروبى الذى جعل من التجارة الخارجية فى الرقيق ممارسة ممكنة ومربحة أخذ فى التحلل فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر . وبدأ جيل جديد من المنتجين والتجار الأفارقة فى التطور خارج حدود الجيوب التجارية الأجنبية القديمة ، ولكنه كان عاجزا عن إقامة مشاركة مرضية تماما مع التجار على الجانب الأوروبى. ففى بعض الحالات نشأت صعاب بسبب المعوقات من جانب الحكام التقليدين ، ولكن حتى عندما كانت السلطات الأهلية على استعداد للتعاون ، وحققت من ذلك قدرا من النجاح ، كانت هناك حدود للتنازلات التى كانوا على استعداد لتقديمها . وفى الوقت نفسه كان الوقت يعمل لغير صالحهم . ففى المرحلة المبكرجة المزدهرة للتجارة « المشروعة » كان باستطاعة كل جانب أن يتسامح فى النقائض الاقتصادية (الحقيقية والمزعومة) للجانب الآخر ، وكان يبدو من الممكن تحقيق التكامل الاقتصادى بوسائل غير رسمية . ولكن الانخفاض

الشديد فى معدلات التبادل التجارى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر قلب التوازن المزعزع الذى كان يحافظ على العلاقة بين أوروبا وأفريقيا الغربية. فاولئك الذين كانوا على الجانب الأوروبى لم تكن لديهم إمكانيات أخرى لتحسين كفاءتهم ، وكانوا الآن يخشون أن تكون أفريقيا الغربية ، بنظامها للنقل المنتمى إلى عصر ما قبل الصناعة وبرسومها الجمركية المتعددة ، فى خطر من أن تصبح بالمعايير الدولية . مُنْتِجاً مرتفع التكلفة . أما من كانوا على الجانب الأفريقى فقد استقر رأيهم على أنه إذا كان التحديث يعنى السكك الحديدية ، ونهاية الرسوم الجمركية الداخلية ، وإلغاء تجارة الرقيق مهما كانت أسباب ذلك ، فإن ذلك يعنى أيضا نهاية استقلالهم السياسى . وعند هذه النقطة قروا أن يقاوموا وأن يدافعوا عن سيادتهم ، وإن كان بعض منهم ، لأسباب سبقت الإشارة إليها ، أقل حماسة فى معارضتهم للمطالب الأوروبية .

كما أن الكساد الاقتصادى الذى نقلته الدول الصناعية قد زجّ بانجلترا وفرنسا وألمانيا فى نزاع مع بعضها بعضا وكذلك مع الدول الأفريقية . وكان تنافسها جزئيا انعكاساً للتحولات فى توازن القوة الاقتصادية والسياسية فى أوروبا فى أعقاب التصنيع ، وجزئيا نتيجة للمشكلات الخاصة التى نشأت خلال « الكساد الكبير » . وقد أثرت هذه المشكلات فى مجموعات المصالح فى الدول الصناعية الرئيسية ، وكذلك فى التجار الذين يمارسون نشاطهم مع الساحل الغربى .وكان المدى الذى نجحت به مجموعات المصالح فى إيجاد سياسة تتفق مع مصالحها يتوقف على قوة الضغط الذى تمارسه وعلى استجابة الذين كانوا فى السلطة فى ذلك الوقت . وقد قدمت أسباب تحت كلا العنوانين لتفسير السبب فى أنه ، فى حالة أفريقيا الغربية ، كانت فرنسا هى التى أخذت المبادرة وليست بريطانيا . وهذا ويمكن أن نردّ المشكلات التى أدت إلى التقسيم إلى نشوء اقتصادات استعمارية فى النصف الأول من القرن العشرين .

والأمر متروك لبحوث مقبلة لتطوير وتحسين التحليل المقدم هنا ، وأيضا لتعديله إن دعت الضرورة . وقد كان القصد من هذا الفصل هو وضع إطار للتحليل يتضمن المتغيرات الرئيسية ، ولكن ليس وضع هذه المتغيرات - وهو ما ينبغى تأكيده - فى ترتيب ثابت للأهمية يمكن تطبيقه على كل نقطة على الساحل الغربى . فعند أحد الطرفين تستطيع أن نجد مناطق تم فيها الانتقال من تجارة الرقيق بنجاح ، كما تمت فيها المحافظة على الدخول والسيطرة على التوترات الداخلية . وفى هذه الحالات سيتطلب تفسير التقسيم إبراز الضغوط الخارجية ، مثل المطالبات التجارية (المركانتلية) والمنافسات الانجليزية الفرنسية . وعند الطرف الآخر نستطيع أن نجد حالات اتخذ فيها الحكام الأفارقة مواقف رجعية ، وبذلك فيها محاولات للمحافظة على الدخول بوسائل عدوانية ، وكانت النزاعات الداخلية فيها واضحة ومعلنة . وفى هذه الحالات سيتطلب تفسير الإمبريالية إعطاء وزن أكبر للقوى التى كانت تعمل على التفكك على الجانب الأفريقى ، وإن يكن دون إغفال للعوامل الخارجية . والإسهامات الجارية فى دراسة امبريالية القرن التاسع عشر لاتولى عادة الاعتبار اللازم للمصالح والمواقف على الجانب الأهلى من الحدود مع العالم الغربى ، أو فى تنظيم دراسات حالة محلية بطريقة تسمح بإجراء مقارنات منهجية مع أجزاء أخرى من قارات أخرى . وقد يكون الأسلوب الذى اتبع هنا ، والذى يقوم على تحديد مجموعات المصالح والتفاعل فيما بينها ، قد تثبت جدواه فى فهم القرارات التى نظمت الحدود بين الدول الصناعية والعالم الثالث فى القرن التاسع عشر .

الفصل الخامس

نموذج اقتصادى للاستعمار

لم يعد ينظر إلى العصر الاستعمارى باعتباره الجوهر الوحيد لتاريخ أفريقيا ، وهناك أسباب كثيرة للاعتقاد بأن الأثر الاقتصادى للحكم الاستعمارى نفسه كان أقل مأسوية وأقل شيوعا مما كان يفترض ذات يوم . وقد انقضى أكثر قليلا من نصف قرن ما بين نهاية تقسيم أفريقيا الغربية وبداية الاستقلال . وكانت السنوات الخمس عشرة الأولى من هذه الفترة مكرسة لتطييب خاطر شعوب مستعصية . أما السنوات الخمس عشرة الأخيرة فقد استنفدت فى محاولة التصدى للقومية الأفريقية ، وتزودنا السنوات بين هذه الفترة وتلك بوفرة من الشواهد على سطحية الحكم الاستعمارى وطبيعته العابرة غير الدائمة ، حتى على الرغم من أن هذه السنوات كانت هى الوقت الذى كان الحكام أنفسهم يعتقدون فيه أن سيطرتهم الأبوية ستظل دون اعتراض لعدة قرون .

وعلى الرغم من ذلك فمازال يوجد مبرر قوى لأن نَخُصّ العصر الاستعمارى بمعالجة منفصلة على أسس اقتصادية ، إلى جانب الأسس السياسية الأكثر وضوحا ، بصرف النظر عن الضرورة التنظيمية لإفراد حيز يكفى لأن نعالج بصورة ملائمة المقدار الهائل الذى ولّدته هذه الفترة من وصف وتحليل ومناقشات . ومن الناحية الجوهرية كان الاستعمار ، مُعَبَّراً عنه من زاوية الموضوع الرئيسى لهذه الدراسة ، علامة على بداية حقبة جديدة ، وبوجه عام حقبة توسعية ، فى تطور اقتصاد السوق الحديث : وكان إنجازه الرئيسى هو إزالة القيود التى عرقلت تطور قطاع التصدير فى القرن التاسع عشر . وبطبيعة الحال كانت للاقتصاد الاستعمارى أيضا حدوده من حيث ما يكمن فيه من

قصور ، وما أثاره من توقعات ، لكنه بدا عاجزا عن تحقيقها . ومع تقدم الفترة الاستعمارية ظهرت أوجه القصور فى أعين المشاركين الأفارقة وعدد متزايد من المراقبين الأجانب المتعاطفين ، وتجاوزت المزايا ، وبدأت التوقعات تجد تعبيرا سياسيا عنها . غير أن الاقتصاد الاستعمارى لم يكن اقتصادا ثابتا لا يتبدل ، وبدأ يكتسب قسمات جديدة هامة (منها بوجه خاص قطاع عام قوى وصناعات تحويلية حديثة) قبل وقت قصير من مقدم الاستقلال فى الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ . وتعد بداية هذه الحقبة الجديدة والتى لم تكتمل بعد فى التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية (وعلاقتها بعملية إنهاء الاستعمار) نقطة ختامية مناسبة لهذه الدراسة .

ومقصد هذا الفصل هو تقديم وجهة نظر شاملة وموجزة لتطور الاقتصادات الاستعمارية فى أفريقيا الغربية فيما بين عامى ١٩٠٠ و١٩٦٠ . وسنقدم فيه أولا نموذجا اقتصاديا للاستعمار يرمى إلى التوسع فى التحليل الذى بدأناه فى الفصل الرابع الذى تناول نهوض التجارة المشروعة من زاوية نظرية السلع الأساسية ، وبعد ذلك سنوجز الأساس الإحصائى لإعداد رسوم بيانية عن تطورات اقتصاد التصدير . والغرض من هذا النهج هو توفير نقاط أساس تحليلية وكرونولوچية للمناقشة التفصيلية التى تلى ذلك فى الفصلين السادس والسابع . [1]

---

(١) ننصح الطلاب الذين يحتاجون إلى نص اقتصادى تفسيرى لمصاحبة هذا الفصل والفصلين التاليين بالرجوع إلى كتاب هـ. و. أورد ، أ. ليفينجستون ، An Introduction to West African Economics ، ١٩٦٩ .

أولا - الاقتصاد المفتوح والاقتصاد المغلق

الإطار التحليلى المطبق هنا مشتق من نموذج صاغه الأستاذ دادلى سيرز ، أعد أصلا فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية . (٢) ويرى سيرز أن البلدان التى تعتمد صادراتها بشدة على المنتجات الأولية يمكن وضعها فى واحدة من فئتين تعرفان بالاقتصادين «المفتوح» و «المغلق» . وقد بدأ الاقتصاد المفتوح فى الظهور فى أفريقيا الغربية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، واستكمل تطوره فى النصف الأول من القرن العشرين . وقبل دراسة القسمات الهيكلية الرئيسية لهذا النمط من الاقتصاد ينبغى أن توضع نصب العين ثلاث نقاط تمهيدية . أولاها أن مفهومى الاقتصاد المفتوح والاقتصاد المغلق هما مفهومان مثاليان يقتربان من الواقع ولكنهما ليسا مطابقين له . وسندخل فى المناقشة التالية بعض التعديلات العامة ، كما سنُبدى فى الفصلين التاليين تحفظات محددة . ثانيتها ، كان سيزر مهتمًا فى المقام الأول ببحث الانتقال إلى اقتصاد مغلق . وتلك مرحلة من التطور لم تحدث فى أفريقيا الغربية إلى قرابة وقت الاستقلال ، بل إنها عندئذ لم تحدث إلا فى بلدان قليلة . وسوف نستخدم فى التفسير المقدم هنا مفهوم الاقتصاد المفتوح لتحليل الفترة الاستعمارية بكاملها لا سنواتها الأخيرة فقط . ثالثها ، أن اهتمام سيزر كان منصرفاً كله تقريبا إلى قطاع التصدير ، وهذا الموضوع سنتابعه أيضا فى الفصل السادس من هذا الكتاب . ولكننا سنتوسع فى هذا التحليل فى الفصل السابع ليأخذ فى الاعتبار الأنشطة الاقتصادية الداخلية . ومن المأمول أن تساعد هذه التعديلات على فهم التطور

---

(٢) دادلى سيرز ، "The Stages of Economic Development of a Primary Producer in the Middle of the Twentieth Century" ، فى مجلة **إيكونوميك بوليتين أوف غانا** ، العدد ٧ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٥٧ إلى ٦٩ .

التاريخى لاقتصاد أفريقيا الغـربية ، دون أن يقلل ذلك من سلامة مخطط سيزر الأصلى .

والبلدان التى تمر بالحـقبـة المفتـوحة من التطور تتـمتع بالسـمات المـيزة الأساسيـة التالية . [٣] أولها أنها تُصـدِّر مجالا محدودا من المنتجـات الزراعية والمعدنية مقابل مجموعة منوعة من المصنوعات ، وأساسا السلع الاستهلاكية . ثانيتها أن المصالح الأجنبية تسيطر عادة على قطاع أو أكثر من قطاعات الاقتصاد . وفى أفريقيا الغـربية كانت هذه السيطرة ملحوظة بوجه خاص فى التـجارة عبر البحار (ولكن ليس فى التجارة الداخلية) . ثالثـتـها أن الدول الصناعية الرئيسية تستطيع ممارسـة نفوذ كبير على السياسة الاقتـصادية ، وفى حالة المستـعمرات تستطيع التحكم فـيها تماما . والغرض الرئيـسى للسياسة الأجنبيـة هو المساعدة على تدفق المنتجات الأوليـة ، وإبقاء الباب مفتوحـا أمام بيع السلع المصنَّعة . ولذا يتم الإبقاء على الرسوم الجـمركية منخفـضة ، برغم أنه تفرض فى بعض ـحيان مكوس وحصص تمييزية بغرض تقييد دخول السلع التى تقوم بتصنيعها ول الصناعية المنافسة . وفيما عدا ذلك توجد قيود قليلة ، إن وجدت أصلا ، ى حجم الواردات ، دعك من الحد الـذى تقرره القوة الشرائية للمـستهلكين حليين . رابعتهـا أن الدول الاستعمارية ترمى إلى خفض التزامـاتها المالية إلى نى حد ، وتتوقع أن تقوم مستعمراتها بموازنة مـيزانياتها دون مساعدة خارجية . حامستها أن الاقتصـاد المفتوح له نظام نقدى يكون ملحقا بالنظام النقدى للدولة لرئيسـية ، على حين تكون الترتيـبات المصرفـية معنيـة أساسا بتـمويل أنشطة لشركات الأجنبية . وهذا النظام يساعد على تنمـية التجارة مع الدولة الرئيسية ،

(٣) ينبغى التأكيد على أن هذه الفقرة ، والفقرتين التاليتين لها ، تعرض تصورا شكليا لحالة مثالية ، وليس وصفا لواقع تاريخى .

دون تورط تلك الدولة فى أية مسؤوليات نقدية تجاه مستعمرتها أو أى شريك تجارى تابع .

وثمة متغيران رئيسيان يحددان المعدل الطويل الأجل للنمو فى الاقتصاد المفتوح من النوع المثالى هما : حجم حصيلة الصادرات ، والمرونة الدخلية للطلب على الواردات (أى درجة استجابة الطلب على الواردات للتغيرات فى الدخل) . ذلك أن حصيلة الصادرات تشكل نسبة عالية من الدخل القومى ، وإن تكن أقل كثيرا من النسبة التى تشكلها المكاسب من الأنشطة الاقتصادية الداخلية ، كما أنها تكون عادة عرضة لتقلبات كبيرة .[(٤)] وعدم الاستقرار ينشأ من ناحية عن التغيرات فى العرض التى تسببها ، عادة ، التغيرات فى المناخ والأحوال السياسية المعاكسة ، [(٥)] ومن الناحية الأخرى عن العوامل التى تحكم الطلب على المنتجات الزراعية الاستوائية فى البلدان الصناعية . وبلدان أفريقيا الغربية مرغمة على قبول السعر العالمى كحقيقة مفروغ منها ، على الرغم من أنها تورّد نسبة هامة مما يدخل التجارة الدولية من الكاكاو ومنتجات النخيل والفول السودانى . وتتأثر أسعار الكاكاو بوجه خاص بالتغيرات فى حجم المحصول ، على حين أن أسعار منتجات النخيل والفول السودانى تتأثر بدرجة كبيرة بحقيقة أن هاتين السلعتين هما إلى حد ما سلعتان بديلتان ، ولذا تعتبر كلا منهما منافسة للأخرى (ومنافسة لسلعتين بديلتين أخريين هما الزيوت والدهون) فى السوق العالمية . وفى الوقت نفسه فإن أسعار جميع صادرات

---

(٤) برغم أنه ينبغى عدم المبالغة فى درجة عدم الاستقرار الذى تعرضت له البلدان المتخلفة . انظر ، چاجدش باجواتى ، **The Economics of Underdeveloped Countries** ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٥٨ إلى ٦٤ .

(٥) أكد ألاسدير ماكبين أهمية التغيرات على جانب العرض ، **Export Instability and Economic Development** : ١٩٦٦ .

أفريقيا الغربية الزراعية تعكس التغيرات فى مستويات الدخل فى البلدان الصناعية ، كما تحددها الحالة العامة للنشاط الاقتصادى . ذلك أن نسبة كبيرة من الدخل الذى يستخلصه المنتجون من الصادرات تنفق على سلع استهلاكية مستوردة . كما أن الطلب على الواردات يتجه لأسباب رئيسية ثلاثة إلى أن يكون ذا مرونة دخلية عالية . أولها أنه كلما ارتفع الدخل ارتفعت نسبة الزيادة التى تنفق على المصنوعات ، على حين أن الزيادة التى تنفق على الغذاء تتعرض لانخفاض نسبى . (٦) ثانيها ، أن أذواق المستهلكين فى المناطق المستوردة الرئيسية تتأثر إلى حد كبير بالمعايير التى يحددها الإعلان ، والأفارقة الذين أصبحوا غربيّى السمة والثقافة ، وتحددها الجالية الأجنبية . ثالثها ، أن السلع المصنّعة يتعين استيرادها لأن الاقتصاد المفتوح ليس لديه كثير من الصناعات الحديثة الخاصة به .

وهكذا فإن الاقتصاد المفتوح يستجيب بسهولة للمؤثرات الخارجية . فأية زيادة أو أى نقصان فى مكاسب التصدير سيكون مصحوبا بحركة موازية تقريبا فى الإنفاق على الواردات الاستهلاكية لأن التغيرات الكمية تحدث بسهولة ، ولكن التحول الهيكلى النوعى يكون أشد صعوبة بكثير . وتتعزز دائرية النظام بالقيود التى يفرضها على حجم الاستثمار مستوى مكاسب التصدير ، واتجاه رأس المال إلى التسرب إلى الخارج ، والطبيعة الحذرة لسياسة الإقراض المصرفى ، وما درج عليه الاستعمار من المحافظة على ميزانية متوازية ، والموقف المحافظ من جانب الشركات الأجنبية الكبيرة . وتميل الاستثمارات القليلة التى توجد

---

(٦) من أجل الاطلاع على دراسة استقصائية محددة لهذا الاتجاه ، انظر ، روزينا لاسون ، "Engel's Law and it's Application to Ghaná" ، فى مجلة **إيكونوميك بوليتين أوف غانا** ، العدد ٥ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٤ إلى ٤٦ .

فى اقتصاد مفتوح ، إلى أن تتجه إلى قطاع التصدير القائم أكثر من توجهها نحو مشروعات جديدة خارج هذا القطاع .

وعلى الرغم من أن سيرز لم يكن معنيًا فى مقاله الأصلى بتحرى التغيرات الممكنة فى أنواع الاقتصاد المفتوح ، فإنه من الهام بالنسبة لدراستنا الحالية الاعتراف بأنه يمكن تحديد فروق معينة ، وبأن هذه الفروق ضرورية للتوصل إلى فهم أكثر دقة للطريقة التى يعمل بها نوع بعينه من الاقتصاد المفتوح . وثمة فرق واضح هو ذلك الموجود بين الاقتصادات التى يكون لإنتاج التصدير فيها أساس محلى ، كما كانت الحال فى أفريقيا الغربية والهند وبورما خلال فترة الاستعمار ، وتلك التى تهيمن على قطاع التصدير فيها مؤسسات أجنبية لاستخراج المعادن والمزارع التجارية ، كما فى أجزاء من أفريقيا الوسطى والشرقية ، وفى جنوب شرق آسيا .[٧] وهذا الفرق يتفق تقريبا مع التمييز الذى أجراه هانكوك بين حدود التجار والمستوطنين ، برغم أنه ينبغى تذكر أن الإنتاج للتصدير يمكن أن تسيطر عليه المصالح الأجنبية ، كما فى الكنغو ، دون ارتباط بالضرورة باستيطان أبيض واسع النطاق . وتتكشف هاتان الفئتان للاقتصاد المفتوح عن اختلاف ملحوظ فى حجم وحدات الإنتاج ، وفى مصادر رأس المال ، وفى درجة تعقيد التكنولوجيا ، وفى عدد المستخدمين فى قطاع

---

(٧) ثمة دراستان ممتازتان لأفريقيا الشرقية ، لهما قيمة لا تقدر بالنسبة لأغراض المقارنة ، هما : سيريل إيرليتش ، "The Uganda Economy, 1903 - 1945" ؛ س. س. ريجلى ، "Kenya : the Patterns of Economic Life, 1902 - 1945" . وقد وردت هاتان الدراستان فى العمل الجماعى الذى أعده ڤينسانت هارلو ، أ. م. تشيلڤر ، **History of East Africa** ، الجزء الثانى ، ١٩٦٥ الصفحات ٣٩٥ إلى ٤٧٥ و ٢٠٩ إلى ٢٦٤ على التوالى .

التصدير ، وفى توزيع حصيلة الصادرات . [٨] وقبل كل شئ فإن قدرة الفئتين على توليد فرص عمل إنتاجية إضافية فى الاقتصاد المحلى ليست واحدة بأية حال . ففى أفريقيا الغربية ، حيث كان الاقتصاد «الفلاحى» يسيطر على قطاع التصدير ، كان مضاعف التجارة الخارجية أقوى ، والقدرة على التغيير الهيكلى أكبر ، منهما فى بعض أجزاء العالم الأخرى ، التى تطور فيها الاقتصاد الكلاسيكى «الحبيس» . [٩] وهذا الفرق الاقتصادى بين الاقتصاد الفلاحى واقتصاد المزارع التجارية هو على درجة من العمق تكفى لأن تكون له نتائج اجتماعية وسياسية عميقة الأثر . ونورد مثالا : بما أنه لم يكن يوجد فى أفريقيا الغربية فى أى وقت إلا ١٣٠ ألف أوروبى عابر على الأكثر ، فإن النزاع العرقى كان عند أدنى حد . وبالمقارنة مع أجزاء كثيرة أخرى من العالم فإن الصراع السياسى الذى نشأ قرب ختام العصر الاستعمارى كان على وجه الإجمال منظما وتدريجيا . وعلى خلاف روديسيا لم يكن هناك أى تحرك للإبقاء على نيجيريا بيضاء . والدراية بهذه الفروق لابد أن تؤثر فى تقييم الحكم الأجنبى فى العالم المتخلف وأن تلقى بشكوك جدية على الحكمة من المحاولة الرامية إلى التعميم فيما يتعلق بأضرار ومنافع الاستعمار دون إشارة محددة إلى المنطقة المعنية . وهكذا فإن التساؤل عن السبب فى أن حدود التجار ، وليست حدود المستوطنين ، هى التى هيمنت على أفريقيا الغربية ، ليس مجرد قضية نظرية . وسنجرى فى الفصل السادس إعادة تقييم للمشكلة .

---

(٨) من أجل الاطلاع على عرض مبكر لهذه الفروق ، انظر ، هـ. و. بسينچر ، "The Distribution of Gains Between Investing and Borrowing Countries" ، فى مجلة **أمريكان إيكونوميك ريفيو** ، العدد ٤٠ ، ١٩٥٠ ، الصفحات ٤٧٣ إلى ٤٨٥ . وللإطلاع على مسح أوسع وأحدث ، انظر ، هـلامينت ، **The Economics of the Developing Countries** ، ١٩٦٤ ، الفصلين الثالث والرابع .

(٩) يتضمن الفصل السابع تطويراً لهذه الفكرة .

أما الاقتصادات المغلقة ، برغم أنها مازالت تعتمد على صادرات المنتجات الأولية ، فإنها تتميز - حسبما يوحى إسمها - بتطبيق تدابير تستهدف تقليل اعتمادها على المؤثرات الخارجية ، والمساعدة على التنويع . ففى المقام الأول يتم إخضاع السيطرة الأجنبية على بعض قطاعات الاقتصاد لتنظيمات مختلفة الأنواع ، تتراوح من الضوابط على تصدير الأرباح إلى التأميم ، بل حتى إلى الطرد . ثانيا ، برغم أن المصالح الخارجية ربما مازالت تمارس الضغط على الحكومة ، فإن السياسة الاقتصادية تكون بثبات أكثر فى أيدى السلطات الأهلية . وينعكس الاستقلال المتزايد فى فرض ضوابط على أسعار الصرف تستهدف وقف تسرب رأس المال عبر البحار ، وفى تطبيق قيود على الاستيراد غايتها تشجيع النشاط الصناعى المحلى ، وخدمات غير العوامل (*) (الخدمات الأخرى غير خدمات عوامل الإنتاج) . ثالثا ، يكون للاقتصادات المغلقة عادة نظامها النقدى الخاص وعلى رأسه بنك مركزى . ويعنى ذلك أن عرض النقود يمكن زيادته دون حاجة إلى أن يتم قبل كل شئ تدبير مقدار مكافئ من العملات الأجنبية ، وأنه يمكن انتهاج سياسة مضادة للدورة لتخفيف آثار الفترات القصوى للرخاء والكساد ، وأنه يمكن استخدام تقنيات تمويل العجز لأغراض التنمية .

وقد جاء الانتقال إلى الاقتصاد المغلق فى أفريقيا الغربية فى أعقاب بلوغ الاستقلال السياسى فى الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، برغم أنه لم يكن باستطاعة البلدان جميعا إغلاق اقتصاداتها المفتوحة ، وأن بعض هذه البلدان لم تكن معنية بأن تفعل ذلك . وينبغى عند هذه النقطة تقديم تعليقين على عملية

(*) Non - Factor Services : وهذه الترجمة مأخوذة من قاموس دكتور زكريا نصر ، The **Dictionary of Economies and Commerce** - المترجم .

الانتقال . أولهما أن الاستقلال السياسى لم يكن فى حد ذاته وثيق الارتباط بمرحلة بعينها فى تطور الاقتصاد المفتوح . وسنحاول فى الفصل السابع أن نبين أن الباعث على الحركة من أجل الاستقلال السياسى وتوقيتها كانا مرتبطين بعجز النظام الاستعمارى عن الوفاء بالمطالب التى ألقيت على عاتقه . ومن الهام التأكيد على أن هذا الإخفاق لم يحدث لمجرد أن الاقتصاد المفتوح كان جامدا وغير مستجيب ، برغم ما يمكن أن يكون لوجهة النظر هذه من قبول . على النقيض ، فإن الصورة الأخرى لهذا الاقتصاد التى شهدتها أفريقيا الغربية أثبتت بعض القدرة على زيادة الدخول وتمويل التنويع ، وبخاصة فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . وقد كانت المشكلة إلى حد ما هى أن التوقعات الأفريقية كانت تزداد بسرعة يتعذر معها أن يواصل النظام الاستعمارى احتواءها ، مهما تكن سماته . ثانيهما ، أن تاريخ أفريقيا الغربية منذ الاستقلال قد برهن على أن الاقتصاد المغلق ليس بالضرورة وسيلة للتقدم الاقتصادى . إذ أن الاقتصاد المغلق يجلب إمكانيات جديدة ، ولكن مع هذه الإمكانيات تأتى أخطار جديدة : فضوابط الصرف الأجنبى يمكن أن تكون عامل تثبيط للاستثمار ؛ والقيود على الواردات ، المقترنة باتباع نظام نقدى مستقل ، يمكن أن تؤدى إلى نقص السلع الاستهلاكية وإلى التضخم ؛ والضغوط السياسية من أجل التنمية يمكن أن تدفع الحكام الجدد إلى تقديم تنازلات فى صورة أجور ووظائف وتعاقدات ، يمكن أن تؤدى بدورها إلى ديون خارجية وانعدام كفاءة فى الداخل .[١٠]

---

(١٠) توجد دراسة حالة هامة لهذه الاتجاهات فى ، دوجلاس ريمر ، "The Crisis in the Ghana Economy" ، فى مجلة **چورنال أوف مودرن أفريكان ستاديز** ، العدد ٤ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٧ إلى ٣٢ .

ثانيا - أداء الاقتصاد المفتوح ، ١٩٠٠ - ١٩٦٠

سنوجز هنا تاريخ الاقتصاد المفتوح فى أفريقيا الغربية باستعراض البيانات الإحصائية الخاصة بقيمة التجارة عبر البحار وحجمها ، واتجاه التجارة ، وطبيعة الصادرات والواردات الرئيسية ، والموقع الجغرافى لقطاع التصدير ، ومعدلات التبادل التجارى . وهذه الأرقام عرضة لهامش واسع من الخطأ ، وتلك فى الحقيقة هى حال جميع الإحصاءات المتعلقة بالعالم المتخلف . وعلى الرغم من ذلك فإنها تعد مرشداً لا غنى عنه إلى التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية ، كما أنه فضلا عن ذلك مرشد ليس متاحا بسهولة فى أية مطبوعات ثانوية . وكل ما نحاوله هنا هو تقديم وجهة نظر موجزة ؛ ومن المأمول ألا يتوانى غيرى من المؤرخين الاقتصاديين عن بحث المصادر الأولية ذات الصلة بمزيد من التفصيل .[١١]

ومن الواضح أنه كان هناك نمو هام فى قيمة وحجم التجارة عبر البحار ، وأن فترة الحكم الاستعمارى أعطت دفعة قوية لاقتصاد كان آخذا بالفعل فى التوسع ، كما ذكرنا فى الفصل الرابع ، ولكن يبدو أنه وصل إلى ذروته فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . غير أنه ليس من اليسير قياس التغيرات فى القيمة الحقيقية للتجارة . فالأرقام التى يوردها المؤرخون عادة لا تضع فى اعتبارها الانخفاض فى قيمة الجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى فى القرن العشرين ، لاسيما بعد عام ١٩١٤ . وإذا ما أجريت بعض التعديلات التقريبية على القيم غير المصحّحة للنقود المسجلة فى المصادر الأولية ، عندئذ يبدو أن تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار قد زادت من الناحية الحقيقية قرابة خمس عشرة

(١١) البينة التالية مأخوذة من مطبوعات مجلس التجارة ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، التى ترد تفاصيلها فى ثبت المراجع فى نهاية الكتاب .

مرة فيما بين الفترتين ١٩٠٦ - ١٩١٠ و١٩٥٥ - ١٩٥٩ . وقد كان معدل التوسع ، برغم أنه غير مستوٍ ، سريعا بالتأكيد ، إذ كان أكبر بحوالى أربع مرات مما كان عليه فى الفترة السابقة ذات الطول المماثل فيما بين الفترتين ١٨٥٠ - ١٨٥٥ و١٩٠١ - ١٩٠٥ . واتجهت الواردات إلى سلوك الطريق الذى اتخذته الصادرات خلال الجزء الأكبر من العصر الاستعمارى . وكان العجز من الأمور الممكن قبولها فى الميزان التجارى المنظور ، وكاد أن يكون القاعدة فى أفريقيا الغربية الفرنسية بعد عام ١٩٢٥ . وكان هذا العجز صغيرا حتى عام ١٩٤٥ ، ويعالج بتحويلات رأسمالية من عواصم الدول الاستعمارية ، بحيث كان هناك فائض فى ميزان المدفوعات الإجمالى . غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت العلاقة واهية للغاية بين القيم المنظورة للواردات والصادرات ، وأخذت الواردات تتجاوز الصادرات بمقدار كبير ، [١٢] وهو أمر أمكن حدوثه بفصل زيادة المعونة الرأسمالية المقدمة من مصادر خارجية ، والإنفاق من الاحتياطيات التى تكونت فى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين . ويبين التغير فى ميزان المدفوعات أن الاقتصاد المفتوح لم يعد يعمل فى أكثر صوره نقاءً .

وقد زاد حجم التجارة عبر البحار حوالى عشر مرات فيما بين الفترتين ١٩٠٦ - ١٩١٠ و١٩٥٥ - ١٩٥٩ . وكان من الزيادات غير العادية الزيادة فى صادرات ساحل العاج من الكاكاو التى ارتفعت من بضع مئات من الأطنان فى السنة فى العقد الأخير فى القرن الماضى إلى ٣٠٥ آلاف طن فى ١٩٣٦/١٩٣٧ ، وهو رقم لم تتجاوزه حتى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ، وكذلك الزيادة

---

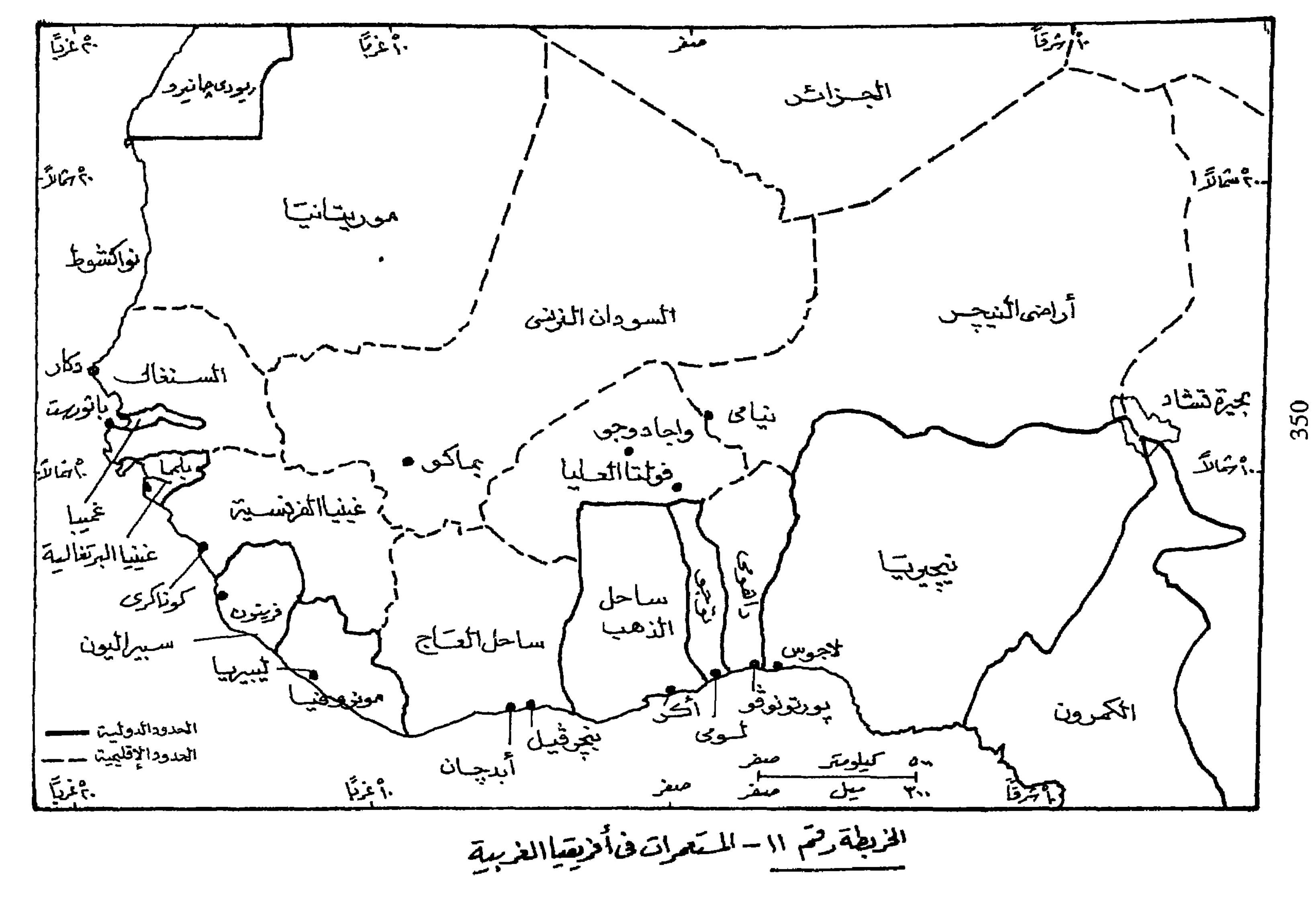
(١٢) وذلك بعد عام ١٩٤٥ فى حالة أفريقيا الغربية الفرنسية ، وبعد عام ١٩٥٥ فى حالة المناطق البريطانية .

فى صـادرات السنغال من منـتجـات الفول السـودانى التى بلغت فى المتـوسط حوالى ٥٠ ألف طن فى العقد الأخـير من القرن الماضى ، ووصلت إلى ذروة مـقدارها ٧٢٣ ألف طن فى عـام ١٩٣٧ . وحتى حـوالى عام ١٩٤٥ كـانت الواردات والصادرات تتجـهان إلى التحرك معا من حـيث الحجم ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية كانت الـواردات على وجه الإجمال أكبر من الصادرات ، كما يوضح الرسم البيانى ، فيما يتعلق بأفـريقيا الغربية الفرنسية . وهذا الاتجاه كان نتيـجة لتغير فى تركيب تجـارة الواردات بحيث تشتمل على نسبـة أكبر من السلع الرأسمالية الثقيلة وما يتعلق بها ، مثل الأسمنت والنفط .

وليس من اليسير إجراء تقييم دقيق للاتجاهات فى مسار التجارة عبر البحار ، ومرجع ذلك فى الأسـاس هو صعوبة حسـاب إعادة التصدير . غـير أنه يمكن القول بوجه عام إن تجارة المستعمرات كانت تزداد توجّهًا نحو الدولة الحاكمة فى الفتـرة التى أعقبت التـقسيم ، برغم أنه فـى نظر المتشددين من أنصـار مذهب الحماية والداعين إلى التجارة العادلة لم تكن النتائج المباشرة مرضية تماما .

ففى عام ١٨٩٨ كان حوالى ٤٠ فى المائة من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسـية يمارس مع فرنسا . وبحـلول عام ١٩٣٠ كان هذا الرقم قد قـفز إلى حوالى ٥٠ فـى المائة ، وذلك أساسـا نتيجـة لتوسع صنـاعة الفول الـسودانى السنغالية التى كان يسيطر عليها التجـار الفرنسيون والأسواق الفرنسية . وظلت فرنسا أيضا أهـم شريك تجـارى لغمبيا ، المستعمرة البريطانيـة الصغيرة الحجم ، ومرة أخرى لأنـها كانت تشتـرى من الناحية الفعليـة كل محصولهـا من الفول السودانى . غير أن فرنسا لم يكن لها فى بعض مسـتعمراتها ذاتها ، مثل غينيا

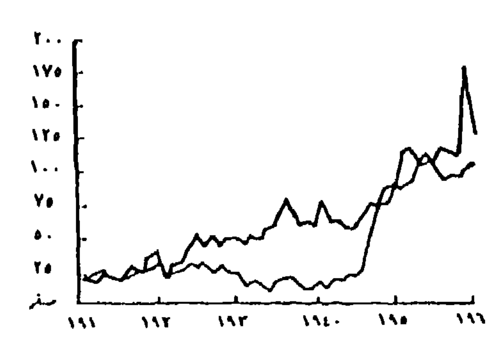
(١٣) يوضح الرسم البيانى ١ توسع الصادرات من نيچيريا التى تعتبر منتجاتها بوجه عام ممثلة لأفريقيا فى مجموعها .



الخريطة رقم ١١ – المستعمرات فى أفريقيا الغربية

وساحل العاج وداهومى ، سوى حصة ضئيلة فى مجموع التجارة . ولم تتعزز الروابط التجارية بدرجة كبيرة بين فرنسا ومستعمراتها فى أفريقيا الغربية فى مجموعها إلا فى العقد الرابع من القرن الحالى ، مع تطبيق تدابير حمائية . ففيما بين عامى ١٩٣٥ و١٩٦٠ كان حوالى ٧٥ فى المائة من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية يمارس مع فرنسا . وكانت هذه الزيادة ملحوظة بوجه خاص فى حالة الصادرات إلى أفريقيا الغربية ، وكانت تتم على حساب بريطانيا وغيرها من البلدان فى منطقة الاسترلينى .

وبعد عام ١٩٠٠ على وجه التقريب كانت بريطانيا تمارس مع مستعمراتها الأفريقية الغربية تجارة أكثر من تلك التى تمارسها مع الأنحاء الأخرى فى ذلك الجزء من القارة . وكان هذا الانحياز يتعارض مع الوضع فى القرن الماضى ، برغم أنه ينبغى بطبيعة الحال تذكر أن حجم هذه المستعمرات قد زاد نتيجة لتقسيم أفريقيا . ففيما بين عامى ١٩٠٠ و١٩٣٠ أمدت بريطانيا أفريقيا الغربية البريطانية بحوالى ٧٥ فى المائة من وارداتها ، وتلقت ما يقرب من ٥٠ فى المائة من صادراتها . وكان لايزال هناك متسع لدول تجارية أخرى داخل الامبراطورية البريطانية : فالشركات الألمانية بوجه خاص استفادت من الفرص التى أتاحها توسع الحكم البريطانى فى أفريقيا الغربية ، لا سيما من خلال سيطرتها على تجارة لب النخيل . وعلى الرغم من أن هذه الشركات قد طردت من المستعمرات البريطانية خلال الحربين العالميتين ، فقد أظهرت مرونة ملحوظة فى إعادة توطيد أقدامها بعد ذلك . كما أن فرض الحصص فى العقد الرابع من القرن الحالى ساعد بريطانيا على الاحتفاظ بحصتها فى تجارة الواردات إلى أفريقيا الغربية ، كذلك قضت الحرب العالمية الثانية بصورة فعالة على المنافسين فى تجارة الصادرات ، وكان نتيجة ذلك أن باتت بريطانيا ، على غرار فرنسا ،

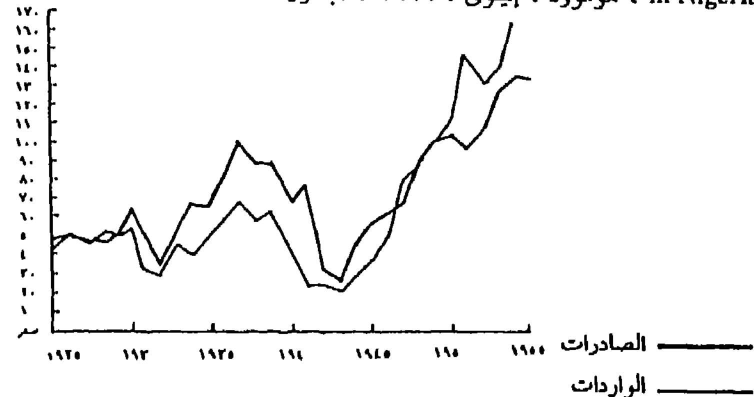


——— الحجم

——— السعر

الرسم البيانى ١ – نيجيريا : مؤشرا لحجم الصادرات وسعرها ، ١٩١١ – ١٩٦٠
(سنة الأساس ١٩٥٣ = ١٠٠)

(المصدر : ج. ك. هيلينر ، Peasant Agriculture, Government, an Economic Growth in Nigeria ، هوموود ، إلينوى ، ١٩٦٦ ، الجدول 2 - A - IV ، الصفحتان ٤٩٤ و ٤٩٥ .)



الرسم البيانى ٢ – أفريقيا الغربية الفرنسية : مؤشرا حجم التجارة فيما وراء البحار ، ١٩٢٥ – ١٩٥٥ .
(سنة الأساس ١٩٤٩ = ١٠٠)

(المصدر : ج. ج. بوركين ، Les relations économiques extérieures des Pays d'Afrique noire de l'union Française, 1925 - 1955 ، باريس، ١٩٥٧، الجدولان IV وV ، الصفحتان ٢٤ و٢٧ .)

تستحـوذ فى عام ١٩٤٥ على قرابة ثلاثة أرباع مجمـوع تجارة مستعـمراتها فى أفريقيا الغـربية . غير أن سيطرتها ، على خلاف فـرنسا ، أخذت تضعف فى أواخر العقـد الخامس من هذا القرن ، فـمع مقدم عام ١٩٦٠ كانـت مسؤولة فقط عن حوالى نصف واردات ممتلكاتها فى أفريقيا الغربية ونصف صادراتها ومن المفيـد أن نلاحظ أنه فى تجارة الواردات كان المسـتفيـد الرئيسى من تدهور بريطانيا هـو اليابان ، البلد الذى كان خطـره التنافسى على صناعـة النسيج فى لانكشير دافعا هاما لإدخال نظام الحصص قبل الحرب العالمية الثانية .

وكان نمو قطاع التـصدير يقوم أسـاسا على المنتجـات الزراعية ومنتـجات الغابات ، التى غـالبيتـها إما سلع أسـاسية مـألوفة ، مثـل زيت النخيل ولب النخيل والفول السـودانى ، أو منتجات أدخلت على سبيل التـجربة قبل توسع الحكم الأوروبى ، مثل الكاكـاو والبن . وكانت هناك بضعة اسـتثناءات ، مثل الصادرات المعدنية من سيراليون ، ولكنها استثناءات تؤكد القاعدة ولا تنفيها . وفى رأينا أن التركيب النوعى للصادرات يدعم الحجة التى طرحناها فى الفصل السابق والتى مـفادها أن الغرض الـرئيسى للحكم الاستـعمارى كـان الإسراع بعملية تغيير اقـتصادى كانت ماضية فى طريقها بالفعل . والحـقيقة أنه بالنسبة لبعض المستعمرات ، وبخاصة غمـبيا وداهومى ، يمكن القول إن عصر التجارة المشروعـة ظل من الناحيـة الفعليـة على قيد الحـياة دون أن يمس طوال الفـترة الاستعمارية ! بل إنه حتى فى ليبيريا ، البلد المستقل الوحيد في أفريقيا الغربية ، لم يطرأ أى اضطراب على نمط القـرن التاسع عـشر فى الـتجارة حـتى العـقد الخامس من القرن الحالى ، عندما أصبح المطاط يسيطر على قائمة الصادرات . وما تحـقق من تنوع فى الصادرات كان تـأثيره على المساحـة الشاسعـة لـ «اتحاد أفريقيـا الغربية الفرنسـية» ، أقل عمقا من تأثيـره على المستعمـرات البريطانية الرئيسية الثلاث ، وجاء متأخرا عنه فى التاريخ .

ففى النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) كان حوالى ثلاثة أرباع قيمة جميع الصادرات عبر البحار من أفريقيا الغربية الفرنسية مستمدا من الفول السوداني (٥٠ إلى ٦٠ فى المائة) ، الذى كان يزرع فى السنغال ، ومن منتجات النخيل (١٥ إلى ٢٠ فى المائة) ، التى كانت تجيء أساسا من داهومى . وقد تعرضت هاتان السلعتان التصديريتان لانخفاض نسبى فى النصف الثانى من الفترة (١٩٣٠ - ١٩٦٠) ، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية . وفى العقد السادس من القرن الحالى كان الفول السودانى وزيت الفول السودانى مازالا يمثلان قرابة ٣٠ فى المائة من مجموع الصادرات ، ولكن منتجات النخيل هبطت إلى حوالى ٥ فى المائة . وكان هذا التدهور نتيجة لتوسع صادرات البن والكاكاو من ساحل العاج . ولم يكن لإنتاج البن أهمية كبيرة قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكنه تطور سريعا بعد عام ١٩٤٦ ، وفى العقد السادس كان يمثل ما بين ٢٥ و٣٠ فى المائة من جميع الصادرات من «الاتحاد» . أما صادرات الكاكاو فكانت تزداد بسرعة أقل ، وارتفعت من حوالى ١٠ فى المائة إلى حوالى ١٥ فى المائة من المجموع خلال الفترة نفسها . وفى وقت الاستقلال فى عام ١٩٦٠ كانت السلعتان الأساسيتان الأقدم عهدا والسلعتان الأساسيتان الأحدث عهدا تمثل معا قرابة ٧٥ فى المائة من جميع الصادرات . ولم يكن للصادرات المعدنية أهمية تذكر خلال الفترة الاستعمارية ، وفى عام ١٩٥٥ كانت مسؤولة عن ٤ فى المائة فقط من مجموع قيم الصادرات . وعلى الرغم من ذلك ، فإنه مع قرب نهاية العقد السادس كان واضحا أن المعادن ، لا سيما ركاز الحديد من موريتانيا والبوكسيت من غينيا ، يمكن أن تصبح لها أهمية متزايدة فى عصر الاستقلال .

وفى أفريقيا الغربية البريطانية كانت منتجات النخيل تمثل قرابة ٥٠ فى المائة من قيمـة جميع الصادرات عند بدايـة فترة الحكم الاستعـمارى ، وهبطت إلى حوالى ٣٣ فى المائة بحلول عام ١٩٣٠ ، ثم انخـفضت إلى ما يقرب من ١٥ فى المائة فى العقد السادس . وقبل عام ١٩٣٠ كان هذا الانخفاض يرجع كلية تقريبـا إلى نهوض صناعـة الكاكاو فى سـاحل الذهب ، التى اتسعت بسـرعة شديدة خـلال العقود الثـلاثة الأولى من القرن العـشرين ، ومع اقتـراب نهاية العقد الثالث كانت مسؤولة عن ٨٠ فى المائة من جـميع الصادرات من المستعمرة . ومنذ ذلك الحين ظلت السـيطرة للكاكـاو ، برغم أن الذهب - وهو من أقـدم الصادرات - تمتع بفترة انتعاش قصـيرة فى العقد الرابع ، فى أعقاب ارتفاع فى سعره فى الأسواق العالمية . وثمة حدثان هـامان آخران وقعا فى العقدين الثانى والثالث هما زيادة صـادرات نيجيريا من الكاكاو والفـول السودانى اللذين كانا يمثلان فيما بينهما حوالى ربع جـميع الصادرات منها فى أواخر العقد الثالث ، على الرغم من أن منتجـات النخيل كانت لا تزال تمثل نصف المجـموع . وفى النصف الثانى من الفتـرة الاستعمارية ظلت السلعـتان الجديدتان تحققـان تقدما على حساب السلع الأساسية التقليديـة ، وكانت نتيجة هذا التقدم أنه مع نهاية العـقد السـادس كان الـكاكاو يمثل قـرابة ٢٠ فى المائة من جـميع الصـادرات النيجيرية ، ويمثل الفول السودانى وزيت الفول السودانى ٢٠ فى المائة أخرى ، ومنتجات الـنخيل حوالى ٢٥ فى المائة . وفى سيـراليون كان هناك تغيـر أكثر إثارة فى العقد الرابع . فمنتجـات النخيل ، التى كانت حتى ذلك الحين تشكل حوالى ٧٠ فى المائة من مـجموع الصـادرات ، أخذت تتدهور سـريعا نتيـجة استـغلال مناجم الماس وركاز الحديد . كـما أن الصادرات المعـدنية ، التى لم تكن لها قيمة تذكر فى عام ١٩٣٠ ، أصبحت تشكل ٤٥ فى المائة من مجموع

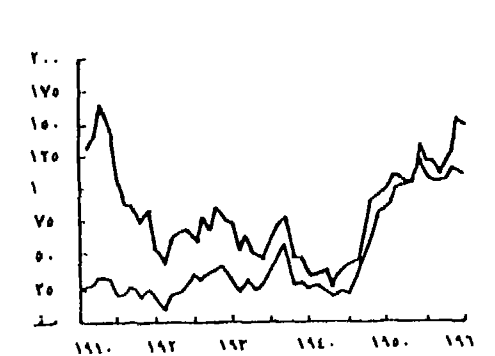
الصادرات فى عام ١٩٣٤ ، ووصلت قرب نهاية العقد إلى أكثر من ٦٠ فى المائة ، وهو رقم بلغته مرة أخرى ، بعد بعض التقلبات ، فى العقد السادس.

وقد كان للمعادن دائما أهمية فى أفريقيا الغربية البريطانية أكبر من أهميتها فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، حتى دون أن يؤخذ فى الحسبان إسهام سيراليون. وفى نهاية العقد الثالث كان القصدير يمثل حوالى ١٠ فى المائة من قيمة جميع الصادرات النيچيرية ، وكانت نسبة كل من الذهب والماس والمنجنيز فى صادرات ساحل الذهب حوالى ٥ فى المائة . وقد طرأ على جميع هذه المنتجات انخفاض طفيف مع اقتراب نهاية الفترة الاستعمارية ، ولكن اكتشاف موارد جديدة ، لا سيما النفط النيچيرى ، كان يشير إلى أنه من المؤكد أن تصبح المعادن ذات أهمية كبيرة فى الخطط المقبلة للتنمية فى البلدان الأسعد حظًا .

ويقدم تركيب تجارة الواردات بعض أوجه الاستمرار والتناقضات الهامة مع عصر ما قبل الاستعمار ، برغم أنه يتعذر قياسها بدقة كبيرة لأن الفئات التى تصنّف بها الواردات كانت تتغير من وقت لآخر ، كما تتفاوت بين المستعمرات البريطانية والفرنسية . [١٤] وكانت السلع الاستهلاكية المصَنّعة لاتزال هى الواردات الرئيسية ، مثلما كانت فى القرن التاسع عشر ، كما أن المنسوجات ، وأساسا السلع القطنية ، وإن تكن تشمل نسبة متزايدة من الألياف الصناعية ، مثل الرايون ، ظلت الصنف المفرد الرئيسى ، إذ كانت تمثل حوالى ثلث قيمة

---

(١٤) توجد أيضا عوامل إحباط كثيرة قليلة الأهمية ستكون مألوفة لمن كانت لهم معاركهم مع الكتب الزرقاء (التى تصدر عادة تحت إشراف حكومى – المترجم) والمطبوعات المماثلة . فواردات السيارات ، على سبيل المثال ، برغم أنه يسهل حسابها ، كانت تدرج أحيانا فى صورة مجموع أوزان فقط . وهذه الصيغة كانت بلا جدال تخدم غرضا غامضا لدى «إدارة الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة» ، ولكنها تسبب للمؤرخ صداعا شديدا .



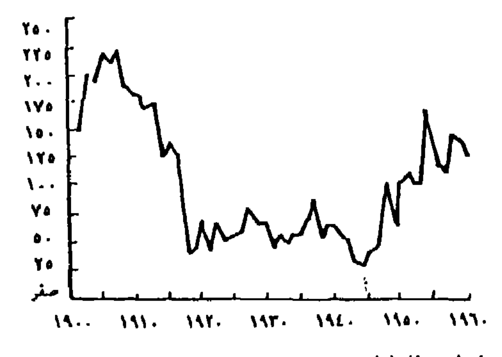
——— صافى المعدل السلعى للتبادل

——— معدل التبادل الدخلى

الرسم البيانى ٣ - نيجيريا : معدل التبادل التجارى ، ١٩١١ - ١٩٦٠

(سنة الأساس ١٩٥٣ = ١٠٠)

(المصدر : ج. ك. هيلينر ، **Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria** ، هوموود ، إلينوى ، ١٩٦٦ ، الجدول 6 - IV - A ، الصفحة ٥٠٠ .)

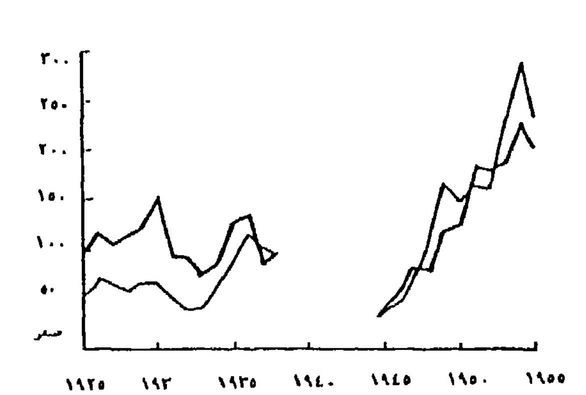


——— صافى المعدل السلعى للتبادل

الرسم البيانى ٤ - ساحل الذهب غانا : معدل التبادل التجارى ، ١٩٠٠ - ١٩٦٠ .

(سنة الأساس ١٩٥٣ = ١٠٠)

(المصدر : ستيفن هـ . هايمر ، "The Political Economy of the Gold Coast and Ghana" ، فى العمل الجماعى الذى أعده جوستاف رانيس ، **Government and Economic Development** ، نيوهافن ، ١٩٧١ ، الصفحتان ١٣٦ و١٣٧ .)



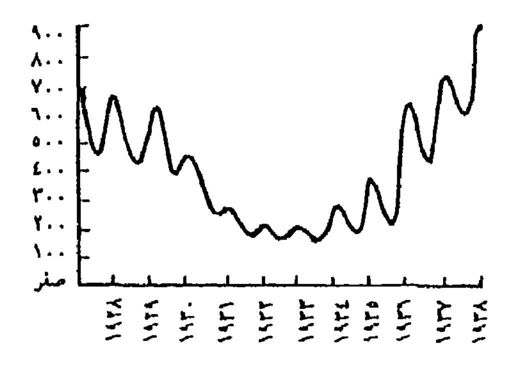
– صافى المعدل السلعى للتبادل .

– معدل التبادل الداخلى .

الرسم البيانى ٥ – أفريقيا الغربية الفرنسية : معدل التبادل التجارى ، ١٩٢٥ – ١٩٥٥

(سنة الأساس ١٩٣٨ = ١٠٠)

(المصـــــدر : ج. – ج. پـوكين ، **Les relations économiques extérieures des pays d'Afrique noire de l'union Française, 1925 - 1955** ، باريس ، ١٩٥٧ ، الصفحة ١٣٥ .)



الرسم البيـانى ٦ – أفريقيـا الغربية الفـرنسية (بما فـيها توجـو) : البنكنوت المتداول ، ١٩٢٨ – ١٩٣٨

(مليون فرنك)

(المصـــدر : هـوجـيـت دوران ، **Essai sur la Conjoncture de l'Afrique noire** ، باريس، ١٩٥٧، الرسم البيانى رقم ٢٢ ، الصفحة ١١٩ .)

مجموع واردات أفريقيا الغربية والفرنسية وحوالى ربع مجموع واردات أفريقيا الغربية البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية . وفى الوقت نفسه فقدت سلعتان أساسيتان قديمتا العهد شهرتهما السابقة . فقد تم تقليص الواردات من المدافع والذخيرة بعد تقسيم أفريقيا ، عندما اتخذت السلطات الاستعمارية تدابير لضمان أن تظل وسائل القهر الرئيسية فى أيديها . بعد ذلك جاء انخفاض تجارة الخمور بعد الحرب العالمية الأولى . وكانت مجموعة مؤتلفة من الأسباب هى المسؤولة عن ذلك : فالعمليات العسكرية أدت إلى عزل همبورج ، المصدر الرئيسى للتوريد ، عن أسواق أفريقيا الغربية ؛ والزيادة فى تداول العملات البريطانية والفرنسية خفضت الطلب على الخمور باعتبارها أداة للتبادل ؛ واتخذت السلطات الاستعمارية فى شئ من البطء تدابير لتقييد التجارة عن طريق رفع الرسوم الجمركية ، وفرض معايير أعلى لجودة الخمور المستوردة ؛ وأصبحت أذواق المستهلكين ، بتأثير توفر تنوع أوسع من السلع ، أكثر حنكة وتجربة .[(١٥)]

وأخذت أصناف جديدة عديدة تظهر فى قائمة الواردات خلال الجزء المبكر من الفترة الاستعمارية . فواردات الأغذية ، لا سيما الأرز والأسماك والسكر والدقيق والملح ، بدأت فى الازدياد فى سنوات ما بين الحربين ، وبخاصة فى السنغال وساحل الذهب ونيجيريا وساحل العاج ، حيث لم يعد منتجو سلع التصدير وعمال المدن مكتفين ذاتيا ، وحيث أدى تطور قطاع التبادل عبر البحار إلى ظهور طلب على أغذية أرفع جودة وأكثر تنوعا .[(١٦)] وبعد الحرب العالمية

---

(١٥) تعتبر تجارة الخمور مجالا خصبا لبحوث أخرى ، سواء من حيث كونها عملا تجاريا ، أو موضوعا للاختلاف الإيديولوچى ، أو مسألة من مسائل السياسات الدولية .

(١٦) و. ب. مورجان ، "Food Imports of West Africa" ، فى مجلة **إيكونوميك چيوجرافى** ، العدد ٣٩ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٣٥١ إلى ٣٦٢ .

الثانـية أسهم فى هـذا الاتجاه التوسع الـسريع فى عـدد الأوروبيين فى أفريقـيا الغربية الفـرنسية (من حوالى ٣٠ ألفـا فى عام ١٩٤٦ إلى قرابة ١٠٠ ألف فى عام ١٩٦٠) ، لأنهم كـانوا المستهلكين الرئيسـيين للمواد الغذائية المـستوردة . ومع اقتراب الفترة الاستعمارية من نهايتـها كانت السلع الاستهلاكية المصنعة ، ومن بينها المواد الغـذائية ، تمثل حوالى ٦٠ فى المائـة من قيمة جـميع واردات أفريقـيا الغـربية الفـرنسيـة ، وحوالى ٤٥ فى المائة فى حـالة أفريقـيا الغـربية البريطانية . غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية أظهرت قوائم واردات المستعمرات الأكثر ثراء تحـولاً متزايدا نحو السلـع الرأسمالية ، مثـل الآلات والسيارات ، ونحو السلع شبه التامة والمواد الأولية . وكان ذلك تطورا له دلالته ، لأنه يشير إلى أن الاقتصاد المفتوح أخذ فى العقد السادس ، فى عشية الاستقلال ، يظهر علامات على التنوع .

وقد أدى هذا التطور الذى تقـوده الصادرات إلى توسيع الحـدود بحيث إنه بحلول عام ١٩٦٠ كانت المنطقـة المشاركة مباشـرة فى الإنتاج من أجل السوق عبر البحار أكبر بكثيـر جدا مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر . وفى الوقت نفسه من الهام التأكيد على أن غالبية الصادرات كانت تؤخذ من جزء صغير من مجموع المـساحة التى تغطيها أفريقـيا الغربية ، وأن مساهمـات المناطق المختلفة ظلت ثابتة تقريبا طوال الفـترة الاستعمارية . فأفريقيا الغـربية البريطانية ، على سبـيل المثال ، برغم أنها لا تزيد علي ثلث حـجم أفريقيـا الغربية الفرنسـية ، كانت تورد فى المتوسط ٧٢ فى المائة من قيمة مجـموع صادرات أفريقيا الغربية ككل ، على حين كـانت المـستعـمرات الفـرنسيـة تمثل ٢٥ فى المائة فـقط من مجـموع الصادرات . أمـا المناطق المتبقـية (ليبـيريا وغينـيا البرتغـالية) فكانت

صادراتها لا تتجاوز ٣ فى المائة .[١٧] فضلا عن ذلك توجد درجة كبيرة من التركز داخل كل الأراضى البريطانية والفرنسية . فنيچيريا وساحل الذهب كانتا مسؤولتين عن ما بين ٩٠ و٩٥ فى المائة من مجموع صادرات المستعمرات البريطانية الأربع ، وهو رقم يعادل ٣٧ فى المائة و٢٩ فى المائة على التوالى من جميع صادرات أفريقيا الغربية . وهكذا كانت تجارة نيچيريا وحدها أشد أهمية بكثير من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية التى كانت مساوية تقريبا لتجارة ساحل الذهب .[١٨] وفى أفريقيا الغربية الفرنسية نفسها كانت هناك مستعمرتان بارزتان ، هما السنغال وساحل العاج ، توردان فيما بينهما حوالى ٧٥ فى المائة من مجموع صادرات «الاتحاد» خلال الفترة الاستعمارية بأكملها . وكانت السنغال هى المركز الرئيسى فى النصف الأول من القرن العشرين ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية توسعت التجارة الخارجية لساحل العاج بسرعة كبيرة ، مما ترتب عليه أنه بحلول العقد السادس باتت للمستعمرتين أهمية متساوية تقريبا .

كما أن أجزاء كثيرة من أفريقيا الغربية التى تقع خارج المناطق الرئيسية المنتجة لسلع التصدير كان باستطاعتها أن تشارك فى الاقتصاد الاستعمارى عن طريق توريد المدخلات الضرورية لأنشطة التصدير ، مثل الأيدى العاملة . غير أن هناك مناطق أخرى نادرا ما مسّتها حتى تأثيرات اقتصادية غير مباشرة ، بل إن بعضا منها ربما يكون قد عانى انخفاضا مطلقا فى مستويات المعيشة نتيجة للحكم الاستعمارى . فموريتانيا ، مثلا ، مع هبوط محصولها التصديرى

---

(١٧) احتل الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى المستعمرتين الألمانيتين توجو والكمرون ، وفى عام ١٩١٩ قسمت كل منهما إلى جزءين ووضعتا تحت الانتداب .

(١٨) غير أنه إذا روعيت نسبة الصادرات إلى تعداد السكان ، فعندئذ تكون ساحل الذهب على رأس جميع المستعمرات الأخرى فى أفريقيا الغربية .

الرئيسى ، وهو الصمغ ، وجدت بديلا غير تام فى تصدير مواد غذائية (أسماك ودخن وماشية) إلى السنغال . وتعتبر المنطقة حول بحيرة تشاد حالة أخرى لجزء من أفريقيا الغربية عانى الانخفاض فى نشاط تقليدى هام دون أن يحصل فى الوقت نفسه على تعويض كاف فى شكل فرص جديدة . فالبودوما ، الذين يقطنون الأراضى الواقعة جنوب بحيرة تشاد ، وصلوا فى الأصل إلى هناك دون أن تكون لديهم أية معرفة بنقل المياه ، ولكنهم استخدموا تقنيات من استعبدوهم من الأهالى ، وكان باستطاعتهم عن طريق بيع الرقيق شراء قوارب الكنو الخشبية الغالية الثمن من منطقة الغابات البعيدة الواقعة إلى الجنوب . وقد مكنتهم وسيلة النقل الممتازة هذه من السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة بحيرة تشاد . غير أن الحكم الاستعمارى جلب معه نهاية تجارة الرقيق الداخلية ، وتدهور رخاء البودوما ، وأرغموا على استخدام القوارب الشراعية الصغيرة المصنوعة من البوص والأرخص ثمنا ، وهم مازالوا يستخدمونها حتى اليوم . ومثال البودوما ، الذين يجدفون قواربهم الشراعية الصغيرة المتواضعة ، ويحنّون إلى الأيام الخوالى ، يعتبر تذكرة بأن توسع السوق لم يكن ظاهرة شاملة فى أفريقيا الغربية القرن العشرين .(١٩)

ويشير تفوق أربع مستعمرات ، هى نيجيريا وساحل الذهب والسنغال وساحل العاج ، إلى درجة هامة من الاستمرار مع الماضى ، لأنها كانت جميعا مراكز للتجارة المشروعة فى القرن التاسع عشر ، ومع ذلك فإن ثلاثا منها كانت لها هيمنتها قبل ذلك في أيام تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى . وتعد السيطرة الساحقة لنيجيريا وساحل الذهب شاهدا إضافيًا علي أن

(١٩) كانت خسارة البودوما هى كسب آخرين : من أجل مناقشة لنهاية تجارة الرقيق الداخلية ، انظر ، الفصل السادس ، الفرع الثانى .

البريطانيين ، فى تحالف بين الحظ وبعد النظر ، كانوا أكثر تصميما ، وفى الوقت نفسه أكثر مهارة ، مما يفترض عادة ، فى الدفاع عن مصالحهم فى أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن أى تقييم للتفوق الفرنسى يستند إلى مجرد مقارنة بين حجم الأراضى التى تحكمها كل من الدولتين الكبيرتين ، إنما هو تقييم مضلّل للغاية . وأخيرا تجدر ملاحظة أنه توجد تفاوتات إقليمية هامة فى أفريقيا الغربية ، برغم عدم وجود أى ازدواج ملحوظ بين ما يسمى القطاع «التقليدى» والقطاع «الحديث» فى الاقتصاد . فالتفاوتات كانت موجودة فى فترة ما قبل الاستعمار ، ولكن الحكم الاستعمارى كثيرا ما كان يبرز الفوارق الإقليمية ، بل كان يغيّرها من حين لآخر . وفى بعض الأحيان يتم تجاهل التباينات المحلية فى الجدل حول «الفجوة المتسعة» المزعومة بين مستويات المعيشة فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة . (٢٠)

ويكاد المسح التاريخى لمعدلات التبادل التجارى لمنتجى الصادرات فى أفريقيا الغربية أن يكون قريبا إلى أقصى حد من إعداد فيلم سينمائى عن أداء الاقتصاد المفتوح ، وذلك برغم أن النتيجة تعد بالضرورة متأرجحة وغير مكتملة بسبب فقدان بعض أجزاء الفيلم . وصافى المعدل السلعى للتبادل ، أى النسبة بين مؤشرى متوسط أسعار الصادرات ومتوسط أسعار الواردات ، يقيس التغيرات فى كمية الواردات التى يمكن استخلاصها من وحدة معطاة من الصادرات . أما

---

(٢٠) التأكيد الموجه هنا إلى الفوارق داخل الأقاليم والبلدان (فضلا عن المقارنة الواضحة بين الوحدات القومية والاستعمارية) شبيه بالدراسات الحديثة للتاريخ الإنجليزى والأمريكى عند النقاط الحرجة من التطور الاقتصادى . انظر ، على سبيل المثال ، أ. أ. ريجلى ، **Industrial Growth and Population Change** ، كمبردج ، ١٩٦١ ؛ دوجلاس س. نورث ، "Agriculture and Regional Economic Growth" : فى مجلة **جورنال أوف فارم إيكونوميكس** ، العدد ٤١ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٩٤٣ إلى ٩٥١ .

معدل التبادل الدخلى ، أى المعدل السلعى للتبادل مضروبا فى مؤشر حجم الصادرات ، فيوفر معلومات عن مجموع القوة الشرائية للواردات فى البلد المعنى . [٢١] ولدى تقييم الاتجاهات فى معدلات التبادل التجارى ينبغى أن توضع النقاط التالية نصب العين : أولاها ، أن المؤشرات تقيس التغيرات فيما يتعلق بسنة أساس واحدة وليس المكاسب والخسائر المطلقة ؛ ثانيتها ، أنها لا تأخذ فى الاعتبار التغيرات فى جودة الواردات والصادرات ؛ ثالثتها ، أنه لكون المؤشرات مشتقة من متوسطات فإنها تتجه إلى إخفاء سلوك السلع المختلفة . ففى العقد الرابع من القرن الحالى ، مثلا ، تغير طابع تجارة الصادرات فى سيراليون ، ولكن المؤشرات المتوفرة الآن بالنسبة لأفريقيا الغربية لا تضع فى الاعتبار تماما هذا التحول الخاص .

والمصادر الثلاثة الأساسية هى بيانات هيلينر عن نيجيريا ، الموضحة فى الرسم البيانى ٣ ؛ وأرقام هايمر بالنسبة لساحل الذهب (الرسم البيانى ٤) ؛ دراسة بوكين الهامة ، وإن تكن غير مستخدمة من الناحية الفعلية ، عن أفريقيا الغربية الفرنسية (الرسم البيانى ٥) . وبما أن تجارة نيجيريا وساحل الذهب وأفريقيا الغربية كانت تشتمل على جميع الأصناف الرئيسية فى التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية ، فإنه يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المؤشرات المركبة المتعلقة بهذه الأقاليم تعتبر بوجه عام ممثلة للمنطقة ككل . وفى الجزء التالى من الدراسة استكملنا المصادر الرئيسية الثلاثة بأدلة تتعلق بالفترة ١٩٠٠ - ١٩١١ ، وبدراسة كوكس - چورچ عن سيراليون فيما بين عامى ١٩١٤

(٢١) من أجل الاطلاع على تفسير أو فى لهذه المصطلحات ، انظر ، أورد وليفنجستون ، An Introduction to West African Economics ، الصفحات ٣٦٣ إلى ٣٦٧ ؛ والتفسير الأكثر عمومية ، چيرالد م. ماير ، The International Economics of Development ، نيويورك ولندن ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٤١ إلى ٦٥ .

و١٩٤٥ ، وبالمادة التى استخدمها باور بشأن ساحل الذهب فيما بين عامى ١٩٣٥ و١٩٥١ ، وبالمسح الذى أجراه بيرج لاتجاهات الدخول الحقيقية فى أفريقيا الغربية من عام ١٩٣٩ إلى ١٩٦٠ . [٢٢]

وإذا أخذنا الفترة ١٩٠٠ - ١٩٦٠ ككل ، فإنه يتضح أن التقدم الاقتصادى فى العالم المتخلف كان يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف التى تؤثر على الدول الصناعية الرئيسية . والتأثير البارز بوجه خاص فى هذا الصدد هو ما ينبغى ، من زاوية نظرية التجارة الدولية ، أن يسمى أحداثا اتفاقية ، لا سيما الحربان العالميتان . أما التحركات الأخرى المعتادة ، مثل الآثار المشعة للدورات الاقتصادية (Juglar cycles) التى تقل عن سبع سنوات ، فإن إدراكها يكون أشد صعوبة . وفيما يتعلق بالجدل الدائر حول الآفاق الطويلة الأجل لمنتجى المواد الأولية فى العالم المتخلف ، فإن الشواهد المتاحة لا تقدم دعما حاسما سواء للمتفائلين أو للمتشائمين . [٢٣] وقد كان المعدل السلعى للتبادل يتقلب حول اتجاه نزولى من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٤٥ ، ولكنه انتعش بعد ذلك فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ . أما معدل التبادل الدَّخْلى ، برغم تأثره الواضح بالتغيرات فى المعدل السلعى للتبادل ، فكان يتجه للتحرك إلى أعلى ، مما يعكس التوسع العام لأحجام الصادرات خلال القرن العشرين . ومع نهاية

---

(٢٢) ن. أ. كوكس - چورچ ، Finance and Development in West Africa ؛ ١٩٦١ ؛ پ. ت. باور ، West African Trade ، كمبردج ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٤١٠ إلى ٤٢١ ؛ إيليوت ج. بيرج ، "Real Income Trends in West Africa, 1939 - 1960" فى العمل الجماعى الذى أعده ملڤيل ج. هيرسكوڤيتز ، متشيل هارڤيتز ، Economic Transition in Africa ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٣٨ .

(٢٣) هذه الآفاق تعتمد بطبيعة الحال على تنمية صادرات جديدة ، وكذلك على تحركات الأسعار التى تؤثر فى الصادرات الحالية .

الفترة الاستعمارية ، كان مجموع قدرة أفريقيا الغربية على شراء الواردات حوالى أربعة أمثال ما كان عليه عند بداية القرن . وإذا أخذنا فى الحسبان حقيقة أن السكان قد تضاعفوا تقريبا خلال الفترة نفسها ، فإنه يمكن القول إن متوسط قدرة الفرد على الاستيراد كان فى عام ١٩٦٠ ضعف مثيله فى عام ١٩٠٠ . ولم تكن كل مكاسب الصادرات تذهب مباشرة إلى المنتجين ، كما أن توزيع المنافع كان غير مستوٍ من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية . وعلى الرغم من ذلك فمن المؤكد أن الأفارقة حققوا كسبا كبيرا من المشاركة فى التجارة الدولية .

ويمكن إجراء تحليل تاريخى أكثر تفصيلا لمعدل التبادل التجارى بتقسيم الفترة ١٩٠٠ - ١٩٦٠ إلى الأقسام الخمسة التالية : ١٩٠٠ - ١٩١٣ ؛ ١٩١٤ - ١٩٢١ ؛ ١٩٢٢ - ١٩٢٩ ؛ ١٩٣٠ - ١٩٤٤ ؛ ١٩٤٥ - ١٩٦٠ . وسنبين هنا إنه توجد علاقة قوية بين هذه المراحل الخمس وبين التاريخ الاقتصادى والسياسى العام للمنطقة ، برغم أن القصد ليس تقديم تفسير ميكانيكى مبسط . ومن المأمول أن يجرى آخرون ، من الساسة وعلماء الاقتصاد والمؤرخين ، دراسة أكثر كمالا للصلات التى سنشير إليها بإيجاز فى التحليل التالى .

وتتميز الفترة من عام ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ بتحسن مطرد فى المعدل السلعى للتبادل للمنتجين الأفارقة . وبما إن حجم الصادرات كان يتسع فى الوقت نفسه ، فإن معدل التبادل الدخلى كان يرتفع أيضا ، وفى النهاية يجذب الاقتصاد بعيدا عن الكساد الذى كان يؤثر فيه بشدة فى أواخر القرن التاسع عشر . وهذا الاتجاه المواتى كانت له ثلاث عواقب رئيسية . أولاها أنه ساعد على التوفيق بين الأفارقة والحكم الاستعمارى ، ومن ثم جعل مهمة السلطات الحاكمة

الجديدة أيسر كثيرا مما كان يمكن أن تكون عليه فى حالة عدم وجوده . ثانيتها أنه جعل من الممكن تمويل مشروعات التنمية ، لا سيما السكك الحديدية ، التى كانت ضرورية إذا أريد للاقتصاد أن يتسع بما يتجاوز الحدود التى قضت بها ظروف إنتاج التصدير فى القرن التاسع عشر . ثالثتها ، أنه أغرى المزيد من الأفارقة بدخول سوق التصدير ، وبذا أدى إلى مزيد من النمو فى حجم الصادرات ، وإلى زراعة محصولات شجرية كان يؤمل أن تثمر فاكهة فى العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى . ولم تكن التطورات فيما بين عامى ١٩٠٠ و١٩١٣ سَلسة تماما وخالية كلية من الأحداث الهامة مثلما قد يوحى الموجز السابق . فقد انتهى تقسيم أفريقيا الغربية فى مناخ من التفاؤل ، إذ كان التجار والمنتجون يأملون فى ضربة حظ تعوضهم عن السنوات العجاف التى عانوها . وعند نهاية القرن كان هناك اندفاع محدود نحو الذهب فى ساحل الذهب ، وكذلك رخاء المطاط الذى نشأ عن اكتشاف أشجار المطاط البرية فى أجزاء من منطقة الغابات ، من غينيا إلى نيچيريا . وعندما وصل الاندفاع نحو الذهب إلى نهايته ، وهو ما حدث سريعا للغاية ، وعندما لم يعد استخلاص العصير من أشجار المطاط يثمر نفعا ، وعندما بدّدت أعمال المسح الچيولوچى الأولى بعضًا من أشد الآمال وهمًا لدى أولئك الذين أصيبت أحكامهم بخبية شديدة بسبب رغبة فى الثراء السريع ملكت عليهم حواسهم ، عندئذ كان على معظم منتجى الصادرات فى أفريقيا الغربية أن يوطّنوا أنفسهم فى هدوء على كدح أبطأ وأكثر مشقة نحو الثراء .

وقد كانت الحرب العالمية الأولى عائقا لهذه الاتجاهات المواتية . إذ انخفض المعدل السلعى للتبادل نتيجة لنقص السلع المستوردة ، وبالتالى ارتفاع أسعارها . كذلك أدى إغلاق بعض الأسواق الأوروبية ، وبخاصة الألمانية منها ،

ونقص إمكانيات النقل البحرى ، إلى وقف التوسع فى التصدير . وكانت النتيجة انخفاضًا فى الدخول أيضا . وفى عام ١٩١٩ شاركت أفريقيا الغربية لفترة قصيرة فى الازدهار الذى أعقب الحرب ، ولكنها عانت بعد ذلك بشدة خلال الكساد الذى حدث فى الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، والذى كانت بدايته انهيارًا مثيرًا فى أسعار الصادرات . وقد شهدت هذه السنوات إقصاء كثير من شركات الاستيراد والتصدير الأصغر حجما ، أوروبية وأفريقية على السواء ، ودعم مركز بضع شركات كبيرة . وكشفت تقلبات هذه الفترة لجيل جديد من الأفارقة عن مدى اعتماد ثروات بلاده على قوى خارجية ، وكان ذلك بدوره برهانًا على تحرره من وهم الحكم الاستعمارى بتنظيمه احتجاجات فى المراكز الرئيسية للتجارة . وقد كان للحرب العالمية الأولى نتائج خطيرة بالنسبة لأفريقيا الغربية : إذ كانت مقدمة غير سارة للنزاع الأكبر فى الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، الذى كان له حتى تأثير أكبر على المستعمرات فى المناطق الاستوائية . (٢٤)

وفى عام ١٩٢٢ بدأ انتعاش استمر حتى عام ١٩٢٩ . فالمعدل السلعى للتبادل تحسن ، وإن لم يكن بنفس مستوى التحسن فى سنوات ما قبل الحرب ، كما انتعشت معدلات الدخول أيضا نتيجة لارتفاع فى حجم الصادرات . ومن الصعب إصدار حكم دقيق على درجة الانتعاش . واستنادا إلى هيلينر فإن مجموع طاقة نيچيريا على الاستيراد لم تكن فى أواخر العقد الثالث أكبر كثيرا مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى . وبسبب عدم وجود فتوحات تقنية فى الزراعة ، لم يكن ممكنا الإبقاء على مستوى القدرة على الاستيراد إلا عن

(٢٤) توجد دراسة هامة لبعض آثار الحرب العالمية الأولى فى مقالة عالية القيمة للكاتب ميشيل كراودر ، "West Africa and the 1914 - 18 War" ، فى مجلة **Bulletin de l'IFAN, B** ، العدد ٣٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٢٧ إلى ٢٤٥ . انظر أيضا ، كوكس - چورج ، **Finance and Development in West Africa** ، الفصل الثامن .

طريق زيادة المدخلات من الأيدى العاملة والأرض . وكان على منتجى سلع التصدير الموجودين أن يعملوا بكد أكبر ، كما كان يتعين جذب منتجين جدد إلى قطاع التصدير . وكان التطور الأخير ممكنا بفضل وصول الشاحنات الذى سمح بالتوغل إلى مناطق جديدة لإنتاج الصادرات . وكل ما يمكن أن يقال فى الوقت الحاضر ، إلى حين إجراء بحوث أخرى أكثر تفصيلا ، هو أن انتعاش الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٩ كان انتعاشا محدودا ، وأنه من غير المرجح أن يكون قد طرأ أى تحسن ملحوظ على المستويات المعيشية لمعظم منتجى سلع التصدير .

وفيما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٤٤ تدهور معدل التبادل السلعى مرة أخرى ، فيما عدا فترة انتعاش قصيرة فى الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٧ ، ووصل خلال الحرب العالمية الثانية إلى أدنى نقطة خلال القرن . غير أن ما كان ملحوظا أكثر هو أن المعدل الدخلى أظهر أيضا اتجاها نزوليًا (برغم أنه كان هناك مرة أخرى انتعاش محدود فى منتصف العقد الرابع) ، وإن كان قد حدث بعض التوسع فى حجم الصادرات .[٢٥] وقد كان للحرب العالمية الثانية تأثير على أفريقيا الغربية أشد خطورة بكثير من تأثير الكساد العالمى فى العقد الرابع ، وذلك بسبب النقص الحاد فى الواردات الاستهلاكية ، وبسبب الإغلاق المفاجئ لكثير من أسواق التصدير في أوروبا . كما أن أفريقيا الغربية الفرنسية بمجاهرتها بتأييد حكومة فيشى فى پاريس فى عام ١٩٤٠ ، وجدت نفسها محاصرة من جانب الحلفاء ، وكان تأثير ذلك عليها سيئًا بوجه خاص . وعند نهاية الحرب كان مجموع الطاقة الاستيرادية لأفريقيا الغربية أقل مما كان عليه فى أى وقت منذ

---

(٢٥) يمكن أن نرى تصويرا مثيرا للآثار الركودية لهذا الاتجاه فى الرسم البيانى ٦ الذى يوضح الانخفاض فى تداول العملة فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، ويبرهن أيضا على مدى التغيرات الموسمية فى حجم الاقتصاد النقدى .

عام ١٩٠٠ (مع استثناء محتمل هو عام ١٩٢١) ، برغم الزيادة الكبيرة التى طرأت على السكان والديون العامة منذ بداية القرن . وقد كان للاتجاهات المعاكسة للفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٤ نتيجتان أساسيتان . ففى المقام الأول كان هناك قيد على الاستثمار وإرجاء للمشروعات الطموحة . وكان تخفيض الإنفاق هو موضوع الساعة ، والأمان أولا هو الشعار ، والحكم غير المباشر هو الفلسفة المفضلة بحيث تناسب ضيق الوقت المتاح . والغريب أن الاستثناءات الرئيسية لهذا التعميم ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأ تنفيذ بضعة مخططات ، مثل تطوير ميناء فى مونروڤيا ، لمساعدة المجهود الحربى للحلفاء . ثانيا أن طول فترة المعاناة الاقتصادية أدى إلى صعود الحركة التى قُدِّر لها فى نهاية الأمر أن تدفع الحكم الاستعمارى إلى نهايته . وكانت بدايات هذه الحركة قد برزت فى الأزمة الاقتصادية فى العقد الرابع ، وانتشرت نتيجة للحرب العالمية الثانية وغدت أكثر تحديدا ووضوحا ، وفى نهاية الأمر لم تعد مقاومتها ممكنة .

وبعد عام ١٩٤٥ كان هناك تحسن سريع وغير متوقع فى المعدل السلعى للتبادل حدث نتيجة لانتعاش فى الطلب على المنتجات الاستوائية التى كانت لازمة لمساعدة أوروبا على الانتعاش فى فترة ما بعد الحرب ، ثم بعد ذلك لتلبية الاحتياجات من المواد الأولية خلال الحرب الكورية . وتوقف الاتجاه الصعودى فى النصف الثانى من العقد السادس ، ولكن معدلات التبادل ظلت أكثر ملاءمة منها فى أى وقت منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى . وكان حجم الصادرات يزداد فى الوقت نفسه ، ببطء فى أول الأمر ، ولكن بعد ذلك بسرعة أكبر فى العقد السادس ، مما ترتب عليه أن مجموع الطاقة الاستيرادية لأفريقيا الغربية حقق مستويات قياسية . وثمة تطورات هامة عديدة

كانت وثيقة الارتباط بهذه الحقبة الأخيرة من الحكم الاستعماري التى كانت مزدهرة بوجه عام . أولها أنه كان هناك توسع سريع ويبدو لا رجعة فيه للقطاع العام . ثانيها ، كان هناك إحياء للثقة وتدفق متجدد للاستثمار ، مثلما حدث فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٣ ، التى أعقبت أيضا فترة من الكساد الاقتصادى والأزمات السياسية . ثالثا ، أن النمو فى حجم الصادرات بينما تحقق أساسا بالوسائل المألوفة ، فإنه نشأ أيضا عن زيادة فى الإنتاجية الزراعية حدثت نتيجة لاستخدام مبيدات الحشرات والأسمدة والبذور الأفضل جودة . رابعا ، أنه فى العقد السادس وصل توسع السوق إلى النقطة التى كان يمكن عندها بدء صناعة تحويلية كبيرة . وأخيرا شهدت هذه الحقبة نهاية الحكم الاستعمارى . فمن ناحية أحست الدول الاستعمارية بالحاجة إلى استرضاء ومكافأة أهالى المستعمرات الذين عانوا مشاق المجهود الحربى ؛ ومن ناحية أخرى كان الأفارقة أكثر تنظيما وأفضل تمويلا مما كانوا عليه فى السابق ، وكان باستطاعتهم التيقن من أن التنازلات اللازمة آتية فى الطريق .

وتحليل الفترة الاستعمارية الذى يعقب هذا الفصل مقسم إلى فصلين ، كل منهما يتطابق مع مرحلة فى تاريخ الاقتصاد المفتوح . وسنتناول فى الفصل السادس بِنْية الاقتصاد المفتوح ، وبناء عليه سينصب التركيز الرئيسى على النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) ، ولكن سنعالج أيضا أحداثا لاحقة إذا كان لها دور فى المحافظة على الاقتصاد المفتوح فى شكله الكلاسيكى . وفى مقابل ذلك سنركز فى الفصل السابع على الصعاب التى واجهها الاقتصاد المفتوح ، وعلى التغيرات التى أُدخِلت عليه فى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية (١٩٣٠ - ١٩٦٠) . وبالتالى سيكون التأكيد الرئيسى على التطورات المُخلَّة وظيفيًا ، أى تلك التى كانت تتجه إلى تعديل

الاقتصاد المفتوح . وقد أخذت أغلبية الروايات التاريخية بالتقسيمات السياسية التى أقامتها الدول الكبرى ، وتناولت تباعا أفريقيا الغربية البريطانية وأفريقيا الغربية الفرنسية . وهذا الأسلوب ليس مناسبا للتحليل الاقتصادى الموضوعى المقترح هنا . ويتناول الفصلان السادس والسابع اقتصادات أفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية والألمانية والبرتغالية ككل ، وذلك على أساس أن أوجه التماثل بينها من زاوية البنيان والتطور كانت ملحوظة بدرجة أكبر من الفروق ، برغم أن هذه الأخيرة سيشار إليها كلما كانت لها أهمية . ولهذا النهج ميزتان ثانويتان : أولاهما أنه يشمل ليبيريا ، وهو بلد طوّر اقتصادا تصديريا مفتوحا نموذجيا فى القرن العشرين ، برغم أنه كان مستقلا سياسيا منذ عام ١٨٤٧ ؛ ثانيتهما أنه يمكن أن يساعد أيضا على تحطيم التعصب الذى ورثه الأكاديميون من ماضيهم الاستعمارى . [٢٦]

---

(٢٦) الآثار المعاكسة لهذا التعصب مازالت محسوسة . مثال ذلك أن الدارسين الفرنسيين يكتبون عن صناعة الفول السودانى فى السنغال ، ولكنهم نادرا ما يذكرون نيجيريا الشمالية ، وأن الدارسين البريطانيين يناقشون النظام النقدى لأفريقيا الغربية البريطانية دون أية إشارة إلى النظام السارى فى المستعمرات الفرنسية المجاورة .

الفصل السادس

استكمال الاقتصاد المفتوح

هذا الفصل مكرس لإجراء تحليل للاقتصاد المفتوح خلال النصف الأول من العصر الاستعمارى . والأدلة منظمة حول موضوعين يعدان محوريين للتاريخ الاقتصادى للمنطقة . الأول هو إدخال المؤسسات الاقتصادية والسياسية اللازمة لتكملة بنيان الاقتصاد المفتوح ، أما الثانى فيعنى بالطريقة التى توحدت بها مكوّنات الاقتصاد المفتوح لتنشيط الموارد المحلية ، ولتوسيع تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار .

وثمة وجهتا نظر بديلتان متداولتان على النطاق العام تتعلقان بتطور اقتصادات التصدير خلال الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية ، برغم أنه يمكن أن توجد بسهولة تفسيرات أخرى أقل ذيوعا . والحجة الأولى ، والأكثر تقليدية ، تجعل الحكم الاستعمارى مسؤولا فى المقام الأول عن إدخال وإدارة التغيير الاقتصادى . وهذا الاعتقاد أفضى بدوره إلى مدرستى فكر متعارضتين ، ترى أولاهما أن الأفارقة قد تعلموا - وبسرعة وكفاءة - على أيدى نظام رحيم ، وإن لم يكن أبويًا بالضرورة . من ذلك أن تناول ما كفى لرواية **الثورة الاقتصادية فى أفريقيا الغربية البريطانية** (*) (١٩٢٦) كان إلى حد كبير من وجهة النظر الرسمية هذه . (١) وتركز المدرسة الأخرى أيضا على دور الإدارة ، ولكنها تتشكك فى الرأى القائل بأن الحكم الاستعمارى عاد بالفائدة على الأفارقة ، ويوجهون النقد إلى السياسة الرسمية لتمزيقها واستغلالها مجتمعات

(*) The Economic Revolution in British West Africa .

(١) انظر أيضا ، آلان بيم ، The Financial and Economic History of the African Tropical Territories ، أكسفورد ، ١٩٤٠ .

تقليدية يقال إنها كانت مستقرة ومزدهرة . وهذا النهج يمكن أن نجده فى كتاب سوريه - كانال ، **أفريقيا السوداء الغربية والوسطى : العصر الاستعمارى ، ١٩٠٠ - ١٩٤٥** (*) (١٩٦٤) . (٢) أما وجهة النظر الثانيةالأحدث فقد قدمها فى سياقات مختلفة عدد من الاقتصاديين الباحثين فى التنمية ، وهى تعنى فى المقام الأول بتعبئة موارد الأرض والأيدى العاملة فى الاقتصاد الأهلى . ويختلف هذا النهج اختلافا شديدا عن نهج ما كفى وسوريه - كانال ؛ ويتجاهل المشكلة التاريخية المتعلقة بتكاليف الحكم الاستعمارى ومنافعه ، ويسعى أساسا إلى بحث الإسهام الذى قدمه الأفارقة فى عملية توسع الصادرات .

ولكل من وجهتى النظر حسناتها ، ولكن لا يمكن قبول أىٍّ منهما دون شىء من التعديل . فوجهة النظر الأولى ، برغم أن لها مزية إيلاء الاهتمام للتفاصيل ولإيراد الأحداث حسب تسلسلها الزمنى ، موضع شكوك خاصة لأنها تستهين بدور الأفارقة أنفسهم ، على حين أن الاستنتاجات التى تخلص إليها بشأن ما حققه الحكم الاستعمارى من رفاهة تفرط فى التعميم استنادا إلى أدلة محدودة كثيرا ما تكون ملتبسة . أما وجهة النظر الثانية فهى أكثر صقلا وإحكاما ، وتعكس الاتجاهات الحديثة فى اقتصاديات التنمية ، وإن كانت تتجه إلى المبالغة فى يسر عملية النمو وتبسيطها ، بإيحائها بأن التنمية الاستعمارية كانت من الناحية الجوهرية مسألة تصدٍّ للتراخى فى استخدام الموارد الموجودة - بنفس الطريقة التى يمكن بها إقامة مبنى سابق التجهيز بإقناع عدد كاف من

(*) Afrique noire occidentale et centrale : l'ère coloniale, 1900 - 1945 .

(٢) توجد الآن ترجمة له إلى الإنجليزية تحت عنوان French Colonialism in Tropical Africa, 1900 - 1945 ، ١٩٧١ .

الرجال بأن يشـدّوا حبلا . والمطلوب الآن هو نهج يجمع بين العـمق التاريخى لوجهة النظر الأولى والقوة التحليلية للثانية .

والمشكلة المحورية هى تحديد وتقييم العناصـر المكوّنة الرئيسية وتأثيرها على الاقـتصـاد المفتـوح والصعـوبة الخاصـة فى هذا الصـدد هى تحقـيق توازن بين الأسباب المختلفة ، عندما تؤدى طبيعة الشـواهد إلى تعذر قياسها بدقة كبيرة . مثال ذلك أن أىّ كتاب يزعم أنه يستند إلى بحوث حديثة لابد أن يبرز الإسهام الذى قدمه المنتجون والتجار من الأهالى . غير أنه ينبغى فى الوقت نفسه الحذر من تجاهل تاريخ المشروع الأوروبـى فى أفريقيا الغربيـة باعتباره موضـوعا فات أوانه ولا يعنى إلا من أخفقـوا فى مجاراة سرعة التغـير المنهكة بعض الشئ فى الدراسـات الأفريقـية .[٣] ويمكن بتصـنيف تمهيدى أن نقـسم المؤثرات المكوّنة الرئيسـية إلى فئـتين عريضتين ؛ فـئة مسـتوردة وأخرى أهليـة . وكان للأولى دلالتهـا فى أربعة مجـالات : السياسـة الاقتصادية ؛ الـنقل ؛ نظام التوزيع ؛ النقـود والبنوك . أما الثـانية فيـمكن بحـثها من زاوية المـدخلات من الأرض والأيدى العاملة . وفى إيجـاز سوف نبين أن المؤثرات الاسـتـعمارية المسـتوردة كانت بدرجات متفاوتة ضرورية لتكملة الاقتصاد المفتوح ، ولكنها لم تكن سببا كافيا لإحداثه ، وأن المنظمين من الأهالى ، بقبولهم فرص السوق وخلقهم لها ، هم الذين ضمنوا أن يتوسع إنتاج سلع التصدير فى الحقيقة .

---

(٣) قد يكون غير المتخصصين واقعين تحت انطباع بأن أنشطة الأوروبيين قد قتلت بحثا . وليست تلك هى الحال . مثال ذلك أن أحدا لم يكتب تاريخا اقتصاديا لشبكات السكك الحديدية فى أفريقيا الغربية ، وأنه لا تكاد توجد أية دراسات عن المشروعات الأجنبية للتجارة والتعدين والمزارع الجماعية ، أو عن السـياسـة الاقـتصـادية الرسـمـية . وتلك مـوضـوعات هامـة ، وسـيكون من سـوء الطالع أن يتحاشاها طلاب البحوث خشية أن ينظر إليهم على أنهم يتناولون تاريخ أفريقيا بعقلية عتيقة .

وسنتناول هاتين الفئتين على التعاقب ، برغم أنه سيتضح أنه كان هناك تفاعل فيما بينهما . وسيكون من الضرورى لدى تنظيم الفصل أن نأخذ هذا التداخل فى الحسبان : مثال ذلك أنه عند معالجة التغيرات فى نظام التوزيع التى حفزت عليها عوامل خارجية سيكون من الملائم دراسة موقف الأفارقة إلى جانب مواقف الأوروبيين ؛ وبالمثل عند مناقشة استخدام الأهالى لموارد الأرض سيكون من المناسب عند هذه النقطة أيضا أن تفحص بعناية السياسة الاستعمارية إزاء المزارع التجارية والمناجم .

أولا - الدور الأجنبى

من المألوف للمؤرخين أن يقابلوا بين مواقف الدولتين الاستعماريتين الرئيسيتين من مهام الحكومة . فيقال إن النهج الفرنسى كان يتميز بالمركزية ، والجمود الإدارى ، والاتجاهات الاستيعابية . ومن الناحية لأخرى يعتقد عادة أن سياسات بريطانيا تقوم على تفويض السلطة ، وعلى التجريبية السياسية ، وعلى التسامح مع مختلف المؤسسات الأهلية . ولا ريب أنه كانت توجد خلافات بين سياسات الدولتين ، ومن المؤكد أن افتقاد الاتصال والتعاون فيما بينهما كاد أن يديم هذه الخلافات . وعلى الرغم من ذلك فإن التباين كان فى المبدأ أقوى منه فى الممارسة ، وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية كان ما يجمع بينهما أكثر مما هو معترف به عادة . [٤]

---

(٤) من أجل الإلمام بوجهة نظر مكملة لهذا الرأى فيما يتعلق بالتماثل فى السياسات الإدارية والتعليمية ، انظر ، م. سيماكولا كيوانوكا ، "Colonial Policies and Administrations in Africa : the Myths of Contrasts" ، فى مجلة أفريكان هيستوريكال ستاديز ، العدد ٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢٩٥ إلى ٣١٥ .

وقد كانت السياسة الاقتصادية محدودة سواء فى فلسفتها أو فى تقنياتها . فلم يكن متصورا أن تقوم الحكومات بدور محورى ودينامى فى تنمية الضياع التى اكتسبتها ، وهى على أية حال لم يكن رهن تصرفها إلا القليل من الخبرة العملية . وليس فى ذلك ما يدعو إلى الدهشة . ففى وقت كانت أفكار كينز وبيڤريدج فيه ما زالت فى بداية تأثيرها فى أوروبا ، لم يكن من المرجح أن تختلف المبادئ الاقتصادية المطبقة على المستعمرات اختلافا ملحوظا عن تلك السارية داخل الوطن . فكبار الموظفين الاستعماريين كانوا مسؤولين سياسيين ، ومعهم قليلون من الاقتصاديين يعملون فى خدمة الحكومة . أما من كانوا وثيقى الارتباط بالاقتصاد فكانوا يتجهون إلى اتخاذ طابع عملى ، كأن يكونوا خبراء فى الزراعة والغابات . وبرغم اعتراف رؤسائهم بأهميتهم فقد كانوا فى الوقت نفسه على هامش المهمة الرئيسية للحكومة . وهؤلاء الرجال كانوا يمضون فى حياتهم الوظيفية بنفس الدرجة من الإهمال وقصور المكانة التى يعانيها مثلا موظفو النقل فى بريطانيا بالنسبة لأقرانهم فى وزارة الخارجية .

وما إن تحققت التهدئة حتى ارتد النشاط الحكومى إلى دوره التقليدى ؛ وهو فن الإدارة الخفيفة . وفى الشؤون الاقتصادية كان الموظفون السياسيون يعملون فقط بوصفهم «الحكَمَة البيض العظام» ، (*) الذين يضمنون مراعاة القواعد والقوانين بدلا من أن يعملوا على تغييرها . وكان الاعتقاد العام ، الموروث من القرن التاسع عشر ، هو أن المشروع الخاص والحركة الحرة لقوى السوق يمكن أن يؤديا إلى تخصص دولى قائم على المزية المقارنة للدول المعنية ، وذلك من شأنه تشجيع النمو الاقتصادى عن طريق تحقيق توزيع أكثر كفاءة

(*) Great White Umpires ، وكلمة الحكَمَة هنا هى صيغة الجمع الصحيحة لكلمة الحكَم – المترجم .

لعوامل الإنتاج . وستكون التنمية بهذه الوسيلة ، حسبما هو معتقد ، لصالح جميع الأطراف . وبطبيعة الحال كان المقصد الرئيسى للبلد الأم من أن تكون له مستعمرات فى أفريقيا الغربية هو أن يضمن لنفسه تجارة مربحة ، وفى بعض الحالات كانت توضع لوائح جمركية للتأكد من أن ذلك قد حدث . (٥) ومع ذلك كان من الضرورى التأكد من أن الأفارقة يتحصلون على بعض المكاسب من التجارة الدولية ، لأنهم فى نهاية الأمر ، إذا ظلوا فقراء ، فلن يكون باستطاعتهم شراء السلع المصنّعة . ويوجد فى كتاب لورد لوجارد **الانتداب الثنائى فى أفريقيا الاستوائية البريطانية** (*) (١٩٢٢) ، تعبير شامل عن الاعتقاد بأن الحكم الاستعمارى ينبغى أن يقوم على التعاون والمصلحة المتبادلة وليس على الاستغلال الغاشم . ذلك أن مفهوم الانتداب الثنائى ، الذى يجمع على نحو رائع بين السخاء الفلسفى والاقتصاد المالى ، أصبح مقبولا فى فرنسا (استنادا إلى كتاب بريطانيين علي أية حال) بعد وقت غير قصير من قبوله فى انجلترا ، برغم أنه مع نشر كتاب ألبرت سارّو ذى التأثير الكبير فى عام ١٩٢٣ ، **تقييم المستعمرات الفرنسية** (**) ، يمكن القول إنه وجدت انفراجة صغيرة فى هذا الصدد فى العقل الرسمى للاستعمار الفرنسى .

وقد بذلت بضع محاولات للسباحة ضد تيار تفكير المذهب الحر («دعه يعمل») الذى مازالت له قوته ، ولكنها لم تكن ناجحة تماما فى أى وقت . وعند نهاية القرن كان چوزيف تشمبرلين يتحدث فى جرأة عن تنمية الضياع الاستوائية للإمبراطورية البريطانية ، ولكن مخططاته لتدبير معونة مالية إما

---

(٥) يتناول الفصل السابع سياسة التعريفة الجمركية بتفصيل أكبر .

(*) The Dual Mandate in British Tropical Africa .

(**) La mise en valeur des colonies Francaises .

ألغتـهـا وزارة الخزانة أو خفّضـتهـا . [٦] كمـا أن العـالم الذى رحـل عنه جلادستون [*] منذ وقت قريب مازال يشعر بتأثيـره فى ميدان المالية العامة حتى جزء لا بأس به من القـرن العشرين . وقـد قُدِّمت فور انتـهاء الحرب العـالمية الأولى خطتان أخريان للتنميـة كانتا بمثابة انعكاس للخبرة الحديثـة ، سواء فيما يتعلق بالدور المتزايد الذى اضطرت الحكومـات إلى الاضطلاع به خلال الحرب ، والإدراك الذى استيقظ سريعا للأهمية الاقتـصادية للمستعمرات فى وقت كانت فيه الدول الاستعـمارية تحت الحصار . وقد وضع الحاكم جوجچـيسبرج خطة عشرية لساحل الذهب تغطى الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٨ ، وتتطلب تدبير قرابة ٢٥ مليون جنيه استـرلينى تنفق أساسا على نظام النقل . [٧] وهذه الخطة التى كان من المقرر تمويلها من الموارد الخاصة للمسـتعمرة ، ومن ثم لم تسبب أى إزعاج لموظفى وزارة الخزانة فى لندن ، تم تخفيضها نتيجة لسنوات التجارة المعتدلة فى بداية العقـد الثالث . غيـر أنه كانت هناك بعض المنجـزات الهامة ، وبخـاصة تكملة خط السكة الحديد من أكرا إلى كومـاسى فى عام ١٩٢٣ ، وإنشاء ميناء ذى غاطس عميق فى تاكورادى انتهى فيه العمل فى عام ١٩٢٨ ، وتشييد طرق للسيارات بلغت أطوالها حوالى ثلاثة آلاف ميل . وفى فرنسا قدم ألبرت سارّو ، وهو حاكم عام سابق للهند الصينية ووزير سـابق للمستعمرات ، مخططا مماثلا فى عام ١٩٢١ ، وإن كان أكـثر شمولا . [٨] ولكن خطته ، التى كانت ترمى

(٦) س. ب. سـول ، "The Economic Significance of Constructive Imperialism" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ١٧ ، ١٩٥٧ ، الصفحات ١٧٣ إلى ١٩٢ .

(*) **وليم إيوارت جلادستون** (١٨٠٩ – ١٨٩٨) : السياسى البريطانى الشهير ، والشخصية التى سيطرت على حزب الأحرار فى الفترة ١٨٦٨ – ١٨٩٤ – المترجم .

(٧) د. ك. جرينسـتريت ، "The Guggisberg Ten - Year Development Plan" ، فى مجلة **إيكونوميك بوليتين أوف غانا** ، العدد ٨ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٨ إلى ٢٦ .

(٨) سوريه – كانال ، **Afrique noire** ، الصفحات ٣٥٠ إلى ٣٦٠ .

إلى استـغلال موارد الامـبراطورية استغـلالا أكثر كـمالا ، تَعَيَّن أيضـا إدخال تعديلات أكثر قسـوة عليها نتيجة لكساد ما بعـد الحرب وعدم قدرة ألمانيا على دفع التعويضات . وعلى الرغم من ذلك كـان هناك تقدم فى بعض المشروعات منها : قطاع ثيـيه - كاييه من سكـك حديد السنغال ، وقد اسـتكمل فى عام ١٩٢٣ ؛ إدخـال تحسـينات علـي ميناء دكـار ؛ البـدء فى خطة لرى الحـوض الأوسط لنهـر النيـجر . وكـان الهـدف من هذه المشروعـات هو التـوسع فى الاقتصـاد التصديرى ، وذلك على خلاف الخطط الحالية لـلتنمية التى تعنى فى الأساس بالنمو فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد .

وقد وجـدت وجهة النظر السـائدة عن دور الحكومة فى الاقتـصاد تعبـيرا واضحا فى المبادئ التى تعـد الأساس للمالية الاستعمـارية . فالهدف الأساسى كان الاكتفاء الذاتى . وفيما يتعلق بالمسـتعمرات البريطانية فإن قول إيرل جراى المأثور الذى أعلنه فى عام ١٩٥٢ مازال صحيحـا حتى اليوم : «إن أضمن اختبار لسلامة التدابير التى تتـخذ لتحسين أحوال شعب غير مـتحضر هو أنه ينبغى أن يعيل نفسه» . وفى فرنسا طبـقت إصلاحات فى الميزانية فى عام ١٩٠٠ أعطت المستـعمرات درجة أكـبر من الاستـقلال المالى ، ولكنها تطلبت منهـا أيضا أن تتحـمل تكاليف إدارتها وتنمـيتهـا . وبداية من عام ١٩٠٤ حـتى عام ١٩٥٧ كانت المستعمرات مرتبطة «باتحاد» (عـاصمته دكار) يسيطر على تحصيل وتوزيع كل الضرائب غير المبـاشرة تقريبا . [٩] وكان الغرض من «الاتحـاد» هو ضمان قيام المستعمـرتين الغنيتين (السنغال وساحل العاج) بمساعدة المستعـمرات الفقيرة

---

(٩) س. و. نيـويرى ، "The Formation of the Goverment General of French West Africa" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصـفحـات ١١١ إلى ١٢٨ .

المجاورة ، وذلك للحيلولة دون أن تصبح هذه الأخيـرة نزيفا للدولة الاستعمارية . أما المستعمـرات البريطانية الأربع فى أفريقيا الغربية فقـد ظلت كل منها مستقلة ماليًا عن الأخـرى ، ولكن المستعمرتـين الصغيرتين (سيـراليون وغمبيـا) كانتا تحصلان على دعم من بريطانيا عندما تمران بضائقة مالية .

ولتحقيق الاكتفاء الذاتى المالى كانت المستعمرات البريطانية والفرنسية تعتمد أساسا على الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية التى كانت تمثل قرابة ثلثى مجموع الإيرادات فى الجزء الأكبر مـن الفترة الاستعمارية ، [١٠] بل إن النسبة كانت أعلى من ذلك قـبل الحرب العـالمية الأولى ، ولكنها انخـفضت نتيـجة التوسع فى الضـرائب المباشرة ، مـثل ضريبة الرؤوس وضـريبة الدخل ، ونمو الإيرادات من الاستثـمارات العامة . وكـان ينفق حوالى نصف الإيرادات على المرتبات والمعاشات التـقاعدية للموظفين الأجانب ، وتلك حقيـقة تساعد على تفسير الانكفـاء على الذات فى المواقف الرسمية فى الفتـرة الحرجة بين الحربين العالميتين : فبينما كان السخط يتراكم فى أفريقيا ، كانت تغلب على السجلات الحكومية البيانات المتـعلقة بالترقيات والمعاشات التقاعدية . وثمـة شريحة كبيرة أخرى من الدخل العـام كانت تذهب لسداد رأس المال والفـائدة على القروض التى تقدم لأغـراض التنمية . وفى حـالة نيجيـريا ارتفع هذا البند من ١٤ فى المائة من مجمـوع الإيرادات فى عام ١٩٢٦ إلى ٣٣ فى المائة فى عام ١٩٣٤ . ولا يتبقى بعد ذلك إلا القليل للإدارات الاقتـصادية ، مثل الزراعة والغابات . وفضلا عن ذلك فـإن الميزانية الرسمية كـانت عرضة لتغييرات كـبيرة ولا يمكن

---

(١٠) من أجل الاطلاع على دراسة حالة تفصيلية ، انظر ، سير آلان بيم ، "Public Finance" ، فى العمل الجماعى الذى أعده مارچيرى بيرهام ، Mining, Commerce and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحات ٢٢٥ إلى ٢٧٩ .

التنبؤ بها من النوع الذى كان مألوفا فى الاقتصادات المفتوحة . وكان الأرجح أن تنمو الإيرادات خلال فترة رواج التجارة ، مما يعنى أن الإنفاق من الدخل الجارى لم يكن يتوسع إلا بصورة متقطعة . غير أنه فى حالة حدوث كساد لم يكن تخفيض النفقات بالأمر الشديد اليسر بسبب النسبة العالية للمصروفات الثابتة على المرتبات وسداد الديون . والنتيجة أن العبء المالى كان يزداد فداحة كلما مرت التجارة بفترة كساد ، وكان باهظا بوجه خاص خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ .

وكان هناك مصدران إضافيان للمالية العامة : المنح والقروض . ولم تكن المنح تصل إلى مبالغ كبيرة ، كما لم تكن لها أية أهمية عامة فى البرامج الاستعمارية للتنمية ، وإنما كانت تستخدم بصورة انتقائية لمساعدة مستعمرات ، مثل غمبيا وسيراليون ، تعانى عجزا بين الحين والآخر ، وللمساعدة فى حالات الطوارئ ، مثل الحاجة إلى زيادة النفقات الدفاعية خلال الحرب العالمية الأولى . أما القروض العامة ، التى كانت تطرح فى أسواق الأوراق المالية فى لندن وباريس ، فكانت أشد أهمية بكثير . ومع ذلك فإن دراسة فرانكل الرائدة أوضحت أن الاستثمار فى أفريقيا الاستوائية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كان محدودا للغاية بالمقارنة بما كان مطلوبا ، وبما كان ينبغى أن يأتى فى المستقبل ، وبما كان يستثمر بالفعل فى أجزاء أخرى من العالم . [(١١)] وقد وصل إجمالى الاستثمار الأجنبى العام والخاص فى أفريقيا الغربية إلى حوالى ١٤٧ مليون جنيه استرلينى فى الفترة ١٨٧٠ - ١٩٣٦ . وكان ٥٠ فى المائة تقريبا من هذا المبلغ استثمارا عاما أنفق معظمه على تطوير شبكة النقل ، لا سيما

(١١) س. هـ. فرانكل ، **Capital Investment in Africa** ، ١٩٣٨ ؛ وتعليقات سوريه - كانال على هذه الأرقام فى كتابه **Afrique noire** ، الصفحات ٢٠٥ إلى ٢١٤ .

السكك الحديدية . وقد لوحظت تباينات إقليمية : فحوالى الخمس فقط من مجموع الاستثمار فى أفريقيا الغربية (٣٠ مليون جنيه استرلينى تقريبا) تم فى المستعمرات الفرنسية ؛ أما الباقى فقد ذهب إلى المستعمرات البريطانية الأصغر حجما ، وإن كانت ذات كثافة سكانية أعلى . وكانت المقدرة على جمع القروض تتوقف كلية على موارد المستعمرات نفسها ، وهو ما يساعد على فهم السبب فى أن الفروق بين المستعمرات الغنية والفقيرة كانت تزداد بدلا من أن تقل مع مرور الزمن . وكانت طاقة الاقتراض لدى المستعمرات ، شأنها شأن إيراداتها الجارية ، تتقلب مع الدورة التجارية . وكانت النتيجة أنه حتى عام ١٩٤٥ كان الاستثمار يتبع النمو بدلا من أن يكون سببا له ، وأن التدفقات الرأسمالية كانت تُضخِّم آثار فترات الرواج وفترات الكساد بدلا من أن تحدّ منها .

وعلى ضوء الفلسفة الاقتصادية والصرامة المالية للفترة الاستعمارية المبكرة ، لم تكن هناك احتمالات كثيرة لأن تقوم سياسة التنمية على أى شئ آخر خلاف المبدأ الفيكتورى المجرَّب جيدا ، مبدأ الجهود الذاتية . وتتأكد سلامة هذا الاستنتاج فى سياسة الحكومة تجاه مسائل التجارة والأرض والأيدى العاملة ذات الأهمية الكبيرة . وسندرس هذه الموضوعات الثلاثة بالتفصيل فيما سيلى ، ولكننا نذكرها بإيجاز فى هذه المرحلة لمجرد الإشارة إلى توجه التفكير الرسمى . ففيما يتعلق بالتجارة أنشأت حكومات المستعمرات مناطق للتجارة الحرة داخل كل مستعمرة ، ثم سمحت بأن تعمل قوى السوق دون قيود بدرجة أو أخرى ، ويمكن فهم الموقف المتساهل تجاه الشركات التجارية الأجنبية إذا تذكرنا أن هذه الشركات كانت فى طليعة المطالبة الصاخبة بالتدخل الحكومى عند نهاية القرن التاسع عشر . وفيما يتعلق بالأرض فإن السياسة البريطانية والفرنسية أكدت حقوق الأفارقة . وشجعت على نمو طبقة أهلية من منتجى سلع التصدير المستقلين . وفى حالة قوة العمل كانت السياسة الاستعمارية ترمى إلى السماح

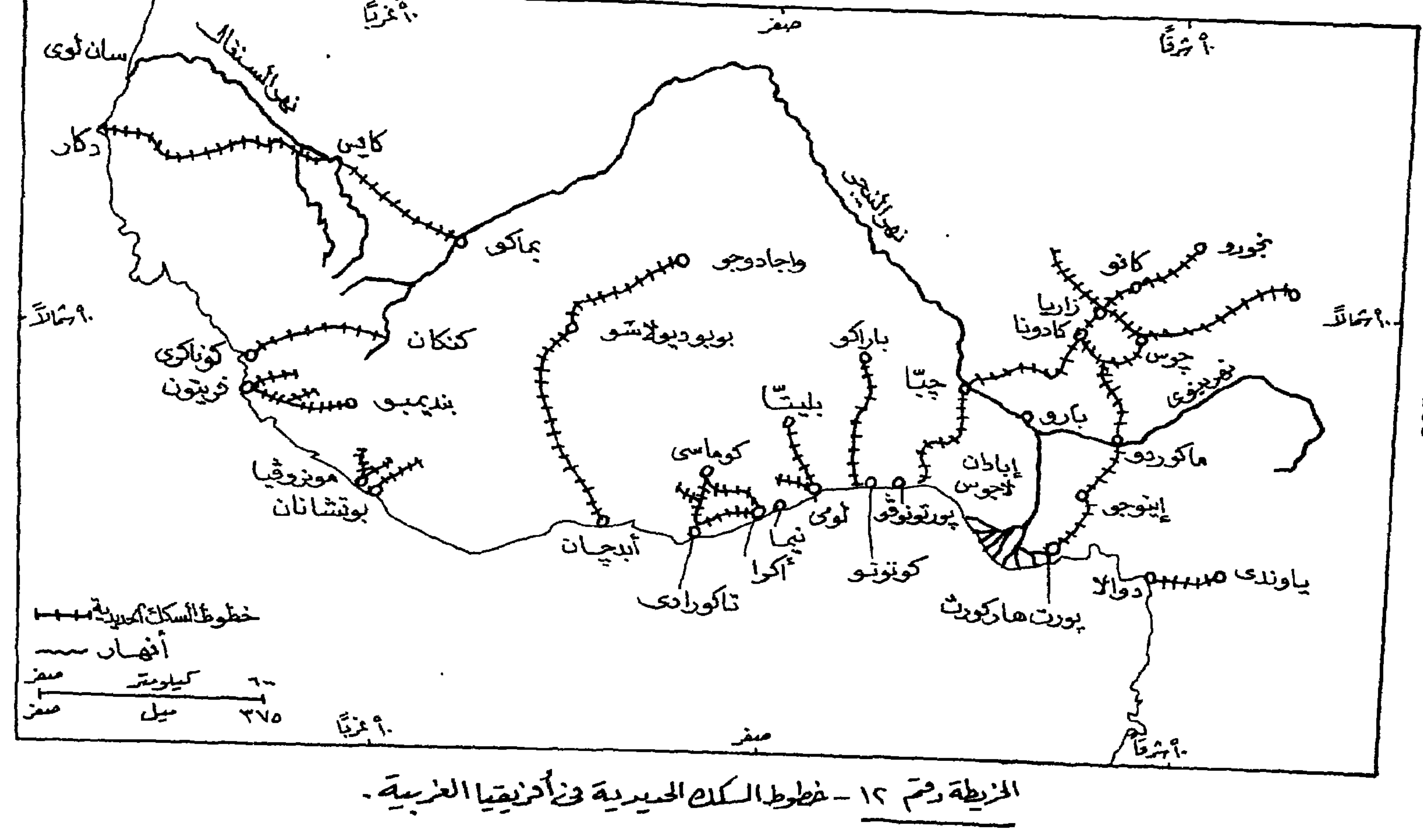
بالحراك (التنقل) ، بل إلى تشجيعه فى بعض الأحيان ، بحيث يمكن للمناطق الرئيسية الحصول على حاجتها من العمال . وكان ميدان النقل ، كما سيتضح ، هو وحده الذى تسيطر عليه السلطة الحكومية . أما عن بقية الميادين ، فإن الافتقار إلى التقنيات والأشخاص المؤهلين ، ونقص المال ، وعدم الالتزام بفكرة الاشتراك الحكومى المباشر فى الشؤون الاقتصادية ، يعنى أن دور السلطات الاستعمارية فى خلق الاقتصاد المفتوح كان أقل بروزا مما يعتقد أحيانا .

واستنادًا إلى لورد لوجارد فإن «التطور المادى لأفريقيا يمكن إيجازه فى كلمة واحدة – النقل» . [(١٢)] ولكن لا يمكن أن نتوقع من كلمة واحدة توجز مشكلات معقدة أن تحقق درجة عالية من الدقة . وعلى الرغم من ذلك فإنه يظل صحيحا أن الاقتصاديين يعزون دائما إلى تسهيلات النقل الحديثة مكانا هامًا فى تحقيق النمو الاقتصادى . مثال ذلك ما زعمه والت روستو من أن السكك الحديدية كانت السبب المفرد الأكثر أهمية «للانطلاق» الصناعى فى أمريكا الشمالية وألمانيا وروسيا ، ومن أنها كانت شديدة التأثير فى أماكن أخرى ، لا سيما فى انجلترا . [(١٣)] وليس من العسير أن نرى لماذا تعين أن تكون تلك هى الحال . إن النقل الحديث له أثر اختصار المسافات ، أى أنه ينقل السلع والأفراد عبر مسافات أطول وبسرعة أكبر وبتكلفة أقل مما كان ممكنا فيما سبق . وقد كان لهذا الابتكار نتائج عميقة ، إذ أنه حرر تلك الأجزاء من رأس المال والأيدى العاملة الوثيقة الارتباط بعمليات النقل التقليدية من أجل استخدامات أكثر إنتاجية فى مجالات أخرى ؛ كما أدى إلى ظهور موارد جديدة ، مثل الفحم والحديد ، كانت لها أهمية أساسية فى التنمية الصناعية ؛ وإلى تنشيط

---

(١٢) The Dual Mandate in British Tropical Africa ، الصفحة ٥ .

(١٣) و. و. رستو ، The Stages of Economic Growth ، كمبردج ، ١٩٦٠ .



الخريطة رقم ١٢ - خطوط السكك الحديدية في أفريقيا الغربية.

قطاع التصـدير الذى ولّد بدوره رأس المال اللازم للاستثـمار الداخلى . وعلى ضوء الدلالة الحقيقية والمدّعاة للنقل الحديث فى تنمية أفريقيا الغربية ، فإنه مما يثير الدهشة أن المؤرخين الاقتصاديين لم يجروا إلا بحوثا قليلة فى هذا الموضوع . (١٤) وسينـصب الاهتمـام فى المسح التالى على التـجديدات المحليـة ، أى السكك الحديدية والموانى وطرق السيـارات والمجارى المائية . أما التـحسينات فى النقل البحرى ، وأساسا الانتقال من السفن الشراعية إلى السفن البخارية ، فقد سبق الحديث عنها فى الفصل الرابع .

وقد كـانت الخطط الخاصة بتـشييـد السكك الحديدية فى أفـريقيا الغـربية موضع فحص دقيق من جـانب المروجين فى القطاع الخاص منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل . (١٥) وكانت هذه الخطط بسبب إفراطها فى التصور ، وغموض مـقصدها ، وتكاليفهـا الفلكية الواضحة ، تتطلب دعمـا حكوميًا ، ولكنها فشلت فى الحصـول عليه . غير أنه مع مقدم أزمة اقـتصادية خطيرة فى الربع الأخـير من القـرن الماضى توفـر لدى المصالح الاقـتـصادية والمسـؤولين الحكومـيين اقتناع بأهمـية السكك الحـديدية للمحـافظة على القدرة الـتنافسـية لأفريقـيا الغربيـة فى الأسواق الدولية . وقـد بدأ تشييـد السكك الحديدية فى

(١٤) نقطة البدء مازالت هى كتاب ما كفى ، **The Economic Revolution** ، الفصل الثالث . وللاطلاع على واحدة من دراسات الحالة الحديثة القليلة ، انظر ، چاك مانجولت ، "Le chemin de fer de Konakry au Niger (1890 - 1914)" ، فى مجلة **ريفى فرانسيز ديستوار دوتر – مير** ، العدد ٥٥ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٧ إلى ١٠٥ . والرواية الشاملة الوحيدة للسكك الحديدية فى أفريقيا الاستوائية هى كتاب أندريه هوبريخت ، **Transports et Structures de développement au Congo : étude du progrès économique de 1900 à 1970** ، باريس ، ١٩٧٠ .

(١٥) أولوفيمى أومـوسينى ، "Railways Projects and British Attitudes Towards the Development of West Africa, 1872 - 1903" ، فى مجلة **چورنال أوف ذى هيستوريكال سوسايتى أوف نيجيريا** ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٤٩١ إلى ٥٠٧ .

العقد التاسع من القرن الماضى وانتهى فى العقد الثالث من القرن الحالى عند انتهاء الحقبة الأولى من الحكم الاستعمارى . وسرعان ما أصبحت أفكار أصحاب المشاريع من القطاع الخاص ملكية حكومية . وكان الفرنسيون يهدفون إلى الاندفاع شرقا من السنغال والاستيلاء على السودان الغربى ، الذى كان يمكن بعد ذلك ربطه بخطوط من شمال أفريقيا ومن الساحل الجنوبى لأفريقيا الغربية ، وبذلك تتمكن فرنسا من السيطرة على الجزء الأكبر من أفريقيا غرب مصر وعلى الكنغو . أما السياسة البريطانية فكانت على وجه الإجمال أقل طموحا ، وكان أساسها الاحتفاظ بمجالات النفوذ القائمة ، برغم أنه كان يجرى التفكير ، عند نهاية القرن خلال نوبة إحساس مؤقت بالنشاط ، فى إمكانية وجود خط يمتد من نيچيريا الجنوبية حتى بحيرة تشاد وفيما وراؤها إلى مصر .

والخريطة الحالية للسكك الحديدية فى أفريقيا الغربية تعكس بوضوح هذه المشروعات التى لم ينفذ إلا جانبٌ منها . وقد حدثت التطورات الرئيسية الثلاثة فى السنغال وساحل الذهب ونيچيريا . إذ بدأ خط السكة الحديد فى السنغال فى عام ١٨٨١ ، وبعد عدة تغييرات فى الخطة وفترات إرجاء كثيرة تم فى النهاية ربط دكار بباماكو (مسافة طولها ٧٢٠ ميلا) فى عام ١٩٢٣ .[١٦] وفى ساحل الذهب انتهى فى عام ١٩٠٣ تشييد خط من سِكوندى إلى كوماسى ، وكان خط آخر من أكرا إلى كوماسى جاهزا فى عام ١٩٢٣ ، واكتمل المثلث فى عام ١٩٢٧ بخط ثالث يربط الميناءين الساحليين . وفى نيچيريا بدأ الخط الأساسى فى لاجوس فى عام ١٨٩٦ ، ووصل إلى كانو (مسافة مجموعها ٧١١ ميلا) فى عام ١٩١١ . واستكمل فى عام ١٩٢٦ خط ثانٍ يربط ميناء

(١٦) تشييد هذا الخط على امتداد فترة خمسين عاما يعد ملحمة تستحق بالتأكيد دراسة خاصة بها .

هاركورت فى نيـجيريا الشرقـية وكادونا مارا بإينوجـو وجوس . وكانت هناك خطوط أخرى أقصـر تمتد من فريتون إلى بنديمبـو (استكمل فى عام ١٩٠٦) ؛ ومن لومى إلى أتاكـبـامى (عـام ١٩١٣) ؛ ومن كـوناكـرى إلى كنكان (عـام ١٩١٤) ؛ ومن كـوتونو إلى باراكـو (عـام ١٩٣٦) ؛ ومـن أبدجان إلى پوپو ديولاسو (عام ١٩٣٦) . وبحلول عام ١٩٤٠ كان لدى أفـريقيا الغربية خطوط للسكك الحديديـة مجموع أطـوالها ٥٢٠٠ ميل مـقسمـة بالتساوى تقـريبا بين المستعمرات البريطانية والفرنسية .

وعلى الرغم من أن الفـرنسيين جـرّبوا فى مرحلة مـبكرة تشييـد السكك الحديدية عن طريق التعاقد مع القطاع الخاص (وكاد البريطانيون أن يفعلوا الشئ نفسه) ، فإن حكومات المسـتعمرات هى التى قامت من الناحية الفعليـة بتشييد كل شبكة السـكك الحديدية وبرأسمـال عام . [١٧] ويبدو أنه كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسيـة لهذه الدرجة الاستثنائية من المبادرة الحكوميـة . أولها أن تشييد السكك الحديدية فى أراض لم تكتـسب حديثا فقط ، وإنما بالـقوة ، أثار عددا من القضـايا المتفجرة والتى تتـعلق بحقوق الأرض ، وتدبيـر الأيدى العاملة ، وفى نهاية الأمر السيطرة السياسية . وقد أدركت الحكومتان الفرنسية والبريطانية أنه من الخير أن تبقى كل هذه الأمور فى أيادٍ رسـمية . ثانيها ، أنه منذ البداية كـان للسكك الحـديدية وظيفـة عـسكرية وإدارية ، بالإضـافة إلى وظيـفـتهـا الاقتصادية . وكان لحكومات المستعمرات مصلحة قوية فى اتجاه خطوط السكك الحديدية وفى توقيت التشـييد بسبب حرصها علي أن يكون باستطـاعتها تحريك

---

(١٧) من أجل الاطلاع على دراسة مقارنة (عن داهـومى وتوجو وجنوب غرب نيچيريا) ، انظر ، س. و. نيوبرى The Westerm Slave Coast and its Rulers ، اكسفورد ، ١٩٦١ ، الصفحات ١٤١ إلى ١٤٧ .

الجنود والمسؤولين إلـى النقاط الرئيسـية بأسرع مـا يمكن . وآخرها أن مـقاولى القطاع الخاص ومسـتثمريه لم يندفعـوا إلى تشييد السكك الحديدية في أفـريقيا الغربية ، ومن عَـرَض خدماته منهم كان يطمع فى الحصول على إعـانات مالية وعلى مميزات أخرى ، وكـثيراً ما تبين عـدم كفاءته . وكانت الاحتـياجات من رأس المال عالية لأن السكك الحديدية كان عليها أن تخدم مساحة واسعة متناثرة السكان . وفضلا عن ذلك فإن بعض الخطوط كان يتعين إنشاؤها توقعا للطلب ، وليس لمجرد الاستجابة له ، كما كانت ربحيـتها فى نهاية الأمر غير مضمونة ، وعلى أية حال كان من المؤكد أنها حـدث بعيد . وكلما كان رأس المال الخاص حذرا كان المشروع الحكومى ضروريا .

وكانت تحسينات الموانى وثيقة الارتباط ببرامج تشييد السكك الحديدية . [(١٨)] فقد أخذت السفن البخارية تكشف بالفعل عـيوب موانى أفريقيا الغربية التى لم يكن باستطاعة كثير منها التعامل مع سـفن أكبر من السفن الشراعية التقليدية . غير أن السفينة البخارية لم يكن لها تأثير ملحوظ على إنتاج الصادرات ، على حين أن السكك الحـديدية كـان لها هذا التـأثيـر . وبحلول عام ١٩٠٠ كـان واضحا أن الموانى الـقائمة عاجزة عن التـعامل مع حجم المنتجـات التى كانت السكك الحديدية تسـتطيع تسليمه ، ونتـيجة لذلك أدخلت تعـديلات جوهرية على الموانى الرئيسيـة بدأت من حوالى عام ١٩٠٠ ، واستمـرت طوال العصر الاسـتعـمارى . وفى بعض الأمـاكن تم تحسين المراكـز القائمـة ، مثل دكـار ولاجوس وفريتون ، وفى أماكن أخرى أنشئت موانى جديدة تماما ، مثل پورت هاركورت وتاكورادى . وكانت النتيجـة تدهور المراكز الأصغر ، مثل باداجرى

---

(١٨) توجد مجموعة من دراسات الحالة لتطور موانى أفريقيا الغربية فى العمل الجماعى الذى أعده ب. س. هويل ، د. هيلينج ، **Seaports and Devolopment in Tropical Africa** ، ١٩٧٠ .

وسان لوى وكالابار(*) القديمة ، وتزايد تركيز تجارة التصدير فى بضعة موانى كبيرة تخدمها السكك الحديدية . وفى العقد الرابع كان ما لا يقل عن ٦٥ فى المائة من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية عبر البحار يمر خلال دكار . وكانت تاكورادى فى ساحل الذهب ولاجوس فى نيجيريا على القدر نفسه من الأهمية . وظلت الموانى الأوروبية الرئيسية بالنسبة لتجارة أفريقيا الغربية ، كما كانت فى القرن التاسع عشر ، هى ليفربول وبوردو ومرسيليا وهمبورج .

وما إن اختفى فى الهواء الاستوائى الساخن الحديث السطحى المبكر عن «استغلال ثروة الداخل» حتى أصبح واضحا أن تأثير السكك الحديدية يقتصر على مساحة صغيرة على أحد جانبى الخط . ولم يتم إدخال كثيرين من المنتجين المتناثرين فى مساحات واسعة فى اقتصاد التصدير لأن تكلفة نقل محصولاتهم إلى محطة السكك الحديدية كانت لا تزال عالية جدا بالنسبة للسعر الذى يمكن الحصول عليه . فقبل عام ١٩١٨ لم يكن هناك إلا القليل جدا من الطرق الصالحة لكل الأجواء فى أفريقيا الغربية خارج المدن . وكان سبب ذلك بسيطا : فالسيارة كانت ابتكارا جديدا ، والنوع الذى كان ينتج فى ذلك الوقت كان بطيئا وغالى الثمن ، وثقيل الوزن بدرجة تتلف الطرق التى تسافر عليها . وعلى خلاف ما يمكن أن يفترض ففى ذلك الوقت كان قليلون من المسؤولين أو الشركات الأجنبية هم الذين يرون مستقبلا ما للسيارة فى العالم المتخلف . وفى عام ١٩٠٧ ، على سبيل المثال ، سجلت «الرابطة البريطانية لزراعة القطن» رأيا مفاده أنه فيما يتعلق بأفريقيا الغربية تعتبر الطرق المرصوفة

(*) **كالابار** . مدينة وميناء بالقرب من خليج غينيا . وهى الاسم الذى أعطاه المستكشفون البرتغاليون وقت وصولهم فى القرن الخامس عشر للقبائل التى تقطن ساحل غينيا . وكان أهل كالابار يعملون كوسطاء بين التجار البيض على الساحل وقبائل الداخل .

والنقل بالسيارات خطأ ، وذلك بقدر ما يستطيع المرء أن يحكم» . [١٩] وفى العقد الثانى من القرن الحالى كان روّاد الخدمات التجارية لنقل الركاب والبضائع بالسيارات أفارقة أبرزهم نيجيرى اسمه و. أ. داوودو .

وقد أدى إدخال السيارات من طرازات فورد الأسرع والأرخص ثمنا والأخف وزنا ، التى وصلت إلى أفريقيا الغربية فى عام ١٩١٨ ، إلى اعتبار المواقف السائدة عن النقل بالسيارات عتيقة مثل السيارات المبكرة نفسها . ففى عام ١٩٢٣ عبرت السيارة الأولى الصحراء الكبرى من الجزائر إلى تمبكتو ، وهى رحلة ملحمية ، ولكنها سرعان ما أصبحت رحلة عادية . وبحلول عام ١٩٣٠ كانت الشركات التجارية للنقل بالسيارات تعمل فى المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادى فى أفريقيا الغربية والصحراء الكبرى وحول هذه المراكز . ومع مقدم عام ١٩٤٠ كان لدى أفريقيا الغربية الفرنسية حوالى عشرة آلاف سيارة بالمقارنة بست عشرة سيارة فقط فى عام ١٩١٣ . وكان التوسع فى النقل بالسيارات فى أفريقيا الغربية البريطانية حتى أسرع من ذلك : ففى العقد الثالث كان عدد السيارات التى استوردها كل من ساحل الذهب ونيجيريا ضعف عدد السيارات التى دخلت المستعمرات الفرنسية ، وكذلك ضعف حمولتها . [٢٠] وكان استيراد السيارات وتشغيل النقل بالسيارات فى أيدى شركات خاصة ، أفريقية وأوروبية على حد سواء . غير أن بناء الطرق كانت تضطلع به أساسا حكومات المستعمرات ، التى كانت تخطط الطرق لتغذية السكك الحديدية ،

---

(١٩) تقرير الرابطة البريطانية لزراعة القطن (تحت رقم c. o. 520/55) إلى وزارة المستعمرات ، ٨ أغسطس ١٩٠٧ ، مكتب السجلات العامة .

(٢٠) للاطلاع على دراسة حالة ، انظر ، أ. م. هاى ، "The Development of Road Transport in Nigeria, 1900 - 1940" ، فى مجلة **جورنال أوف ترانسبورت هيستورى** ، سلسلة جديدة ، العدد ١ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٩٥ إلى ١٠٧ .

وليس لكى تكون منافسا لها ، برغم أنه كانت توجد فى أفـريقيا الغربية ، كما فى أجـزاء أخرى من العـالم ، منافسـة متـزايدة بين نظامى النقل بعـد الحرب العـالمية الثـانيـة . ومن الهام أن نـلاحظ أن الأفارقـة الذين لم يكن البـرنامج الرسـمى لبناء الطرق يلبى احتـياجـاتهم ، والذين كـانت تتوفـر لديهم الموارد الضرورية ، قد أسهموا أيضا فى البنية الأساسية الجديدة . فمزارعو الكاكاو فى نيجيريـا وساحل الذهب ، على سبيل المثال ، كانوا يبنون طرقـهم وجسورهم الخاصـة فى العقـدين الثاني والثـالث من القرن الحـالى ، ويقومـون بتشـغيل أساطيل من الشـاحنات للإسراع بإجلاء محـاصيلهم . وقد أقيم فى العـقدين الثالث والرابع الإطار الأسـاسى لشبكة الطرق الحاليـة فى أفريقيا الغـربية ، التى لولاها ما كـان يمكن حدوث التـوسع فى النقل بالسيـارات . وبالنسبـة لبعض المسؤولين والجـماعـات المحلية كـان تشييـد الطرق للربط بالعالـم الخارجى هو الحدث البارز في أيامهم ، ودرامـا تاريخية وشخصية استلهـمتها رواية جويس كارى المثيرة Mister Johnson (١٩٣٩) .

وكان تـطوير المجارى المائيـة الداخلية يتم على نطـاق متواضع ، ومـرجع ذلك فى الأساس أن الأوروبيين تبـينوا ، مثلما تبين الأفارقـة قبلهم ، أن النقل النهرى تعوقـه الشلالات والجنادل بشدة وكذلك التـغيرات الموسمـية الحادة فى مستوى الميـاه . غير أن التحسينات البـسيطة نسبيا ، مثل تطهـير المجارى المائية الموجودة ، عـملت على تنشيط الاقتـصاد المحلى فى بعض المناطق ، كـما فى بعض أجزاء نيجيريا الجنوبية . ولا عجب أن الابتكار الرئيسى ، وهو استخدام بواخر مزودة بعجلات تجديف ، قد حدث فـوق مسطحات المياه ، مثل النيجر وبنوى والسنغال ، التى كان الأفارقة قد سبق أن جعلوا منها طرقا عامة معروفة . وعلى الرغم من أن البواخر كانت مملوكة أساسا لشركات القطاع الخاص ، فقد بذلت بعض المحاولات للتـنسيق بين النقل النهرى والنقل بـالسكك الحديدية .

من ذلك أن سكك حديد السنغال ، برغم أنها كـانت تنتهى عند بماكو ، كانت هناك وصلة تربطها بالنيجر الأوسط ، وبذلك كانت تـصل دكار بتمبكتو وغاو . غيـر أن النقل التقليـدى بالكنو كان فى الـوقت نفسه يشكـل بين الحين والآخر منافسا خطيرا وغير متوقع للسكك الحديدية ، كما فى حالة خط لاجوس الذى كان يجـد صعـوبة فى جذب حـركة النقل خـلال السنوات العشـر الأولى من تشغيله ، وذلك بسبب المنافسة من قوارب الكنو على نهر أوجون .

وقد استفادت أفـريقيا الغربية ، مثلما استـفادت أجزاء أخرى من العالم ، من النقل الحديث بكثير من الوسائل التى تنبأ بهـا الاقتصاديون الكلاسيكيون ، ومن أهـم مظاهر هذه الاستفادة الانخفاض الكبير الذى طرأ على أسعار الشحن . ففى عام ١٩٠٩ كانت تكلفة التحـميل على الرأس للطن / ميل تتفاوت من ٣ شلنات وبنس واحد إلى ٥ شلنات فى ساحل العاج ، حسب السلع المحمولة . أما عـربات اليد والبراميل المـدحرجة فكانت تكلفـتها تتفـاوت من شلن واحد و٢,٥ بنس إلى شلن واحـد و١١ بنـسـا . وكانـت رسوم الـشـحن بالسكك الحديدية فى عام ١٩٠٣ تبلغ فى المتوسط ١/٤ ١١ بنس ، ولكنها انخفضت إلى ما بين ٤ بنسـات و ١/٢ ٧ بنس فى العقد الثالـث ، على حين أن تكلفة النقل بالشاحنات كانت منخفضة ، فى حدود ٣ بنسات للطن/ ميل فى عام ١٩٣٠ . وهذه التخفيضات المثـيرة كان لها تأثيران رئيسيان . أولهما أنه بـالاستعاضة عن القوة البشرية بالآلات كان النقل الحديث يشجع على توليفة أكثر كفاءة بين عوامل الإنتاج بتحريره موارد الأيدى العـاملة النادرة لتوجيهها لاستـخدامات أخرى ، وزيادة الحراك ، ونشر المعلومات عن فرص السوق . فـالأوروبيون كانوا يتحركون إلى الداخل ؛ والأفارقة كـانوا يسافرون إلى مزارع الكاكـاو والفول السودانى وإلى المدن . ثانيهما أن الانخـفاض فى تكلفة النقل كان وفرا خارجـيا عجّل بتوسع قطاع التصدير بجعل الإنتاج مربحا على امتداد منطقة أوسع وبالنسبة لعدد أكبر

من المزارعين ، وسمح بتنمية موارد جديدة ، مثل حقول الفحم التى اكتشفت بالقرب من أودى فى نيجيريا الشرقية فى عام ١٩٠٩ . كما أن السكك الحديدية والطرق البرية دفعت إلى الخلف الحدود التقليدية للتجارة وأعادت تشكيلها . ومن أمثلة ذلك أن وصول سكك حديد لاجوس إلى كانو فى عام ١٩١١ كان حدثا ذا دلالة كبيرة فى التاريخ التجارى لأفريقيا ، وكان إيذانًا بالتدهور النهائى للتجارة القديمة ذات التوجّه الشمالى عبر الصحراء الكبرى ، وبإعادة توجّه أسواق الداخل نحو الموانى الساحلية ، والتحام مركزين للتبادل لم يكن بينهما فى القرون السابقة إلا اتصال متقطع .

والتقييم السابق لأثر النقل الحديث يتطلب بعض التحفظ ، سواء لتجنب الطابع الكاسح للتفسيرات التقليدية التى كانت تتجه إلى اتباع روح رأى لورد لوجارد فى هذا الموضوع ، أو لكى توضع فى الاعتبار البحوث الحديثة ، مثل دراسة فوچل عن أمريكا الشمالية التى أوضحت أنه قد حدثت مبالغة كبيرة فى أهمية السكك الحديدية فى التنمية الاقتصادية .[٢١] وثمة تحفظات رئيسية أربعة ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان فى حالة أفريقيا الغربية . أولها أن التعميمات حول آثار النقل الحديث كثيرا ما تشير ، ولو بطريقة ضمنية ، إلى المنطقة ككل . وذلك برغم أن ليبيريا لم تكن لديها مواني أو طرق للسيارات حتى العقد الخامس من القرن الحالى ، ولا سكك حديدية حتى العقد السادس . كما أن أجزاء كبيرة من المناطق الداخلية لأفريقيا الغربية الفرنسية السابقة مازالت حتى اليوم محرومة من أية وسائل حديثة للنقل . ولم تكن منافع النقل الحديث محسوسة بقوة إلا فى مناطق قليلة ، لاسيما ساحل الذهب ونيجيريا والسنغال ،

---

(٢١) روبرت و. فوچل ، Railroads and American Economic Growth : Essays in Econometric History ، بلتيمور ، ١٩٦٤ .

كانت مواردها كـبيرة بدرجة تكفى للاستـثمار فى بنية أساسية حـديثة . ومرة أخرى نلاحظ أن الآثار الإقليميــة للتنمية الاقتصادية الاستعــمارية كانت شديدة الاختلاف فى المناطق المختلفة . ثانيهــا أن من الخطأ الاعتقاد بأن النقل الحديث خلق اقتصادا تصديريا من العدم . فغالبية الصادرات الرئيسية كانت تشحن إلى الخارج **قبل** إدخال السكك الحديدية والنقل الحديث . بل يمكن القول إن النقل الحديـث كان ينجـذب فى المقام الأول إلى مناطق أخـذت بالفعل تُفْـصِح عن إمكانياتها الاقـتصادية ، برغم أنها مازالت تزخـر بعدم اليقين .[٢٢] ثالثها أن إدخال النقل الحديث لم يضمن توسعًا آليًا ومثيرا فى الصادرات . ففى داهومى لم يكن للسكك الحديدية إلا أثر ضـئيل نسبيًا ، على حين أنه فى نيـجيريا لم تكن الامتدادات الطويـلة لخطوط السكك الحديدية ناجحة ، سـواء لأنها كانت تمر بأرض قاحلـة ، أو لأن رسوم الشحن على منـتجات مـعينة كـانت شديدة الارتفـاع . وأخيرا يـنبغى تذكـر أن المواصلات قـد صُمِّـمَت أساسـا لإجلاء الصادرات . ولم يكن هناك إلا القليل من الطرق الجـانبية أو الطرق التى تربط بين المستعمرات ، كما لم تبذل سوى محاولات محدودة للاستفادة من السكك الحديدية والطرق كحافز على التبادل الداخلى .

وقد طرأ تغير كبير خلال الحـقبة الأولى من الحكم الاستعمارى على نظام التوزيع المرتبط بالتجـارة عبر البحار . غير أنه ينبـغى توخى الحذر لدى مناقشة هذه التغيرات ، لأنها كانت لفترة طويلة موضوع خلاف سياسى واقتصادى فيما يتعلق بدور الشركات الأجنبية . وقد استمر هذا الجدل طويلا بسبب عدم توفر

---

(٢٢) فى هذا الصـدد كـانت حـالة أفـريقـيا الغـربيـة مماثلة لحـالة كـولومـبيـا ، حـيث بدأ النمـو الاقتصـادى قبل ظهور تسـهيلات النقل الحديثة . انظر ، ايڤريت أ. هاجن ، On the Theory of Social Change : How Economic Growth Begins ، هوموود ، ١٩٦٢ ، الصفحة ٣٦٣ .

الأدلة القاطعة ، ولأن الحدس يزدهر عندما يتعذر التفنيد ، ولأن التأكيدات ، إذا ما تكررت كثيرا ، تكتسب فى نهاية الأمر منزلة الحقائق وسندها . (٢٣) والتحليل المقدم هنا له أهداف ثلاثة : أولها ، إيجاز التغيرات الرئيسية التى أثرت فى البيوت التجارية الأجنبية ؛ ثانيها ؛ تفسير سبب حدوثها ؛ ثالثها ، دراسة آثارها على الشركات الأفريقية .

وشملت التغيرات الأكثر إثارة حدوث تجديدات فى الموقع الجغرافى والهيكل التجارى . فالشركات الأجنبية ، التى كانت قائمة على الساحل منذ أن بدأت التجارة عبر البحار مع أفريقيا الغربية ، أخذت أعداد منها تتحرك إلى الداخل فى العقد الأخير من القرن الماضى . وكانت تحمل إلى الداخل بوساطة السكك الحديدية ، كما كانت تتحرك فى ذيل الإدارة ، راضية بالسير وراء من دعوها إلى التحرك . وبحلول العقد الثالث من القرن الحالى كانَ للشركات البارزة فروع فى المراكز الرئيسية للتجارة على نطاق أفريقيا الغربية . (٢٤) وكانت التغيرات الهيكلية من نوعين : أولهما أن الشركات الأجنبية ، بعد أن كانت مشروعات صغيرة نسبيا يسيطر عليها رجل واحد أو عدد من الشركاء ، شرعت فى تشكيل شركات ذات مسؤولية محدودة . ويكفى القليل من الأمثلة الممكنة الكثيرة لتصوير هذا التطور الذى بدأ عند ختام القرن التاسع عشر : فمؤسسة چون هولت وشركاه أصبحت شركة محدودة فى عام ١٨٩٧ ؛ ومؤسسة

---

(٢٣) ينبغى أن يشار هنا إلى دراستين رائدتين بارزتين ، إذ أن كليتهما حاولت تخليص الحقيقة من الخرافة ، وهما : ج. مارس ، "Extra - Territorial Enterprises" ، فى العمل الجماعى الذى أعده م. پيرهام ، **Mining, Commerce, and Finance in Nigeria** ، ١٩٤٨ ، الصفحات ٤٣ إلى ١٣٦ ؛ پ. ت. باور ، **West African Trade** ، كمبردج ، ١٩٥٤ .

(٢٤) للاطلاع على دليل معاصر للشركات الأجنبية ، انظر ، أ. ماكميلان ، **The Red Book of West Africa** ، ١٩٢٠ .

شيرى بيير يسّاك فى عام ١٩٠٨ ؛ ومـؤسسة ى. ، و. كنج ، التى أنشئت فى ختام القرن السابع عشر ، حذت حذوها فى عام ١٩١١ ؛ ومؤسسة موريل إى پروم فى عام ١٩١٩ . وثانيهما ، كان هناك تحرك نحـو التركز ، إذ قضى على كثير من المؤسسات الصغيرة ، وما تبقى منها اندمج لخلق حفنة من الشركات الكبيرة جدا . وكـان هذا الاتجاه ظاهرا بالفعل فى الـعقد التـاسع من القرن الماضى ، ولكنه واصل التطور خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعمارى ، وبحلول عام ١٩٣٠ كانـت هناك ثلاث شركـات بارزة هى : شركـة أفريقـيا المتـحدة (*) ؛ الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية (**) ؛ الشركة التجارية للغرب الأفريقى (***) . وكانت هذه الشركات تتـداول فيما بينها ما بين ثلثى وثلاثة أرباع تجـارة أفريقيا الغربية عبر البحار ، ويمكن مقارنة شـبكتها التجارية من حيث الحجم والأهمية بالنظام الإدارى الذى كانت الدول الاسـتعمـارية تقوم بتسيـيره . والحقيـقة أن «مسؤول المقاطعة» فـى شركة أفريقيا المتحدة كان له نفـوذ محلى أقوى من نفوذ «مدير المنطقة» فى حكومة صاحب الجلالة ، وكان بالتأكيد أعلى منه مرتبة .

وكان أهم هذه الشـركات هى شركة أفريقـيا المتحدة ، التى كـانت تتداول بمفردها نصف تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار فى العقد الرابع من القرن الحالى . وكانت هذه الشركـة تهيمن على أفريقـيا الغربية البـريطانية ، كما أن فـروعها كانت تشترى وتشحن حوالى ربع الصادرات الأساسية لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وهى الخلف العظيم لسلفين كبـيرين هما : «شركة النيـجر الملكية» التى تكونت فى عام ١٨٨٦ ، و «الـرابطة الأفريقـية» (****) التى أنشـئت بعد ذلك بثـلاث

(*) United Africa Company

(**) Compagnie Française de l'Afrique Occidentale

(***) Société Commerciale de l'Ouest Africain

(****) African Association

سنوات . وعلى الرغم من أن شركة النيجر فقدت امتيازها الرسمى فى عام ١٩٠٠ ، فقد واصلت التجارة على نطاق كبير ، وفى عام ١٩٢٠ اشتراها و. هـ. ليڤر ، عملاق صناعة الصابون ، مقابل ثمانية ملايين جنيه استرلينى . أما «الرابطة الأفريقية» فقد استمرت حتى عام ١٩١٩ ، عندما اندمجت مع إخوان ميلر ، ومع ف. وأ. سوانزى ، لتشكيل «شركة التجارة الأفريقية والشرقية المتحدة (*)» . وفى عام ١٩٢٠ أخفق ليڤر فى مزايدة لشراء هذه الشركة بدورها ، ولكن فى عام ١٩٢٩ توصلت «شركة التجارة الأفريقية والشرقية» إلى اتفاق مع إخوان ليڤر كانت نتيجته تكوين كارتل عملاق عرف «بالشركة الأفريقية المتحدة» . وكانت الشركة التالية فى الأهمية هى «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» التى أنشئت فى عام ١٨٨٧ . ولهذه الشركة أيضا نسب أفريقى غربى طويل ، إذ تحدّرت من «شركة السنغال» (**) التى تأسست فى عام ١٨٨١ ، والتى كانت هى نفسها وريث بيت أبناء مرسيليا الذى يملكه س. أ. ڤيرمنيك ، الذى ترجع مصالحه فى أفريقيا الغربية إلى العقد الخامس من القرن الماضى . أما الشركة الكبيرة الثالثة ، «الشركة التجارية للغرب الأفريقى» ، فقد أنشأتها فى عام ١٩٠٧ حلقة سويسرية وفرنسية من كارتل أفريقى غربى آخر ، هو ريف ورروث وساى . وكانت هذه الشركة عند بدايتها تملك أقل من نصف رأسمال «الشركة الفرنسية للغرب الأفريقى» ، وفروعا أقل كثيرا من فروعها ، ولكنها استولت على منافستها بعد الحرب العالمية الثانية . وتواريخ الأنشطة التجارية الطيبة لهذه الشركات الثلاث ، التى مازالت حتى اليوم الكارتلات التجارية الأجنبية

(*) African & Eastern Trade Corporation Ltd.

(**) Compagnie du Sénegal.

الرئيسية فى أفريقيا الغربية ، يمكن أن تساعد على حل الخلاف الذى أحاط طويلا بهذه الأنشطة . (٢٥)

وكانت أهم الشركات الأصغر حجما التى ظلت قائمة هى شركات چون هولت ، باترسون زوكونيس ، موريل وپروم ، پييريساك . وكان من أهم القادمين الجدد إلى تجارة أفريقيا الغربية (بصرف النظر عن الشركات المتخصصة مثل إخوان كادبرى وشركات التعدين) أولئك الذين يشار إليهم عادة «بالمشرقيين» ، وذلك تعبير يشمل أبناء عدد كبير من بلدان شرقى البحر المتوسط . فالمهاجرون «المشرقيون» ، وبخاصة اللبنانيون ، بدأوا الاستيطان فى أفريقيا الغربية عند ختام القرن الماضى . وكان معظمهم يعتزمون فى الأصل الذهاب إلى أمريكا ، ولكنهم لأسباب مختلفة أخفقوا فى التقدم غربا إلى ما هو أبعد من الساحل الأفريقى . وبحلول عام ١٩٢٩ كان هناك أكثر قليلا من ثلاثة آلاف مشرقى فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، وعدد أقل قليلا فى المستعمرات البريطانية . وشرع هؤلاء المهاجرين يمارسون التجارة على نطاق محدود ، ولكنهم بسبب براعتهم وجسارتهم وقلة تكلفتهم سرعان ما حققوا نجاحا فى ميادين معينة . وقد تركوا بصمتهم الأولى فى غينيا ، حيث حققوا ازدهاراً فى صادرات المطاط فى عام ١٨٩٨ . ولأنهم كانوا يتعاملون بالنقد ، فقد وضعوا حداً للمقايضة ، وأرغموا عددا من الشركات الأوروبية على التوقف عن العمل . بعد ذلك كانوا يشترون محصولات تصديرية أخرى ، مثل الفول السودانى والكاكاو ، ويبيعون السلع القطنية . وفى العقدين الثالث

---

(٢٥) يمكن العثور على قدر من المعلومات عن «الشركة الأفريقية المتحدة» فى كتابى تشارلس ويلسون The History of Unilever ، مجلدان ، ١٩٥٤ ؛ Unilever, 1945 - 1965 ، ١٩٦٨ . ونرد رواية وصفية لعمليات الشركات الفرنسية فى كتاب چان ورينيه شاربونو ، Marchés et marchands d'Afrique noire ، باريس ، ١٩٦١ .

والرابع من القرن الحالى امتد نشاطهم إلى النقل بالسيارات ، وكانوا أيضا يديرون فنادق ومطاعم . وواصلت أعدادهم الازدياد ، واحتفظوا بأهميتهم حتى اليوم .[٢٦] إن «المشرقيين» ، وإن لم يكونوا فوق النقد ، كثيرا ما كانوا يعاملون بعداء لا مبرر له من جانب الأوربيين والأفارقة . وذلك سوء حظ يعانيه عادة الغرباء الذين يفتقرون إلى نفوذ سياسى .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن درجة عالية من التركز كانت ظاهرة أيضا فى الأعمال المصرفية والنقل البحرى . غير أنه على خلاف الشركات التجارية لم تكن المصالح المصرفية ومصالح النقل البحرى كثيرة العدد فى أى وقت . وكانت الشركات الرئيسية تدين بمراكزها بدرجة أقل لعمليات استيلاء ناجحة ، وبدرجة أكبر للدعم الحكومى ، وذلك على الأقل فى البداية ، إذ كانت شركات السفن البخارية تحصل على إعانات مالية ، كما أن المصارف كانت تُمنح حقوقا احتكارية لإصدار العملة . ونتيجة لذلك كان باستطاعة بضع شركات ذات حظوة أن تحقق هيمنة يتعذر النيل منها . مثال ذلك أن شركات النقل البحرى البريطانية التى تخدم الساحل الغربى وضعت فى عام ١٨٩٠ تحت السيطرة التامة لشركة أ. ل. چونز ، إلدر وديمبستر وشركاهما المحدودة .[٢٧] وقد زادت أساطيل چونز من ٣٥ سفينة مجموع حمولتها ٣٥ ألف طن فى عام ١٨٨٤ ، إلى ١٠١ سفينة مجموع حمولتها ١٠٣ ألف طن فى عام ١٩٠٩ ،

---

(٢٦) من أجل مزيد من المعلومات ، انظر ، فؤاد أ. خورى ، "Kinship, Emigration and Trade Partnership among Lebanese of West Africa" ، فى مجلة **أفريكا** ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٨٥ إلى ٣٩٥ ؛ وليم د. ستانلى ، "The Lebanese in Sierra Leone : Entrepreneurs Extraordinary" ، فى مجلة **أفريكان إيريان نوتس** ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٥٩ إلى ١٧٤ .

(٢٧) پ. ن. داڤير ، "The African Steam Ship Company" ، فى العمل الجماعى الذى أعده چ. ر. هاريس ، Liverpool and Merseyside ، هاريس ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢١٢ إلى ٢٣٨ .

وهو العام الذى توفى فيه . أما النقل البحرى الفرنسى فقد أصبح مركزا على شركتين مقرهما فى مرسيليا هما شارجير رينى ، والشركة الأصغر التابعة لها فابر وفريسينيه ، وكانت لكلتيهما روابط مالية وإدارية «بالشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» . وفى عام ١٨٩٥ توصلت شركة إلدر وديمبستر والشركة الألمانية الرئيسية ، فورمان ليناى ، إلى اتفاق يحد من المنافسة بينهما ، ويضع سياسة مشتركة إزاء القادمين الجدد . ولم تنضم الشركات الفرنسية إلى هذا الاتفاق لأنها لم تكن تتنافس على نفس الخطوط كما تتنافس الشركات البريطانية والألمانية الأكبر حجما . وقد مكّن «مؤتمر» النقل البحرى (كما تسمى هذه الترتيبات) الشركتين الرئيسيتين من السيطرة على الجانب الأكبر من تجارة النقل البحرى لأفريقيا الغربية . وكان سلاحهما الأساسى هو نظام الخصم المؤجل ، الذى تُردّ بموجبه لأصحاب السفن الذين يوافقون على قصر تعاملهم على سفن «المؤتمر» نسبة من رسوم الشحن . وكان الخصم يدفع بأثر رجعى لمنع ذوى الولاء المزدوج من التحول إلى خط آخر . وقد عُلِّق «المؤتمر» خلال الحرب العالمية الأولى ، ولكن أعيد تكوينه فى عام ١٩٢٤ ، وظل قائما دون منافسة حتى العقد الرابع ، عندما بدأت شركة أفريقيا المتحدة تسيير سفن خاصة بها عبر المحيط .[(٢٨)]

وكان يسيطر على البنوك التجارية فى المستعمرات البريطانية «بنك أفريقيا الغربية البريطانية»[(*)] (عام ١٨٩٤) ، وفى المستعمرات الفرنسية «بنك أفريقيا الغربية»[(**)] (عام ١٩٠١) . وحتى وصول «بنك ماركليز»[(***)] فى عام ١٩٢٦

---

(٢٨) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، شارلوت ليبوشر ، The West African Shipping Trade, 1909 - 1959 ، ليدن ، ١٩٦٣ ، الفصلان الثالث والرابع .

(*) Bank of British West Africa

(**) Banque de l'Afrique Occidentale

(***) Barclays Bank (Dominion, Colonial & Overseas)

لم يكن هناك تهديد جدى لمركز «بنك أفريقيا الغربية البريطانية» ، بل حتى عندئذ ظلت المنافسة بين البنكين محدودة عن طريق التفاهم المتبادل من النوع الذى يكبح أعضاء المهنة الواحدة عن المنافسة الضارية بين بعضهم بعضا .

وخير تفسير للتطورات السابقة هو أنها كانت استجابة للتغيرات فى البيئة التجارية فيما بين عامى ١٨٨٠ و١٩٣٠ . فمن الناحية الجوهرية كان التحول إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة وظهور بضع شركات كبرى قليلة نتيجتين للحاجة إلى كل من صيانة رأس المال التجارى وزيادته . وفيما بين عامى ١٨٧٠ و١٩٣٦ استثمرت المصالح الأجنبية الخاصة فى أفريقيا الغربية ما يقرب من خمسين مليون جنيه استرلينى . وقد ساهمت الشركات التجارية بمعظم هذا المبلغ ، وكان من الطبيعى أن يوجه كله من الناحية الفعلية إلى التجارة . وكانت الحاجة إلى حماية الاستثمارات القائمة بالقضاء على المنافسة دافعا هاما إلى الاندماج خلال فترات التجارة غير المُرضية ، كما حدث فى العقد التاسع من القرن الماضى والعقد الثالث من القرن الحالى . وكانت هذه الفترات تتميز أيضا بترتيبات مؤقتة «لوقف إطلاق النار» . فشركات التصدير ، مثلا ، كثيرا ما كانت توافق على اقتسام مجموع المشتريات على أساس أدائها الماضى . واتفاقات التجميع التى من هذا النوع كانت كثيرا جدا ما تنهار عندما تتحسن ظروف التجارة ، وعندما ترى الشركات الأعضاء أن بإمكانها العمل منفردة بصورة أفضل . وكانت الحاجة إلى زيادة رأس المال مواكبة للتوسع الجغرافى للشركات الأجنبية الذى كان هو نفسه نتاجا للظروف المعاكسة فى أواخر القرن الماضى . ففى الوقت الذى كان يحدث فيه انخفاض كبير فى هوامش الربح على السلع الأساسية التقليدية ، كان التوسع إلى الداخل ضروريا لضمان رقم أعمال أكبر ، والاستيلاء على حصة فى أية تجارة جديدة وأكثر ربحا يمكن

تنميتها . غيـر أن التوسع لم يكن ممكنا تحقيقه دون تعبئـة أموال أكثر مما يوجد رهن تصرف الشركـات الأجنبية المتوسـطة فى أفريقيـا الغربيـة . ومن هنـا كان الاتجاه نحـو تكوين الشركات واندمـاجها ، وهو اتجـاه كان يستمـر فى أوقات الرخاء ، مثل السنوات ١٩٠٠ - ١٩١٤ ، وكذلك فى فترات الكساد .

وكان لدى الشركات الأكبر مزايا هامة علـى الشركات الأصغر المنافسة لها . أولاها أنه كان باستطاعتـها إنشاء فروع لها فى الداخل ، واستخـدام عدد أكبر من الموظفين الأجـانب المهرة ، وإن كانـوا باهظى التكلفة . ثانيـتهـا أنه كانت لديها الموارد اللازمة لتمويل أنشطة عدد مـتزايد من التجار المحليين الجسورين ، وإن كـانوا مـفلسين ، الذين قـدر لهم أن يقـومـوا بدور هام فى الاقـتـصـاد الاستعمارى . ثالـثتها أنه كانت لديها القدرة على تمويل مخـزونات لفترة زمنية طويلة ، وذلك لأن الطبيعة المبعثرة للسـوق فى أفريقيا الغربية ، وكذلك بعدها عن أوروبا ، كانا يعنيـان أن رقم الأعمال يكون عادة منخـفضا . رابعتـها أنها كانت تستطيـع الصمود أمام التقلبـات المفاجئة فى التـجارة عبر البحـار ، كما حدث فـى الفتـرتين ١٩١٩ - ١٩٢٠ و١٩٢٩ - ١٩٣٤ ، بأيسر مما تسـتطيع الشركات الصغـيرة . خامستها ، أن الشـركات الأكبر كان باستطاعـتها ممارسة درجة أكبر من التـأثير على التجارة فى مجمـوعها ، وذلك عن طريق التكامل أفقيـا (بضم شركات تجارية أخرى) ورأسـيا (بحيازة مصـالح فى النقل البحرى والصناعة التحويلية) . سادسة هذه المزايا أنها كانت تستفيد من وفورات الحجم : مثال ذلك أنها كانت تستطيع ، عن طريق الشراء بالجملة ، شراء السلع المصنّعة بأسعار أقل من منافـسيها ، كمـا كانت فى مركز يضمـن لها أن تكون الوكيل الوحيد فيما يتعلق بعلامات تجاريـة خاصة . وأخيرا ، كانت الشركات الكبيرة

تستطيع أن تعوّل على قدر هام من التعاون الحكومى فيما يتعلق بمصالحها المحلية . فالإدارة ، وإن كانت من الناحية الرسمية محايدة فى مثل هذه الأمور ، كانت فى الممارسة تبدى تفضيلا للتعامل مع عدد محدود من الشركات الأجنبية الراسخة . وهكذا خلق الاستعمار جماعة «أخلاقية» جديدة من التجار كان يشغل شرائحها العليا عدد قليل من الرجال الذين تجمع بينهم جنسية مشتركة وخلفية دينية واجتماعية واحدة .

وقد كانت الآراء المتناقضة فيما يتعلق بدور الشركات الأجنبية الكبيرة شائعة منذ فترة طويلة . فمن ناحية اتهمت هذه الشركات بالاستغلال ، وتلك تهمة نادرا ما حددت بصورة دقيقة ، ومن المؤكد أنه يصعب بحثها . ومن الناحية الأخرى كانت الشركات الأجنبية تشكو من التجار الأفارقة ، زاعمة أن عددهم أكبر كثيرا من اللازم ، وأن وجودهم لم يكن يخفض أرباح الشركات الكبيرة نفسها فقط ، وإنما أرباح المنتجين الأفارقة كذلك .

وتدور فكرة الاستغلال حول موضوعين متكررين : أولهما أن الشركات الكبيرة حققت أرباحا فاحشة ؛ ثانيهما أنها قضت على جيل صاعد من التجار الأفارقة . ووجهة النظر القائلة بأن الشركات الأجنبية كان باستطاعتها تحقيق أرباح مفرطة تستند فى أقصى تطرف لها إلى أن هذه الشركات كانت لها سيطرة كاملة على السوق ، سواء فى أوروبا أو فى أفريقيا . وذلك إن شئنا الدقة ليس صحيحا . فالشركات التجارية الكبيرة ، برغم ما لها من أهمية ، كانت تأخذ الأسعار العالمية كحقيقة مفروغ منها ؛ وتستمد ربحها من قدرتها على تعديل أسعارها (وتكاليفها) تبعا لذلك . بالإضافة إلى أن الشركات الكبيرة لم تكن لها سيطرة كاملة على السوق الأفريقية أيضا . فمن الناحية التقنية لم يكن ما يوجد

احتكارًا ، وإنما احتكـار قلة ، أى وضع تسيطر فيه على السـوق بضع شركات متنافسـة . كما إن إمكانيات الأرباح المفرطة كانت أضـيق مما يفترض فى بعض الأحيان . وربما يكون المنتجون والمستـهلكون الأفارقة قد أفادوا بعض الشئ من المنافسـة فيـمـا بين الشركـات الأجنبـيـة ، ومن وفورات الحـجم التى كـان باستطاعتهم تحقيقها ، ومما كانوا يستطيعون تقديمه من خدمة منتظمة ومستمرة . ومع ذلك لا يمكن إنكار أن احـتكار القلة كـان أقـرب إلى الاحـتكار منه إلى المنافسة الكاملة ، وأنه صـحيح أيضا أن الشركات الكبـيرة كانت تعتبـر التركز مُـحَقِّـقًا لمصـالحهـا فى المقام الأول . وقـد أوضح چون مارس ، فى دراسـة تفصيلية لعمليات المشروعـات الأجنبية فى العقد الرابع من القرن الحالى ، أنه فى مجالات معنية ، وفيما يتعلق بسلع مـحددة ، كان باستطاعة الشركات الكبيرة بين الفينة والأخرى تحقـيق أرباح مفرطة بالنسبة لما كان يمكـن الحصول عليه لو كان هناك قدر أكبر من المنافسة . [٢٩] وفى المناسبات النادرة التى كانت المنافسة فيهـا فعالة تماما ، كما حـدث عندما اقتحم سول ركّاح تجـارة الفول السودانى النيچـيرية فى العقـد الرابع من القرن الحـالى ، كان المزارع يحصل على سـعر أعلى لمحـصوله . [٣٠] وسواء أكـان يمكن أم لا يمكن تعـميم هذا المثـال على التجـارة ككل ، وعلى امتداد فتـرة زمنية أطول ، فإنه افـتراض هام ، وإن لم يكن من السهل اختباره .

---

(٢٩) "Extra - Territorial Enterprises" ، فى العمل الجماعى الذى أعده م. بيرهام ، Mining, Commerce and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحات ٧٦ إلى ٨٧ .

(٣٠) للاطلاع على موجز لحياة ركّاح وأعماله ، انظر ، هانكوك ، Survey of British Commonwealth Affairs ، المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، الصفحتين ٢١٦ و٢١٧ .

ولدى تقييم دور الشركات الأجنبية من الهام التمييز بين سؤالين مختلفين : أولهما ، مـاذا كان سيؤول إليه الوضع فى أفـريقيا الغربية من غـير وجود هذه الشركات ؟ ثانيهما ، ما نتيـجة المقارنة بين أدائها الفعلى والإسهام الأمثل الذى كان يمكن تقديمه ؟ فيـما يتعلق بالسؤال الأول فإن الوظائف الرئيسـية للشركات الأجنبية كانت توفير وعرض السلع الاستـهلاكية التى كانت هى الحافز الرئيسى للإنتاج التصديرى ، وضمـان أن يتم تسويق الصادرات فى البلدان الصناعية . وكانت هذه الشركات لدى الاضطلاع بهذه الأنشطة تتـعرض لمخاطر تتمثل فى الاحتفاظ بالمخزونات ، والتعهد بتسليم سلع فى المستقبل ، كما كانت تموّل عمليات كثير من التجار الأفارقة . ومن غير وجودها كان الأرجح أن يوجد هناك استثمار أقل فى التجارة ، وخبرة فنية أقل فى الأسواق الدولية ، وقطاع للتجارة الخارجية أصغـر كثـيرا . أمـا عن السؤال الثـانى ، فمن الواضـح أن سجل الشـركات الأجنبيـة يقصر كثـيرا عما كان ممـكنا من الناحية النظرية . وكانت الـشركات الكبيرة ما إن تقام ، حتى تصبح ذات نظرة مـحافظة . كما كانت حريصة على الدفاع عن مواقعها القائمة أكثر من حرصها على فتح مجالات نشاط جديدة . ثال ذلك أنها لم تكن حـتى العقد السادس من القرن الحالى تبدى اهتمـاما كبيرا نمية الصناعات المحلية ، وكـان مرجع ذلك فى جزء منه أن هذه التنمية لم تكن لى أية حال بالمهـمة السهلة ، وفى جزء آخـر أن هذه الشركات كانـت عازفة ن التصدى لمشروعات غير مألوفة .[٣١] كذلك لم تكن الشركات الكبيرة تقدم شجيعا يذكر للتدريب فى مجال الإدارة الحديثة للأعمال . وكان على الأفارقة

(٣١) تناقش هذه المسألة بتفصيل أكبر فى الفصل السابع .

أن يكتسبوا المهارات الضرورية بوسائلهم الخاصة ، ويبطء فى الوقت نفسه . وفضلا عن ذلك فإن من المشكوك فيه أن المزيد من المنافسة كان سيؤدى إلى تحقيق الأفارقة لوضع أفضل بعض الشئ من زاوية الأسعار التى يحصلون عليها مقابل منتجاتهم ، والأسعار التى يدفعونها مقابل السلع الاستهلاكية . وأخيرا فإنه لا ريب أن نسبة كبيرة من أرباح التجارة والأموال الفائضة ومرتبات الأجانب كانت تحول إلى الخارج بدلا من استثمارها فى أفريقيا .

كما أن موقع رجال الأعمال الأفارقة فى ظل الاستعمار لم يكن بالبساطة التى كثيرا ما يبدو بها . وكانت الاتجاهات الرئيسية لمصائر شركات الاستيراد والتصدير الأهلية على النحو التالى : تمكن نشاط التجار الأفارقة من الازدهار خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٨٨٠ لأن ظروف التجارة فى ذلك الوقت لم تكن تعطى الشركات الكبيرة أية مزية ساحقة . فالحجم الضيق للسوق ، واستخدام المدفوعات النقدية ، ومقدم السفينة البخارية ، هذه كلها كانت ظروفا مكّنت الشركات الصغيرة من تحقيق درجة هامة من النجاح . ومن العقد التاسع من القرن الماضى فصاعدا أخذت البيئة التجارية تنحاز لصالح الشركات الكبيرة ، وتبين لشركات كثيرة أصغر ، أوروبية وكذلك أفريقية ، أنها تفتقر إلى ما كان بقاؤها يتطلبه من رأسمال ومهارات . غير أن التجار الأفارقة لم يستسلموا بسهولة ، وبحلول العقد الثالث من القرن الحالى كانوا بدورهم يسعون إلى تكوين شركات فى محاولة لتعبئة مزيد من رؤوس الأموال . بيد أنه فى هذا الوقت كانت الشركات الأجنبية الكبيرة قد وطدت ما يكاد أن يكون هيمنة كلية ، وبعد ذلك تبين للشركات الصغيرة ، أيًا كانت جنسيتها ، أن الحواجز أمام الدخول يكاد يستحيل التغلب عليها . والمحاولتان الناجحتان اللتان كثيرا ما يشار إليهما

قام بهما مشرقيان ، وليس أفريقيان : فسول ركّاح ظفر بحصة ضخمة فى تجارة الفــول الســودانى النيجيرية فى العقــد الـرابع من القرن الحالى ، وبعده اقتحم أ. ج. ليـفنتيـز تجارة الاسـتيـراد والتصـدير فى ساحل الذهب خـلال الحرب العالمية الثانية . [٣٢] وقد وجد هذان الرجلان مكانا لهما عند النقطة التى كانت وفورات الحـجم التى تتمـتع بها الشـركات الكبـيرة تقل عندها عـن الوفورات السالبة الناشئـة عن الطبيعة الشاملة وغيـر المتخصصة نسبيـا لأعمالها . ويعنى ذلك أن القادمين الجديدين بدآ باستغلال أسـواق خاصة وأنواع معينة من السلع ؛ وأنهمـا كانا فى مـوقع يمكنهمـا من اتخاذ الـقرارات فى الحال بدلا مـن إحالة الأمور إلى إدارة رئيسية فى أوروبا ؛ وأنه كان باستطاعتـهما استخدام سياسات قوية فى مقابل نظرة بيروقراطية مستـقرة . غير أن هذين الاستثنائين ، لكونهما قليلى العدد ، يثبتـان القاعدة ، لأن ركّاح وليفنتيز كانا رجلى أعمال لديهما مهارات خاصة ودوافع قوية وروح مغامرة .

إن الاستنتاجات التى يمكن اسـتخلاصها من هذا العرض للمصـائر المتغيرة للأعـمال يلزم بحـثـها بعناية . فـفى المقـام الأول ، من المرجح أن شركـات الاستيراد والتصدير الأفريقية عانت انخفاضا فى النسبة التى تتداولها من التجارة عبر البحار ، على الأقل فـيما يتعلق بالسلع الأساسية الثابـتة . غير أنه ينبغى عدم المبالغة فـى مدى هذا الانخفاض ، لأن الشركات الأوروبية كـانت تهيمن بالفعل على تجارة الموانى الرئيـسية فى الفترة ١٨٥٠ - ١٨٨٠ - وتلك حـقيقة لا يتم التأكيد عليـها دائما . ومن الناحية الأخرى فـإنه من زاوية القيمة يرجح أن التجـارة الخارجيـة التى يتداولها أفـارقة كانت فـى العقد الثـالث من القرن الحالـى أكبـر مما كانت عليـه فى منتصف القـرن الماضى . وما حـدث هو أن .

(٣٢) عن ليفنتيز ، انظر باور ، West African Trade ، الصفحات ٧٩ إلى ٨٦ .

المجموعـات كافة حققـت مكاسب من توسع التجارة خلال الحـقبة الأولى من الحكم الاستعـمارى ، ولكن مكاسب الشركات الأجنبـية كانت أكبر نسـبيا من مكاسب الشـركات الأهليـة . ثانيـا ، أنه ليس من الصواب القـول بأن وضع الأفارقة تدهور فـى تجارتى الاستيراد والتـصدير التقليديتـين دون الاعتراف فى الوقت نفسه بجسـارتهم فى فروع أخرى من التجارة . وقد كـان هناك كثيرون من الأفـارقـة على درجـة من الحنكة تكفى لإدراك أن خـيـر مـا يفـعلونه هو استـحداث أنواع جـديدة من التجارة ، وليـس محاولة المنافـسة مع الشـركات الكبيرة المتعاملة فى التجارتين . ففى نيـچيريا ، على سبيل المثال ، كان الأفارقة أول من استورد سيارات الشحن التجارية وقام بتشغيلها ، وأول من قام بتسويق ماكينات الخياطة ، وبناء دور العرض السينمائى ، وأول من أقام صناعة الخبز . ثالثا ، من الهام تذكر أن التغيرات المدفوعـة من الخارج فى البيئة الاقتصادية لم تكن مسـؤولة إلا جزئيـا عن التحـول فى المواقع النسبـية للشـركات الأجنبـية والأهلية . وكان من العـوامل الهامة أيضا أوجه الضـعف الهيكلى الداخلى ، مثل وجـود القوانين الموروثة التى جـعلت من العسـير استـمرار نشـاط تجارى أفريقى بعد وفاة مؤسسه .

كمـا يوجد اختـلاف هام فى الرأى حول مـصائر الوسطاء الأفـارقة الذين كانوا يربطون المنتجين والمستهلكين بشركات الاستيراد والتصدير . وتزعم بعض المصادر أن الوسطاء قد أزيحـوا عند ختام القرن التاسع عشـر ؛ وتزعم مصادر أخرى أن النصر كان حليف الهجمات التى شنتـها عليهم الشركات الأجنبية فى العقـد الرابع من القرن الحالى ! وقد نشـأ الزعم الأول أساسا بسبب الاهـتمام المبالغ فيـه الذى أولى لسقوط بضعة أفـراد بارزين ، مثل چاچا ونانا أولومو ، ممن كانوا يديرون احتكارات تجارية كبيرة فى القرن الماضى ، على حين كان يتم

تجاهل أنشطة عدد متزايد من التجار الصغار فى القرن العشرين . وقد أوضحت الدراسات التى أجراها چيرتزل وإيكيم أن شركات أجنبية كثيرة فى نيجيريا الشمالية سرعان ما أدركت أنها لا يمكن ، على أية حال ، أن تتحمل نتائج الاضطراب الكامل فى نظام التوزيع الأهلى . [٣٣] فتوسع السوق فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٣٠ كان ممكنا ليس فقط نتيجة تحرك الشركات الأجنبية إلى الداخل ، وإنما أيضا نتيجة زيادة فى عدد الوسطاء الأفارقة . ومن ذلك أن مدير شركة لاجوس ستورز ليمتد [*] - وهى شركة كان لها فروع متعددة فى داخل نيجيريا - أفاد فى عام ١٩٠٨ أن تعامل شركته مع المستهلك الأخير كان أقل من واحد فى المائة من مجموع تجارة شركته . [٣٤] وتؤكد أرقام التعداد للمدن الكبيرة فى أفريقيا الغربية أن التجارة كانت مهنة تتسع ، لا مهنة تنحدر .

وحياة أومو أوكوى (١٨٧٢ - ١٩٤٣) ، وهى سيدة بارزة كانت تشتغل بالتجارة فى أونيتشا ، تزودنا بمثال مشوّق لجسارة أهلية خلال هذه الحقبة من تجارة أفريقيا الغربية التى كانت أقل حظًا فى الدعاية والتى أعقبت انحدار الوسطاء العظام فى القرن التاسع عشر . [٣٥] وقد كان توغل الشركات الأجنبية فى الداخل بعد عام ١٩٠٠ عونًا كبيرًا لنشاط أومو أوكوى التجارى ، حيث

---

(٣٣) تشيرى ج. چيرتزل ، "Relations Between African and European Traders in the Niger Delta, 1800 - 1896" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٣ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٦١ إلى ٣٦٦ ؛ أوبارو إيكيم ، **Merchant Prince of the Niger Delta** ، ١٩٦٨ ، الصفحتان ١٨٧ و١٨٨ .

(*) Lagos Stores Ltd. .

(٣٤) Egerton to Crewe . C. O. 520/68 ، ١٦ ديسمبر ١٩٠٨ ، مكتب السجلات العامة .

(٣٥) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، فيليشيا إيكيچوبا ، "Omu Okwei, the Merchant Queen of Ossomari : a Biographical Sketch" ، فى مجلة **چورنال أوف ذى هيستوريكال سوسايتى أوف نيچيريا** ، العدد ٣ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٦٣٣ إلى ٦٤٦ .

أقامت علاقـات تجارية وثيقة مع شركـة النيجر ، وكانت تبيع منتـجات النخيل إلى الشركة وتمارس تجـارة التجزئة فى السلع المسـتوردة . وبحلول عام ١٩١٠ كانت أعـمالهـا قد توسـعت إلى النقطة التى تمكنت عندها من الحـصول على ائتمان شـهرى مقداره ٤٠٠ جنيه اسـترلينى . ومع مقدم العقـد الثالث كانت تقوم بتنويع مصالحـها ، وتضع أموالا فى العقارات ، وتستـثمر فى الشاحنات وقوارب الكنو ، وتقـدم قروضًا نقدية للـتجار الآخرين . وعند وفـاتها تركت ثروة صغيرة تضمنت أربعة وعشرين بيتـا فى أونتيشا وحوالى خمسة آلاف جنيه استرلينى فى البنك . وتعد حياة أومـو أوكوى بمثابة تذكرة بوجود ونفوذ النساء اللاتى مارسن الـتجارة فى أفـريقيا الـغربية ، وتصـوير خاص للافـتراض بأن الاستعمـار ، الذى دمر بعض الشخصيات العظيمـة فى القرن الماضى ، ساعد على خلق فرص جديدة لبعض القطاعات على الأقل من الأهالى المحليين .

مجمل القول أن الوسطاء فـقدوا السلطة السياسية التى كانوا يسـتخدمونها فـيمـا سبق لدعم مطالبـهم المتعلـقة بالسـوق ، وكان عليـهم أن يتكيفـوا مع التطورات الجـديدة ، مثل وصـول السكك الحـديدية ، ولكنهم كـمجـموعـة استمروا فى البقاء . غير أنه على نقيض ادعاءات الموظفين والتجار الأجانب لم يكن استـمرار وجود أعـداد كبيـرة من التجار المحلـيين توزيعا مُبَـدِّدًا للموارد البـشرية . وقـد أوضح باور أن من يسمـون الوسطاء كانوا قنوات للـتجمـيع والتوزيع ذات قدرة تنافسية عالية وكفاءة بوجه عام . (٣٦) كما أن فكرة التجارة المبـاشرة مع المنتـجين ، برغم مـا كان لهـا من جاذبـية فى وقت تسـعى فيـه الشركات الأجنبية إلى تخفيض تكاليفها ، كانت مجرد خيال اقتصادى جامح .

---

(٣٦) باور ، West African Trade ، الصفحات ٢٢ إلى ٣٤ . وتظل النقطة العامة صحيحة حتى على الرغم من أن باور ربما يكون قد بالغ فى حجم المنافسة بين التجار الأفارقة .

فعندما كان المنتجون والمستهلكون كثيرى العدد ومبعثرين ، كان إلغاء الوسطاء يعنى تخفيض حجم السوق .

وآخر المؤثرات الخارجية التى تتطلب الدراسة هو النظام النقدى الاستعمارى . وكما أشرنا فى الفصل الرابع فإن ظاهرة تدهور العملات الانتقالية وانتشار النقود المعدنية البريطانية والفرنسية ترجع إلى حوالى منتصف القرن الماضى . وبذلك لم يكن إدخال النظام النقدى الاستعمارى حدثا مفاجئا . ومرة أخرى كان دور السلطات الاستعمارية هو الإسراع بعملية جارية بالفعل . وكانت حكومات المستعمرات تشجع على استخدام النقود الحديثة بطرق ثلاث : سحب العملات الانتقالية من التداول ؛ دفع أجور قوة العمل المتزايدة الحجم بالنقود المعدنية الأوروبية ؛ الإصرار على تحصيل الضرائب نقدا وليس عينا . كما أن بعض الشركات الأجنبية كانت حريصة على التأكد من تطور التجارة النقدية ، ولكن بعضها الآخر كان يتشبث بالمقايضة لأطول فترة ممكنة . مثال ذلك أن شركة النيجر لم تمارس تجارة نقدية إلا بعد عام ١٩٠٥ تقريبا . وكان الوكلاء الأكثر قدرة على التغيير هم الأفارقة أنفسهم ، وبخاصة الجيل الجديد من صغار منتجى الصادرات الذين أدركوا أن المعاملات النقدية تسمح لهم بإجراء مساومة أفضل . وعند حوالى عام ١٩١٠ كانت العملات الأوروبية منتشرة فى أفريقيا الغربية ، وفى الفترة ١٩٠٦ - ١٩١٠ كانت صادرات النقود الفضية إلى أفريقيا الغربية البريطانية تبلغ فى المتوسط ٦٦٦١٩٠ جنيها استرلينيا سنويا ، وهو مبلغ كان يساوى تقريبا ما يتم إصداره للاستخدام فى المملكة المتحدة نفسها . وبطبيعة الحال كانت هناك بضع مقاطعات لا تزال تستعمل العملات الانتقالية فى المعاملات المحلية خلال الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية . وربما كان أفضل مثال هو نيجيريا ، حيث أصدرت الحكومة

قرارا فى عام ١٩٠٢ بحظر استيراد كميات أخرى من المانيلا ، وهو قرار أدى من غير قصد إلى تثبيت قيمتها . وفى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، عندما سحبت المانيلا فى النهاية من التداول ، تم جمع ما لا يقل عن ٣٠ مليون قطعة . [٣٧]

وأدى التداول المتزايد للعملات الأوروبية إلى إدخال المؤسسات المصرفية الحديثة . وكان أول بنك ناجح فى أفريقيا الغربية هو «بنك السنغال» [*] ، الذى أنشئ فى سان لوى فى عام ١٨٥٤ . وقد تأسس هذا البنك فى المقام الأول للمساعدة على تنمية التجارة المشروعة ، وعلى وجه التحديد لمعالجة مدفوعات التعويض لأصحاب الرقيق السابقين بعد إلغاء تجارة الرقيق فى الامبراطورية الفرنسية فى عام ١٨٤٨ . وفى عام ١٩٠١ استعيض عن «بنك السنغال» «ببنك أفريقيا الغربية» الذى أنشئ لخدمة المنطقة الأوسع التى أخضعت لتوها للحكم الفرنسى ، والذى كان أكثر البنوك أهمية فى أفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية . وقرب ختام القرن الماضى بذلت محاولات عدة لإنشاء بنوك فى الممتلكات البريطانية ، لا سيما فى سيراليون والجزء الجنوبى من نيجيريا ، ولكن النجاح لم يكن حليف أىٍّ منها حتى عام ١٨٩٤ ، عندما قامت مجموعة من رجال الأعمال ، على رأسها أ. ل. جونز عملاق النقل البحرى ، بتأسيس «بنك أفريقيا الغربية البريطانية» . وقد توسع هذا البنك سريعا ، وبحلول عام ١٩١٠ كان قد أقام له فروعًا فى غالبية المراكز التجارية فى المستعمرات البريطانية ، وكذلك فى منروفيا عاصمة ليبيريا . وكان رأسماله المدفوع فى عام ١٨٩٤ لا يتجاوز ١٢ ألف جنيه استرلينى ، ثم زاد إلى مائتى

---

(٣٧) شركة أفريقيا المتحدة ، "The Manilla Problem" ، فى مجلة **استاتستيكال أند إيكونوميك ريفيو** ، العدد ٣ ، ١٩٤٩ ، الصفحات ٤٤ إلى ٥٦ .

(*) Banque du Sénégal

ألف جنيه استرليني ؛ وزاد عدد موظفيه من ستة موظفين إلى ١١٤ موظفا ؛ وزاد عدد مودعيه من بضع عشرات إلى ٤٤١٠ مودعين ؛ وزادت ودائعه من حوالى ثلاثين ألف جنيه استرليني إلى أكثر من مليون جنيه . وبرغم أن هذا البنك قد انضم إليه بنك ثانٍ كبير وناجح هو بنك باركليز فى عام ١٩٢٦ ، فإنه ظل البنك الرئيسى فى أفريقيا الغربية البريطانية طوال الفترة الاستعمارية .

وكان تسلل نظام نقدى متقدم فى منطقة متخلفة ، من غير تخطيط إلى حد كبير ، من الظواهر العالمية فى القرن الماضى . فقد كان لتوسع التجارة الدولية ، وتطبيق قاعدة الذهب فيما بين الدول الصناعية ، مضاعفاتهما فى الهند وسيلان واستراليا والهند الصينية وپورتوريكو والمكسيك والفلبين– إلى آخر القائمة . وكانت تلك أيضا عملية أدت إلى ظهور عدد من المشكلات التى كان من بينها في أفريقيا الغربية وضع ضوابط مُرْضِية على توفير العملات واسترجاعها ؛ والتقسيم العادل لرسم السك (الفرق بين قيمة السبيكة وقيمة العملة المسكوكة(*)) بين الدول الاستعمارية والمستعمرات ؛ والاحتفاظ باحتياطيات مناسبة للعملات المتداولة فى المستعمرات . (٣٨)

وقد عالج الفرنسيون هذه المشكلات مستعينين بمؤسسة خاصة ، هى بنك أفريقيا الغربية ، وأخضعوها لدرجة متزايدة من الرقابة الحكومية . (٣٩) ففى

(*) Seignorage : رسم السك ؛ bullion value : قيمة السبيكة ؛ value of coinage : قيمة العملة المسكوكة – المترجم .

(٣٨) نوقشت هذه المسائل بتوسع فى أ. ج. هوبكنز ، "The Creation of a Colonial Monetary System : The Origins of the West African Currency Board" ، فى مجلة **أفريكان هيستوريكان ستاديز** ، العدد ٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٠١ إلى ١٣٢ .

(٣٩) لا توجد دراسة وافية للنظام النقدى الاستعمارى فى أفريقيا الغربية الفرنسية . ويمكن أن يوجد قدر معين من المعلومات التاريخية فى م. ليدوك ، **Les institutions monétaires africaines : pays Francophones** ، باريس ، ١٩٦٥ .

عام ١٩٠١ منح هذا البنك امتياز أن يصبح البنك الوحيد للإصدار بالنسبة لأفريقيا الغربية الفرنسية . وفى المقابل كان عليه أن يقدم بعض الإسهام المالى سواء فى فرنسا أو فى المستعمرات ؛ وأن يوفر ضمانا بأن تكون العملة المتداولة فى أفريقيا الغربية الفرنسية قابلة للتحويل الحر إلى الفرنك الفرنسى ؛ [٤٠] وأن يحافظ على نسبة محدودة بين الاحتياطيات وإصدارات العملة . وهذه الترتيبات التى وضعت فيما بين عامى ١٩٠١ و١٩٢٩ ظلت من الناحية الجوهرية دون تغيير حتى عام ١٩٤٥ ، عندما أُنشئت منطقة الفرنك وأُصدرت عملة مستقلة للمستعمرات . وظل «بنك أفريقيا الغربية» مشرفًا على النظام النقدى فى أفريقيا الغربية الفرنسية حتى عام ١٩٥٥ عندما أقيمت مؤسسة عامة جديدة لها بعض سلطات البنك المركزى للقيام بمهمة إصدار العملة . بعد ذلك اقتصرت أنشطة البنك على الأعمال المصرفية التجارية ، وأخذ أيضا يتراجع أمام المنافسين الجدد . وفيما بين عامى ١٨٩٤ و١٩١١ استخدم البريطانيون أيضا بنكا تجاريا - «بنك أفريقيا الغربية البريطانية» باعتباره البنك الوحيد للإصدار . غير أنه فى عام ١٩١١ قررت وزارتا المستعمرات والخزانة أن خير حل للصعاب التى واجهت التوسع غير المخطط للجنيه الاسترلينى فى أفريقيا الغربية هو إصدار عملة مستقلة للمستعمرات ، وإنشاء مؤسسة مستقلة جديدة . وكانت ثمرة هذا القرار هى تأسيس «مجلس العملة لأفريقيا الغربية» [*] فى عام ١٩١٢ . وكان هذا المجلس يشرف على إصدار العملة الجديدة فى المستعمرات ؛ ويدير الاحتياطيات (الذهب والأوراق المالية) ؛ ويستثمر ويوزع الأرباح الناشئة عن استخدام عملة المستعمرات ؛ ويعمل كصرّاف كبير ، يحوّل

---

(٤٠) من الناحية العملية لم تكن هناك حتى عام ١٩٤٥ مشكلة تتعلق بالقابلية للتحويل .

(*) West African Corrency Board

عملة المستعمرات إلى الجنيه الاسترليني والعكس أيضا . وهذا النظام ظل قائما لم يمس من الناحية الفعلية حتى وقت الاستقلال .

وعلى الرغم من أن الآليتين المؤسستين اللتين استخدمتهما فرنسا وبريطانيا كانتا مختلفتين ، فإن سير النظامين النقديين الاستعماريين كان من الناحية الجوهرية واحدا . ففى كل من الحالتين كان النظام النقدى عمليًا امتداداً للنظام النقدى فى الدولة الرئيسية ، وكان ارتباطه بنظام هذه الدولة وثيقا بدرجة تضمن عدم تعرض التجارة الدولية للاضطراب نتيجة للتغيرات فى أسعار الصرف . وفى الوقت نفسه كان النظام النقدى الاستعمارى ، عن طريق احتفاظه باحتياطيات خاصة به ، يتمتع بقدر من الاستقلال يكفى لتجنب تورط الاقتصاد الأم في أية مسؤوليات نقدية إضافية . كما أن النظام نفسه كان إلى حد كبير نظاما آليا . ذلك أن «مجلس العملة لأفريقيا الغربية» و «بنك أفريقيا الغربية» كانا القناتين الوحيدتين للتزويد ، ولكن لم يكن لهما أيّ إشراف على حجم العملة المتداولة . وفى الممارسة كان الأخير وثيق الارتباط بميزان المدفوعات ؛ أما العملة المتداولة والاحتياطيات الضرورية فكان يتعين على المستعمرات تدبيرها ، من خلال بيع الصادرات أساسا . وهكذا فإن عرض النقود كان يتوسع فى أوقات الرخاء ، وينكمش خلال الكساد . وكانت حالات العجز تتم تسويتها آليا . مثال ذلك أنه إذا كانت الواردات لدى مستعمرة ما أكثر من الصادرات فإن تسوية الميزان تتم بسحب نقود من التداول المحلى . وكان هذا التخفيض في عرض النقود المحلى يؤدى إلى تخفيض الدخول فى المستعمرة ، وتكون النتيجة هى انخفاض الواردات إلى النقطة التى تتساوى عندها مع الصادرات مرة أخرى ، وإن يكن عند مستوى توازن أدنى . مجمل القول أن النقود كانت تعتبر أساسا وسيطا للتبادل الخارجى .

وقد كانت للـنظام النقدى فى المستعـمرات نقاط معينة لصـالحه إذا حكمنا عليه وفق المبادئ التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر بشأن سلامة النقود . ففى المقام الأول كـان سير النظام يمنع تراكم العجز فى المستـعمرات . ذلك أن خاصياته الآلية ، مقترنة بالعادة المتبعة فى المستعمرات فيما يتعلق بموازنة الميزانية ، قضت من الناحيـة الفعلية على خطر التضخم وعلى التهـديد بحدوث أزمة فى ميزان المدفوعات . ثانيا ، بما أن النظام فى المستـعمرات كانت له صلات وثيقة بالدولة الأم ، فإن العـملات المتداولة فى البلدان التـابعة كانت تـمتع بسمـعة دولية وبدرجة مـن الاستقرار ، برغم أن هد الاستـقرار كان أكثـر وضوحا فى حـالة الجنيه الاسـترلينى منه فى حـالة الفـرنك الفرنسى . ثالثـا ، أن الأرباح المستـخلصة من رسم السـك ومن استثـمار احـتياطيـات العملة كـانت تعطى المستعمرات بعض الإيرادات الإضافية التى لم تكن متاحة من قبل .

وكان للنظام عيوب أيضا ، [٤١] فى مقدمتها أن التـشدد النقدى كان يعوق نمو اقتصاد التبادل الداخلى إلا عندما يوجد فائض تصديرى . وهذا الوضع المواتى كثيرا ما كان قـصير العمر ، كما كان يتعذر التـنبؤ به دائما . ومن الناحية النظرية لم يكن يوجد فى النظام النقدى ما يمنع البنوك الـتجارية من التوسع فى عرض النقود من خلال عمليات الإقراض ، ولكن فى الممارسة كانت السياسة المصرفية تتميز بالسلبية ، وظلت كذلك ، كمـا أوضح كيلليك فيما يتعلق بساحل الذهب ،

(٤١) من أجل الاطلاع على مناقشـة وافيـة ، انظر دراسـتين رائدتـين همـا : ج. مـارس ، "The Monetary and Banking System and the Loan Market of Nigeria" ، فى العـمل الجمـاعى الذى أعده م. بيرهام ، Mining, Commerce and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحات ١٧٧ إلـى ٢٢٤ ؛ و. ن. نيـولين ، د. س. رودان ، Money and Banking in British Colonial Africa ، اكسفورد ، ١٩٥٤ .

حتى وقت الاستقلال .[٤٢] وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ثلاث سمات مميزة خاصة . أولاها ، أن البنوك كانت تستثمر أموالها عادة فى الدولة الأم بنفس الطريقة التى كان مجلس العملة الأفريقى الغربى وبنك أفريقيا الغربية يستثمران بها احتياطيات العملة خارج المستعمرات الأفريقية الغربية . فالمستعمرات المتخلفة وجدت نفسها تقرض النقود للبلدان المتقدمة ، لا سيما بسبب الافتقار إلى فرص استثمارية محلية مقبولة . ثانيتها ، أن سياسة الإقراض المصرفى كانت بوجه عام تتبع الدورة التجارية ، بالتوسع فى الائتمان خلال فترة الرخاء وتخفيضه فى وقت الكساد . وهذه الممارسة كانت تتجه إلى تضخيم التقلبات فى التجارة التى يتعرض لها منتجو الصادرات الأولية فى المستعمرات ، بدلا من تقليلها . ثالثتها ، كانت قروض البنوك تقتصر أساسا على الشركات الأجنبية الكبيرة ، وبذلك كانت تعزز هيمنتها على التجارة . وكان لدى البنوك استعداد لقبول الودائع من الأفارقة ، وفى وقت مبكر هو عام ١٩١٠ كانت ودائع العملاء الأفارقة تبلغ ٢٦٣ ألف جنيه استرلينى (حوالى ربع ودائع «بنك أفريقيا الغربية البريطانية») . غير أنه عندما كان الأمر يتعلق بالاقتراض ، كان الأفارقة يواجهون الصعاب . فقد كان يتبين لهم أنه من لعسير أن يبدوا أشخاصًا موثوقًا بهم فى أعين الأجانب ، كما كانوا يواجهون شكلات تقديم نوع الضمان الذى يعتبر عاديا فى أوروبا ، ومرجع ذلك أساسا ، الأعراف الأهلية فيما يتعلق بحق الملكية كثيرا ما كانت تعنى أنه ليس من حق الأفراد إجراء الرهونات .

---

(٤٢) تونى كيلليك ، "The Monetory and Financial System" ، فى العمل الجماعى الذى أعده والتر برمنجهام ، أ. نيو شتادت ، أ. ن. أومابو ، **Astudy of Contemporary Ghana, I,** The Economy of Ghana ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٩٤ إلى ٣٣١ .

وقد كانت المناقشة السابقة للسياسات الحكومية ، والنقل ، ونظام التوزيع ، والنقود ، والنظام المصرفى ، محاولة لتوضيح ما يمكن أن يسمى الإسهام الخارجى فى تنمية الاقتصاد المفتوح . ومهما تكن الأحكام التى تصدر حول الآثار المفيدة أو الضارة للاستعمار ، فإن النتيجة الرئيسية التى تظهر هى أن الدور الأجنبى كان أقل ديناميكيةً ونشاطًا مما يفترض فى أكثر الأحوال . وفى إطار الحدود المشار إليها كانت المؤثرات الخارجية هامة ، وفى بعض الأحيان جوهرية ، ولكن من الخطأ أن نخلص إلى أنها كانت كافية لضمان توسع آلى لقطاع التصدير . ويمكن فى الحقيقة أن توجد حالات كانت جهود الأجانب فيها (لا سيما عندما كان القهر يستخدم) تؤدى إلى نتائج هزيلة ، أو حتى معرقلة لبلوغ الهدف . ومع تحفظات إقليمية معينة ، فإن حقيقة أن النتائج كانت جوهرية إنما تعنى أن العوامل الأخرى ، لا سيما تلك المرتبطة باستجابة المجتمعات الأفريقية ، كانت ذات دلالة حاسمة . والمهمة المتبقية هى تقييم مدى الإسهام الأهلى وطبيعته مع التركيز على الاستفادة من موارد الأرض والأيدى العاملة .

ثانيا - إسهام الأفارقة

ثمة قضية تمهيدية هامة واحدة يتعين حسمها ، وهى لماذا ظل الإنتاج الزراعى بالكامل تقريبا فى أيدى الأفارقة ، وبخاصة أن المدافعين عن الحكم الاستعمارى يعتبرونه أداة تحديث ، على حين كان التحديث يتضمن إعادة تقييم وسائل استغلال الموارد الطبيعية فى المنطقة . وللأسباب التى أوجزناها فى الفصل السابق ، فإن القيود التى فرضت على الشركات الأجنبية فى هذا القطاع كان لها تأثير عميق على مسار التنمية فى أفريقيا الغربية فى القرن العشرين . ومع ذلك فإن الدوافع إلى تقييد المشروع الأجنبى فى الزراعة لم تجذب اهتماما

جديا منذ أن نشـر الاستاذ هانكوك كـتابة الشهـير **دراسة اسـتطلاعيـة لشؤون الكومنولث البريطانى** (*) منذ ثلاثين عاما . (٤٣) والحقيقة أن بعض الروايات ، لدى إيجازها آراء هانكوك ، أو الآراء المستخلصة فى نهاية الأمـر من كتابه ، كانت تتـجه إلى تشـويه القضيـة والإفراط فى تبسـيطها . وكـثيرا مـا يقال إن السياسـة الاستعمارية تجـاه إبعاد ملكية الأرض عن الأفارقة تحـددت تماما قرب عام ١٩٠٠ ، وإن تأكيد الحقوق الأفريقية كان انتصاراً لحراس الضمير الإنسانى على المصالح التجارية القوية - وكـان ذلك هو الإجراء الأخير فى مأساة طويلة الأمد بدأت بالحملـة من أجل إلغاء تجارة الرقيق عبـر المحيط الأطلسى . وكل من التفسيرين يتطلب إعادة نظر .

وفى بداية الفتـرة الاستعمارية كـانت السياسة الرسـمية المتعلقـة بالمشاركة الأجنبية فى الإنتاج لا تزال شديدة المرونة . ولو لم يكن الأمر كذلك لبات من المستحيل أن نفـسر كيف تمكنت المصالح الأجنبيـة من إرساء موضع قدم ، وإن يكن مقيّداً ، فى التعدين والزراعة . وقـد بدأت عمليات التعدين الأوروبية فى أفريقـيا الغربية فـى أواخر العقد الثـامن من القرن الماضى ، واستـمرت طوال الفترة الاسـتعمارية . وكانت تسـيطر على الإنتاج بضع شركات كبـيرة ، مثل «شركة أشانتى لحقول الذهب» (**) (١٨٩٧) ، «شركة تنميـة سيراليون» (***) (١٩٢٩) ، «الترست الأفريقى المجمع للانتقاء» (****) (١٩٣٢) ، الذى أصبح

(*) Survey of British Commonwealth Affairs

(٤٣) المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، ١٩٤٢ ، الصفحات ١٧٥ إلى ٢٠٠ .

(**) Ashanti Gold Fields Corporation

(***) Sierra Leone Development Corporation

(****) Consolidated African Selection Trust

فيما بعد (١٩٣٥) «ترست سيراليون للانتقاء» (*) ، «مناجم القصدير النيچيرية المندمجة ليمتد» (**) (١٩٣٩) . وعادة ما تفسر هيمنة الشركات الأجنبية فى هذا القطاع بأن عمليات التعدين الحديثة تتطلب رأسمالا كبيرا ومهارة تقنية عالية . ودون إنكار لصحة ذلك فإنه من الهام الإشارة إلى أنه يوجد فى أفريقيا الغربية بعض المعادن التى يمكن استخراجها على نطاق صغير ومن غير حاجة إلى موارد مالية ضخمة . وفى هذه الحالات قد يكون من الأصوب تفسير تفوق الشركات الأجنبية من زاوية ضرورة الحصول على إذن للتشجيع على التنقيب ابتداءً ، وملاءمة تحصيل العوائد والضرائب من بضع شركات قوية ويعوَّل عليها . فمناجم الفحم النيچيرية (بالقرب من إينوجو) كانت تديرها حكومة المستعمرة ، وهى نموذج هام ليس فقط لدرجة غير عادية من المشاركة الرسمية فى الإنتاج ، وإنما أيضا لأن الفحم كان المعدن المحلى الوحيد الذى يستخدم على نطاق واسع فى أفريقيا الغربية ، بدلا من تصديره . كما أن الأفارقة لم يكونوا مستبعدين تماما من إنتاج المعادن ، وكان المشروع الأهلى الصغير موجودا فى المناطق التى يمكن فيها استخراج المعادن بأساليب بسيطة قليلة التكلفة ، كما كانت الحال إلى حد ما مع الذهب والماس والقصدير .

وعند ختام القرن كانت توجد أيضا فرصة لأن تقام فى أفريقيا الغربية مزارع تجارية واسعة مملوكة للأجانب . وقد حصلت الشركات الفرنسية على امتيازات هامة فى ساحل العاج فى العقد الأخير من القرن الماضى ، وفى داهومى فى عام ١٩٠١ . وأقام التجار الألمان مزارع تجارية فى توجو ، وعلى نطاق أكبر فى الكمرون ، فى العقد الأخير من القرن الماضى . وفى عام

(*) Sierra Leone Selcction Trust

(**) Amalgamated Tin Mines of Nigeria Ltd .

١٩١٣ كانت توجد فى الكمـرون ٥٨ مزرعة تجارية تغطى مسـاحة تبلغ حوالى ٧٥ ألف ميل مـربع وتستخـدم ١٨ ألف عامل أفريقى . وفى أفـريقيا الغـربية البريطانية أنشئت قرب ختام القـرن بضع مزارع تجارية أجنبية فى ساحل الذهب (بالقرب من أكرا) ، وفى نيجيريا الجنوبية (فى المنطقة الواقعة وراء لاجوس) . وقد قدمت «الرابطة البريطانية لزراعة القطن» (١٩٠٢) خططا لعمليات الزراعة والحلج ، كما قامت شركة و. هـ. ليفر ، عملاق ليفربول لصناعة الصابون والمرجرين ، بحـملة قوية لصالح إنشـاء المزارع التجارية فى أفـريقيا الغـربية . وهذه الحملة ، الـتى بدأت فى عام ١٩٠٦ ، اقتـربت من النجاح بعـد الحرب العالمية الأولى ، ولكنها انتهت بموت القائم بها فى عام ١٩٢٥ .

وقد نشأ الطلب على المزارع التجارية خـلال الكساد الاقتصادى فى أواخر القرن الماضى ، وكان الطلب ينتـعش كلما شعرت دوائر الأعمـال الأجنبية بأن رخاءها وأمنهـا مهددان بالتقلبـات التجارية التى صاحـبت الفترة الاستـعمارية المبكرة . كما قيل إن المزارع التجـارية يمكن أن تكون عالية الكفاءة ، وأن تنتج عائداً أكبر لكل شـجرة ، وكذلك محصولا أفضل جودة . وبالنسـبة لشركات صناعية ، من قبيل ليفر ، كانت هذه المزارع وسيلة لتنظيم الإمدادات والتحكم فى تكلفة المواد الأوليـة . وقد تلقت الحملة من أجل المزارع قـدرا من المساندة الرسمـية أكسـبها الاحتـرام ، وبالتالى التـأثير ، فى الدوائر الحكوميـة . ففى أفريقـيا الغربية البـريطانية أبدى كل من لورد لوجارد وسليـتر حاكم سيـراليون بعض التعاطف مع التماسات ليفر فى العقد الثالث من القرن الحالى ، كما أن إثنين على الأقل من وزراء المستعمرات ، همـا هاركورت وأورمسبى – جور ، كانا على اسـتعداد للنظر فى القضـية بما هو أكثر من الاهتمـام الرسمى . ولـم يكن اهتمام هؤلاء مجرد استجابة لضغوط ليفر ، وإنما كان مبعثه الخوف من أن

تؤدى الكفاءة التقنية الأكبر التى حققتها تطورات المزارع التجارية فى أجزاء أخرى من العالم إلى أن يصبح من المتعذر على المنتجين المحليين فى أفريقيا الغربية التنافس فى الأسواق الدولية . ويوضح موقفهم أن السياسة البريطانية لم تكن على الأقل قد أعلنت بوضوح عند بداية العصر الاستعمارى .

وعلى الرغم من ذلك فإن قيود صاحب المزرعة التجارية لم تحقق انطلاقة كبيرة فى أفريقيا الغربية . ففى المستعمرات الفرنسية تم تقييد الامتيازات بعد ختام القرن بأمد قصير ، بل إن بعضها ألغى كليةً . والمزارع التجارية الوحيدة الجديرة بالذكر هى تلك التى كانت توجد فى الجزء الجنوبى من ساحل العاج .[٤٤] وقد توسعت هذه المزارع بسرعة فى العقد الثالث من القرن الحالى ، ولكنها تدهورت سريعا بعد الحرب العالمية الثانية . وبحلول عام ١٩٥٥ لم يكن باقيا هناك غير مائتين من أصحاب المزارع الفرنسيين ، ولم يكن هؤلاء ينتجون إلا نسبة صغيرة جدا من مجموع الصادرات . وفى أفريقيا الغربية الألمانية لم يستمر معدل التوسع الأوّلى فى المزارع التجارية ، بل إن تطورها توقف مع بداية الحرب العالمية الأولى .[٤٥] وفى أفريقيا الغربية البريطانية ثبت عدم نجاح

---

(٤٤) هـ. فريتشو ، "Les plantations européennes en Côte d'Ivoire" ، فى مجلة Cahiers d'Qutre - Mer ، العدد ٨ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ٥٦ إلى ٨٣ . وقد أنشئ فى العقد الرابع من القرن الحالى عدد صغير من مزارع الموز فى غينيا الفرنسية .

(٤٥) بعد الحرب العالمية الأولى تولت بريطانيا إدارة المزارع التجارية فى المستعمرات الألمانية بموجب انتداب عصبة الأمم ، وأعيدت هذه المزارع إلى ألمانيا فى العقد الثالث ، ولكن بريطانيا استولت عليها مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية . انظر ، س. هـ. بيدرمان ، "Plantation Agri- culture in Victoria Division, West Cameroons : an Historical Introduction" ، فى مجلة جيوجرافى ، العدد ٥١ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٤٩ إلى ٣٦٠ . وللاطلاع على دراسة عن سير هذه المزارع ، انظر ، أ. أردنر ، س. أدرنر ، ف. أ. وارمنجتون ، Plantation and Village in the Cameroons، ١٩٦٠ .

معاصر الزيوت التى سمح لشركة ليفر بإنشائها فى سيراليون ، كما أحبطت الخطط الطموحة لهذه الشركة لإنشاء مزارع تجارية لزيت النخيل ، واضطرت إلى نقل أعمالها إلى الكنغو ، حيث كانت الحكومة البلجيكية تتبع نهجا أكثر سخاء إزاء توزيع أراضى السكان المحليين . وكان ليفر مستاءً من تخلف الأساليب الأهلية لاستخراج زيت النخيل ، ولكن هذه الأساليب ، وإن تكن متدنية تقنيا ، كان لها على وجه الإجمال مزايا تعذر على الأجانب مجاراتها . (٤٦) ومن الغريب أن المنطقة الوحيدة التى أصبح للمزارع التجارية الأجنبية فيها أهمية كانت ليبيريا ، الدولة الوحيدة المستقلة سياسيا فى أفريقيا الغربية . فقد كان الاقتصاد الليبيرى يترنح من أزمة إلى أخرى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عاجزا عن إيجاد سلعة تصديرية ناجحة بصورة دائمة ، مع تراكم عدد من الديون الخارجية . وبحلول العقد الثالث من القرن الحالى كان من الواضح أنه تلزم جرعة كبيرة من رأس المال الأجنبى لإصلاح الوضع ، وفى عام ١٩٢٦ قامت الحكومة بتأجير مليون أكر إلى شركة أمريكية كبيرة ، هى شركة فايرستون للمطاط ، لمدة ٩٩ عاما . (٤٧) وبدأت صادرات المطاط فى التوسع فى العقد الرابع ، وبحلول عام ١٩٥٠ كانت تمثل حوالى ٩٠ فى المائة من قيمة جميع صادرات ليبيريا .

والأسباب التى من أجلها قررت الدول الاستعمارية تقييد الامتيازات الأجنبية فى أفريقيا الغربية أكثر تعقيدا مما يظن عادة . وبداية فمن الضرورى

---

(٤٦) بيتر كيلبى ، Industrialization in an Open Economy : Nigeria 1945 - 1966 ، كمبردج ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٤٦ إلى ١٦٨ .

(٤٧) كان لدى شركة فايرسون ، بطبيعة الحال ، أسبابها الخاصة لدخول ليبيريا . ومن أجل الحصول على مزيد من المعلومات ، انظر ، مؤلفات براون وماكلوغلين وتايلور الواردة فى ثبت المراجع .

التخلص من تفسيرين تقليديين ظلاّ يموّهان لفترة طويلة على تأثيرات أكثر أهمية . ففى المقام الأول كثيرا ما يقال إن المزارع التجارية أخفقت فى أن تحقق لنفسها الاستقرار فى أفريقيا الغربية لأن المناخ غير مناسب للمستوطنين البيض . وتلك حجة لا تقوم على أساس . فما يقال عن انعدام الشروط الصحية فى المناطق الاستوائية لم يمنع إنشاء مزارع تجارية أوروبية فى الكنغو البلچيكى أو أفريقيا الاستوائية الفرنسية أو ملايو ، كما أنه لم يثبّط همة الطالبين الجادين فى أفريقيا الغربية . فضلا عن ذلك أن السيطرة على الملاريا وغيرها من أمراض المناطق الاستوائية كانت تزداد فعالية مع بداية القرن الحالى ، كما أن ما يسمى «مقبرة الرجل الأبيض» أخذ يفقد سمعته الكريهة . [٤٨] ثانيا ، أنه فى حالة المستعمرات البريطانية كان يقال إن الحكومة ملتزمة بموجب سياستها القائمة على الوصاية بالإبقاء على الأرض فى أيدٍ أفريقية . وذلك تفسير غير مرضٍ لأن الوصاية مفهوم انتقائى ، على الأقل فيما يتعلق بالوسائل . فالهولنديون ، على سبيل المثال ، كانت لديهم سياسة للوصاية استخدمت لتبرير إدخال المزارع التجارية إلى إندونيسيا ، كما أن بريطانيا بدورها كانت مستعدة للسماح بقيام المزارع التجارية فى أجزاء معينة من الإمبراطورية ؛ ومنحت فرنسا امتيازات هامة فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية . [٤٩] فالمسألة لا يمكن أن تحل بمجرد إشارة عامة إلى فكرة الانتداب الثنائى : لأن السؤال الذى ينبغى أن يجاب عليه هو لماذا اتخذت الوصاية الشكل الخاص الذى اتخذته فى أفريقيا الغربية .

---

(٤٨) رايموند أ. دوميت ، "The Campaign against Malaria and the Expansion of Scientific, Medical and Sanitary Services in British West Africa, 1898 - 1910" ، فى مجلة **أفريكان هيستوريكان ستاديز** ، العدد ١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٥٣ إلى ١٩٧ .

(٤٩) سمير أمين ، س. كوكيرى ڤيدروڤيتش ، **Histoire économique du Congo, 1880 - 1968** ، دكار ، ١٩٧٠ ، الجزء الأول .

وقد كانت هناك أربعة أسباب لإخفاق الأوروبيين فى القيام بدور بارز فى إنتاج الصادرات من أفريقيا الغربية . السبب الأول يرتبط على وجه التحديد بالمعادن ؛ والأسباب الثلاثة المتبقية تتعلق بالإنتاج الزراعى . ففى حالة الموارد المعدنية ينبغى أن يعطى وزن هام لحقيقة چيولوچية اتفاقية ، وهى أن الحقول المعروفة والتى يمكن استغلالها تجاريا لم تكن موزعة بوفرة على نطاق أفريقيا الغربية . فلو أن فترة رواج استخراج الذهب ، ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ، استمرت إلى ما بعد حرب البوير (*) ، ولو أن موارد معدنية كثيرة أخرى اكتشفت فى حوالى الوقت نفسه ، إذن لكان التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية قد اتخذ مسارا مختلفًا جدا . ومن المتصور أن الوصاية كان يمكن أن تفسر بطريقة أكثر مواتاة للمصالح الأجنبية ، لأنه سيكون من العسير مقاومة الحجة القائلة إن كلاًّ من رأس المال الأوروبى والمهارة الأوروبية كان ذا فائدة للأفارقة ، بقدر ما كان مفيدا للأوروبيين . وكان اكتشاف الحديد والماس فى سيراليون فى العقد الرابع من القرن الحالى ، واستغلالهما على أيدى شركات أجنبية ، حالة استثنائية تدعم هذه الفرضية .

ومن بين الأسباب الثلاثة التي جعلت المزارع التجارية الأجنبية قليلة الأهمية فى أفريقيا الغربية ، كاد إثنان منها أن يغفلا تماما ، أما السبب الثالث فينبغى أن يعطى تأكيدًا أكبر مما كان يعطى فى الماضى . أولا من الهام أن ندرك تماما أن حدود أصحاب المزارع التجارية قد كُبِحَت جزئيا نتيجة المعارضة القوية من جانب المصالح التجارية القائمة . فكثيرون ممن كانوا يضغطون من أجل الحصول على امتيازات زراعية ، رجال من أمثال ڤيرديه وليڤر ، كانوا أيضا

(*) حرب جنوب أفريقيا أو حرب البوير (١٨٩٩ - ١٩٠٢) . نشبت بين بريطانيا من جانب وجمهورية جنوب أفريقيا (الترنسڤال) وولاية أورانج الحرة من جانب آخر - المترجم .

يشتغلون بشـراء المنتجات ونقلها بالبحـر وبيعها . وثمة تجـار أجانب آخرون ، ممن يفتقرون سواء إلى رأس المال أو إلى نزعة دخول الإنتاج ، كانوا يخشون أن يصبح المنافسون الأكـثر استعدادا للمغامرة فى مـوقع يمكنهم من عرض سلعهم بأسعار تقل كـثيرا ، وإقامـة احتكار على توريد محصـولات التصدير . وهذا القلق يفسر لماذا كان التجار الألمان يعارضون الامتيازات فى توجو ، ولماذا كانت «الشركة الفـرنسية لأفريقـيا الغربية» تعادى المزارع التـجارية فى أفريقيـا الغربية الفرنسية ، ولماذا كان تجار منشستر وليفربول يشنون حملة قوية لمعارضة مطالب ليفـر فيـما بين عامى ١٩٠٦ و١٩٢٠ . وفى عام ١٩٢٠ اشـترى ليفـر «شركة النيجر» ، وبذلك امتص جانبا كـبيرا من المعارضة لمخططاته . وعلى الرغم من ذلك فإن الانشقاق العميق فيما بين المصالح التجارية الأجنبية فى أفريقيا الغربية كان له أثر كبير فى إضعاف حـجة من كانوا يريدون إنشاء مزارع تجارية أوروبية فسيحة راسخة القدم فى ذلك الجزء من القارة .

السبب الثـانى والمهمل بالمثل هو أن المزارع التجـارية الأوروبية القليلة التى أنشئت فى المستعمرات الأفريقية الغربية فشلت كلها تقريبا . فقد بدأت بعائقين خطيرين هما : جـهل شديد بظروف المناطق الاستوائيـة ، ونقص ملحوظ فى رأس المال ، الذى تميـزت به أيضا الـتجـارب السابقـة خـلال عصـر التجـارة المشروعة . وكـثيرا ما كانت هاتان العـقبتان قاتلتين فى البـداية . وحتى عندما كان يتم التغلب عليهما ، فإنه كانت تنشأ على الفور تقريبا مشكلتان أخريان ، أولاهما النقص فى الأيدى العـاملة ، وهو ما يعنى أيضا أن الأجـور ينبغى أن ترتفع بعض الشئ . والمشكلة الثـانية أن المزارع التجارية ، لكونهـا على درجة عالية من التخصص ، كانت معرضـة بوجه خاص لتأثير التحولات فى العرض العالمى . مثال ذلك أن كثيرين من أصـحاب المزارع التجارية الأوائل فى أفريقيا

الغربية توسعوا بشدة فى إنتاج البن ، وقضت عليهم المنافسة من أمريكا الجنوبية بعد سنوات قليلة من بداية القرن الحالى . وتتبدى المشكلتان أيضا فى تاريخ المزارع التجارية الفرنسية فى ساحل العاج ، التى لم تتمكن من البقاء فى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية إلا بسبب حصولها على إعانات كبيرة فى شكل عمل جبرى (سخرة) وتفضيلات جمركية . ونادرا ما كان سجل المزارع التجارية الأجنبية فى المستعمرات فى أفريقيا الغربية يدعو إلى تشجيع التوسع فى طلب الامتيازات ، أو تقديم دعم حكومى صادق للمغامرات الأوروبية فى الزراعة الأفريقية .

والسبب الثالث ربما كان أكثر وضوحا ، ولكنه مع ذلك بحاجة إلى التأكيد عليه . ذلك أنه فى الوقت الذى وصل فيه الجدل حول الامتيازات إلى ذروته ، كان الأفارقة قد نجحوا بالفعل فى توليد اقتصاد تصديرى بجهودهم الخاصة ، وانتعشت صادرات منتجات النخيل بعد المتاعب التى واجهتها فى العقدين التاسع والأخير من القرن الماضى ، وتوسعت عند نهاية القرن ؛ وأصبحت صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب أكبر صناعة من نوعها فى العالم بحلول عام ١٩١٠ ؛ كما أن الفول السودانى ، الذى استقر طويلا بوصفه سلعة التصدير الرئيسية فى سنغمبيا ، ولا يعتبر على أية حال مناسبا لإنتاج المزارع التجارية ، أصبح شديد الأهمية فى نيجيريا الشمالية بحلول عام ١٩١٤ . وقد أثبت الإنتاج الفلاحى وجوده ؛ أما المزارع التجارية فلم تفلح فى ذلك . بالإضافة إلى أن المزارع التجارية كان من المؤكد أن تصطدم بالحقوق التقليدية فى ملكية الأرض ، وأن تخلق نزاعات حول تدبير الأيدى العاملة . وكل من الأمرين كان كفيلا بإثارة احتجاجات من جانب الأفارقة . وكان من السهل أن يجد سخطهم تعبيراً سياسيًا عنه ، ومن ثم كان يشكل تهديدا للسلطات الاستعمارية

وللحكم الاستعمارى نفسه . وكانت لهذه الشواهد ، والمعانى التى تتضمنها ، أهمية حاسمة . وقد أعطى الفرنسيون مساندتهم للمزارعين المحليين فى أفريقيا الغربية ، وذلك بصفة خاصة كى يتفادوا التعقيدات التى جلبها المشروع الأجنبى فى الجـزائر والهند الصينيـة ، كمـا أن معـظم المسؤولين البـريطانيين ، بقيـادة كليفـورد ، الحاكم القوى النفـوذ لساحل الذهب (١٩١٢ - ١٩١٩) ونيجـيريا (١٩١٩ - ١٩٢٥) ، وافقوا على مسار مماثل . وقد ذكرنا فى الفصل الرابع أن القرن التـاسع عشـر شهد نشـأة جيل جـديد من منتجى سلع التـصدير ، وأن تقسيم أفريقيا الغربية كان الدافع إليه جزئيا الحاجة إلى خلق بيئة اقتصادية يمكن أن تسـمح لهم بالازدهار . وكانـت الدول الاستـعمـارية ، بتـقيـيدها نشـاط أصحاب المزارع التجارية فى أفريقيا الغربية ، وبدعمها للمنتجين الأفارقة ، إنما تسير بسياسة القرن التاسع عشر إلى نتيجة مثمرة .

والحجـة السابقـة يمكن إيجازها فى ثلاث عبـارات . أولاها أن السيـاسة الرسمية تجاه الامتيازات لم تكن قـد حسمت حتى عام ١٩٠٠ ، ولكنها كانت تتطور تدريجيا خلال الحـقبة الأولى من الحكم الاستعمارى . ثانيـتها أن الجدل لم يكن فـقط بين موظفين مـتنورين ليبـراليين من ناحـية ، و «رجال صنـاعة استـغلاليين» ، كمـا كان هانكوك يسمـيهم ، من الناحيـة الأخرى ، وإنما بين توليفات من مصالح مختلفة مع مـسؤولين ورجال أعمال ممثلين على كلا الجانبين . ثالثتها ، أنه من أجل فهم السـبب فى أن المزارع التجارية الأجنبية لم تنجح فى أفريقـيا الغـربية يكون من الضـرورى التركـيز ليس على تـعليلات مناخـية أو تفسيرات إنسانية مبهمـة ، وإنما على البحث عن تفسير لمعدل الإخفاق بين تلك المزارع التى أنشئت ، ولقـدرة المجتمع المحلى على إنتـاج الصادرات المطلوبة ، وللقوة النسبية للتجار الأجانب وأصحاب المزارع التجارية الأجانب . والفرضية

زيت ولب النخيل.
كاكاو.
فول سوداني.
بن.
موز.
مطاط.
قطن.

الخريطة رقم ١٣ـ المناطق الرئيسية لإنتاج محاصيل التصدير في العقد السابع من القرن الحالي.

المقدمة هنا هى أن المزارع التجارية الأجنبية كان من الأرجح أن تصبح مستقرة فى تلك الأجزاء من المناطق الاستوائية التى كانت المعارضة من جانب التجار فيها إما غير موجودة أو غير فعالة ، وكانت صادرات الفلاحين فيها بطيئة الاستجابة للطلبات الخارجية .

وإلى هذه العبارات الثلاث يمكن أن يضاف تعليق أخير على حكمة السياسة التى كانت الدول الاستعمارية تنتهجها . فقد قال بعض الكتاب إن السلطات بمنعها تنمية سوق حرة حرمت المجتمع المحلى من المزايا التى كان يمكن أن يجنيها من الاستفادة من الموارد بصورة أكثر كفاءة .[٥٠] وهذا النقد موضع شك .فهو يعجز عن إدراك أن السياسة كانت فى بداية الفترة الاستعمارية على درجة من المرونة تكفى للسماح لبعض المزارع التجارية أن تبدأ ، وأن هذه التجارب لم تكن لتستطيع الاستمرار دون معونة رسمية . وفضلا عن أنه لم يكن هناك ضمان بأن منافع تنمية المزارع التجارية سيتحصّل عليها البلد المنتج أساسا . فهذه المزارع غالبا ما كانت تشكل جزرا معزولة أخفقت فى نقل النمو إلى الاقتصاد المحلى . ولم يحدث الانهيار المفاجئ فى الصادرات من منتجات النخيل الأفريقية ، وهو الانهيار الذى كثر التنبؤ به . ذلك أن المزارع التجارية لأشجار النخيل يمكن أن تعطى منتجات ذات نوعية أفضل ، ولكن هذا الإنجاز يتطلب تكلفة إنتاج أعلى . وحيثما كانت المزارع التجارية تنجح فى تخفيض تكاليف الإنتاج ، كان يلغى مزيتها فى بعض الأحيان عدم الاستقرار السياسى ، كما فى حالة إندونيسيا والكنغو .[٥١] والعامل المعنوى

---

(٥٠) من الأمثلة على ذلك ، ف. ج. بيدلر ، **Economic Geography of West Africa** ، ١٩٥٥ ، الصفحتان ٣٨ و٣٩ .

(٥١) تأثرت صادرات الفلاحين أيضا بعدم الاستقرار السياسى فى عصر ما بعد الاستعمار ، كما يوضح مثال نيچيريا الشمالية .

له أهميته : فالقرارات بشأن السياسة الزراعية ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار أيضا ما تنطوى عليه التغييرات فى التعامل مع الأرض من آثار اجتماعية وسياسية أوسع .

ولو كان قد أجرى منذ عشر سنوات تحليل تاريخى لإسهام الأفارقة فى تنمية اقتصاد التصدير ، لكان على هذا التحليل أن يعتمد بشدة على خليط من الأعراف والتأملات غير المختبرة . أما اليوم فإنه نتيجة لبعض البحوث التطبيقية تتوفر بالنسبة لمناطق ومنتجات معينة معلومات يعوّل عليها ، وإن كان الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد . [٥٢] وسنتناول هنا منطقتين وسلعتين تصديريتين متناقضتين : صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب ، التى عالجتها پوللى هِلْ فى سلسلة من الدراسات الهامة ، [٥٣] وأصول تجارة الفول السودانى فى نيجيريا الشمالية : التى أعادت چان هوچندورن دراستها بمهارة عالية . [٥٤] وسيستكمل كلا المثالين بأدلة ترتبط بأفريقيا الغربية الفرنسية .

وفى أقل من عشرين سنة (١٨٩٢ - ١٩١١) زادت شحنات الكاكاو من ساحل الذهب من لا شئ إلى حوالى ٤٠ ألف طن ، مما جعل المستعمرة أكبر مصدِّر للكاكاو فى العالم . وظل هذا الوضع قائما منذ ذلك الحين . واليوم

(٥٢) الفجوات الرئيسية هى كما يلى : الفول السودانى فى سنغمبيا ؛ منتجات النخيل فى سيراليون ونيچيريا ؛ الكاكاو فى ساحل العاج وفى أشانتى بساحل الذهب . وهذه الموضوعات تناولها بالدراسة إلى حد ما جغرافيون واقتصاديون ، ولكن لم يدرسها مؤرخون اقتصاديون . أما صناعة الكاكاو النيچيرية فقد بحثتها دكتورة سارا بيرى ، كما بحثها مؤلف هذا الكتاب .

(٥٣) انظر بوجه خاص ، **The Migrant Cocoa - Farmers of Southern Ghana** ، كمبردج ، ١٩٦٣ .

(٥٤) ج. س. هوچندورن ، **The Origins of the Groundnut Trade in Northern Nigeria** ، جامعة لندن ، رسالة دكتوراة ، ١٩٦٦ .

تصدّر غانا قرابة ٤٠٠ ألف طن من الكاكاو وكل سنة ، ويغطى حزام الكاكاو حوالى أربعة ملايين أكر ، وتوفر الصناعة فرص العمل لعدة ملايين من البشر . ومما يلفت النظر فى التوسع السريع فى الأيام الأولى أن شجرة الكاكاو لم تكن من الأشجار المحلية فى أفريقيا الغربية ، وأنه تمضى عليها عدة سنوات قبل أن تبدأ فى الإثمار ، وأنها لا تبلغ مرحلة النضج إلا بعد أن يصل عمرها إلى حوالى خمس عشر سنة . وقد كانت زراعة الكاكاو مشروعا رأسماليا تماما منذ البداية : إذ كانت تنطوى على المخاطرة بالتعامل مع سلعة غير مألوفة ، وتتطلب استثمارات كبيرة من الوقت والمال ؛ وقدرة على التخطيط المسبق ؛ واستعدادا لإرجاء الاستهلاك الحاضر من أجل عوائد مقبلة . وقد جرت العادة على تفسير هذا الدخول فى مجال جديد بإبراز دور الرعاية والإشراف الحكوميين ، والتقليل من قيمة الإسهام الذى قدمه الأفارقة . كما كان يعتقد بوجه خاص أن الكاكاو هو مجرد إضافة تدريجية إلى الأنشطة التقليدية للمزارعين الصغار المستقرين ، ولذا لم يكن يلقى بمطالب كثيرة على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المحلى .

وكان الواقع شيئا مختلفًا جدا . فعلى الرغم من أن الحكومة كانت تقوم بدور ما فى توفير البذور والغرسات ، فمن الواضح الآن أنه لم تكن تتوفر لدى المسؤولين الاستعماريين أو الشركات الأجنبية دراية كبيرة بما كان يحدث فى الداخل إلا بعد أن أصبحت صناعة الكاكاو راسخة الجذور . وقد كشفت بحوث بولّلى هِلْ الميدانية عن أن المبتكرين لم يكونوا «فلاحين» مستقرين ، وإنما كانوا مزارعين مهاجرين فى الجزء الجنوبى الشرقى من ساحل الذهب ، بدأوا ينتقلون فى العقد الأخير من القرن الماضى من هضبة أكواپيم إلى الأرض

البكر بالقرب من أكيم أبواكوا . [٥٥] وكان ما يدفع المهاجرين إلى هذه المغامرة هو أساسا رغبة فى إيجاد سلعة بديلة أو تكميلية لسلع التجارة المشروعة الآخذة فى التضاؤل والتى كـانوا يشتغلون بها كمنتجين أو تجـار . وربما أيضا يكون قد دفعهم ضغط سكانى فى مواطنهم إلى تعمير مناطق جديدة . وهؤلاء المزارعون لم يقتصـر دورهم على إضافة الكاكاو إلى أنـشطتهم التقليدية ؛ فـقد هاجروا بصفـة خاصة لزراعـة محصـولات نقدية من أجل التصـدير ، وكان يجب أن يحتل إنتاج الغـذاء مكانه المناسب فى ظل هذا الهدف الرئيسى . والحقـيقة أن تخصص بعض المزارعين فى إنتاج الـكاكاو سرعان ما أدى بآخرين إلى التـركيز على زراعـة المواد الغـذائيـة من أجل البـيع . وأخيـرا من الهـام أن ندرك أن التعمـيمات حول حـجم العمليات الزراعيـة فى أفريقيا الغـربية يمكن أن تكون مضللة للغـاية . فبـينما من الواضح أن معظم مـزارعى الكاكاو كـانوا يعملون على نطاق صغير بالمقارنة بالمزارع التجارية (المكونة من بضع مئات من الأكرات) التى كانت تهيمن على الإنتاج فى أجزاء أخـرى من العالم ، فإنه صحيح أيضا أن حـجم (وشكل) المزارع فى سـاحل الذهب كـان شديـد الاختـلاف ، وأن المزارعين الأفراد ربما كان الواحد منهم يمتلك قطعة أرض واحدة أو عدة قطع . وقد كان التنوع استجابة صادقة للجغرافيا المحلية ، كما كان دليلا على اختلاف مهارات منتجى الصادرات وطموحاتهم وثرواتهم .

---

(٥٥) دكتورة هل حريصة على أن تؤكد أنها عندما تبدد إحدى الخرافات لا تكون تواقة إلى خلق خرافة أخرى . فالمزارعون المهاجرون الذين قامت بدراستهم ليسوا سوى جزء من الرواية ؛ ولذلك لا يزال يتعين دراسة التطور التالى لزراعة الكاكاو فى منطقة أشانتى الشاسعة فى العقدين الثالث والرابع من هذا القرن ، وذلك فى عمل يكون له مدى أو عمق مماثل .

وقد ثبت أن ما يسمى الهيكل الاجتماعى «التقليدى» يمكن اعتباره مصدر قوة وليس مصدر ضعف .[٥٦] فالأشكال المستقرة للتعاون تم تسخيرها أو تكييفها لتمويل الهجرة نفسها ، ولشراء أراضٍ فى المناطق الجديدة . وكان هناك نمطان من تنظيم المجموعات لهما أهمية خاصة : أولهما «الجمعية» التى كانت رابطة بين أشخاص غير أقارب شبيهة بنظام الهوزا التقليدى لدى شعب الكروبو ، وكانت شائعة بين المهاجرين من المجتمعات الأبوية (التى تتبع التسلسل من ناحية الأب) ؛ ثانيهما نظام شراء أراضى الأسرة الذى كانت تتبعه مجموعات الأقارب من المجتمعات الأمومية (التى تتبع التسلسل من ناحية الأم) ، مثل الأبورى والأكروبونج . وكان كلا من الترتيبين يعطى الأفراد دعما من جانب الجماعة ، ولكنه لم يكن يمنعهم من ممارسة مبادرتهم أو من الاستفادة منها . مثال ذلك أن المهاجرين من المجتمعات الأمومية كانوا يسمحون لأقربائهم بحقوق الانتفاع على جزء من الأرض التى يشترونها ، ولكنهم كانوا أيضا يحتفظون بمساحات كبيرة لأنفسهم . فضلا عن ذلك لم يكن المهاجرون يجدون أنفسهم مقيدين بالتزامات على المشاع فيما يتعلق باستغلال مزارعهم . على النقيض ، إذ كانوا عادة يجدون من المفيداستخدام الأيدى العاملة الرخيصة فى الأسرة ، فى البداية على الأقل ، ومواصلة التعاون مع الأقارب والأصدقاء فى المهام التى تتجاوز قدرات الأفراد ، مثل تشييد الطرق والجسور . ولم ينتشر العمل مقابل أجر إلا بعد بداية القرن الحالى ، عندما وجد بعض المزارعين المستقرين أنهم يستطيعون تحمل تكاليف تكملة قوة العمل فى أسرهم باستخدام عمال من خارجها ، ومن ثم يستطيعون توسيع أنشطتهم الزراعية . وقد كانت

---

(٥٦) ينبغى ربط المناقشة الموجزة فى هذه الفقرة بالتحليل الموسع للاقتصاد «التقليدى» الوارد فى الفصل الثانى .

الهجرة عملية مستمرة ، وهى ما زالت ماضية حتى اليوم . ومع الاستيلاء على الأراضى القريبة ، وتوفر النقل بالشاحنات فى العقد الثالث من القرن الحالى ، أخذ المهاجرون يبتعدون أكثر عن مواطنهم ، وإن لم يفقدوا أبدا اتصالهم بها . وهكذا كان حزام الكاكاو يغير حجمه وشكله بمرور الوقت ، إذ كانت تتم زراعة أراضٍ جديدة من خلال إعادة استثمار الأرباح الماضية ، وكانت المزارع القديمة تخرج بالتدريج من دائرة الاستخدام .

وهناك أوجه تشابه بين تنمية الكاكاو فى ساحل العاج وتطور الأوضاع فى ساحل الذهب . فهناك أيضا كان المهاجرون أول من بادر بزراعة الكاكاو ، ثم بعد ذلك بتوسيعها .[٥٧] وكان المهاجرون الأوائل من الديولا ، من شمال منطقة الغابات ، وقد ارتحلوا جنوبا لشراء الأرض فى العقد الثانى من القرن الحالى . وكان كثيرون من أبناء الديولا يمولون مغامراتهم الزراعية من أموال تراكمت لديهم خلال الأنشطة التجارية فى فترة ما قبل الاستعمار ، وبعض آخر منهم كانوا أغنياء بدرجة تكفى لشراء الأرض مباشرة ، وكذلك لاستئجار الأيدى العاملة من البداية . وهناك مجموعة ثانية من المهاجرين ، الباوولا ، جاءت من منطقة زراعية فقيرة فى السفانا ، ومن ثم بدأت بموارد قليلة ، وكثيرا ما كان على أفرادها أن يبدأوا كشغيلة الأبوسا ، أى الرجال الذين كانوا يحصدون المحصول مقابل حصة مقدارها ثلثه . وكان الديولا والباوولا يستخدمون الأيدى العاملة من أفراد الأسرة أيضا ، وبخاصة المهاجرون الذين كانوا يرتحلون جنوبا للعمل لدى أقاربهم على أساس موسمى . وكانت المجتمعات المحلية المضيفة مهيأةً بدرجة كافية لتلبية هذه المطالب الجديدة ، كما

---

(٥٧) مرجريت دوبير ، "Planteurs autochtones et étrangers en basse Côte d'Ivoire orientale" ، فى مجلة **Études Éburnéennes** ، العدد ٨ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٧ إلى ٢٣٧ .

أن المزارعين المحليين بدورهم نجحوا فى زراعة الكاكاو ، وهو ما أثبتته الدراسات التى أجراها كوبن عن الأجنى والبيتى .[٥٨] وكان الغرباء موضع ترحيب ليس فقط بسبب الإيجار الذى يدفعونه ، ولكن لأنهم كانوا إضافة إلى قوة عمل المجتمع ، ومن ثم إلى أهميته السياسية . بل إنه فى بعض القرى كان المزارعون الوافدون إليها يتجاوزون عدد مضيفيهم . وعلى الرغم من أن الأرض كانت تباع بين الحين والآخر ، فإن السلطات المحلية كانت تفضل تغيير مستخدمى الأرض بدلا من نقل ملكيتها . وكان هذا الترتيب يحفظ مصالح المجتمع المحلى ، وفى الوقت نفسه يسمح بمجال للمشروع الفردى . وكانت حقوق الانتفاع تعطى المزارع المهاجر حافزا وأمنا كافيين لأنه كان يكتسب حقوقا مطلقة على الأملاك التى يخلقها بجهوده الخاصة ، مثل أشجار الكاكاو والمحصولات الغذائية .

والاختلاف الرئيسى بين إنتاج الكاكاو فى ساحل الذهب وفى ساحل العاج هو أن المستعمرة الفرنسية تطورت فى وقت متأخر وكذلك ببطء أكثر . وينبغى أن يظل تفسير هذا الاختلاف غير نهائى ، على الأقل إلى حين إجراء تحليل مقارن كامل . غير أنه يبدو أن السبب الرئيسى يرجع إلى طبيعة السلطة الخارجية وليس إلى اختلاف حاد فى العطاء الجغرافى أو فى قابلية المجتمعات الأهلية فى المستعمرتين للتأثر بالوافدين . وكان من نتيجة السياسة الفرنسية إعاقة تنمية المحصولات النقدية فى ساحل العاج . وفى عام ١٩٠٨ حاول الحاكم أنجولفان إحياء تجارة التصدير المتعثرة فى المستعمرة ، وزيادة الإيرادات العامة ، عن طريق جعل زراعة الكاكاو إجبارية . ولم يكن توقيت هذه المحاولة مواتيا ، لأن الحاكم ، الذى كان ينبض داخل صدره قلب من الصلب ، كان ضالعا

---

(٥٨) أ. ج. ف. كوبن "Le planteur noir" ، فى مجلة **Études Éburnéennes** ، العدد ٥ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ٧ إلى ١٨٥ .

أيضا فى عمليات عسكرية نشطة فى منطقة الغابات فى محاولة لاستكمال تهدئة الوضع فى البلد . فمن غير حوافز نقدية كافية لم يكن السكان المحليون يبدون أية حماسة لزراعة محصولات التصدير . وفيما بعد ، فى العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى ، كان المسؤولون الفرنسيون يساندون الأجانب من أصحاب المزارع التجارية للكاكاو والبن أكثر مما يساندون الزراع من الأهالى ، لا سيما عن طريق تزويد الأجانب بالعمل الجبرى (السخرة) . ولا غرابة فى أن السكان المحليين كانوا يردون بعنف على تدابير الحكومة : فأفارقة كثيرون كانوا يقضون وقتا طويلا دون إنتاج مختبئين عن أعين الإدارة ، على حين كانت الإدارة تشغل نفسها ، بصورة عقيمة بالمثل ، فى محاولة للعثور عليهم . وقد ألغيت السخرة فى عام ١٩٤٦ ، وكان باستطاعة الأفارقة عندئذ دخول الإنتاج التصديرى فى ظروف أقرب كثيرا إلى تلك التى كانت لفترة طويلة سائدة فى ساحل الذهب . وكانت النتائج مثيرة . ففى غضون سنوات قليلة كاد المنافسون الأفارقة أن يقضوا على أصحاب المزارع التجارية الأجانب ؛ وحدثت زيادة هائلة فى حجم الصادرات ؛ ولحق ساحل العاج بالسنغال بوصفه أغنى مستعمرة فرنسية فى أفريقيا الغربية .

ويختلف إنتاج الفول السودانى عن إنتاج الكاكاو فى مجالات واضحة . فالفول السودانى يوجد أساسا فى منطقة السڤانا ؛ وهو محصول سنوى يعطى غَلَّةً فى الموسم الذى يزرع فيه ؛ وبعض أصنافه موطنها الأصلى أفريقيا الغربية حيث كانت تزرع لفترة طويلة كمادة غذائية . ومع ذلك فإن التوسع السريع فى صادرات الفول السودانى يستحق الدراسة - ليس بأقل مما تستحق قصة زراعة الكاكاو - وذلك لأنه بدوره يثير تساؤلات عما دعا المزارعين الأفارقة إلى أن يلزموا أنفسهم بالإنتاج من أجل سوق عبر البحار ، وعن الكيفية التى فعلوا بها ذلك ، ومن ثم يلقى الضوء على عملية النمو انطلاقا من قاعدة أهلية .

وقد كانت صادرات الفول السودانى فى نيجيريا الشمالية تافهة قبل الحرب العالمية الأولى ، ومع ذلك فقد أصبحت فى غضون سنوات قليلة من أهم مصادر نيجيريا للعملات الأجنبية . ففى عام ١٩١٣ تم تصدير ١٩٣٠٠ طن قيمتها ١٧٥ ألف جنيه استرلينى ، وفى عام ١٩٢٠ ، بعد بضعة تقلبات وقت الحرب ، وصلت الشحنات إلى ٤٥ ألف طن قيمتها ١١٢٠ ألف جنيه استرلينى . وبحلول العقد السادس كانت نيجيريا والسنغال تنتجان فيما بينهما ، بنسب متساوية تقريبا ، أكثر من ثلاثة أرباع صادرات العالم من الفول السودانى . كذلك كان تُنْتَج للاستهلاك المحلى كميةٌ إضافيةٌ تساوى حوالى نصف حجم الصادرات . واستنادا إلى چيرالد هيلينر فإنه فى مطلع العقد السابع من القرن الحالى كان عدد المشتغلين بإنتاج الفول السودانى فى نيچيريا الشمالية يصل إلى تسعة ملايين شخص . [٥٩] وقد كان التوسع الأوّلى فى نيچيريا الشمالية ممكنًا بفضل استكمال خط سكة حديد لاجوس ، الذى وصل إلى كانو فى عام ١٩١١ . غير أنه ، مرة أخرى ، من الهام التأكيد على أن التغيرات داخل القطاع الزراعى كانت تدين بالقليل ، أو لا تدين بشئ ، للتأثيرات الخارجية . فالحقيقة أن البريطانيين أمضوا وقتهم فى محاولة تشجيع زراعة القطن وليس الفول السودانى . وقد سارت تجارب زراعة القطن هذه فى الطريق الذى كان مقدّرًا لها فى ظروف أفريقيا الغربية : فقد أخفقت . وعلى أية حال كان المزارعون بالقرب من كانو قد مارسوا بالفعل زراعة الفول السودانى من أجل التصدير ، وكانت لذلك أسباب قوية . فقد وجدوا أن الفول السودانى يعطيهم عائدا أفضل من القطن ، الذى كان يتطلب أيدٍ عاملة أكثر ، وينهك التربة ، وفى نهاية الأمر لا يؤكل .

---

(٥٩) چيرالد هيلينر ، **Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria** ، هوموود ١٩٦٦ ، الصفحة ١٠٧ .

وكان المجددون مجموعة يسهل تحديدها ، وفى هذه الحالة لم يكونوا مزارعين مهاجرين ، وإنما كانوا تجاراً من الهوسا . وقد كان الهوسا يشتغلون بالتجارة البعيدة على نطاق أفريقيا الغربية لقرون عديدة قبل مقدم الحكم الاستعمارى .[٦٠] وكانت لديهم مهارات تجارية ، بقدر ما كان لديهم التنظيم ورأس المال . وكان لديهم أيضا حافز على القيام بأنشطة جديدة ، لأن أنشطتهم التجارية التقليدية لم تعد آمنة أو مربحة بالقدر الذى كانت عليه من قبل : فإلى الشمال كانت التجارة عبر الصحراء الكبرى فى انحدار ، وفى الجنوب كانت الطرق التقليدية للكولا تتحول إلى الساحل . وكانت مجموعة صغيرة من تجار الهوسا تتصور أن الفول السودانى يوفر فرصة تجارية جديدة ، وربما مجزية ، فأقامت اتصالات مع وكلائها ومورديها فى القرى المحيطة بكانو ، وسعت إلى إغراء المزارعين بزراعة مزيد من الفول السودانى ، أو بأن يزرعوه لأول مرة ، وقدمت لهم مساعدة مالية ، وأعطت ضمانات فيما يتعلق بشراء المحصول . وقد كانت حقيقة أن المزارعين المحليين على استعداد للثقة فى تجار الهوسا ، ولأن يتعاملوا معهم كقادة رأى ، مسألة ذات أهمية حيوية لنجاح المشروع . أما المستشارون الأوروبيون ، الذين كان سجلهم على أية حال غير مشجع ، فإن الانطباع الذى تركوه كان أقل من أن يحس . وكان هؤلاء المشترون من الهوسا يبيعون المحصول للشركات الأجنبية ، التى كانت تشتريه غير مرحبة فى بادئ الأمر ، ثم بلهفة أكثر عندما تبين لها أن الشحنات تجلب أسعاراً طيبة . وكان الازدهار المفاجئ لتجارة الفول السودانى هو الذى أرغم شركة النيجر فى نهاية الأمر على استكمال تحديث أعمالها - وتلك رواية شديدة الاختلاف عن الفكرة التقليدية عن الشركات الأجنبية التى كانت تجرّ الأفارقة جراً إلى العالم التجارى للقرن العشرين !

---

(٦٠) انظر أعلاه ، الصفحات ٥٨ إلى ٦٦ .

وقد كانت منطقة كانو لفترة طويلة تنتج الحبوب والقطن من أجل السوق ، ومن ثم لم تكن الزراعة بأية حال محصورة فى نطاق معيشة الكفاف . وكان المزارعون حريصين على زراعة محصول تصديرى مربح بغية سداد الضرائب ، وتمويل أنشطتهم التجارية فى موسم الجفاف ، وبوجه عام لزيادة قوتهم الشرائية . وكانت الزراعة فى كانو مزيجا ماهرا من الفلاحة المتنقلة والدائمة ، وكانت هذه الأخيرة مرتبطة بالتسميد والمياه وصيانة التربة ، وكلما كان ممكنا بالرى . ولم تكن القواعد التقليدية التى تحكم حيازة الأرض واستخدامها تشكل عقبة أمام المشروع الرأسمالى . وكانت زراعة الأسر المعيشية منظمة على أساس فردى ، وكذلك على أساس جماعى ، وقد اتخذت التدابير التى تضمن قدر الإمكان أن تذهب منتجات العمل إلى الشخص المعنى ، وأن تُورَّث حقوق الانتفاع . وتحققت الزيادة الضخمة فى إنتاج الفول السودانى جزئيا عن طريق إنقاص مساحة الأرض التى تزرع قطنا أو بمواد غذائية أخرى ، ولكنها تحققت أساسا عن طريق إدخال تغييرات ثانوية ، وإن تكن عالية الفعالية ، فى التقنية السائدة ، وهى تغييرات سمحت باستخدام أكثر كفاءة للموارد الموجودة من أرض وأيد عاملة . وكان من هذه التغييرات فترات إراحة أقصر ، وتسميد أكثر ، ودرجة أكبر من الزراعة البينية (المغارسة) . ولم يتخذ ذلك التوسع شكل زيادة المساحة وعدد الأيدى العاملة المستخدمة فى الصناعة إلا مع بداية العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى ، مع مقدم الشاحنات والطرق الأفضل . ففيما بين عامى ١٩١١ و١٩٣٧ كان الفول السودانى يزرع فى حوالى مليون أكر حول كانو . وجاءت آلاف كثيرة من المهاجرين من أجزاء من نيجيريا الشمالية لترتفع بهم الأعداد المشتغلة بالإنتاج الزراعى . وعلى الرغم من بساطة التقنيات المستخدمة والكثافة التى تفلح بها المساحة كلها الآن ، فإن غَلَّة الأكر ما زالت تعتبر من بين الأفضل فى العالم كله .

ومثال السنغال يشابه فى مجالات هامة معينة حالة نيچيريا الشمالية .[٦١] والفرق التاريخى الرئيسى ، كما أشرنا فى الفصل الرابع ، هو أن صادرات الفول السودانى من سنغمبيا ترجع إلى عصر التجارة المشروعة . ومرة أخرى كان نهوض الصناعة مرجعه مبادرة المزارعين الأفارقة فى وقت كانت المصالح الأوروبية فى المنطقة مركزة فيه على منتجات أخرى . وابتداء من العقد التاسع من القرن الماضى كانت زراعة الفول السودانى تتوسع على الحافة الممتدة فى أعقاب تقدم سير العمل فى خط سكك حديد السنغال . وبحلول عام ١٩٠٨ ، وقبل أن تبدأ الصادرات من نيچيريا ، كانت السنغال بالفعل المورّد الرئيسى فى العالم . وبعد فترة وجيزة كانت مجتمعات مثل الوولوف والفولانى والسيرير ، التى لديها مؤسسات واقتصادات مختلفة ، قد أصبحت جميعا مجتمعات مشتغلة بزراعة الفول السودانى . وقد تكيف كل منها بنجاح عن طريق إطلاق المهارات والطاقات الفردية ، وتنمية الهيئات التعاونية ، وتعديل الممارسات الزراعية التقليدية ، ومن أمثلة ذلك مجتمع السيرير الذى استعاض عن الدخن بالفول السودانى ، مع المحافظة فى الوقت نفسه على قطعانه من الماشية دون نقصان . وكانت هذه المجتمعات تستخدم الأيدى العاملة من أفراد الأسرة ، ولكنها أيضا لا تمانع فى استخدام أيدٍ عاملة من خارجها ، وأن تتكيف مع وجودها . وكانت الأيدى العاملة المهاجرة (المعروفة باسم «الناڤيتان» navétanes فى السنغال ، والمزارعين «الغرباء» فى غمبيا) سمة مميزة هامة للإنتاج التصديرى منذ بداية تجارة الفول السودانى . وفى بعض الأحيان كان هؤلاء العمال يستأجرون أرضا لفلاحتها ؛ وكثيرا ما كانوا يوافقون على العمل يومين أو ثلاثة أيام لدى صاحب العمل مقابل الطعام وأماكن الإقامة والوقت الكافى لزراعة الفول السودانى لحسابهم الخاص .

(٦١) انظر مؤلفات فوكيه وچاريت وبيهو وبليزييه وبيبيتو الواردة فى ثبت المراجع .

بل إن الاقتصاد الجديد أوجد إيديولوجية جديدة . **فالمريدون** ، وهم طائفة إسلامية تأسست فى عام ١٨٨٦ ، بدأوا منذ العقد الأخير من القرن الماضى فى كسب أنصار لعقيدتهم فى مناطق زراعة الفول السودانى فى السنغال ، لا سيما بين الوولوف . وكان من المبادئ الهامة لهذه الطائفة أن العمل الجسمانى الشاق فى العالم الدنيوى هو سبيل الخلاص فى العالم الآخر . [٦٢] وهذه العقيدة تحولت إلى مزية عملية من خلال إنشاء مزارع للفول السودانى يديرها معلمون علمانيون ويعمل فيها الجدد من أعضاء الطائفة . وعندما كان هؤلاء الأنصار الجدد يبرهنون على تمكنهم من **المريدية** [*] ، ويؤكدون أنهم مزارعون مهرة كانوا يشرعون فى الانتشار ، وإنشاء مزارع خاصة بهم ، وكسب مجموعة أخرى من الأتباع . ويبلغ أنصار هذا المذهب الآن حوالى سبعمائة ألف ، وقد أصبحوا خلال الفترة الاستعمارية منتجين بارزين للفول

---

(٦٢) عبد اللايى واد ، "La doctrine economique de mouridisme" ، فى مجلة **أنال أفريكين** ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٧٥ إلى ٢٠٦ .

(*) **الطريقة المريدية** : طريقة صوفية بدأت بين جماعة الوولوف فى أفريقيا الغربية كطريقة فرعية من الطريقة القادرية ، ثم انشقت عليها وكونت طريقة مستقلة ، أسسها فى عام ١٨٨٦ محمد بن محمد حبيب الله الذى عرف فيما بعد بأحمد بمبا . انتشرت بين الوولوف فى وقت تفكك مجتمعهم وبعده عن المجتمع التقليدى تحت تأثير الاستعمار الفرنسى . بدأ اهتمام الفرنسيين بنشاط أحمد بمبا فى عام ١٨٨٨ ، واضطر تحت ضغطهم إلى إعلان أنه يهتم بالأمور الدينية وحدها ، مما يعد نوعا من السلام النسبى . ولكن هذا الموقف انتهى فى عام ١٨٩٥ ، وشاع أنه يقوم بشراء السلاح وتنظيم الأتباع لمحاربة الفرنسيين ، فنفى إلى جابون حيث عاش هناك سبع سنوات ، ثم سمح له الفرنسيون بالعودة ، ولكنه نفى مرة ثانية إلى موريتانيا بعد تزايد أتباعه ، وظل هناك إلى عام ١٩٠٧ . وفى عام ١٩١١ تغيرت نظرة الفرنسيين نحو الشيخ بعد أن أدركوا أهمية أتباعه ودورهم فى الاقتصاد الفرنسى ، وبدأوا التركيز على الجوانب الإيجابية للمريدين . وعندما أدرك أحمد بمبا صعوبة تحقيق أمانية جنح إلى الحياة الدينية الخاصة ، وظل على تلك الحال حتى وفاته فى عام ١٩٢٧ – المترجم .

السـودانى ، كـما اكتـسبـوا أيضـا نفـوذا سـياسـيًا هامًا . وهم مـثـال طيب للاتصـال بين الحـدود الإسـلاميـة فيمـا قبل الاسـتعـمار والمؤثرات القادمـة من العالم الغربى ، وكيـف تأثروا بها ، ولكنها استمرت لتمـارس نفوذا قويا وبنَّاءً فى ظل الاستـعمار . [٦٣] ويمكن رسم خط موازٍ مع المسيـرة الصاعدة للحدود المسيحـية فى أراضى زراعة الكاكاو فى منطقة الغـابات ، حيث تم أيضا تطويع دين الغرب ليعطى دعما فعالا للأنشطة الاقتصادية الجديدة . [٦٤]

ويوضح العرض السـابق للتطورات الزراعيـة أن المجتمـعات فى مـختلف أجزاء أفـريقيا الغـربية كان لديهـا الاستعـداد والقدرة على تقـديم المجددين ، وللتساهل مع أشكال الولاء الفـردى والجماعى والاستفادة منهـا ، والمقامرة فى مناطق جـديدة بغية كـسب المال ، والاعتـماد على المهـارات الموجودة والموارد الثابتـة للتمـويل ومواصلة مـشروعات رأسـماليـة دون عائق من قيـم أهلية أو مكتسبة . [٦٥] وهذه الاستنتاجات تعزز الحجج التى طرحناها فى الفصل الثانى ،

---

(٦٣) ينبغى أن يضاف أنه فى مجالات كثيرة أصبح أتباع المريدية الآن قوة محافظة . وللاطلاع على دراسة حديثة ، انظر ، دونال ب. كروز أوبريان ، The Mourides of Senegal ، أكسفورد ، ١٩٧٠ .

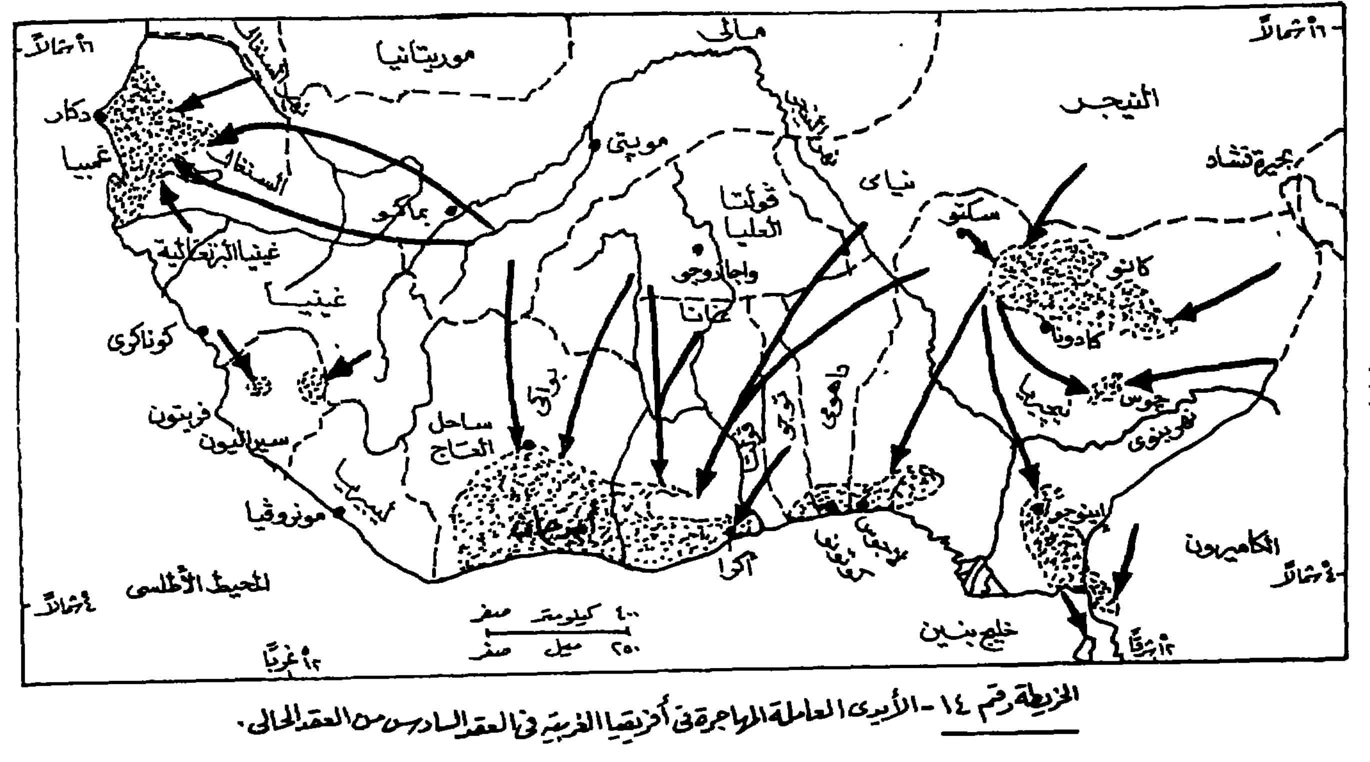
(٦٤) ج. ب. ويبستر ، "Agege : Plantations and the African Church, 1901 - 1920" ، فى مجلة **المعهد النيجيرى للبحوث الاجتماعية والاقتصادية** ، أعمال المؤتمر ، ١٩٦٢ ، الصفحات ١٢٤ إلى ١٣٠ .

(٦٥) الأمثلة التى ذكرت لابد أن تكون كافية للتسليم بهذه الاستنتاجات . ومن أجل الاطلاع على دراستى حالة أخريين ، انظر ، سارة س. بيرى ، "Christianity and the Rise of Cocoa Growing in Ibadan and Ondo" ، فى مجلة **الجمعية التاريخية النيجيرية** ، العدد ١٩٦٨ ، الصفحات ٤٣٩ إلى ٤٥١ ؛ رايموند دومـيت ، "The Rubber Trade of the Gold Coast and Asante in the Nineteenth Century : African Innovation and Responsiveness" ، فى مـجلة **جورنال أوف أفـريكان هيستورى** ، العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٧٩ إلى ١٠٢ .

ومعناها أن المجتمعات «القليدية» أشد مرونة تجاه الأنشطة «الحديثة» ، وأقل عداء لها ، مما يفترض عادة .

وسوف نستكمل هذا العرض للأساليب التى أسهم بها الأفارقة فى خلق اقتصاد المستعمرات بموجز للتغيرات التى كانت تؤثر فى الأيدى العاملة خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعمارى . وسنتوسع فى المعلومات المقدمة هنا ، وذلك حول نقاط إما عرضناها فى إيجاز أو جاءت ضمنا فى الوصف السابق لتنمية محصولات التصدير . والغرض من تناول الموضوع هو إبراز إسهام الأفارقة فى توسيع الاقتصاد المفتوح بتوضيح أن العمال غير المهرة ، سواء أكانوا يعملون لحسابهم أم لا ، كان رد فعلهم إيجابيًا إزاء الحوافز النقدية ، ولم تكن هناك حاجة إلى أن يرغموا على العمل مقابل أجر ، إلا إذا كان الأجر غير مجزٍ . وكانت هناك حالات نقص فى الأيدى العاملة ، ولكنها كانت تحدث عادة فى القطاع الحكومى الصغير نسبيا ، برغم كثرة ما كان يعلن عنه ، ويمكن أن تعزى إلى سوء الإدارة على جانب الطلب بأكثر مما تعزى إلى النقص الشديد فى جانب العرض . وثمة تحذير أولى لابد منه : هو أن المعلومات الديموجرافية عن أفريقيا الغربية أقرب إلى أن تكون مرقعة ولا يعول عليها بالنسبة للقرن العشرين ، وهى كذلك بالنسبة للعصور الأسبق ، ولذا فإن الأرقام القليلة المستخدمة فى هذه المناقشة ينبغى تفسيرها على أنها مجرد تقريبات توضيحية .

وقد كان أصحاب الأعمال فى القرن العشرين يواجهون إلى حد كبير نفس الصعوبة الأساسية التى كان أصحاب الأعمال الأفارقة يواجهونها فى الماضى : إذ كانت مهمتهم الرئيسية هى نقل قوة العمل من المساحات الشاسعة ذات الاستيطان المتناثر والشحيح إلى نقاط قليلة نسبيا ذات طلب مركز . غير أن



الخريطة رقم ١٤ - الأيدي العاملة المهاجرة في أفريقيا الغربية في العقد السادس من القرن الحالي.

«الأيدى العاملة فى المستعمرات ، كما أصبحت تعرف فى الدوائر الرسمية ، كان لها عدد من السمات المميزة . فالطلب على الأيدى العاملة كان أكبر كثيرا مما كان عليه فى أى وقت مضى ؛ وقد زاد سريعا فيما بين عامى ١٨٩٠ و١٩٢٠ ؛ وكان يتركز ، مع استثناءات قليلة ، فى عدد من المقاطعات الساحلية المتميزة . وكان الطلب الأشد أهمية بكثير على الأيدى العاملة (خارج زراعة الكفاف) مصدره الزراعة التجارية . فالمناطق الرئيسية المنتجة للصادرات كانت عاجزة عن توفير كل احتياجاتها من الأيدى العاملة من المصادر المحلية ، ومن ثم كان يتعين استيراد أيدٍ عاملة إضافية من أجزاء أخرى من أفريقيا الغربية . وفى العقد الثالث من هذا القرن كانت مزارع الفول السودانى فى السنغال وغمبيا تجذب كل عام ما بين ٦٠ و٧٠ ألفا من المهاجرين المؤقتين ، وفى العقد السادس كان ما بين ١٥٠ ألفا و٢٠٠ ألف عامل يدخلون ساحل الذهب سنويا للعمل فى مزارع الكاكاو . وكان التعدين مصدرا إضافيا للطلب ، وإن كان أقل دلالة ، وكانت مناجم الذهب فى ساحل الذهب تستخدم سنويا فى المتوسط حوالى ١٥ ألفا من العمال غير المهرة فيما بين عامى ١٩٠٥ و١٩١٨ ، على حين كانت قوة العمل فى مناجم القصدير النيجيرية فيما بين عامى ١٩١٨ و١٩٣٩ تتراوح بين ١٥ ألف رجل فى السنة وذروة بلغت ٤٠ ألفا . وأخيرا كانت حكومات المستعمرات تحتاج إلى الأيدى العاملة لتنفيذ الأشغال العامة المختلفة ، كما كانت الشركات التجارية الأجنبية تحتاج إليها ، وإن يكن بدرجة أقل ، وأساسا لتداول المخزونات . وكان جانب كبير من هذا الطلب أساسه المدن ، ولكن العمال كانوا يذهبون للعمل فى المشاريع الحكومية خارج المدن ، لاسيما لبناء خطوط السكك الحديدية والطرق ، ولنقل المعدات فى عصر ما قبل الشاحنات .

ويمكن دراسة عرض الأيدى العاملة تحت أربعة عناوين رئيسية ، برغم أن هذه العناوين ليست بأية حال تغطية شاملة للموضوع ، وهى : النمو السكانى ؛ الحراك الجغرافى ؛ التغير الاجتماعى ؛ السياسة الحكومية .

فى عام ١٩١٠ كان سكان إفريقيا الغربية حوالى ٣٦ مليونا . وهذا الرقم أعلى بعض الشئ من أرقام أخرى يُستشهد بها أحيانا ، إذ أن هناك أسسا للاعتقاد بأن التقديرات المبكرة كانت أقل كثيرا من الواقع . [٦٦] وبحلول عام ١٩٦٥ كان السكان قد وصلوا إلى حوالى ٨٨ مليونا . ويبدو من قبيل السلامة أن نقول إن مجموع السكان ، وفقًا لتقدير متحفظ ، قد تضاعف فى حوالى خمسين عاما . ومن الزاوية العامة فإن هذه الزيادة السريعة كانت نتيجة لمعدل مواليد عالٍ مقترنًا بانخفاض فى معدل الوفيات . غير أنه من الهام أن نلاحظ أن معدل الزيادة كان خلال الحقبة المبكرة من الحكم الاستعمارى أبطأ كثيرا مما كان فى الفترة التالية لعام ١٩٤٥ ، ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية أدخلت تحسينات جوهرية على الخدمات الطبية والصحية كان لها تأثير ملحوظ على معدل الوفيات . والحقيقة أن الزيادة فى حراك شعوب أفريقيا الغربية قبل عام ١٩٤٥ ربما كانت تساعد على انتشار الأمراض الفتاكة والمسببة للعجز . والاستنتاج الذى يمكن استخلاصه من هذه المعلومات هو أنه بينما يعد النمو السكانى ضروريا لفهم عملية التغير الاقتصادى خلال الفترة الاستعمارية ككل ، فإنه أقل ارتباطا بكثير بتفسير التوسع المبكر فى زراعة الكاكاو فى ساحل الذهب أو فى صادرات الفول السودانى من نيچيريا ، لأن كليهما حدث فى فترة زمنية قصيرة نسبيًا ، وقبل أن يبدأ «الانفجار» السكانى بوقت طويل .

---

(٦٦) أود أن أتقدم بالشكر لزميلى دكتور ب. ك. متشيل ، لمعاونته فى هذه المسألة .

وكان الأمر الأكثر أهمية بكثير فى هذا السياق هو تزايد الحراك الجغرافى للسكان . وكما أكدنا من قبل فى مناسبات عديدة ، فإن حراك قوة العمل كان سمة مميزة قديمة العهد لاقتصاد أفريقيا الغربية ؛ وكان أسبق من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ، وازدادت أهميته خلال عصر التجارة المشروعة . وفى عصر ما قبل الاستعمار كان هناك تحرك كبير لقوة العمل فى اتجاه الشمال حتى واحات الصحراء . وفى القرن العشرين ، على النقيض من ذلك ، فإن قاطنى السودان الغربى كانوا هم الذين يسافرون إلى الساحل ، كعمال أجراء ، وليسوا كرقيق . وقد تحقق حراك أكبر عن طريق فرض سلطة سياسية مشتركة على مناطق واسعة ، وإدخال النقل الحديث ، وظهور قوة عمل (أجيرة) حرة . وأدت العوامل الجديدة أحيانا إلى انتقال مستوطنات كاملة هجرت مواقع دفاعية فوق قمم الجبال كانت مكتظة عادة بالسكان ، وغامرت بالنزول إلى السهول . [٦٧] وترتب عليها أيضا توسع فى عدد من يمكن أن يسمّوا «المهاجرين المكوكيين» ، أى الرجال الذين يغادرون بيوتهم لفترة قصيرة للعمل فى الزراعة أو المناجم ، والذين يسافرون عادة مسافات طويلة لكى يفعلوا ذلك .

وقد تعرض العمل المهاجر للإدانة مرارا من جانب المعلقين الذين لم يروا فرقا يذكر بين قوة العمل المتنقلة وغير المتنقلة . غير أنه يوجد الآن - بفضل عمل إليوت بيرج الطليعى إلى حد كبير - إدراك بأن العمل المهاجر ، برغم ما يكتنفه

---

(٦٧) تمت دراسة هذا الانتقال فيما يتعلق بنيچيريا وتوجو وداهومى فى مقال للكاتب م. ب. جليف ، "Hill Settlements and their Abandonment in Tropical Africa" ، فى مجلة **Transactions of the Institute of British Geographers** ، العدد ٤٠ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٩ إلى ٤٩ .

من عيوب ، كان متمشيا مع ظروف أفريقيا الغربية .[٦٨] ففى المقام الأولى يلاحظ أولا أن الطلب على الأيدى العاملة فى الزراعة موسمى بدرجة كبيرة ، ولا تفى به على خير وجه إلا زيادة مؤقتة فى قوة العمل . فضلا عن ذلك فإن الزيادة يمكن تحقيقها عادة دون إحداث اضطراب فى الاقتصاد المحلى للمهاجرين .[٦٩] مثال ذلك أن عمالا كثيرين فى مزارع الكاكاو النيجيرية يأتون من الشمال حيث ذروة الطلب على الأيدى العاملة تحدث فى وقت مختلف من السنة . ثانيا ، فإنه حيث يستمر العمل المهاجر فى قطاعات مثل التعدين ، وحيث لا يوجد طلب موسمى ملحوظ ، لا يكون ذلك دليلا على تقاعس الأفارقة عن التقيد الكامل بالعمل مقابل أجر ، وإنما دليلا على التأخر من جانب الأجانب باستمرارهم فى سياسة الأجر المنخفض التى سندرس أسبابها فيما يلى .

وقد كان التحسن الذى طرأ على الحراك الجغرافى وثيق الارتباط بتغير اجتماعى هام فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، هو تناقص الرق الداخلى ، وزيادة قوة العمل الحرة (الأجيرة) . فهذا الحدث ، الذى من المؤكد أن يصبح أحد الموضوعات المحورية فى تاريخ الأيدى العاملة الأفريقية الذى لم يكتب بعد ، جدير باهتمام من جانب المؤرخين يزيد كثيرا على ما لقيه حتى الآن . وفى سياق الحجج التى قدمناها فى الفصل الرابع فيما يتعلق بالامبريالية ، ينبغى أن ينظر إلى إنهاء الرق من على أنه سمة مميزة رئيسية للثورة الاجتماعية

---

(٦٨) انظر بوجه خاص ، "The Economics of the Migrant Labour System" ، فى العمل الجماعى الذى أعدته هيلداكوبر ، **Urbanization and Migration in West Africa** ، بيركلى ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٦٠ إلى ١٨١ . وتجدر الإشارة أيضا إلى كتاب والتر إيلكان ، **Migrants and Proletarians** ، ١٩٦٠ ، فهو نموذج لدراسة أكاديمية متأنية تتناول أوغندا فى الأساس .

(٦٩) من أجل الإلمام بعرض حديث للكتابات فى هذه المسألة ، انظر ، مارڤن ب. ميراكل ، بساره س. بيرى ، "Migrant Labour and Economic Development" ، فى مجلة **أوكسفورد إيكونوميك بيبرز** ، العدد ٢٢ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٨٦ إلى ١٠٨ .

التى نشأت فى أوائل القرن التاسع عشر عندما أخذ الاقتصاد التصديرى الجديد يقدم فرصا أوسع للأفارقة العاديين ، الأحرار منهم وغير الأحرار . ولا غرابة فى أن غير الأحرار كانوا من بين آخر من سمح لهم بالاشتراك بصورة مستقلة فى الأنشطة التى تمكّنهم من فرض حقوقهم على سادتهم . وفيما يتعلق باستخدام موارد الأيدى العاملة فى ظل الاستعمار ، فإن انهيار الرق ليس دليلاً على أن قوة عمل الرقيق التقليدية كانت عديمة الكفاءة بشكل ملحوظ فى أداء الواجبات التى تسند إليهم ، وإنما يدل على أن رقيق المزارع ذوى الغلبة العددية كانوا يستخدمون خارج قطاعات التصدير الآخذة فى الاتساع ، كما كانوا قليلى التنقل إلى حد كبير - وذلك لأسباب واضحة بما فيه الكفاية .

إن الموقفين الفرنسى والبريطانى تجاه الرق الداخلى يعدان مثالين كلاسيكيين للاختلاف بين المواقف التقريرية والبراجماتية التى تميزت بها السياسة الامبراطورية فى ميادين كثيرة للغاية . وقد كان الموقف الرسمى واضحا تماما : ففرنسا وبريطانيا جعلتا من معارضة الرق جزءا من السياسة الرسمية ، وأعلنتا التزامهما بإلغائه فى جميع الأراضى الخاضعة لهما . غير أن كلتا الحكومتين سعت فى الوقت نفسه لأسباب عملية إلى التحكم فى سرعة الإعتاق . فهما أولا لم تكونا راغبتين فى المخاطرة بإحداث اضطراب فى الإنتاج التصديرى بإثارة انتفاضة اجتماعية مفاجئة . ثانيا ، كانتا فى حاجة إلى التعاون ، على الأقل من جانب بعض الحكام من الأهالى ، إذ نادرا ما كان باستطاعتهما هدم إحدى قواعد قوتهما . ثالثا ، كانت الحكومتان تواجهان بعض الصعوبة فى تعريف الرق ، وتحديد الرقيق ، وإنفاذ تشريعات مناهضة للرق . رابعا ، كانت الدول الاستعمارية نفسها تستخدم العمل الجبرى (السخرة) فى القرن العشرين . فهى إذ كانت تواجه نقصا فى الأيدى العاملة غير الماهرة ، لجأت إلى الإكراه ، شأن الحكام الأفارقة من قبلهم . والعمل الجبرى لم يكن فى أى

وقت واسع الانتشار فى أفريقيا الغربية ككل ، برغم أنه ظل موجودا فى أفريقيا الغربية الفرنسية حتى عام ١٩٤٦ ، كما كانت له بعض الأهمية المحلية ، مثال ذلك فى المزارع التجارية الأوروبية فى ساحل العاج ، وفى تشييد خط سكك حديد دكار - بماكو . وعلى الرغم من هذه التحفظات الأربعة ، فإنه يظل صحيحا أن الدول الاستعمارية كانت تعتبر الرق معوقًا لمصالحها الاقتصادية الطويلة الأجل . ولا ريب أنّ وجودها فى أفريقيا الغربية كان يشجع على الإعتاق ، برغم أن الصعاب العملية التى واجهتها كانت تعنى أن الرق لم يلغ بين عشية وضحاها ، وإنما كان يتجه إلى الاضمحلال .

ويمكن بيان المراحل الرئيسية للإعتاق فى أفريقيا الغربية فى إيجاز شديد . وقد كانت هناك بداية مبكرة فى القرن التاسع عشر ، ولكن التحرك الرسمى اقتصر فى ذلك الوقت على بضع مستعمرات ساحلية ، وبالتالى لم يكن له تأثير مباشر على الداخل . وكان الرقيق المحررون يدرجون فى مخططات مختلفة للتدرّب المهنى ، ويجنّدون فى القوات المسلحة ، بل إن الفرنسيين فكروا فى خطة مشكوك فيها للهجرة «الطوعية» إلى أمريكا الشمالية . ولم يكن لقانون عام ١٨٣٣ الذى يقضى بإلغاء الرق على نطاق الإمبراطورية البريطانية تأثير كبير علي أفريقيا الغربية . غير أنه عندما أصدر البرلمان الفرنسى قانونا مماثلا فى عام ١٨٤٨ اتخذت بعض خطوات أخرى ، وبخاصة فى جوريه وسان لوى فى السنغال ، حيث تم تحرير عدة آلاف من الرقيق وتعويض أسيادهم . [٧٠] ومع ذلك فإنه لم يوجه حتى العقد الأخير من القرن الماضى أى هجوم جدى على الرق ، ثم جاء هذا الهجوم كنتيجة ثانوية لتقسيم أفريقيا .

---

(٧٠) مبابي جيييه ، "La fin de l'esclavage à Saint Louis et à Gorée en 1848" ، فى مجلة **Bulletin de l'IFAN, B** ، العدد ٢٨ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٦٣٧ إلى ٦٥٦ ؛ روجر پاسكييه ، "A propos de l'emancipation des esclaves au Sénégal en 1848" ، **فى المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار** ، العدد ٥٤ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٨٨ إلى ٢٠٨ .

وعندما شرع الأوروبيون فى التقدم إلى الداخل سرعان ما أدركوا أنهم قد استخفوا بحجم مشكلة الرق . واستنادا إلى تقدير وضع فى عام ١٩٠٥ كان يوجد فى أفريقيا الغربية الفرنسية حوالى مليونى رقيق ، ومن المعتقد أنه فى قلب الدول الإسلامية الكبيرة كان ما بين ربع ونصف مجموع السكان فى حالة استعباد . وفى هذه الظروف ربما كان الإعتاق المتعجل والجبرى سيؤدى إلى نتائج غير مرغوبة . والحقيقة أنه مع بداية القرن الحالى أدى الرحيل الجماعى (*) للرقيق إلى حرمان واحات الصحراء من الأيدى العاملة الرخيصة التى كانت تحتاج إليها لتشغيل أنظمتها المعقدة للزراعة المروية ، ومن ثم عجّل بتدهور التجارة عبر الصحراء الكبرى التى كانت تتضاءل بالفعل . (٧١) وبداية من عام ١٨٨٧ أخذ الفرنسيون يحاولون تثبيت الوضع عن طريق إنشاء سلسلة من «قرى الحرية» (**) التى أعلن أن هدفها هو إعادة توطين الرقيق الذين لا مسكن لهم وتحقيق إعتاق تدريجى . ولكن الواقع كان مختلفًا بعض الشئ . (٧٢) فهذه القرى لم تتطور إلى مدن داخلية علي نمط مدينتى فريتون وليبرفيل الساحلتين ، وإنما كانت بمثابة عوائق أمام الإعتاق ، لأن قاطنيها القليلى الحظ أصبحوا «أسرى القائد العسكرى» الكادحين والحمالين غير الأحرار لدى الإدارة المحلية . وقد اعترفت الحكومة الفرنسية فى نهاية الأمر بعيوب هذه القرى ، وتم إغلاق معظمها فيما بين عامى ١٩٠٧ و١٩١٠ . وكانت مشكلة الرقيق السابقين

(*) exodus : ويقال أيضا **الجلاء** ، وتقابلها كلمة **خروج** فى الترجمة العربية للتوراة ، والخروج هو أحد أسفار العهد القديم – المترجم .

(٧١) ج. إيمو "Notes de sociologie et de linguistique sur Ghadones" فى مجلة **Bulletin de liaison Saharienne** ، العدد ١٠ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٥٧ .

(٧٢) دنيس بوش ، **Les Villages de liberté en Afrique noir** ، باريس ، ١٩٦٨ .

(**) Villages de Liberté

عديمى الجذور أقل خطورة بالنسبة للبريطانيين منها بالنسبة للفرنسيين ، برغم أن لوجارد قد أقام بعد بداية القرن بضع مستوطنات للرقيق المحررين فى نيچيريا الشمالية ، من بينها مستوطنة فى برنو سميت «قرية الحرية» تذكارا للمبادئ الڤيكتورية .

وأخذ الإعتاق يتحقق بسرعة أكبر بعد عام ١٩٠٠ . ففى عام ١٩٠٥ صدر مرسوم يجيز اتخاذ إجراءات أشد ضد التجارة الداخلية فى الرقيق ، وذلك فى أعقاب مقتل مسؤول فرنسى حسن العزوة فى السنغال برصاصة أطلقها عليه أفريقى حسن العزوة بالمثل اتهم بالتجارة فى الرقيق .[٧٣] وفى الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ تم تحرير حوالى ٣٠٠ ألف رقيق فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، كما استمر إطلاق سراح أعداد كبير فى السنوات التى تلت ذلك .[٧٤] وإذا كان أنصار التحرير يدينون جميع حائزى الرقيق ، وإن كانوا يعتبرون بعضهم أقل خطورة من الآخرين ، فقد كانوا يركزون على المناطق التى يعتقد أن العمال غير الأحرار فيها يشكلون أساس معارضة الحكام المحليين للوجود الفرنسى . ولنأخذ مثالا : فى عام ١٩١١ منح حوالى ١٥٠٠ رقيق حريتهم بعد انهيار ثورة الفولانى فى غينيا . كذلك شدّد البريطانيون تشريعاتهم ضد تجارة الرقيق خلال هذه الفترة ، برغم عدم تورطهم فى أنشطة عسكرية على مثل النطاق الواسع . ومنذ العقد الثالث كان من العوامل التى ساعدت على تحرير الرقيق انتشار الشاحنات الذى حرر عمالا كانوا فيما سبق مقيدين فى

---

(٧٣) مبايى جبييه ، "L'Affaire Chautemps (avril 1904) et la suppression de l'esclavage de case au Sénégal" ، فى مجلة **Bulletin de l'IFAN, B** ، العدد ٢٧ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٥٤٣ إلى ٥٥٩ .

(٧٤) ج - ل. بوتيلييه ، "Les captifs en A. O. F. (1903 - 1905)" ، فى مجلة **Bulletin de l'IFAN, B** ، العدد ٣٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥١٣ إلى ٥٣٥ .

مهنة نقل السلع حملاً على الرؤوس ، وهو وسيلة باهظة التكلفة . وبحلول عام ١٩٣٠ كان الإعتاق قد حقق تقدما طيِّبًا ، برغم أنه مازال يُبلَّغ اليوم بين الحين والآخر عن حالات رقٍّ وتجارة فى الرقيق .

وعلى وجه الإجمال فإن الانتقال من عمل الرقيق إلى العمال الأحرار قد تحقق دون تمزق اقتصادى واجتماعى واسع النطاق . ومما لا شك فيه أن الهدوء الذى تم به التغيير قد أسهم فى تجاهل ما كان على الرغم من ذلك حدثا ذا أهمية أساسية فى تاريخ أفريقيا الغربية . وإلى حد ما كانت السهولة النسبية التى تم بها الانتقال نتيجة لتكتيكات الإرجاء التى اتبعتها الدول الرئيسية . وقد كان البريطانيون ، الذين كانت سياستهم القائمة على الحكم غير المباشر تعطى دعما للسلطات المحلية فى مناطق معنية ، أكثر نجاحا فى ذلك من الفرنسيين الذين أدى عنفهم العسكرى إلى القضاء على عدد من الحكام الأفارقة المرموقين وإلى مزيد من مشاكل إعادة التوطين . وإلى حد ما أيضا كانت سهولة الانتقال تعكس حقيقة أن من يسمون رقيقا لم يكن يمكن من الناحية الفعلية تمييزهم عن الرجال الأحرار ، ولم يكونوا معنيين بدعم ثورة اجتماعية مفاجئة . وعلى أية حال فإن أيًا من التفسيرين ليس مرضيا تماما : فالسياسة الاستعمارية كانت عاجزة عن التحكم تماما فى الأحداث ، والرق يعنى الحرمان الاقتصادى والاجتماعى كان حقيقة واقعة بالنسبة لأفارقة عديدين فى مناطق كثيرة .

والتفسير الذى نقدمه هنا هو أن سلاسة الانتقال كانت حد كبير دالة على توفر الفرص البديلة المقبولة . [٧٥] ففى المقام الأول كانت الأرض الصالحة

---

(٧٥) من أجل الاطلاع على استنتاج مماثل فى سياق مختلف ، انظر ، بينيديكت هيچيچلى ، "Slavery and Agricultural Bondage in South India in the Nineteenth Century" ، فى مجلة **إسكانديناڤيان إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ١٥ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٧ إلى ١٢٦ .

لزراعة محاصيل التصدير فى المتناول ، وكان يمكن استثمارها بتكلفة قليلة ما عدا الأيدى العاملة اللازمة لتطهيرها . ثانيا ، كان جانب كبير من الفترة الحرجة فى الانعتاق تتطابق مع رخاء تجارى بعد بداية القرن مما جعل الإنتاج من أجل التصدير جذابا . ثالثا ، لم يكن التغير الاجتماعى ، فى هذا السياق على الأقل ، يتضمن حراكا مهنيا واسع النطاق . فمعظم الرقيق كانوا مزارعين ، وعندما لم يكونوا كذلك كانوا يعرفون كيف يفلحون ، وسواء كانوا يظلون فى القطاع الزراعى أو يدخلونه ، فقد كان الفرق الرئيسى أنهم الآن يعملون لحسابهم وليس لحساب سيد . والمعتقد أن مشكلات إعادة التوطين نشأت أساسا فى المناطق التى كانت الفرص فيها منعدمة . وكانت هذه بوجه خاص هى الحالة فى المستعمرات الفرنسية النائية الفقيرة . وكما أكد ڤيردييه ما زال يوجد رقيق سابقون فى النيجر يشكلون قوة عمل مستعبدة ، ومرجع ذلك إلى حد كبير أنه يتعذر عليهم أن يصبحوا شيئا آخر . [٧٦] خلاصة القول أن معظم الرقيق استمروا فى الزراعة ، وساعدوا على توسيع اقتصاد المستعمرات . وعلى خلاف الحال فى بريطانيا فى القرن التاسع لم يكن العمال يطردون من الأرض لإفساح المجال أمام نمط جديد من الزراعة ، ولتوفير الأيدى العاملة للقطاع الصناعى المتنامى . ففى أفريقيا الغربية لم تكن هناك پروليتاريا لا تملك أرضا تنتقل ، إن جاز التعبير ، من أبرشية إلى أبرشية . وكانت هناك قوة عمل دائمة فى المدن تتطور فى بطء ، ولكن العمال المهاجرين كانوا واضحى المقصد وملاذهم الأرض . ولم تكن هناك حاجة إلى إعادة تدريب على نطاق واسع لأن التقنيات والأدوات التقليدية ظلت هى السائدة ، ولم يكن هناك

---

(٧٦) د. ڤيردييه ، "Problèmes Fonciers nigeriens" ، فى مجلة **پينان** ، العدد ٧٤ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٨٧ إلى ٥٩٣ .

عمال يحطمون الآلات ، لأن الآلات التى يمكن تحطيمها كانت قليلة . (*)

إن ظهور هذا الجيل من منتجى الصادرات المستقلين ترتب عليه بالضرورة تدهور فى وضع حائزى الرقيق السابقين . فبعض مالكى الرقيق فقدوا ثرواتهم بين عشية وضحاها نتيجة لفرار رقيقهم . وقد أشار مسؤول بريطانى إلى أحد الأمثلة فى عام ١٨٩٨ ، حيث قال :

حدث تغير كبير عندما فر أكثر من ٤٠٠ من رقيق هذا الرئيس ، الذين كان متوسط قيمة الواحد منهم فى ذلك الوقت ما بين عشرة إلى إثنى عشر من الجنيهات الاسترلينية ، ولم يعودوا أبدا . وهكذا فقد الرئيس على الأقل أربعة آلاف جنيه استرلينى ، ونتيجة لذلك أصبح الآن رجلا فقيرا . وتلك حالة تعبر عن نفسها ، واعتقد أنها تفسر الفزع الذى يشعر به الأغنياء المحليون من تقدمنا داخل بلادهم . (٧٧)

وعلى الرغم من ذلك فمن السذاجة أن نخلص إلى أن جميع ملاك الرقيق السابقين قضى عليهم تماما . فبعضهم نجحوا فى التكيف بأن أصبحوا من أصحاب الأملاك ، يجمعون الرسوم من الرقيق السابقين مقابل منحهم حقوق الفلاحة ، وبعض آخر اكتسبوا المهارات اللازمة عن طريق ممارسة التجارة أو الزراعة ، أو بيع خبراتهم السياسية - إن كان لديهم شئ منها - لحكام المستعمرات . وكما

(*) الإشارة هنا إلى أحداث تحطيم الآلات التى قام بها العمال فى انجلترا فى بداية عصر الصناعة - المترجم .

(٧٧) وردت فى أ. ج. هويكنر ، "The Lagos Strike of 1897 : an Exploration in Nigerian Labour History" ، جمعية الماضى والحاضر ، كلية كوربوس كريستى ، أكسفورد . والفصلة المأخوذة من هذا المقال يعاد طبعها بترخيص من الجمعية من **الماضى والحاضر ، مجلة الدراسات التاريخية** ، العدد ٣٥ ، ١٩٦٦ ، الصفحة ١٤١ .

أوضح تويت فيما يتعلق بموريتانيا ، فإن **الملثمين** (*) ، الذين كانوا فيما سبق قبيلة من المحاربين وملاك الرقيق انتقلوا جنوبا وأصبحوا مزارعين مستقرين ، على حين أن **الحراثين** (**) ، وهم مجموعة من الرقيق المحررين ، لم يتكيفوا بنفس الدرجة . (٧٨) وبالنسبة لهم فإن التخلى عن طريقة الحياة البدوية انتهى بهم إلى الفقر وإلى بيع ثروتهم الوحيدة ، ماشيتهم . ومن المعترف به أن صعود الطبقات وسقوطها هما من أعقد المشكلات التاريخية ، ولا ريب أن إجراء بحوث أخرى سيوضح أن ذلك صحيح بالنسبة لأفريقيا بقدر ما هو صحيح بالنسبة لأوروبا .

وعلى الرغم من أن قوة العمل الأفريقية استطاعت أن تتكيف على النحو المشار إليه ، فإن النقص فى الأيدى العاملة غير الماهرة كان لا يزال موجودا فى الفترة ١٨٩٠ - ١٩٣٠ ، لا سيما فى القطاعات الأجنبية . وقد كان بعض المسؤولين المشوّشين يدافعون عن استيراد «الرجل الصينى الدؤوب» لملء الفجوة ؛ وكان آخرون يفضلون العامل الهندى ؛ على حين كان المتحمسون الحقيقيون

(*) **الملثمون** هم الطوارق ، ويقال أيضا «أهل اللثام» ، ومرجع الاسم أن الرجال يضعون على وجوههم «لثاما» أسود أو أزرق طيلة الوقت ، على حين تذهب النساء بغير لثام أو حجاب ، على خلاف ما هو متبع فى البلدان الإسلامية . يشتغلون بتربية الإبل ، وإن كانوا يحتفظون بالماعز والأغنام . يحتقرون الزراعة ويتركونها للرقيق . وربما كان ما يقوله عنهم المؤلف بعيدا بعض الشئ عن الواقع ، فهم ما زالوا يعشقون الماشية ويحتفظون منها بقطعان هائلة ، ويثيرون بقطعانهم القلاقل والاضطرابات فى المناطق التى يتنقلون فيها من أفريقيا الغربية - المترجم .

(**) **الحراثين** ، أى من يحرثون الأرض كناية عن اشتغالهم بالزراعة . وتقول عنهم الموسوعة البريطانية إنهم برابرة سود يقيمون فى تيديكلت وغيرها من واحات الصحراء الكبرى ، وإن كثيرين منهم كانوا نتيجة اختلاط مبكر مع الزنوج السود - المترجم .

(٧٨) "Quelques aspects de la sédentarisation des nomades en Mauritanie sahélienne" ، فى مجلة **أنال دى جيوجرافى** ، العدد ٧٣ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٧٣٨ إلى ٧٤٥ .

يريدون الأفيال الهندية أيضا !! وأدت الأسباب التى أعطاها فى البداية المراقبون الاستعماريون لنقص الأيدى العاملة إلى عدد من التصورات الخاطئة التى لا يزال من الممكن ، مع الأسف ، العثور عليها اليوم فى بعض تعميمات الكتب المدرسية حول مشكلات التنمية .

وتؤكد التفسيرات التقليدية على عوامل من قبيل صعوبة التغلب على الأنظمة الاجتماعية لما قبل عصر الصناعة ، وافتقاد الاستعداد النفسى اللازم للعمالة الحديثة ، والحاجات المحدودة لقوة العمل المتوقعة . وأدت هذه الفكرة الأخيرة إلى ظهور مفهوم العامل صاحب الهدف المحدود أى ذلك الذى يدخل مجال العمل مقابل أجر بهدف واضح فى ذهنه - المثال المبتذل لذلك هو شراء دراجة - ثم يترك عمله عائدا إلى بيته مرة أخرى . غير أن العامل الأفريقى ، برغم رغبته فى امتلاك دراجة ، كان فى رأيهم يتميز بعدم الكفاءة وبمعدل عالٍ للتغيب عن العمل . وكانت لهذا التفسير لدوافع العمال الأفارقة وأدائهم مضامين عملية عميقة الأثر . مثال ذلك أنه كان إلى حد كبير مسؤولا عن دوام معدل منخفض للأجر خلال الحقبة المبكرة من الحكم الاستعمارى . واستنادا إلى تحليل تقليدى للعرض والطلب ، فإنه كان ينبغى على أصحاب الأعمال الاستجابة لنقص الأيدى العاملة برفع الأجور . غير أن الاعتقاد بأن الأفارقة عمال من أصحاب الهدف المحدود استخدم لتبرير دفع أجور منخفضة بغية منع المستَخْدَمين من بلوغ أهدافهم بسرعة . وكان يقال إن الأجور العالية لابد أن تقلل حجم الأيدى العاملة المستخدمة ، بجعلها الأهداف ممكنة التحقيق فى زمن قصير . وعلى أساس هذه الافتراضات فإن غلبة الأيدى العاملة المهاجرة قد استخدمت للتدليل علي أن الأفارقة لديهم عوائق ثقافية ونفسية تمنعهم من التقيد بالعمل مقابل أجر . وكان من المعتقد أيضا أن الأيدى

العاملة المهـاجرة مسؤولة عن الإنتـاجية المنخـفضة للعمـال الأجراء ، ومن ثم كانت تسهم فى انخـفاض الأجور التى تدفع . وكان يتم تبرير العـمل الجبرى وفرض الـضرائب ، وإن لم يكن أبدا بصـوت مرتفع ، على أسـاس أنهـما إذ يساعدا على إزالة هذه العوائق يكون لهما أثر تربوى على الشعوب البدائية .

والشواهد المتـاحة الآن توضح أن النظرة التـقليدية ، برغم أنهـا قد تكون ذات صلة فى حالات مـعينة ، لم تعد صالحـة لأن تظل هى التفسـير المحورى للنقص العام فى العمال الأجراء خلال الحـقبة الأولى من الحكم الاستعمارى . فالفكرة التى قال بها آدم سميث فيمـا يتعلق بإنجلترا فى القرن الثامن عشر قابلة للتطبيق أيضا على قوة العمل الأفريقية خلال الفـترة الاستعمارية : «الحقيقة أن بعض العمال عندما يكون باستطاعتـهم أن يكسبوا فى أربعة أيام ما يقيم أودهـم طيلة الأسبوع فإنهم يتوقفـون عن العمل فى الأيام الثلاثة الأخرى . غير أن تلك ليست هى الحالة على الإطلاق مع الجـزء الأكبر» . (٧٩) وفيمـا يتعلق بما يقال عن صعوبة التـغلب على الأنظمة الاجتمـاعية التقليدية ، فـقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نوضح أن تصنيف مـجتمعـات ما قبل الصناعـة على هذا النحو إنما يعنى فقـدان الاتصال بالواقع ، وأن شعوب أفـريقيا على أية حال كـانت تعيد تنظيم نفسها لتلبية المطالب الجديدة للعالم الغربى فى مرحلة التجارة المشروعة — قبل مـقدم الحكم الاسـتعمـارى . فالأفكار المرتبطة بعدم الاسـتعـداد النفسى والحـاجـات المحدودة تتـعـارض مع أرقـام الواردات والصـادرات التى تبين أن الأفارقة كانوا تواقين إلى توسيع مشترياتهم من السلع الاستهلاكية ، وأنهم كى يحققوا ذلك خلقوا سلسلة من اقتـصادات التصدير بالطرق التى سبقت الإشارة

---

(٧٩) ورد فى فـيلبس دينى ، The First Industrial Revolution ، كـمـبـردج ، ١٩٦٥ ، الصفحة ١٤١ .

إليها . وكان العمـال الأجراء يستجيبون بطريقة واقعـية للحوافز النقدية ؛ ولم يصبح منحنى العـرض الإجمالى للعمل ارتداديًا عند أية نقطة مـبكرة ؛ وينبغى إدخال تعديل جدى على مفـهوم عمال أفريقيا الغربية باعتـبارهم عمالا يسعون إلى تحقيق أغـراض محدودة . (٨٠) وبالنسبـة لما يزعم عن عدم كفاءة العـمال الأفارقة ، فـإن ذلك بدوره موضوع عاشت الأحكام المسبـقة بشأنه طويلا دون تفنيد . وقد قـدم بيتر كيلبى بإجرائه فحـصا متأنيا لحقائق هـذه المسألة الخاصة إسهـاما غـير عـادى وموضـع ترحيب شـديد فى اقتـصاديات الأيدى العـاملة الأفريقية . (٨١) ذلك أن المسح الذى قام به فى عام ١٩٦١ لثلاث وستين منشأة فى نيچيريـا تستخدم حوالى ٥٠ ألف عامل كشف عـن أن أداء قوة العمل كان مرتـبطا فى المقام الأول بظروف العـمل ومسـتويات الأجـور ، وليس بمواقف محددة ثقافيـا تجاه العمل مقابل أجر . وحيثمـا كانت الظروف جيدة والأجور عالية ، كانت قوة العمل فعّالة ومستقرة ومنتظمة فى حضورها .

ولم تكن المشكلة أن الأفارقة كانوا يعانون نفورا عاما من الدخول فى نطاق العمل مقابـل أجر ، ولكن أنهم كانوا بوجه خاص عازفين عن قـبول الأعمال غير الماهرة لدى أصـحاب الأعمال الأجانـب . وكان لذلك سببان رئيـسيان . أولهمـا أن العمــل شـاق ولا بهجـة فيه وذو منزلـة متدنيـة . وهو من هذه النواحى لا يقارن بالزراعة ، حيث العمل مألوف ، وحيث العلاقة بين صاحب العمل والمستـخدم أكثر سلاسة ، وحـيث يحافظ العامل الأجير على احـترامه

(٨٠) إليوت ج. بيرج ، "Backward - Sloping Labor Supply Functions in dual Economies - the Africa Case" ، فى مـجلة **كـوارترلى چورنال أوف إيكونومـيكس** ، العـدد ٧٥ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٤٦٨ إلى ٤٩٢ .

(٨١) "African Labour Productivity Reconsidered" ، فى مجلة **إيكونوميك چورنال** ، العدد ٧١ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٧٣ إلى ٢٩١ .

لذاته . والاقتباسات التالية من سجلات إدارة النقل بساحل الذهب لعام ١٩٠٨ تعطينا فكرة عن الظروف المرهقة التى كان يعانيـها بعض هؤلاء العمال الأجراء الأفارقة المبكرين : (٨٢)

مع سير مستمر على الأقـدام طيلة إثنى عشر شهرا بمتوسط ٤٠٠ ميل فى الشهر كان العمل فى هذه السنة أكثر مشقة من المعتاد ، وأصيب عدد كبير من الحمالين بالعجز نتـيجة لتقرح أقدامهم ، كمـا أن تعبيد الطرق الجديدة بالحصباء جعل الأمور أشـد سوءاً . وفى زمرة واحدة . . . كادت كعوب الأغلبية أن تستهلك تماما ، دعك من الحديث عن التشققات .

ومع أن العقل الرسمى لم يكن تماما فى مستوى المشكلة ، فهو لم يكـن يفتقد الإلهام :

وقد تمت تجربة استـخدام القطران لعلاج أقدام الحـمّالين . وقطران الفحم هو الأكثر ملاءمة . فـهو يملأ التشققات ويعتبـر مطهّراً جيدا ، إلى جانب أنه يوفر بعض الوقاية إذا وضعـت منه طبقة كثيفة . وكـانت النتائج طيبة تماما ، وأصبح باستطاعة حمالين كـثيرين الآن مواصلة السير على الطريق وإلا لكانوا قد سقطوا إعياءً .

ومن حسن الطالع أن استـخدام السـيارة ، وانتشـار منتَج غربى أقدم عـهدا - الأحذية العـالية الساق - سـرعان ما نقلا هذه التـجربة إلى خزانة العـلاجات المهجورة فى المستعمرات ، ومن ثم كانا بـشيرا بظهور جيل جديد من الحمالين الراسخى القدم فى كل أنحاء المستعمرات الاستوائية .

---

(٨٢) ورد فى د. ك. جرينسـتريت ، "The Transport Department - The First Two Decades" ، فى مجلة إيكونوميك بوليتين أوف غانا ، العدد ١٠ ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٤٢ .

السبب الثانى لنقص الأيدى العاملة كان ببساطة أن الأجور المعروضة لم تكن عالية بدرجة تكفى لإغراء قوة العمل فى منطقة قليلة السكان على قبول أعمال غير مرغوب فيها ، فى وقت كانت تتوفر فيه بدائل أكثر جزاء ، لا سيما فى الزراعة . وإذا كان الرجل الصينى موظفًا حكوميًا دؤوبًا ، فذلك أساسا لأن الخيارات المتاحة أمامه كانت أقل . وفى الحالات التى كانت تدفع فيها أجور عالية فى أفريقيا الغربية ، كانت الأيدى العاملة عادة فى المتناول . ولكن فكرة العامل الذى يسعى إلى غرض محدود فقط كانت تموت فى بطء شديد ، وكانت توجد دائما أسباب للإبقاء على الأجور منخفضة ، تتراوح بين الحاجة الدائمة تقريبا إلى تحقيق وفورات فى الميزانية ، والنفور العنيد من التسليم بأن العامل الأفريقى مستحقٌ للأجر الذى يدفع له . وعلى عكس ما يقال من أن الأيدى العاملة المهاجرة كانت تؤدى إلى تخفيض الأجور ، كان مستوى الأجور المنخفض هو الذى شجع على كثرة الأيدى العاملة المهاجرة فى المهن غير الموسمية ، وذلك لأن الأجور المنخفضة لم تكن مقبولة للأفارقة إلا شريطة ألا يتعين عليهم التضحية بمصدرهم الرئيسى للدخل ، الذى كان يجئ فى الأغلب من الزراعة . وكان التبرير الذى يقدم للسخرة تبريراً زائفًا تمامًا ؛ فالأفارقة لم يكونوا بحاجة إلى أن يتعلموا طرق الاقتصاد النقدى الحديث ، وحتى إذا افترض أنهم بحاجة إلى ذلك ، فقد كانت هناك طرق أفضل لتعليمهم . وقد كان فى وسع السخرة أن تنفّر الإنسان من الرأسمالية إلى الأبد ، حتى إذا لم يكن يتعين دائما أن توطأ الطرق إلى الحداثة بأقدام مطلية بالقطران .

ثالثا - آلية نمو الصادرات

من الممكن الآن تقديم تحليل أكثر اكتمالاً لعملية توسع الصادرات فى أفريقيا الغربية من زاوية تعبئة عوامل الإنتاج . وجزء كبير من التفسير المقدم هنا مستمد

أساسا من نظرية آدم سميث فى التجارة الدولية المسماة «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» (*) ، والتى طورها مينت فى السنوات الأخيرة وطبّقها زيرزيفسكى على ساحل الذهب ، وطبّقها هيلينر على نيجيريا . (٨٣) وسوف نلخص أولا هذه النظرية ، ثم ندخل عليها عددا من التعديلات كى تؤخذ فى الاعتبار النقاط الإضافية الناشئة عن الشواهد التاريخية التى قدمناها فى هذا الفصل .

وتقوم نظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» على ثلاثة افتراضات نعتقد أنها متسقة بوجه عام مع الحقائق المعروفة عن التطور فى أفريقيا الغربية . وهذه الافتراضات هى أن النمو الضخم فى حجم الصادرات قد تحقق دون زيادة مماثلة فى السكان ، ودون نقص كبير فى مساحة الأرض أو فى الوقت اللذين يتطلبهما إنتاج السلع والخدمات التقليدية ، ودون تطبيق أية تحسينات رئيسية فى التقنيات الزراعية . وعلى ضوء هذه الشروط يكون من الصعب تلافى الاستنتاج بأن الزيادة فى الناتج نشأت أساسا من زيادة المدخلات من الأرض والأيدى العاملة ، ولذلك فإن كلا من العاملين كان فيما سبق يستخدم إلى حد ما بدرجة غير كافية .

(*) Vent - for - surplus theory

(٨٣) هـ. مـيـنت ، The Economics of the Devoloping Countries ، ١٩٦٤ ؛ د. زيرزيفسكى ، Structural Changes in the Economy of Ghana, 1891 - 1911 ، ١٩٦٥ ؛ جيرالد ك. هيلينر Peasant Agriculture, Goverment, and Economic Growth in Nigeria ، هوموود ، ١٩٦٦ . وكتاب مينت ، الذى يجمع بين الإيجاز ووضوح الفكر والأصالة ، يحتل مكانه بين أفضل المحاولات التى بذلت لفهم عملية النمو الاقتصادى . أما دراسة زيرزيفسكى فمليئة بالأفكار الجسورة الحافزة ، وإن يكن يعوّقها إطار معقد بدرجة تجعل من الصعب استيعابها . ويزوّدنا كتاب هيلينر بمعيار رفيع فى الربط بين البيانات والنظرية ، كما أن كتابه لا غنى عنه للدارسين الجادين لمشكلات التنمية فى أفريقيا .

وتتطلب اقتصاديات استخدام الأيدى العاملة فى هذا الوضع دراسة متأنية . ومن الهام بوجه خاص التمييز بين أجزاء العالم المكتظة بالسكان ، حيث يمكن أن ينشأ قصور العمالة بسبب عدم كفاية الأرض اللازمة لتوفير العمالة الكاملة لكل أفراد الأسرة المعيشية ، والمناطق القليلة السكان ، مثل أفريقيا الغربية ، حيث يمكن أن يكون هناك قصور فى استخدام قوة العمل الزراعية بسبب افتقاد الطلب الفعال على ناتجها الاحتمالى .[٨٤] ذلك أن عددا معيّنا من ساعات العمل كان ينفق بصورة غير منتجة ، لا اختياراً ، ولا كنتيجة لرفض مقرر ثقافيا للفرص المربحة ، ولكن لأن البديل الوحيد كان إنتاج سلع ليست لها سوق . وقد أدى الطلب المتزايد على صادرات أفريقيا الغربية فى الفترة الاستعمارية المبكرة إلى تغيير العلاقة التقليدية بين السلع ووقت الفراغ . ومن زاوية الفرص البديلة ، فإن وقت الفراغ أصبح أكثر تكلفة لأن الأفارقة أصبح باستطاعتهم الآن أن يختاروا تحسين دخولهم المادية عن طريق كسب المال اللازم لشراء سلع مستوردة . وكان هذا الخيار هو الذى مورس ؛ إذ قرر المنتجون الحاليون لسلع التصدير أن يعملوا بكدٍّ أكثر ، وتم جذب القادمين الجدد إلى قطاع التصدير . وكان توزيع المدخلات من الأيدى العاملة بين البدائل المختلفة تحدده الكفاءة النسبية لهذه البدائل فى شراء السلع الاستهلاكية ، وهو ما يؤكد على التحول بعيدا عن السلع الأساسية التقليدية فى العقد التاسع من القرن الماضى ، ورواج المطاط عند نهاية القرن ، والتفضيل الذى أبداه المزارعون فى منطقة السڤانا لزراعة الفول السودانى ، بدلا من القطن . وهكذا

---

(٨٤) من أجل لاطلاع على موجز مفيد للكتابات فى هذا الموضوع ، انظر ، تشارلس هـ. س. كاو. ، كورت د. أنسشل ، كارل ك. إيتشر ، "Disguised Unemployment in Agriculture : a Survey" ، فى العمل الجماعى الذى قام به كارل ك. إيتشر ، لورنس و. ويت **Agriculture in Economic Development** ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٤٤ .

كان لدى أفريقيا الغربية ميل طبيعى لزيادة إنتاجها من السلع القابلة للتصدير ، وكانت الوظيفة الرئيسية للمؤثرات الأجنبية هى خلق الظروف التى أعطت الأفارقة منفذًا أفضل لمواردهم الفائضة الكامنة .

وقد أكد مينت على قيمة هذه النظرية بالنسبة لفهم السرعة والسهولة النسبية اللتين كانت تنمية صادرات «الفلاحين» تسير بهما فى مناطق قليلة السكان ، مثل أفريقيا الغربية . وتنبثق من تحليله أربع نقاط رئيسية . أولاها أن توسع الناتج تحقق دون ثورة زراعية . وقد ازدادت إنتاجية الفرد ، ولكن إنتاجية ساعة العمل أو إنتاجية الأكر ظلت دون تغيير . ثانيتها أن إنتاج الصادرات كان يقوم على التمويل الذاتى ، بمعنى أن المزارعين كانوا يستخدمون الأيدى العاملة الموجودة فى الأسرة ، ويستعملون أدوات تقليدية ، كما كان باستطاعتهم الحصول على الأرض التى لم يكن لها ثمن من الناحية الفعلية . ثالثتها ، أن المخاطر التى كان ينطوى عليها الدخول فى الإنتاج من أجل التصدير كانت عند أدنى حد ، لأن الأفارقة لم يكن يتعين عليهم تخفيض ناتجهم من المواد الغذائية فى الوقت نفسه . وهذا الوضع المواتى يختلف كثيراً عن مثيله فى أجزاء معينة كثيفة السكان فى العالم ، حيث كان قطاع الصادرات ينمو ببطء ، ومرجع ذلك جزئيا أن المزارعين كان عليهم أن يختاروا بين هذه النوعين من النشاط ، وكان مفهوما أن يُحْجِموا عن أن يعرّضوا للخطر إمداداتهم من المواد الغذائية . رابعتها ، أن مينت أفاد بأن إطار تنمية الصادرات فى المناطق القليلة السكان يقع فى مرحلتين : الأولى تحدث عندما يمارس المزارعون إنتاج الصادرات بطريقة غير متخصصة كملحق لزراعة الكفاف ؛ والثانية تبدأ فيما بعد ، عندما يقرر عدد من المزارعين ، بتشجيع من نجاحهم المبكر ، تكريس مزيد من الموارد لإنتاج الصادرات ، ويصبحون معتمدين على غيرهم فى الحصول على جزء من احتياجاتهم الغذائية .

ومن مزايا نظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» أنها أقرب إلى الحقائق من نظريات سابقة كثيرة فى التنمية اتجهت إلى افتراض أن التخلف كان ظاهرة متجانسة ، وأنها كذلك ظاهرة عالمية . كما أن نظرية مينت تخطو أيضا خطوة هامة فى اتجاه الواقع بمحاولتها التمييز بين شتى أنواع التخلف . فهى تفصل أجزاء العالم الثالث المكتظة بالسكان عن أجزائه القليلة السكان ، وتفصل الجيوب الأجنبية عن الاقتصادات الفلاحية . وكان للنظرية ، فى تناولها الاقتصادات الفلاحية ، مزية أخرى هى التركيز على الإسهام الإيجابى الذى تقدمه المجتمعات الأهلية . وكنتيجة طبيعية فإنها تضع الدور الأجنبى فيما نعتبره هنا آفاقه الصحيحة ، أى باعتباره هامًا فى ميادين نوعية ، ولكنه ليس بأية حال مرادفا لمجمل عملية التنمية . غير أن نظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» لا يمكن تطبيقها على أفريقيا الغربية دون شئ من التعديل . وينبع عيبها الأساسى من نظرة الاقتصادى إلى التاريخ ، وهى نظرة شديدة التكثيف . وللتكثيف فى بعض الأحيان ميزة تحقيق درجة من التركيب والوضوح اللذين كثيرا ما يخفق المؤرخ نفسه ، مع انكبابه بشدة على ما لديه من وثائق ومراجع ، فى تحقيقهما . وفى الوقت نفسه فإنه يمكن ، كما تفيد التعليقات التالية ، أن يؤدى إلى إغفال لا مجرد توافه الأمور بل حقائق هامة .

ولا يمكن للافتراضات الرئيسية الثلاثة لنظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» أن تصمد دون تعديل . فأولا بينما من الصحيح أن نمو مجموع السكان ليس حيويا لتفسير الزيادة فى المدخلات من الأيدى العاملة ، فإن لحراك السكان أهمية كبيرة فى تفسيرها ، كما سبق أن أوضحنا فيما يتعلق بتطور الأيدى العاملة المهاجرة . وهكذا فإن زيادة السكان فى مناطق محددة ، وإن تكن مؤقتة ، تعد ضرورية للتوصل إلى فهم كامل للزيادة فى الناتج . وهذا

التوضيح لا يتحتم أن يتناقض مع وجهة النظر القائلة بأنه كان هناك قصور فى استخدام قوة العمل المهاجرة فى مواطنها الأصلية ، ولكنه يوحى بالفعل بأن الحجة يلزم التحقق منها بعناية بإجراء دراسات حالة للاقتصاد المحلى للمناطق المصدِّرة للأيدى العاملة . ثانيا ، أنه من قبيل التبسيط الزائد القول بأن الزيادة فى الصادرات تحققت دون انخفاض فى إنتاج السلع والخدمات التقليدية . فلم تكن هناك تصفية واسعة النطاق للحرف التقليدية ، (٨٥) ولكن كان هناك حالات لمزارعين أخذوا على أنفسهم إنتاج سلع التصدير على حساب المحصولات الغذائية ، وحالات لتدهور بعض المهن التى كانت موجودة فى مرحلة ما قبل الاستعمار . ونجد فى السنغال نموذجا للحالات الأولى ، إذ أن إنتاجها للفول السودانى توسع إلى حد ما على حساب المواد الغذائية ، مما ترتب عليه أنه تعين ابتداءً من العقد الرابع من القرن الحالى استيراد كميات كبيرة من الأرز . كما أن انهيار الأنظمة العسكرية الأهلية ، وتجارة الرقيق التى كانت مرتبطة بها ، أدى أيضا إلى قدر معين من التغيير المهنى . (٨٦) والأمر ذو الأهمية الخاصة ، والذى يُغْفَل عادة فى هذا السياق ، هو إعادة توزيع الأيدى العاملة بين الذكور والإناث ، وذلك بعد هجرة الذكور لوظائفهم العسكرية وتزايد اشتغالهم بالزراعة ، وهى مهنة كانت الغلبة فيها تقليديا

---

(٨٥) عالجنا هذا الموضوع فى الفرع الثانى من الفصل السابع .

(٨٦) انظر ، ج. كلوزيل ، "Evolution de la vie économique et des structures sociales du pays nomade du Mali, de la conquête française à l'autonomie interne, 1895 - 1958" ، فى مجلة **Tiers - Monde** ، العدد ٩ – ١٠ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٢٨٣ إلى ٣١١ ؛ د. ج. سيدل ، "War Towns in Sierra Leone : a Study in Social Change" فى مجلة **أفريكا** ، العدد ٣٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٤٧ إلى ٥٥ .

للإناث فى مناطق كثيرة .[٨٧] ثالثا ، أن الزيادة فى الناتج تحققت أحيانا بفضل التحسينات التقنية الناشئة عن إعادة تنظيم ممارسات الفلاحة ، مثلما كانت الحال عند بداية صناعة الفول السودانى فى نيچيريا ، حيث ترتبت على بعض التغييرات الثانوية نسبيا زيادة هامة فى الإنتاجية .

كما أن تعديل الافتراضات التى تقوم عليها هذه النظرية له أيضا تأثيره بالنسبة لقدرتها على تفسير سرعة نمو الصادرات فى أفريقيا الغربية وما يقال من أن ذلك تحقق . وقد يكون صحيحا أن معظم الأفارقة لم يكن عليهم التصدى لمشكلات ثورة زراعية بالمعنى التقليدى ، ولكن حالة نيچيريا الشمالية تبين أنه كان هناك على الأقل استثناءٌ واحد لهذه القاعدة . وبما أن البحوث فى تاريخ الزراعة فى أفريقيا الغربية ما زالت فى بدايتها الأولى ، فلن يكون من الحكمة عند هذه المرحلة الافتراض بأن هذا المثال الخاص ذو أهمية محدودة . ومن الصحيح أيضا أن التنمية الزراعية كانت تمول نفسها ذاتيا بمعنى عدم احتياجها إلى رأسمال **أجنبى** ، ولكنه ليس من الدقة القول بأن كل أسرة معيشية كان باستطاعتها دخول الإنتاج من أجل التصدير دون مساعدة إضافية من مصادر **أهلية** . وقد بيّنت حالتا زراعة الكاكاو والفول السودانى أنه فى المراحل الأولية كان للتعاون الجماعى والاحتياطيات المالية المتراكمة من أنشطة اقتصادية سابقة أهمية جوهرية لنجاح هذه المشروعات . يلى ذلك أن القول بأن المخاطر قد قلت إلى أدنى حد بسبب الطبيعة غير المتخصصة لأنشطة التصدير المبكرة هو قول يفترض مسبقا درجة من التجانس فى هيكل الإنتاج الزراعى أكبر مما كانت عليه الحال من الناحية الفعلية ، ويخفق فى إنصاف ما كان لدى المجددين من

(٨٧) يوجد مسح عام هام لهذا الموضوع فى الدراسة التى أجرتها إيستر بوسروپ ، Woman's Role in Economic Developmant ، ١٩٧٠ .

قدرات هامة كمنظمين . فأولئك الذين بدأوا صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب ونيچيريا ، وصناعة الفول السودانى فى نيچيريا الشمالية ، كانوا شديدى الالتزام بالإنتاج من أجل التصدير منذ البداية مباشرة . وبالنسبة لهم كانت الحداثة والمخاطرة أبرز سمتين مميزتين لهذه المشروعات . وأخيرا فإن مفهوم مينت بشأن وجود مرحلتين لتوسع صادرات الفلاحين ، وإن لم يفقد صحته ، هو مفهوم تخطيطى للغاية ، لأنه كان هناك منتجون متخصصون وغير متخصصين فى كلتا حقبتى التنمية . وفى حالة أفريقيا الغربية قد يكون أكثر واقعية أن يفكر المرء من زاوية ثلاث مراحل متداخلة : المرحلة الأولى هى التى أجرت فيها مجموعة من المنظمين المجددين تجارب بطريقة متخصصة إلى حد ما على تشكيلة من محصولات التصدير ؛ والمرحلة الثانية هى التى أدى فيها نجاحهم الكلى أو الجزئى إلى أن يحاول المزارعون الصغار شبه المتخصصين محاكاتهم على نطاق واسع ؛ والثالثة هى تلك التي شجع فيها التمايز الريفى على ظهور مجموعة جديدة من المتخصصين أكبر حجما بكثير . [٨٨]

إن الحكم الاستعمارى لم يخلق العصرية من قلب التخلف عن طريق التمزيق المفاجئ لحالة تقليدية لتوازن منخفض المستوى . على النقيض من ذلك فإن طبيعة التنمية الاقتصادية وسرعتها فى الفترة الاستعمارية المبكرة لا يمكن فهمها إلا عند إدراك أن الوظيفة الرئيسية للحكام الجدد كانت إعطاء قوة دافعة لعملية كانت تمضى فى طريقها بالفعل . ذلك أنه قد أخذ فى الظهور فى وقت مبكر من القرن الماضى هيكل اقتصادى يقوم على إنتاج «الفلاحين» للصادرات ، ويمهد الطريق أمام قيام سوق واسعة . غير أنه مع اقتراب نهاية القرن أصبح جليا أن هذا الاقتصاد ليس باستطاعته بلوغ طاقته الكاملة بمجرد الاعتماد على

(٨٨) هذه المرحلة الثالثة تناولناها فى الفرع الأول من الفصل السابع .

إعمال القوانين الطبيعية التى آمن بها ليبراليّو منصف القرن التاسع عشر . وكان التدخل الأجنبى ضروريا لإزالة القيود التى تهدد بحرمان أفريقيا الغربية من القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية ، والتى عطلت تطور المصالح التجارية الأجنبية ، والتى عاقت نمو المشروع الرأسمالى الأهلى . وهذه المشكلات أدت فى أول الأمر إلى التقسيم ، ثم بعد ذلك إلى الحل الاستعمارى الذى تناولناه فى الصفحات السابقة . وعن طريق خلق الظروف التى أعطت كلا من الأوروبيين والأفارقة الوسائل والحوافز اللازمة لتوسيع التجارة المشروعة وتنويعها ، استكمل الحكم الاستعمارى إدماج أفريقيا الغربية فى اقتصاد العالم الصناعى ، وأعلن بداية مرحلة أخرى فى نمو السوق . بيد أن الدور الأجنبى ، برغم ما كان له من أهمية ، لم يمتد إلى ما هو أبعد من هذه الوظيفة العامة ، وظيفة ربط أفريقيا الغربية بالأسواق الدولية . وكان الأفارقة هم الذين أمسكوا بالفرص الجديدة ، واتخذوا القرارات الرئيسية فيما يتعلق بمهنة المنظمين ، وأدخلوا تغيرات أساسية فى القطاع الزراعى الحيوى . وقد فعلوا ذلك بالاستفادة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة التى يقال بانقضاء عهدها .

إن الاقتصاد التصديرى الذى نشأ بحلول عام ١٩٣٠ كان يقترب من النمط المثالى للاقتصاد المفتوح الذى أمكن لأفريقيا الغربية أن تصل إليه . وبما أننا ركزنا فى الصفحات السابقة على دور الإنسان ، وبخاصة الإنسان الأفريقى ، فى خلق هذا الاقتصاد ، يكون المناسب عند هذه النقطة أن نتذكر أن نفوذ الحكام والمحكومين على السواء كان مقيّداً ، قبل كل شئ ، بقاعدة موارد المنطقة . ذلك أن ما تهبه الطبيعة من عوامل الإنتاج يمكن أن يتغير ، ولكن التغيير نادرا ما يكتمل بسرعة . وتكمن المزية المقارنة لأفريقيا الغربية فى تزويد السوق العالمية بالمنتجات الاستوائية . وكان هذا النشاط هو الذى هيّأ للمنطقة

أفضل الإمكانيات لتوسيع سوقها المحلية ، وكذلك سوقها عبر البحار . ولم يكن حكام المستعمرات بحاجة إلى سن قوانين ضد التصنيع [٨٩] لأنه كانت هناك بالفعل أسباب جوهرية - مثل انخفاض الدخول ، وسوء أحوال البنية الأساسية ، ونقص رأس المال والمهارات - لعدم إقامة صناعات تحويلية حديثة فى أفريقيا الغربية خلال النصف الأول من الحقبة الاستعمارية . غير أن الاقتصاد المفتوح لم يكن اقتصاداً جامداً ، فبعد عام ١٩٣٠ تعرض لتعديلات هامة ، كما سنوضح الآن .

(٨٩) إن الزعم بأن **الميثاق الاستعمارى** كان يعمل على منع التصنيع بحاجة إلى إعادة نظر على ضوء مقال مارك كارب ، "The Legacy of French Economic Policy in Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده وليم هـ. لويس ، **Frech Speaking Africa** ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٤٥ إلى ١٥٣ .

الفصل السابع

الاقتصاد المفتوح
فى مرحلة الضغوط والتوتر

فى العقدين الثالث والرابع من هذا القرن كان ينظر إلى النظام الاستعمارى باعتباره جزءا من النظام الطبيعى ، تماما مثلما ينظر إلى «مجلس اللوردات» أو «الجمهورية الثالثة» (*) . فلم يكن أحد من المعلقين المحترمين على الشؤون الامبراطورية يتصور أية بدائل تختلف جذريا أو يرغب فيها ، وكان من المتفق عليه بوجه عام أن اقتصادات التصدير فى المستعمرات يمكن أن تظل تعمل بطريقة تحقق الرخاء والتقدم للمعنيين جميعا . وبالمثل كانت الحكمة السائدة أن الحكم الاستعمارى يمكن أن يدوم إلى وقت بعيد يصعب أن يحدد له تقدير دقيق . وكان الاستقلال حدثًا يثور الخلاف بشأنه كما يثور الخلاف بشأن رؤية غير المؤمنين ليوم الحساب . ولكنه لم يكن بالحدث الذى ينبغى الإعداد له فى جدية . ففى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية تعرضت هذه الافتراضات للرفض والتحدى بسرعة وإلحاح جعلا النزعة التجريبية البريطانية نفسها تبدو مذهبا بعيدا عن المرونة . وخلال العقدين الخامس والسادس مرت الاقتصادات المفتوحة فى أفريقيا الغربية بتعديلات هامة نتج عنها أنه فى حوالى عام ١٩٦٠ كانت قلة منها فقط هى التى تعمل فى صورتها الأصلية الكلاسيكية . وفضلا عن ذلك ففيما بين عامى ١٩٥٧

(*) ظلت هذه الجمهورية قائمة طيلة سبعين عاما . أنشئت عام ٧٠ - ١٨٧١ عقب سقوط الامبراطورية الثانية (نابليون الثالث) بهزيمتها أمام ألمانيا . وكانت ذات دستور محافظ وحكم برلمانى ذى طابع قمعى تكررت خلاله حركات انقلابية ، حاولت إحداها إعادة النظام الملكى . وبعد استقرار الجمهورية تكونت الأحزاب (الراديكالى - الاشتراكى ، الخ .) والنقابات ، ونشأت امبراطورية فرنسية شاسعة . وقد زالت الجمهورية الثالثة فى عام ١٩٤٠ بهزيمة فرنسا على يد ألمانيا الهتلرية - المترجم .

و١٩٦٥ حققت جـميع المستعـمرات فى أفريقيا الغـربية الاستقـلال السياسى مع استثناء واحد هو غينيا البرتغالية ، وهى المستعمرة الصغيرة جدا التى ظلت - كما يقال - تتحرك فى بطء (وفى الحقيقة على نحو لا يمكن الإحساس به) على طريق تحقيق أفكار الاندماج التى يجرى الترويج لهـا علي أنها السبب الرئيسى لاستمرار وجود أول دولة استعمارية عرفتها أفريقيا الغربية .

ومـقصـد هذا الفـصل هو وصف وتفـسيـر التـعـديلات التى أدخلت على الاقتصادات المفتوحة فى أفريقيا الغربية خلال السنوات ١٩٣٠ إلى ١٩٦٠ . وقد كتب عن هذه الحقبة من التاريخ الأفريقى أكثـر مما كتب عن أية فترة سابقة تماثلها . ولم تعد المشكلة هى الحصول على معلومات تاريخية كافية ، كما كانت الحال فى الفصل الثـانى ، وإنما هى بالأحرى أن تُضغط - دون تشويه شـديد - الدراسات المتخصصة الهامة التى أجـريت فى السنوات الأخيرة ، لا سيما تلك التى أجراها رجال الاقـتصـاد وعلماء السـياسة . وهناك صـعوبة أخـرى تمثلت فى أن بعض التطورات الرئيسيـة لهذا العصر لم تكن مقـصورة على أفريقيا الغـربية ، أو حتى أفريقيا فى مـجموعها ، ولكن كانت لهـا دلالة عالمية . فالحرب العالميـة الثانية ، على سبيل المثال ، كان لها أهميتهـا بالنسبة لإنهاء الاستعمار على نطاق العالم ، مثلما كـان للثورتين الأمريكية والفـرنسية من أهميـة فى تشجيع نهوض القـومية الليبـرالية فى أوروبا خلال القرن التـاسع عشر . وبالتالى فـإن أىّ تفسيرٍ للتـغير الاقتصـادى والسياسى يركز فـقط على العلاقات بين الأفارقـة وحكامهم لابد أن يكون تفسيرا ناقصا . وسنحاول أن نأخذ فى الاعتبار التأثيرات الأخرى من خارج أفريقيا ، برغم أن قيود الحيز تحـول دون تناولها على نطاق يتناسب مع أهميتها . وعلى الرغم من هذه الصعاب فما زال يوجد متسع ، حتى فى إطار فصل موجز واحد ، لدرجة من الجدّة ، سواء فى العرض أو فى الحجة ، حتى وإن يكن فقط لأنه ليس هناك مـؤرخ اقتصـادى قدم ، فيـما يتـعلق بأفريقـيا الغربيـة الفرنسـية والبريطانية ، أى تفسير عام لهذه الحقبة الختامية من الحكم الاستعمارى .

ومن حيث الجوهر سنبين أن التعديلات قد أدخلت نتيجة لتوترات قاسية عاناها الاقتصاد المفتوح فى النصف الثانى من العصر الاستعمارى ، كما سنوضح أن هذه التوترات كانت من نوعين متعارضين . وقد فرضت النوع الأول فترة طويلة من المعاناة فيما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٤٥ عندما توقف التوسع فى الصادرات وتقلصت حدود اقتصاد السوق . وفى هذا الوقت أخذ الأفارقة يعربون عن عدم رضاهم عن الاقتصاد المفتوح ، وعن الحكام الغرباء الذين يتولون الإشراف عليه . وفى البداية كانت استجابة الدول الاستعمارية بطيئة وغير كافية ، بيد أنه بحلول عام ١٩٤٥ كانت بريطانيا وفرنسا قد اعترفتا بضرورة إجراء تغييرات فى السياسة الرسمية . أما التوتر الثانى فقد فرضه توسع الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما كان هناك انتعاش قوى فى الصادرات ونمو متجدد فى الأسواق المحلية . وقد شهدت هذه الفترة ليس فقط تنفيذ تغييرات حَتَّمَتْها الضغوط التى تراكمت فيما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٤٥ ، بل شهدت أيضا تطوراً جديداً فى قدرة الاقتصاد المفتوح على إحداث تغيير هيكلى (وإن يكن على نطاق متواضع) من خلال إقامة صناعات تحويلية حديثة . ولم يؤد هذا الانتعاش الاقتصادى إلى تفكك المعارضة الأفريقية للاستعمار ، على النقيض ، فالتطلعات تضاعفت ، والرخاء ساعد على تمويل صحوة المنظمات السياسية التى انتهى بها المطاف إلى الاستقلال .

وربما كانت أبسط طريقة لعرض هذه الحجة هى المضى على الفور إلى دراسة فترتى التوتر المشار إليهما أعلاه . غير أن هناك مسألتين تتطلبان البحث استكمالا لتحليل الضغوط التى تعرض لها الاقتصاد المفتوح . ولنقل بداية إنه من الضرورى إيلاء مزيد من الاعتبار للأدوار المهنية فى قطاع التصدير ، ولدرجات التخصص داخل هذه الأدوار ، بغية التأكيد على التأثيرات التفاضلية للتقلبات فى أداء

الاقتصاد المفتوح . بعد ذلك من الجوهرى أن تُستكشف التطورات فى أنشطة التبادل المحلى ، إذ أن صورة الاقتصاد المفتوح فى أفريقيا الغربية قد نشأت من الاقتصاد الأهلى وظلت تتفاعل معه . وهذان الموضوعان كانا يُغفلان فى الماضى ، مع أن كلا منهما ينبغى أن يكون المحور لدراسة تاريخ أفريقيا الاقتصادى والاجتماعى فى القرن العشرين .

أولا - التخصص فى قطاع التصدير

أوضح الفصل السابق أن الأفارقة قاموا بدور هام ، كمزارعين وتجار وكادحين ، فى خلق الاقتصاد الاستعمارى ، ولكنه لم يحاول تقضى التباين داخل هذه المهن . ففى حالة المزارعين جاءت مرحلة ، وإن لم يكن توقيتها واحدا فى كل أجزاء أفريقيا الغربية ، بدأت تظهر فيها مجموعات من المنتجين المتخصصين . ولا يعرف الشئ الكثير عن عناصر الحظ والمهارة والضرورة التى أدت إلى تطور طبقة الكولاك [*] . وعلى الرغم من ذلك فإن الشواهد تشير إلى تزايد التباينات فيما بين الجماعات الزراعية فى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية .

ففى عام ١٩٣٠ كانت قد ظهرت فى ساحل الذهب مجموعة صغيرة من المزارعين الأثرياء تتولى تصدير شحنات الكاكاو الكبيرة من المستعمرة . [١] وفى نيجيريا كان حوالى ربع المزارعين فى مقاطعة أويو يعتمدون أساسا على إنتاج

(*) الكولاك هو المزارع الروسى الغنى فى أيام روسيا القيصرية ، وكان يستخدم الفلاحين الفقراء فى فلاحة أرض . وقد عارضت طبقة الكولاك نظام المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفييتى السابق - المترجم .

(١) س. روداى ، "The Gold Coast Cocoa Hold - up of 1930 - 31" ، فى **محاضرات جلسات الجمعية التاريخية فى غانا** ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٠٥ إلى ١١٨ .

الكاكـاو فى العـقد الرابع مـن القرن الحـالى ، ولم يعـودوا يزرعـون جمـيع احتياجاتهم من المواد الغذائية .[2] وبحلول العقد السادس كان حوالى ١٠ فى المائة من مزارعى الكاكاو يحـوزون ٤١ فى المائة من الأراضى المزروعة بالكاكاو فى نيجيريا ، كما أن أكثر من نصف مـجموع حجم الكاكاو كانت تزرعه أقلية من المنتجين الذين كانت الحيازة الإجمالـية لكل منهم تتجاوز ستة أكرات .[3] وظهر اتجاه موازٍ فى ساحل العاج فى أعـقاب التوسع السريع فى زراعة الكاكاو بعد الحـرب العالمية الثانيـة ، برغم أنه كثيرا مـا كان يوجد «أجانب» تجـمعت لديهم حـيازات كـبيـرة . ومن الصعب العـثور علـى دلائل بالنسبـة للمناطق المصدِّرة لزيت ولب النخيل ، وذلك لأن التاريخ الاقتصادى لهاتين السلعتين فى القرن العشرين كان يُغْفل دون داعٍ ، بيد أنه توجد علامات على أن قد حدثت ، على الأقل فى نيجيريا الشمالية ، عملية تمايز مماثلة . أما المناطق المنتجة للفول السودانى فكانت أفضل توثيقا . فقد أجريت فى نيجيريا الشمالية دراسة عميقة لحالات تـباين فى جـماعـة ريفيـة واحدة ،[4] على حين أنه من الواضح فى السنغال أن عـددا صغيرا نـسبيا من أتبـاع «المريدية» الأثرياء استطاع الاحتـفاظ بالسيطرة التى حققها في أواخر القرن التاسع عشر .

ولم يؤد التخـصص فى إنتاج الصادرات إلى خلق طبقـة متميـزة من كبار ملاك الأرض ، وهو ما قد يفسـر لماذا كادت ظاهرة التباين فى الريف أن تغيب

---

(٢) داريل فورد ، "The Rural Economies" ، فى العمل الجماعى الذى أعده داريل فورد ، د. بسكوت **The Native Economies of Nigeria** ، ١٩٤٦ ، الصفحتان ٨٦ و٨٧ .

(٣) د. جاليتى ، ك. د. س. بالدوين ، أ. أ. دينا ، **Nigerian Cocoa Farmers** ، أكسفورد ، ١٩٥٦ ، الصفحات ١٤٩ إلى ١٥٢ .

(٤) بوللى هل ، "The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study" ، فى **المجلة النيجيرية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣٩ إلى ٢٦٠ .

عن الانتباه . فحيازات المنتجين الكبار كانت عادة مبعثرة ، والمستخدَمون لديهم كانوا إما أعضاء فى أسرهم ، أو كادحين غالبا ما يمتلك الواحد منهم فى العادة قطعة أرض خاصة به . وبرغم ذلك فإن ظهور مجموعات من المنتجين المتخصصين كان له تأثير كبير على الاقتصاد المحلى . فأولا ، أدى توسع أنشطتهم إلى الإسراع بتحول الأرض إلى سلعة تباع وتشترى . وقد شهد القرن العشرون زيادة فى مساحة الأرض فى المناطق المنتجة للصادرات التى كانت حيازتها تتخذ من الناحية الفعلية صورة ملكية مطلقة . وكان هذا الاتجاه فى جزء منه ناتجا عن ارتفاع عام فى الطلب على الأرض الزراعية ، وفى جزء آخر عن الحاجة المحددة إلى تأمين الحقوق على قطعة أرض معينة لأكثر من موسم واحد ، لاسيما فى المناطق التى تزرع بها محصولات شجرية . ثانيا ، أن كبار المزارعين ، برغم أنهم كانوا أحيانا مدينين هم أنفسهم ، كانوا يقفون كمقرضين على رأس شبكة واسعة من العلاقات المالية ، وكثيرا ما كانوا يقدمون الأموال (على أساس موسمى عادة) إلى صغار المزارعين فى مقاطعاتهم . وأخيرا فإن كبار المزارعين كان لديهم رأس المال اللازم لإدخال أنواع معينة من المبتكرات ذات التكلفة العالية . مثال ذلك أنه بعد ميكنة زراعة الفول السودانى فى السنغال بعد الحرب العالمية الثانية ، كان المنتجون الأساسيون يشترون الجرارات التى يستخدمونها بأنفسهم ، ويؤجرونها أيضا للمزارعين الفقراء ، وهكذا كانوا ، عن طريق التكنولوجيا الحديثة ، يعززون مواقعهم فى المناطق الريفية .

وقد حدثت عملية تمايز مماثلة فيما بين الشركات التجارية الأفريقية العاملة فى قطاع التجارة عبر البحار . وذلك لا يعنى بطبيعة الحال إنكار أن سلسلة التوزيع كانت تشمل كثيرين من صغار التجار . فالبعض منهم ، مثل المشترين «بالوعاء» أو «السلة» ، تخصص فى شراء كميات صغيرة من الناتج . وقد أفاد

تقدير أجرى فى عام ١٩٣٨ أنه يوجد مـا لا يقل عن ٣٧ ألفا من هؤلاء التجار الصغـار (كانوا يسـمون فى بعض الأحيـان تجار الباطن) فـى ساحل الذهب ، وذلك إلى جانب تجار صغار آخرين كانوا يشتغلون بتجارة التجزئة فى الواردات المصنَّعة من أرخص الأنواع ، مثل الباعة الجائلين - رموز التخلف هؤلاء الذين مازالوا يطوفون ببضائعهم التافـهة فى كل مركز حضرى . غير أنه من الخطأ - برغم أنه خطأ شائع - تفسير تاريخ أفريقيا التجارى فى القرن العشرين على أنه معنىٌّ كليةً بأنشطة هؤلاء التـجار الصغار الكثيرى العدد . فـقد كان هناك تجار كبـار أيضا ، رجالا ونسـاء ، وهؤلاءبرغم أن حجم أعمـالهم صغيـر بالمقارنة بالشركات الأجنبية كانوا يمارسون التـجارة على نطاق جعلهم يبدون عمالقة فى عين التاجر المتوسط .

وكان بعض هؤلاء التـجار الأفارقـة يركزون على تجارة الصـادرات . ففى ساحل الذهب فى عام ١٩٣٨ ، على سبـيل المثال ، كان يوجد حوالى ١٥٠٠ من سماسرة الكاكـاو ، أو من كبار التجار الذين يشترون من سـماسرة الباطن ويبيعـون مباشرة إلى الشركات الأجنبـية . أما السماسـرة الناجحون فكانوا فى بعض الأحيان يصبـحون منتجين أيضا ، مثلما فعل الرئيس ج. أ. أوبيـسيسان من إبادان ، الذى بدأ كمـشترٍ للـكاكاو فى عام ١٩١٤ ، وبعـد ذلك استـثمر بعض أرباحه فى المزارع التى كان يديرها وكلاء مدفـوعو الأجر . وفى نيچيريا الشمـالية كانت تقوم بمـشتريات الفول السـودانى سلاسل من المشتـرين يسيطر عليـها تجـار كبار مـن الهوسا . وكـان الوكلاء (أو الـعملاء) يـشترون الـفول السـودانى وينقلونه إلى بيت رئيـسهم (أو راعـيهم) حـيث يعـبأ ويعـاد بيعـه للشركات الأجنبـية . وهذا التنظيم يمكن اعتباره المكافئ التجـارى للحكم غير المباشر . وعلى جـانب الاستيراد كـان هناك عدد من الشركات البـارزة لتجارة

الجملة وتجارة التجزئة ، وكان من أهمها الشركة النيچيرية للحكم غير المباشر . وعلى جانب الاستيراد كان هناك عدد من الشركات البارزة لتجارة الجملة وتجارة التجزئة ، وكان من أهمها الشركة النيچيرية التى أنشأها ج. هـ. دوهيرتى (١٨٦٦ - ١٩٢٨) ، وواصل أعمالها إبنه ت. أ. دوهيرتى حتى يومنا هذا . (٥) ودوهيرتى ، الذى نشأ فى أسرة مسيحية من الإيجبادو ، بدأ حياته موظفا فى شركة أفريقية فى لاجوس ، ثم أخذ يمارس التجارة لحسابه فى عام ١٨٩١ برأسمال مقداره ٤٧ جنيها استرلينيا . ولم يكن توسع الحكم الاستعمارى عائقا أمام نمو أعماله ، ففى خلال السنوات الثلاث ١٨٩٩ - ١٩٠١ كان متوسط صافى إيراداته من المبيعات حوالى ٥٠ ألف جنيه استرلينى فى السنة . وبحلول عام ١٩٠٤ كان دوهيرتى قد أنشأ فروعا لأعماله فى لاجوس وفى الداخل ، ومع مقدم عام ١٩١١ كان يشار إليه على أنه «التاجر الأهلى الأساسى فى لاجوس فى المنسوجات المستوردة» . (٦) وقد توقف نمو شركته فى العقد الثالث ، ولكنه كان عند وفاته لا يزال رجلا شديد الثراء . وقام إبنه بإدخال الطابع العصرى على التجارة بإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة فى عام ١٩٣٠ ، وبإدخال هيكل وطراز المتاجر ذات الأقسام بعد الحرب العالمية الثانية . وكان جزء من أرباح التجارة يعاد استثماره فى الشركة : أما باقى الأرباح فكان يذهب - فى مبالغ كبيرة - إلى شراء الممتلكات والاستثمارات فى مجال التعليم ، وبالضرورة إلى السياسة . وعندما تمرق سيارة الرئيس دوهيرتى من طراز رولزرويس فى الشوارع يلوّح الباعة الجائلون بأيديهم اعترافا بنجاح تجارى حققه واحد من الأهالى .

(٥) ينبغى أن أتوجه بالشكر للرئيس ت. أ. دوهيرتى لما قدمه لى من عون فى إعادة صياغة تاريخ أسرته .

(٦) C. O. 520/106 Egerton to Harcourt, 21 September 1911, Public Record Office .

وللتطورات المرتبطة بقوة العمل الأجيرة أثرها فى الحجج المقدمة فى هذا الفصل . وبداية نقول إن عدد الأفارقة الذين يعملون بأجر كانوا يزدادون بمعدل ملحوظ خلال النصف الثانى من الفترة الاستعمارية ، وبخاصة مع توسع الاقتصاد والإدارة بعد عام ١٩٤٥ . وبين الحين والآخر كان نمو فرص العمل يحدث بطريقة مثيرة ، كما فى حالة غينيا ، حيث ترتب على اكتشاف المعادن واستغلالها السريع فى العقد السادس خلق قوة عمل أجيرة فى مقاطعات لم توجد فيها تقريبا من قبل قوة عمل من هذا النوع . وقد أجرى فى عام ١٩٦٠ تقدير متحفظ لقوة العمل الأجيرة فى أفريقيا الغربية أفاد بأنها تتكون من قرابة مليونى فرد ، برغم أن هذا الرقم كان مع ذلك لا يتجاوز حوالى ٦ فى المائة من مجموع قوة العمل البالغ ٣٣ مليون فرد . (٧) فضلا عن ذلك نشأ فى المدن خلال العقد الرابع وبعده جيش من العاطلين سمح بالتغلب فى ذلك الوقت على النقص الحاد فى الأيدى العاملة غير الماهرة .

وقد قُدِّمت تفسيرات مختلفة لتعليل هذا السعى المتواصل إلى العمالة فى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية . (٨) وما يمكن أن يسمى ، دون تحرٍّ للدقة ، حجة أنثروبولوجية يفيد بأن السعى إلى الحصول على عمل إنما هو صورة عصرية لطقوس التنشئة التقليدية التى يستطيع المهاجر العائد - بعد تغلبه على سلسلة من المخاطر - أن يقدم نفسه إلى الأكبر منه سنا وخبرة كبالغ مكتمل

---

(٧) ك. س. دكتور ، هـ. جاليس ، "Size and Characteristics of Wage Employment in Africa : Some Statistical Estimates" ، فى مجلة **انترناشيونال ليبر ريفيو** ، العدد ٩٣ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٤٩ - ١٧٣ .

(٨) قدمت هذه التفسيرات آخذة فى الاعتبار أساسا المهاجرين الحضريين ، برغم أن بعض الأسباب التى أوجزت هنا كان يعتقد أيضا أنها تنطبق على المهاجرين الزراعيين .

الرجولة [*] . وهذا الرأى ، وإن يكن لا يخلو من قيمة ، كان مجال مبالغة فى الماضى ، ومرجع ذلك أساسا على ما يبدو أنه بعد مضى بعض الوقت على إقراره لم يكن هناك من يفكر فى بديل . كما أن ما يمكن أن يُدّعى ، مع مزيد من التسامح ، تفسيرا سيكلوچيا يرى أن الأفارقة ما زال يشدهم إلى مراكز العمل ما تعد به الأضواء البراقة والإثارة من آمال . ومرة أخرى قد يكون هناك قدر من الحقيقة فى هذا التفسير ، ولكنه بصورته هذه يستند إلى افتراض ساذج فيما يتعلق ببواعث المهاجرين الأفارقة . وثمة رأى أحدث لقى قبولا بين عدد من الاقتصاديين يفيد بأن الزيادة فى عدد الأفارقة الذين يتقدمون للعمل بأجر فى المدن كانت نتيجة للفروق بين الأجور فى المدن والدخول فى الريف . وقد حمل الاعتقاد بأهمية هذه الفروق بعض المعلقين على الإشارة إلى عمال المدن الأفارقة باعتبارهم «ارستقراطية» العمال . وصحيح أن بعض الأفارقة ذوى التأهيل العالى كانوا يشغلون وظائف جذابة ذات أجور طيبة ، ولكن عمال المدن كانوا فى غالبيتهم رجالا غير مهرة يحصلون على أجور متدنية نسبيا . وبمرور الوقت كانت مصروفاتهم المتزايدة (إيجارات المساكن والغذاء واستضافة الأقارب الوافدين) تؤخذ فى الاعتبار ، ونادرا ما كان الفرق الصافى ، إن وجد ، كافيا للإنفاق على مستويات استهلاكية فخمة .

إن أى تفسير بديل للنمو فى حجم الأيدى العاملة المتاحة ينبغى أن يقوم على الاعتبارات التالية ، التى تعد توسيعات للنهج الذى اتبع فى الفصل السابق . [٩] ففى المقام الأول كانت الدراية بفرص العمل أكثر انتشارا بعد عام

(*) التنشئة فى المجتمعات التقليدية هى خروج الشبان إلى معسكرات خاصة تمارس فيها طقوس معينة من زراعة ورعى وإعداد للغارات ، ثم عودة كل منهم إلى مسكنه بعد أن يكون قد تزوج لينضم إلى زمرة الرجال . ولذلك فإن عبارة المهاجر العائد هنا قد تكون كناية عن عودة الشاب بعد انتهاء هذه الطقوس - المترجم .

(٩) انظر ، أعلاه ، الصفحات 444 إلى 462 أعلاه .

١٩٣٠ مما كانت عليه من قبل . ثانيا ، أنه مع انتشار السيارات أصبحت وسائل الوصول إلى مراكز الطلب أيسر توفرا ، كما كانت أقل تكلفة . ثالثا ، كان التحسن فى ظروف العمل يعنى انخفاضا فى الحوادث ومعدلات الوفيات ، وزيادة جاذبية أنواع معينة من العمل . [١٠] رابعا ، تم تطوير الروابط العائلية والمنظمات العرقية لتقديم المساعدة للقادمين الجدد ، مما قضى على المشاكل التى كانت تواجه المهاجرين الرواد المبكرين . [١١] وأخيرا كان تقييم الأفراد لإمكانيات حصولهم على عمل أكثر تفاؤلا مما يجيزه التقدير الموضوعى لمجمل حالة العمالة . [١٢] وكانت المدن تعتبر أماكن تتاح فيها فرص التقدم ، ولم يعد وجود بطالة واسعة النطاق عائقا للمهاجرين الأفارقة بأكثر مما كان للمهاجر الإنجليزى الشهير ، ديك هويتنجتون [*] ، عندما شرع بجمع ثروته فى لندن فى القرن الرابع عشر [١٣] . وقد كان للعامل « الاستقراطى» فى المدن أهميته كمثل مبتغى أكثر من أهميته كواقع ملموس .

وينبغى التأكيد على سمات مميزة معينة لقوة العمل الأجير المتزايدة هذه . أولها أن نسبة متزايدة من العمال الأجراء كانت تحصل على أعمال دائمة فى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية . يلى ذلك أن جزءاً هاما من قوة العمل

---

(١٠) مارفن ب. ميراكل وبروس فيتر "Backward - Sloping Labour Supply Functions and African Economic Behaviour" ، فى مجلة **التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى** ، العدد ١٨ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢٤٠ إلى ٢٥١ .

(١١) ك. ليتل ، **West African Urbanization** ، كمبردج ، ١٩٦٥ .

(١٢) تبرز هذه النقطة بوضوح من الدراسة التى أجراها جوى فيفرمان ، **Industrial Labour in the Republic of Senegal** ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

(*) هو ريتشارد هويتنجتون ، الذى اشتهر بديك هويتنجتون : شخصية حقيقية دارت حول حياته أساطير عديدة مازالت حية حتى الآن . تولى منصب عمدة لندن ثلاث مرات فى الأعوام ١٣٩٨ و١٤٠٦ و١٤١٩ . توفى فى عام ١٤٢٣ – المترجم .

(١٣) إن كون جانب من قصة ديك هويتنجتون خرافة ليس إلا تأكيدا لهذه النقطة .

الأجيرة خارج الزراعـة كان مستخدما لدى صاحب عـمل عام يسهل تحديده ، هو الحكومة الاستعمارية ، على حين أن معظم الجزء الباقى كان مستخدما لدى شركات التجارة والتعدين الأجنبية . فضلا عن ذلك فإن المستخدمين فى القطاع «الحديث» كـانوا يتجهون إلـى الإقامة فى مسـتوطنات متـقاربة . والحقيـقة أن الهجـرة كانت إلى حد كـبير مـسؤولة عن توسع ملحـوظ فى حجم المدن فى أفريقيا الغربية فى النصف الثانى من العـصر الاستعمارى . وكانت الزيادة التى تتراوح بين ثلاثة أمثال وعشرة أمثال فى غضون فترة من عشرين إلى ثلاثين سنة تعتبـر زيادة عادية ، كما توضح الأمثلة التـالية : زاد سكان دكار من ٩٤ ألف نسـمـة فى عـام ١٩٣٩ إلى قـرابة ٤٠٠ ألف فى عـام ١٩٦٠ ؛ وزاد سكان أبدچان من ١٨ ألفا إلى ١٨٠ ألفا خلال الفترة نفسها ؛ وسكان فريتون من ٤٤ ألفا فى عام ١٩٢١ إلى ١٢٨ ألف فـى عام ١٩٦٣ ؛ وسكان لاجوس من ٩٩ ألفا فى عـام ١٩٣٦ إلى ٦٧٥ ألفا بحلول عـام ١٩٦٢ . وأخيرا فـقد أدخلت مؤسـسات لمساعـدة العاملين على مواجـهة الأوضاع الجديدة فى مـجال البيـئة والعمل . وقد أدخل الأفارقـة تعديلات على الجمعيات الأهليـة بحيث تستطيع التعـامل مع هذه المشكلات الحـضرية ، مـثلما فعـلوا فى الزراعة والتـجارة ، وبذلك لم تكن هناك أية صدمة مـفاجئة لتلك الشخصـية التى كانت ذات يوم شائعـة فى الكتب المدرسية – وهى شخـصية الإنسان القـبلى . ولما كان بعض المهاجرين قد أصبحوا پروليتاريين ، فـقد انضموا أيضا إلى المنظمات الحديثة ، لاسيمـا النقابات العماليـة . إن النقابات العماليـة الحديثة وجدت فى أفـريقيا الغربية حتى قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكنها كانت تقتصر على أقلية صغيرة جدا من العمال المهرة ، مثل الموظفين الحكوميين . غير أنه خلال الحرب العـالمية الثانية وبعـدها جاء نمو الروح «النقابية الجـديدة» التى شرعت فى ضم الأجراء

غير المهرة . وكـانت قواعد هذه النقابات فى المدن ؛ وتتكون عضويتـها أساسا من الأجراء الدائمين ؛ وكانت قوية بوجـه خاص فى القطاع العام . وستتناول فى جزء لاحق من هذا الفـصل الدور الذى قامت به خلال فتـرات التوتر التى مر بها الاقتصاد المفتوح .

إن المسح السابق للمهن الثلاث الرئيسية يقصد به إجمالا الإسهام فى كتابة تاريخ الأهالى ، وبخاصة فى تصحيح التصوير التقليدى لدور الأفارقة فى قطاع التصـدير . وقد أثار هذا التحليل الـتساؤلات حول الاعـتقاد بأن الأفـارقة (أو الصينيين فى هـذا الشأن) يمكن أن يشار إليـهم إجمالا كـما لو كانت حـياتهم اليوميـة تقترب بشدة من الفكرة المـتصورة عن البساطة والتـجانس . وفى هذه الحالة فإن الافتراض الشكلى للاقتصاديين بتجانس كل عامل من عوامل الإنتاج يختلف اختلافا كـبيرا عن الواقع . وثمة وجهة نظر أكثر تعقيـدا يقال إنها أكثر دقة وذات فائدة أكبر فى فهم الحقبة الأخيرة من الحكم الاستعمارى . فقد كان هناك مثلا اتجـاه للمبالغة فيمـا يسمى «طاقة تخفيف الصـدمات» لدى المنتجين الأفارقة . وكثـيرا ما يقال إن الأفارقة يسـتطيعون استيعـاب الآثار المترتبة على الكساد فى قطـاع التصدير لأن المزارع العـادى للكاكاو أو الفـول السودانى إنما يزرع أيضا احتياجاته الخاصـة من المواد الغذائية ، ولأن التاجر العادى مزارع فى الوقت نفسه ، ولأن العامل العادى هو مهاجر يستطيع بسهولة العودة إلى الأرض . وهذه الحجة تغفل وجود مجموعات متخصصة فى كل فئة ، رجال لا يستطيعون العودة إلى الاكتفاء الذاتى إلا بأن يعيدوا بناء أنشطتهم الاقـتصادية ، وبأن يجروا تخفيضا كبـيرا فى مسـتوى معيـشتهم . وكـان المزارعون الكبار ، والتـجار الأساسـيون والعمال الدائمون هم أكـثر من استفاد من الاقتصاد المفتـوح ، ولكنهم أيضا أكثر من تعرض للمخاطر عندما دخل هذا الاقتصاد مرحلة ركود . وهؤلاء الرجال ، برغم أنهم كانوا عدديًا نسبة صغيرة من مجمـوع السكان ، كانـوا ذوى أهمية كبيرة

من الزاويتين الاقتصادية والسياسية . ويقال إن المعرفة بتركيب الحركات المطالبة بالاستقلال تساعد على تفسير طبيعة مطالبها من الدول الاستعمارية وعلاقاتها بها ، وفهم طابع الحكومات الجديدة التى أقيمت فى أفريقيا الغربية بعد عام ١٩٥٧ .

ثانيا - الاقتصاد المحلى

ويمكن أن ننتقل الآن إلى دراسة الاقتصاد المحلى . ولهذا الموضوع أهميته فيما يتعلق بالمبحث الرئيسى لهذا الكتاب ، وهو تطور اقتصاد السوق ، وبالتفسير النوعى المطروح فى هذا الفصل . أما عن الجانب الأول فقد ذكرنا فى الفصل الرابع أن بداية القرن التاسع عشر شهدت ظهور اقتصاد تصديرى يعتبر اقتصادا عصريا بمعنى أن هيكله يشبه اقتصاد السوق الموجود الآن . وقد تمت دراسة نمو الاقتصاد الجديد فيما يتعلق بالتغيرات داخل قطاع التصدير نفسه ، ولكن يتبقى توضيح (وإن يكن قد سبق تأكيد ذلك) أن نمط التطور هذا قد أنشأ روابط وثيقة مع السوق المحلية . وأما عن الجانب الثانى فمن الضرورى دراسة الاقتصاد المحلى لتقدير المدى الكامل للتوتر الذى كانت أفريقيا الغربية تعانيه خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، وأيضا لفهم قدرة الاقتصاد المفتوح على توليد سوق كبيرة بدرجة تكفى لاستيعاب صناعات تحويلية حديثة فى الفترة التى تلت عام ١٩٤٥ .

وقد لقى الاقتصاد المحلى تجاهلا كبيرا من جانب الإدارة الاستعمارية لأنه لم يكن ، على وجه الإجمال ، مصدراً هاما للإيرادات العامة ، كما استخفت به أيضا الشركات التجارية الأجنبية التى اختارت التركيز على السلع الأساسية لتجارة الاستيراد والتصدير . ومن الغريب أن نفس نجاح نظام التوزيع الأفريقى ، الذى كان يقوم بنقل السلع والخدمات بكفاءة وبلا عقبات ، يبدو أنه قد أكد

الأولوية المنخفضة التى كان الأجانب يعطونها للتجارة الداخلية . فلو لم تكن القنوات الأهلية كافية للغرض ، لكان قد حدث نقص خطير ، وتعين على الإدارة أن تتدخل ؛ ولكانت التقارير قد دبّجت ؛ ولربما أبدى الدارسون اهتماما بالموضوع فى تاريخ مبكر . والحقيقة أن الاقتصاديين لم يكونوا حتى العقد السادس من القرن الحالى قد اكتشفوا وجود التجارة الداخلية ، (١٤) كما أنهم لم يشرعوا فى دراسة هذا الموضوع بالتفصيل ، بالتعاون مع الجغرافيين والأنثروپولوچيين ، إلا فى السنوات القليلة الماضية . (١٥) بل إنه لم يحاول أحد حتى الآن كتابة تاريخ اقتصادى للتجارة الداخلية لأفريقيا الغربية خلال فترة الحكم الاستعمارى ، غير أن نقص المعلومات الوصفية الشاملة والبيانات الإحصائية لم يكن حائلا دون رواج بعض التأكيدات التى ربما كان أكثرها انتشاراً التعميم الذى يفيد بأن أصنافا كثيرة من التجارة التقليدية تدهورت فى القرن العشرين نتيجة للمنافسة من جانب الواردات الأجنبية . وسنبين هنا أن البيّنة المتاحة فى الوقت الحالى توضح ليس فقط أن التجارة الداخلية ظلت على قيد البقاء ، بل جَدَّ عليها توسع كبير . وهذا التفسير لا يقصد به أن يكون دفاعا عن الاستعمار ، وإنما هو بالأحرى تقدير لمهارة الأفارقة وقدرتهم على التكيف فى وقت ألقيت فيه مطالب لم يسبق لها مثيل على عاتق الترتيبات الأهلية للإنتاج والتسويق . ومن المأمول أن تكون الملاحظات التى تلى ذلك بمثابة تشجيع لمؤرخين آخرين على تقصى هذا الموضوع الهام بعمق أكبر .

---

(١٤) أ. د. پرست ، أ. ج. ستيوارت ، The National Income of Nigeria, 1950 - 51 ، ١٩٥٣ ؛ پ. ت. باور West African Trade ، كمبردج ، ١٩٥٤ ، الفصل ٢٧ .

(١٥) انظر ، على سبيل المثال ، برنارد ڤيناى ، L'Afrique commerce avec l'Afrique ، پاريس ، ١٩٦٨ ؛ ألان م. هاى ، روبرت هـ. ت. سميث ، Interregional Trade and Money Flows in Nigeria ، إبادان ، ١٩٧٠ ؛ والعمل الجماعى الذى أعده پول بوهانان وچورچ دالتون ، Markets in Africa ، إيڤانستون ، ١٩٦٢ .

ولقد تحقق التوسع فى الطلب على السلع والخدمات المحلية فى القرن العشرين نتيجة للانخفاض فى تكاليف النقل الداخلى ، وارتفاع دخول الأفراد ، لا سيما فى المدن وفى المناطق الريفية الغنية المنتجة للصادرات ، والتخصص المتزايد ، ونمو السكان . وكانت قنوات التسويق الأهلية مطالبة بتزويد المناطق الجغرافية الجديدة باحتياجاتها ، والتكيف مع وسائل النقل الحديثة ، والتوافق مع النظام النقدى الاستعمارى ، ومكافحة المنافسة الأجنبية . ويمكن تصوير استجابة المنظمين الأفارقة لهذا الوضع على النحو التالى : باتخاذ المواد الغذائية كمثال لما كان تقليديا تجارة محلية ، وباستخدام الكولا والماشية كدراستى حالة للتجارة البعيدة ، وبتفحص موقع رجال الصناعة المحليين الذين كانوا يمارسون التجارة المحلية والبعيدة .

أما الأرقام التى توضح التوسع فى إنتاج الغذاء فمن الصعب الحصول عليها ، وهى إن وجدت تكون معرضة لهامش واسع من الخطأ . وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات المتخصصة تشير بوضوح إلى أنه كانت هناك زيادة هامة فى حجم المواد الغذائية المطروحة فى السوق ، لاسيما فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . ففى حالة أفريقيا الغربية الفرنسية ، مثلا ، أفاد تقدير وضعه كاپت بأن إنتاج المواد الغذائية الرئيسية ازداد فيما بين عامى ١٩٤٧ و١٩٥٤ بمتوسط مقداره حوالى ٥٠ فى المائة . [١٦] وكان الطلب المتصاعد يُلَبَّى عن طريق تنمية المناطق المتخصصة فى إنتاج الأغذية في أفريقيا الغربية . فهذه المناطق كانت تخدم المدن الرئيسية ، وبوضوح أقل المقاطعات الريفية التى تعانى

---

(١٦) مارسيل كاپت ، Traité d'economie tropicale ، باريس ، ١٩٥٨ ، الصفحتان ٢٧٦ و٢٧٧ . وهذا الكتاب المهمل يحتوى على قدر كبير من المعلومات المفيدة عن أفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ .

عجـزا غذائيا ، وبخـاصة تلك التى كـان المزارعون فيـها يركـزون على إنتاج الصادرات ، ولكن بين الحين والآخر حيث كانت الكثافة السكانية عالية بدرجة يتعذر معها تحقيق الاكتفـاء الذاتى ، كما فى المقاطعة المحيطة بأونيتشا وأوويرى فى نيچيريا الشرقية . إن اعتمـاد المقاطعات الريفية على الإمدادات الخارجية لم يكن على وجه الإجـمال أمرا عـاديا ، كما كـان من نوعين . الأول وجد فى الأماكن التى أدى فيها نمط إنتاج الصـادرات إلى تعريض الاقتصاد المحلى لتوتر استثنائى . وخـير مثال لذلك هو المنطقـة الشاسعة المنتجـة للفول السودانى فى السنغال ، التى بدأت فى العقـد الرابع من القرن الحالى تستورد كميـات كبيرة من الأرز ، معظمـها من الهند الصـينية . وقد كـان الاعتـماد على الواردات الأجنبيـة نابعا من حـقيـقة أن الفول السـودانى يتنافس مع المواد الغذائـية على الأرض والأيدى العـاملة بدرجة أكـبر كـثيـرا مما يفعل كل من الكاكـاو والبن ومنتجات النخيل . وكانت غمبيا بدورها تحتاج إلى مواد غذائية إضافية ، ولكنها كانت تلبى الطلب من داخل أفريقيا الغربية ، وأساسا عن طريق شراء الأرز من سيراليون . غير أن نيچيريا الشـمالية ، المنطقة الأخرى المنتجة للفول السودانى ، لم تكن تواجه نفس المشكلة . فاقتصادها أكثر تنوعا من اقتصاد سنغمبيا ، كما كانت تتمتع بدرجـة من الحماية الطبيعية من الواردات بوقوعـها بعيدا جدا عن البـحر . والنمط الثـانى للنقص المحلى كـان فى أغذية مـعينة ، مـثل السكر والقمح ودقـيق القمح ، كانت وارداتهـا تتزايد خلال العقـد السادس . وتلك كانت حـالة خاصـة ترتبت جزئيـا على وجود الأجـانب ، وجزئيـا على تنوع الأذواق بين الأفارقـة الأكثر ثـراء ، ولم تكن تعكس فشلا فـى الإنتاج المحلى للأغذية الأساسية .

وتجدر الإشارة هنا إلى سـمتين مميزتين جديدتين للتجـارة فى المواد الغذائية

خلال القرن العشرين ، وذلك لأغراض المقارنة بفترة ما قبل الاستعمار . أولاهما أن التحسن فى وسائل تخزين المحصولات عمل على تخفيف حدّة التغيرات الموسمية فى توفر الأغذية فى الأسواق . وكان لهذا الابتكار تأثير كبير ليس فقط فى توسيع أعمال تجار الأغذية ، ولكن أيضا فى أنه جعل من الممكن الاحتفاظ بقوة عمل دائمة خارج نطاق الزراعة . ثانيتهما ، أن تطورات النقل ، وبخاصة إدخال الشاحنات ، قد طمست التمييز المشار إليه فى الفصل الثانى بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة . فللمرة الأولى أصبحت التجارة فى المحصولات الغذائية الرئيسية خارج منطقة الإنتاج عملا مربحا ، كما توضح حالة أكرا . [(١٧)] ففى الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ استوردت أكرا من الداخل ١٤٤ ألف طن من المواد الغذائية (وأساسا البلانتين والكاساڤا وجذور والكاساڤا) . وكانت مزارع الخضر المحلية تقوم بتوريد نسبة من هذا المجموع ، ولكن ٥٥ فى المائة منه كانت تجلب من على بعد يتراوح بين خمسين ميلا ومائة ميل ، وما لا يقل عن ٣٠ فى المائة من مسافات تبعد أكثر من مائة ميل تمتد حتى الأراضى الشمالية . وفضلا عن ذلك فلما كانت التجارة فى الأغذية ذات تنافسية عالية ، كان يجرى تشجيع كل منطقة فى الداخل على التخصص فى إنتاج نوع خاص من الأغذية لسوق أكرا . ويمكن رؤية امتداد مماثل لتجارة الأغذية فى أجزاء أخرى من أفريقيا الغربية : ففى ساحل العاج مثلا ، حيث كان مزارعو الكاكاو والبن فى الجنوب يستوردون فى العقد السادس حوالى ١٢ ألف طن من الأرز

---

(١٧) هـ. ب. هوايت ، "Internal Exchange of Staple Foods in the Gold Coast" ، فى مجلة **إيكونوميك جيوجرافى** ، العدد ٣٢ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ١١٥ إلى ١٢٥ ؛ توماس ت. بولمان ، "The Food Economies of Urban Africa : the Case of Ghana" فى مجلة **دراسات معهد البحوث الغذائية** ، العدد ٢ ، ١٩٦١ ، الصفحات ١٢١ إلى ١٧٤ .

فى السنة من الأجزاء الشمالية للبلاد ؛ وفى نيجيريا ، حيث كانت محصولات الأرز واللوبيا وقمح غينيا ترسل إلى مقاطعات فى الجنوب على بعد عدة مئات من الأميال ، وحيث كان زيت النخيل ينقل من الغابات إلى السڤانا .

كما أن الأصناف الرئيسية للتجارة البعيدة واصلت البقاء طيلة الحكم الاستعمارى ، بل إن بعضها على الأقل ازداد حجما . وكما بيّن الفصل السابق فإن حركة الأيدى العاملة زادت فى القرن العشرين بعد انحسار الرق ، وتزايد فرص العمل مقابل أجر . ومن المرجح كثيرا أن تكون التجارة التقليدية فى الأسماك قد توسعت أيضا . فالجماعات المتخصصة التى كانت تسدد ضرائبها فى صورة أسماك فى النيجر الأوسط خلال القرن السادس عشر تقوم الآن بإرسال الأسماك إلى المدن على بعد مئات الأميال : مثال ذلك موبتى وسيجو اللتان أرسلتا فى عام ١٩٥٤ ما بين عشرة آلاف وإثنى عشر ألف طن من الأسماك المجففة إلى ساحل العاج وحده . [١٨] وبالمثل فإن الملح المحلى الذى يستخرج من بلما فى النيجر مازالت تباع منه كميات كبيرة فى نيچيريا الشمالية ، حيث تجرى مبادلته بالحبوب . [١٩] وهناك معادن معينة أخرى ، وبخاصة الذهب والحديد ، يتم إنتاجها حتى الآن بالوسائل التقليدية ، وتشملها التجارة البعيدة ، برغم أن المعلومات عن كمياتها لا تكفى لإجراء مقارنات مع فترة

(١٨) چين تريكار ، "Les échanges entre la zone forestière de Côte d'Ivoire et les savanes soudaniennes" فى مجلة **Cahiers d'Outre - Mer** ، العدد ٩ ، ١٩٥٦ ، الصفحة ٢١٩ .

(١٩) كاپيتن جراندين ، "Notes sur l'industrie et le commerce du sel au Kawar et en Agram" ، فى مجلة **Bulletin de l'IFAN, B** ، العدد ١٣ ، ١٩٥١ ، الصفحات ٤٨٨ إلى ٥٣٣ ؛ موريس فيڤيت ، "Salt Caravan" ، فى مجلة **نيچيريا ماجازين** ، العدد ٤١ ، ١٩٥٣ ، الصفحات ٤ إلى ٢٠ .

ما قبل الاستعمار . غيـر أنه توجد بيّنات تبرهن على التطور المثير لتجارتين من أكبر أنواع التجارة التقليدية - وهما تجارتا الكولا والماشية .

فالجـزء الغربى من منـطقة السـڤانا مازال يحـصل على جوزة الكولا من ساحل العاج ، وبدرجة أقل من سـيراليون ، كما كانت الحال فى فـترة ما قبل الاستعمار .[20] وقد زادت الصادرات برًا وبحرًا من ساحل العاج من ألفى أو ثلاثة آلاف طن فى السنة عند بـداية القرن الحـالى إلى ٢٨ - ٣٠ ألف طن فى عام ١٩٥٤ ، وهو الوقت الذى أصبـحت فيه الكولا أكبر صادرات المسـتعمرة من حيث القيمـة بعد البن والكاكاو . وكان حوالى ثلث هذا المجمـوع موجّهًا نحو الاستهلاك فى السنغال ، حيث ارتفعت القوة الشرائية المحلية نتيجة لتوسع صادرات الفول السـودانى . غير أن هذه التجارة المتزايدة لم تعـد تمر عبر طرق القوافل القديمة ، فـغالبية الصادرات تنقل الآن شمـالا بالشاحنات إلى بماكو ، عـاصمـة مـالى ، ثم تنقل بعـد ذلك بالسكك الحـديدية إلى السنـغال ، أمـا الكميـات المتبقـية فتـرسل بالبواخر إلى دكـار ، على حين تقوم غـانا (ساحل الذهب سابقا) ونيجيريا بتوفـير احتياجات الجزء الشرقى من السڤانا .[21] بل إن نيجيريا الشـمالية ، التى كانت منذ أمد طويل هى السوق الرئيسـية ، أصبحت أكثـر أهمية خلال الفـترة الاستـعمارية نتيـجة لتطور تجارة الفـول السودانى . وتقليديا كانت القناة الرئيسية للتوزيع لهذه المنطقة طريقا بريّا من ساحل الذهـب ، كان ينقل حوالى ٥٠٠ طن من جوزة الكولا فـى السنة فى أواخر القرن التاسع

(٢٠) چين - لو أمسيل ، "Les résaux marchands Kooroko" ، فى مجلة **أفريكان إيريان نوتس** ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٤٣ إلى ١٥٨ .

(٢١) أ. ج. هوبكنز ، **An Economic History of Lagos, 1880 - 1914** ، جامعة لندن ، رسالة دكتوراه ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٤٠٧ إلى ٤١٣ ؛ بول أ. لاڤچوى ، "The Wholesale Kola Trade of Kano" ، فى مجلة **أفريكان إيريان نوتس** ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٤٢.

مناطق معزولة للكولا اللامعة N

منطقة الكولا اللامعة

منطقة الكولا المدببة

طرق تجارة الكولا - - - -

صفر كيلومتر ٨٠٠

صفر ميل ٥٠٠

الخريطة رقم ١٥ - توزيع الكولا وطرق تجارة الكولا حوالي عام ١٩١٠

عشـر . وثمة ابتكاران ترتب عليهـما تغييـر أساس فى هذا الترتيب التـسويقى الذى كان قـائما فى فترة مـا قبل الاستـعمار . أولهمـا أن مجموعـة من تجار الهوسا بدأت فى العـقد التاسع من القرن الماضى فى استخدام الخـدمة المنتظمة للسـفن البخـارية لنقل جوزة الـكولا من أكرا وكـيب كوست (فى غـانا) إلى لاجوس . وقد استكمل تحـديث تجارة الكولا فى عام ١٩١١ ، عندما وصلت السكك الحديدية إلى كانو ؛ ومنذ ذلك الحين لم يعد ضروريا استخدام الحمالين وحيوانات الجـر لنقل جوزة الكولا شمالا من لاجوس . وتوسـعت التجارة ، وفى عام ١٩٢٤ استـوردت نيچيريا قرابة عـشرة آلاف طن من الكولا بوساطة الطريق البحرى الجديد . ثانيهـما ، أن أشجار الكولا من النوع الذى وجد فى ساحل الذهب بدأت تزرع فى نـيچيريا نفـسها خـلال العقد الثـالث من القرن الحالى ، مما ترتب عليه أن حلّ الإنتاج المحلى فى نهاية الأمر محل الواردات . ففى عام ١٩٦٤ أرسل إلى نيچيريا الشمالية من الجنوب ما لا يقل عن ٤٥ ألف طن من الكولا . غـير أن هذه المبادرة النيـچيـرية لم تسفر عن تـوقف صناعة الكولا فى ساحل الـذهب ، إذ أن التجار فى تلك المسـتعـمرة ردوا على ذلك بالطريقة المعـهودة ، وهى البـحث عن أسواق جديدة ، وقـد نجحوا بمسـاعدة الشاحنـات فى توطيد أقدامـهم فى أماكن أخـرى ، لا سيـما فى ڤولتـا العليا وأجزاء من مالى والنيچر .

وعلى الرغم من أنه ما زال يتـعين كتابة تاريخ التـجارة فى الماشيـة ، فلا ريب أن هذه التجارة قد توسعت أيضا فى القرن العشرين . [٢٢] وإنتاج الماشية والأغنام له اليوم أهمـية خاصـة فى بلدان أفريقيـا الغربية الفـرنسية السـابقة ،

---

(٢٢) من أجل الإلمام بفرع واحد من هذه التجـارة ، انظر ، بولّلى هلْ ، **Studies in Rural Capitalism in West Africa** ، كمبريدج ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٨٠ إلى ١٤٠ .

وبخاصة مالى وڤولتا العليا والنيجر . فمبيعات الماشية هى التى تهيئ لهذه البلدان إحدى صلاتها الوثيقة القليلة مع المناطق الرئيسية المنتجة للصادرات ، وتساعدها على شراء السلع الاستهلاكية المستوردة والمنتجات المحلية ، مثل جوزة الكولا . وفى عام ١٩٣٦ قامت النيجر والسودان (*) بتصدير ما لا يقل عن ٦٥ ألف رأس من الماشية إلى أنحاء أخرى من أفريقيا الغربية ؛ وبعد ذلك بعشرين عاما وصلت هذه التجارة إلى رقم المائتى ألف رأس . وكانت الدول المتلقية الرئيسية هى السنغال وساحل العاج وساحل الذهب ونيجيريا . ومازالت أكبر سوق مفردة هى نيجيريا الجنوبية التى تحصل على احتياجاتها من الجزء الشمالى من البلد وكذلك من النيجر وتشاد . وفى عام ١٩٠٦ دخل إلى نيجيريا الجنوبية من الشمال حوالى ثمانية آلاف رأس من الأبقار والخراف والماعز . وفى العقد الرابع ارتفع الرقم إلى أكثر قليلا من مائتى ألف ، وبحلول عام ١٩٦٤ لم تكن واردات الجنوب من الأبقار وحدها تقل عن ٣٠٠ ألف رأس ، إلى جانب ١١٨ ألفا من الخراف والكباش والماعز والخنازير . وكما فى حالة تجارة الكولا ، استأثرت السكك الحديدية بجانب كبير من هذه التجارة ، برغم أن أعدادا كبيرة من الماشية مازالت تنقل سيراً إلى السوق قبل ذبحها . وعلى خلاف الافتراض الشائع فإن نمو التجارة لم يكن نتيجة لتغلب التوجيه الاستعمارى على التفضيل المتأصل للاحتفاظ بالأبقار ، ذلك أن التجارة فى الماشية قديمة قدم السجلات المبكرة المتعلقة بأفريقيا الغربية . (٢٣) كذلك لا ينبغى تضخيم الأثر السلبى لضرائب الأبقار ،

---

(٢٣) انظر ، الفصل الثانى ، الفرع الثانى .

(*) المقصود «بالسودان» هنا هو دولة «مالى» التى كانت إحدى المستعمرات الفرنسية الأربع فى أفريقيا الغربية ، والتى كانت تتخذ من قبل اسم «السودان الفرنسى» – المترجم .

الخريطة رقم ١٦ - الطرق الحالية لتجارة الماشية

خطوط السكك الحديدية

الطرق الرئيسية لتجارة الماشية

صفر كيلومتر ٨٠٠

صفر ميل ٥٠٠

داكار

سان لوي

بودوت

كايس

نيورو

نارا

نيما

باماكو

بوبوجولاسو

كنكان

كوناكري

فريتاون

مونروفيا

أبيدجان

تاكورادي

أكرا

لومي

كوتونو

بورتونوفو

لاغوس

أبيوكوتا

إبادان

إيلورين

لوكوجا

إينوجو

بورت هاركورت

كالابار

كانو

زاريا

ماراديا

زندر

نيامي

غاو

تمبكتو

موبتي

سيكاسو

كوماسي

دوري

اغاديس

تاهوا

نيما

فورت لامي

١٦° شمالاً

٤° شمالاً

صفر

١٢° شرقاً

496

مثل الچانجالى [*] ، التى فرضت أولا فى نيچيريا الشمالية فى الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . ومن الناحية الجوهرية توسعت التجارة لأنهـا أصبحت أكثر ربحية ، وهى قد أصبحت أكثر ربحية لأن الطلب الفعال على اللحوم كان يزداد مع زيادة ما يكسبه الأفارقة عن طريق بيع محصولات التصدير .

يمكن أن نتصور من عدد التأكيدات حول القضاء على الحرف التقليدية أن الموضوع قد درس باستفاضة . ولكن الحال ليست كذلك . ففى الممارسة تستند هذه التأكيدات إلى الافتراض بأن المنتجات المحلية **لابد** أنها قد تدهورت لأنها تعرضت للمنافسة من جانب واردات أرخص ثمنا . والحجة جذابة ، ولكنها أيضا مضللة . فبينما من المرجح أن أنواعا معينة من المنتجات الحرفية فى مناطق بعينها قد عانت من المنافسة الأوروبية ، فإن الدراسات المحدودة التى أجريت تشير إلى أنه لم تكن هناك تصفية واسعة النطاق للمصنوعات المحلية ، حتى على الرغم من أن المسؤولين والتجار الأجانب قد أكدوا على مزايا التخلى عن الحرف التقليدية لصالح إنتاج سلع التصدير . ومن المفيد أن نلاحظ أن إحدى الدراسات التفصيلية القليلة التى أجريت حول هذه المسألة تصل بوجه عام إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بمصائر صناعة النسيج الصينية . [٢٤] ولا ريب أنه حدث منذ النصف الثانى للقرن الماضى فصاعدا انخفاض حاد فى **نسبة** السلع المصنّعة التى توفرها الصناعة المحلية : فبحلول عام ١٩٦٢ كانت الأنوال اليدوية

(*) **الچانجالى** : ضريبة كانت فى الأصل جزية ، فرضت على الماشية لزيادة الإيرادات بعد سنوات حرب طويلة ، وكانت تجبى من مختلف الرعاة ، ومن بينهم عرب الشوا والفولانى ، بواقع رأس واحدة عن كل عشر رؤوس - المترجم .

(٢٤) ألبرت فويرڤيركر ، "Handicraft and Manufactured Cotton Textiles in China, 1871 - 1910" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٣٨ إلى ٣٧٨ .

التقليـدية تنتج قرابة ٨ فى المائة فـقط من المنسوجات الموجـهة للاستـهلاك فى نيچيريا . غير أن انخفاضًا نسبيًا هامًا مازال يتماشى مع ارتفاع **مطلق** فى حجم الإنتاج التقليدى لأن السوق مرّت بتوسع ضخم خلال الفـترة نفسها . والحقيقة أن الشواهد توحى بأن بعض الحرف التقليدية ، بعـد أن صمدت للتأثير الأوّلى للواردات التى وصلت إلى الداخل بـوساطة السكك الحـديدية ، تلقت فرصـة جديدة للاستمرار خلال النصف الثانى من العصر الاستعمارى .

ومن الواضح تماما ، على سـبيل المثال ، أن صناعة السلع الجلدية وبيـعها قـد زادا مع نمو التـجارة فى المـاشيـة . ومن المؤكـد بالمثل أن صناعـة الأوانى الفخـارية استـمرت بدورها . وأوضحت إحـدى الدراسات المحليـة أن صناعة الفخـار لدى شعب الشـاى فى الجزء الجنوبى مـن ساحل الذهب قد تـوسعت خلال الفترة الاسـتعمارية ، والآن يصل ناتجها إلى قـرابة نصف مليون آنية فى السنة .[٢٥] كذلك فإن جـزءا من الطلب على أوعية نبيـذ البلح والمياه مازالت تلبيـه المنتجـات المحلية ، برغم أن سـاحل الذهب كان لفـترة طويلة من أكـبر مستـوردى المصنوعات الأوروبية فى أفريقـيا الغربية ! وهناك بحث مـتخصص آخر استرعى الانتباه إلى الدينامنة المستمرة للصناعة التقليدية للأقمشة فى إيسيين فى نيچيريا الغربية .[٢٦] ومن المعروف أيضا أن إنتاج قماش كِنْت الغالى الثمن الذائع الصـيت مازال منتـعشـا فى غانا ، لأن تقـديرا أفاد بإن الناتج فـى عام

---

(٢٥) أ. ك. كواركو ، مـاريون چونسـون ، "Shai Pots" ، فى **بايسلر أرشيف** ، العدد ١٦ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٤٧ إلى ٨٨ .

(٢٦) جينيفـر م . براى ، "The Craft Struture of a Traditional Yoruba Town" ، فى **محاضر جلسات معهد الجغرافيين البريطانيين** ، العدد ٤٦ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٧٩ إلى ١٩٣ ؛ "The Economics of Traditional Cloth Production in Iseyin Nigeria" فى مجلة **التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى** ، العدد ١٧ ، ١٩٦٩ ، الصفحتان ٤٥٠ و٤٥١ .

١٩٦٢ كان حوالى مليونى ياردة مربعة ، أو قرابة ٩٠٠ طن .[٢٧] وهاتان الحالتان ليستا استثنائين معزولين . بل إنه حتى فى عام ١٩٦٤ عندما أنشئت مصانع نسيج حديثة فى أفريقيا الغربية ، كانت الأنوال اليدوية التقليدية التى تستخدم خيوطا مغزولة يدويًا تنتج حوالى تسعة آلاف طن من المنسوجات ، وهى كمية تساوى تقريبا ثلث مجموع الناتج المحلى . وكانت البلدان الرئيسية للإنتاج فى ذلك العام هى نيچيريا ومالى وفولتا العليا وغانا وساحل العاج والسنغال . ومرة أخرى فإنه من الملفت للنظر أن المناطق التى مازالت الصناعات التقليدية منتعشة فيها تشمل البلدان التى تعتبر أيضا أكبر مستورد للسلع الاستهلاكية . وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن نمو الاقتصاد المفتوح وتنوعه قد شجعا على ظهور أنواع جديدة من الصناعة «المنزلية» ، مثل إصلاح الدراجات ، التى ساعدت على تعويض الخسائر التى عانتها الحرف التى تأثرت بالمنافسة الأوروبية .

وهناك أربعة أسباب رئيسية لاستمرار الصناعات التقليدية فى القرن العشرين . أولا ، هناك منتجات معينة يحميها قربها من السوق ، وانخفاض النفقات الثابتة فى مرحلة التصنيع . ويصدق ذلك بوجه خاص على الأوانى المجوّفة التى يكون نقلها عبر المسافات الطويلة باهظ التكلفة ، والتى يتم إنتاجها فى أفريقيا الغربية أساسا بالأيدى العاملة الرخيصة فى الأسرة . ثانيا ، بعض المنتجات مازالت تجد من يشتريها حتى برغم تعرضها لمنافسة مباشرة من جانب الواردات الأوروبية الأرخص ثمنا ، لأنها موضع اعتبار كبير لدى المستهلكين . ومازال الطلب يشتد على الملح المحلى لأنه مذاقة مفضّل لدى الأهالى وبسبب

(٢٧) الأمم المتحدة ، "The Textile Industry in the West - African Sub - region" ، فى مجلة **إيكونوميك بوليتين فور أفريكا** ، العدد ٧ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٠٣ إلى ١٢٥ .

الاعتقاد بأنه يقوّى الخصوبة . وبالمثـل يعتقد أن الأدوات الحديدية المحلية أقوى وأكثـر متانة من البـدائل المستوردة . ومن السـهل أن نهزأ من هذه المعتـقدات بوصفها أمثلة للطبيعة «البدائيـة» للسلوك الاستهلاكى فى العالم المتخلف . غير أنه من المفيد كذلك أن نتذكر أن وسطاء البيع فيما نسميه العالم الحديث يبيعون أيضا منتجاتهم - من البيرة إلى السيارات - بمخاطبة جوانب الطموح والضعف فى البشـر . وقد يكون أكثر عـدلا أن نقول إن الإعلان الحديث قـد أخفق فى التغلب على التمسك ببعض أنواع السلع المشهورة . ثالثا ، أن الحرف التقليدية استمرت لأنهـا استطاعت الاحتفاظ بموطئ قدم بوصفهـا إنتاجًا من نوع خاص فى سوق منتجات متـمايزة . فالمستهلكون كانوا يشتـرون المنسوجات المستوردة وكذلك المحلية ، لأنه كانت هناك مئـات الأنواع من الأقمشة ، ولـم تكن كلها تخدم الغرض نفســه ، أو تروق للأذواق نفسها . والحقيقـة أنه مع تقدم الفترة الاستعمارية كـان الإقبال تتزايد على المنسوجات التقليدية باعـتبارها دليلاً على مكانة ورمزًا للارتباط بالثقافة الأفريقية وبالحركة القومية .[٢٨] رابعا ، استمرت بعض الحرف عن طريق استخدام تقنيات جديدة . من ذلك أن استخدام مكنات الخياطة قد مكّن الخياطين من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الناتج .

وقد ظل الجـانب الأكبر من التجـارة المحلية فى أيدى الأفارقة أنفـسهم . ويعد نجاح التجار المحليين فى توسيع التجارة الداخلية وإعادة توجيهها فى القرن العشرين مأثرةً لم تلق ما تستحقه من تقدير ، وهى مع ذلك جديرة بالمقارنة بما حقـقه الأفـارقة فى مجـال إنتاج الصـادرات من منجزات نالت حظًا أكـبر من

---

(٢٨) بعد الحرب العالمية الثانية انتعشت فى انجلترا بعض الحرف التقليدية ، مثل صناعة السروج ومشغولات القش نتيجة الثراء المتزايد والتطلعات المتغيرة لدى الطبقات الاجتماعية الجديدة .

الدعاية والإعلان . كـما أن المؤسسات الأهلية ، والتى يزعم انقضـاء زمانها ، بقدر ما برهنت عـلى ديناميتها فى الزراعـة ، فإن نظام التوزيع لعصـر ما قبل الاستعمـار بدوره قد شجع على نمو التجارة فى ألقرن العـشرين . وقد عاشت حتى الآن جمـيع السمات المميزة الرئـيسية للتنظيم التجـارى التى ناقشناها فى الفصل الثـانى ، مثل الأسـواق الدورية وملاك الأرض والسمـاسرة والائتـمان والمؤسسة العائلية . وقد كانت مزايا المؤسسة العائلية ، لا سيما مرونة حجمها ، انخفـاض المصروفات الثـابتة ، والألفة مـع الظروف المحلية ، ورصيـد المهارة وحسن النـية ورأس المال ، والتغطـية الجغـرافيـة الواسعة ، هى التـى جعلت التوسع ممكنا . وعلى وجـه الإجمال فـإن الوحدة الاقتـصادية بين المناطق التى كانت معـاملات السوق تصل بينهـا فى فترة ما قبـل الاستعمار لم تتـأثر سلبا بالحكم الأوروبى . فتـحت حكم الفرنسيـين والبريطانيين ، كمـا فى أيام منسا موسى ، كـانت التجـارة البعيـدة لاتزال تعبـر التقسـيمات السيـاسـية . ومن المفارقات أن تحـقيق الاستقـلال السياسى هو الذى أدى إلى إقامـة الحواجز فى وجه التدفق الداخلى للسلع والخدمات ، وأثبت أن مطالب السيادة الإقليمية فى هذه الحالة كانت أقوى من المثل العليا للجامعة الأفريقية .

وخير مثال للتواصل مـع الماضى هو الطريقة التى نجح بها الهوسا والديولا ، كبار المشتغلين بالتجارة البعيدة فى فترة ما قبل الاستعمار ، فى استمرار سيطرتهم فى القرن العشرين . ومن المسلم به أنه قد ساعد على هذا النجاح استمرار وجود الحواجز القديمة أمام الدخـول إلى هذا المجال . فرأس المال ، مثلا ، ظل نادرا ، والائتمان لـم يكن يصدر إلا عن عدد قليل نسبـيا من التجار الكبـار ، مما كانت نتيجته سيطرة مجموعات صغيرة على الأصناف الرئيسية فى التجارة البعيدة . كما أن احتكار القلة الذى حدد باور هويته فى التجارة الخـارجية كان له نظير فى فروع

معينة من التجارة الداخلية كذلك : فكل منهما له مؤسسته التجارية الخاصة . وبرغم ذلك فإن المحافظة على التفوق لم تكن تتم بصورة آلية ، فالمجموعات التقليدية كانت مشتبكة فى صراع مستمر مع المنافسين الجدد ، ومع الفرص الاقتصادية المتغيرة . أما عن الحالة الأولى فقد حلل أبنر كوهن الكيفية التى استعانت جماعة الهوسا فى إبادان من خلالها بالوسائل الدينية والسياسية التقليدية للمحافظة على تضامن الجماعة بغية حماية سيطرتها على تجارة الكولا .[٢٩] وفيما يتعلق بالحالة الثانية فقد أوضح بيتر جارلك كيف تمكن الكواهو ، وهم شعب فى ساحل الذهب ولهم تراث قديم فى التخصص التجارى ، من التحول من التجارة إلى الشمال فى الرقيق فى مطلع القرن التاسع عشر ، إلى إرسال المطاط جنوبا فى الفترة ١٨٧٤ - ١٩١٤ ، ثم إلى بيع السلع المستوردة فى المناطق الآخذة فى الاتساع التى تزرع الكاكاو ، وأخيرا إلى أن يصبحوا أصحاب حوانيت مستقرين ابتداء من العقد الرابع فصاعدا .[٣٠]

ويرجع جانب كبير من نجاح نظام التوزيع الأهلى إلى كان ما لديه من طاقة التجديد ، وكذلك إلى قدرته على أن يحافظ على قيم لا تتغير من الناحية الجوهرية ، وعلى أن يعدلها بين الحين والآخر . وهناك ثلاثة تجديدات يبدو بوجه خاص أن لها أهمية كبيرة ، برغم أن البحوث المقبلة ستزيد هذا العدد بكل تأكيد . ففى المقام الأول كانت هناك تغييرات هامة فى الأفراد . فمع تحلل الروابط التقليدية للتبعية ، وبخاصة الرق ، أخذت مجموعة كبيرة جديدة من التجار المستقلين تؤكد وجودها . وكان چاچا يمثل تغيراً من هذا

(٢٩) أبنركوهن ، Customs and Politics in Urban Africa ، ١٩٦٩ .

(٣٠) بيتر س. جارلك ، "The Development of Kwahu Business Enterprise in Ghana Since 1874 - an Essay in Recent Oral Tradition" ، فى مجلة جورنال أوف أفريكان هيستورى ، العدد ٨ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٤٦٣ إلى ٤٨٠ .

القبيل فى تجـارة التصدير ، كما أن أومو أوكواى ، برغم أنه لـم يكن رقيقا ، يمكن أن يعـد مثالاً لتـحول مماثل فـى التجارة الداخـلية .[٣١] كمـا أن النساء المشتغلات بالتجارة كانت لهن دائما أهميـة كبيرة فى أفريقيا الغربية ، ولكن نمو الاقتصاد فى القرن العشرين ، لا سيمـا منذ الحرب العالمية الثانية ، مكّن بعضا منهن من توسيع أنشطتهن ومن الاسـتثمار فى مشروعات أخرى ، كـما تشهد على ذلك «عرَبات مامى» التى لم يكن يـخلو منها مكان . وتزودنا تجارة الملح عبر الصحـراء الكبرى بتصوير مختلف بعض الشئ للحراك الاجـتماعى المتزايد فى التجارة . واليـوم يباشر التجارة من بـلما ، فى وحدات عائلية مـستقلة ، أولئك الذين كانـوا رقيقـا لدى الطوارق أو أتباعًا لهم ، على حين أن سادتهم السابقين ، الذين انسلخوا على مضض عن التقـاليد ، أصبح عليهم أن يجدوا عملا يقيم أودهم . ثانيا ، كان على نظام التوزيع فى مرحلة ما قبل الاستعمار أن يتكيف مع مقدم التكنولوچيـا الحديثة . أما التجار الذين اعـتادوا أن يعبروا حدود اقتصاد التبادل سيرا على الأقدام فقد أعادوا التنظيم ليستفيدوا من السفينة البخارية وقـاطرة السكك الحديدية وشاحنة الطرق البرية . كـما أن الإنتاج من أجل التـبادل الداخلى تأثر أيضـا بالتكنولوچيـا الغربيـة . فصـيادو الأسـماك التقليديون انضـم إليهم مهاجرون يسـتخدمون تقنيات أكـثر حداثة ،[٣٢] على حين تمت ميكنة صيـد الأسماك على الساحل .[٣٣] ثالثا ، تماما مـثلما أسس

---

(٣١) انظر ، أعلاه ، الصفحتين 295 إلى 410 أعلاه .

(٣٢) س. چاكمون ، "Les pêcheurs de la boucle du Niger" ، **فى مجلة لجنة الدراسات التاريخية والعلمية : قسم الجغرافيا** ، العدد ٧١ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٠٣ إلى ١٣٥ .

(٣٣) روبينا لوسـون ، "The Transition of Ghana's Fishing From a Primitive to a Mechanised Industry" **فى محاضرات جلسات الجمعية التاريخية فى غانا** ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٩٥ إلى ١١٥ .

العمال الأجراء نقابات عمـالية ، فإن نظام التوزيع الأهلى بدوره أفرخ منظمات تجارية جديدة ، حيثما كانت الحاجة تدعو إليها . فالشبكة الجماعية التقليدية ، مثلا ، ليست مناسبة تماما لأعمال النقل بالشاحنات التى تتطلب نمطا من تنظيم العمل يعلو فيه دور الفرد بوجـه خاص . وقد حُلَّت هذه المشكلة بفضل إنشاء مؤسسات جديدة ، مثل «رابطة أصـحاب شركات النقل فى ساحل العاج» التى تأسست فى العقد السادس من القرن الحالى . (٣٤)

وهذه الدراسة للتبادل المحلى ترتبط من ناحيتين بتحليل التوتر الذى تعرض له الاقتصاد المفتوح . وبداية من الهـام إدراك أن النمو فى الاقتصاد المحلى كان يتحدد فى المقام الأول بأداء قطاع التصـدير : بمعنى أن مقدار الأموال التى تنفق على السلع والخدمـات كان يتقـلب حسب مسـتوى الحصـيلة من الصادرات ، علما بأن النسبة من هذه الحصيلة التى كـانت تتم مبادلتها مقابل الواردات ظلت ثابتة على نحـو ما طيلة الجزء الأكـبر من الفترة الاسـتعمـارية . ومن هنا فإن معـدلات التبادل التـجارى الهزيلة فى الفـترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ كان لهـا تأثير خطير على السـوق الداخلية . وبوجه عـام يمكن القول إنه عندما كـانت تجارة الصادرات تتعرض للكساد ، كانت تقل كميات الأبقار التى ترسل جنوبا ، كما تقل واردات منطقة السفانا من جوزة الكولا ، وتنخفض المبيعات من المنتجات الحرفـية ، ويتـضاءل حجم الأيدى العـاملة المستـخدمة ، ومن ثـم كانت تقل المنتجات الغذائيـة التى يتم إنتاجها من أجل التبادل . مـجمل القول أن حدوث كساد فى التجارة العالمية لم يكن يؤثر فقط فى المناطق المنتجة للصادرات ، وإنما

---

(٣٤) باربارا لويس ، "Ethnicity, Occupational Specialization, and Interest Groups : the Transporters Association of the Gold Coast" ، فـى مـجلـة **أفـريـكان إيريان نـوتـس** ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٩٥ إلى ١١٥ .

أيضا فى شبكة متشعبة من الارتباطات المتعددة الأطراف فى الاقتصاد المحلى . (٣٥)
وهذه النتيجة ، برغم أنه نادرا ما كان هناك تأكيد عليها ، لها أهمية جوهرية فى التوصل إلى فهم كامل للضغوط التى تعرضت لها أفريقيا الغربية بعد عام ١٩٣٠ . يلى ذلك أنه برغم ما عاناه التجار فى الاقتصاد المحلى بصورة ما نتيجة لهذه الفترة الطويلة من الكساد ، فإنهم لم يكونوا يعانون بدرجة متساوية . ففى التجارة الداخلية ، مثلما هى الحال فى المناطق المنتجة للصادرات ، كان الأفراد المتخصصون هم أشد المتضررين . ثم أن إدراك الآثار المتباينة للتقلبات التجارية لابد أن يؤدى إلى نظرة أكثر دقة إلى ما يشار إليه عادة ببساطة على أنه معارضة «أفريقية» للاستعمار .

ثالثا - ضغوط على الاقتصاد المفتوح ، ١٩٣٠ - ١٩٤٥

ظلت أفريقيا الغربية طيلة الفترة من عام ١٩٣٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تعانى شدائد قاسية ومتزايدة نتيجة للتدهور الخطير الذى تعرض له المعدل السلعى للتبادل ومعدل التبادل الدَخْلى لمنتجى الصادرات . فبعد عام ١٩٣٠ كانت «سلة» معينة من الصادرات تشترى «سلة» من الواردات تتناقص باستمرار ، وكان على الأفارقة ، لمجرد المحافظة على مستويات ما يستهلكونه من الواردات ، أن يزيدوا حجم إنتاجهم من المحصولات النقدية ، ومن ثم يزيدون قيمتها . وأدى هذا الوضع إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، بالرغم من استخدام الشاحنات ، لأن شراء مدخلات إضافية من الأرض والأيدى العاملة كان هو السبيل الوحيد فى ذلك الوقت للتوسع فى الصادرات . وحتى مع زيادة حجم الصادرات كان المنتجون مازالوا عاجزين عن وقف الانحدار فى مجموع قدرتهم على شراء

---

(٣٥) أ. ك. هوكنز ، "The Growth of a Money System in Nigeria and Ghana" ، فى **مجلة أكسفورد إيكونوميك بيبرز** ، العدد ١٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٣٣٩ إلى ٣٥٤ .

الواردات ، وكانت النتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية . وتوضح ردود فعل المزارعين والتجار والعمال الأجراء الأفارقة أنهم كانوا أسوأ حالا مما كانوا عليه من قبل ، أو أنهم على الأقل كانوا يعتبرون أنفسهم كذلك . وفيما يتعلق بالمؤرخ فإن التقييم الذاتى للمشاركين هو ما يعنيه بالقدر الأكبر ، لأن هذا التقييم هو الذى دعاهم إلى محاولة التأثير فى مجرى الأحداث .

وكان التكتيك الأساسى الذى اتبعه المزارعون دفاعًا عن مستوى معيشتهم هو إدخال تعديلات على عرض الناتج . فقد توسع حجم الصادرات كثيرا فى العقد الرابع من القرن الحالى ، ووصلت شحنات الفول السودانى والكاكاو إلى مستويات قياسية . وليس من العسير فهم هذه الاستجابة «العكسية» من جانب منتجى المواد الأولية (سميت كذلك لأن رد الفعل الرأسمالى المعهود إزاء انخفاض الأرباح هو تخفيض الإنتاج) . ففى حالة المحصولات السنوية ، مثل الفول السودانى ، كان الاستثمار فى الإنتاج قصير الأجل ، وكان يمكن من الناحية النظرية أن يتغير من موسم لآخر . غير أنه فى الممارسة كانت الصادرات تواصل الارتفاع بسبب تمسك المزارعين بمستوى للمعيشة كان مستمدا من مكاسب الصادرات ، ولأنه لم يكن ممكنا ابتكار أية وسيلة بديلة لشراء الواردات . وعندما واجه المزارعون وضعا مماثلا فى العقدين التاسع والأخير من القرن الماضى ، شرعوا فى الاتجاه إلى محصولات تصديرية جديدة ، بيد أنه فى العقد الرابع من القرن الحالى لم يكن ممكنا إحداث مزيد من التنويع ، أو على الأقل لم يتحقق ذلك . وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح من الصعب للغاية الحصول على سلع مستوردة ، ولا سيما فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، وعند تلك النقطة أقدم المزارعون على تخفيض الإنتاج . ففى عام ١٩٤٣ هبطت صادرات الفول السودانى من السنغال إلى ٣٥ ألف طن ، وهو رقم كان

أدنى من أى مستوى للصادرات منذ العقد التاسع من القرن الماضى . وتقلصت حدود الاقتصاد التبادلى ، وكان هناك تراجع إلى معيشة الكفاف عندما بدأ المزارعون فى زراعة الدخن بدلا من الفول السودانى . ومن الواضح أن عملية نمو السوق فى الفترة الاستعمارية ، كما فى القرون السابقة ، كانت متقطعة ومن غير المستبعد توقفها . وفى حالة المحصولات الشجرية ، مثل الكاكاو والبن ، كان المزارعون ملتصقين باستثمار لا يمكن إعادة تخصيصه بسهولة . وكان هذا النقص فى المرونة فى هيكل الإنتاج يعنى أن الأفارقة ليس لديهم خيار سوى أن يحصدوا أكبر كمية ممكنة مما لديهم من محصولات شجرية فى محاولة للتعويض عن الانخفاض فى أسعار المنتجات . غير أنهم كانوا فى الوقت نفسه يزرعون أشجاراً **جديدة** أقل عدداً ، وذلك قرار يدل على أنه فى الأجل الطويل كانت استجابتهم لانخفاض الأرباح هى الاستجابة المعهودة تماما .[٣٦] وهكذا فإن التوسع المثير فى الصادرات خلال العقد الرابع من القرن الحالى لم يكن علامة على الرخاء (استجابة لارتفاع أسعار المنتجات) ، وإنما كان منتزعاً من الاقتصاد بحركة معاكسة فى معدلات التبادل التجارى .

وفى الأوقات العصيبة بوجه خاص كان المزارعون يعربون عن عدم رضاهم عن حالة الاقتصاد بطرق أكثر نضالية ، وأساسا بالتوقف عن التوريد بأمل إرغام المشترين على عرض أسعار أعلى . وكان ذلك أسلوبا مستقراً كشف عن استياء الأفارقة وإحباطهم ويأسهم خلال فترات التجارة غير المرضية فى القرن

---

(٣٦) حول هذه الاستجابة المتباطئة ، انظر ، م. سترن ، "The Determinants of Cacoa Supply in West Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده أ. ج. ستيوارت ، هـ. و. أور ، **African Primary Products and Internatioal Trade** ، إدنبرة ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٦٥ إلى ٨٢ .

التــاسع عشــر . وقد حــدث فى السنوات مــا بين الحربين العــالميتين عــدد من الاحتجاجات من هذا القبيل ، كان من أشهــرها الحركات الأساسية الثلاث للامتناع عن تسليم محصول الكاكاو فــى ساحل الذهب . وكان الامتناع الأول فى عام ١٩٢١ ، عندما انتهى فجأة الارتفاع فى أسعار الكاكاو بعد الحرب ؛ [٣٧] وحدث الامتناع الثانى فى الفتــرة ١٩٣٠ - ١٩٣١ في أعقاب الكساد العالمى ؛ [٣٨] أما الامتناع الثــالث ، الذى شمل نيــچيريا أيضــا ، فقد حــدث فى عام ١٩٣٧ ، وكان رد فعل لانخــفاضٍ آخر فى معــدل التبادل التجــارى ، ولاتفاقية اقــتسام السوق التى وقعتهــا شركات الشراء الأوروبية . [٣٩] وكانت هذه «الإضرابات» الريفية الثلاثة تحت قيادة مزارعين متخصصين لهم أهميتهم ، وهم رجال كانت «قدرتهم على تخــفيف الصدمــة» محدودة ، وكــانوا يسعون إلى إقناع صــغار المزارعين (الذين لم يكن لديهم ما يفقــدونه) بتشكيل جبهة متحــدة فى مواجهة شركات الشراء . وأخفقت حركات الامتناع ، ولكن بإخفاقها ساءت العلاقات الأفريقية الأوروبية ، وبصفة خاصــة زاد عداء كبار المزارعين للشركات الأجنبية وللحكم الأجنبى الذى رأوا أنه يساند نظام التسويق القائم .

كما أن الانخفاض فى معدل التــبادل التجارى للمنتجين كان يؤثر أيضا فى التجار . فالأعــمال أصبحت أقل ربحية ، ولكن تجارا قليلين كــان باستطاعتهم

---

(٣٧) داڤيد كيمبل ، A Political History of Ghana, 1850 - 1928 ، أكسفورد ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٤٩ إلى ٥١ .

(٣٨) س. رودى ، "The Gold Coast Hold - up of 1930 - 31" ، فى **مــحــاضــر جلســات الجمعية التاريخية فى غانا** ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٠٥ إلى ١١٨ .

(٣٩) چوزفين ميلبورن ، "The 1938 Gold Coast Cocoa Crisis : British Business and the Colonial Office" ، فى مجلة **أفريكان هيستوريكال ستاديز** ، العدد ٣ ، ١٩٧٠ ، الصــفحات ٥٧ إلى ٧٤ .

إدخال تخفيضات تعويضية فى تكاليف التشغيل لأن نفقاتهم الثابتة كانت بالفعل شديدة الانخفاض . وهؤلاء بدورهم كانوا يعربون عن معارضتهم بالتظاهر ضد التدابير التى كانت تثقل ظهورهم بعنف ، ومنها زيادة الضرائب وإصدار تراخيص لممارسة التجارة خلال الحرب العالمية الثانية . غير أن احتجاجاتهم كانت عادة على نطاق ضيق وتلقائية وقصيرة الأمد . ومع إمكان استثناء أعمال الشغب النسائية فى نيچيريا الشرقية فى عام ١٩٢٩ ، التى كان للمصالح التجارية فيها دور بارز ، لم يكن لأية مظاهرة من مظاهرات التجار تأثير حركات الامتناع التى نظمها المزارعون . وعلى الرغم من ذلك فإن مجموعة من التجار فى نيچيريا وساحل الذهب بادرت بحركة هامة وبناءة تجدر الإشارة إليها باعتبارها دليلا على ردود أفعال إزاء مشكلات فترة ما بين الحربين من جانب رجال أعمال أفارقة «يصطنعون المظاهر الغربية» .

فى بداية القرن العشرين كان الافتراض العام بين التجار المتعلمين ، وأغلبهم من المسيحيين ، فى المستودعات الساحلية الكبيرة هو أن تنفيذ الأفكار الاستعمارية عن المشاركة والاستيعاب يمكن أن تزودهم بفرص للتقدم أكثر من تلك التى كانوا يتمتعون بها من قبل . ولكن الواقع كان مختلفا بعض الشئ . ومع اقتراب وقت كساد ما بعد الحرب ، فى عام ١٩٢١ ، كان من الواضح أن تجار الاستيراد والتصدير الأفارقة يعانون تدهورا خطيرا بالقياس إلى منافسيهم الأوروبيين . وقد تخلى بعض الأفارقة عن الممارسة المباشرة لأعمال الاستيراد والتصدير . أما من تبقوا فقد اعترفوا بأنه من الضرورى الأخذ بممارسات مؤسسات الأعمال الغربية إذا أريد لهم أن يبقوا فيما يسمى «السباق التجارى» . وفى العقدين الثالث والرابع حاول التجار الأفارقة إقامة شركات ذات مسؤولية محدودة ومؤسسات مصرفية حديثة خاصة بهم فى محاولة لإيجاد طرق

للتنافس مع الشركات الأوروبية العملاقة ، التى كانت هى نفسها نتاجًا لبيئة القرن العشرين التجارية الجديدة الأكثر تنافسية . وربما كانت خير أمثلة للطموحات التجارية فى ذلك الوقت هى المشروعات الضخمة التى اعتلى صهوتها رجل الأعمال من ساحل الذهب ، تيت - أنسا ، الذى وصف لفترة وجيزة بأنه «نابليون» تجارة أفريقيا الغربية .[٤٠] ففيما بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣٥ أسس تيت - أنسا تعاونيات للمنتجين فى نيجيريا وساحل الذهب فى محاولة لتعزيز الموقع التنافسى للمزارعين وتقليل تكاليفهم ؛ وأنشأ «البنك الصناعى والتجارى فى نيجيريا» الذى كان يقصد به تمويل المشاركة الأفريقية فى التجارة الخارجية ، وأنشأ وكالة فى نيويورك لبيع المنتجات وشراء الواردات لشحنها إلى أفريقيا الغربية . وهذا المخطط كان ضخما ، ولكن الأهداف الكامنة وراءه كانت متواضعة . فقد كان تيت - أنسا ومساعدوه يسعون إلى إيجاد مكان أفضل للأفارقة (لا سيما للمتعلمين منهم) داخل النظام الاستعمارى ، ولكنهم لم يكونوا يطالبون بسيطرة أفريقية كاملة على الاقتصاد ، بل إنهم كانوا أقل مطالبة بالاستقلال السياسى . ولم يكن النجاح حليف خطط تيت - أنسا : ولكن «ووترلو»[*] هذا النابليون كانت لها دلالتها ، وذلك أن تصفية شركات تيت - أنسا ، والمنفى الذى فرضه على نفسه فى كندا ، كانا يجسدان إخفاق هذا الصنف من القيادات المعتدلة والاقتراحات الإصلاحية . وفى الأعوام الأخيرة من العقد الرابع كان الأفارقة فى سبيلهم إلى إجراء إعادة تقييم أكثر جوهرية لمأزقهم .

---

(٤٠) أ. ج. هوبكنز ، "Economic Aspects of Political Movements in Nigeria and in the Gold Coast, 1918 - 1939" فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيستورى** ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٣٣ إلى ١٥٢ .

(*) الإشارة هنا إلى معركة ووترلو الفاصلة (١٨ يونيه ١٨١٥) التى انتهت بهزيمة نابليون ، ونزوله عن عرش فرنسا ، ونفيه إلى سنت هيلانه حيث قضى نحبه - المترجم .

وقد كان التجار الأفـارقة بوصفهم أعضاء فى الصفوة السـاحلية يتعرضون للهوان الاجتـماعى وكذلك للإحباط الاقتـصادى . كما أن الأفارقة المسـيحيين المتعلمين وجدوا أنفسهم بعد توسع الحكم الاستعمارى يعاملون بمراعاة أقل من تلك التى كانوا يعاملون بهـا فى القرن التاسع عشر . ولما كـانت تطلعاتهم وأساليب حياتهم ترتبط بمثيـلاتها لدى الجالية الاستعمارية أوثق من ارتبـاط غالبية الرعايا الأفارقـة فى المستـعمرات ، فـقد كانت لـديهم حساسـية خاصـة تجاه الجـفوة الاجتماعية الناشئة عن التحـامل العرقى . إذ أنهم كانوا مستبعدين من عدد من المنظمات التـجارية والنوادى الاجـتماعـية التى بدأ بعـضها على أسـاس تعدد الأعراق . بل إن لعبة الكريكت ، أشـهر الألعاب ذات الطابع الإمبراطورى ، أخفقت فى أن تكون قوة توحيـدية . ففى عام ١٨٩٨ أمر حاكم بريطانى على الساحل الغربى بإعداد ساحتين للعبة الكريكت ، «واحدة للأوروبيين ، وأخرى للأهالى» . [(٤١)] وأصبـحت المباريات التى تجـرى بين الفريقين اخـتبـارا لكفاءة الأعراق ، تطبـيقا عمليـا لنظريات كارلايل [(*)] المستهـجنة ، برغم أن الرميات كانت توقف عندما يحرز الجانب الأفريقى نجـاحا متكرراً ! أما الفرنسيون الذين لا يمارسـون لعبـة الكريكيت ، ولكنهم يمتلكـون أداة بديلة وأكـثـر سفـورا فى سياسـتهم القائمة على الاسـتيعاب ، فلم يكونوا أكـثر نجاحا . فـفى الممارسة أصبح أفـارقة قليـلون للغاية «فـرنسيين» . وكـان أفارقة أقل عـددا يريدون أن يفعلوا ذلك بعد عام ١٩٤٠ ، عندما كـان نادرا ما يجد الأفريقى عوامل جذب

---

(٤١) C. O. 147/116, Mc Callum to Chamberlain, 31 August 1897, Public Record Office.

(*) **توماس كـارلايل** : (١٧٩٥ – ١٨٨١) ، كـاتب ومؤرخ إنجليزى ، نفر من فلسـفة القرن الثامن عشر العقلية ، واعتنق المذهب الرومانتيكى ، وكان لديه إيمان بالبطولات والقيادات السياسية الفردية الداعية إلى إصلاح المجتمع – المترجم .

فى أن يصبح مواطنا لأمة مهزومة ودولة إمبراطورية متدهورة . ومن الناحية الأخرى أصبح بعض الفرنسيين «من الأهالى» ، واتخذوا زوجات أفريقيات ، واستقروا فى أفريقيا . وكان ذلك استيعابا فى الاتجاه العكسى ، كما قوبل بالاستنكار لأنه كان يعتبر إضعافا للقوة المادية والمعنوية للعرق «المتفوق» . وهكذا شهدت الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ استمرار اغتراب صفوة من الأفارقة ذوى النفوذ والصوت المسموع والذين كانوا يأملون فى المشاركة فى ظل الحكم الاستعمارى ، ولكنهم تبينوا ألا سبيل إلى أن «يصطنعوا مظهر الرجل الأبيض» وأن يكسبوا .

والأدلة المتعلقة بتقادير حياة العمال الأجراء الأفارقة ترتبط فى الأساس بالمستخدمين فيما يسمى القطاع الحديث ، وهو القطاع الذى لم يكتمل حتى الوقت الحاضر . وعلى الرغم من ذلك فإنه يبدو من المؤكد أن العمال فى المدن قد عانوا خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ انخفاضا خطيرا فى مستوى معيشتهم .[٤٢] كما أن بعضهم طردوا من عملهم عندما خفّضت الشركات الأجنبية والإدارات الحكومية حجم ما لديها من قوة العمل . وبعض آخر تعرضوا لاقتطاع فى أجورهم : مثال ذلك أن الأجر الأسبوعى للعمال غير المهرة فى مناجم القصدير النيجيرية انخفض من متوسط يتراوح بين ستة وسبعة شلنات فى عام ١٩٢٨ إلى ٣ شلنات وستة بنسات فى عام ١٩٣٧ . غير أن معظم العمال الأجراء ظلّوا فى وظائفهم ، وتأثروا لا بضغط نزولى على أجورهم النقدية وإنما بحركة صعودية فى أعباء الحياة مع توالى الارتفاع فى أسعار السلع المستوردة وإيجارات المساكن فى المدن وبعض المواد الغذائية ، لا سيما خلال

---

(٤٢) اليوت ج. بيرج ، "Real Income Trends in West Africa, 1939 - 1960" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ملفيل ج. هيركوفيتز ، ميتشل هارفيتز ، **Economic Transition in Africa** ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٣٨ .

الحرب العالمية الثانية . وقد ظلت الأجور النقدية لغالبية المستخدمين فى المدن ثابتة لفترة تقرب من الخمسين عاما : فمن العقد الأخير من القرن الماضى حتى حوالى عام ١٩٤٠ كان المعدل السائد للعمال غير المهرة فى المراكز الحضرية الرئيسية فى أفريقيا الغربية الفرنسية يتراوح بين تسعة بنسات وشلن واحد فى اليوم . وخلال الحرب العالمية الثانية تحطم هذا الثبات ، ومنحت بعض الزيادات فى الأجور . غير أن الزيادات تخلفت عن الارتفاع فى الأسعار ، ولم تكن على أية حال كافية لتعويضه . ونتيجة لذلك انخفضت الدخول الحقيقية .

ورد الأفارقة بقوة على هذا التآكل فى مستوى معيشتهم . فتراوحت الاحتجاجات فى المدن بين الإضرابات المنظمة ، والمظاهرات وأعمال الشغب التلقائية ، وأصبحت تتكرر بصورة متزايدة . وكان المستخدمون فى الإدارة الحكومية ، وبخاصة عمال السكك الحديدية ، القدوة فى تشكيل النقابات وتشجيع الأعمال النضالية . وتاريخ الإضرابات العمالية فى أفريقيا الغربية يرجع إلى القرن التاسع عشر ، أما الاحتجاجات العمالية الواسعة الانتشار فى المنطقة ككل فترجع إلى بداية الحرب العالمية الأولى . وبعد ذلك أصبحت الإضرابات طريقة شائعة إلى حد ما للإعراب عن المظالم ، ووصلت إلى ذروتها (من حيث التكرار وأيام العمل الضائعة) خلال الحرب العالمية الثانية . وفيما يلى أبرز الأمثلة لاحتجاجات المدن فيما بين عامى ١٩١٨ و١٩٤٥ ، وإن كانت الدراسات التفصيلية لم تتناول إلا القليل منها . ففى أفريقيا الغربية الفرنسية قام عمال أرصفة ميناء كوناكرى بإضراب فى عام ١٩١٩ ؛ وحدثت أعمال شغب خطيرة فى پورتونوڤو فى عام ١٩٢٣ ؛ [٤٣] كما قام عمال السكك

(٤٣) چون أ. باللاّرد ، "The Porto Novo Incidents of 1923 : Politics in the Colonial Era" ، فى مجلة أودو ، العدد ٢ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٥٢ إلى ٧٥ .

الحـديدية على خط دكـار - النيـجـر بإضـراب فى عـام ١٩٢٥ ؛ ووقـعت إضطرابات فى لومى فى عـام ١٩٣٣ ؛ وحـدث إضراب آخـر لعمـال السكك الحديدية (فى ثيه) فى عـام ١٩٣٨ أسفر عن تدخل عسكرى راح ضحيـته ستة قتلـى وحوالى ثلاثين مـصابا ؛ وكانت هـناك سلسلة من الاحتـجاجـات ضد استخدام السخـرة وإساءة استخدامها فى السنغال وسـاحل العاج خلال الحرب العالمية الثانية . وفى أفريقيـا الغربية البريطانية كانت هناك إضرابات ومظاهرات خطيرة فى المستـعمرات الأربع جميعـا . ففى غمبيـا كانت هناك إضرابات فى عامى ١٩٢١ و ١٩٢٩ . [٤٤] وفى سيـراليون أضرب عمـال السكك الحديدية عن العمل فى الأعـوام ١٩١٩ و١٩٢٠ و١٩٢٦ ؛ وأضرب عـمال المناجم فى عامى ١٩٣٥ و١٩٣٧ ؛ وتوقـفت أعداد كـبيرة مـن المستخـدمين فى القطاعين العـام والخاص عن العـمل فى الفـتـرة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ؛ وسُجِّلت فى عـام ١٩٤٢ ذروة بلغت ثلاث عـشـرة حالة توقف خطـيرة عن العـمـل . [٤٥] وفى ساحل العاج قام المستخدمون فى الحكومة بإضرابات فى عامى ٩١٩ و١٩٢١ ؛ كمـا حدثت إضرابات فى مناجم الذهب فى عـامى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ ؛ وكذلك سلسلة من حـالات التوقف عن العـمل بين عـمال السكك الحـديدية والمناجم ومسـتخدمى إدارة الأشـغال العامـة فى أواخر العـقد الرابع ، كان من أهمـها إضراب عمال السكك الحديدية فى عام ١٩٣٩ ؛ وعـشرة إضرابات رئيسية فى عام ١٩٤٢ . وفى نيجيريا قام عمال السكك الحديدية بإضراب فى عام ١٩٢٠ ؛

(٤٤) كريستـوفـر آلن ، "African Trade Unionism in Microcosm : the Gambia La- bour Movement, 1937 - 67" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ك. هـ. آلن ، ر. س. چونسـون ، **African Perspectives** ، كمبردچ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٩٣ إلى ٤٢٦ .

(٤٥) هـ. أ. كـونويى ، "Labour Protest Activity in Sierra Leone During the Early Part of the Twentieth Century" ، فى مجلة **ليبرهيستورى** ، العدد ١٥ ، ١٩٦٨ ، الصـفحات ٤٩ إلى ٦٣ .

وحدثت اضطرابات فى بنين فى الفترة ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ؛ [٤٦] كما قـام عمال السكك الحديدية ، بزعامة مـيشيل إيمودو ، باحتجاجات جمـاهيرية فى الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ؛ وحدث إضـراب عام ناجح فى عـام ١٩٤٥ اشتركت فـيه سبع عشرة نقابة تمثل قرابة ٣٠ ألف مستخدم ، واستمر لمدة سبعة وثلاثين يوما .

ومن المناسب عند هذه النقطة أن نـتناول السيـاسة الاقتـصادية للأجـانب خلال الفتـرة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ . ويرتبط هذا الموضوع بالأفكار الواردة فى هذا الفصل من عدة نواح : فأولا سنرى أن طبيـعة المشكلات التى تتطلب الاهتمام والقيود على مدى الحلول الممكنة كانت تحددها الظروف الاقتصادية غير الملائمة للفترة أكثر مما يحددها أى تصور مستقل رفيع المستوى للرسالة الامبراطورية فى المناطق الاسـتوائيـة ؛ ثانيا ، سنوضـح أن السيـاسات التى كـانت تنتهـجهـا المشروعات الخـاصة والسلطات العامة لم تفشل فـقط فى إحداث أى تأثير على المشكلات الاقتـصادية التى تواجه أفـريقيا الغربـية ، وإنما ضاعفت أيضـا حدة التوتر القائم بين رعايا المستعمرات وحكامهم .

وكان الهـدف الرئيسى للشركات الأجنبـية خلال هذه الفتـرة هو المحافظة على الذات . ذلك أن شركات التعدين والتجـارة فى أفريقيا لم تكن لها مناعة ضد الكساد الـعالمى أو ضد النزاع العسكرى فى الفـترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ لمجرد أنها أجنبـية . فسـحر أعمـال الرجل الأبيض (مسك الدفاتر ذو القـيد المزدوج والشركة ذات المسؤولية المحـدودة) ثبت أنه لم يكن كافيا لدرء آثار هاتين الأزمتين الكبيرتين ، وتعرضت شركات كثيرة للتصـفية . وقد أجرى مارس حسابًا يفيد

---

(٤٦) فـيليب أ. إيجبـافى ، "The Benin Water Rate Agitation, 1937 - 39 : an Example of Social Conflict" ، **فى مجلة الجمعية التاريخية فى نيجيريا** ، العدد ٤ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٥٥ إلى ٣٧٥ .

بأنه كانت توجد فى نيجيريا ١٩٧ شركة تجارية أجنبية فى وقت أو آخر فى الفترة ما بين عامى ١٩٢١ و١٩٣٦ ، ولكن ١٤ شركة منها فقط هى التى تمتعت بوجود متصل كشركات مستقلة .[٤٧] أما غالبية الشركات المتبقية فقد خرجت من دوائر الأعمال أو استولت عليها شركات منافسة أكثر كفاءة ، وهكذا اكتملت عملية الاندماج التى بدأت فى ظروف مماثلة عند ختام القرن الماضى . وقد حدث الفشل الأكثر إثارة فى عام ١٩٣١ مع انهيار إمبراطورية لورد كيلسانت للنقل البحرى التى كانت تضم شركات السفن البخارية البريطانية التى تخدم أفريقيا الغربية .[٤٨] ويكاد لا يقل خطورة إعسار بنكين رئيسيين فى العام نفسه هما : «البنك التجارى الأفريقى» [*] و «البنك الفرنسى لأفريقيا» [**] . وقد تدخل «بنك أفريقيا الغربية» لإنقاذ البنك الأول ، ولكن البنك الثانى تعرض للتصفية . ومن الواضح أن البنوك والشركات التجارية الأفريقية لم تكن هى وحدها التى تعرضت للمتاعب فى ذلك الوقت .

وقد اتبعت الشركات المتبقية تكتيكين دفاعيين رئيسيين . أولا قررت هذه الشركات إغلاق كثير من منافذها لتجارة التجزئة وفروعها فى الداخل بغية التوفير فى النفقات الثابتة . ففى عام ١٩٢٩ ، مثلا ، كانت شركة أفريقيا المتحدة التى أنشئت حديثا تمتلك قرابة ثمانين منفذا للبيع فى منطقة كانو وحدها ، وقرب ختام العقد الرابع تم تخفيض العدد إلى خمسة وعشرين . وقد انتهجت

---

(٤٧) ج. مارس ، "Extra - Territorial Enterprises" ، فى العمل الجماعى الذى أعده مارچرى پيرهام ، **Mining, Commerce and Finance in Nigeria** ، ١٩٤٨ ، الصفحة ٥٢ .

(٤٨) ب. ن. داڤيز ، "The African Steam Ship Company" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ج. ر. هاريس ، **Liverpool and Merseyside** ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢٣١ إلى ٢٣٤ .

(*) Banque Commerciale Africaine

(**) Banque Francaise de l'Afrique

مؤسسة پيبريساك فى السنغال ، والشركة التجارية للغرب الأفريقى ، سياسة مماثلة لضغط الإنفاق على نطاق أفريقيا الغربية الفرنسية . وبعد ذلك قامت الشركات الكبيرة بتقسيم تجـارة الاستيراد والتصدير طبقا لأساس متـفق عليه بهدف تقييد المنافسة والحد من المخاطر . وخلال الحـرب العالمية الأولى قامت بضع شركات هامة ، أغلبها بريطانية ، بتأسيس «رابطة تجار أفريقيا الغربية» (*) التى قصد بها تمثيل مصالحها فى الدوائر الرسمية ، وتنسيق السياسة فى القطاع الخاص . كما قُسِّمت تجارة الاستيراد فيما بين الشركات الرئيسية بموجب «اتفاقية إستيپل لاينز» (١٩٣٤) ، ثم بموجب اتفاقية أكـثر شمولا هى «اتفاقية الـسلع» التى استبدلت بها فى عام ١٩٣٧ ، وظلت سارية حتى بعد انتـهاء الحرب العالمية الثانية بوقت قصير . كذلك أُبرمت اتفاقيات لاقتسام السوق فى تجارة المنتجات بدورها ، من خلال تكوين «المجمعات» التى كانت الشركات الأعضاء تقوم بتجميع مشترياتها فيها ، ثم تقـسيمها بعد ذلك طبقـا لنسب متفق عليها مسـبّقًا . وكانت بعض شركـات التعـدين تعمل وفق النظام نفـسه على نطاق دولى : فناتج القـصدير النيجـيرى مثـلا كانت تحكمه فـيما بين عـامى ١٩٣١ و١٩٤٦ شروط اتفاقـية القصدير الدوليـة . وقد وصلت التدابير الرامـية إلى تقييد المنافـسة إلى ذروتها خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما أصبحت الشركات الأجنبية الكبيرة هى أكبر الوكلاء لمجالس التسويق الرسمية ، كما حصلت على معاملة تفضيلية فى إصدار تراخيص الاستيراد .

وقد مكّنت سياسة «السلامة أولا» غالبية الشركات الأجنبية الرئيسية من أن تظل ماضية فى طريقها . غير أن البقاء كان يُشترى بثمن غالٍ . فهذه الشركات فى سعيها لما تعتبره مصالحها التجارية المشروعة كانت تساعد على تغذية السخط

Association of West African Merchants (*)

الأفريقى . كما أن الوكلاء الرسميين للمشروعات الرأسمالية فى المستعمرات ، بإخفاقهم فـى التنويع ، وبالتحلل من التزاماتهم القائمة ، أقـروا بعجزهم عن بدء تحرك من الكساد إلى ظروف الرخـاء . كما أن الاستثمـار السالب (سحب الاستثـمارات) ، وإن يكن مفهـوما ، كان يؤدى ببساطة إلى مـزيد من الكساد للاقتصاد ، وكان الأفارقة ينظرون إليـه باعتباره إدانة للمشروع الأجنبى الخاص فى الإمبراطورية فـضلا عن أن الدعاية المعادية والمنتشرة التى كـانت تظهر كلما أبرمت اتفاقـيات تجارية «سرية» كـانت تضمن أن يوجه السخط الأفـريقى بقوة نحو الشركات الأجنبية المعنية . وكانت مكانة السلطات تهتز أيضا : إذ كان من الصعب رؤية أن مـذهب الرعاية المتكافـئة يطبق فى حـياد فى وقت توفر فـيه الحكومات الحماية لأولئك الأقدر على الوقوف على أقدامهم ، على حين تترك رجال الأعـمال الأفارقـة ، مثل تيت - أنسا ، فى مـواجهة الـعنفوان الكامل لقوى السوق .

وتكشف دراسة لسيـاسات الحكومات فيـما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٤٥ عن أن السلطات الاستـعمارية لم تكن تسعى للتـأثير على الأحداث ، كـما تحاول التقارير السنوية أن توحى بذلك ، بل كانت منهـمكة فى مهمة أقل جدوى هى التصدى لتطورات لم تكن هى البادئة بها ، ولم تكن تفـهمها بصورة سليمة ، وكانت تهـدد بإضعاف مـوقعها فى أفـريقيا . وقـد بذلت الدول الاستعـمارية محاولة ما للتـأثير فى أداء الاقتصاد المفتوح ، لكنها على وجـه الإجمال كانت جهوداً غير موفقة . ويمكـن تناول السجل الرسمى خلال هذه الفترة تحت أربعة عناوين : الاستـثمار الرأسـمالى والتخطيط الاقـتصادى ؛ الزراعـة ؛ الصناعة التحويلية ؛ التجارة عبر البحار .

وكانت حالة الركود فى التـجارة تؤثر مباشرة فى الحكومات الاسـتعمارية بسبب الصلـة الوثيقة بين الإيرادات العـامة وحصـيلة الجمـارك . ففى أفريقـيا الغربية الفرنـسية هبط دخل «الاتحاد» من الرسوم الجمركـية بمقدار ٤٧ فى المائة فيـما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣١ . كمـا أن الهبوط فى المجالات الأخـرى كان كـبيـرا ، وإن لم يكن بهـذا القدر . وكـانت الحالة فـى سيـراليون ، حيـث انخفـضت حصيلة الجمـارك بحوالى الثلث فيمـا بين عامى ١٩٢٨ و١٩٣٤ ، نموذجا للمستعمرات البريطانية . [٤٩] وفى الوقت نفسه كانت المصروفات الثابتة (وأساسا المرتبات والمعاشات التقاعـدية وسداد الديون) أكبر بكثير جدا مما كانت عليه فى وقت سابق من القرن . ونتيجـة لذلك دخلت المستعمرات مرحلة أزمة فى ميزانيـاتها . وكان رد فعل السلطات إزاء هذا الوضع غـير المحبب فى نواح ثلاث : أولاها ، زيادة الرسوم الجمـركية فى محاولة للمحافظـة على مجموع الإيرادات عند مستواه المعـتاد ، وهو أسلوب لم يكن موفقا ، إذ كانت نتـيجته الرئيسية زيادة الأسعار التى يدفعها الأفـارقة للسلع المستوردة . ثانيتها ، انتهاج سياسـة تقليل الإنفاق ، وهى الاستجـابة المعهودة فى ذلك الوقت ، كـما أنها كانت السياسة المتبعة فى أوروبا . وكان تقليل الإنفاق يقتضى تخفيضات عنيفة فى الإنفاق على الأشـغال العامة ، إلى جـانب تخفيض عدد العـاملين ، مثل التقاعد المبكر فى حالة الموظفين الأوروبيين وخسارة الوظيفة فى حالة الكادحين الأفارقة غيـر المهرة . كما أن الإنفاق على الأشغال الـعامة الجديدة فى كل من المستعـمرات البريطانية والفـرنسية لم يكن قد عـاد إلى مستويات العـقد الثالث

---

(٤٩) توجـد واحـدة من الدراسـات التفصـيلية القليلة للمالية العامة خلال هذه الفترة فى كتاب ن. أ. كوكس – چورچ ، Finance and Development in West Africa : the Sierra Leone Experience ، ١٩٦١ ، الفصل الثالث عشر .

حتى ختام العقد الرابع ، وهو الوقت الذى كانت الاعتبارات العسكرية فيه قد بدأت تؤثر فى اتجاه الاستثمارات الإضافية وكذلك فى حجمها . ثالثتها ، أن حكومات الدول الاستعمارية كانت توفر المال العام فى شكل منح وقروض لمساعدة المستعمرات على مواجهة متاعبها المالية . وكانت هذه السياسة بمثابة انحراف ملحوظ عن المذهب السائد بأن على المستعمرات أن تغطى مصاريفها بنفسها ، حتى وإن لم يكن انحرافا جبريًا ؛ إذ كانت تنطوى على قبول دور حكومى أكثر فعالية فى الاقتصاد ؛ كما كانت بتحديد أكثر تمثل تقدما من مساعى تشمبرلين، وجوچيسبرج وسارّو (*) فى اتجاه التخطيط الاقتصادى . غير أن هذه المساعى كانت مجرد بدايات تجريبية ، إذ لم تكن هناك قطيعة حادة مع الماضى ؛ فالقروض ظلت أكثر أهمية من المنح ؛ والمبالغ المقدمة كانت متواضعة نسبيا ؛ والنتائج بعيدة عن الإثارة ، كما توضح الأمثلة التالية .

ففى فرنسا أُقِرّ القرض «القرض الاستعمارى الكبير» فى عام ١٩٣١ ، وكان إنفاقه مرتبطاً فى البداية «بخطة ماچينو» التى أعلنت فى العام نفسه . وكانت ضخامة هذا القرض ترجع لأسعار الفائدة أكثر مما ترجع لسخاء المبالغ المقدمة ، لأنه بحلول عام ١٩٣٩ لم يكن قد أنفق فى أفريقيا الغربية الفرنسية غير حوالى سبعة ملايين جنيه استرلينى (أقل من نصف المبلغ المقرر) . وهذا المبلغ ، الذى يساوى تقريبا نفس المبلغ الذى أنفق على الأشغال العامة من موارد « الاتحاد » الخاصة فى العقد الثالث ، استثمرت غالبيته فى تحسينات النقل وفى مخطط النيچر الزراعى السيئ الطالع . كما أن خطة ماچينو نفسها كانت عديمة الفعالية فى تنمية الإمبراطورية ، ولم تكن أوفر

(*) ألبرت بيير ساروّ : رئيس وزراء فرنسا فى عام ١٩٣٦ - المترجم .

حظًا من «الخط» (*) الردئ السمعة الذى شيده الوزير المنحوس والذى فشل فى صد القوات الألمانية فى عام ١٩٤٠ . وكانت هناك خطة أخرى وضعتها حكومة الجبهة الشعبية (**) فى عام ١٩٣٦ ، وهذه الخطة دفنت بدورها بالسرعة نفسها التى سقطت بها الحكومة التى وضعتها . وقد كان «قانون تنمية المستعمرات» الذى أصدرته بريطانيا فى عام ١٩٢٩ تجسيدا لنهجها إزاء مشكلات المستعمرات المالية . وكان مقصد هذا القانون تخفيض البطالة (عن طريق حفز الصادرات) بقدر ما كان مساعدة المستعمرات . (٥٠) وقد قدّم بموجب مواده حتى عام ١٩٣٩ حوالى ستة ملايين ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية ، وكانت نسبة هامة من هذا المجموع فى شكل منح لمساعدة المستعمرات على تخفيض العجز فى ميزانياتها ؛ أما الجزء المتبقى فكان قروضا تستحق عليها فوائد ، وأنفق جانب كبير منها على مشروعات من قبيل توفير معدات استخراج المعادن ، وهو ما كان يعود بالفائدة أساسا على رجال الصناعة فى المملكة المتحدة ، على الأقل فى المراحل الأولية . ولكن حصة

(*) الإشارة هنا إلى خط ماچينو الذى شيده أندريه ماچينو (١٨٧٧ - ١٩٣٢) ، وكان ماچينو وزيرا للحربية فى عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ . وقد ثبت عقم هذا الخط الدفاعى حينما اجتاحته القوات الألمانية فى عام ١٩٤٠ بعد استيلائها على جناحيه - المترجم .

(**) فى يوم ٦ فبراير ١٩٣٤ نظمت الجماعات والميليشيات الفرنسية أحداث شغب واسعة فى سعيها لتولى السلطة أسوة بما فعل هتلر فى ألمانيا ، فردت عليها القوى المعادية للفاشية فى ٩ فبراير بمظاهرات ضخمة بقيادة اتحادات العمال والحزبين الشيوعى والاشتراكى حفاظا على النظام الجمهورى . وفى عام ١٩٣٦ اكتمل تكوين **«الجبهة الشعبية»** من هذه الاتحادات ومن الحزبين إضافة إلى الحزب الراديكالى ، وتشكلت حكومة «الجبهة الشعبية» برئاسة ليون بلوم الاشتراكى . وقد انفضت الجبهة لدى تهادن الحكومة مع القوى الرجعية وتوقيعها اتفاق ميونيخ مع هتلر وموسولينى وتشمبرلين فى عام ١٩٣٨ - المترجم .

(٥٠) چورچ س. أبّوت ، "A Re-examination of the 1929 Colonial Development Act" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ٢٤ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٦٨ إلى ٨١ .

أفريقيا الغربية البريطانية فى هذه الأموال لم تتجاوز نصف مليون جنيه استرلينى ، وقد وُجِّه أكبر مبلغ مفرد (حوالى ربع المليون) لدعم أنشطة «شركة تنمية سيراليون» (*) ، وهى شركة أجنبية أنشئت فى عام ١٩٣٠ لاستغلال موارد ركاز الحديد فى المستعمرة . وقد ثبت نجاح الاستثمار ، وهكذا فإن اقتصاد التجارة «المشروعة» فى سيراليون ، الموروث من القرن الماضى ، شرع أخيرا فى التغير بداية من العقد الرابع من القرن الحالى . وتم تصحيح نقائص قانون عام ١٩٢٩ فى «قانون تنمية ورفاهة المستعمرات» الصادر فى عام ١٩٤٠ ، والذى كان يرمى إلى إعطاء المستعمرات مساعدة أكثر شمولاً وسخاءً . غير أن ما حققه هذا القانون من نتائج عملية كان هزيلا لأن متطلبات وقت الحرب تسببت فى تحويل الأموال عن مسارها المرسوم ، وأدت إلى نقص فى المدراء المهرة .

وتزودنا مساعى حكومات المستعمرات فى القطاع الزراعى الضخم بدليل إضافى على أن نفوذها كان محدوداً . ولا يعنى ذلك إنكار أن قدراً من النجاح قد تحقق على أيدى عدد من المسؤولين المتفانين ، الذى قاموا بدور مخلص حقا فى الإمبراطورية . وكان من أبرز المنجزات القضاء على طاعون الماشية الذى انتشر فى أفريقيا فى العقد الأخير من القرن الماضى ، وأدى إلى هلاك الجانب الأكبر من القطعان فى أجزاء كثيرة من القارة قبل أن تتم السيطرة عليه فى العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى . غير أنه يمكن القول إجمالا إن جهود المسؤولين كانت تصطدم بعقبات خطيرة مرجعها نقص الأموال ، ونقص الدراية بالزراعة فى المناطق الاستوائية ، والوقت الطويل الذى تستغرقه البحوث فى هذا الميدان ، وهو ما كان يعنى أن التجارب التى أجريت فى العقد الرابع لم

(*) Sierra Leone Development Company

تبدأ تؤتى ثمـارها إلا بعد الحـرب العالمية الثـانية . [٥١] وفى الوقت الذى كان الأفارقة يتطلعـون فيه إلى ابتكارات تخفّض التكلفـة وإلى صادرات بديلة ، لم يكن يذكر لسيـاسة الحكومات غير حالات الفشل التى تعـرضت لها والتى كان بعضها مذهلا .

وفيـما بين عـامى ١٩٣٠ و١٩٣٤ أنشأ الفـرنسيـون «الجمـعيات الأهـلية للاستبصار» [*] (S. I. P.) على نطاق مستـعمراتها فى أفريقيـا الغربية . وهذه المنظمات التى نشأت فى السنغال فى عام ١٩٠٩ كـان يفترض أن تقوم بتحسين الأساليب الزراعـية ، وتنظيم تخزين المحصـولات الغذائية ، وتوفيـر الائتمان للمـزارعين ، وفى الممارسة أصـبحت وكـالات لتحـصيل الضـرائب خاضـعة لإشـراف رسمى ، كـما اسـتخـدمت كوسـيلة للرقابة السـياسـية . وكـانت «التعاونيات الإجبارية» تحمل التناقض فى داخلها ، وليس من المستغرب أنها لم تظفر بتأييد مـحلى كبير . [٥٢] وكان الإخفاق التـالى هو المحاولة لخلق «جزيرة للرخاء» - على حد تعبير الحاكم كارد - فى أفـريقيا الغربية الفرنسية . وكانت الخطة الأصلية ، التى وضعت فى عام ١٩١٩ وساندها أصحاب مصانع النسيج الفرنسـيون ، تقضى باسـتخدام نهـر النيجر فـى رى الأرض لإنتاج القطن فى

---

(٥١) و. ك. هـانكوك ، **Survey of British Commonwealth Affairs, 1918 - 1939** ، المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، ١٩٤٢ ، الصفحات ٣٢٦ إلى ٣٦٩ ؛ س. هـ. جرين ، س. هـ. هايمر ، "Cocoa in the Gold coast : A Study in the Relations Between African Farmers and Agricultural Experts" ، فى مـجلة **جورنال أوف إيكونوميك هيسـتورى** ، العدد ٢٦ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٩٩ إلى ٣١٩ ؛ أ. بيتو ، "L'homme et les sols dans les steppes et savannes de l'A. O. F." ، فى مجلة **دراسات ما وراء البحار** ، العدد ٥ ، ١٩٥٢ ، الصفحات ٢١٥ إلى ٢٤٠ .

(*) Sociétés Indigènes de Prévoyance

(٥٢) ج. سوريه - كانال ، **Afrique noire occidentale et centrale : L'ère coloniale 1900 - 1945** ، باريس ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٢٩٩ إلى ٣١٠ .

السودان . وبدأ العمل التمهيدى فى عام ١٩٢٤ ، وفى عام ١٩٣١ أدمج المشروع فى خطة ماچينو التى كانت تشمل زراعة الأرز بالإضافة إلى القطن . وأنشئ «مكتب النيچر» فى العام التالى لتنفيذ المشروع . ومن المؤكد أن المسؤولين عن هذه المؤسسة الجديدة لم يكن ينقصهم الخيال . وكان مرماهم هو ريّ قرابة مليونى أكر ، وتوطين مليون ونصف المليون من المستعمرين فى المنطقة . ومن سوء الطالع أن الدراية الفنية لدى المدراء لم تكن تضاهى سعة خيالهم . وبحلول عام ١٩٣٧ كانت تكلفة مشروع النيچر قد تجاوزت مليون جنيه استرلينى ؛ وبحلول عام ١٩٤٠ كان هناك حوالى إثنى عشر ألف مستوطن فى ثلاثة مواقع أشبه بمعسكرات للاجئين منها بقرى نموذجية ؛ وفى عام ١٩٥٣ كانت الأراضى المروية قرابة ٦٢ ألف أكر فقط . وفى عام ١٩٢٩ شرعت الإدارة البريطانية بدورها فى إدخال التعاونيات . وقد خُطّطت هذه التعاونيات على نطاق أكثر تواضعا من مثيله فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، ولكن النتائج لم تكن أقل إحباطا . [٥٣] وكان الإخفاق فى استثمار أموال كافية فى البحوث الزراعية قد تكشّف بطريقة مأسوية مع تفشى المرض المعروف بالبرعم المنتفخ الذى أخذ يهاجم أشجار الكاكاو فى ساحل الذهب فى أواخر العقد الرابع . وكان العلاج الوحيد الذى تم التوصل إليه هو العلاج العنيف بقطع الأشجار المصابة . وعلى أية حال فإن هذا الحل . برغم ضرورته ، لم يكن مؤديا إلى تحسين العلاقات بين المزارعين والمسؤولين ، لا سيما فى وقت كانت تجارة الصادرات تواجه فيه كسادًا شديدا .

---

(٥٣) ج. س. دى جرافت – چونسون ، African Experiment : Co - operative Agri- culture and Banking in British West Africa ، ١٩٥٨ ، الفصول من الرابع إلى السابع .

وسوف نتناول موضوع التصنيع عند هذه النقطة فقط فيما يتعلق بالمناقشة الراهنة ، وسنخصه بمعالجة أكثر شمولا فى الفرع التالى من هذا الفصل . [٥٤] ويرجع تاريخ الصناعة التحويلية الحديثة فى أفريقيا الغربية إلى الحرب العالمية الأولى ، برغم أن التقدم حتى عام ١٩٤٥ كان شديد البطء ، ويقتصر على مراكز قليلة وعلى نطاق محدود من المنتجات . ولم تكن القيود على التنمية الصناعية تحددها السياسة الاستعمارية وحدها ، كما يقال فى بعض الأحيان . وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة المحافظة للشركات الأجنبية ، مقترنة بعدم المبالاة من جانب السلطات الاستعمارية ، كانت تعنى أن الفرص الموجودة بالفعل لم تكن تستغل بصورة كاملة . ويبدو من الصواب القول بأنه قبل عام ١٩٤٥ لم تكن المشروعات الصناعية تنشأ لا من خطط رسمية لتنمية المستعمرات ولا من نمو السوق فى المنطقة نفسها ، وإنما من الحاجة إلى دعم قضية الحلفاء خلال حربين عالميتين .

وخلال فترات الطوارئ هذه كان اهتمام الدول الاستعمارية منصبًا على ضمان المواد الأولية الاستوائية ، على حين كانت فى الوقت نفسه تقتصد فى السعة المحدودة للغاية المتاحة على ظهر السفن . ومن هنا كان الشكل الرئيسى للنشاط الصناعى هو تجهيز الصادرات الذى كان تقتضى عادة مشاركة الحكومة أو تشجيعها . وربما كان خير مثال لذلك هو صناعة استخراج زيت الفول السودانى فى السنغال . [٥٥] وقد بدأت هذه الصناعة خلال الحرب العالمية الأولى ، ولكنها بعد ذلك واجهت بعض المتاعب فى إحراز مزيد من التقدم ،

---

(٥٤) المرجو أن تكون التعليقات الواردة فى هذه الفقرة وما يليها من فقرات حافزا على مزيد من البحوث فيما يتعلق بالمرحلة المبكرة من التصنيع فى أفريقيا الغربية .

(٥٥) ج. بسوريه – كاناال ، "L'industrie des oléagineux en A. O. F." ، فى مجلة **دراسات عبر البحار** ، العدد ٣ ، ١٩٥٠ ، الصفحات ٢٨٠ إلى ٢٨٨ .

وفى العقد الثالث كـان معظم ناتجها يستهلك محليـا . غير أنه فى عام ١٩٣٣ أعطيت الزيوت النباتية الواردة من المستعمرات الفرنسية أفضلية فى سوق الدولة الاستعمارية ، وفى عـام ١٩٣٦ بدأ شحن زيت الفول السودانى من السنغال . وبرغم ضآلة حجم هذه الصناعة فقد واجهت معارضة من شركات التجهيز فى مرسيليا ، وفرض حدٌ على حجم الزيت المكرر الذى يشحن من أفريقيا الغربية إلى فرنسا . ومع اندلاع الحرب العالمـية الثانية أصبحت احتياجـات فرنسا أكثر أهمية من احتياجات مرسيليا ، فـأنشئت معاصر إضافية فى السودان وڤولتا العليا والنيجـر فى الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، وزادت صادرات زيت الفـول السودانى من أقل من ستـة آلاف طن إلى ذروة مقـدارها ٣١ ألف طن فى عام ١٩٤٥ . وكان من الصناعات الأخرى لتجهيز الصادرات التى توسعت فى أفريقيا الغربية نتيجـة لاحتياجـات فترة الحرب ، نشـر الأخشاب ، وتجمـيع زيت النخيل فى حاويات كبـيرة ، وحلج القطن ، وتعليب الأسماك . كمـا أن ظروف الحصار التى سادت خـلال الحربين العـالميتين كانت أيـضا حافـزا على تنميـة صناعات إحلال الواردات . وكـانت هذه محاولات لتحـقيق الاكتـفاء الذاتى فى بعض السلع الجوهرية ، مـثل الأسمنت وغيره من مواد البناء ، وللـحفاظ على تدفق الصادرات عن طريق توريد المصنوعات الاستهلاكية النادرة ، مثل السلع المنزلية والسجاير والمواد الغـذائية المجهزة ، وبخاصة السكر . وعندمـا ثبت عجز هذه الصناعات المحلية عن تعويض ما سببته أيام الحرب من نقص فى السلع ، عمد الحلفاء إلى اسـتخدام عـمال السخرة فى إنتـاج الصادرات . وقد أخـفق إنشاء صناعات حديثة فى التخفيف من المشاق التى كانت مجموعات المصالح الأهلية تعانيها فيمـا بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٥ ، ولكنه كان برهانا على أن الصناعات التحويليـة يمكن أن تقف على قدميها فى أفريقـيا الاستوائية ، كـما كان درسا استفاد منه الزعماء الأفارقة فى مواجهة معارضيهم بعد عام ١٩٤٥ .

إن المناقشات الدائـرة حول التدخل الحكومى فى التجارة عـبر البحار فـيما بين عـامى ١٩٣٠ و١٩٤٥ كانت تتـركز عـادة على «مجـالس التسـويق» التى أنشئت فى أفريقيـا الغربية البريطانية خلال الحرب العالميـة الثانية . وثمة أسس للاعتقاد بأن هذا الاهتمام الزائد أدى إلى إغـفال القضايا ذات الصلة ليس فقط بمراعاة السـياق التاريخى الذى تم فيـه تصور المجالس وإنشـاؤها ، ولكن أيضا بفهم التغيرات التى طرأت على دور الحكومة فى الاقـتصاد خلال هذه الفترة . وسنبين هنا أن «مجـالس التسويق» كانت مجـرد سمة مميزة للسـعى إلى تحقيق الأمن الذى كان الشاغل الرئيسى للدولتين الاستعماريتين الرئيسيتين فى السنوات ما بين بداية الكسـاد العالمى ونهاية الحـرب العالمية الثـانية . وسنوضح أن هذه المجالس كانت جـزءا من جملة من التدابيـر ، من بينها التغيـيرات فى الرسوم الجمركية التى كانت ترمى إلى التـأثير فى أداء الاقتصاد بعد عام ١٩٣٠ ؛ وأن خطط إنشاء مجالس التسويق كـانت سابقة على «لجنة نوويل» التى جرت العادة على اعتبار تقريرها فى عام ١٩٣٨ صاحب الفكرة الأساسية فى إنشائها ؛ وأن الفرنسيين جرّبوا ترتيبات مماثلة بوجـه عام فى وقت سبق ما فعله البريطانيون ، وتلك نقطة لا تذكـر فى المؤلفـات المعـتـرف بهـا عن مجـالس التـسـويق فى الممتلكات البريطانيـة . وسنتناول الاستراتيجية التجـارية الفرنسية أولا بأمل بأن يؤدى التحليل بحكم دقته ، وإن كان موجزا بالضرورة ، إلى تشجيع المؤرخين والاقتصـاديين على معالجة الجـوانب المقارنة للسياسـة الرسمية بجـدية أكثر مما فعلوا فى الماضى .

وقد كان الالتـزام الفرنسى بالتجارة الحـرة ، لفترة طويلة ، التـزاما تعوزه الحماسة . فمنذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٩٢ كانت تطبق على مستعمرات معـينة فى أفريقيـا الغربية مـجموعة مـحدودة من التدابيـر الرامية إلى حـماية

المصدِّرين الفرنسيين ، وكان من المرجح توسيع نطاقها لو لم ينجح البريطانيون في عام ١٨٩٨ في التفاوض على اتفاقية تضمن المعاملة بالمثل لتجارهم وسلعهم في ساحل العاج وداهومي . كما أن خيبة الأمل في النتائج التي أسفر عنها هذا النظام المعدل للتجارة الحرة ، مقترنة بالرغبة في ضمان أن تساعد المستعمرات على إعادة تعمير فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ، أدت إلى مطالبة صاخبة متجددة بتطبيق تدابير حمائية . وفي عام ١٩٢٨ تم إخضاع «الاتحاد» (فيما عدا ساحل العاج وداهومي) لنظام التعريفات التفصيلية (المزايا الجمركية) الذي كانت فرنسا تطبقه بالفعل فيما يتعلق بأجزاء شتى أخرى من إمبراطوريتها .[٥٦] وقد اتخذت خطوات لتعزيز هذه التشريعات نتيجة للكساد العالمي . ويفيد تقدير وضعه دوران أنه فيما بين عامي ١٩٣١ و١٩٤١ اتخذ ما لا يقل عن خمسين تدبيرا لتنظيم تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية عبر البحار .[٥٧] وكان أكثر هذه التدابير أهمية الحصص التي فرضت في عام ١٩٣٤ على السلع الأجنبية التي تستوردها أجزاء «الاتحاد» التي لم تكن تغطيها الاتفاقية الإنجليزية - الفرنسية لعام ١٨٩٨ ، وإنهاء الاتفاقية نفسها في عام ١٩٣٦ ، الأمر الذي ترتب عليه إدراج ساحل العاج وداهومي في الترتيبات الجمركية التي طبقت في أفريقيا الغربية الفرنسية قبل ذلك بثماني سنوات .

وقد أنشئت مؤسستان جديدتان كانتا سنداً لنظام التفضيل الإمبراطوري . ففيما يتعلق بصادرات أفريقيا الغربية أنشئت صناديق تعويض للمطاط والبن (عام ١٩٣١) ، وللموز (عام ١٩٣٢) ، وللخضر (١٩٣٣ - ١٩٣٤) . وتم تعزيز هذه الصناديق بفرض ضريبة إضافية على الواردات الأجنبية من هذه

---

(٥٦) بوكين ، .... Les relations e'conomiques ، الصفحات ١٤٥ إلى ١٥٧ .

(٥٧) دوران ، ... Essai sur la cinjoncture ، الصفحة ٥٢ .

المنتجـات عند موانى الدخول فى فرنســا ، وكانت التعويضــات تدفع بعد ذلك لدعم أسعار المنتــجين فى المستعمرات فى الأوقات التى تنخـفض فيها إلى أقل من مستوى أدنى معين . وكان من الواضح أن الهدف ، وهو تثبيت الأسعار ، هو التمهيد للتدابير التى اتخذتها بريطانيــا وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية ، برغم أنه لم تكن هناك عـند هذه المرحلة أية محــاولة لإقــامة احـتكار حكومى للصادرات . وعــلى جانب الاستـيراد أنشـئت «لجان الرقـابة» فى عام ١٩٣٦ لإحكام السيطرة على أسعار السلع التى تشحن إلى المستعمرات . وفرض تجميد للأسعار فى عام ١٩٣٧ ، ومرة أخرى فى عام ١٩٣٩ ، برغم أنه من الصعب أن نلمس كـيفـ يمكن تطبيق ذلك عـمليا . وفـيما بـين عامى ١٩٣٩ و١٩٤١ اضطلعت حكومة الدولة الاسـتعمارية بوظائف الصناديق والمجــالس المختلفة ، وتولت الرقابة الكاملة على التجارة عبر البـحار ، وإن ظلت تستخدم الشركات الأجنبية للعمل كوكلاء لها .

وفى بريطانيا ، كما هى الحال فى فرنســا ، ساعدت الحرب العالمية الأولى على إحياء الاهتمــام بالإصلاح الجمركى ، برغـم ضآلة التغـييرات التى أدخلت فى ذلك الوقت على اللوائح الجمركية القائمة . ففى عام ١٩١٩ فرضت رسوم على صادرات لب النخيل والقصدير من أفريقـيا الغربية ، وسمح بخصم على واردات هذه السلع التى تدخل المملكة المـتحدة . ولـم ينجح الخـصم على لب النخيل فــى تحويل التجــارة إلى بريطانيا وتم سـحبه فــى عام ١٩٢٢ ، ولكن الرسم على القصدير ظــل ساريا حتى عام ١٩٣٨ . وقد سـبب الكساد العالمى تحولاً أوسع نطاقا إلى المذهب الحمائى ، كـما كان «لمؤتمر أتاوا» المعقود فى عام ١٩٣٢ تأثير هــام على النظــام الجمركى فى المستعمرات الأفريقيــة الغربيــة . من ذلك أن سيــراليون وغمبـيا أُدخلتا على الفــور فى النظام الجديد للتفـضيل

الجمركى . أما نيجيريا وساحل الذهب فلم يكن ممكنا استيعابهما تماما بسبب التزامات تجاه دول أخرى بموجب معاهدات . وعلى الرغم من ذلك فإنه ابتداء من عام ١٩٣٢ تم السماح لصادرات جميع المستعمرات الأربع بالدخول الحر إلى المملكة المتحدة ، على حين كان على الصادرات من خارج الإمبراطورية أن تدفع رسوما ، وابتداء من عام ١٩٣٤ طبقت الحصص على السلع المرسلة إلى أفريقيا الغربية البريطانية من بلدان مثل اليابان ، التى لم تكن لها حقوق رسمية تضمن المعاملة بالمثل . فقد ولّت الأيام التى كانت سياسة بريطانيا التجارية فيها تقوم على إبقاء الباب مفتوحا فى جميع أجزاء العالم . (٥٨)

كذلك أدى الكساد (والامتناع عن تسليم الكاكاو فى الفترة ١٩٣٠ – ١٩٣١) إلى عدد من الاقتراحات المؤيدة للتدخل الرسمى فى سوق التصدير . وكان أبرز المشاريع التى قدمت فى بداية العقد الرابع هو «مشروع بارثولوميو» لعام ١٩٣١ ، الذى كان يستهدف استخدام سلطة الحكومة للتأثير فى السوق العالمية للكاكاو وتثبيت الأسعار فى ساحل الذهب . (٥٩) وقد رفضت حكومة ساحل الذهب هذا المشروع ، واعترضت فى عام ١٩٣١ على التدخل الرسمى على نفس الأسس التى كان على الأستاذ باور أن يستخدمها فى عام ١٩٥٤ فى هجومه الأكثر شمولا على احتكارات التسويق التى أنشأتها السلطات بالفعل ! (٦٠) ونتيجة لاستمرار الكساد فى التجارة عبر البحار ، إلى جانب الامتناع عن التسليم فى عام ١٩٣٧ ، اضطرت الحكومة إلى تعديل موقفها إلى

---

(٥٨) الاقتصادات المفتوحة فى أفريقيا الغربية البريطانية ظلت مع ذلك مفتوحة بطبيعة الحال فيما يتعلق ببريطانيا .

(٥٩) مجلة **وست أفريكا** ، عدد ١٩ سبتمبر ١٩٢١ ، الصفحتان ١١٤٦ و١١٤٧ .

(٦٠) مجلة **وست أفريكا** ، عدد ١٧ أكتوبر ١٩٣١ ، الصفحة ١٢٦٢ ، وتعليق آخر من بارثولوميو فى المرجع نفسه ، عدد ٢٥ فبراير ١٩٣٣ ، الصفحة ١٧٧ .

حد تعيين لجنة لتقصى الترتيبات الخاصة بتسويق الكاكاو . وقد أوصى تقرير لجنة نوويل ، الذى نشر فى عام ١٩٣٨ ، بإنشاء وكالات للتسويق الجماعى ، ولكن لم يكن قد اتخذ أى إجراء حتى وقت نشوب الحرب ، وكانت الحالة الطارئة التى نتجت عن المعارك العسكرية هى التى أدت إلى السيطرة الرسمية على التجارة عبر البحار . وتولت وزارة الأغذية شراء محصول الكاكاو فى عام ١٩٣٩ ؛ وأنشئ «مجلس الرقابة على الكاكاو فى أفريقيا الغربية» فى عام ١٩٤٠ ؛ كما أنشئ فى عام ١٩٤٢ «مجلس الرقابة على المنتجات فى أفريقيا الغربية» الذى يختص بمحصولات التصدير الرئيسية . وبموجب الترتيبات الجديدة ظلت الشركات الخاصة تشترى الصادرات فى أفريقيا ، ولكنها تبيعها لمشترٍ واحد هو «المجلس» الرسمى ، الذى كان أيضا يحدد الأسعار التى ينبغى دفعها .

وقد أخفق التدخل الرسمى فى التجارة عبر البحار فى حل مشكلات أفريقيا الغربية ، كما كان قليل الجدوى بالنسبة لفرنسا وبريطانيا . ففى حالة المستعمرات الفرنسية أدى التفضيل الإمبراطورى إلى تعزيز الصلات التجارية الثنائية ، وأعطى كلا الطرفين قدرا من اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخاصة بمنتجاته . غير أن أفريقيا الغربية الفرنسية كان عليها أن تدفع مقابل هذا الضمان باندماجها فى نظام للتجارة عالى التكلفة مرتفع الأسعار ، وهو ما كان يعنى ، ضمن مثالب أخرى ، أن على المستعمرات أن تشترى سلعا استهلاكية فرنسية مرتفعة الثمن نسبيا . وكانت قيمة التفضيل الإمبراطورى حتى أقل من ذلك بالنسبة لأفريقيا الغربية البريطانية . وقد باءت بالفشل محاولة بريطانيا توفير الحماية للصادرات الاستوائية ، أولا لأنها لم تكن تستهلك إلا نسبة صغيرة من مجموع ناتج الإمبراطورية من السلع الرئيسية ، وثانيا لأن النظام الجمركى الجديد لم يكن له أثر فى الحد من المنافسة فيما بين المنتجين **داخل** الإمبراطورية .

وفى الوقت نفسه لم تفلح المستعمـرات فى استخلاص أية منافع من الامتيازات الممنوحة للسلع المستوردة من بريطانيـا . ذلك أن فرض الحصص ، مثلا ، كان يمنع الأفارقـة من شراء المنسوجـات والأحذية اليابانيـة الأرخص ثمنا . كذلك أخفق الأفارقة فى الاستفادة من الصناديق والمجالس المختلفة التى أنشئت لتثبيت الأسعار والدخول . والحقـيقة أن أسعار الشراء المنخفضـة التى تحددها مجالس التسويق فى أفريقـيا الغربية البريطانية كانت ترقى فى الواقع إلى مـستوى قرض إجبارى دعما للمجهود الحربى . وكانت الشركات الأجنبية الكبيرة هى المستفيد الرئيسى من الاحـتكارات القانونيـة ، فقد أكـدت الحمايـة الرسميـة ووسعت ترتيبات «التـجميع» الخاصة التى كانت تـقوم بتشغيلها من قـبل . كما أن هذه الشـركات لـم تكن فقط تـؤيد تدخل الدولة ، وإنما كـانت تساعـد أيضـا فى تخطيطه . (٦١)

وكان للتوتر الذى عـاناه الاقتصاد المفتوح فيـما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٤٥ أثر عميق على مسار تاريخ أفريقيا الغـربية . ذلك أن معدلات التبادل التجارى المواتية ، والإيرادات العـامة المتضخـمة ، ومظاهر التفاؤل التى صـاحبت بداية القرن الـعشرين ، سـمحت فى أول الأمـر بقيـام سيـاسة للتعـاون بين حكام المستعمرات ومـجموعات المصالح الرئيسية ضمـن جملة رعاياهم الأفارقة ، ثم أمدّت هذه السياسة بأسباب الحياة . أما معدلات التبادل التجارى غير المواتية ، والإيرادات العامـة المتدنيـة ، ومظاهر التشاؤم التى صـاحبت الفـترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، فكانت تنعـكس فى السـخط الذى يعـرب عنه المزارعـون والتـجـار والعمال الأجراء الأفارقة ، وأدت إلى تصاعد النقد ضد النظام الاستعمارى .

---

(٦١) پ. ت. باور ، "Origins of the Statutory Export Monopolies of British West Africa" ، فى مجلة **بيزنس هيستورى ريڤيو** ، العدد ٢٨ ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٢٠٤ إلى ٢٠٧ .

كذلك فشلت ردود الفعل الأجنبية فى تحسين أداء الاقتصاد المفتوح ، أو فى تذويب العداء الأفريقى . وتحصن المسؤولون والشركات وراحوا ينتظرون رخاء لم يتحقق إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . فبعد عام ١٩٣٠ كان هناك شئ من الإدعاء ، ولكن قليلا من الواقع ، حول تنمية أملاك الإمبراطورية . ذلك أن أجزاء فقيرة كثيرة فى أفريقيا الغربية ، برغم أنها كانت لا تزال تجد لها مكانا فى خطب الساسة وعلى خرائط الإمبراطورية ، كانت بعيدة فى الواقع عن اهتمامات حكام المستعمرات . وما كانت حكومات المستعمرات والشركات التجارية تتخذه بالفعل من إجراءات فعالة ، فإنما كان دعما للمصالح الأجنبية أكثر منه للمصالح الأفريقية . وكان من الممكن تبين بدايات تغيير فى مواقف الحكومات فى مطلع العقد الرابع ، كما صدرت خلال الحرب العالمية الثانية إقرارات أكثر صراحة بالحاجة إلى الإصلاح ، ولكن لم يكن هناك أى «نيوديل» (*) للمستعمرات قبل عام ١٩٤٥ ، فذلك كان زمانا يضطلع فيه بعبء الرجل الأبيض ساسة أوروبا وليس الشعوب الخاضعة فى أفريقيا .

وقد كان لتدهور حالة التجارة ، وإفلاس السياسة الاستعمارية ، آثار جوهرية على طبيعة وتنظيم المعارضة الأفريقية للحكم الأجنبى . فعند ختام العقد الرابع كانت الثقة قد تلاشت فى نهج التدرج الذى يتبعه الزعماء الأفارقة المعتدلون

(*) New Deal : «النيوديل» تعبير عام يطلق على البرنامج الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى وضعه الرئيس الأمريكى فرانكلين ديلانو روزفلت ، وتم تنفيذه خلال فترة رئاسته الأولى ٣٢ – ١٩٣٦ . وكان يرمى إلى الحفز على الانتعاش من آثار الكساد الكبير . ويتكون من خطة شاملة للاستثمارات الحكومية بهدف زيادة الإنتاج ورفع الدخول وتخفيض البطالة ، وكذلك زيادة إعانات البطالة والمعاشات التقاعدية لكبار السن – المترجم .

من أمثال تيت - أنسا وماكولى (*) وديانى (**) ، وبدأ فى الظهور زعماء أكثر راديكالية ، مثل أزيكوى (***) ودَنكا (****) وولاس - چونسون ولامين جييه (*****) . وبدلا من الدعوة إلى تفسير مختلف للسلطة الثنائية داخل السياق الإمبراطورى ، كان بعض من هؤلاء الرجال ، بطرقهم المختلفة ، يضغطون من أجل الاستقلال السياسى ومن أجل إعادة بناء اقتصاد المستعمرات .

(*) **هربرت ماكولى** : كان يعتبر شعبيا «الأب الروحى» للقومية النيجيرية . بدأ فى عام ١٩٠٨ جولات تأييدا للقضية الأفريقية ، وفى عام ١٩٢٣ أسس «الحزب الوطنى الديمقراطى النيچيرى» ، كما أسس جريدة **لاجوس ديلى نيوز** . انتخب رئيسا للمجلس الوطنى لنيچيريا والكمرون . توفى فى عام ١٩٤٦ ، وهو فى الثانية والثمانين - المترجم .

(**) **بليز ديانى** . سياسى سنغالى . كان من الأفارقة الذين أحاطوا بالثقافة الفرنسية ، وكان ولاؤهم لها يتجاوز كثيرا ولاء نظرائهم فى المستعمرات البريطانية . وهكذا كان باستطاعة ديانى أن يعلن «نحن فرنسيون ، ونود أن نظل كذلك ، ما دامت فرنسا قد أعطتنا الحرية» - المترجم .

(***) **بنيامين نامدى أزيكوى** : سياسى نيچيرى من قبائل الإيبو . انضم إلى حركة الشباب النيچيرى ونظم جماعة البناء النيچيرى . انتخب أمينا عاما «للحزب الوطنى الديمقراطى النيچيرى» . وانتخب فى المجلس التشريعى بمقاطعة نيچيريا الغربية فى عام ١٩٥١ ، كما أنتخب فى عام ١٩٦١ حاكما عاما لنيچيريا فرئيسا لها - المترجم .

(****) **دكتور چوزيف ب. دَنكا** : من النخبة القديمة ذات التعليم الغربى . أسس «ميثاق ساحل الذهب المتحد» U. G. C. C. لتحقيق الإصلاح الاقتصادى والدستورى والحكم الذاتى ، وعندما عاد نكروما من الخارج فى عام ١٩٤٧ أصبح أمينا عاما «للميثاق» ، وحاول تكريسه لنشاط جماهيرى واسع فاصطدم بالعناصر المعتدلة فيه بزعامة دنكا ، وتحول «الميثاق» إلى حركة سياسية مستقلة تحت اسم «حزب الميثاق الشعبى» بزعامة نكروما . وفى أبريل ١٩٦٠ أجرى استفتاء على دستور جديد تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة ، وانتخب نكروما أول رئيس لجمهورية غانا على منافسه دكتور دنكا بأغلبية تقرب من الإجماع - المترجم .

(*****) **لامين جييه** : كان من الزعماء السنغاليين المرتبطين بالاشتراكيين الفرنسيين ، ومنهم أيضا ليوبولد سنجور . فى عام ١٩٤٥ شكل سنجور «الكتلة الأفريقية» بالتعاون مع لامين جييه ، وذلك كحزب اشتراكى مرتبط «بالحزب الاشتراكى الفرنسى» . فى عام ١٩٤٦ بدأ الشقاق بين سنجور ولامين بسبب استياء سنجور من السياسة التى ينتهجها لامين والحزب الاشتراكى الفرنسى - المترجم .

قـال دَنْكا : «ليس يكفى أن نعيـش فى الاقتـصاد الزراعى القـديم . يجب أن نُصنِّع سلعنا وأن نشتريها . يجب علينا تصنيع بلادنا» . [٦٢] وبينما كان أتباع القيادة المعتدلة يقتصرون على النخبـة فى بضع مدن كبيرة ، فإن الزعماء الجدد شرعوا فى حـشد تأييد جمـاهيرى عن طريق إدراج المزارعين والتجـار والعمال الأجراء فى منظمات سياسية حديثة . وهكذا فإن الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ينبغى أن تعالج باعتـبارها جزءا متممـا لتفسير صعـود القومية فى أفريقيـا الغربية ، وليس كمجرد «خلفية» للأحداث الذائعة الصيت فى السنوات التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية .

رابعا - ضغوط على الاقتصاد المفتوح ، ١٩٤٥ - ١٩٦٠

كانت الفـترة من عام ١٩٤٥ حـتى عام ١٩٦٠ فتـرة للتوسع الاقتـصادى وعودة الرخاء . فـالمعدل السلعى للتبـادل أُنتشل من الأعماق التى غـاص إليها خلال الحرب العالميـة الثانية ، وظل مواتيا بدرجة كبـيرة لمصدِّرى المواد الأولية حتى ختام العقد السادس . فـضلا ن ذلك فإنه فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٥ زاد حجم الصـادرات إلى أربعة أمثـاله ، كما كـانت هناك زيادة مقدارها سـتة أمثال فى مجموع الطاقة الاستيـرادية لأفريقيا الغربية . وانتقل الرخاء فى قطاع التصدير إلى الاقتصاد المحلى : فمع ارتفاع الحصيلة من المبيعات عبر البحار لم يكن الأفارقة فقط يشـترون واردات استهلاكية أكثر ، وإنما كـانوا أيضا ينفقون أموالا أكثر على السلع والخدمات المحلية . بل وربما تكون هناك دلائل على أن السوق المحلية نمت فى فترة ما بعد الحرب بأسرع من نمو قطاع التصدير . [٦٣]

---

(٦٢) ج. ب. دَنْكا ، Self - Help and Expansion ، ١٩٤٣ ، الصفحة ١٥ .

(٦٣) أ. ك. هوكنز ، "The Growth of a Money Economy in Nigeria and Ghana" ، فى مجلة **أكسفورد إيكونوميك بيبرز** ، العدد ١٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحة ٣٥٣ .

وقد أدخلت تعديلات هامة على الاقتصادات المفتوحة لأفريقيا الغربية فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ . ولا ريب أن التخلى عن مذهب الاكتفاء الذاتى كان أكثر التغيرات جوهرية . فقد كانت هناك تغذية بمبالغ كبيرة من رؤوس أموال الدول الاستعمارية ، وهى تغذية سمحت ، للمرة الأولى ، بإزالة القيود التى كان مستوى الطلب فى أفريقيا الغربية ، نتيجة لها ، يكاد يتحدد كلية بحجم حصيلة الصادرات . وكان من التطورات الأخرى المرتبطة بهذا العنصر الجديد حدوث توسع فى دور الحكومة فى الحياة الاقتصادية ، لوحظ أساسا فى نمو قطاع التصدير وفى بدايات التخطيط الاقتصادى ؛ وفى بدايات تخطيط التنمية ؛ والتحرك فى اتجاه تغيير اقتصادى هيكلى ، فى أعقاب إدخال أنشطة الصناعات التحويلية الحديثة ؛ والأَفْرَقَة المتزايدة فى القطاعين العام والخاص ، وهى عملية بلغت ذروتها فى تحقيق الاستقلال السياسى .

وفى رأينا أن هذه التعديلات كانت نتيجة لأربعة أسباب ذات تأثير متبادل . أولها ، أن تحسن أداء الاقتصاد المفتوح ساعد على تشجيع التغيير الهيكلى ، كما أثر على مناخ العلاقات الأفريقية الأوروبية . ثانيها ، أن الضغوط الأولية الناشئة عن علاقات القوى الجديدة التى تنامت نتيجة للحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير مواقف كل من الأفارقة والأوروبيين تجاه الحكم الاستعمارى . ثالثها ، أن التحرك الأفريقى من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية برغم أنه بدأ قبل عام ١٩٤٥ ، قد زاد كثيرا بعد الحرب . رابعها ، أن جانبا من التعديلات قد تم من خلال المصلحة الذاتية للدول الاستعمارية . ومن الناحية المثالية فإن هذه الموضوعات الأربعة ينبغى أن تعالج معا بغية إبراز التأثر المتبادل فيما بينها ؛ ولكن من المؤسف أن واسطة الكلمة المطبوعة لا تسمح بهذه الحرية . والحل الوسط المطبق هنا أن نعالج على التوالى كلاً من تاريخ الضغوط الأفريقية

والسياسة الأوروبية ، وأن تربط بهما بقية الموضوعات (أداء الاقتصاد المفتوح ، والتغير فى مناخ العلاقات الدولية) .

وعلى الرغم من أن التوسع الاقتصادى بدأ فى عام ١٩٤٥ ، فإن الرخاء لم يعد إلى أفريقيا الغربية فور انتهاء الحرب . فقد أخذ المعدل السلعى للتبادل فى الانتعاش ، ولكن لم يتم تدارك الخسائر التى وقعت خلال سنوات الحرب إلا قرب ختام العقد الخامس ، كما أن مستويات المعيشة لم ترتفع بوضوح فوق مستويات العقد الرابع إلا فى العقد السادس . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا التباطؤ : فعلى جانب الاستيراد استمر القصور فى عرض السلع الاستهلاكية خلال السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة ، ولذا كانت مرتفعة الثمن - فى أوروبا وأفريقيا على حد سواء ؛ وعلى جانب التصدير فإن جانبا من مكاسب المنتجين ظلت تحتجزه وكالات التسويق الرسمية التى كانت تحدد الأسعار عند مستويات أدنى من تلك السائدة فى الأسواق العالمية . ولم يكن المزارعون والتجار أسوأ حالا مما كانوا عليه خلال الحرب ، ولكن مستوى معيشتهم لم يرتفع بالسرعة التى توقعوها . ويصدق الشئ نفسه على المستخدمين فى القطاع العام ، الذين كانت معدلات أجورهم ، برغم أنها آخذة فى التحسن ، لا تزال متخلفة عن الزيادات فى تكلفة المعيشة . ولدى فهم ردود الفعل الأفريقية إزاء هذا الوضع يكون من الهام إدراك أن المسألة الجوهرية لم تكن العلاقة بين مستوى المعيشة وخطٍّ للفقر محددٍّ موضوعيًا ، بقدر ما كانت إخفاق مستويات معيشية بطيئة الارتفاع فى اللحاق بتوقعات سريعة الارتفاع . كما أن الدول الاستعمارية فى محاولة منها للاحتفاظ بولاء رعاياها خلال سنوات الحرب ، لم تكن فقط تستخدم عصا السخرة ، وإنما كانت توهم أيضا ببعض المكاسب . فالتصريحات بشأن السياسة الاستعمارية قدمت الوعود بتطبيق سياسة جديدة

«نيوديل» بمجرد انتصار النضال من أجل حماية الديمقراطية والحرية . وقيل إنه بدت فى الأفق أوقات أفضل ومساكن ملائمة ، إن جاز التعبير ، للأبطال الأفارقة ليعيشوا فيها . وعندما اتخذت الإصلاحات بالضرورة وقتا للتنفيذ أطول مما كان متوقعا كانت خيبة الأمل الأفريقية بالغة الحدة .

وكان فى الوسع التنبؤ بنتيجة هذه المجموعة من الظروف : فبعض المظاهرات المعبرة عن السخط وذات التأييد الأوسع نطاقا طوال الفترة الاستعمارية حدثت فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٠ ؛ وكانت الحكومات فى أفريقيا واقعة تحت ضغط أكبر من أى ضغط تعرضت له من قبل . وظل التعبير عن السخط الأفريقى يتخذ أشكالا كانت قد أصبحت مألوفة فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ . وخير أمثلة لهذه الاحتجاجات هى الإضراب الوطنى النيچيرى فى عام ١٩٤٥ (أشير إليه فى الفرع السابق من هذا الفصل) ، وإضراب عمال سكك حديد دكار فى الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، [٦٤] وأعمال الشغب فى ساحل الذهب فى عام ١٩٤٨ التى شملت مقاطعة للشركات الأوروبية ومظاهرات جماهيرية قام بها مجندون أفارقة سابقون ، [٦٥] وحادثة إطلاق النار فى مناجم الفحم فى إينوجو فى عام ١٩٤٩ ، وهى الحادثة التى كثر الإعلان عنها ، والتى قتل فيها واحد وعشرون من عمال المناجم . [٦٦] وثمة مؤشر ، ربما يفتقد الدقة ، للروح النضالية بين العمال الأجراء يزودنا به سجل أيام العمل التى

---

(٦٤) ترد رواية أدبية وممتعة لهذا الإضراب فى كتاب سيمبين عثمان ، **Les bouts de bois de Dieu** ، باريس ، ١٩٦٠ .

(٦٥) وزارة المستعمرات ، **Report of the Commission of Enquiry into Disturbances in Gold Coast** ، ١٩٤٨ .

(٦٦) أجوو أكيالا ، "The Background of the Enugu Colliery Shooting Incident in 1949" ، فى **مجلة الجمعية التاريخية النيچيرية** ، العدد ٣ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٣٥ إلى ٣٦٤ .

فقدت خلال الإضرابات ، وقد أوضحت دراسة حـديثة لتاريخ الحركة العمالية النيـجيرية خـلال الفتـرة ١٩٤٠ - ١٩٦٠ أن أكبـر عدد لحالات التـوقف عن العمل حدث فيـما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٠ ، عندما كان يفقـد كل عام أكثر من مائة ألف يوم عمل . (٦٧)

وقد اكتسبت حركات الاحتجاج الأفريقيـة سمة إضافية متميزة فى فترة ما بعد الحرب : إذ اتخذت شكلا أكثر تنظيما وطابعا سياسيا أكثر صراحة . وهذا التطور ، كمـا سبق توضيـحه ، بدأ فى العـقد الرابع ، بيد أنه خـلال الحرب العالمية الثانية تم تقييد التعبير الـسياسى فى المستعمرات لأسباب أمنية . غير أن استمرار الســخط في أفريقيا بعد عام ١٩٤٥ وفـر الحافز لتعبئة الـفئات المتنافرة والتنسيق فيـما بينها ، ولتزويدها بمنبر سيـاسى . وقد شهدت الفترة فـيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٠ زيادة سـريعة ومـفاجئـة فى الأنشطة النضاليـة المناهضة للاسـتعـمار فى أراضى أفـريقيـا الغـربية - فى الصـحافـة ، وفى المظاهرات الجماهيرية ، وفى المواجهات بين الزعـماء الأفارقة والمسؤولين الرسميين . وفى الوقت نفسـه أصبح من الصعب على المنتـصرين فى حرب خـاضوها من أجل صيانة حرية الكلمة أن يقـيدوا التعبير السياسى بين رعـاياهم فى المستعمرات . وقد وفر إنشاء الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ منبـرا دوليا لإلقاء الخطب الحماسية الزاخرة بالمشـاعر المعادية للاستـعمار ، فى حين أنه على المستـوى القومى أدى وصول حـزب العمـال إلى السلطة فى بريطانيـا ، وبروز الحزب الشيـوعى فى فرنسا ، إلى بلورة موقف أكثر تعاطفا مع معاناة شعوب المستعمرات . وبالتالى أصبح هناك ما يردع المسؤولين الاستعماريين عن اتخـاذ تدابير عقابية جامحة .

---

(٦٧) روبين كـوهـين ، The Role of Organized Labour in the Nigerian Political Process ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧١ ، الصفحة ٢٤٨ .

وفى أفريقيا الغربية كان الزعمـاء السياسيون «مهيجين» ؛ ولم يضطروا أبدا لأن يصبحوا «إرهابيين» .

وليس من مقاصد هذا الكـتاب تقديم عرض تفصيلى للأحزاب السـياسية التى نشأت بعد الحرب العـالمية الثانية .[٦٨] وعلى الرغم من ذلك فإنه ينبغى ذكر بعض المنظمات الـبارزة بغية توضيح تطور الأحـزاب السياسية فى أفـريقيا الغربية ، ودعم القول بأن مـجموعات المصالح المتخصـصة - المزارعين والتجار والعمال الأجراء - كانت مصدرا هاما لقوتها . وفى الوقت نفسه ينبغى الإقرار بأن الأحزاب الرئيسية كانت تستمد التأييد أيضا من دوائر أخرى ، لا سيما من المهنيين ومن الجمعـيات العرقية التى كـان للدور الوظيفى فيها اعـتبار ثانوى ، وبأنه كانت توجـد بعض أحزاب لا تمثل المصالح المحـددة هنا ، وكان تطورها فى جـانب منه هو لإحداث توازن مع هذه المصـالح . وثمة مـثال طيب لـهذا

(٦٨) انظر ، تومـاس هودچكين ، African Political Parties ، هارموندويرث ، ١٩٦١ . ولا يمكن هنا أن يذكر إلا القليل من الدراسـات الكثيرة عن السياسة فى أفريقيا الغربية . وفيما يلى ثلاثة كتب عالية القيمـة تعالج المنطقة ككل : تومـاس هودچكين ، Nationalism in Colonial Africa ، ١٩٥٦ ؛ كين پوست ، The New States of West Africa ، ١٩٦٤ ؛ أريسـتـيـد ر. زولبـرج ، Creating Political Order ، شيكاغو ، ١٩٦٦ . وتوجد دراسـات هامـة لوحدات إقليميـة محـددة أهمها : دنيس أوستن ، Politics in Ghana, 1946 - 60 ، أكسفورد ، ١٩٦٤ ؛ چيمس س. كولمان ، Nigeria : Background to Nationalism ، بيـركلى ولوس أنچـيلوس ، ١٩٥٨ ؛ رتشـارد ل. سكلار ، Nigerian Political Parties ، پرنستون ، ١٩٦٣ ؛ مارتن ل. كيلسون ، "National and Social Classes in British West Africa" ، فى مجلة چورنال أوف پوليتكس ، العدد ٢٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٣٦٨ إلى ٣٨٧ ؛ وكتاب المؤلف نفسه Political Change in a West African State : A Study of the Modernization Process in Sierra Leone ، كمبردج ، مـساشـوسـتس ، ١٩٦٦ ؛ چون ر. كارترايت Politics in Sierra Leone, 1946 - 1967 ؛ روث سـاشـر مـورچنتـو ، Political Porties in French Speaking West Africa ، اكسـفورد ، ١٩٦٤ ؛ أرسـتـيـد ر. زولبرج ، One - Party Government in the Ivory Coast ، پرنستون ، ١٩٦٤ .

النمط من الأحزاب المحافظة هو المؤتمر الشعبى الشمالى (*) ، الذى تأسس فى عام ١٩٤٩ ، وكان من بين أغراضه مناصرة قضية النخبة التقليدية فى نيجيريا الشمالية .

وفى أفريقيا الغربية الفرنسية كان الأكثر نفوذا بين الأحزاب التى تعتبر أنها تمثل مجموع المنطقة هو «التجمع الديمقراطى الأفريقى» (**) الذى تأسس فى عام ١٩٤٦ ، وكانت له صلات وثيقة بالحزب الشيوعى الفرنسى ، وكان يتمتع فى أفريقيا بتأييد نقابات العمال ومنتجى محصولات التصدير والتجار . وقد كان للديولا ، المتخصصين فى التجارة البعيدة ، دور هام فى بنائه ، إذ كانوا يرون فيه وسيلة لحماية مصالحهم التجارية فى الخارج . وكان للتجمع عدد من الأقسام فى الأراضى التى تتكون منها أفريقيا الغربية الفرنسية ، وكان أهم

(*) Northern People's Congress (N. P. C.) : كان يتكون أساسا من أرستقراطية الفولانى فى نيجيريا الشمالية ، وهو من نوع الأحزاب التى كانت تقودها النخبة التقليدية التى تلقى قادتها تعليما غربيًا ، وكانت تمثل النخبة الحاكمة فى فترة ما قبل الاستعمار ، والتى إن لم يكن الاستعمار قد قضى عليها تسعى إلى إدامة سيطرتها ، وهى تقبل ذلك القدر من تحديث الاقتصاد الذى لا يهدد سلطتها ووضعها . وكان زعماؤها يحاولون إدخال السكان غير المسلمين فى الإسلام – المترجم .

(**) Rassemblement Démoratique Africain (R. D. A.) : كان الزعماء الأفارقة فى المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا ، الذين ينتخبون للمجالس التشريعية الفرنسية ، يرتبطون بهذا الحزب الفرنسى أو ذاك ، ومنهم لامين جييه وسنجور اللذان ارتبطا بالحزب الاشتراكى الفرنسى ، وفيلكس هوفرى – بوانييه فى ساحل العاج الذى كان نرتبطا بالحزب الشيوعى الفرنسى . وقد أقام بوانييه ، رئيس التجمع ، شبكة من الأحزاب فى أفريقيا الفرنسية . وعندما تركز الهجوم على التجمع لعلاقاته بالحزب الشيوعى الفرنسى قطع بوانييه وزملاؤه صلاتهم به ، وأعلنوا سياستهم الجديدة غير النضالية القائمة على التفاهم المتبادل مع فرنسا . وفى استفتاء ديجول فى عام ١٩٥٨ ظهرت خيانة التجمع واضحة عندما دعا إلى التصويت «بنعم» ، أى لصالح المجموعة الفرنسية . وقد تحدى «الحزب الديمقراطى الغينى» قرار التجمع ، واختار الاستقلال الكامل خارج المجموعة الفرنسية – المترجم .

قسمين منهما هما الحزب الديمقراطى لساحل العاج (*) والحزب الديمقراطى الغينى (**) . والحزب الأول أسسه فى عام ١٩٤٥ فليكس هوفوى بوانييه ، وهو مزارع ثرى ، وكان يستمد تأييده من مزارعى البن والكاكاو المحليين . أما الحزب الثانى فقد تأسس فى عام ١٩٤٧ ، ولكنه لم يحقق وجودا بارزا إلا فى العقد السادس ، مع ظهور قوة عمل أجيرة وتنظيم نقابى قوى فى أعقاب اكتشاف موارد معدنية فى غينيا . وقد كانت «الكتلة الديمقراطية السنغالية» (***)

(*) Parti Démocratique de la Côte d'Ivoire (P. D. C. I.) : فى عام ١٩٤٤ أسس هوفوى - بوانييه «النقابة الزراعية الأفريقية» ، ثم أسس فى عام ١٩٤٥ «الحزب الديمقراطى لساحل العاج» ، وذلك للجمع بين هيكل النقابة وقوتها المالية وأفكار الراديكاليين فى المدن الذين كان كثيرون منهم ينتمون إلى حلقة دراسية بدأها الشيوعيون الفرنسيون لبحث تطبيق الماركسية على مشكلات أفريقيا المعاصرة . وبداية من عام ١٩٤٦ استقر ساحل العاج كمركز منافس للسنغال فى مجال النشاط السياسى ، وأصبح بالنسبة للسلطات الفرنسية النقطة المحورية لمعاداة الاستعمار - المترجم .

(**) Parti Démocratique de Guinée (P. D. G.) : الحزب الحاكم والوحيد فى غينيا . أسسه ماديراكيتا (وزير داخلية مالى فيما بعد) فى عام ١٩٤٦ كقسم من «التجمع التقدمى الأفريقى» . شدّد عداءه منذ تأسيسه لكل من الإدارة الفرنسية و«الاتحاد الفرنسى - الغينى» برئاسة ياسين ديالّو الذى كان مرتبطا بالحزب الاشتراكى الفرنسى وبالحكام التقليديين . فى عام ١٩٥٢ تولى سيكوتورى قيادته ، وشرع فى تنظيمه ابتداء من المستويات القاعدية بين الفلاحين وعمال المدن . أخذ سيكوتورى يصطدم بصور متزايدة مع رئيس التجمع هوفوى بوانييه ، وقاد الجناح اليسارى فى التجمع فى مطالبته بالاستقلال عن فرنسا وعن «اتحاد أفريقيا الغربية» . وفى عام ١٩٥٨ أحرز الحزب انتصارا كبيرا عندما صوّت الشعب بـ «لا» فى استفتاء ديجول . وبذلك انفردت غينيا بالاستقلال خارج المجموعة الفرنسية بأفريقيا - المترجم .

(***) Bloc Démocratique Sénégalais (B. D. S.) : أسسها ليوبولد سنجور . كانت تولى أهمية خاصة لنظرية أفريقية للاشتراكية معارضة لقيم الاستيعاب لدى خصومه . وسعت إلى توحيد مجموعة منوعة من المسلمين المحليين والروابط العرقية ، وكانت تتودد إلى المرابطين وزعماء التيجانيا ، وإن كان اندماج هذه المصالح المتعارضة لم يعط الكتلة لا إيديولوجية تقدمية متماسكة ولا قاعدة جيدة التنظيم فى القرى . أخذت تتعرض فى العقد السادس للهجوم من ذوى المعتقدات الماركسية الصريحة - المترجم .

مرتبطة بتجمع إقليمى آخر هو حركة «المستقلين فيما وراء البحار» (*) ، وأسسها ليوپولد سنجور فى عام ١٩٤٨ ، وكانت تستمد قوتها من مزارعى الفول السودانى فى مقاطعات السنغال ، برغم أنها أقامت أيضا صلات مع العمال الأجراء فى المجمع الصناعى حول دكار .

وفى أفريقيا الغربية البريطانية كان التطور السياسى يجرى فى المقام الأول على أساس إقليمى . « فالمجلس الوطنى لنيچيريا والكمرون » (**) استهله نامدى أزيكوى فى عام ١٩٤٤ ، وكان يستند فى بادئ الأمر على المهاجرين إلى المدن ونقابات العمال ، ولكنه تحالف فيما بعد مع مصالح الإيبو الاقتصادية .

(*) Indépendants d'Outre - Mer : رابطة تكونت فى باريس من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين القادمين من وراء البحار ، والذين أعلنوا استقلالهم عن جميع الأحزاب الفرنسية ، برغم التشجيع الذى كانوا يلقونه من «الحركة الجمهورية الشعبية» الفرنسية . انضم إليها سنجور فى عام ١٩٤٨ بعد أن قطع صلاته بالاشتراكيين الفرنسيين - المترجم .

(**) National Council of Nigeria and the Cameroons (N. C. N. C.) : حزب البورچوازية الوطنية فى نيچيريا تأسس فى عام ١٩٤٤ برئاسة هربرت ماكولى ، وشغل أزيكوى منصب أمينه العام ، ثم أصبح رئيسا له فى عام ١٩٤٦ بعد وفاة ماكولى . حصل على الأغلبية فى عام ١٩٥١ فى الإقليم الشرقى حيث شكل الحكومة . فى عام ١٩٥٣ حصل على الأغلبية فى الإقليمين الشرقى والغربى ، فى حين لم يحصل عليها فى الإقليم الشمالى . وفى الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٥٩ حصل أيضا على العدد الأكبر من الأصوات . وفى أكتوبر ١٩٦١ أصبح أزيكوى الحاكم العام للاتحاد . وعلى الرغم من أن الوثيقة السياسية التى أصدرتها اللجنة التنفيذية للمجلس الوطنى فى الإقليم الشرقى فى سبتمبر ١٩٦٠ قد دعت إلى تأميم «المشروعات التى تمارس تأثيرا جوهريا على حياة الشعب» ، فإن أزيكوى قطع على نفسه عهدا قبل انتخابات عام ١٩٥٩ بعدم تأميم أى مشروع كان قائما قبل الاستقلال - المترجم .

وفى عام ١٩٥١ نشأ حزب آخر ، هو «مجموعة العمل» (*) التى كانت تمثل مزارعى الكاكاو والتجار الأثرياء فى الإقليم الغربى من البلاد . وفى ساحل الذهب كان أول حزب سياسى هام هو «الميثاق المتحد لساحل الذهب» الذى أسسه ج. ب. دنكا وزعماء آخرون فى عام ١٩٤٧ ، ولكنه سرعان ما تلاشى بعد ذلك بعامين ، عندما انضم إليه «حزب الميثاق الشعبى» (**) بزعامة قوامى نكروما . وكان كلا من الحزبين يعتمد على تأييد مزارعى الكاكاو والتجار ونقابات العمال ، ولكن «حزب الميثاق الشعبى» كان موفقا فى اجتذاب الشباب والفقراء فى الريف والمهاجرين فى المدن . وقد تشكل «الحزب الشعبى

(*) Action Group : أسسها الرئيس أوبافيمى أوولووو من قبائل اليوربا المسيطرة على الإقليم الغربى من نيچيريا ، والتى كانت السند الرئيسى «لمجموعة العمل» . فى أبريل ١٩٥١ دُشِّنت «مجموعة العمل» علانية كحزب سياسى تحت قيادة أوولووو وببرنامج «حرية للجميع ، حياة أكثر وفرة» . كسب الحزب الجديد انتخابات الإقليم الشرقى فى عام ١٩٥١ ، وكانت سياسته منذ عام ١٩٥٤ تتسم «بالاعتدال» ، وكان أوولووو يعلن بلا مواربة أو تردد أنه يناصر الديمقراطيات الغربية ، كما كان يدعو إلى الحياد فى الشؤون الدولية – المترجم .

(**) فى عام ١٩٤٧ دعى دكتور قوامى نكروما من الخارج ليشغل منصب الأمين العام «للميثاق المتحد لساحل الذهب» (United Gold Coast Convention) (U. G. C. C.) الذى كان دكتور دنكا قد أسسه لتحقيق الإصلاح الدستورى والحكم الذاتى . وعندما حاول نكروما تكريس «الميثاق» للقيام بأعمال جماهيرية واسعة اصطدم مع عناصره المعتدلة ، فقام فى سبتمبر ١٩٤٨ بتأسيس «لجنة تنظيم الشباب» التى تحولت فيما بعد إلى حركة سياسية مستقلة تحت اسم «حزب الميثاق الشعبى» (Convention People's Party) (C. P. P.) ببرنامج ناشط كان من أهم بنوده : الحكم الذاتى الفورى ؛ تشكيل طليعة سياسية مهمتها القضاء على جميع أشكال القهر ؛ توحيد كل أجزاء البلاد ؛ تشجيع نقابات العمال . وقد انتخب نكروما أول رئيس لجمهورية غانا على منافسه دنكا بأغلبية تقرب من الإجماع . وقد أمسكت حكومة غانا منذ البداية بزمام «حركة الجامعة الأفريقية» ، ودعت إلى عقد أول «مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة» فى أبريل ١٩٥٨ ، وأول مؤتمر للشعوب الأفريقية» فى ديسمبر ١٩٥٨ – المترجم .

لسيراليون» (*) فى عام ١٩٥١ ، وكان يستمد إلهامه الأولى وأمواله من مصالح المندى التجارية فى المقاطعات .

ومن الصعب تبين أية مقترحات اقتصادية تفصيلية بناءة فى برامج هذه المنظمات السياسية ، برغم أن المظالم الاقتصادية ، والحلول العامة لهذه المظالم تحتل بوضوح مكانا بارزا . (٦٩) ومن المفهوم تماما أن التركيز الرئيسى كان على مهاجمة الاستعمار ، كما كان هناك اتجاه إلى افتراض أن إنهاء الحكم الاستعمارى يمكن أن يكون كافيا فى ذاته لحل المشكلات الاقتصادية الأساسية . فما إن يسيطر الزعماء الأفارقة على «القمم المهيمنة» فى الاقتصاد حتى يمكن أن تعود على مؤيديهم ، هكذا كان يقال ، مكاسب ضخمة . كما أن إعادة تنظيم «مجالس التسويق» ، واقتران ذلك بضوابط على شركات التصدير ، سيعطيان المزارعين أسعارا أفضل لمنتجاتهم ؛ والقيود على أنشطة الشركات التجارية الأجنبية ستوفر المزيد من الفرص للتجار الأفارقة ؛ والتصنيع سيؤدى إلى تحسين الأحوال المعيشية للعمال الأجراء ، وسيعود بالفائدة على الاقتصاد ككل . والحقيقة أنه كان هناك اتجاه إلى اعتبار التصنيع شافيا من جميع العلل : وقد

(*) Sierra Leone People's Party (S. L. P. R.) : حزب تقليدى بزعامة ألبرت مارجاى يدعمه الرؤساء والكريبوليون (أى المخلوطون أو الذين من أصل أوروبى وأصل زنجى) . وقد أسفرت انتخابات مارس ١٩٦٧ عن نتيجة متقاربة للغاية بينه وبين «مؤتمر كل الشعب» بزعامة سياكا ستيفنز ، وعندما دعا الحاكم العام هذا الأخير إلى تشكيل الحكومة ، استولى البريجادير لانسانا على السلطة ، ولكن سرعان ما استعيض عنه بالبريجادير چوكسون - سميث عندما لاح انقلاب عسكرى ، مع محاولة لتأكيد مارجاى فى السلطة . وفى أبريل ١٩٦٨ قامت مجموعة من صغار الجنود بإيداع معظم ضباط الجيش والشرطة فى السجن وأعلنت نفسها «حركة ثورية لمكافحة الفساد» . وفى نهاية الأمر أعادت سياكا بستيفنز إلى السلطة - المترجم .

(٦٩) ثمة دراسة هامة ينبغى إجراؤها لأصول تطور الفكر الاقتصادى فيما بين عامى ١٩٢٠ و١٩٦٠ .

علّق دوران على ما كان يحيط بهـذا المفهوم فى المستعمرات الفرنسـية من سحر وغموض ، [٧٠] كما أن الظاهرة نفسها وجدت فى أفـريقيا الغربية البريطانية وقد أفادت «لجنة التـحقيق» التى تم تعييـنها لتقصى أعمـال الشغب فى ساحل الذهب فى عام ١٩٤٨ أنه «عند كل منعطف كـانت تلاحقنا صيحـة التصنيع . ونحن نشك كثيرا جدا فيما إذا كان أصـحاب هذه الصيحة يدركون حقا ما هو أكثر من رغـبتهم الخفية فى شئ يعـد بالثراء وبمستويات معـيشة أعلى» . [٧١] وكان من علامـات العصر أن اللجنة (التى لم تكن هى نفسهـا تعلم الكثير عن التصنيع) أوصت بإدخال أنواع معينة من الصناعات الثانوية .

وقد طرأ بعد عام ١٩٥٠ تغيير على طابع المعارضـة الأفريقية للاستعمار ، إذ أن المرارة وروح النضال اللتين كانتا تميـزان السنوات التى تلت الحرب مباشرة حلت محلهمـا حالة نفسية أكثر تصـالحا وتعاونا . وكان هناك سببـان رئيسيان لهـذا التـغـيير . الأول أن أهالى المـنطقـة بدأوا يجنون بعض ثمـار التـوسع الاقـتصـادى ، والثانى أن الـدول الاستـعمـارية شـرعت تقدم تنازلات هامـة للمطالب الأفريقية ، وذلك بالعمل على تحـقيق درجة أكبر من الحكم الذاتى ، وكذلك (كما سـيتضح أدناه) بإدخال عدد من الإصلاحات الاقـتصادية . وثمة حدثان يجسدان هذا الانتقال : فـفى عام ١٩٥٠ قطع هوفوى - بوانييه صلاته بالحزب الشيوعى الفـرنسى مقابل تطبيق نظام أكثر تقدمـية فى ساحل العاج ؛ وفى عام ١٩٥١ أُطلق سراح نكروما من السجن ، وتم تعيينه فى منصب «قائد الأشغال الحكومية فى ساحل الذهب» . [*] ومن الزاوية السياسيـة فإن خير ما تعرف به سنوات العقد السادس أنها فتـرة للحكم الثنائى كان حكام المستعمرات

---

(٧٠) دوران ، .... Essai Sur la Conjoncture ، الصفحة ١٤٤ .

(٧١) وزارة المستعمرات ، Report of the Commission of Enquiry into the Disturbances in the Gold Coast ، ١٩٤٨ ، الصفحة ٥٤ .

(*) أفرج عن نكروما فى ١٢ فبراير ١٩٥١ ، وفى مارس ١٩٥٢ تغير اسم المنصب الذى يشغله لصبح «رئيس الوزراء» - المترجم .

يتقاسمون فيها السلطة بدرجة متزايدة مع العناصر الأكثر ثراء والأعلى صوتا والأقوى نفوذا من بين رعاياهم . بيد أنه لا الرخاء ولا الوصول إلى السلطة أفاد فى تأخير الحركة نحو الاستقلال . على النقيض فإنه ما إن دخل فى روع الأفارقة أن تطلعاتهم يمكن بلوغها ، حتى أصبح التقدم يمضى بخطى أسرع . وكما لاحظ توكفيل عن عملية ثورية سابقة ، فإن «الشرور» التى تُحتمل فى صبر وأناة عندما تبدو لا مفر منها ، تصبح غير محتملة بمجرد أن تلوح فى الأفق فكرة الإفلات منها . (٧٢)

وهذه الروح الجديدة للتعاون يصورها التحسن فى تقادير حياة مجموعات المتخصصين الثلاث التى كانت تؤيد الأحزاب السياسية الأساسية . فالانتعاش الملحوظ فى المعدل السلعى للتبادل فى العقد السادس أمدّ المنتجين بحوافز وفرص لم يشهدوا مثلها منذ الحرب العالمية الأولى ، وإن حدث ذلك فلمدة وجيزة . كما أن المزارعين وجدوا أنه من المربح لهم زيادة حجم المنتجات الغذائية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلية ، والتوسع فى الإنتاج من أجل التصدير ، الذى وصل إلى مستويات قياسية فى العقد السادس ، برغم أنه فى المستعمرات البريطانية كانت «مجالس التسويق» لا تزال تحتجز شريحة كبيرة من حصيلة الصادرات .

وكان النمو فى الناتج الزراعى يتحقق أساسا بالوسائل التقليدية ، أى باستخدام الأيدى العاملة غير المستخدمة بالكامل فى أراض غير مستخدمة بالكامل . وقد بات هذا التطور ممكنا نتيجة للتوسع فى النقل بالشاحنات ،

---

(٧٢) أليكسس دى توكفيل ، The Old Regime and the French Revolution ، نيويورك ، ١٨٥٦ ، الصفحة ٤١٢ .

وللزيادة فى استخدام الدراجات التى كانت تساعد المزارعين على التنقل بين قطع الأرض المختلفة . ولكن كانت توجد أيضا علامات - لها أهميتها بالنسبة لمستقبل الزراعة فى أفريقيا الغربية - على ارتفاع فى الإنتاجية (زيادة فى ناتج الفرد وفى ناتج الأكر) من خلال استخدام الأسمدة الكيميائية ، والبذور ذات الغَلَّة الأعلى ، ومكافحة الحشرات . وقد كان لهذه الابتكارات تأثيرها على كل سلع التصدير الأساسية الموجودة ، وكذلك على المنتجات الموجهة للاستهلاك المحلى . ففى حالة الصادرات أدت إضافة الأسمدة البوتاسية إلى زيادة الغَلَّة من نخيل الزيت ، وأدت المبيدات الحشرية إلى القضاء على بعض الأمراض التى تصيب شجرة الكاكاو ، وساعدت الأصناف الجديدة من الفول السودانى على احتفاظ التربة بالمواد المغذية . وفيما يتعلق بالاقتصاد المحلى وفرت الأنواع المحسنة من الحشائش مراعٍ أفضل ، وأدت مخططات انتقاء الماشية وتربية سلالات جديدة منها إلى تحسين نوعيتها ، كما تم تنفيذ خطط للتوسع فى ناتج أرز المستنقعات والخضر والدواجن وفى منتجات الألبان .(٧٣)

والحوافز التى تعد الأساس للتحسينات فى الزراعة كانت من نوعين . ففى البداية كان حكام المستعمرات يريدون ضمان أن تحقق أفريقيا الغربية الاكتفاء الذاتى خلال سنوات الحرب ، وأن يكون باستطاعتها أيضا إنتاج كمية الصادرات اللازمة لمعاونة المجهود الحربى ، وللإسراع بانتعاش أوروبا بعد عام ١٩٤٥ . بعد ذلك ، وبداية من العقد السادس ، أخذ القلق يتبدى حول مستقبل الزراعة فى أفريقيا الغربية التى كان يخشى أن تواجه مشكلة الغَلَّة المتناقصة إذ ما استمر ، فى غياب التحسينات العلمية والإدارية ، استخدام

---

(٧٣) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، و. ب. مورجان ، ج. س. پيو ، West Africa ، ١٩٦٩ ، الفصل العاشر .

الأيدى العاملـة بأعداد متـزايدة فى مساحـة محـددة من الأرض . ومن حسن الطالع أن أفريقيا الغربية مـا زالت لديها فسحة من الوقت لتجنب هذا الخطر . وبالرغم من أن السكان يتـزايدون بسرعـة ، فإن الأرض الصـالحة للزراعـة ما زالت متوفرة فى غالبية أنحاء المنطقة .

ولـم يكن رجال الأعـمال المحليون أقل حَـدَباً على الاستفـادة من الفرص التى طرحها فى العـقد السادس نمو الاقتصاد وتنوعـه ، والتحول فى السلطة - الذى وضع الأموال العامـة فى أيدٍ أفريقية . وإلى جانب التـجارة المحلية التى كـانت تتسع بطرق أوجـزناها فى أجـزاء سابقـة من هذا الفـصل ، فقـد نجح الأفارقة أيضا فى زيادة حصتهم فى الاتجار المباشر فى الواردات والصادرات التى كانت الشركـات الأجنبية تسيطر عليها منذ وقت طويل . وقـد لوحظ نجاحهم بوجه خاص فى المسـتعمرات الأكـثر ثراء التى كان اقتصـاد التبادل فيـها يتسع بسرعة . فـفى نيجيريا مـثلا ارتفعت الحصة الأفـريقية فى تجارة الاسـتيراد من خمسة فى المائة فى عام ١٩٤٩ إلى عـشرين فى المائة فى عام ١٩٦٣ . وفضلا عن ذلك ، كمـا سنوضح بعد قليل ، فـإن رجال الأعمـال الطموحين كسـبوا كثيرا من سياسـة «الأفرقة» التى طبقتها الشركات الأجنبيـة الكبيرة خلال العقد السادس . والأمر الأكثر دلالة أن الأفـارقة كانوا أول من يدرك الفرص الجديدة ويستـغلها تماما : فنمـو المدن كان يعنى تنميـة صناعة التشيـيد ؛ [(٧٤)] وارتفاع الدخول فى المدن كان يـؤدى إلى طلب على مواد غذائية ذات نوعـية أفضل ؛ وازدياد تعلم القراءة والكتابة كان يخلق سوقا للكتـب ووسائل الترفيه الغربية ؛ وانتشار السيارات والشاحنات كان يخلق الحاجة إلى الخدمات المرادفة ، مثل أماكن

---

(٧٤) من الناحية العملية فإن كل كتاب عن أفريقيا الغربية يوفر بعض المعلومات عن نمو المدن فى القرن العشرين ؛ بيد أنه لم يكن هناك حتى الآن اهتمام يذكر بالكيفية التى بنيت بها .

الانتظار . بل إن بعضا من أبرز المنظمين النيچيرين فى عصر ما بعد الحرب حققوا ثرواتهم عن طريق توفير هذه الخدمات : آيو أوتارو الذى كان يصنع خبز «الأسد» فى إبادان ؛ الرئيس ت. أ. أودوتولا الذى كان يقوم بتوريد الإطارات وقطع الغيارات للسيارات ؛ والسير موبولاجى بانك - أنطونى فى التشييد ودور السينما والنقل بالشاحنات ومتاجر الكتب ؛ والحاج س. ل. إيدو متعهد توريد الأغذية للحكومة . وقد مارس أشخاص آخرون كثيرون أقل شهرة أنشطة مماثلة على نطاق أصغر . [٧٥] ومن أهم نتائج تنويع الاقتصاد المفتوح أن الأفارقة بدأوا يكتسبون مهارات تكنولوچية كانوا يفتقرون إليها فى الماضى .

كذلك استفاد العمال الأجراء من الانتعاش الذى حدث خلال العقد السادس بطريقتين . أولاهما أن التوسع فى الاقتصاد بوجه عام ، ونمو القطاع العام بوجه خاص ، قد وفرا فرصا جديدة للعمالة بأجر . ثانيتهما أن هذا العقد شهد ارتفاعا فى الأجور الحقيقية ، برغم أن المدى الحقيقى للكسب يختلف ، إذ كان فى المستعمرات الفرنسية أعلى نوعا ما منه فى أفريقيا الغربية البريطانية . [٧٦] وكذلك لا ينبغى المبالغة فيما طرأ من تحسن ، إذ أن الارتفاع

---

(٧٥) انظر ، على سبيل المثال ، الدراسة التى أجراها ر. أ. أكينولا ، "The Industrial Structure of Ibadan" ، فى مجلة **نيچيريان چيوجرافيكال چورنال** ، العدد ٧ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١١٦ إلى ١٢٠ .

(٧٦) إليوت ج. بيرج ، "Real Income Trends in West Africa, 1939 - 1960" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ملفيل ج. هيركوفيتز ، متشيل هارفتز ، **Economic Transition in Africa** ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٣٨ ؛ چون ف. ويكس ، "Further Comment on the Kilby Weeks Debate : an Empirical Rejoinder" ، فى مجلة **المناطق النامية** ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٧١ .

فى الأجور الحقيقية كان من مستوى منخفض ، ولم يكن ارتفاعا متواصلا ، بل إنه - على سبيل المثال - توقف عند ختام العقد السادس . وهذا الاتجاه الصعودى العريض ، بينما لم يؤخر نمو نقابات العمال أو يوقف أعمال الإضراب ، [٧٧] فإنه أزال بالفعل كثيرا من العنف من احتجاجات العمال فى المستعمرات . وكان تركيز الحركة العمالية المنظمة على المفاوضات أكثر منه على الثورة ، وذلك برغم العبارات العنيفة التى كثيرا ما كانت تقال فى الطريق إلى قاعات المؤتمرات .

وأسباب هذا الارتفاع فى الأجور الحقيقية موضع خلاف يرجع من ناحية إلى انشغال الاقتصاديين بمشكلة العلاقة بين معدلات الأجور وآفاق التنمية فى البلدان الأفريقية ، ومن ناحية أخرى إلى اهتمام المؤرخين ، المستورد من أوروبا ، بدور نقابات العمال كقوة للتغيير الاقتصادى والسياسى . وقد اتخذ بيرج وبتلر ، يؤيدهما ويكس ، وجهة النظر القائلة بأن نقابات العمال الأفريقية كانت ذات قوة محدودة نسبيا . [٧٨] وأوضحوا أن العمالة بأجر لم تكن تتعلق إلا بنسبة صغيرة من مجموع قوة العمل ، وأن عمالا أجراء كثيرين ، لأنهم مهاجرون ،

---

(٧٧) وقعت فى عامى ١٩٥٥ و١٩٥٦ إضرابات واسعة فى ساحل الذهب ونيجيريا وسيراليون .

(٧٨) إليوت ج. بيرج ، چيفرى بتلر ، "Trade Unions" ، فى العمل الجماعى الذى أعده چيمس س. كولمان ، كارل ج. روزبرج ، **Political Parties and National Integration in Tropical Africa** ، بيركلى ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٣٤٠ إلى ٣٨١ ؛ چون ف. ويكس ، "A Comment on Peter Kilby : Industrial Relations and Wage Determination" ، فى **مجلة المناطق النامية** ، العدد ٣ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٧ إلى ١٧ ؛ إليوت ج. بيرج ، "Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement, 1939 - 60 : a Comment" ، فى **مجلة التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى** ، العدد ١٧ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٦٠٤ إلى ٦١٧ ؛ چون ف. ويكس ، "Further Comment on the Kilby / Weeks Debate : an Empirical Rejoinder" ، فى **مجلة المناطق النامية** ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٦٥ إلى ١٧٤ .

لم يكن لديهم اهتمام بالأنشطة النقابية . ونتيجة لذلك كان أعضاء نقابات العمال قليلى العدد ؛ ويفتقرون إلى التضامن ؛ ومواردهم المالية محدودة ؛ وقيادتهم ضعيفة المستوى . وما يمكن استخلاصه من هذا التحليل هو أن القرار برفع الأجور النقدية فى العقدين الخامس والسادس اتخذه أصحاب الأعمال ، لا نتيجة لضغط من نقابات العمال ، ولكن إقرارا بتزايد تكلفة المعيشة وبضرورة الاحتفاظ بقوة عمل مستقرة . وعلى ضوء وجهة النظر هذه قال وارين وكيلبى ، بتأييد من كوهن ، إن النقابات كان لها من جوانب القوة مثل ما لها من جوانب الضعف . [(٧٩)] إذ كانت توجد في أماكن ذات حساسية استراتيجية ، مثل المدن الأساسية ؛ وكان أعضاؤها ممثلين تمثيلا جيدا فى الوظائف الرئيسية ؛ لاسيما فى الإدارة الحكومية ؛ وكانت أنشطة النقابات تحظى بالعلانية ، سواء فى أفريقيا أو فى الصحف المتعاطفة معها فى انجلترا وفرنسا ؛ وكان باستطاعتها فى أوقات انتشار السخط أن تحشد التأييد من خارج النقابات ، وبخاصة من المتعطلين فى المدن ، وأن تمتطى المظاهرات التى كانت ذات حجم مؤثر ومظهر ينطوى على الخطر . والنتيجة التى تستخلص من هذه

---

(٧٩) و. م. وارين ، "Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement, 1939 - 60" ، فى مجلة **التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى** ، العدد ١٥ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢١ إلى ٣٦ ؛ بيتر كيلبى ، "Industrial Relations and Wage Determinotion : Failure of the Anglo - Saxon Model" ، فى مجلة **المناطق النامية** ، العدد ١ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٤٨٩ إلى ٥٢٠ ؛ المؤلف نفسه ، "A Reply to John F. Week's Comment" ، فى مجلة **المناطق النامية** ، العدد ٣ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٩ إلى ٢٦ ؛ و. م. وارين ، "Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement, 1939 - 60 : Rejoinder" ، فى مجلة **التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى** ، العدد ١٧ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٦١٨ إلى ٨٣٣ ؛ روبين كوهن ، "Further Comment of the Kilby Weeks Debate" ، فى مجلة **المناطق النامية** ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٥٥ إلى ١٦٤ ؛ كيلبى ، "Final Observations" ، المرجع نفسه ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحتان ١٧٥ و١٧٦ .

البيّنة هـى أن النقابات كانت قـوية التأثيـر فى انتزاع الامتـيازات من أصـحاب الأعمال خلال العقدين الخامس والسادس ، حـتى برغم أن الثمار التى حققتها كانت أقل من التوقعات .

ومنشأ الاحتكـاك الذى ولدته هذه المناقشة ليس مجـرد أن كلا من الجانبين يعتقد فى نفسه الصـواب ، ولكن لأنهما كذلك على الأرجح . ذلك أن بيرج وبتلر على حق فى أن يسترعـيا الإنتباه إلى جوانب الضعف فى نقـابات العمال الأفريقية . وقـد يكون من الخطأ اعتبار أن النقابات كانت قـوة شديدة التأثير ، أو حتى مسيطرة ، فى التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ . وثمة سبب لكون التحليل المقدم فى هذا الفصل قد ركز على ثلاث مجموعات مصالح أفريقية رئيسية ، ولكون المجموعة الثالثة ، وهى قوة العمل ، لم تعالج على أساس أن تاريـخها مرادف لتاريخ نقـابات العمال . وفى الوقت نفسه من الواضح بالمثل أن السلـطات لم يكن باستطاعتها تجاهل وجـود حركة عمالـية منتظمة ، فقـد كانت نقابات العمـال بعد عام ١٩٤٥ أقوى بكثـير مما كانت عليـه من قبل ، وكانت لها دلالة خـاصة فى مستـعمرات معـينة ، مثل غينيا . وربما كانت الحكومات مستعدة لمنح زيادات فى الأجور استجابة لارتفاع فى تكاليف المعيـشة ، ومن غيـر وجود أى ضغط منظم يجـبرها على ذلك ، ولكن حـقيـقة أن الضـغط كان مـوجودا يرجح أن يكون قـد أثر على كل من توقيت التسوية وطبيعتها . ذلك أن التعميمات ، إذا ما بولغ فيها كثيرا ، تفتقد قوتها فى التفسير . كما أن مسألة فعالية النقابات فى رفع الأجور إنما هى مسألة يلزم البت فيها بالإشارة إلى مستعمرات بعينها ونقاط زمنية بعينها .

والمسح السـابق يستكمل تحليل تطور المصـالح الأفريقـية فـيما بـين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ ، ويتبـقى أن ندرس هذه الفترة نفـسها من وجـهة نظر الدول الاستعمارية .

إن باستطاعـة سلطة (أو طبقة) حاكـمة أن تلبى المطالبات بإجـراء إصلاح جذرى بطـريقة أو أكثـر من طرق ثلاث . فاسـتطاعتـها ألا تفـعل شيئـا على الإطلاق ، بأمل أن تحل المشكلة من تلـقاء نفسـها ؛ وباسـتطاعتـها أن تنتـهج سياسة للقمع ؛ كذلك باستطاعتها ن تحاول الاسترضاء والتوفيق . وقد اختبرت أفريقيا الغـربية هذه النُهُج الثلاثة جميعا . وقد سـادت خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ سياسة «انتظر لترى» ، وثبت عدم نجاحهـا ، كما أوضحنا فيما سبق . وخلال الحـرب العالميـة الثانيـة وفى السنوات التى تلت الحرب مـباشـرة كانت تستخـدم بين الحين والآخر سياسة القمع . وحـتى حوالى عام ١٩٥٠ لم تكن بريطانيا وفرنسا قـد تيقنتا بعد من قوة المعارضة الأفـريقية ، ولم تكونا تدركان المدى الذى انحدرت إليه قوتهما . ونتيـجة لذلك كان القمع يستخدم فى بعض الأوقات فى محاولة للسيطرة على نمو المنظمات المعادية للاستعمار . وفى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ قُتِلت أعداد كبيرة من الأفـارقة أو أُصيبت أو أُودعت السجون فى حملة عـدوانية على «الحزب الـديمقراطى لساحل العـاج» وزعيمـه هوفوى بوانييـه ، على حين اُتخذ إجراء عنيف فى سـاحل الذهب ضد «حزب الميـثاق الشعبى» وزعيمه نكروما الذى أودع السجن فى عام ١٩٥٠ . وكان جانب من هذه التدابير انعكاسا للاعتقاد بأن المناصـرين الأجانب للحركة الوطنية الأفريقية هم فى حقيقة الأمـر شيوعيون متخفون ، وهو اعتقـاد كان شائعا بين المدافعين عن العالم «الحر» فى أيام الحرب «الباردة» . [٨٠] كما أن وزارة المستعمرات ،

---

(٨٠) وزارة المسـتـعـمرات ، "Report of the Commission of Enquiry into Disturbances in the Gold Coast" ، ١٩٤٨ ، الصفحة ٩١ ، حيث تُسجل آراء الحاكم بشأن الأساليب «الشيوعية» .

برغم ما لديها من حشد المؤرخين ، يبدو أنهـا تغفل أحيانا عن التوصيات التى قدمها ذلك المراقب المتـمرس ، بنيامين فرانكلين (*) ، عن كيف يمكن أن تَفْقد إمبراطورية دون أن تَقْصِد ذلك . وقد كان من بين «قواعده» لتحقيق تصفية غير مقصودة للاستعمار أن تصر الحكومة الاستعمارية ، برغم وضوح الأدلة ، على أن شكاوى الشعـوب الخاضعة ليـست إلا «اختراعا وتلقـينا من جانب قلة من المهوّشين المثيـرين للشقاق الذين إذا ما اسـتطعت الإمساك بهم وشنقهم فـيسود الهدوء الجميع» . (٨١)

غير أنـه عـلى وجـه الإجمـال كان طابـع الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠ هـو اتباع سياسة تصـالحية ، أما القمع فكان الاستثناء وليس القاعـدة . والحقيقة أن تقديم التنازلات كان قـد بدأ بالفعـل قـبـل نهـاية الحرب العالميـة الثانيـة . ففى عام ١٩٤٤ قدمت وعود بإصلاحات هامة فى مؤتمر عقد فى برازافيل برئاسة الجنرال ديجول (**) . وكان من النتائج الهامة لهذا الاجـتماع إلغاء السخرة فى عام ١٩٤٦ ، بعد أن ظلت لفترة طويلة ضيمًا عميقًا فى أفريقيا الغربية الفرنسية . وفى عام ١٩٤٥ أحيت بريطانيـا «قانون تنمية ورفاهة المستـعمرات» الذى صدر

(*) بنيامين فرانكلين . (١٧٠٦ - ١٧٩٠) ، سياسى وناشر وعالم وكاتب وفيلسوف أمريكى . اقترح مشروعا للاتحاد بين المستعمرات فى مؤتمر ألبانى Albany لعام ١٧٥٤ ، وكان مندوبا عن عدة مستعمرات وممثلها فى انجلترا قبل قيام الثورة الأمريكية . اشترك فى صوغ وتوقيع وثيقة إعلان الاستقلال - المترجم .

(٨١) بنيـامين فـرانكلين ، "Rules for Reducing a Great Empire to a Small One" ، Works ، ١٨٠٦ ، الصفحة ٣٤٣ .

(**) كان الجنرال ديجول فى ذلك الوقت رئيسا لحكومة فرنسا الحرة التى اتخذت لندن مقرا لها ، بعد أن فر إليها بسبب اعتراضه على هدنة عام ١٩٤٠ التى وقعتها حكومة فيشى مع القوات الألمانية الغازية . وقد انتخب ديجول رئيسا لفرنسا فى عام ١٩٤٥ - المترجم .

فى عام ١٩٤٠ ، وعـرضته فى صـورة أكثر سـخاء . وفى العقـد السادس تم تطوير سيـاسة التعاون حتى عـلى نحو أكثر كمـالا فى كل من أفريقيا الـغربية الفرنسية والبريطانية . أما الأسباب الكامنة وراء هذه السياسة ، التى أشير إليها فى أول هذا الفرع ، فـسيتم تناولـها الآن بتفصـيل أكبر ، وبـحث تأثيرها فى تعديل الاقتصاد المفتوح . ومن أجل تكملة تنظيم الفرع السابق من هذا الفصل ، سنتناول أولا الشركات الأجنبية ، ثم تعقب ذلك دراسة لسياسة الحكومات .

إن التغيـرات فى دور الشركات الأجنبية وهيكلها لم تحظ باهـتمام كاف . ويتجه المؤرخون إلى افتراض أن وظائف هذه الشركات تحددت عند نقطة مبكرة من الفتـرة الاستعمـارية ، وظلت من الناحية الجـوهرية دون تغييـر حتى وقت الاستقلال . وسوف نبين هنا أن وجهة النظـر هذه خاطئة ، وأن الشركات الأجنبية قامت بعد عام ١٩٤٥ بأهم عملية لإعادة تنظيم أنشطتها منذ ختام القرن الماضى ، عندما بدأت التحـرك إلى الداخل لأول مرة . وسيتـضح أن تجديدات ملحوظة قد طبقت ليس فقط عن طريق تطويع الوظائف التجارية التقليدية ، وإنما كذلك عن طريق إدخال أنشطة صناعـية حديثة ، وسنبين أن هذه التـغييرات قـد حفز عليها اعتباران هما : نمو السوق ، ونهوض القـومية الأفريقية . وبطبيعة الحال كانت هذه الـعناصر الجديدة أكـثر وضـوحًا فى بعض البلدان منهـا فى البلدان الأخرى . ومما يتسق كليةً مع التفسير المقدم هنا أن المـستعمرات الأصغر حجما ذات الأسواق الأقل تطورا قد تأخرت عن غيرها ، [٨٢] وأن المناطق التى تحدد

(٨٢) تعد سيراليون مثالا على ذلك . انظر ، رالف چيرالد سايلور ، The Economic System of Sierra Leone ، درهام ، نورث كارولينا ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٤٧ إلى ١٥٧ .

سرعة الانطلاق هى الموسرة نسبيًا ، مثل نيجيريا وساحل الذهب والسنغال وساحل العاج ، التى أتاحت فرصا جديدة وأكثر ربحية . (٨٣)

ونتيجة للتوسع والتنويع باتت تجارة أفريقيا الغربية جذابة للقادمين الجدد ، وواجهتها الشركات الأجنبية بدرجة من المنافسة لم تعرفها منذ فترة الرخاء القصير الأمد الذى أعقب الحرب العالمية الأولى . إذ كانت تواجه منافسة جدية من التجار القليلى التكلفة ، وبخاصة التجار الهنود والمشارقة والأفارقة ، ومن الشركات الصناعية عبر البحار ، مثل شركة «الصناعات الكيماوية الإمبراطورية» التى أنشأت منافذ محلية خاصة بها . أما الهيكل المستقر المتكامل أفقيا لشركة أفريقيا المتحدة (U. A. C.) والشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية والشركة التجارية لأفريقيا الغربية فكان غير مناسب لخوض معركة مع المنافسين المتخصصين . ذلك أن انخراطها فى تجارة منتجات من قبيل الشاحنات والآلات كان يشكل ضغطا على الموارد الرأسمالية ، وكان بيع وخدمة واردات جديدة ، مثل السلع

---

(٨٣) إن جانبا كبيرا من التفسير السابق ، ومن الناحية الفعلية كل العرض التى يعقبه ، مستمد من عمل أربعة دارسين توصلوا جميعا ، كلٌ منهم مستقلاً عن الآخر ، إلى استنتاجات تتمم بعضها بعضا . وعناصر الفكرة الأساسية قدمها فى بادئ الأمر مارسيل كابت فى دراسته المغفلة للفترة ١٩٤٥ – ١٩٥٤ المعنونة **Traité d'économie tropicale : les économies d'A. O. F.** ، باريس ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٢٣ إلى ١٣٢ و١٦٣ إلى ١٧٢ . وبعد ذلك بعشر سنوات ظهرت دراستان للتغيرات فى الوظائف التجارية للشركات الأجنبية : أتسى – ليون بونفون ، "La transformation du commerce de traite en Côte d'Ivoire depuis la dernière guerre mondiale et l'indépendence" ، فى مجلة **دراسات ما وراء البحار** ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٩٥ إلى ٤١٣ ؛ تشارلس ولسون ، **Unilever, 1945 - 1965** ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢١٣ إلى ٢٢٦ . وفى العام التالى جاءت دراسة بيتر كيلبى الشاملة التى لا غنى عنها ، **Industrialization in an Open Economy : Nigeria, 1945 - 66** ، كمبردج ، ١٩٦٩ .

الكهربائيـة ، يتطلب دراية فنية ليست متـوفرة لدى الشركات ، وكـان تخزين مدى متزايد التنوع من السلع يؤدى إلى ارتفاع فى تكاليف المناولة .

ومع اقتـراب عام ١٩٥٠ كـانت الشركات القـائمة قـد أدركت أن السوق توسعت ، والمنافسـة ازدادت شراسة ، بدرجة يتعذر معـها أن تواصل السيطرة على جمـيع فروع تجارة الاستـيراد والتصدير ، مـثلما كانت تفـعل من قبل . ونتيجة لذلك فقد شرعت بدورها فى التحول إلى شركات متخصصة لتقلل من احتـياجاتها الرأسـمالية ، وإلى تركيـز المهارات على مدى مـحدود من السلع وتخفـيض تكاليف التناول . وقد أعـادت الشركات التـجارية الرئيسـية تنظيم منافذها لتجارة التجزئة بصورة كـاملة ، وأخذت تركز أساسا على أنشطة تجارة الجملة . وهكذا أصبحت تجارة التجزئة المباشرة مركزة فى عدد قليل من المتاجر الكبيرة ذات الأقـسام والمتاجر الجامـعة ، مثل كنجزويى ومـونوبرى وبريتانيا ، وعهد إلى الأفارقة بغالبية المنافذ القـائمة لتجارة التجزئة . مثال ذلك أن سلسلة أقيون بدأت فى ساحل العاج فى عام ١٩٥٦ مستفيدة من متاجر الشركة التجارية لأفريقيـا الغربية ومسـتخدمة مـوظفين أفارقة . فضلا عن ذلـك أنشئت فروع يديرها أفارقة لاستيراد وتوزيع أصناف خاصة ، مثل الشاحنات ، كما تأسست شركات لتـمكين التجار الأفارقـة المستقلين من تنمـية أعمالهم الخـاصة وكانت النتائج مثيرة : فبينما كانت الشـركات التجارية الرئيسية الثلاث فى عام ١٩٤٩ تستأثر بحـوالى ٤٩ فى المائة من جميع الواردات ، فإنه مع مـقدم عام ١٩٦٣ كان هذا الرقم قد انخفض إلى ١٦ فى المائة . وتزودنا «شركـة أفريقيا المتحدة» بواحد من أفضل الأمثلة «للأفرقة» . ففى عام ١٩٣٩ كان الأفارقة يمثلون سبعة فى المائة فـقط من مجـموع موظـفى الشركـة الإداريين فى أفريقـيا الغـربية : وبحلول عام ١٩٥٧ كـانت النسبة قـد ارتفعت إلى واحد وعـشرين فى المائة ؛

ووصلت مع نهاية عـام ١٩٦٤ إلى ثلاثة وأربعين فى المائة . [٨٤] كذلك بدأت شركات التعدين سيـاسة مماثلة لتدريب الموظفين الفنيين والإداريين الأفارقة . [٨٥] وكانت «الأفرقة» اتجـاها تجاريا سليما لأن استخدام الأفـارقة كان أقل تكلفة من استخدام الأوروبيين ؛ وهم أفـضل معرفة ببلادهم ولغاتهم ؛ وكثـيرا ما كانت صلاتهم المحلية مـفيدة فى فتح أسـواق جديدة والاحتفاظ بالأسـواق القائمة . وكانوا فى أحـوال كثيرة رجـال أعمال حققـوا نجاحات بارزة . كمـا أن القرار بإفساح المجال أمام الأفـارقة الطموحين كان أيضا حركة سيـاسية بارعة . فمع اقتراب خـتام العقد الخامس كـان واضحا أن المصالح الطويلة الأمـد للشركات الأجنبية تتمثل فى أن تضمن لنفسها موضع قدم في أفريقيا بعد أن ينتقل الحكم فيـها من الأوروبيين إلى أيدى الأفارقـة . وكانت الشركات الأجنـبية بإتاحتـها مزيدا من الفرص أمام التجار المحليين إنّما تدعم مصالحها الخاصة ، وفى الوقت نفسه صورتها فى أعين أشد منتقديها صخبًا .

---

(٨٤) شركة أفريقيا المتحدة ، مجلة **استاتستيكال أند إيكونوميك ريفيو** ، العدد ٢٠ ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٣٩ إلى ٤٥ ؛ العدد ٣٠ ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٥٧ . ومن المقرر زيادة النسبة إلى ثمانين فى المائة بحلول عـام ١٩٨٠ . وكان نقاد الشركات التجارية الأجنبية يقولون ، ولهم بعض الحق ، إن هذه التغييرات لم تكن تتجاوز المظهر الخارجى . غير أن هذا النقد لا يبطل الرأى المعروض هنا بأنه قد تحققت زيادة فى المكانة والمال بالنسبة لمجموعة مصالح أهلية صغيرة ، ولكنها هامة .

(٨٥) ثمـة شـركة واحـدة على الأقل تأثرت أيضـا بنوع من الأفرقـة غيـر المخططة . فـاحتكار «سـييراليـون سـيليكشن ترسـت» الممنوح فى عـام ١٩٣٥ ، قـضت عليه بعد الحرب العـالمية الثـانية الأنشطة المحظورة التى كان يمارسـها الحفارون الأفارقة والتجار المشرقيون . وقد حصل هذا التطور على اعـتـراف رسمى فى عـام ١٩٥٦ ، عندمـا منح عمـال المناجم الأفـارقة تراخيص . ويقـدم كتـاب سـايلور ، The Economic System of Sierra Leone وجـهـة نظر مـوجـزة فى الفـصل الرابع . ومن أجل الإلمام بعرض شامل للصناعة ككل ، انظر ، هـ. ل. فان ديرلان ، The Sierra Leone Diamonds ، ١٩٦٥ .

وكان العنصر الجديد الثانى والأكثر راديكالية هو إدخال الصناعة الحديثة . وهناك افتراض منتشر على نطاق واسع ، وإن كان افتراضا غير سديد ، أن الشركات الأجنبية كانت شديدة المعارضة للتصنيع فى أفريقيا طوال الفترة الاستعمارية . ولا شك فى صحة القول بأن هذه الشركات كانت تبدى اهتماما محدودا ، أو لم تكن تبدى أى اهتمام ، بالصناعات التحويلية الحديثة قبل عام ١٩٤٥ . وكانت مهارات هذه الشركات مهارات مؤسسات تجارية عامة ، وهى كمؤسسات تجارية تشرف بطريقة مريحة على إمبراطوريات تجارية كانت اتفاقيات انقسام السوق فيها تكسر حدّة مساعى المنظمين العداونية . فضلا عن ذلك كان التصنيع يعنى تعقيدات ومخاطر . فإنشاء صناعات محلية كان يثير حفيظة رجال الصناعة فى الدولة الاستعمارية ، ويسبب الامتعاض لشركات النقل البحرى التى تسيطر على صناعة النقل فى أفريقيا الغربية . وفوق ذلك لم تكن هناك أية علامة واضحة علي أن السوق المحلية كبيرة بدرجة تبرر إجراء تجارب من هذا النوع ، لاسيما فى مناخ الكساد الاقتصادى الذى وجد فيما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٤٥ .

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح التحول عن المواقف التقليدية أقل مخاطرةً وأكثر إغراءً . وبحلول العقد السادس كان الطلب الفعال بالنسبة لرجال الصناعة قد وصل فى بعض أجزاء أفريقيا الغربية إلى النقطة التى يستطيع عندها أن يؤازر على الأقل بضع شركات من الحجم اللازم لإنتاج السلع التي يشتد الطلب عليها ، ويسمح لتلك الشركات أن تعمل بطاقة كافية للإبقاء على تكاليفها منخفضة ، ولجعل أسعار منتجاتها قادرة على المنافسة مع الواردات من

أوروبا . [٨٦] وفضلا عن ذلك فإن توسيع السوق ، عن طريق إدخال درجة أكبر من المنافسة ، أدى إلى تخفيض هوامش الربح على كثير من الواردات الأساسية . ولم تكن الشركات التقليدية تكتفى فى ردها على هذا التحدى بالتخصص ، كما أوضحنا فيما سبق ، وإنما بأن تصبح شركات للصناعة التحويلية بأمل أن يكون باستطاعتها تحقيق وفورات كافية فى تكاليف الإنتاج والنقل لكى تبيع بأسعار تقل عن أسعار منافسيها . ولم يكن من قبيل المصادفة أن شركات الصناعة التحويلية فى أفريقيا الغربية خلال العقد السادس كانت شركات تجارية مستقرة ، مثل شركة أفريقيا المتحدة والشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية والشركة التجارية لأفريقيا الغربية وجون هولت وموريل إى بروم ، وكان على كل منها أن تجرى إعادة تنظيم داخلى هامة ، وأن تدبر موظفين يتمتعون بالمهارات التقنية الضرورية . كما أن هذه الشركات ، ببدئها صناعات حديثة ، وبتخصصها فى التجارة ، ساعدت أيضا على تعزيز التعاون الأفريقى - الأوروبى خلال الحقبة الأخيرة من الحكم الاستعمارى .

وقد كان إنتاج السلع للاستهلاك المحلى ، مثل الأغذية المجهزة والمشروبات والأقمشة ومواد البناء ، يمثل الجانب الأكبر من ناتج الصناعة التحويلية الحديثة فى أفريقيا الغربية خلال العقدين السادس والسابع . وهذا التركيز يمكن فهمه على ضوء المستوى المنخفض نسبيا للقوة الشرائية ، وضرورة التصنيع لسوق واسعة ، ودوافع رجال الصناعة الأوائل . غير أنه لم يكن فى الوسع إنتاج مدى كامل من هذه الأصناف محليا . وكانت الميزة محصورة فى الصناعات

(٨٦) هذه الملاحظات تشير من بعيد إلى مشكلة معقدة . ومن أجل الاطلاع على مناقشة لأهمية وفورات الحجم فى أنواع مختلفة من صناعات إحلال الواردات ، والتغيرات فى نسب عوامل الإنتاج داخل صناعات بعينها ، انظر ، كيلبى ، **Industrialization in Open Economy** ، الفصل الحادى عشر .

التى باستطاعـتها تحقيق أكـبر قدر من الوفر فى التكاليف بأن تـقام بالقرب من سوقها الأخيـرة . وكان للمصانع التى تستخدم نسبـة عالية من المواد المحلية ، لاسيما الأصناف التى كان نقلها باهظ التكلفـة ، مثل الأخشاب والجير والطفل والماء ، أفضلية خـاصة ، شأنها شأن الصناعـات التى تتحمل منتجاتهـا التامة الصنع رسوم شحن أعلى من تلك التى تتحملها المواد الأولية المكوّنة لها ، كما فى حالة الأوانى المجـوفة . [٨٧] وكانت الصناعـات المألوفة لإحلال الواردات التى أقيمت فى العـقد السادس هى تلك التى تنتج السجاير والبـيرة والأسمنت والأحذية والمنسوجات والأثاث والأوانى ، وكانت التركزات الأساسية للصناعة التحـويلية الحديثة توجـد فى المستعـمرات الأربع الأكثر ثراء ، وكـان المركزان الرئيسيان هما لاجوس ودكار . كذلك مر تجهيز الصادرات بمزيد من التطور فى العقد السـادس ، وكان ذلك أساسا نتيجـة لإدخال الآلات التى تدار بالطاقة . ومرة أخرى كان الاقـتصاد الرئيسى هو التوفيـر الذى يتم فى رسوم الشحن عن طريق تجهيز المواد الأولية الثقيلة الوزن ، مثل الأخشاب والمعادن ، عند المصدر . وأخيرا ينبغى ملاحظة أن الشركات الأجنبيـة كانت تستثمر أموالها فى صناعات الخدمات ، لا سيـما تلك التى تتطلب مهارات تقنية . وأصبح هذا الاسـتثمار ضروريا لتلبـية الطلبات الناشـئة عن إشباع الحـاجات ذات الأولوية : من ذلك مثلا أن انتشار السيارات جعل من الضرورى إنشاء محطات للخدمة .

ولم تكن التغيرات فى الدور الاقتصادى للحكومـات الاستعمارية بعد عام ١٩٤٥ أقل إثارة من تلك التى كـانت تؤثر فى الشـركات الأجنبـية ، وكـانت بالتأكيد تجذب مزيدا من اهتـمام الدارسين . وكان جانب من العناصر الجديدة فى

---

(٨٧) وقـد ذكرنا فى الفـصل الثـانى أن هذه المبـادئ أثرت أيضـا فى تحـديد مـواقع أنشطة الصناعات التحويلية فى فترة ما قبل الاستعمار .

القطاع العام نتيجة لضغوط أفريقية ، وجانب آخر منها ناتجًا عن المصلحة الذاتية ، ولكنها كانت أيضا بتأثير التحـولات فى توازن القوى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية . فقد خرجت بريطانيـا وفرنسا من الحرب منتصرتين ، ولكن مع تدهور اقتصـاديهما ، وتداعى موقـعيهما الدوليين على نـحو لا رجعة فيـه . كما أن أجزاء كبـيرة من إمبراطوريتيهـما اجتاحتهـا قوى معادية ، بل إن فرنسا نفـسها احتلتـها القوات الألمانيـة بضع سنوات . وبعد عام ١٩٤٥ أخـذت قبضـة كلتا الدولتين تتراخى على التطورات السياسية فى مستعـمراتهما عبر البحار . وبينما كانت الحركات الوطنية تستجمع قوة دافـعة فى أفريقيا الغربية ، كانت تنازلات هامة قد قدمت بـالفعل فى مناطق أخرى . فبعد ممانعـة وتحايل منحت بريطانيا الاستقـلال للهند فى عام ١٩٤٧ ، وأرغمت فرنسا على التـخلى عن ممتلكاتها فى الهند الصينية فـيما بين عامى ١٩٥٠ و١٩٥٥ . وبقيت التـزامات أخرى ، ووجد كلا الـبلدين نفسه متـورطا فى بعض الأعمال المؤلمة من قتـال المؤخرة ، وبخاصـة فى المناطق التى تعـقدت فـيهـا قضيـة الحكم الذاتى نتـيجة لـوجود مستـوطنين من البيض ، كما فى حالة الجزائـر وكينيا . وعلى الرغـم من ذلك فإنـه حتى الدول الاسـتعمـارية تعى الدروس فى النهـاية ، ومع مطلع العـقد السادس ، إن لـم يكن قبل ذلك ، كـان واضحا أن بريطانيا وفرنسا قـد عقدتا العزم على ألا تحاولا الاحتفاظ بأفريقيا الغربية عنوةً واقتداراً .

وقد تركـزت التغيرات فى سـياسة الحكومات بعـد عام ١٩٤٥ على تطور بارز واحد - هو توسيع القطاع العام . واشتـمل هذا التجديد على تغيرات فى مستوى الاستثمار العـام ، وإدخال التخطيط الاقتصادى ، وفرض ضوابط على تسويق سلع التـصدير . وسوف نتناول هذه القسمـات الثلاث للسياسـة العامة على التوالى .

إن تقييم حجم التدفقات الرأسمالية إلى البلدان المتخلفة ليس بالمهمة السهلة ، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى الصعوبة العملية فى تحديد مواقع جميع مصادر العرض ، وفى جانب آخر إلى المشكلة الفكرية المتعلقة بالبت فيما يتكون منه الاستثمار . غير أن الاتجاه الرئيسى فى حالة أفريقيا الغربية ليس موضع خلاف : فقد كانت هناك زيادة ملحوظة فى الاستثمار الأجنبى بعد الحرب العالمية الثانية . وفيما بين عام ١٩٤٧ ونهاية عام ١٩٥٦ وصل استثمار فرنسا العام فى مستعمراتها فى أفريقيا الغربية إلى ١٠٦ مليارات من فرنكات الجماعة الفرنسية الأفريقية (C. F. A.) لعام ١٩٥٦ ، مقابل ٤٦ مليار من نفس العملة للفترة ١٩٠٣ - ١٩٤٦ . وهكذا كان حجم الاستثمار فى الأعوام العشرة ما بين ١٩٤٧ و١٩٥٦ أكثر من ضعف مثيله فى كل الأعوام الثلاثة والأربعين السابقة .[٨٨] أما الاستثمار العام فيما وراء البحار فى أفريقيا الغربية البريطانية ، برغم أنه كان أقل من نصف المعونة الفرنسية ، فكان أيضا فيما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٦٠ أكبر منه فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ و١٩٤٥ .[٨٩] ولكن هذه الأرقام لا تحكى الرواية بكاملها . ذلك أنه بعد عام ١٩٤٥ كانت

---

(٨٨) إليوت ج. بيرج ، "The Economic Basis of Political Choice in French West Africa" ، فى مجلة **أمريكان پولتيكال سيانس ريڤيو** ، العدد ٥٤ ، الصفحتان ٣٩٤ و ٣٩٥ . ويفيد تقدير كاپت (Traité d'économie tropicale ، الصفحة ٢٩٣) وجود تباين أكبر بين مستوى الاستثمار فى فترتى ما قبل الحرب وبعدها . وبما أنه لا توجد وسيلة واضحة للمفاضلة بين المصدرين ، فقد استخدمت أرقام بيرج الأكثر تحفظا .

(٨٩) لا توجد دراسة عن أفريقيا البريطانية يمكن أن تضاهى كتاب تريزا هايتر ، French Aid ، ١٩٦٦ . ومن أجل الاطلاع على مسح عام ، انظر ، ليونارد ريست ، "Capital and Capital Supply in Relation to the Development of Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده أ. أ. ج. روبنصون ، **Economic Development for Africa South of the Sahara** ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٤٤٤ إلى ٤٧٤ .

نسبة هامة من الاستثمار العـام تتخذ شكل منح أكثر منها قروض ، مما يعنى أن أعباء السداد التى تتحـملها البلدان المتلقية كانت أخف تناسبيـا منها فى فترة ما قبل الحرب . وفضلا عن ذلك ، فإنه من الواضح ، برغم تفكك الإحصاءات المتاحة وعدم تكاملها ، أن الاستثمار الخاص بدوره قد ارتفع فى أعقاب انتعاش سـوق التصـدير بعـد الحرب العـالمية الـثانيـة . وأخيـرا لا ينبـغى إغفـال أن المستعمرات كان باسـتطاعتها الحصول على أموال مستمـدة من مصادر محلية ، لاسيما الرسـوم الجمركية ، وكذلك الإيرادات التى توفرها «مـجالس التسويق» (فى حالة أفريقيـا الغربية البريطانية) . وتكشف دراسة لـهذه المصادر عن تباين هام . ففى حـالة أفريقيـا الغربية الفـرنسيـة كانت الأموال المحليـة تمثل ما بين خمـسة وعشرين وثـلاثين فى المائة من الإنفاق الرسمى على التنمـية فيـما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٥٨ ، على حين أن النسـبة فى المستعمـرات البريطانية الأربع كادت أن تكون مقلوبة : ذلك أن حوالى خمسة وعشرين فى المائة فقط من المجموع كانت فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٩ تجئ من الوكالات العامة للاستثمار . [(٩٠)]

وقد أتاحت الزيادة فى الموارد الموجودة تحت تصرف السلطات العامة اتخاذ تدابيـر للتوسع فى الصـادرات ، ولمساعـدة المشروعـات الجديدة خـارج قطاع التصدير . كـذلك أدى الارتفاع فى حجم معونة ما وراء البـحار ، إلى جانب الأموال التى تراكـمت عن طريق مجالس التـسويق ، إلى إضعاف العـلاقة بين مكاسب ما وراء البـحار والطلب المحلى ، وإلى تمكين الاقـتصـاد من أن ينمو بدرجة مـا بصورة مستـقلة عن أداء قطاع التصدير . وبعد عـام ١٩٤٥ أخذت

---

(٩٠) أونا ب. فوريست ، "The Financing of the Present Development Plans of West Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده بسون كارلسون ، أ. أولاكانپو ، International Finance and Development Planning in West Africa ، لوند ، ١٩٦٤ ، الصفحتان ٥٥ و٥٦ .

واردات أفريقيا الغربية الفرنسية تتوسع بأسرع من التوسع فى صادراتها . وبعد ذلك بعشر سنوات ظهر الاتجاه نفسه فى المستعمرات البريطانية . فالاقتصاد ظل مفتوحا ، ولكنه لم يعد يعمل فى صورته النقية ، وتلك ملاحظة عامة ينبغى أن يضاف إليها تعليقان أكثر تحديدا . أولهما أن التعديلات التى أدخلت على الاقتصاد المفتوح كانت أكثر وضوحا فى نيچيريا وساحل الذهب والسنغال وساحل العاج ، لأن هذه المستعمرات الأكثر ثراء هى التى كانت تجذب الجانب الأكبر من رأس المال الأجنبى (العام والخاص) الذى يستثمر فى أفريقيا الغربية ، وكانت فى وضع يسمح لها بالاستفادة من الأموال المحلية أيضا . ونتيجة لذلك فإن التنمية الاقتصادية فى فترة ما بعد الحرب أبرزت بدرجة أكبر ما كان يوجد بالفعل من عدم مساواة بين الأقاليم . ثانيهما أنه برغم تكاثر مصادر رأس المال الأجنبى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن بريطانيا وفرنسا ظلتا المصدرين الرئيسيين للتوريد .[٩١] وبين هذين المصدرين كانت فرنسا أكبر من الزاوية المطلقة ، كما كانت تشكل نسبة أعلى من مجموع الأموال العامة المتاحة فى المستعمرات . كذلك كان للمعونة الثنائية دور فى تعديل الاقتصاد المفتوح ، ولكنها كانت أيضا تحافظ على الروابط بين الدول الاستعمارية والبلدان التابعة ، وفى حالة فرنسا كانت تعزز هذه الروابط .

وقد ترتب على الارتفاع الكبير فى الاستثمار العام قيام صناعة خدمات جديدة هى خدمات الاقتصاديين والمدراء . والحقيقة أن هناك ما يبرر تسمية الفترة التى أعقبت عام ١٩٤٥ باسم «عصر المخططين» . ففى هذه المرة لم تكن هناك سلسلة من الضوابط ، كما كانت الحال عند نهاية الحرب العالمية

---

(٩١) كانت أمريكا المستثمر الأجنبى الرئيسى فى ليبيريا .

الأولى . (٩٢) فقد أخذ المتصرون يتحدثون عن «كسب» السلم ، وعن «استراتيجية» للنمو ، وعن «دفعة كبيرة» فى اتجاه التنمية . كما أن وصول الأحزاب اليسارية إلى السلطة فى فرنسا وبريطانيا كان يضمن ترجمة هذه الأفكار إلى خطط وحصولها على أولوية عالية . ومثلما كان «مشروع مارشال» (عام ١٩٤٨) يرمى إلى تعمير أوروبا ، فإن الدول الاستعمارية بدأت برامج للإسراع بالانتعاش الاقتصادى لإمبراطورياتها .

ومرة أخرى بعد سابقة وضعت خلال الحرب ، كان ذلك هو الوقت الذى نشأت فيه منذ البداية لغة جديدة كاملة ، هى لغة تأليف كلمة من الحروف الأولى لعدة كلمات هى نوع من لغة الاسپرانتو (*) بالنسبة للمخططين . وفيما يتعلق بأفريقيا الغربية الفرنسية كانت الوكالة الرئيسية هى «صندوق الاستثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» (**) الذى أنشئ فى عام ١٩٤٦ . وهذا الصندوق الذى كانت توجد به أقسام عامة ومحلية وشبكة واسعة من الروافد التابعة ، كان هو المسؤول عن «خطة التحديث والتجهيز» (***) التى كانت خطة عشرية وضعت فى عام ١٩٤٦ ، وتميزت بعدم إدخال أى تعديل عليها حتى عام ١٩٥٣ . وقد ظل الصندوق نفسه قائما حتى عام ١٩٥٩ ، عندما حل محله «صندوق المعونة والتعاون» . (****) وفى أفريقيا الغربية البريطانية كان

---

(٩٢) ر. هـ. تاونى ، "The Abolition of Economic Controls, 1918 - 1921" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ١٣ ، ١٩٤٣ ، الصفحات ١ إلى ٣٠ .

(*) **الاسپرانتو** : لغة عالمية اخترعها ل. ل. زانهوف ، واتجه فيها إلى التبسيط ، فطبع قواعدها بطابع اللغات اللاتينية ، واشتق ألفاظها منها . حققت بعض النجاح الذى لم تحققه محاولات سابقة كثيرة . وقد حصلت على الاعتراف الرسمى فى عدة بلدان ... ولكنها تكاد أن تكون قد اندثرت الآن – المترجم .

(**) Fonds d'Investissement pour le Développment Économique et Social

(***) Plan de Modernisation et d'Equipement

(****) Fonds d'Aide et Co - opération

الاستثمار العام الخارجى يجئ من «قوانين تنمية ورفاهة المستعمرات» (*) التى صدرت تباعا ، وكانت تربط بخطط توضع لكل مستعمرة على حدة فى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة . وقد أكملت هذا المصدر «هيئة تنمية المستعمرات» (**) التى أنشئت فى عام ١٩٤٨ . وهذه الهيئة ، إلى جانب تمتعها بسلطات إقراض خاصة بها ، شاركت أيضا بفعالية فى مشروعات محدودة ترمى إلى تنمية الموارد الزراعية والمعدنية .

وكانت أهداف الخطط الأولى متواضعة إلى حد ما ، وكانت تتكون أساسا من «قوائم مشتروات» للأصناف المرغوب فيها ، تتبع بدرجة كبيرة مناهج الخطط التى استنبطها ساروت وجوجسبرج فى العقد الثالث . (٩٣) أما الخطط الأكثر تعقيدا التى تعالج الاقتصاد ككل ، وتنسق التنمية بين القطاعات ، وتحدد معدلات النمو ، فلم يبدأ وضعها إلا عند ختام العقد السادس . وفى العقد السابع أصبحت «الخطة» بمثابة التميمة لساسة تواقين إلى تحقيق نتائج سريعة . غير أنه فى الممارسة ثبت أن الخطط التى وضعت قبيل وقت الاستقلال وبعده ليست لها قوة سحرية : وإنما كانت فى أغلب الأحيان مفرطة الطموح ؛ وتستند إلى بيانات إحصائية مشكوك فيها ؛ وكثيرا ما كانت الأحداث السياسية تتجاوزها . (٩٤) وقد كانت للخطط المبكرة عيوب نظرية واضحة ، وكانت

(*) Colonial Development and Welfare Acts

(**) Colonial Development Corporation .

(٩٣) د. ك. جرينستريت ، "Public Administration : Development and Welfare in the British Territories of West Africa during the Forties" ، فى مجلة **إيكونوميك بوليتين أوف غانا** ، العدد ١ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٣ إلى ٢٣ .

(٩٤) للإطلاع على دراسة مقارنة هامة لخبرات التخطيط الحديثة ، انظر ر. هـ. جرين "Four African Development Plans : Ghana, Kenya, Nigeria and Tanzania" ، فى مجلة **جورنال أوف موردن أفريكان ستاديز** ، العدد ٣ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٤٩ إلى ٢٧٩ .

تتضمن عددا من المشروعات غير المدروسة بعناية ، ولكن ربما لم تكن أقل فعالية من تلك التى وضعت فى الأعوام التالية .

وكانت خطط المستعمرات البريطانية والفرنسية تحدد مواقع الاستثمار بطرق مماثلة على وجه الإجمال . [٩٥] وكانت تخصص مبالغ كبيرة هامة للخدمات الاجتماعية ، لاسيما الصحة والتعليم . وفى القطاعات الاقتصادية كانت الأولوية تعطى للنقل ، الذى استأثر بقرابة أربعين فى المائة من الأموال التى أنفقها «صندوق الاستثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» فيما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٥٨ ، وبحوالى ثلاثين فى المائة من الاستثمار العام فى المستعمرات البريطانية الأربع خلال الفترة نفسها . وكانت الزراعة هى التالية على القائمة ، بحصولها على ما بين عشرين وخمسة وعشرين فى المائة من المجموع ، وكانت الصناعة (وأساسا الكهرباء والمرافق العامة الأخرى) تجئ فى المرتبة الثالثة .

وكان الجانب الأكبر من الاستثمار العام فى مجال النقل ينفق على تحسين الطرق . وكانت التطورات الهامة الوحيدة فى مجال السكك الحديدية هى تشييد خطوط قصيرة لخدمة المناجم فى موريتانيا وغينيا وسيراليون وليبيريا ، وامتدادات من جوس إلى ميدجورى (فى نيجيريا) ، ومن بوبو ديولاسّو إلى واجادوجو (فى ڤولتا العليا) . وقياس التوسع فى النقل البرى من زاوية عدد الأميال من الطرق التى تبنى يعد تمرينا يمكن أن يكون علاجا للأرق ، ولكنه كمؤشر للتغيير الاقتصادى يمكن أن يكون مضللاً . فبصرف النظر عن أن طرقا كثيرة فى أفريقيا الغربية تختفى فى موسم الأمطار ، فإنه توجد أيضا المشكلة الأساسية ، التى تُغْفَل فى بعض الأحيان ، وهى البت فيما يشكل طريقا ما فى

---

(٩٥) امتنعت عن اقتباس أرقام تفصيلية بسبب عدم استطاعتى التوفيق بين كثير من الإحصاءات الواردة فى المصادر الثانوية ، وتلزم دراسة مقارنة شاملة للتغلب على هذه الصعوبة .

اقتـصاد متـخلف . وليس يجدى كثـيرا تقديم قـوائم تفصيليـة بالأرقام «ذات الصلة» ، برغم أن ذلك يمكن عمله دون مشقة . وكل ما سنذكره هنا إنه على أساس تقـدير متحفظ زاد عـدد أميال الطرق المعـبدة بالأسفلت بحوالى عـشر مرات (بطـبيعـة الحال من أسـاس شديد الانخـفاض) فـيما بـين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ . وفى حالـة نيجيـريا ، التى درسناها فى شئ من التـفصـيل ، كان يوجد فى عام ١٩٦٣ حوالى ٨٠٠٠ ميل من الطرق **المعبدة بالأسفلت** ، مقابل أكثر قليلا من ٥٠٠ ميل فى عام ١٩٤٥ . وثمة علامة أكثر يقينا على تحسينات الطرق يزوّدنا بها عدد السيارات ، الذى زاد أيضا بحوالى عشرة أمثال فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠ . ففى عام ١٩٥٩ كان هناك أكثر قليلا من ١٨٠ ألف سيارة فى أفريقـيا الغربيـة ، منها ٩٤ ألفا فـى المستعـمرات البريطانيـة و٨٦ ألفا فى المستعمرات الفرنسية .

وقد كان التـوسع السريع فى صناعة النقل البرى حافـزا للنشاط على عدة جبهات . إذ كان يساعد على التوسع فى محصولات التصدير ؛ وكان عاملا حافزا للتجارة الداخلية ؛ وكان معاونا لرجال الصناعة ، سواء بتخفيض تكلفة تسليم المواد الأولية للمصـنع ، أو بتوزيع المنتجات التامـة الصنع على سوق أوسع . وعلى الرغم من أن السيـارات كانت متصـورة فى بادئ الأمر كتـغذية للسكك الحديدية وأداة مساعـدة لها ، فإنها استحوذت على حصـة هامة فى حركة نقل الواردات والصادرات بعد الحرب الـعالمية الثانية . وقد استـفاد النقل البرى من الابتكارات المخفِّضة للتكلفة ، مثل محرك الديزل ، ولكنه لم يكن أرخص من النقل بالسكك الحديدية ، فـيما عدا بالنسبـة لرحلات قصيرة مـعينة . وكانت ميزته التنافسيـة تنبع من سيولته الجغرافية ، وسرعته ، ومـرونته التنظيمية ، مما كان يعنى قدرته على تغيـير الأسعار بسرعة ، وتعديل جـداول المواعيد بحيث

يتعامل مع أصناف مـربحة (أو غير مـربحة) بوجه خاص ، وتوفيـر خدمة من الباب للباب .

وقد شـهد العقـد السادس بدايات نجاح مـتسق وواسع فى تطبيق المعـرفة العلمية على الزراعة الاسـتوائية . وقد تحققت أفضل النتـائج ، كما أشرنا من قـبل ، عن طريق إدخـال الأنواع الجـديدة من النبـاتات والبـذور والأسـمـدة والمبـيدات إلى النـظام الزراعى القائـم . أما حـالات الإخفـاق ، التى كـانت الحملات الإعلانية تركز عليها كـثيرا ، فكانت كلها من الطراز الذى طبق كثيرا فى أفريقـيا الغربيـة ، وهو الاضطلاع بمشروعـات «فخمـة» تبتعـد جذريا عن الممارسات القديمة . منها مثلا خطة غير عادية لإنتاج البيض فى غمبيا ، بدأت فى عام ١٩٤٨ تحت إشـراف خبـير معـروف هو الدكتور فـاولر ، ولكن تمت تصفيتها فى عام ١٩٥١ بعد أن بلغت خسارتها حوالى مليون جنيه استرلينى ، [٩٦] كمـا كان هناك مشـروع طموح آخر لميكنة الزراعـة فى نيجيـريا ، بدأ فى عام ١٩٤٩ ، أرهقتـه الجرارات الصـدئة التى كان يسـتخدمـها ، وانتـهى فى عام ١٩٥٣ . [٩٧] وقد ساد نهج أكثر حـذرا منذ بداية العقد السابع . [٩٨] فالميكنة لم تعد تعتبـر طريقًا لإحداث ثورة زراعية على الفور فى المـناطق الاستوائية ، وكف المسؤولون عن الافتـراض بأن المزارع الكبيرة مرادفة أوتوماتيكيـا للإنتاجية العالية . وكان من الآثار الجانبية مـوضع الترحيب للبحث العلمى أنه دفع الخبراء الغربيين إلى مزيد من احترام الأساليب التى يستخدمها المزارعون الأفارقة .

---

(٩٦) هارى أ. جيلى ، A History of the Gambia ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٥١ إلى ١٥٨ .

(٩٧) ك. د. س. بالدوين ، The Niger Agricultural Project ، كمبردج ، مساشوستس ، ١٩٥٧ .

(٩٨) برغم أن غانا ونيچيريا يمكنهما توفير بعض الاستثناءات لهذا التعميم .

وقد كان للمشاريع الحكومية أهميتـها على نطاق أفريقيا الغربية فى تشجيع التنمية الصناعـية منذ العقد السادس . وكان الاشتـراك الحكومى من النوع غير المباشر واضحا للغاية فى التدابير الرامـية إلى مساعدة رجال الصناعة على إقامة صناعات لإحلال الواردات وتجهيز الصادرات . وكانت هذه التدابير تشمل رسوما وحصصا للحماية من الواردات ، وإعطاء منح وقـروض رخيصة ، ومشتريات مضمـونة لمنتجات معينة ، وإعـفاءات ضريبية لـلصناعات الوليدة . [(٩٩)] وفى أفريقيا الغـربية الفرنسية فإن جـزءا مما كان يسمى استثمارًا «صنـاعيًا» كان ينفق أيضا على تنميـة الموارد المعدنية ، لاسيـما رواسب البوكسيت فى غـينيا وركاز الحديد فى موريتانيا . وكان المشروع الحكومى المبـاشر يتركز أساسا على توسيع المرافق العامة ، وبـخاصة الكهرباء . وكانت الخطة الأكـثر إثارة من هذا النوع هى «مشروع نهر الفولتا» ، الذى كان مـخططا شاملا وباهظ التكلفة لتـوليد الطاقة من مساقط المياه ، وإنتـاج الألمنيوم من البوكسيت المحلى ، ورى المزارع فى الجزء الجنوبى الشـرقى من ساحل الذهب . [(١٠٠)] وبما أن الكهرباء هى من الناحية الفعلية الشكل الوحيد الذى تدخر فيه الطاقة للصناعة الحديثة فى أفريقيا الغربيـة (وبما أن الإنتاج يمكن قيـاسه بدقة) ، فـإنها توفر عـلامة مفـيدة على مسـتوى التطور الـصناعى فى المنطقة . وفى عـام ١٩٦٢ كان مـجمـوع إنتاج الكهرباء فى كل أفريقيا الغربية ١٧٤٥ كيلووات - ساعة . وهذا المجموع يعتبر بالمعاييـر الدولية شـديد الانخفاض ، فـهو يقل عن خمس الإنتـاج فى المملكة المتحدة ، التي لديها مصادر إضافية من الطاقة وعدد أقل من السكان . ويتضح

---

(٩٩) للإطـلاع علـى دراسـتـى حـالـة ، انـظـر ، هيلينر ، Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria ، الصفحات ٣١٠ إلى ٣٢٠ ؛ بسايلور ، The Economic System of Sierra Leone ، الصفحات ١٤٧ إلى ١٥٧ .

(١٠٠) وضعت الخطط لهذا المشروع خلال العقد السادس ، ولكنه لم ينفذ إلا فى العقد التالى .

عدم استواء التطور داخل أفـريقيا الغربية من أن أربعة بلدان كانت تسـتأثر بستة وثمانين فى المـائة من مجمـوع الإنتاج ، وأن نيـچيريا وحـدها كانت تسـتأثر بخمسة وأربعين فى المائة .[(١٠١)]

ولم تجر حتـى الآن أية مقارنة مرضيـة للسياسة الفـرنسية والبريطـانية تجاه تجارة ما وراء البحار لمـتلكاتهما فى أفريقيا الغربية . إذ كانت غـالبية البحوث مركزة على عمل «مكـاتب التسويق» فى أفريقيا الغربيـة البريطانية ؛ بل إنه لم تجر أية دراسة متـعمقة لا للنظام الفرنسى للتـسويق أو للسياسة الفرنسـية بشأن الرسوم الجمـركية . وجانب كبيـر من المناقشة التالية يجب أن يعتـبر بالضرورة مناقشـة غير نهـائية .[(١٠٢)] وفى رأينا أن سيـاسات الدولتين الاسـتعـماريتين الأساسيتين كـانت بوجه عام استمراراً للسـياسات التى كانت متبـعة فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ؛ وأن هذه السياسات كانت تُعَدَّل لتأخذ فى الاعتبار متطلبين جديدين - الحاجة إلى مساعدة أوروبا على الانتـعاش فى فترة ما بعد الحرب ، والرغبـة فى تقديم تنازلات للضـغوط الأفـريقيـة ؛ وأنه بينما كـانت توجد ، حسبـما هو مسلم به عادة ، اخـتلافات هامة فى الوسـائل التى تتبعهـا فرنسا وبريطانيا ، كانت توجد أيضا بعض التماثلات الهامة التي لم يُلْتَفت إليها كثيرا .

وقد واجهت بريطانيا وفـرنسا بعد الحرب العالمية الثانيـة متاعب خطيرة فى ميزان المدفوعات ، وكانتا تعـانيان بوجه خاص عجزاً فى الدولارات التى كانت

(١٠١) كانت البلدان المنتجة الرئيسية فى عام ١٩٦٢ هى نيچيريا (٧٨٦ كيلووات/ ساعة) ، غانا (٤٣١) ، السنغال (١٧٢) ، ساحل العاج (١٢٠) .

(١٠٢) وهى تستهدف جزئيا الحفز على إجراء مزيد من البحوث فى الجوانب المهملة من هذه المواضيع : وأى باحث يجرى دراسة كاملة لأنظمة التسويق التي كانت مطبقة فى أفريقيا الغربية الفرنسية بعد عام ١٩٤٥ سيقدم إسهاما مفيدا فى التاريخ الاقتصادى الحديث للمنطقة .

الحاجة إليها ماسة لتسوية الديون المستحقة للولايات المتحدة . وفى هذه الظروف اضطلعت التجارة الإمبراطورية بدور حيوى ، لأنه كان يمكن ممارستها دون المساس بالاحتياطيات الشحيحة من الصرف الأجنبى ، كما كانت وسيلة لكسب الأموال لسداد الديون فى أماكن أخرى . أما سياسة التفضيل الإمبراطورى ، التى بدئ فى اتباعها فى العقد الرابع ، فقد استمرت ودُعِمَت بعد عام ١٩٤٥ . وفُرِضت حصص إضافية على السلع التى تستوردها المستعمرات من خارج الإمبراطورية ، واستخدمت ضوابط الصرف الأجنبى للمحافظة على احتياطيات الذهب والدولارات . وكانت هذه الضوابط جزءاً من تطورات أوسع ، هى نمو منطقة الاسترلينى ومنطقة الفرنك . ولم يؤد تطور منطقة الاسترلينى إلى تغيير النظام القائم فى أفريقيا الغربية البريطانية . غير أن إنشاء منطقة الفرنك أعقبه فى عام ١٩٤٥ إدخال فرنك الجماعة الفرنسية الأفريقية ، وتشكيل مجلس للعملات ، هو «الصندوق المركزى لفرنسا فيما وراء البحار» . (*) (١٠٣) وبهذه الطريقة اكتسبت أفريقيا الغربية الفرنسية عملة مستقلة وجهازا رسميا يماثلان الترتيبات التى اتخذت بالنسبة للمستعمرات البريطانية فى عام ١٩١٢ . (١٠٤)

وفى العقد السادس تم قدر من التخفيف للسياسات التفضيلية . ففى ذلك الحين كانت مشكلة الدولار قد فقدت حدتها ؛ ولم يعد هناك نقص فى عرض

(*) Caisse Centrale de la France d'Outre - Mer

(١٠٣) فى عام ١٩٥٥ أنشئت «مؤسسة إصدار» لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وفى عام ١٩٥٩ أصبح هذا الجهاز هو «البنك المركزى لدول أفريقيا الغربية» .

(١٠٤) كان الفرق الأساسى أن فرنك الجماعة الفرنسية الأفريقية لم يتبع التخفيضات المتعددة فى قيمة الفرنك فى فرنسا نفسها بعد الحرب ، ولذلك كانت له قيمة أعلى ، على حين أن العملات فى منطقة الجنيه الاسترلينى ظلت تصرف بسعر التعادل .

المواد الأولية الاستوائية ؛ وكان رجال الصناعة فى بريطانيا وفرنسا يحرزون تقدما فى الأسواق خارج إمبراطوريتهما ؛ كما لم يعد من الممكن تجاهل المطالب الأفريقية بفرص أوسع فى التجارة . غير أنه فى الممارسة كانت سياسة التحرير تمضى فى أفريقيا الغربية البريطانية بأسرع مما تمضى فى أفريقيا الغربية الفرنسية . فبحلول عام ١٩٦٠ كانت حصة بريطانيا فى تجارة عبر البحار لمستعمراتها فى أفريقيا الغربية أقل بحوالى خمسة وعشرين فى المائة مما كانت عليه فى عام ١٩٤٥ . وفى حالة فرنسا كان الانخفاض حوالى خمسة فى المائة فقط ، ولم يحدث ضعف ملحوظ فى الروابط الثنائية قبل قيام «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» (*) فى العقد السابع . وكان فى العقد السادس أيضا أن استخدمت الرسوم الجمركية لأول مرة لحماية الصناعات الوليدة فى أفريقيا الغربية ، بدلا من اعتبارها فقط أدوات لزيادة الإيرادات والتحكم فى اتجاه التجارة .

إن التفصيل الإمبراطورى ، برغم ما كان يقال من أنه يسعى إلى توفير مزايا للمستعمرات ، كان الدافع إليه فى المقام الأول هو الرغبة فى حماية مصالح الدول الاستعمارية . كما أن سياسة التسويق ، على النحو الذى أعيد تشكيلها به بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يُروَّج لها علي أنها لصالح الأفارقة ، ولكن يمكن اعتبارها محاولة لتعديل سير الاقتصاد المفتوح بالتخلص من التقلبات فى أسعار المنتجات وفى دخول المنتجين .

وفى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة لم تكن الحكومات الفرنسية على يقين سواء فيما يتعلق بالحاجة إلى تثبيت الأسعار نظرا للأسعار المرتفعة السائدة

(*) تغير اسمها إلى «الاتحاد الاقتصادى الأوروبى» بعد الموافقة على معاهدة «ماستريخت» فى يناير ١٩٩٦ - المترجم .

فى العالم وفى داخل النظام التفضيلى ، أو فيـما يتعلق بالوسائل التى يمكن بها تحقيقه . غير أنه كانـت تُنشأ فيما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٤٩ صناديق دعم تضمن حدًّا أدنى لأسعـار محصولات التـصدير . ففى ساحل العـاج ، مثلا ، أنشئ صندوقا البن والكاكـاو عن طريق ضرائب تفرض فى موانى التـصدير .[١٠٥] ولكن هذا الترتـيب لم يكن يلقى ترحيبًـا بين المزارعين الذين كان يفـترض أن يستفيدوا منه ، وفى عـام ١٩٥٠ قوبل اقتراح بزيادة هذه الضرائب بسلسلة من الاحتجاجات وفق الأعـراف الفرنسية الحقيقية للعـمل الفلاحى المباشر . وكان سبب اعـتراض المزارعين أن نسبة من الضـريبة تذهب إلى «الاتحاد» وتسـتخدم لدعم أسعار الفول السودانى فى السنغال ، وأن الصندوق لم يعد يعمل كجهاز لتثـبيت الأسعـار ، وأنه أصبح مجـرد أداة لتحصـيل الضرائب . وفى الفـترة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ خُفِّضت سلطات الصناديق المختلفة ، وأصبح نظام التسويق ، حسب تعبير رامـبوز ، «غير متماسك وغير حـاسم» . وفيما بين عامى ١٩٥٤ و١٩٥٦ أنشئت سلسلة من صـناديق التثبيت الجـديدة للصادرات الأساسـية من أفريقيا الغربية الفرنسـية . وكان الحافز على هذا التطور حدثان هما : بدء نظام أكثـر تحررا للرسوم الجـمركـية أصبح فى نهـاية الأمر يهدد بانـكشاف أفريقـيا الفـرنسيـة للأسعـار الأدنى التى كانت سـائدة خارج النظام التـفضـيلى ؛ ثم الانخفاض فى الأسعار العالمية للمنتـجات عند نهاية الحرب الكورية . وكان إنشاء الصناديق يرمى إلى تثبيت أسعار المنتجين وضـمان حدود دنيا للدخول ، وكان يتم تمويلهـا من ضـرائب تفـرض على المصدرين ، ورسـوم جـمـركيـة على

---

(١٠٥) توجد دراسة حالة نادرة ومهملة لنظام التسويق الفرنسى هى كتاب يڤونى - كلود رامبوز ، "La politique caféière de Côte d'Ivoire et la réforme de la caisse de stabilisation des prix du café et du cacao" ، فى مجلة **ريڤى چوريديك إى پوليتيك** ، العدد ١٩ ، ١٦٥ ، الصفحات ١٩٤ إلى ٢١٨ .

الصـادرات ، ومن صندوق مـركزى مـقـره فى باريس هو «الصندوق القـومى لتنظيم حركة المنتجات فيما وراء البحار» (*) . ومع بعض التعديلات استطاعت الصناديق بعد إصلاحـها أن تستمر قـائمة حتى وقت الاستـقلال ، بل إنها فى حالات كثيرة استمرت بعده .

وإلى أن تستكمل البحوث الضرورية سيكون من الصعب إجراء تقييم دقيق لفعالية نظام التـسويق الفرنسى . وعلى أساس الشواهد الحالية من المسـتبعد أن يكون قد حـقق نجاحا ملحـوظا قبل عـام ١٩٥٤ . أما بعد الإصـلاحات التى أجريت فى الفـترة ١٩٥٤ - ١٩٥٦ فـيبدو أنه قـد تحقق قدر مـن النجاح فى تثبيت أسعار المنتجين ، ولكن لا توجد سوى معلومات قليلة عن المسألة الأكثر حيوية الخاصة بتثبيت الدخـول . وقد تم تحديد أسعار المنتجين بأعلى قليلا من الأسعار العـالمية ، ولكن الواردات الاستهـلاكية تم تسعيـرها فى المتوسط عند مستـويات مماثلة للأسعار العـالمية . غير أنه يجـدر بالذكر أن الصناديق ، على خلاف مجـالس التسويق فى أفـريقيا الغربيـة البريطانية ، بذلت جهـودا جدية للتأثيـر فى الدخول عن طريق محـاولة السيطرة على المنتـجات التى تطرح فى الأسواق ، كمـا كانت أيضا تستـخدم احتيـاطياتها لدعم الأسعـار عندما يطرأ ضعف على السوق ، كما حدث فى النصف الثانى من العقد السادس .

ولم يكن لدى الحكومة البريطانية شك فى الرغبـة فى تثبيت الأسعار التي تدفع للمنتـجين ، ومرجـع ذلك فى الأساس أن الصـادرات من المستـعمـرات البريطانيـة كانت أكثـر انكشافا للـسوق العالميـة منها فى حالة أفـريقيا الغـربية الفرنسـية . كما أن المسـؤولين كانوا على ثقة من أن نظام التـسويق الذى أنشئ خلال الحرب باستطاعته أن يفى بهـذا الغرض . وقد نُفِّذ قدر من إعادة التنظيم المؤسسى فيما بين عامى ١٩٤٧ و١٩٤٩ ، عندما حَلَّت مـجالس سلعية مستقلة

(*) Fonds National de Régularisation des Cours des Produits d'Outre - Mer

فى كل من المستعمرات الأربع محل «مجلس الرقابة على منتجات أفريقيا الغربية» . ونتيجة لذلك فإن التغيير الوحيد الهام حدث فى عام ١٩٥٤ ، عندما أعيد تشكيل «مجالس التسويق النيجيرية» بحيث تعمل على أساس إقليمى . وبينما كانت «مجالس التسويق» لا تزال تستخدم الشركات الأجنبية كوكالات شراء ، فقد كانت تستخدم قوتها الاحتكارية لتثبيت الأسعار التى تدفع للمنتجين . وكانت سياستها المعلنة هى تحديد هذا السعر عند مستوى أدنى من السعر العالمى فى أوقات الرخاء ، واستخدام الفرق لتكوين احتياطى يمكن عندئذ أن يدفع لدعم أسعار المنتجين عندما تصبح السوق العالمية فى حالة كساد . أما فى الممارسة فقد اتخذت السياسة التى تتبعها «المجالس» مساراً مختلفًا بعض الشئ . ففى العقد التالى للحرب ، عندما كانت الأسعار تبشر بالانتعاش ، تراكمت احتياطيات هامة ، حسبما كان مخططاً . غير أنه عندما تراخى الطلب على المواد الأولية الاستوائية ، كما حدث منذ منتصف العقد السادس ، استمرت المجالس تثبت الأسعار عند مستويات أدنى قليلا من المستويات السائدة فى الأسواق الدولية ، ولذا ظلت تتحصل على الأموال ، وإن يكن على نطاق أقل كثيرا . وقد أُجْرى حساب أفاد بأن منتجى سلع التصدير فى ساحل الذهب قد فقدوا نسبة تصل إلى واحد وأربعين فى المائة من دخلهم الإجمالى الذى كان متوقعًا نتيجة للاقتطاعات التى أجرتها «مجالس التسويق» فيما بين عامى ١٩٤٧ و١٩٦١ ، وبأن المزارعين النيجيريين فقدوا فى المتوسط سبعة وعشرين فى المائة . [(١٠٦)] وهذه الاحتياطيات أُنفقت بالتأكيد فى أواخر العقد السادس وبداية العقد السابع ، ولكنها استخدمت أساسا لتمويل

---

(١٠٦) الرقم الخاص بنيجيريا هو متوسط غير مرجح للخسائر التى أصابت الكاكاو والفول السودانى ومنتجات النخيل .

المشروعـات الإنمائية الحكومية ، وليس كـما كان مخططا فى الأصل لتـعويض منتجى سلع التصدير .

وقد أدت السياسة الأولية لتثبيت الأسعار ، وما تلا ذلك من انحراف عنها ، إلى إثارة جدل واسع بين الاقتصاديين المعنيين بالتنمـية فى أفريقيا . فالزعم بأن «المجالس» قد ثبّتت الأسعار دحـضه فى أول الأمر الأستاذ باور ، وذلك فى دراسة تحظى بالشهرة الآن عن نظام التسويق فى أفريقيا الغربية البريطانية . (١٠٧) وقد أوضح باور أن الحكومة البريطانية لم تقدم أبدا تعريفا لما كانت تعنيه بالتثبيت ، وبيّن أن تثبيت أسـعار المنتجين لم يكن بالضرورة تثـبيتا للدخول لأن مـجموع متحصـلات المزارعين يتوقف علي حجم المبيعات ، وكـذلك على سعر الوحدة من منتجاتهم . والحجم لم يكن ممكنا التحكم فيه ، أو التنبؤ به ، وهو أمر له أهمية أكبر من الناحية العمـلية . كما أن تحليل باور للسجل التاريخى انتهى به إلى استنتـاج أن المجالس قد ألغت من الـناحية الفـعلية تقلبات الأسـعار أثناء الفصول ، وأنها لم تحرز إلا نجاحا محدودا فى تثبيت الأسعار من موسم لآخر ، وأنها أخفقت تمـاما فى تثبيت الدخول . والحقيـقة إن باور يرى أن الدخول لم تكن فى ظل نظام «مجالس التسويق» أكثر ثباتا مما لو كان لم يوجد أصلاً ، ثم مضى إلى القول بأن «المجالس» كان لها بوجـه عام أثر انكماشى على الاقتصاد بتقليصها للطلب ، وربما أيضا بإضعافهـا للحافز على الاستثمار فى المشروعات الإنتاجـية داخل الزراعة وخارجـها . ولم يمرّ نقد باور دون معـارضة ، ولكن بحوثا تالية أقامت الدليل على صحة حججه الرئيسية .

وقـد نشـرت دراسة باور فـى عام ١٩٥٤ ، فى وقـت كانت «مـجـالس

(١٠٧) پ. ت. باور ، West African Trade ، كمبردج ، ١٩٥٤ .

التسويق» ما زالت تقوم فيه بتجميع الأموال ، وتواصل السعى إلى تحقيق هدفها المقرر ، وهو تثبيت الأسعار . وكان هيلينر ، وقت إعداد كتابه فى عام ١٩٦٦ ، فى وضع يسمح له بتقييم أدائها فى السنوات اللاحقة . (١٠٨) وقد أكد تحليله أن «المجالس» أخفقت فى تثبيت الدخول ، وأوضح أيضا أنها تخلت من الناحية الفعلية عن أية محاولة لأن تفعل ذلك . ثم مضى هيلينر إلى القول بأن دور «المجالس» تغير فى النصف الثانى من العقد السادس ، وبأنه ينبغى فى المقام الأول اعتبارها وكالات لتشجيع التنمية الاقتصادية . كما أن دراسته الاستقصائية التفصيلية للتجربة النيجيرية انتهت به إلى أنه بينما أسيئ إنفاق بعض الاحتياطيات ، فإن بعض الأموال التى تراكمت لدى «المجالس» استثمرت على نحو مفيد فى مشروعات مختلفة ترعاها الحكومة ، لاسيما البحوث الزراعية ، وتشييد الطرق ، والصناعات المحلية . ويرى هيلينر أن المجالس قد أثبتت فعاليتها فى تعبئة مدخرات للاستثمار لولاها ما كان قد حدث استثمار : إذ لو كانت الاحتياطيات دفعت مباشرة للمزارعين ، لأنفق الجزء الأكبر من الدخل الإضافى على شراء سلع استهلاكية مستوردة ، مما كان يؤدى إلى إدامة الاقتصاد المفتوح بدلا من المساعدة على تنويعه . وتكمن قوة حجة هيلينر فى قدرته على الإشارة إلى المنجزات الفعلية . أما الإيحاء بأن الاحتياطيات كان يمكن أن تنفق بقدر أكبر من الحكمة لو أنها أعيدت إلى الفلاحين فإنما يعنى طرح سؤال عن حدث لم يقع . وعلى الرغم من ذلك فإن الشواهد الواردة فى هذا الفصل تسمح بإضافة فكرة ربما تكون مفيدة . فما دام التنويع كان يحدث فى العقد السادس نتيجة لنمو السوق ، وليس فقط من

---

(١٠٨) جيرالد ك. هيلينر ، Peasasant Agriculture, Government and Economic Growth in Nigeria ، هوموود ، إلينوى ، ١٩٦٦ .

خلال مبادرة حكومية ، فإن هناك ما يدعو إلى افتراض أنه إذا كانت الأموال التى تراكمت لدى «الصناديق» قد تركت فى أيدى المزارعين ، فإن السوق لابد أن تكون قد نمت أسرع ، وإن النفقات على السلع الاستهلاكية لابد أن تكون قد أعطت صناعات إحلال الواردات مزيدا من القوة الدافعة . (١٠٩) إن مجرد طرح هذا الاحتمال يسترعى الانتباه إلى أن الجدل حول «مجالس التسويق» هو أيضا جدل حول قضايا أوسع لا تذكر دائما بوضوح : حول المشروع الخاص إزاء المشروع العام ؛ وحول الاهتمام الذى يولى للاستهلاك كمقابل للاستثمار ؛ وحول مغزى الانفاق «المرغوب» فى عصر تعتبر «التنمية» فيه أحيانا كناية عن إعادة التوزيع .

خامسا - تعديل الاقتصاد المفتوح

تزودنا دراسة للتاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية بوجهة نظر جديدة للأحداث كانت حكرا على الاقتصاديين وعلماء السياسة . والبيّنة المقدمة فى هذا الفصل تجعل من الممكن إعادة تفسير مشكلتين محوريتين ومثيرتين للجدل هما : طبيعة التنمية الاقتصادية للمستعمرات ، ونشأة القومية الأفريقية .

وهناك اعتقاد شائع بأن التغيير الاقتصادى الهيكلى لم يكن ممكنا قبل تحقيق الاستقلال . وقبول هذا الرأى معناه إساءة فهم توقيت التغيير الاقتصادى وطابع الحكومات التى جاءت إلى السلطة فى العقد السابع . ففيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ مر الاقتصاد المفتوح بتعديلات جوهرية ، انصب أهمها على توسع

---

(١٠٩) ثمة حجة وفق هذا المفهوم واصل تطويرها سيريل إيرليتش ، "Marketing Boards in Retrospect - Myth and Reality" ، فى مركز الدراسات الأفريقية ، African Public Sector Economics ، إدنبرة ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٢١ إلى ١٤٥ .

القطاع العام ، ونقل السلطة التجارية والسياسية إلى الأفارقة ، وبدء التصنيع الحديث . ومثلما شهدت الفترة الاستعمارية استمرار الاتجاهات التى كانت ظاهرة بالفعل فى منتصف القرن الماضى ، فإن غالبية الحكومات الأفريقية الجديدة بدورها كانت تنتهج فى العقد السابع سياسات كان يجرى بالفعل تنفيذ الجانب الأساسى فيها ، أو كان متفقًا عليها فى العقد السادس .

ويجب أن تقدم فى هذه المرحلة ثلاث ملاحظات حول طبيعة التغيير الاقتصادى قبل عام ١٩٦٠ . وبدايةً من الهام إدراك أن تجديدات الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠ لم تكن فقط مبادرة حكومية ، كما يعتقد كثيرون ، ولكن جانبا منها كان ينبع من الدينامية الداخلية للاقتصاد المفتوح نفسه . فنمو الصادرات بعد عام ١٩٤٥ جعل باستطاعة السوق المحلية أن تتوسع إلى النقطة التى يمكنها عندها أن تدعم على الأقل بعض أنواع الصناعات التحويلية الحديثة . وقد أدرك أصحاب المشروعات الخاصة ، الأوروبيون والأفارقة ، هذه الفرصة الجديدة وسارعوا إلى اغتنامها . ولم يكن سلوك أفريقيا الغربية هذا الطريق الخاص نحو التغيير الهيكلى موضع تقدير واسع ، برغم أنه ليس بأية حال طريقًا فريدًا . فقد حدث نمط مماثل للتنمية خلال القرن العشرين فى أجزاء من الشرق الأقصى ، مثل اليابان وهونج كونج وتايوان ، (١١٠) وكذلك فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، لا سيما الأرجنتين والبرازيل . (١١١)

---

(١١٠) وونتاك هونج ، "Industrialisation and Trade in Manufactures : the East Asian Experience" ، فى العمل الجماعى الذى أعده بيتر ب. كينين ، روجر لورنس ، **The Open Economy** ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢١٣ إلى ٢٣٩ .

(١١١) سيلسو فورتادو ، **Economic Development of Latin America** ، كمبردج ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٧٥ إلى ٨١ .

بعد ذلك ينبغى أن يكون قد اتضح الآن أن موظفى المستعمرات كانوا أدوات للتغيير ، وكذلك منظمين له ، إذ كان لدى الحكومات ، سواء أكانت أوروبية أم أفريقية ، حرص مشترك على الإعلان عن منجزاتها ، والتهوين قدر الإمكان من إخفاقاتها . وكل من نقاد الاستعمار والمدافعين عنه يشاركون فى افتراض أن الإدارة المحلية كانت تمارس قدراً من السيطرة على الأحداث أكبر مما كانت تفعل فى حقيقة الأمر . فالحاكم كان حَكَمًا أكثر من كونه دكتاتوراً ، وكانت مهمته الوساطة بين المصالح المتنافسة : المصالح المحلية ومصالح الدولة الاستعمارية . وبحكم الضرورة كانت قيادته أشبه بقيادة «دوق يورك» (*) منها بقيادة «دوق ولنجتون» (**) . كما أن التجديدات فى السياسة كانت إلى حد كبير ردود أفعال للتغيرات فى أداء الاقتصاد المفتوح ، وللمطالب الأفريقية ، وللمطالبات الأقل ضجيجا (وإن لم تكن أقل إلحاحا) للشركات الأجنبية ، وإن جاءت ردود الأفعال هذه متأخرة فى أحيان كثيرة . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه لم يوجه اهتمام كاف لمدى ما كان للتغييرات التى أدخلت بعد الحرب العالمية الثانية من أصول فى الضغوط التى تراكمت ، والعلاجات التى درست ، خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ . ومع مقدم عام ١٩٥٠ كانت الدول الاستعمارية الرئيسية تتحرك بوضوح مع المدّ الجديد ، محاولة من ناحية استرضاء رعاياها الأفارقة ، ومن ناحية أخرى حماية المصالح التجارية الأجنبية

(*) **دوق يورك** : آل يورك أسرة ملكية انجليزية ، يرجع تاريخها إلى منح ادموند ، الإبن الخامس لإدوارد الثالث ملك انجلترا ، لقب دوق فى عام ١٣٨٥ . وقد أعتلى العرش من آل يورك إدوارد الرابع وإدوارد الخامس وريتشارد الثالث - المترجم .

(**) **أرثر ويلسلى ولنجتون** : (١٧٦٩ - ١٨٥٢) ، قائد عسكرى وسياسى بريطانى . هزم نابليون فى معركة واترلو ، وعين رئيسا للوزارة فى الفترة ١٨٢٨ - ١٨٣٠ ، كما عين قائدا للجيش البريطانى مدى الحياة (١٨٤٢ - ١٨٥٢) - المترجم .

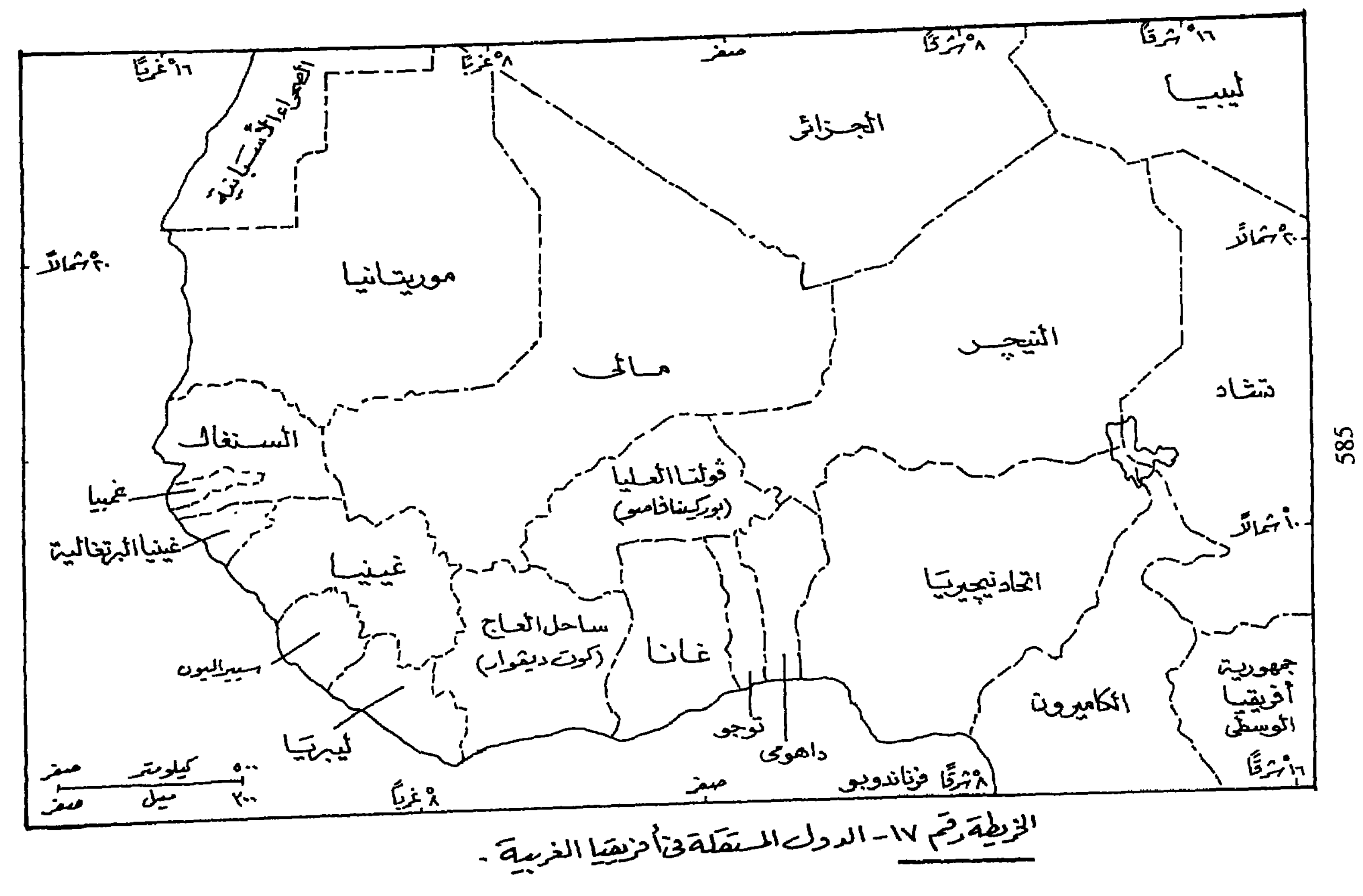
التى كان لهـا دور هام فى تدعيم ركائزها فى القـارة منذ البداية . وإذا حكمنا بهذه المعايير فإن إنهاء الاستعمار فى أفـريقيا الغربية كان واحدا من الانتصارات العظمى للاستعمار .

وأخيرا فـإن دراسة دور الحكومة فى تعـديل الاقتصاد المفـتوح تكشف عن تباين ملحوظ بين أفريقيـا الغربية الفرنسية والبريطانية . فالمستـعمرات الفرنسية كانت على وجه الإجـمال أكثر فـقرا ، وتعتمد بشـدة على رأس المال الفرنسى والأسواق الفرنسيـة والموظفين الفرنسيين . (١١٢) أما المستعـمرات البريطانية ، فـإلى جانب أنهـا كانت أكـثر ثراء ، كـانت أيضـا أقل اعتـمادا على المعـونة الإمبـراطورية والأسواق الإمبـراطورية . كما أن التعـديلات التى أدخلت على اقتصـادات أفريقيا الغـربية الفرنسية بعـد عام ١٩٤٥ أسفرت عن اندمـاج أكثر تماسكا بين «الاتحاد» وفرنسـا ، على حين أنه فى أفريقيا الغربية البـريطانية كان التجديد الاقـتصادى نابعا أساسـا من توسع الاقتصاد المفتـوح نفسه ، ومن هنا كان يمول نفسه ذاتيا إلى درجة أكبر كثـيرا . وهذا الفرق كانت له نتائج سياسية عميقة الأثر : فهو يساعد على تفـسير لماذا كان لساحل الذهب ونيچيريا السبق فى المطالبة بالاستقلال وفى تحقيقه ، ولمـاذا آثرت المستعمرات الفرنسية ، عندما عرض عليها الاستقلال فى عام ١٩٥٨ ، أن تخـتار ، باستثناء غينيا ، أن تبقى على نحو مؤقت داخل الجماعة الفرنسية . (١١٣)

---

(١١٢) هذا الفرق أوضحه إليوت ج. بيرج فى مقال هام ، "The Economic Basis of Political Choice in French West Africa" ، فى مجلة **أمريكان پوليتيكال سيانس ريڤيو** ، العدد ٥٤ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٣٩١ إلى ٤٠٥ .

(١١٣) كـان توقـيت الاسـتـقـلال على النحـو التـالى : سـاحل الذهب (غـانا) ، ١٩٥٧ ؛ غـينيـا ، ١٩٥٨ ؛ نيچيريا ١٩٦٠ ؛ الدول المكونة لاتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية» (ماعدا غينيا) ، ١٩٦٠ ؛ توجو ، ١٩٦٠ ؛ سيراليون ، ١٩٦١ ؛ غمبيا ، ١٩٦٥ .



الخريطة رقم ١٧ - الدول المستقلة في أفريقيا الغربية.

لقد قدم هذا الفصل تفسيرا اقتصاديا لبزوغ القومية الأفريقية ، وهو تفسير يتعارض أيضا مع بعض المعتقدات المنتشـرة ، وإن كانت مفرطة التبسيط . ففى المقام الأول يجب أن يكون واضحا أن الاستقلال لم يكن نتـيجة لسياسة متنورة لحكام عقدوا العزم على توجـيه الشعوب الخاضعة لهـم نحو الحكم الذاتى وفقا لخطة سامية وضعت عند بداية الفترة الاسـتعمارية . فما نعرفه الآن يوحى بأن منح الاستقلال لم يكن شـيئا آخر غير اعتـراف بعد فوات الأوان بأمر لم يكن متوقـعا . ثانيا ، من المؤكد أيضـا أن القومية الأفـريقية لم تكن مجـرد حركة جماهيـرية تلقائية للمستـضعفين موجهة ضـد سادة مستغلين يضـعون خوذات الشمس على رؤوسهم ، يقودها رجال لا يضاهى استعدادهم للتضحية بالنفس إلا تصميمهم على الاسـتمرار فى كفاحهم بما يكفى لتحسين الأحـوال المعيشية لزملائهم فى الوطن .

وكـانت المعارضـة للاستـعـمار تقـوم على تحـالف غيـر وثيق من ثلاث مجموعات مصالح رئيسـية ، هى المزارعون والتجار والعمال الأجراء ، وكلهم ارتبطوا بدرجة من اقتـصاد التبادل تميزهم عن الجانب الأكـبر من السكان . أما الزعـماء السـيـاسيـون فـقد جـاءوا من الشـرائح العليـا الأكثـر ثراء من هذه المجموعات ، ومن ممثلى مهن الأقلية المتميـزة ، مثل التعليم والصحافة والمحاماة . وكان السخط السائد بين هؤلاء الزعماء وبين الصفوف العليا من مؤيديهم ناشئا لا عن اقترابهم من خط فقر مـحدد موضوعيا (كان فى الحقيقة يـبعد كثيراً عن حياتهم) ، ولكن عن إحساسهم بحرمان نسبى كان بدوره نابعا من حقيقة أنهم يتطلعون إلى مـستويات الاسـتهلاك الأوروبيـة . وكان على القيـادة أن تصوغ برنامجا يجمع شتات هذا التحالف ، ويروق أيضا لمن لا تتطابق مصالحهم بأية حال مع مصالحها الخاصة . ونتـيجة لذلك شرعت المنظمات الوطنية فى توسيع

نطاق الساحة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بغية دعم مطالبتها بأن تكون لها صفة تمثيلية ، ومن ثم تمارس ضغطا أكبر على الدول الاستعمارية . (١١٤)

وباتخاذ وجهة نظر أكثر تفصيلا لما يعتبر ببساطة فى أغلب الأحوال معارضة «أفريقية» للاستعمار ، يصبح ممكنا ربط تطور الحركة الوطنية بأداء الاقتصاد المفتوح . والرأى الوارد هنا يجمع بين عناصر من النهج الماركسى ، والذى يرى أن تدهور الأحوال المعيشية المتدهورة يؤدى إلى وجود حالة ثورية ، وعناصر من نظرية توكفيل (*) التى تفيد بأن التغيير الثورى لا يحدث إلا بعد فترة من التقدم الاجتماعى والاقتصادى . (١١٥) وقد أوضحنا أن القومية فى أشكالها الحديثة ، كانت لها جذورها فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، عندما حدث انحدار خطير فى الأحوال المعيشية الحقيقية والمتوقعة ، فى أعقاب فترة من التقدم المتواصل ، وإن يكن متواضعا . وفيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٠ لم تكن الدخول الحقيقية ، رغم تحسنها ، ترتفع بسرعة تكفى لإرضاء تطلعات المجموعات الثلاث الأكثر ارتباطا بالاقتصاد الاستعمارى . وبعد محاولة قصيرة لاستخدام القوة فى أواخر العقد الخامس بدأ حكام المستعمرات يعترفون ، حسب مصطلحات كوسر ، «بالأدلة» التى ينبغى اتباعها قبل أن يكون ممكنا حل النزاع بقدر من الإرضاء

---

(١١٤) هذه المهمة يسرها (وجعلها ضرورية) توسيع حق التصويت ، وإدخال الانتخابات المحلية ، بعد عام ١٩٤٥ .

(*) الكسيس دى توكفيل : (١٨٠٥ - ١٨٥٩) ، سياسى فرنسى ، برز فى ميدان السياسة الفرنسية ، وبخاصة قبيل ثورة عام ١٨٤٨ وبعدها . من أهم مؤلفاته «النظام القديم والثورة» (عام ١٨٥٦) ، الذى يصل فيه بين تاريخ فرنسا فى عهد الثورة الكبرى وتاريخها السابق - المترجم .

(١١٥) جيمس س. دافيز ، "Towards a Theory of Revolution" ، فى مجلة **أمريكان سوشيولوجيكال ريفيو** ، العدد ٢٧ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٥ إلى ١٩ .

للطرفين .[١١٦] وخلال العقد السادس أدت عودة الرخاء ، وروح التعاون الجديدة التى نمت بين الزعماء الأفارقة والمسؤولون الاستعماريين ، إلى تعزيز الحركة الوطنية ، وإلى تغيير غير ظاهر فيها . وبدأ الزعماء وأتباعهم الأساسيون يبلغون الأهداف التى حددوها لأنفسهم ، وأخذوا يتشاجرون حول أسلاب نصر لم يعد موضع منازعة .[١١٧] كما اكتسبوا تقديرا أكثر واقعية للصعاب التى ينطوى عليها تحقيق تعمير أساسى للاقتصاد . وذلك يفسر السبب فى أن الحركة الوطنية كانت تفتقر إلى مضاء ثورى ، وفى أن الفترة التى أعقبت الاستقلال مباشرة شهدت استمراراً للسياسات القائمة ، بدلا من قطيعة حادة مع الماضى .

---

(١١٦) لويس أ. كوسر ، "The Termination of Conflict" ، فى مجلة **چورنال أوف كونفلكت ريزوليوشن** ، العدد ١١ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٧٠ إلى ١٨٣ .

(١١٧) انفرط عقد أفريقيا الغربية الفرنسية بعد الاستقلال ، وكان مرجع ذلك إلى حد كبير أن المستعمرات الغنية ، وبخاصة ساحل العاج ، لم تكن تريد الاستمرار فى تقديم معونات مالية للأجزاء الفقيرة من «الاتحاد» .

الفصل الثامن

رؤية استعادية للاقتصاد

كانت الاستراتيجية التى اتبعناها فى هذا الكتاب هى إيراد الحجة فى بادئ الأمر ، ثم تطويرها بعد ذلك ، خطوة خطوة ، فى الفصول المتعاقبة . ونتيجة لذلك فإننا لم ندخر شيئا نكشف عنه فى هذه الصفحات الأخيرة التى سنستعيد فيها بإيجاز ، النقاط الرئيسية لما أوردناه .

وقد كان الموضوع المحورى لهذه الدراسة هو تفاعل العوامل الداخلية والخارجية المختلفة التى حددت بنية اقتصاد السوق وأدائه . فالآراء القديمة عن تطور اقتصاد أفريقيا الغربية كانت تؤكد على أهمية التأثيرات الخارجية ، لاسيما الحكم الاستعمارى ، وتركز على فترة زمنية حديثة وقصيرة نسبيا . وهى ترى أن حكام المستعمرات بدأوا باقتصاد كفاف ثابت على حاله ، وأنهم أحدثوا تحولا كاد أن يكون مثيرا للإعجاب بدرجة لا تقل عما تحقق ذات يوم مع الخبز والسمك (*) . وقد أشار هذا الكتاب إلى عدم الدقة الذى تنطوى عليه خرافة «أفريقيا البدائية» ، وأبرز دور الأهالى ، وغطى فترة زمنية طويلة . غير أن هذه الدراسة بيّنت أيضا أن ما أصبح يعرف «بوجهة النظر الأفريقية» هو إلى حد ما اسم على غير مسمًّى ينبع من خرافة «أفريقيا المرحة» ، ومن إيمان مبالغ فيه بالتضامن الجماعى لمجتمعات ما قبل الصناعة . والواقع أنه توجد وجهات نظر

(*) إشارة إلى قصة واردة فى الإنجيل فحواها أن جموعا كبيرة التفت حوال السيد المسيح ، ولم يكن لدى تلاميذه غير بضعة أرغفة وقليل من السمك . ولكنه بمعجزة إلهية ظل يوزع حتى نال الجميع كفايتهم – المترجم .

أفريقــية مختلــفة ، يلزم تحليل كل منها حــتى يمكن بناء رواية مرضيــة للتاريخ الاقتصادى الأهلى .

والتفســير المقدم هنا يشرح الثـبات والتغييـر فى اقتصاد السوق باســتخدام مفاهيم مألوفة للمؤرخين والاقتــصاديين المتخصصين فى دراسة أجزاء أخرى من العالم المتخلف . والتحليل الذى يتضمنه الفصل الثانى هو فى الأساس تعقيب على القالب النمطى الذى يقدم عادة من المجتمع «التــقليدى» . فذكرنا أن قيمة هذا المفهوم مشكوك فيها لأنه يبالغ كثـيرا فى الاختلافات بين أهداف مجتمعات ما قبل الصناعــة والمجتمعات الصناعــية ، ولأن السمات المميزة المؤســسية التى يصفهــا سمات ضعيفــة الأساس فى حقيقة الأمــر . ذلك أن الأنماط المثالية لا ترمى إلى تمثيل الواقع ، وإنمــا يفترض فيــها أن تنيره . وعندمــا لا تفعل ذلك فإنها لا تســفر إلا عن توجيه البــحوث إلى مسالك خــادعة . وهى على غرار الأفكار الأفلاطونية يلزم الإبقاء عليها فى أبراجها الــسماوية . فقد كان اقتصاد ما قبل الاستعمار يتمـيز بالتشعب والكفاءة والقدرة على التكيف ، ووصل إلى مرحلة متقدمــة نسبيا من الرأسمالية التجــارية قبل وقت طويل من وصول تأثير العالم الغربى إلى أفريقيا . ولــم تكن إرادة الإنجاز هى الشيئ المفتقد ،[1] ولكن وسائل الإنجاز هى التى كــانت محدودة . فتوسع الســوق المحلية لم تكن تبطئه عوامل جمود مؤسسى تحددها قيم مناهضة للرأســمالية ، وإنما عقبات اقتصادية يمكن التعرف عليــها ، لاسيما قصور الطلب الفــعال ، الذى كان يرتبط بدوره بنسبة الأرض إلى الأيدى العاملة وبتكاليف التوزيع المرتفعة . وأوضحنا أن لهذا

---

(١) إن نظرية س. مـاكليلاند المثيـرة ، المعروضـة فى كتـابه **The Achieving Society** ، برنستون ، ١٩٦١ ، ليست لها صلة كبيرة بأفريقيا الغربية .

الاستنتاج أهميته فى فهم ماضى أفريقيا الغربية (وحاضرها) ، وإنه يتفق أيضا مع البحوث الحديثة عن أنحاء أخرى من العالم المتخلف . [٢]

وقد تناول الفصل الثالث مسألة أن هذه العقبات الداخلية كان يمكن التغلب عليها عن طريق التجارة الدولية . واستخدم مفهوم الثنائية لتفسير السبب فى إخفاق العلاقات الاقتصادية الخارجية التى كانت قائمة قبل القرن التاسع عشر فى إقامة روابط قوية مفيدة مع الاقتصاد المحلى . واشتمل هذا النهج على دراسة لاقتصاديات إنتاج الرقيق ، وكذلك بطريقة أكثر تقليدية لدور الأفارقة فى الاتجار بالرقيق . وخلصت هذه الدراسة إلى أن التجارة عبر الصحراء الكبرى وعبر المحيط الأطلسى كانت مربحة على المستوي الخاص ، ولكن منافعها الاجتماعية كانت فى أفضل الأحوال محدودة ، وفى بعض الحالات منعدمة .

وذكرنا فى الفصل الرابع أن المرحلة المبكرة من القرن التاسع عشر شهدت بداية التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية ، بمعنى أن البنية الاقتصادية التى بدأت تتشكل فى ذلك الوقت هى من الناحية الجوهرية البنية التى كانت موجودة عند ختام عصر الاستعمار . وقد تم تحليل تاريخ القرن التاسع عشر من زاوية نظرية السلع الأساسية [٣] التى استخدمت لتبيان كيف كان نمو

---

(٢) انظر ، موريس د. موريس ، "Towards a Reinterpretation of Nineteenth - Century Indian Economic History" فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٢٣ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٦٠٦ إلى ٦١٨ ؛ ت. إسكارليت إبشتاين ، **Capitalism, Primitive and Modern : Some Aspects of Tolai Economic Growth** ، كانبيرا ١٩٦٨ ؛ داڤيد بيت ، **Tradition and Economic Progress in Samoa** ، أكسفورد ، ١٩٧٠ .

(٣) من أجل الاطلاع على مناقشة للدور التاريخى للتجارة الخارجية فى تشجيع التنمية ، انظر ، ك. بيريل ، "International Trade and the Rate of Economic Growth" ، فى مجلة **إيكونوميك هيستورى ريڤيو** ، العدد ١٢ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٣٥١ إلى ٣٥٩ .

صادرات الزيوت النباتية يعبئ عوامل الإنتاج داخل الاقتصاد المحلى ، ويؤدى للمرة الأولى إلى تكامل قطاعات التبادل الداخلى والخارجى . وقد خلق هذا التطور توترات داخل أفريقيا بنقله القوة الاقتصادية من أيدى بضعة مصدّرين كبار إلى مزارعين صغار كثيرى العدد ، كما أنه أدخل المنتجين فى التقلبات الدورية التى تولدها أوروبا الصناعية . وذكرنا أن التغيرات الهيكلية الأولية والأداء اللاحق للصادرات «المشروعة» الجديدة ، كانت ذات أهمية محورية فى فهم دوافع وتوقيت التكالب على أفريقيا الغربية فى أواخر القرن التاسع عشر .

وقد أوجزنا فى الفصل الخامس خصائص هذا الاقتصاد التصديرى النامى ، وطبقناها على فترة الحكم الاستعمارى ، وعرضنا مفهومى الاقتصاد «المفتوح» والاقتصاد «المغلق» ، واستكملنا جوانبهما ليتلاءما مع ظروف أفريقيا الغربية ، ويتوافقا مع مقاصد التاريخ لا مقاصد السياسة الاقتصادية . فتم إعداد رسم بيانى لأداء اقتصادات أفريقيا الغربية بالاعتماد على معدل التبادل الذى استخدم لتحديد فترات انكماش السوق ونموها . وذكرنا أن آثار المضاعف لصادرات السلع الأساسية كانت فى الاقتصادات المفتوحة القائمة على منتجين «فلاحين» محليين أضعف منها فى بلدان الاستيطان الحديث ، مثل كندا واستراليا ، حيث كانت تتوفر مقادير أكبر من رأس المال والمهارات ، وحيث كانت السياسة الاقتصادية تتمتع بدرجة أكبر من الاستقلال . وفى الوقت نفسه رأينا أن الاقتصادات المفتوحة التى كانت تعتمد على صادرات «الفلاحين» أقامت روابط أقوى من تلك التى أقامتها الاقتصادات المغلقة على نفسها والمرتبطة بالتعدين والمزارع التجارية وصناعات التعدين ، حيث لم تكن توجد سوى صلة محدودة بين القطاعين «الحديث» والمحلى ، وحيث كان الاتجاه إلى تسرب مكاسب التجارة الخارجية إلى الخارج أكثر وضوحا .

وركز الفصل السادس على نمو الصادرات خلال النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) ، وأجرى تقييما للمساهمات الأجنبية والأهلية فى استكمال الاقتصاد المفتوح . ورأينا أن الدور الأجنبى ، برغم أنه كان ضروريا للتوسع الذى تحقق ، إنما كان عامل تشجيع لعملية كانت تمضى قدما قبل تقسيم أفريقيا . فالتجديدات فى القطاع الزراعى الرئيسى قام بها المزارعون الأفارقة أنفسهم . كما أن المنتجين من الأهالى من جميع المجموعات العرقية ، سواء كانوا فى الغابات أو فى السفانا ، وسواء كانوا يزرعون محصولات سنوية أو محصولات تعمر أكثر من سنتين ، وسواء كانوا مسلمين أو مسيحيين (أولا هذا ولا ذاك) ، أثبتوا أنهم كانوا سريعى الاستجابة للحوافز النقدية ، وأنهم كانوا مهيأين للسفر إلى أماكن بعيدة ، وأنهم كانوا راغبين فى تجربة محصولات جديدة وتقنيات جديدة لإدارة المزارع ، وأنهم كانوا على استعداد ، عند الحاجة ، لتوفير رأس المال الاجتماعى الثابت (فى شكل طرق وجسور) قبل أن تتحرك الحكومة للعمل . ولم يُقْض على ما يسمى المجتمع «التقليدى» : فتوسع الصادرات كان ينطوى على قدر معين من التغيير الاجتماعى ، كما يوضح مثال تدهور تجارة الرقيق ، ولكن بوجه عام استمرت المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية التى كانت موجودة قبل الاستعمار ، وأثبتت قدرتها الوظيفية فى تطور الاقتصاد المفتوح . وقد بحثنا تعبئة عوامل الإنتاج المحلية من زاوية نظرية منفذ تصريف الفائض للتجارة الدولية ، وهى نظرية عُدِّلت لتأخذ فى الاعتبار الشواهد التاريخية المرتبطة بدور المنتجين الأفارقة .

وحدد الفصل السابع عناصر الاختلال الوظيفى التى أدت إلى تعديل الاقتصاد المفتوح خلال النصف الثانى من الفترة الاستعمارية (١٩٣٠ - ١٩٦٠) . ووجهنا الاهتمام فى البداية إلى الاختلافات داخل قطاع التصدير ، وإلى التطورات فى الاقتصاد المحلى بغية التأكيد على أهمية الحجم الكمى للسوق ،

ومداها الجغرافى ، والتكوين الاجتماعى للمشتغلين بأنشطة التبادل .[٤] ثم ربطنا هذا التحليل بالتغيرات فى المعدل السلعى للتبادل ومعدل التبادل الدَخْلى فى محاولة لتفسير سبب تعرض الاقتصاد المفتوح لتوترات عنيفة بعد عام ١٩٣٠ . وذكرنا أن فترة التوتر هذه ارتبطت موضوعيا بنهوض الحركة الوطنية ، وببدايات التصنيع ، وبعد عام ١٩٤٥ بدأت الحكومة تتدخل فى السير «الطبيعى» للاقتصاد . وفى الوقت نفسه أخذ النمو داخل قطاعات التصدير القائمة يقود ، على الأقل فى بعض البلدان ، إلى التنمية ، أى إلى تغير هيكلى يشمل إدخال الصناعات التحويلية الحديثة . كما أن ظهور هذه السمات المميزة الجديدة عند ختام الفترة الاستعمارية يجعل من تحقيق الاستقلال نقطة ختامية مناسبة لهذه الدراسة .

وفى داخل كل مؤرخ يوجد باحث فى الأخلاق . والعظة الأخلاقية فى هذا الكتاب هى فى الأساس عظة تعليمية ، وإن تكن لها تداعيات عملية ، فقد سعى التاريخ المقدم هنا إلى توجيه الانتباه بعيدا عن مغامرات القادة العظام وانتصاراتهم ، فى الماضى والحاضر ، ونحو أنشطة الأغلبية الساحقة من الأفارقة الذين لم يحتلوا أبدا مكانا ضمن النخبة . وهذا التحول فى التركيز يمكن أن تكون له نتائج نافعة إذا يشجع الباحثين على الخروج من دهاليز السلطة المكيفة الهواء والمغامرة فى المزارع والأسواق ، كما يمكن أن تكون له بعض الاستخدامات العملية إذا كان يذكِّر من يصوغون السياسة ويمارسون السلطة بأن مهارات الأفارقة العاديين وقدراتهم ربما كانت أعظم ما تمتلكه القارة من أصول . وذلك درس يستطيع الحاضر ، وينبغى له ، أن يتعلمه من الماضى .

---

(٤) فى أفريقيا الغربية استمر القطاع «التقليدى» وتوسع بسبب نمو الصادرات . أما فى بعض أجزاء العالم الأخرى فقد استمر لأنه ظل معزولا عن قطاع التجارة الخارجية . انظر ، تشى – مينج هو ، "Economic Dualism : the Case of China, 1840 - 1937" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٢٣ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٢٧٧ إلى ٢٩٧ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثبت المراجع

ثبت المراجع هو أساس جميع الدراسات الأكاديمية ، كما أن له أهمية خاصة فى تيسير تناول موضوعات جديدة بصورة مستقلة وبعيدا عن مجموعة صغيرة من المتخصصين . وفيما يلى المبادىء التى حكمت تجميع هذا الثبت وتنظيمه .

١ - تتكون القيود من الكتب والمقالات التى نشرت منذ عام ١٩٤٥ ، وإن تكن قليلة ، كذلك أُدرجت الأعمال المبكرة ذات الأهمية البارزة .

٢ - يشتمل الثبت على غالبية الأعمال الثانوية التى عرفت بوصفها تاريخا اقتصادياً ، ولكنه لايتضمن إلا انتقاءً محدوداً من مساهمات مؤرخين سياسيين وجغرافيين واقتصاديين وأنثروبولوچيين تعد أيضا ذات صلة بدراسة التاريخ الاقتصادى .

٣ - رُتِّبت القيود تحت عناوين فصول هذا الكتاب . ويعكس التخصيص ، وإن لم يكن بدقة شديدة ، استخدام مختلف المواد ، ولكنه لا يعني أن الأعمال المعنية ليست لها قيمة فى سياقات أخرى . وهناك بضع دراسات تحت أكثر من عنوان فصل واحد . ولم ترد بالثبت قيود بالنسبة للفصلين الأول والثامن (الأخير) لأن هذين الفصلين لايشملان إلا ملاحظات استهلالية وختامية .

٤ - الكتب يشار إليها فى الثبت بادراج إسم المؤلف والعنوان ومكان النشر (إذا كان الكتاب قد نشر خارج لندن) وتاريخ النشر . أما المقالات فيشار إليها باسم كاتب المقال وعنوانه ، واسم المجلة التى نشر بها ، ورقم عدد المجلة (إذا كان متاحا) ، وسنة النشر ، وأرقام الصفحات التى ورد بها . وإذا كان الكاتب قد نشر نفس المقال فى أكثر من مناسبة ، فلم يدرج هنا إلا أحدث تاريخ للنشر .

الفصل الثانى - الاقتصاد المحلى : هيكله ووظائفه

Agboola, S. A. 'The Introduction and Spread of Cassava in Western Nigeria', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 3, 1968, pp. 369-86.

Ames, David W., 'The Economic Basis of Wolof Polygyny', *Southwestern Journal of Anthropology*, II, 1955, pp. 391-403.

–. 'The Use of a Transitional Cloth-money Token among the Wolof', *American Anthropologist*, 57, 1955, pp. 1016-23.

Anyane, S. La, *Ghana Agriculture,* 1963.

Arhin, K., 'Status Differentiation in Ashanti in the Nineteenth Century : a Preliminary Study', *Research Review,* Institute of African Studies, University of Ghana, 4, 1968, pp. 34-52.

–, 'Aspects of Ashanti Northern Trade in the Nineteenth Century', Africa, 40, 1970, pp. 363-73.

Arnold, Rosemary, 'Separation of Trade and Market : Great Market of Whydah', in *Trade and Market in the Early Empires',* ed. Karl Polanyi et. al., Glencoe 1957, pp. 177-87.

Aymo, G., 'Notes de sociologie et de linguistique sur Ghadamès', *Bulletin de Liaison Saharienne,* 10 , 1959, pp. 1290-57.

Baker, H. G., 'Comments on the Thesis that there was a Major Centre of Plant Domestication Near the Headwaters of the River Niger', *Journal of African History,* 3, 1962, pp. 229-33.

Barbour, K. M., and Prothero, R. M., eds, *Essays on African Population,* 1961.

Bascom, William R., 'The Esusu : a Credit Institution of the Yoruba', *Journal of the Royal Anthropological Institute,* 82, 1952, pp. 63-9.

–, 'Urbanization among the Yoruba', American Journal of Sociology, 60, 1955, pp. 46-54.

–, 'Les premicrs fondemonts historiques de l'urbanisme Yoruba', *Présence Africaine,* 23, 1958-9, pp. 22-40.

–, 'Urbanism as a Traditional African Pattern', *Sociological Review,* 7, 1959, pp. 29-43.

Biebuyck, Daniel, ed., *African Agrarian Systems,* 1963.

Bohannan, Paul, 'Some Principles of Exchange and Investment among the Tiv', *American Anthropologist,* 57, 1955, pp. 60-70.

–, and Bohannan, Laura, *Tiv Economy,* 1968.

–, and Dalton, George, eds, *Markets in Africa,* Evanston 1962.

Bray, Jennifer M., 'The Organization of Traditional Weaving in Iseyin, Nigeria', *Africa*, 38, 1968, pp. 270-80.

Buchanan, K. M., and Pugh, J. C., *Land and People in Nigeria*, 1955.

Callaway, Archibald, 'From Traditional Crafts to Modern Industries', *Odu*, 2, 1965, pp. 28-51.

Capot-Rey, R., and Damade, W., 'Irrigation et structure agraire à Tamentit', *Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes*, 21, 1962, pp. 99-119.

Carter, G. F., 'Archaeological Maize in West Africa : a Discussion of Stanton and Willett', *Man*, 64. 1964, pp. 85-6.

Cauneille, J., and Dubief, J., 'Les Reguibat Legouacem : chronologic et nomadisme', *Bulletin de l'IFAN*, B. 17, 1955, pp. 528-50.

Centre of African Studies. *Markets and Marketing in West Africa*, Edinburgh 1966 (mimeo.).

Chilver, E. M., 'Nineteenth-Century Trade in the Bamenda Grassfields, Southern Cameroons', *Afrika und Übersee*, 45, 1961, pp. 233-58.

Cissoko, Sèkéné-Mody, 'Famines et épidémies à Tombouctou et dans la boucle du Niger du XVI^e au XVIII^e siècle', *Bulletin de l' IFAN*, B, 30, 1968, PP. 806-21.

Clarke, J. Desmond, 'The Spread of Food Production in Sub-Saharan Africa', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 211-28.

–, The *Prehistory of Africa*, 1970.

Cohen, Abner, 'The Social Organization of Credit in a West African Cattle Market', *Africa*, 35, 1965, pp. 8-20.

Cohen, Ronald, 'Some Aspects of Institutionalized Exchange : a Kanuri Example', *Cahiers d'Études Africaines*, 5, 1965. pp. 353-69.

–, 'The Dynamics of Feudalism in Bornu', *Boston University Papers on Africa*, 2, 1966, pp. 87-105.

Coquery-Vidrovitch, Catherine, 'Anthropologie Politique et historique de l'Afrique noire'. *Annales*, 24, 1969, pp. 142-63.

–, 'Recherches sur un mode de production africain', *Pensée*, 144, 1969, pp. 3-20.

Daget, G., and Ligers, Z., 'Une ancienne industrie malienne : les pipes en terre', *Bulletin de l'IFAN*, B, 24, 1962, pp. 12-53.

Davies, Oliver, 'The Origins of Agriculture in West Africa', *Current Anthropology*, 9. 1968, pp. 479-82.

Deme, Kalidou, 'Les classes sociales dans le Sénégal précoloniale'. *Pensée*, 130, 1966, pp. 11-33.

Diarra, S., 'La pêche fluviale au Niger', *Revue de Géographie de l'Afrique Occidentale*, 3. 1966, pp. 61-81.

Dickson, K. B., 'The Agricultural Landscape of Southern Ghana and Ashante-Brong Ahafo : 1800-1850', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 9. 1964, pp. 25-35.

–, 'Trade Patterns in Ghana at the Beginning of the Eighteenth Century', *Geographical Review*, 56, 1966, pp. 417-31.

Doijahn, V. R., and Tholley. A. S., 'A Provisional History of the Limba, with Special Reference to Tonko Limba Chiefdom', *Sierra Leone Studies*, 12, 1959, pp. 273-83.

Doutressoule, G., *L'clevage in Afrique occidentale française*, Paris 1947.

Dumanowski, Boleslaw, 'The Influencc of Geographical Environments on the Distribution and Density of Population in Africa', *Africana Bulletin*, 9, 1968, pp. 9-33.

Dupire, Marguerite, 'Organisation sociale du travail dans la palmeraie Adioukrou (basse Côte d'Ivoire)', *Revue de línstitut de Sociologie Solvay*, 2. 1956, pp. 371-92.

–, *Peuls nomades*, Paris 1962.

Edokpayi, S. I., 'The Niger and the Benue in Nigeria's Economy : Past, Present and Future', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 3, 1961, pp. 68-79.

Fage, John D., 'Some Remarks on Beade and Trade in Lower Guinea in the Sixteenth and Seventeenth Centuries', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 343-7.

–, 'Some Thoughts on Migration and Urban Settlement', in *Urbanization and Migration in West Africa*, ed. Hilda Kuper. Berkeley 1965, pp. 39-49.

–, and Oliver, R. A., eds, *Papers in African Prehistory*, Cambridge 1970.

Fagg, B. E. B. 'The Nok Culture in Pre-History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 1, 1959, pp. 288-93.

Fallers, Lloyd, 'Are African Cultivators to be Called "Peasants"?', *Current Authropology*, 2, 1961, pp. 108-10.

Fisher, Allan G. B., and Fisher, Humphrey J., *Slavery and Muslim Society in Africa*, 1970.

Forde, C. Daryll, 'The Cultural Map of West Africa : Successive Adaptations to Tropical Forest and Grasslands', in *Cultures and Societies of Africa*, ed. Simon and Phoebe Ottenberg, New York 1960, pp. 116-38.

Gallais, J., 'La signification du village en Afrique soudanienne de l'Ouest', *Cahiers de Sociologie Économique*, 2, 1960 , pp. 128-62.

Gery, R., 'Une industrie autochtone nigérienne : les sauniers du Manga', *Bulletin de l'IFAN, B*, 14, 1952, pp. 309-20.

Glanville, R. R., 'Salt and the Salt Industry of the Northern Province', *Sierra Leone Studies*, 16, 1930, pp. 52-6.

Goody, Jack, *Technology, Tradition, and the State in Africa*, 1971.

–, and Mustapha, T. M., 'The Caravan Route from Kano to Salaga', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1967, pp. 611-16.

Grandin, Capitaine, 'Notes sur l'industrie et le commerce du sel au Kawar et en Agram', *Bulletin de l'IFAN, B*, 13, 1951, pp. 488-533.

Green, M. M., *Igbo Village Affairs*, 1947.

Guèye, Youssouf, 'Essai sur les causes et les conséquences de la micropropriété au Fouta-Toro', *Bulletin de l'IFAN, B*, 19, 1957, pp. 28-42.

Halpern, Jan, 'Traditional Economy in West Africa', *Africana Bulletin*, 7, 1967, pp. 91-112.

Harris, Jack S., 'Some Aspects of Slavery in South-Eastern Nigeria', *Journal of Negro History*, 27, 1942, pp. 37-54.

Harris, Rosemary, 'The Influence of Ecological Factors and External Relations on the Mbembe Tribes of South-East Nigeria', *Africa*, 32, 1962, pp. 38-52.

Havinden, M. A., 'The History of Crop Cultivation in West Africa : a Bibliographical Guide', *Economic History Review*, 23, 1970, pp. 532-55.

Helleiner, Gerald K., 'Typology in Development Theory : The Land Surplus Economy (Nigeria)', *Food Research Institute Studies*, 6, 1966, pp. 181-94.

Hill, Polly, 'Some Characteristics of Indigenous West African Economic Enterprise', *Economic Bulletin of Ghana*, 6, 1962, pp. 3-14.

–, 'Notes on Traditional Market Authority and Market Periodicity in West Africa', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 295-311.

–, 'Landlords and Brokers : a West African Trading System', *Cahiers d'Études Africaines*, 6, 1966, pp. 349-66.

–, *Studies in Rural Capitalism in West Africa*, Cambridge 1970.

Hiskett, E. M., 'City of History : the Story of Kano', *West African Review*, 28, 1957, pp. 849-56.

–, 'Materials Relating to the Cowry Currency of the Western Sudan', *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 29, 1966, pp. 122-42 and 339-66.

Hodder, B. W., 'Some Comments on the Origins of Traditional Markets in Africa South of the Sahara', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 36, 1965. pp. 97-105.

–, 'Some Comments on Markets and Market Periodicity', in *Markets and Marketing in West Africa*, Centre of African Studies, University of Edinburgh 1966 (mimeo.), pp. 97-106.

–, and Ukwu, U. I., *Markets in West Africa*, Ibadan 1969.

Holas, B., 'Les peuplements de la Côte d'Ivoire', *Cahiers Charles de Foucauld*, 35, 1954, pp. 49-69.

–, 'Les poids à peser l'or', *Notes Africaines*, 104, 1964, pp. 113-16.

Hopen, Edward C., *The Pastoral Fulbe Family in Gwandu*, 1958.

Hopkins, A. G., 'Underdevelopment in the Empires of the Western Sudan,', *Past & Present*, 37, 1967, pp. 149-56, and the 'Rejoinder' by Professor Malowist, ibid., pp. 157-62.

Horton, Robin, 'The Ohu System of Slavery in a Northern Ibo Village-Group', *Africa*, 24, 1954-pp. 311-36.

–, 'African Traditional Thought and Western Science', *Africa*, 37, 1967, pp. 50-71 and 155-87.

Huard, Paul, 'Contribution à l'étudo du cheval, du fer et du chameau au Sahara oriental', *Bulletin de l'IFAN*, B, 22, 1960, pp. 134-78.

Hunter, J. M., 'Seasonal Hunger in a Part of the West African Savanna : a Survey of Bodyweights in Nangodi, N.E. Ghana', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 41, 1967, pp. 167-86.

Hurault, J., 'Antagonisme de l'agriculture de l'élevage sur les hauts plateaux de l'Adamawa', *Etudes Rurales*, 15- 1964, pp. 22-71.

Hymer, Stephen H., 'Economic Forms in Pre-Colonial Ghana', *Journal of Economic History*, 31, 1970, pp. 33-50.

Jacquemond, S., 'Les pêcheurs de la boucle du Niger', *Bulletin du Comité de Travaux Historiques et Scientifiques, Section de Géographie*, 71, 1958, pp. 103-55.

Jeffreys, M. D. W., 'Some Ncgro Curreneies ın Nigeria', *South African Museums' Association Bulletin*, 5. 1954, pp. 405-16.

–. 'How Ancient is West African Maize?', *Afrıca*, 33, 1963. pp. 115-31.

Johansson. Sven-Olaf, *Nigerian Currencies*, Norrköping 1967.

Johnston, Bruce F., *The Staple Food Economies of Western Tropical Africa*, Stanford 1958.

Johnson, Marion, 'The Nineteenth-Century Gold "Mithqal" in West and North Africa', *Journal of African History*, 9, 1968, pp. 547-69.

–, 'The Cowrie Currencies of West Africa', *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 17-49 and 331-53.

Jones, William O., *Manioc in Africa*, Stanford 1959.

–, 'The Food and Agricultural Economies of Tropical Africa : a Summary View', *Food Research Institute Studies*, 2, 1961, pp. 3-20.

Kabore, Gomkoudougou V., 'Caractère "féodale" du système politique mossi', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 609-63.

Karpinski, Rafal, 'Considérations sur les échanges de caractère local et extérieur de la Sénégambie dans la deuxième moitié du XV° et au début du XVI° siècle'. *Africana Bulletin*, 8, 1968, pp. 65-84.

Kirk-Greene, A. H. M., 'The Major Currencies in Nigerian History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 2, 1960, pp. 132-50.

Krapf-Askari, *Eva, Yorubu Towns and Cities*, Oxford 1969.

Krieger, Kurt, 'Kola-Karawanen. Ein Beitrag zur Geschichte des Hausahandels', *Mitteilungen des Instituts für Orientforschung*, 2, 1954, pp. 289-324.

–, 'Notizen zur Eisengewinnung der Hausa', *Zeitschrift für Ethnologie*, 88, 1963,pp. 318-31.

Kup, A. P., 'An Account of the Tribal Distribution of Sierra Leone', *Man*, 60, 1960, pp. 116-19.

Latham, A. J. H., 'Currency, Credit and Capitalism on the Cross River in the Pre-Colonial Era', *Journal of African History*, 12, 1971, pp. 599-605.

Lawson, Rowena M., 'The Traditional Utilisation of Labour in Agriculture in the Lower Volta, Ghana', *Economic Bulletin of Ghana*, 12, 1968, pp. 54-61.

Levtzion, N., *Muslims and Chiefs in West Africa*, 1968.

Lewicki, Tadeusz, 'Animal Husbandry among Medieval Agricultural People of Western and Middle Sudan', *Acta Ethnographica*, 14, 1965, pp. 165-78.

Lhote, Henri, 'Le cheval et le chameau dans les peintures et les gravures rupestres du Sahara', *Bulletin de l'IFAN*, B, 15, 1953, pp. 1138-1228.

–, 'L'extraordinaira aventure des Peuls', *Présence Africaine*, 22, 1958, pp. 48-67.

Lloyd, P. C., 'Craft Organisation in Yoruba Towns', *Africa*, 23, 1953, pp. 30-44.

–, *Yoruba Land Law*, 1962.

Lo, Capitaine. 'Les *foggaras* du Tidikelt', *Travaux de l'Institut des Recherches Sahariennes*, 10, 1953, pp. 139-79; 11, 1954, pp. 49-77.

Lombard, Jacques. 'Aperçu sur la technologie et l'artisanat Bariba', *Études Dahoméennes*, 18, 1957, pp. 5-60.

–, *Structures de type 'féodal' en Afrique noire*, Paris 1965.

Lovejoy, Paul E., 'Long-Distance Trade and Islam : the Case of the Nineteenth-Century Hausa Kola Trade', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 5, 1971, pp. 237-47.

Mabogunje, Akin L., 'Some Comments on Land Tenure in Egba Division, Western Nigeria', *Africa*, 31, 1961, pp. 258-69.

McLoughlin, Peter F. M., ed., *African Food Production Systrms*, Baltimore 1970.

Malowist, M., 'The Social and Economic Stability of the Western Sudan in the Middle Ages', *Past & Present*, 33, 1966, pp. 3-15.

Maquet, Jacques J., 'A Research Definition of African Feudality', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 307-10.

Mauny, Raymond, 'Essai sur l'histoire des métaux en Afrique occidintale', *Bulletin de l'IFAN*, B, 14, 1952, pp. 543-95.

–, 'La monnaie marginelloide de l'ouest africain,' *Bulletin de l'IFAN*, *B*, 19, 1957, pp. 659-69.

–, 'Anciens ateliers monétaires ouest-africains', *Notes Africaines*, 78, 1958, pp. 34-5.

–, *'l'ableau géographique de l'ouest africain au moyen âge*, Dakar 1961.

Meillassoux, Claude, 'Essai d'interprétation du phénomène écnomique dans les sociétés traditionnelles d'autosubsistcnce', *Cahiers d'Études Africaines*, 4, 1960, pp. 38-67.

–, 'L'économie des échanges précoloniaux en pays Gouro', *Cahiers d'Études Africaines*, 3, 1963, pp. 551-76.

–, *Anthropologie économique des Gouro de Côte d'Ivoire*, Paris 1964.

–, ed., The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa, 1971.

Menzel, Brigitte, *Goldweights from Ghana*, Berlin, 1968.

Mercier, Paul, "Travail et service public dans l'ancien Dahomey', *Présence Africaine*, 13, 1952, pp. 84-91.

Miège, J., 'Les cultures vivrières en Afrique occidentale', *Cahiers d'Outre-Mer*, 7, 1954, pp. 25-50.

Miner, Horace M., *The Primitive City of Timbuctoo*, Princeton 1953.

Miracle, Marvin P., 'Interpretation of Evidence on the Introduction of Maize into West Africa', *Africa*, 33, 1963, pp. 132-5.

–, 'The Introduction and Spread of Maize in Africa', *Journal of African History*, 6, 1965, pp. 39-55.

Morgan, W. B., 'The "Grassland Towns" of the Eastern Region of Nigeria', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 23, 1957, pp. 213-24.

–, 'Agriculture in Southern Nigeria (Excluding the Camreoons)', *Economic Geography*, 35, 1959, pp. 138-50.

–, 'Peasant Agriculture in Tropical Africa', in *Environment and Land Use in Africa*, ed. M. F. Thomas and G. W. Whittington, 1969, pp. 241-71.

–, and Pugh, J. C., *West Africa*, 1969.

Murdock, George Peter, *Africa : its Peoples and their Culture History*, New York 1959. Also the review by J. D. Fage, *Journal of African History*, 2, 1961, pp. 299-309.

Nadel, S. F., *A Black Byzantium*, Oxford 1942.

Netting, Robert McC., 'Household Organisation and Intensive Agriculture : the Kofyar Case', *Africa*, 35, 1965, pp. 422-8.

–, 'A Trial Model of Cultural Ecology', *Anthropological Quarterly*, 38, 1965, pp. 81-96.

–, *Hill Farmers of Nigeria*, Seattle 1968.

Niane, D. J., 'Recherches sur l'empire du Mali au moyen âge', *Recherches Africaines*, 1959, pp. 35-46; 1960, pp. 17-36; 1961, pp. 31-51.

–, 'Mise en place des populations de la Haus - Guinée : *Recherches Africaines*, 1960, pp. 40-53.

Niangoran-Bouah, Georges, 'Poids à peser l'or', *Présence Africaine*, 46, 1963, pp. 202-20.

Nicolaisen, Johannes, 'Ecological and Historical Factors : a Case Study from the Ahaggar Tuareg', *Folk*, 6, 1964, pp. 75-81.

Nicolas. François-J., 'Le bouracan ou bougran, tissu soudanais dy moyen âge', *Anthropos*, 53, 1958, pp. 265-8.

Nicolas, G., 'Circulation des biens et échanges monétaires au nord Niger', *Cahiers de l'Institut de Science Écononiique Appliquée*, Supplement 129, 5, 1962, pp. 49-62.

Oroge, E. A., *The Institution of Slavery in Yorubaland with Particular Reference to the Nineteenth Century*, Universiy of Birmingham Ph. D. thesis, 1971.

Ott, A., 'Historical Significance of Akan Gold 'Weights', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, 17-42.

Pageard, R., 'Note sur le peuplement de l'est du pays du Ségou', *Journal de la Société des Africanistes*, 31, 1961, pp. 83-90

Palausi, G., 'Un projet d'hydraulique fluviale soudanaise au XV° siècle : le canal de Soni-Ali', *Notes Africaines*, 78, 1958, pp. 47-9.

Perie, J., and Sellier, M., 'Histoire des populations du cercle de Dosso', *Bulletin de l'IFAN*, B, 12, 1950, pp. 1015-74.

Portères, Roland, 'Vieilles agricultures de l'Afrique intertropicale', *Agronomie Tropicale*, 5, 1950, pp. 489-507.

–, 'L'introduction du maïs en Afrique', *Journal d'Agriculture Tropicale et de Botanique Appliquée*, 2, 1955, pp. 221-31.

–, 'La monnaie de fer dans l'ouest-africain au XX° siècle', *Recherches Africaines*, 1960, pp. 3-31.

–, 'Berceaux agricoles primaires sur le continent africain', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 195-210.

Reyburn, William D., 'Polygamy, Economy and Christianity in the Eastern Cameroun', *Practical Anthropology*, 6, 1959, pp. 1-19.

Riad, Mohammed, 'The Jukun : an Example of African Migrations in the Sixteenth Century', *Bulletin de l' IFAN*, B, 22, 1960, pp. 476-85.

Richard-Molard, J., 'Les densités de population au Fouta-Djallon', *Présence Africaine*, 15, 1952, pp. 95-106.

Rougerie, Gabriel, 'Lagunaires et terriens de la Côte d'Ivoire', *Cahiers d'Outre-Mer*, 3, 1950, pp. 370-7.

Schneider, Harold K., 'A Model of African Indigenous Economy and Society', *Comparative Studies in Society and History*, 7, 1964, pp. 37-55.

Sellnow, Irmgard, 'Die Stelling der Sklaven in der Hausa-Gesellschaft', *Mitteilungen des Instituts für Orientforschung*, 10, 1964, pp. 85-102.

Skinner, Elliott P., *The Mossi of the Upper Volta*, Stanford 1964.

–, 'West African Economic Systems', in *Economic Transition in Africa*, ed. Melville J. Herskovits and Mitchell Harwitz, 1964, pp. 77-97.

Smith, Michael G., 'A Study of Hausa Domestic Economy in Northern Zaria', *Africa*, 22, 1952, pp. 333-47.

Smith, Robert, 'The Canoe in West African History', *Journal of African History*, 11, 1979, pp. 515-33.

Stanton, W. R., 'The Analysis of the Present Distribution of Varietal Variation in Maize, Sorghum and Cowpea in Nigeria as an Aid to the Study of Tribal Movement', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 251-62.

–. and Willett, Frank, 'Archacological Evidence for Changes in Maize Type in West Africa', *Man*, 63, 1963, 1963, pp. 117-23.

Stenning, Derrick, J.,'Transhumance, Migratory Drift, Migration : Patterns of Pastoral Fulani Nomadism', *Journal of the Royal Anthropological Institute*, 87, 1957, pp. 57-73.

–. *Savannah Nomads*, 1959.

Sundstrom, Lars, *The Trade of Guinea*, Lund 1965.

Suret-Canale, Jean, 'Les sociétés traditionnelles en Afrique tropicale et le concept de mode de production asiatique', *Pensée*, 117, 1964, pp. 21-42.

Toupet, C., 'La vallée de la Tamourt en Naaj : problèmes d'aménagement', *Bulletin de l'IFAN*, B, 20, 1958, pp. 68-110.

Tymowski, Michal, 'Le Niger, voie de communication des grands états du Soudan occidentale jusqu'à la fin du XVI° siècle', *Africana Bulletin*, 6, 1967, pp. 73-95.

–. 'La pêche à l'époque du moyen âge dans la boucle du Niger', Africana Bulletin, 12, 1979, pp. 7-26.

Ukwu, U. I., 'The Development of Trade and Marketing in Iboland', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1967, pp. 647-62.

Verdier, Raymond, 'Féodalités et collectivismes africains', *Présence Africaine*, 39, 1961, pp. 79-101.

Wilks, Ivor, 'A Medieval Trade-Route from the Niger to the Gulf of Guinea', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 337-41.

–. *The Northern Factor in Ashanti History*, Legon 1962.

Willett, Frank, 'The Introduction of Maize into West Africa : An Assessment of Recent Evidence', *Africa*, 32, 1962, pp. 1-13.

Wills, J. B., ed., *Agriculture and Land Use in Chana*, Oxford 1962.

Wrigley, Christopher, 'Speculations on the Economic Pre-history of Africa', *Journal of African History*, 1, 1960, pp. 189-203.

الفصل الثالث - التجارة الخارجية : الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي

Aguirre-Beltran, G., 'Tribal Origins of Slaves in Mexico', *Journal of Negro History*, 31, 1946, pp. 269-325.

Akinjogbin, I. A., *Dahomey and its Neighbours, 1708-1818*, 1967.

Alagoa, E. J., 'Long-distance Trade and States in the Niger Delta'. *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 319-29.

–, 'The Development of Institutions in the States of the Eastern Niger Delta', *ibid.*, 12, 1971, pp. 269-78.

Anstey, Roger T., 'Capitalism and Slavery : a Critique', *Economic History Review*, 21, 1968, pp. 307-20.

Ardener, Edwin, 'Documentary and Linguistic Evidence for the Rise of the Trading Polities between Rio del Rey and Cameroons, 1500- 1650', in *History and Social Anthroplogy*, ed, I. M.Lewis, 1968, pp. 81-126.

Arhin, K., 'The Financing of Ashanti Expansion, 1700-1820', *Africa*, 37, 1967, pp. 283-91.

Arnold, Rosemary, 'A Port of Trade : Whydah on the Guinea Coast'. in *Trade and Market in the Early Empires*, ed. K. Polanyi, C. M. Arensberg and Harry Pearson, Glencoe 1957, pp. 154-76.

'Separation of Trade and Market : Great Market of Whydah', *ibid.*, pp. 177-87.

Bénard, J. Cl., 'L'armement honfleurais et le commerce des esclaves à la fin du XVIII^e siècle', *Annales de Normandie*, 10, 1960, pp. 249-64.

Bennett, Norman Robert, 'Christian and Negro Slavery in Eighteenth-Century North Africa', *Journal of African History*, 1, 1960 pp. 65-82.

Berbain, Simone, Le *comptoir français de Juda (Ouidah)au XVIII*^{e} *siècle*, Paris 1942.

Bethel, Leslie, 'The Mixed Commissions for the Suppression of the Transatlantic Slave Trade in the Nineteenth Century', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 79-93.

Blake, J. W., *European Beginnings in West Africa, 1454-1578*, 1937.

Boahen, A. Adu, *Britain, the Sahara, And the Western Sudan, 1788-1861*, Oxford 1964.

Bolt, Christine, *The Anti-Slavery Movement and Reconstruction*, Oxford 1969.

Booth, Alan R., 'The United States African Squadron, 1843-1861', *Boston University Papers in African History*, 1, 1964, pp. 79-117.

Bovill, E. W., The *Golden Trade of the Moors*, 2nd edn 1968.

Brown, George W., 'The Origins of Abolition in Santo Domingo', *Journal of Negro History*, 7, 1922, pp. 365-76.

Brunschwig, Henri, 'La troque et la traite', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 339-46.

Centre of African Studies, *The Transatlantic Slave Trade from West Africa*, Edinburgh 1965 (mimeo.).

Checkland, S. G., 'American Versus West Indian Traders in Liverpool, 1793-1815', *Journal of Economic History*, 18, 1958, pp. 141-60.

–, 'Finance for the West Indies, 1780-1815', *Economic History Review*, 10, 1958, pp. 461-9.

Chiché, Marie-Claire, *Hygiène et santé à bord des navires négriers au XVIII*^{e} siècle, Paris 1957.

Chilver, E. M., and Kaberry, P. M., 'Sources of the Nineteenth-Century Slave Trade : Two Comments', *Journal of African History*, 6, 1965, pp. 170-20.

Curtin, Philip D., *Africa Remembered : Narratives by West Africans from the Era of the Slave Trade*, Madison 1967.

–, 'Epidemiology and the Slave Trade', *Political Science Quartrly*, 83, 1968, pp. 190-216.

–, *The Atlantic Slave Trade : a Census*, Madison 1969.

–, and Vansina, Jan. 'Sources of the Nineteenth-Century Atlantic Slave Trade', *Journal of African History*, 5, 1964, pp. 185-208.

Daaku, K. Y., *Trade and Politics on the Gold Coast, 1600-1720*, Oxford, 1970.

Daget, Serge, 'L'abolition de la traite des noirs en France de 1814 à 1831', *Cahiers d'Études Africaines*, 11, 1971, pp. 14-58.

Davidson, Basil, *Black Mother : the Years of the African Slave Trade*, 1961.

Davies, K. G., The *Royal African Company*, 1957.

Davis, David B., 'James Cropper and the British Anti-Slavery Movement, 1821-1823', *Journal of Negro History*, 45, 1960, pp. 241-58.

–. 'James Cropper and the British Anti-Slavery Movement, 1823-1833', ibid., 46, 1961, pp. 154-73.

Debbasch, Y., 'Poésie et traite; l'opinion française sur le commerce négrier au début du XIX° siècle', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 48, 1961, pp. 311-52.

Debien, G., 'Les origines des esclaves des Antille', *Bulletin de l'IFAN, B*, 23,1961, pp. 363-87; 25, 1963, pp. 215-66; 26, 1964, pp. 166-211, 601-75; 27, 1965, pp. 319-71, 755-99; 29, 1967, pp. 536-58.

Delcourt, André, 'La finance parisienne et le commerce négrier au milieu du XVIII° siècle', *Bulletin de la Société d'Études Historiques, Géographiques et Scientifiques de la Région Parisienne*, 22, 1948, pp. 21-8.

–, *La France et les établissements français au Ségal entre 1713 et 1763*, Dakar 1952.

De Souza, N. F., 'Contribution à l'histoire de la famille Souza', *Études Dahoméenes*, 13, 1955, pp. 17-21.

Donnan, Elizabeth, *Documents Illustrative of the History of the Slave Trade to America*, 4 vols.. Washington 1930-5.

Dorjahn, V. R., and Fyfe, Christopher, 'Landlord and Stranger : Change in Tenancy Relations in Sierra Leone', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 319-7.

Duignan, Peter, and Clendenen, Clarence, *The United States and the African Slave Trade, 1619-1862*, Stanford 1963.

Dumbell, Stanley, 'The Profits of the Guinea Trade', *Economic History*, 2, 1931, pp. 254-7.

Everaert, J., 'Les fluctuations du trafic négrier nantais (1763-1792)', *Cahiers de Tunisie*, 11, 1963, pp. 37-62.

Fage, J. D., 'Slavery and the Slave Trade in the Context of West African History', *Journal of African History*, 10, 1969, pp. 393-404.

Farnié, D. A., 'The Commercial Empire of the Atlantic, 1607-1783', *Economic History Review*, 15, 1962, pp. 205-18.

Forde, C. Daryll, ed., *Efik Traders of Old Calabar*, 1956.

Fourneau, J., and Kravetz, L., 'Le pagne sur la côte de Guinée et au Congo du XV° siècle à nos jours', *Bulletin de l'Institut d'Études Centrafricaines*, 7-8, 1954, pp. 5-21.

Gleave, M. B., and Prothero, R. M., 'Population Density and "Slave Raiding" - a Comment', *Journal of African History*, 12, 1971, pp. 319-24, and Mason's 'Reply', ibid., pp. 324-7.

Graham, James D., 'The Slave Trade, Depopulation and Human Sacricfice in Benin History', *Cahiers d'Études Africaines*, 5, 1965, pp. 317-34.

Grey, R. F. A., 'Manillas', *Nigerian Field*, 16, 1951, pp. 52-66.

Hargreaves, John, D., 'The Slave Traffic', in *Silver Renaissance*, ed. A. Natan, 1961, pp. 81-101.

–, 'European Relations with Africa, 1763-1793', New *Cambridge Modern History*, 8, 1965, pp. 236-51.

Harrop, Sylvia, 'The Economy of the West African Coast in the Sixteenth Century', *Economic Bulletin of Ghana*, 8, 3, 1964, pp. 15-33; 8, 4, 1964, pp. 19-36.

Heers, J., 'Le Sahara et le commerce méditerranéen à la fin du moyen âge', *Annales de l'Institut d'Études Orientales*, 16, 1958, pp. 247-55.

Hennessy, James Pope, *Sins of the Fathers*, 1967.

High, James, 'The African Gentleman : a Chapter in the Slave Trade', *Journal of Negro History*, 44, 1959, pp. 285-307.

Hill, Adelaide, C., 'Revolution in Haiti, 1791 to 1820', *Présence Africaine*, 20, 1958, pp. 5-24.

Hirschberg. H. Z., 'The Problem of the Judaized Berbers', *Journal of African History*, 4, 1963, pp. 313-39.

Hunwick, J. O., 'Ahmad Baba and the Moroccan Invasion of the Sudan', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 2, 1962, pp. 311-28.

Hyde, F. E., Parkinson B. B., and Marriner. S., 'The Nature and Profitability of the Liverpool Slave Trade', *Economic History Reviwe*, 5, 1953, pp. 368-77

Johnson, Marion, 'The Ounce in Eighteenth-Century West African Trade', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 197-214.

Johnson, Vera M., 'Sidelights on the Liverpool Slave Trade, 1789-1807', *Mariner's Mirror*, 38, 1952, pp. 276-93.

Jones, G. I., 'Native and Trade Currencies in Southern Nigeria during the Eighteenth and Nineteenth Centuries', *Africa*, 28, 1958, pp. 43-54.

Jore, Léonce, 'Les établissements français sur la côte occidentale d'Afrique de 1758 à 1803', *Revue Fransaise d'Histoire d'Outre-Mer*, 51, 1964, pp. 7-477.

Karpinski, R., 'Considérations sur les échanges de caractère local et extéiieure de la Sénégambie dans la deuxième moitié du XV° et au début du XVI° siècle', *Africana Bulletin*, 8, 1968, pp. 65-83.

Kleist, Alicc M., 'The English African Trade under the Tudors', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 3, 1957, pp. 137-50.

Klingberg, Frank J., *The Anti-Slavery Movement in England*, New Havcn 1926.

Kup, A. P., 'Early Portuguese Trade in the Sierra Leone and Great Scarcies Rivers', *Boletim Cultural da Guiné Portuguesa*, 18, 1963, pp. 107-24.

Lacroix, Louis, *Les derniers négriers, Paris*, 1952.

Latham, A. J. H., *Old Calabar, 1600-1891 : the Economic Impact of the West upon a Traditional Society*, University of Birmingham Ph. D. thesis, 1970.

Laufry. J., 'Chronique de Ghadames', *Ibla*, 32, 1945, pp. 367-85; 33, 1946, pp. 343-71.

Law, R. C. C., 'The Garamantes and Trans-Saharan Enterprise in Classical Times', *Journal of African History*, 8, 1967, pp. 181-200.

Levy, Claude. 'Slavery and the Emancipation Movement in Barbados, 1650-1833', *Journal of Negro History*, 55, 1970, pp. 1-14.

Lewicki, Tadeusz, 'L'état nord-africain de Tahert et ses relations avec le Soudan occidentale à la fin de VIII° et au IX° siècle', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 513-35.

–, 'Traits d'histoire du commerce trans-saharien', *Etnograia Polska*, 3, 1964, pp. 291-311.

–, 'Arab Trade in Negro Slaves up to the End of the XVIth Century', *Africana Bulletin*, 6, 1967, pp. 109-11.

Lhote, H., 'Note sur l'origine des lames d'épées des Touaregs', *Notes Africaines de l'Institut Fransais d'Afrique Noire*, 61, 1954, pp. 9-12.

Lloyd, Christopher, *The Navy and the Slave Trade*, 1949.

Ly. Abdoulaye. *La compagnie du Sénégal*, *Paris* 1958.

Malowist, Marian. 'Le commerce d'or et d'esclaves au Soudan occidentale', *Africana Bulletin*, 4. 1966, pp. 49-72.

–. 'Les fondemonts de l'expansion européenne en Afrique au XV° siècle; Europe, Maghreb et Soudan occidentale', *Acta Poloniae Historica*, 18, 1968, pp. 156-79.

Malowist, Marion, 'Les débuts du système de plantations dans la période des Grandes Découvertes', *Africana Bulletin*, 10, 1069, pp. 9-30.

Manning, Patrick, 'Slaves, Palm Oil and Political Power on the West African Coast', *African Historical Studies*, 2, 1969, pp. 279-88.

Mannix, Daniel P., and Cowley, Malcolm, *Black Cargoes, 1962.*

Marshall, Peter, *The Anti-Slave Trade Movement in Bristol*, Bristol 1968.

Martin, Gaston, *Nantes au XVIII° siècle : l'ère des négriers (1714-44)*, Paris 1931.

–, *Histoire de l'esclavage dans les colonies françaises, Paris 1948.*

Mason, Michael, 'Population Density and "Slave Raiding"- the Case of the Middle Belt of Nigeria', *Journal of African History*, 10, 1069, pp. 551-64.

Mathieson, W. L., *Great Britain and the Slave Trade, 1839-1865*, 1929.

Maugat, M. E., 'La traite clandestine à Nantes au XIX° siècle', *Bulletin de la Société Archéologique et Historique de Nantes et de la Loire-Inférieure*, 93, 1954, pp. 162-9.

Mauny, Raymond, Les *navigations médiévales sur les côtes sahariennes antérieures à la découverte portugaise (1434), Lisbon 1960.*

–, *Tableau géographique de l'ouest africain au moyen âge*, Dakar 1961.

Merritt, J. E., *The Liverpool Slave Trade from 1789 to 1791*, University of Nottingham M. A. thesis, 1959.

–, 'The Triangular Trade', *Business History*, 3, 1960, pp. 1-7.

Meyer, J., 'Le commerce négrier nantais (1774-1792)', *Annales, 15*, 1960, pp. 120-9.

–, 'Du nouveau sur le commerce négrier nantais du XVIII° siècle', *Annales de Bretagne*, 2, 1966, pp. 229-39.

Minchinton, W. E., 'The Voyage of the Snow *Africa*', *Mariner's Mirror,* 37, 1951, pp. 187-96.

Monod, T., 'Le Rev. John Newton : matelot, négrier et pasteur', *Notes Africaines,* 89, 1961, pp. 18-23.

Morton-Williams, Peter, 'The Oyo Yoruba and the Atlantic Trade, 1690-1830', *Journal of the Historical Society of Nigeria,* 3, 1964, pp. 25-45.

–. 'The Influence of Habitat and Trade on the Politics of Oyo and Ashanti', in *Man in Africa,* ed. Mary Douglas and Phyllis M. Kaberry. 1969, pp. 79-98.

usnier, J., ed., *Journal de la traite des noirs,* Paris 1957.

Pearsall, A. W. H., 'Sierra Leone and the Suppression of the Slave Trade'. *Sierra Leone Studies,* 12, 1959, pp. 211-29.

Polanyi, Karl, 'Sortings and "Ounce Trade" in the West African Slave Trade', *Journal of African History,* 5, 1964, pp. 381-93.

–, *Dahomey and the Slave Trade,* Seattle and London 1966.

Porter, Dale H., *The Abolition of the Slave Trade in England, 1784-1807,* Hampden Connecticut, 1970.

Porter, R., 'The Crispe Family and the African Trade in the Seventeenth Century', *Journal of African History,* 9, 1968, pp. 57-77.

–, 'English Chief Factors in the Gold Coast, 1632-1753', *African Historical Studies,* 1, 1968, pp. 199-209.

Priestley, Margaret, *West African Trade and Coast Society,* Oxford 1969.

Richardson, P. D., the *Bristol Slave Trade in the Eighteenth Century,* University of Manchester M. A. thesis, 1969.

Rinchon, Père D., 'Les armements négriers au XVIII° siècle', *Academie Royale des Sciences Coloniales Memoires,* 7, 1056, pp. 1-178.

–, *Pierre-Ignace-Liévin van Alstein, capitaine négrier,* Dakar 1964.

Rodney, Walter. 'Portuguese Attempts at Monopoly on the Upper Guinea Coast, 1580-1650', *Journal of African History,* 6, 1065, pp. 307-22.

–, 'African Slavery and Other Forms of Social Oppression on the Upper Guinea Coast, in the Context of the Atlantic Slave Trade', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 431-43.

–, *West Africa and the Atlantic Slave Trade*, Historical Association of Tanzania, 1967.

–, 'Gold and Slaves on the Gold Coast', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 10, 1969, pp. 13-28.

–, 'Upper Guinea and the Significance of the Origins of Africans Enslaved in the New World', *Journal of Negro History*, 54, 1969, pp. 327-54.

–, *A History of the Upper Guinea Coast, 1545-1800*, Oxford 1970.

Ronen, Dov, 'On the African Role in the Trans-Atlantic Slave Trade in Dahomey', *Cahiers d'Études Africaines*, 11, 1971, pp. 5-13.

Ryder, A. F. C., 'The Re-establishment of Portuguese Factories on the Costa da Mina to the Mid-Eighteenth Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 1, 1958, pp. 157-81.

–, 'An Early Portuguese Trading Voyage to the Forcados River', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 1, 1959, pp. 294-321.

–, 'Dutch Trade on the Nigerian Coast during the Seventeenth Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1965, pp. 195-210.

–, *Benin and the Europeans, 1485-1897*, 1969.

Seeber, Edward D., *Anti-Slavery Opinion in France during the Second Half of the Eighteenth Century*, Baltimore 1937.

Sheridan, R. B., 'The Commercial and Financial Organization of the British Slave Trade, *1750-1807*', *Economic History Review*, 11, 1958, pp. 249-63.

–, 'The Plantation Revolution and the Industrial Revolution, 1625-1775', *Caribbean Studies*, 9, 1969, pp. 5-25.

Suret-Canale, Jean. 'Contentc et conséquences sociales de la traite africaine'. *Présence Africaine, 50, 1964, pp. 127-50.*

Thornton, A. P., 'The Organization of the Slave Trade in the English West Indies, 1660-1685', *William and Mary Quarterly*, 12, 1955, pp. 399-409.

Trepp, Jean, 'The Liverpool Movement for the Abolition of the English Slave Trade', *Journal of Negro History*, 13, 1928, pp. 265-85.

Valensi, L., 'Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIII° siècle', *Annales*, 22, 1967, pp. 1267-88.

Verger, Pierre, *Bahia and the West Coast Trade (1549-1851)*, Ibadan 1964.

–, 'Rôle joué par le tabac de Bahia dans la traite des esclaves au Golfe de Bénin', *Cahiers d'Études Africaines*, 4, 1964, pp. 349-69.

–, 'Mouvements de navires entre Bahia et le golfe de Bénin (XVIII°-XIX° siècles)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 55, 1968, pp. 5-36.

–, *Flux et reflux de la traite des nègres entre le golfe de Bénin et Bahia de Todos os Santos du 17° et au 19° siècle*, Paris and the Hague 1968.

Vidalens, Jean, 'La traite des nègres en France au début de la Révolution (1789-1793)'. *Annales Historiques de la Révolution Française*, 29, 1957, pp. 56-69.

Ward, W. E. F., *The Royal Navy and the Slavers*, New York 1969.

Williams, Eric, *Capitalism and Slavery*, 2nd edn, 1964.

Wrigley, C. C., 'Historicism in Africa : Slavery and State Formation', *African Affairs*, 70, 1971, pp. 115-23.

Wurie, A., 'The Bundukas of Sierra Leone', *Sierra Leone Studies*, 1, 1953, pp. 14-25.

Wyndham, H. A., *The Atlantic and Slavery*, 1935.

–, *The Atlantic and Emancipation*, 1937.

Zerbo, G. K., 'L'économie de traite en Afrique noire ou le pillage organisé (XV°-XX° siècles). *Présence Africaine*, 11, 1956-57, pp. 7-31.

Aderibıgbe, A. B., 'Trade and British Expansion in the Lagos Area ın the Second Half of the Nineteenth Century', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 4, 1962, pp. 188-95.

Ajayi, J. F. A., 'The British Occupation of Lagos, 1851-61 : a Critical Review'. *Nigeria Magazine*, 69, 1961, pp. 96-105.

Akıntoye, S. A., 'The Economic Backgraund of the Ekitiparapo, 1878-1893', *Odu*, 4, 1968, pp. 30-52.

Arhin, K., 'The Structure of Greater Ashantı', *Journal of African History*, 8, 1967, pp. 65-85.

Amenumery, D. E. K., 'The Extension of British Rule to Anlo (South-East Ghana), 1850-1890', *Journal of African History*, 9, 1968, pp. 99-117.

–, 'Gerado de Lima : a Reappraisal'l, *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, pp. 65-78.

Andrew, C. M., and Kanya-Forstner, A. S., 'The French "Colonial Party" : Its Composition, Aims and Influence, 1885-1914'. *The Historical Journal*, 14, 1971, pp. 99-128.

Anjorin, A. O., 'European Attempts to Develop Cotton Cultivation in West Africa, 1850-1910'. *Odu*, 3, 1966, pp. 3-15.

Atger, Paul, *La France en Côte d'Ivoire de 1843* à 1893, Dakar 1962.

Austen, Ralph A., 'The Abolition of the Oveıseas Slave Trade : A Distorted Theme in West African History', *Journal of the Historical Society of Nigerıa*, 5, 1970, pp. 257-74.

Awe, B., 'The Ajele System : a Study of Ibadan Imperialism in the 19th Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1964, pp. 43-60.

Baillet, Emile, 'La rôle de la marine de commerce dans l'implantation de la France en A. O. F.', *Revue Maritime, 135, 1957*, pp. 822-40.

Bennett, Norman R., and Brooks, George E., eds, *New England Merchants in Africa : a History through Documents, 1802 to 1865*, Boston 1965.

Bevin, H. J., 'The Gold Coast Economy about 1880', *Transactions of the Gold Could Coast and Togoland Historical Society*, 2, 1956, pp. 73-86.

–, 'M. J. Bonnat : Trader and Mining Promoter', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960. pp. 1-12.

Brooks. George E., 'American Trade as a Factor in West African History in the Early Nineteenth Century : Senegal and the Gambia, 1815-1835', in *Western African History*, ed. Daniel F. McCall, Norman R. Bennett and Jeffrey Butler, New York 1969. pp. 132-52.

–. *Yankee Traders, Old Coasters and African Middlemen* : a *History of Ameican Legitimate Trade with West Africa in the Nineteenth Century*, Boston 1970.

Brunschwig, Henri. *French Colonialism, 1871-1914 : Myths and Realities, 1966.*

Centre of African Studies. *The Theory of Imperialism and the European Partition of Africa*, Edinburgh 1967 (mimeo.).

Chamberlain, M. E.. 'Lord Aberdare and the Royal Niger Company', *Welsh History Review*, 3. 1966. pp. 45-62.

Charpy. Jacques. *La fondation de Dakar*, Paris 1058.

Clinton, J. V., 'King Eyo Honesty II of Creek Town', *Nigeria Magazine*, 69. 1961, pp. 182-8.

Coquery-Vidrovitch, Catherine. 'Le blocus de Whydah (1876-1877) et la rivalité francoanglaise au Dahomey', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962. pp. 373-419.

Davies, P. N., 'The African Steam Ship Company', in *Liverpool and Merseyside*, ed. J. R. Harris, 1969, pp. 212-38.

Désiré-Vuillemin. Geneviève, 'Un commerce qui meurt : la traite de la gomme dans les escales du Sénégal', *Cahiers d'Outre-Mer;* 5, 1952, pp. 90-4.

Dessertine. A., 'Naissance d'un port : Kaolack, des origines à 1900, *Annales Africaines*, 1960, pp. 225-59.

Dickson, K. B.. 'Evolution of Seaports in Ghana . 1800-1928', *Annals of the Association of American Geographers*, 55, 1965. pp. 98-111.

Dike, K. O., *Trade and Politics in the Niger Delta, 1830-1885*, Oxford 1956.

Dumett, R. A., *British Official Attitudes to Economic Development on the Gold Coast, 1874-1905*, University of London Ph. D. thesis, 1966.

Flint, J. E., *Sir George Goldie and the Making of Nigeria*, 1960.

Foster, C. J., 'The Colonization of Free Negroes in Liberia, 1816-35', *Journal of Negro History*, 38, 1953, pp. 41-67.

Fyfe, Christopher H., 'The Life and Times of John Ezzidio', *Sierra Leone Studies*, 4, 1955, pp. 213-23.

–, 'Four Sierra Leone Recaptives', *Journal of African History*, 2, 1961, pp. 77-85.

–, *A History of Sierra Leone*, Oxford 1962.

Ganier, G., 'Lat Dyor et le chemin de fer de l'arachide (1876-1886)', *Bulletin de l'IFAN, B*, 27, 1965, pp. 223-81.

Gertzel, Cherry J., *John Holt : A British Merchant in West Africa in the Era of Imperialism*, University of Oxford D. Phil. thesis, 1959.

–, 'Relations Between African and European Traders in the Niger Delta, 1880-1896', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 361-6.

–, 'Commercial Organisation on the Niger Coast, 1852-1891', in Historians in Tropical Africa, Salisbury, Rhodesia, 1962, pp. 289-304.

Gifford, Prosser, and Louis, William R., *Britain and Germany in Africa : Imperial Rivalry and Colonial Rule*, New Haven 1967.

Hargreaves, J. D., 'Towards a History of the Parition of Africa', *Journal of African History*, 1, 1960, pp. 97-109.

–, *Prelude to the Partition of West Africa*, 1963.

–, 'African Colonization in the Nineteenth Century : Liberia and Sierra Leone', Boston University Papers in African History, 1964, pp. 57-76.

–, 'West African States and the European Conquest', in *Colonialism in Africa, 1870-1960*, ed. L. H. Gann and Peter Duignan, 1, *The History and Politics of Colonialism, 1870-1914*, Cambridge 1969, pp. 199-219.

Hieke, E., *G. L. Gaiser : Hamburg-Westfrika*, Hamburg 1949.

Hopkins, A. G., 'Richard Beale Blaize, 1854-1904 : Merchant Prince of West Africa', *Tarikh*, 1, 1966, pp. 70-9.

–, 'The Currency Revolution in South-West Nigeria in the Late Nineteenth Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1966, pp. 471-83.

–, 'Economic Imperialism in West Africa : Lagos, 1880-92', Econonic History Review, 21, 1968, pp. 580-606.

Horton, Robin, 'From Fishing Village to City State : A Social History of New Calabar', in *Man in Africa*, ed. Mary Douglas and Phyllis M. Kaberry, 1969, pp. 37-58.

Howard, Allen, 'The Role of Freetown in the Commercial Life of Sierra Leone', in *Freetown : a Symposium*, ed. Christopher Fyfe and Eldred Jones, Freetown 1968, pp. 38-64.

Hoyt, Joseph B , 'Salem's West africa Trade, 1835-1963, and Captain Victor Francis Debaker', *Essex Institute Historical Collections*, 102, 1966, pp. 37-73.

Igbafe, Philip A., 'The Fall of Benin : a Reassessment', *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 385-400.

Ijagbemi, E. A., The Freetown Colony and the Development of "Legitimate" Commerce in the Adjoining Territories', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 5, 1970, pp. 243-56.

Ikime, Obaro, *Merchant Prince of the Niger Delta*, 1968.

Johnson, Marion, 'Migrants' Progress', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 9, 1964, pp. 4-27 and 10, 1965, pp. 13-40.

–. 'The Cowrie Currencies of West Africa', *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 331-53.

Jones, G. I.. The *Trading States of the Oil Rivers*, Oxford 1963.

Kanya-Forstner, A. S., *The Conquest of the Western Sudan : A Study in French Military Imperialism*, Cambridge 1969.

Klein, Martin A., *Islam and Imperialism in Senegal*, Edinburgh 1968.

–, 'Slavery, the Slave Trade, and Legitimate Commerce in Late Nineteenth-Century Africa', *Études d'Histoire Africaine*, 2, 1971, pp. 5-28.

Kopytoff, Jean Herskovits, A *Preface to Modern Nigeria : the Sierra Leoneans in Yoruba, 1830-1890*, Madison 1965.

Laffey, John F., 'The Roots of French Imperialism in the Nineteenth Century : the Case of *Lyon'*, *French Historical Studies*, 6, 1969, pp. 78-92.

Latham, A. J. H., *Old Calabar, 1600-1891 : the Economic Impact of the West Upon a Traditional Society*, University of Birmingham Ph. D. thesis, 1970.

Limberg, L., 'The Economy of the Fanti Confederation', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 11, 1970, pp. 83-103.

Lloyd, P. C., 'The Isekiri in the Nineteenth Century : An Outline Social History', *Journal of African History*, 4, 1963, pp. 207-31.

McIntyry, W. D., *The Imperial Frontier in the Tropics, 1865-75*, 1967.

McPhee, Allan, *The Economic Revolution in British West Africa*, 1926.

Mabogunje, Akin L., 'Some Comments on Land Tenure in Egba Division, Western Nigeria, *Africa*, 31, 1961, pp. 258-69.

Mahoney, F., 'Notes on Mulattoes of the Gambia Before the Mid 19th Century', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 8, 1965, pp. 120-9.

Manning, Patrick, 'Some Export Statistics for Nigeria, 1880-1905', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 9, 1967, pp. 229-34.

–, *An Economic History of Southern Dahomey, 1880-1914*, University of Wisconsin Ph.D. thesis, 1969.

Mitchell, P. K., 'Trade Routes of the Early Sierra Leone Protectorate', *Sierra Leone Studies*, 16, 1962, pp. 204-17.

Newbury, C. W., 'The Development of French Policy on the Lower and Upper Niger, 1880-98', *Journal of Modern History*, 31, 1959, pp. 16-26.

–, *The Western Slave Coast and its Rulers*, Oxford 1961.

–, 'North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century : a Re-evaluation', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 233-46.

–, 'The Protectionist Revival in French Colonial Trade : the Case of Senegal', *Economic History Review*, 21, 1968, pp. 337-48.

–, 'Trade and Authority in West Africa from 1850 to 1880', in *Colonialism in Africa, 1870-1960* ed. L. H. Gann and Peter Duignan, 1, *The History and Politics of Colonialism, 1870-1914*, Cambridge 1969, pp. 66-99.

–, 'The Tariff Factor in Anglo-French West African Partition'. in *France and Britain in Africa : Imperial Rivalry and Colonial Rule*, ed. Prosser Gifford and William R. Louis, New Haven 1971, pp. 221-59.

–, 'Credit in Early Nineteenth-Century West African Trade', *Journal of African History*, 13, 1972, pp. 81-95.

–, and Kanya-Forstner, A. S., 'French Policy and the Origins of the Scramble for West Africa', *Journal of African History*, 10, 1969, pp. 253-76.

Pasquier, Roger, 'En marge de la guerre de sécession : les essais de culture du coton au Sénégal', *Annales Africaines*, 1955, pp. 185-202.

–, 'En marge du centenaire de Dakar; Bordeaux et les débuts de la navigation à vapeur vers le Brésil', *Revue Historique de Bordeaux et du Département de la Gironde*, 1957, pp. 219-37.

–, 'Villes du sénégal au XIX° siècle', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 47, 1960, pp. 387-426.

–, 'A propos de l'emancipation des esclaves en Sénégal en 1848', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 54, 1967, pp. 188-208.

Pearson, Scott R., 'The Economic Imperialism of the Royal Niger Company', *Food Research Institute Studies*, 10, 1971 pp. 69-88.

Person, Yves, 'Samori et la Sierra Leone', *Cahiers d'Études Africaines*, 7, 1967, pp. 5-26.

Porter, Arthur T., *Creoledom*, Oxford 1963.

Robinson, Ronald, and Gallagher, John, with Denny, Alice, *Africa and the Victorians*, 1961.

Ross, David A., 'The Career of Domingo Martinez in the Bight of Benin, 1833,-64', *Journal of African History*, 6, 1965, pp. 79-90.

Schnapper, Bernard, 'La fin du régime de l'exclusif, le commerce étranger dans les possessions françaises d'Afrique tropicale (1817-1870)', *Annales Africaines*, 1959, pp. 149-200.

–, '*La politique et le commerce français dans le Golfe de Guinée de 1838 à 1871*, Paris 1961.

Stilliard, N. H., *The Rise and Development of Legitimate Trade in Palm Oil with West Africa*, University of Birmingham M. A. thesis., 1938.

von Strandmann, Hartmut Pogge, 'Germany's Colonial Expansion under Bismarck', *Past & Present*, 42, 1969, pp. 140-59.

Swanzy, Henry, 'A Trading Family in the Nineteenth-Century Gold Coast', *Transactions of the Gold Coast and Togoland Historical Society*, 2, 1956, pp. 87-120.

Thompson, William, *Glasgow and Africa : Connexions and Attitudes, 1870-1900*, University of Strathclyde Ph.D. thesis, 1970.

Vignes, K., 'Étude sur la rivalité d'influence entre les puissances européennes en Afrique équatoriale et occidentale depuis l'acte général de Berlin jusqu'au seuil du XX° siècle', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 48, 1961, pp. 5-95.

Webster, J. B., 'The Bible and the Plough', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 2, 1963, pp. 418-34.

Wehler, Hans-Ulrich, 'Bismarck's Imperialism, 1862-1890', *Past & Present*, 48, 1970, pp. 131-9.

Wilks, Ivor, 'Ashanti Government', in *West African Kingdoms in the Nineteenth Century*, ed. Daryll Forde and P. M. Kaberry, 1967, pp. 206-38.

–, 'Asante Policy Towards Hausa Trade in the Nineteenth Century', in *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa*, ed. Claude Meillassoux, 1971, pp. 124-41.

Wolfson, Freda, 'A Price Agreement on the Gold Coast-the Krobo Oil Boycott, 1858-1866', *Economic History Review*, 6, 1953, pp. 68-77.

Wright, E. J., 'Remarks on the Early Monetary Position in Sierra Leone, with a Description of the Coinage Adopted', *Sierra Leone Studies*, 3, 1954, pp. 136-46.

Wurie, A., 'The Bundukas of Sierra Leone', *Sierra Leone Studies*, 1, 1953, pp. 14-25.

Wylie, Keneth, C., 'Innovation and Change in Mende Chieftaincy, 1880-96', *Journal of African History*, 10, 1969, pp. 295-307.

Zucarelli, François, 'L'entrepôt fictif de Gorée entre 1822 et 1852', *Annales Africaines*, 1959, pp. 261-82.

–, 'Le recrutement des travailleurs sénégalais par l'état indépendant du Congo (1888-1896)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 47, 1960, pp. 475-81.

الفصل الخامس - نموذج اقتصادى للاستعمار

Baldwin, R. E., 'Patterns of Development in Newly Settled Regions', *Manchester School of Economic and Social Studies*, 24, 1956, pp. 161-79.

Bateman, M. J., 'Aggregate and Regional Supply Functions for Ghanaian Cocoa, 1946-62', *Journal of Farm Economics*, 47, 1965, pp. 384-401.

Beckford, G. L. F., 'Secular Fluctuations in the Growth of Tropical Agricultural Trade', *Economic Development and Cultural Change*, 13, 1964, pp. 80-94.

Berg, Elliot, J., 'Real Income Trends in West Africa, 1939-1960', in *Economic Transition in Africa*, ed. Melville J. Herskovits and Mitchell Harwitz, 1964, pp. 199-238.

Bertrand, Raymond, 'Construction et emploi d'un indice du rapport d'échange pour l'Afrique occidentale française', *Revue Économique*, 7, 1956, pp. 280-307.

Board of Trade, *Statistical Abstract for the British Empire*, 1889-1913, 1924-38.

–, *Statistical Abstract for the British Commonwealth*, 1936-47.

–, *Statistical Abstract for the Commonwealth and the Sterling Area*, 1947-60.

Cox-George, N. A., *Finance and Development in West Africa*, 1961.

Crowder, Michael, 'West Africa and the 1914-18 War', *Bulletin de l'IFAN*, B, 30, 1968, pp. 227-45.

Dalton, George, 'History, Politics and Economic Development in Liberia'. *Journal of Economic History*, 25, 1965, pp. 269-91.

Durand, H., *Essai sur la conjoncture de l'Afrique noire*, Paris, 1957.

Helleiner, Gerald, K., *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria*, Homewood, Illinois, 1966.

Higgins, B. H., 'The Dualistic Theory of Underdeveloped Areas', *Economic Development and Cultural Change*, 4, 1955, pp. 99-115.

Hymer, Stephen H., 'The Political Economy of the Gold Coast and Ghana', in *Government and Economic Development*, ed. G. Ranis. New Haven 1971, pp. 129-80.

Jones, William O., and Merat, Christian, 'Consumption of Exotic Consumer Goods as an Indicator of Economic Achievement in Ten Countries of Tropical Africa', *Food Research institute Studies*, 3, 1962, pp. 35-60.

Lawson, Rowena, M., 'Engel's Law and its Application to Ghana', *Economic Bulletin of Ghana*, 5, 1962, pp. 34-46.

League of Nations, *International Statistical Yearbook*, 1926-27, 1929.

– *Statistical Yearbook of the League of Nations*, 1930-44.

–, *International Trade Statistics*, 1931-38.

MacBean, Alasdair, *Export Instability and Economic Developmient*, 1966.

Morgan, W. B., 'Food Imports of West Africa', *Economic Geography*, 39, 1963, pp. 351-62.

Myint, H., *The Economics of the Developing Countries,* 1964.

–, *Economic Theory and the Underdeveloped Countries,* 1971.

Naval Intelligence Division, *French West Africa, I, The Federation,* 1943.

Neumark, S. Daniel, *Foreign Trade and Economic Development in Africa,* Stanford 1964.

Poquin, Jean-Jacques, *Les relations économiques extérieures des pays d'Afrique noire de l'union française (1925-1955),* Paris 1957.

Rimmer, Douglas, 'The Crisis in the Ghana Economy', *Journal of Modern African Studies,* 4, 1966, pp. 17-32.

Seers, Dudley, 'The Stages of Economic Development of a Primary Producer in the Middle of the Twentieth Century', *Economic Bulletin of Ghana,* 7, 1963, pp. 57-69.

Singer, H. W., 'The Distribution of Gains Between investing and Borrowing Countries', *American Economic Review,* 40, 1950, pp. 473-85.

Stewart, G. G., and Ord, H. W., eds, *African Primary Products and International Trade,* Edinburgh 1965.

United Nations, *Statistical Yearbook,* 1984-60.

–, *Yearbook of International Trade Statistics,* 1950-60.

Watkins, Melville, H., 'A Staple Theory of Economic Growth', *Canadian Journal of Economics and Political Science,* 29, 1963, pp. 141-58.

الفصل السادس - استكمال الاقتصاد المفتوح

Adomakoh, Albert, 'The History of Currency and Banking in Some West African Countries', *Economic Bulletin of Ghana,* 7, 1963, pp. 3-17.

Akinola, R. A., 'The Growth and Development of Ibadan-the Largest Yoruba Town', *Bulletin of the Ghana Geographical Association,* 2, 1966, pp. 48-63.

Ayorinde, J. A., 'Historical Notes on the Introduction and Development of the Gocoa Industry in Nigeria', *Nigerian Agricultural Journal*, 3, 1966, pp. 18-23.

Bauer, P. T., *West African Trade*, Cambridge 1954.

Bederman, S. H., 'Plantation Agriculture in Victoria Dıvision, West Cameroons : an Historical Introduction', *Geography*, 51, 1966, pp. 349-60.

Berg, Elliot J., 'Backward-Sloping Labor Supply Functions in Dual Economics-the Africa Case', *Quarterly Journal of Economics*, 75, 1961, pp. 468-92.

–, 'The Development of a Labour Force in Sub-Saharan Africa', *Economic Development and Cultural Change*, 13, 1965, pp. 394-412.

–, 'The Economics of the Migrant Labour System', in *Urbanisation and Migration in West Africa*, ed. Hilda Kuper, Berkeley 1965, pp. 160-81.

Berry, S. S., 'Christianity and the Rise of Cocoa Growing in Ibadan and Ondo', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 4, 1968, pp. 439-61.

Bevin, H. J., 'Some Notes on Gold Coast Exports, 1886-1913', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 13-20.

Birmingham, Walter, Neustadt, I., and Omaboe, E. N., eds, *A Study of Contemporary Ghana*, 1, *The Economy of Ghana*, Evanston 1966.

Boateng, E. A., 'The Tarkwa Gold Mining Industry-a Retrospect', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 2, 1957, pp. 5-9.

Bohannan, Paul, 'The Impact of Money on an African Subsistence Economy', *Journal of Economic History*, 19, 1959, pp. 491-503.

Bouche, Denise, *Les villages de liberté en Afrique noire française, 1887-1910*, Paris 1968.

Boutillier, J-L., 'Les captifs en A.O.F. (1903-1905)', *Bulletin de l'IFAN*, B, 30, 1068, pp. 513-35.

Brasseur-Marion, Paule, 'Cotonou porte du Dahomey', *Cahiers d'Outre-Mer*, 6, 1953, pp. 364-78.

Brown, George W., *The Economic History of Liberia, Washington* D.C. 1941.

Burke, L.J., 'A Short Account of the Discovery of the Major Diamond Deposits', *Sierra Leone Studies*, 12, 1959, pp. 316-28.

Byl, A. 'History of the Labour Market in French-Speaking West Africa', *Cahiers Économiques et Sociaux*, 5, 1966, pp. 167-88.

Capot-Rey, R., 'Problems of Nomadism in the Sahara', *International Labour Review*, 90, 1964, pp. 472-81.

Charbonneau, Jean and René, *Marchés et marchands d'Afrique noire*, Paris 1961.

Charle, E. G., 'An Appraisal of British Imperial Policy with Respect to the Extraction of Mineral Resources in Nigeria', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 6, 1964, pp. 37-42.

Church, R.J. H.,The Railways of West Africa : a *Geographical and Historical Analysis*. University of London. Ph.D. thesis, 1943.

Clauzel, J.,'Transports, automobiles et caravanes dans le Sahara soudanais', *Travaux de l'Institut des Recherches Sahariennas*, 19, 1960,pp. 161-8.

–, 'Évolution de la vie économique et des structures sociales du pays nomade du Mali, de la conquête française à l'autonomie interne, 1893-1958', *Tiers-Monde*, 9-10, 1962, pp. 283-311.

Coquery-Vidrovitch, Catherine, 'French Colonization in Africa to 1920 : Administration and Economic Development', in *Colonialism in Africa, 1870-1960, de.* L. H. Gann and Peter Duignan, 1, *The History and Politics of Colonialism, 1870-1914*, Cambridge 1969, pp. 165-98.

Cox-George. N. A., *Finance and Develpment in West Africa : the Sierra Leone Experience*, 1961.

Darkoh, Michael. 'The Economic Life of Buem, 1889-1914', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 9. 1964, pp. 40-54.

–, 'Togoland Under the Germans : Thirty Years of Economic Growth, 1884-1914', *Nigerian Geographical Journal*, 11, 1968, pp. 153-68.

Davidson, R. B., *Migrant Labour in the Gold Coast*, Achimota 1954 (mimeo.).

Dickson, K. B., 'The Development of Road Transport in Southern Ghana and Ashanti since 1850', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 5, 1961, pp. 33-42.

–, *A Historical Geography of Ghana*,Cambridge 1969.

Dumett, Raymond, 'The Rubber Trade of the Gold Coast and Asante in the Nineteenth Contury : African Innovation and Market Responsiveness', *Journal of African History*, 12, 1971, pp. 79-102.

Dupire, Marguerite, 'Planteurs autochtones et étrangers en basse Côte d'Ivoire orientale', *Etudes Éburnéennes*, 8, 1960, pp. 7-237.

–, and Boutillier, Jean-Louis, 'Le pays Adioukrou et sa palmeraie, basse Côte d'Ivoire', *L'Homme d'Outre-Mer*, 4, 1958, pp. 1-100.

Ekejuiba, Felicia, 'Omu Okwei, The Merchant Queen of Ossomari : a Biographical Sketch', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1967, pp. 633-46.

Elliott, C. M., 'Agriculture and Economic Development in Africa : Theory and Experience', in *Agrarian Change and Econonic Development*, ed.E. L. Jones and S. G. Woolf, 1969, pp. 123-50.

Fouquet, Joseph, 'La traite des arachides dans le pays de Kaolack', *Études Sénégalaises*, 8, 1958, pp. 1-262.

Frankel, S. H., '*Capital Investment in Africa*, Oxford 1938.

Fréchou,H., 'Les plantations européennes en Côte d'Ivoire', *Cahiers d'Outre-Mer*, 8, 1955, pp. 56-83.

–, 'Le régime foncier chez les Soussous du moyen-Konkouré', *Cahiers de l'Institut de Science Économique Appliquée*' Supplement 129, 1962, pp. 109-98.

Gamble, David P., 'History of the Groundnut Trade, 1829-1939', in *Contributions to a Socio-Eeonomic Survey of the Gambia*, 1949, pp. 55-69.

Girard, Jean, 'De la communauté traditionnelle à la collectivité moderne en Casamance', *Annales Africaines*, 1963, pp. 135-65.

Gleave, Michael B., 'Hill Settlements and their Abandonment in Western Yorubaland', *Africa*, 33, 1963, pp. 343-52.

–, 'The Changing Frontiers of Settlement in the Uplands of Northern Nigeria', *Nigerian Geographical Journal*, 8, 1965, pp. 127-41.

–, 'Hill Settlements and their Abandonment in Tropical Africa', *Transactions of the Institute of British Geogeaphers*, 40, 1966, pp. 39-49.

Gould, Peter R., The *Development of the Transportation Pattern in Ghana*, Evanston 1960.

Greenstreet, D. K., 'The Guggisberg Ten-Year Development Plan', *Economic Bulletin of Ghana*, 8. 1964, pp. 18-26.

–, 'The Transport Depatrtment-The First Two Decades (1901-20)', *Economic Bulletin of Ghana*, 10, 1966, pp. 33-44.

Guèye, M'baye. 'L'Affaire Chautemps (avril 1904) et la suppression de l'esclavage de case au Sénégal', *Bulletin de l'IFAN*, B, 27, 1965, pp. 543-59.

–, 'La fin de l'esclavage à Saint-Louis et à Gorée en 1848', *Bulletin de l'IFAN, B*, 28, 1966, pp. 637-56.

Hancock, W. K., *Survey of British Commonwealth Affairs, 1918-1939*, 11, parts 1 and 2, 1942.

Haswell, Margaret R.,*Economics of Agriculture in a Savannah Village*, 1953.

Hawkins, E. K., *Road Transport in Nigeria*, 1958.

Hay, Alan M., 'The Development of Road Transport in Nigeria, 1900-1940', *Journal of Transport History*, n.s., 1,1971, pp. 95-107.

Helléiner, Gerald K., *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria;* Homewood, Illinois, 1966.

Hill, Polly. *The Gold Coast Cocoa Farmer : A Preliminary Survey,* 1956.

–, 'The History of the Migration of Ghana Cocoa Farmers', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 4, 1959, pp. 14-28.

–, 'The Migration of Southern Ghanaian Cocoa Farmers', Bulletin de l'IFAN, B, 22, 1960, pp. 419-25.

–, 'The Migrant Cocoa Farmers of Southern Ghana', *Africa*, 31, 1961, pp. 209-30.

–, '*The Migrant Cocoa-Farmers of Southern Ghana*', Cambridge 1963.

Hodder,B. W., 'The Growth of Trade at Lagos (Nigeria)', *Tijdsehrift voor Economische en Sociale Geografie*, 50, 1959, pp. 197-202.

Hogendorn, J. S., *The Origins of the Groundnut Trade in Northern Nigeria*, University of London Ph.D. thesis, 1966.

Holas, B., 'Le paysannat africain devant le problème des cultures industrielles : l'exemple des Oubi (Côte d'Ivoire)', *Revue de l'Institut de Sociologie Solvay*, 2, 1957, pp. 219-33.

Hopkins, A. G., 'The Lagos Strike of 1897 : an Exploration in Nigerian Labour History', *Past & Present*, 35, 1966, pp. 133-55.

–, 'The Creation of a Colonial Monetary System : the Origins of the West African Currency Board', *African Historical Studies*, 3, 1970, pp. 101-32.

Hoyle, B. S., and Hilling, D., eds, *Seaports and Development in Tropical Africa*, 1970.

Jarrett, H. R., 'The Strange Farmers of the Gambia', *Geographical Review*, 39, 1949, pp. 649-57.

Kemian , Bakari, 'Une ville de la République du Soudan : San', *Cahiers d'Outre-Mer*, 12, 1959, pp. 225-50.

Khuri, Fuad I., 'Kinship, Emigration, and Trade Partnership among the Lebanese of West Africa', *Africa*, 35, 1965, pp. 385-95.

Kilby, Peter, 'African Labour Productivity Reconsidered', *Economic Journal*, 71, 1961, pp. 273-91.

Köbben, A. J. F., 'Le planteur noir', *Études Éburnéennes*, 5, 1956, pp. 7-185.

–, 'The Development of an Under-Developed Territory', Sociologus, 8, 1958 pp. 29-40.

Labouret, Henri, *Paysans d'Afrique occidentale*, Paris 1946.

Leduc, M., Les *institutions monétaires africaines : pays francophones*, Paris 1965.

Leubuscher, Charlotte, *The West African Shipping Trade, 1909-1959*, Leyden 1963.

Lombard, J., 'Cotonou, Ville africaine', *Bulletin de l'IFAN*, B, 16, 1954, pp. 341-77.

–, 'Le problème des migrations 'locales", leur rôle dans les changements d'une soctété en transition', *Bulletin de l'IFAN, B*, 22, 1960, pp. 455-66.

Loynes, J. B., *The West African Currency Board, 1912-1962*, 1962.

Mabogunje, Akin L., *The Changing Pattern of Rural Settlement and Rural Economy in Egba Division, South-Western Nigeria*, University of London M.A. thesis, 1958.

–, *Urbanisation in Nigeria*, 1968.

–, and Gleave, Michael B., 'Changing Agricultural Landscape in Southern Nigeria : the Example of Egba Division 1850-1950', *Nigerian Geographical Journal*, 7, 1964, pp. 1-15.

McLaughlin, R. U., *Foreign Investment and Development in Liberia*, New York 1966.

McPhee, Allan, The *Economic Revolution in British West Africa*, 1926.

Mangolte, Jacques, 'Le chemin de fer de Konakry au Niger (1890-1914)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 55, 1968, pp. 37-105.

Martin, Anne, *The Oil Palm Economy of the Ibibio Farmer*, Ibadan *1956*.

Meillassoux, Claude, 'The Social Structure of Modern Bamako', *Africa*, 35, 1965, pp. 125-42.

Morgan, W. B., and Pugh, J. C., *West Africa*, 1969.

Newbury, C. W., 'An Early Enquiry into Slavery and Captivity in Dahomey', *Zaire*, 14, 1960, pp. 53-67.

–, 'The Government General and Political Change in French West Africa', *St. Antony's Papers*, 10, 1961, pp. 41-59.

Newlyn, W. T., and Rowan, D. C., *Money and Banking in British Colonial Africa*, Oxford 1954.

Olusanya, G. O., 'The Freed Slaves' Homes : an Unknown Aspect of Northern Nigerian Social History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1966, pp. 523-38.

Omaboe, E. M., 'Ghana's National Income in 1930', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 6-11 and pp. 22-3.

Osoba, S. O., 'The Phenomenon of Labour Migration in the Era of British Colonial Rule : a Neglected Aspect of Nigeria's Social History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 4, 1969, pp. 515-38.

Oyemakinde, J. O., *A History of Indigenous Labour on the Nigerian Railway, 1895-1945*, University of Ibadan Ph.D. thesis, 1970.

Pehaut, Y., 'L'arachide au Sénégal', *Études Sénégalaises*, 2, 1952, pp. 5-25.

Pélissier, Paul, 'Les paysans serères . essai sur la formation d'un terroir du Sénégal', *Cahiers d'Outre-Mer*, 6, 1953, pp. 105-27.

–, *Les paysans du Sénégal: les civilisations agraires du Cayor à la Casamance*, Saint-Yrieix, 1966.

Perham, Margery, de., *The Native Economies of Nigeria*, 1946.

–, ed., *Mining, Commerce, and Finance in Nigeria*, 1958.

Pim, A., *The Financial and Economic History of the African Tropical Territories*, Oxford 1940.

Pitot, Albert, 'L'homme et les sols dans les steppes et savannes de l'A.O.F.', *Cahiers d'Outre-Mer*, 5, 1952, pp. 215-40.

Portères, R., *Aménagement de l'economic, agricole et rurale du Sénégal*, Dakar 1952.

Prothero, R. Mansell, 'Migratory Labour from North-Western Nigeria', *Africa*, 27, 1957, pp. 251-61.

Roberts, Stephen H.. *The History of French Colonial Policy, 1870-1925*, 1929.

Roper.J.I., *Labour Problems in West Africa*, Harmondsworth 1958.

Rouch, J., 'Migrations au Ghana', *Journal de la Société des Africanistes*, 26, 1959, pp. 33-196.

–, 'Problèmes relatifs à l'étude des migrations traditionnelles et des migrations actuelles en Afrique occidentale', *Bulletin de l'IFAN, B*, 22, 1960, pp. 369-78.

Rudin, Harry R., *Germans in the Cameroons, 1884-1914*, New Haven 1938.

Savonnet, Georges, 'Une ville neuve du Sénégal: Thiès', *Cahiers d'Outre-Mer*, 9, 1956, pp. 70-93.

–, 'La colonisation du pays Koulango (haute Côte d'Ivoire) par les Lobi de haute-Volta', *Cahiers d'Outre-Mer*, 15, 1962, pp. 25-46.

Siddle, D.J., 'War Towns in Sierra Leone: a Study in Social Change', *Africa*, 38, 1968, pp. 47-55.

Smith, M. G., 'Slavery and Emancipation in Two Societies', *Social and Economic Studies*, 2, 1954, pp 239-90.

Stanley, William R., 'The Lebanese in Sierra Leone. Entrepreneurs Extraordinary', *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 159-74.

Suret-Canale, Jean, 'LGuinée dans le système colonial', *Présence Africaine*, 1959-60, pp. 9-44.

–, *Afrique noire occidentale et centrale: l'ère coloniale (1990-1945)*, Paris 1964. Translated as *French Colonialism in Tropical Africa, 1900-1945*, 1971.

Swindell, Kenneth, 'Diamond Mining in Sierra Leone', *Tÿdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 57, 1966, pp. 36-104.

Szereszewski, R., *Structural Changes in the Economy of Ghana, 1891-1911*, 1965.

Tamuno, Takena N., 'Emancipation in Nigeria', *Nigeria Magazine*, 82, 1964, pp. 218-27.

–, 'Genesis of the Nigerian Railway', *Nigeria Magazine*, *83*, 1964, pp. 279-92.

Tardits, Claude, 'Développement du régime d'appropriation privée des terres de la palmeraie du Sud-Dahomey', in *African Agrarian Systems*, ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 297-314.

Taylor, Wayne C., *The Firestone Operations in Liberia*, Washington 1956.

Thomas, Benjamin, E., 'Trade Routes of Algeria and the Sahara', *University of California Publications in Geography*, 8, 1957, pp. 165-288.

–, *Transportation and Physical Geography in West Africa*, Los Angeles, 1960.

Thomas, L.V., 'L'organisation foncière des Diola', *Annales Africaines*, 1960, pp. 199-223.

Toupet, C., 'Quelques aspects de la sédentarisation des nomades en Mauritanie sahélienne', *Annales de Géographie*, *73*, 1964, pp. 738-45.

Tricart, Jean, 'Deux types de production agricole aux environs d'Odienne (haute Côte-d'Ivoire)', *Bulletin de l'IFAN*, B, 19, 1957, pp. 284-94.

–, 'Le café en Côte d'Ivoire', *Cahiers d'Outre-Mer*, 10, 1957, pp. 209-33.

Udo, R. K., 'Disintegration of Nucleated Settlement in Eastern Nigeria', *Geographical Review*, *55*, 1965, pp. 53-67.

–, 'British Policy and the Development of Export Crops in Nigeria', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 9, 1967, pp. 299-314.

United Africa Company, 'The Production of Palm Oil and Palm Kernels in Nigeria', *Statistical and Economic Review*, I, 1958, pp. 15-31.

–, 'Produce Goes to Market. Nigeria : Palm Produce, Groundnuts', *Statistical and Economic Review*, 3, 1949, pp. 1-37; 4, 1949, pp. 1-45.

–, 'The Manilla Problem', *Statistical and Economic Review*, 3, 1949, pp. 44-56; 4, 1949, pp. 59-60.

–, 'Merchandise Trading in British West Africa', *Statistical and Economic Review*, 5, 1950, pp. 1-36; 6, 1950, pp. 1-40.

–, 'Produce Goes to Market: the Hides and Skins Trade of Nigeria', *Statistical and Economic Review*, 8, 1951, pp. 27-48.

–, 'Trading on the Gambia', *Statistical and Economic Review*, 11, 1953, pp. 1-40

Verdier, R., 'Problèmes fonciers ivoiriens', *Penant*, 73, 1963, pp. 404-11.

–,'Problèmes fonciers nigeriens'. *Penant*, 74, 1964, pp. 587-93.

Villien-Rossi, Marie-Louise, 'Bamako, capitale du Mali', *Cahiers d'Outre-Mer*, 16, 1963, pp. 379-93.

Walker, G.J., *Traffic and Transport in Nigeria*, 1957.

Webster, J. B., 'Agege : Plantations and the African Church, 1901-1920', *Nigerian Institute of Social and Economic Research, Conference Proceedings*, 1962, pp. 124-30.

Wilson, Charles, *The History of Unilever*, 2 vols, 1954.

Winder, R. Bayly, 'The Lebanese in West Africa', *Comparative Studies in Society and History*, 4, 1962, pp. 296-336 and the 'Comment' by L.A. Fallers, *ibid.*, pp. 334-6.

Wondji, Christophe, 'La Côte d'Ivoire occidentale : période de pénétration pacifique (1890-1908)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 50, 1953, pp. 346-81.

Wrigley, C. C., 'Economic and Social Developments', in *A Thousand Years of West African History*, ed. J. F. A. Ajayi and Ian Espie, 1965, pp. 423-39.

Zuccarelli, Farnçois, 'Le régime des engagés à temps au Sénégal (1817-1848)', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 420-61.

Abbott, George C., 'A.Re-examination of the 1929 Colonial Development Act', *Economic History Review*, 24, 1971, pp. 68-81.

Abbott, John C., 'Agricultural Marketing Boards in the Developing Countries', *Journal of Farm Economics*, 49, 1967, pp. 705-22.

Adeyoju, S.K., 'The Benin Timber Industry Before 1939', *Nigerian Geographical Journal*, 12, 1969, pp. 99-111.

Akpala, Agwu, 'The Background of the Enugu Colliery Shooting Incident in 1949', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1965, pp. 335-64.

Allen, Christopher, 'African Trade Unionism in Microcosm: the Gambia Labour Movement, 1939-67', in *African Perspectives*, ed. C. H. Allen and R. S. Johnson, Cambridge 1970, pp. 393-426.

Amselle, Jean-Loup, 'Les réséaux marchands Kooroko', *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 143-58.

Amin, S., *Trois expériences africaines de développement: le Mali, la Guinée et le Ghana*, Paris 1965.

Baldwin, K. D. S., *The Niger Agricultural Project*, Cambridge, Mass., 1957.

–, 'Land Tenure Problems in Relation to Agricultural Development in the Northern Region of Nigeria' in *African Agrarian Systems*, ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 65-82.

Ballard, John A., 'The Porto Novo Incidents of 1923: Politics in the Colonial Era', *Odu*, 2, 1965, pp. 52-75.

Bauer, P. T., 'Origins of the Statutory Export Monopolies of British West Africa', *Business History Review*, 28, 1954, pp. 197-213.

–, *West African Trade*, Cambridge 1954.

Beckett, W. H., *Akokoaso*, 1944.

Berg, Elliot J., 'The Economic Basis of Political Choice in French West Africa', *American Political Science Review*, 54, 1960, pp. 391-405.

–, and Butler, Jeffrey, 'Trade Unions', in *Political Parties and Natonal Integration in Tropical Africa*, ed. James S. Coleman and Carl G. Rosberg, Berkeley 1964, pp. 340-81.

Binet, Jacques, 'Marchés en pays Soussou', *Cahiers d'Études Africaines*, 3 , 1963. pp. 104-14.

Birmingham, Walter, 'An Index of Real Wages of the Unskilled Labourer in Accra, 1939-1959', *Econmic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 2-6.

Blanckenburg, Peter von, ed., 'The Transformation of African Peassant Farming to a Modern Agricultural Economy', *Journal of Foreign Agriculture*, Special Publication 3, 1965.

Bohannan, Paul, and Dalton, George, eds, *Markets in Africa*, Evanston 1962.

Bonnefonds, Atsé-Léon, 'La transformation du commerce de traite en Côte d'Invoire depuis la dernière guerre mondiale et l'indépendance', *Cahiers d'Outre-Mer*, 21, 1968, pp. 395-413.

Booker, H. S., 'Debt in Africa', *African Affairs*, 48, 1949, pp. 141-9.

Bray, Jennifer M., 'The Economics of Traditional Cloth Production in Iseyin, Nigeria', *Economic Development and Cultural Change*, 17, 1969, pp. 540-51.

–, 'The Craft Structure of a Traditional Yoruba Town', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 46, 1969, pp. 179-93.

Buell, Raymond L., *The Native Problem in Africa*, 1 and 2, Harvard 1928.

Capet, Marcel, *Traité d'économie tropicale: les économies* d'A.O.F., Paris 1958.

Carney, David E., *Government and Economy in British West Africa*, New York 1961.

Charle, E. G., 'English Colonial Policy and the Economy of Nigeria', *American Journal of Economics and Sociology*, 26, 1967, pp. 79-92.

Cohen, Abner, 'Politics of the Kola Trde', *Africa*, 36, 1966, p.. 18-36.

–, *Custom and Politics in Urban Africa : a Study of Hausa Migrants in Yoruba Towns*, 1969.

Colcman, James S., Nigeria : *Background to Nationalism*, Berkeley and Los Angeles 1958.

Conway, H. E., 'Labour Protest Activity in Sierra Leonc During the Early Part of the Twentieth Century', *Labour History*, 15, 1968, pp. 49-63.

Cox-George, N. A., 'Studies in Finance and Development : the Gold Coast (Ghana) Experience, 1914-1918', *Public Finance*, 13, 1958, pp. 146-77.

Davies, J. H., 'Manufacturing Industry in Sierra Leonc', *Nigerian Institute of Social and Economic Research Conference Proceedings*, 1962, pp. 142-51.

de Graft-Johnson, J. C., *African Experiment: Co-operative Agriculture and Banking in BritishWest Africa*, 1958,

Despois, J., 'Problèmes techniques, économiques, et sociaux des oasis sahariennes, *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, 2, 1965, pp. 51-7.

Doctor, K. C., and Gallis, H., 'Size and Characteristics of Wage Employment in Africa : Some Statistical Estimates', *International Labour Review*, 93, 1966, pp. 149-73.

Dresch, Jean, 'Les investissements on Afrique noire', *Présence Africaine*, 13, 1952, pp. 232-41.

Egboh, Edmund O., 'Central Trade Unionism in Nigeria (1941-1966)', *Genève-Afrique*, 6, 1967, pp. 193-215.

–, 'The Èarly Years of Trade Unionism in Nigeria', *Africa Quarterly*, 8, 1968, pp. 59-69.

–, 'Trade Unions in Nigeria', *African Studies*, 27, 1968, pp. 35-40.

Ehrlich, Cyril, 'Marketing Boards in Retrospect-Myth and Reality', *in African Public Sector Economics*, Centre of African Studies, Edinburgh 1970, pp. 121-45.

Eicher, Carl K., and Liedholm, Carl, eds, *Growth and Development of the Nigerian Economy*, Michigan 1970.

Fievet, Maurice, 'Salt Caravan', *Nigeria Magazine*, 41, 1953, pp. 4-20.

Foltz, William G., *From French West Africa to the Mali Federation*, New Haven 1965.

Galletti, R., Baldwin, K. D. S.. and Dina I. O., *Nigerian Cocoa Farmers : an Economic Survey of Yoruba Cocoa-Farming Families*, Oxford 1956.

Garlick, Peter C., 'African-owned Private Enterprise Company Formation in Ghana', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 1-10.

–, 'The Development of Kwahu Business Enterprise in Ghana since 1874-an Essay in Recent Oral Tradition', *Journal of African History*, 8, 1967, pp. 463-80.

–, *African Traders and Economic Development in Ghana*, Oxford 1971.

Grandin, Capitaine, 'Notes sur l'industrie et le commerce du sel au Kawar et Agram', *Bulletin de l'IFAN*, B. 13, 1951, pp. 488-533.

Green, R. H., 'Four African Development Plans : Ghana, Kenya, Nigeria, and Tanzania', *Journal of Modern African Studies*, 3, 1965, pp. 249-79.

–, and Hymer, S. H., 'Cocoa in the Gold Coast : a Study in the Relations between African Farmers and Agricultural Experts', *Journal of Economic History*, 26, 1966, pp. 299-319.

Greenstreet, D. K., 'Public Administration : Development and Welfare in the British Territories of West Africa During the Forties', *Economic Bulletin of Ghana*, 1, 1971, pp. 3-23.

Hauser, A., 'Les industries de transformation de la région de Dakar', *Études Sénégalaises*, 5, 1954, pp. 68-83.

–, 'Quelques relations des travailleurs de l'industrie à leur travail en A.O.F.', *Bulletin de l'IFAN, B,* 17, 1855, pp. 129-41.

Hawkins, E.K., 'The Growth of a Money Economy in Nigeria and Ghana', *Oxford Economic Papers,* 10,1958, pp. 339-54.

Hay, Alan M., and Smith, Robert H. T., *Interregional Trade and Money Flows in Nigeria,* Ibadan 1970.

Hayter, Teresa, *French Aid,* 1966.

Helleiner, Gerald K., *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria,* Homewood. Illinois, 1966.

Hill, Polly , 'Three Types of Southern Ghanaian Cocoa Farmer', in *African Agrarian Systems,* ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 203-23.

–, 'The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies,* 10, 1968, pp. 239-60.

–, *Studies in Rural Capitalism in West Africa, Combridge* 1970.

Hilton, T. E., 'Industrialisation in the Ivory Coast', *Bulletin of the Ghana Geographical Association,* 10, 1965, pp. 16-28.

Hodder, B. W.. 'Distribution of Markets in Yorubaland'. *Scottish Geographical Magazine,* 81, 1965, pp. 48-58.

Hodgkin, Thomas, *Nationalism in Colonial Africa,* 1956.

Hopkins, A. G., 'The Lagos Chamber of Commerce, 1888-1903', *Journal of the Historical Society of Nigeria,* 3, 1965, pp. 241-8.

–, 'Economic Aspects of Political Movements in Nigeria and in the Gold Coast, 1918-1939', Journal of African History, 7, 1966, pp. 133-52.

Igbafe, Philip A.. 'The Benin Water Rate Agitation. 1937-39: An Example of Social Conflict', *Journal of the Historical Society of Nigeria,* 4, 1968. pp. 355-75.

Ikime, Obaro, 'The Anti-tax Riots in Warri Province, 1927-28', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1966, pp. 559-73.

James, Rudolph W., 'The Changing Role of Land in Southern Nigeria', *Odu*, 1, 1965, pp. 3-23.

Karp, Mark, 'The Legacy of French Economic Policy in Africa', in *French-Speaking Africa*, ed. William H. Lewis, 1965, pp. 145-53.

Kilby, Peter, *African Enterprise : the Nigerian Bread Industry*, Stanford 1965.

–, *Industrialization in an Open Economy : Nigeria, 1945-60*, Cambridge 1969.

Kilson, Martin, 'Nationalism and Social Classes in British West Africa', *Journal of Politics* 20, 1958, pp. 368-87.

–, 'The Emergent Elites of Black Africa, 1900 to 1960', in *Colonialism in Africa 1870-1960*, ed. L.H. Gann and Peter Duignan, 2, *The History and Politics of Colonialism 1914-1960*, Cambridge 1970, pp. 351-98.

Kimble, David, *A Political History of Ghana 1850-1928*, Oxford 1963.

Laan, H.L.Van der, *The Sierra Leone Diamonds*, Oxford 1965.

Lawson, Rowena M., 'The Transition of Ghana's Fishing form a Primitive to a Mechanized Industry', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, pp. 90-104.

–,*The Changing Economy of the Lower Volta, 1954-67*, 1971.

Lelong, M-H., 'La route du kola', *Revue de Géographie Humaine et d'Ethnologie*, 1, 1948, pp. 35-44.

Lewis, Barbara, 'Ethnicity, Occupational Specialization, and Interest Groups : the Transporters' Association of the Ivory Coast', *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 95-115.

Lewis, W A., *Report on Industrialisation and the Gold Coast*, Accra 1953.

Little, K., *West African Urbanization*, Cambridge 1965.

Lloyd, P. C., *Africa in Social Change*, Harmondsworth 1967.

Lovejoy, Paul E., 'The Wholesale Kola Trade of Kano', *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 129-42.

Mabogunje, Akin L., 'The Evolution and Analysis of the Retail Structure of Lagos, Nigeria', *Economic Geography*, 40, 1964, pp. 304-23.

McLoughlin, Peter F. M., ed., *African Food Production Systems*, Baltimore 1970.

May, Ranald S., 'Direct Overseas Investment in Nigeria 1953-63', *Scottish Journal of Political Economy*, 12, 1965, pp. 243-66.

Melamid, Alexander, 'The Geography of the Nigerian Petroleum Industry', *Economic Geography*, 44, 1, 1968, pp. 37-56.

Mersadier, Yves, 'La crise de l'arachide sénégalaise au début des années trente', *Bulletin de l'IFAN*, B, 28, 1966, pp. 826-77.

Milburn, Josephine F., 'The 1938 Gold Coast Cocoa Crisis : British Business and the Colonial Office', *African Historical Studies*, 3, 1970, pp. 57-74.

Miracle, Marvin P., and Fetter, Bruce, 'Backward-Sloping Labour Supply Functions and African Economic Behaviour', *Economic Development and Cultural Change*, 18, 1970, pp. 240-51.

Morgenthau, Ruth S., *Political Parties in French-Speaking West Africa*, Oxford 1964.

November, András, '*L'évolution du mouvement syndical en Afrique occidental*, Paris 1965.

Ojo, G. J. O., 'The Changing Patterns of Traditional Group Farming in Ekiti, North-Eastern Yoruba Country', *Nigerian Geographical Journal*, 6, 1963, pp. 31-8.

–, 'Trends Towards Mechanised Agriculture in Yorubaland', *Nigerian Geographical Journal*, 6, 1963, pp. 116-29.

Oluwasanmi, H. A., *Agriculture and Nigerian Economic Development*, 1966.

Papy, L., 'La vallée du Sénégal : agriculture traditionnelle et riziculture mechanısée', *Cahiers d'Outre-Mer*, 4, 1951, pp. 277-324.

Pélissier, P., 'L'arachide au Sénégal : rationalisation et modernisation de sa culture', *Cahiers d'Outre-Mer*, 4, 1951, 204-36.

Pfeffermann, Guy, 'Trade Unions and Politics in French West Africa During the Fourth Republic', *African Affairs*, 66, 1967, pp. 213-30.

–, *Industrial Labour in the Republic of Senegal*, New York 1968.

Poleman, T. T.. 'The Food Economies of Urban Middle Africa : the Case of Ghana', *Food Research Institute Studies*, 2, 1961, pp. 121-74.

Quarcoo, A. K., and Johnson, Marion. 'Shai Pots : the Pottery Industry of the Shai People of Southern Ghana', *Baessler-Archiv*, 16, 1968, pp. 47-88.

Ramboz, Y-C., 'La politique caféière de Côte d'Ivoire et la réforme de la caisse de stabilisation des prix du café et du cacao'. *Revue Juridique et Politique*, 19, 1965, pp. 194-218.

Rhodie, Sam, 'The Gold Coast Cocoa Hold-up of 1930-31', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, pp. 105-18.

Robson, P., and Lury, D. A., eds, *The Economies of Africa*, 1969.

Richard-Molard, J., 'A propos des plans d'équipement en Afrique noire', *Afrique et Asie*, 16, 1951, pp. 9-38.

Saylor, Ralph G., *The Economic System of Sierra Leone*, Durham. N. C., 1967.

Sokolski, A.. The *Establishment of Manufacturing in Nigeria*, New York 1965.

Suret-Canale, Jean, 'L'industrie des oléagineux en A.O.F.', *Cahiers d'Outre-Mer*, 3, 1950, pp. 280-8.

–, *Afrique noire occidentale et centrale : l'ère coloniale (1900-1945)*, Paris 1964. Translated as *French Colonialism in Tropical Africa, 1900-1945*, 1971.

Thompson, Virginia, and Adloff, Richard, *French West Africa*, 1958.

Tricart, Jean, 'Les échanges entre la zone forestière de Côte d'Ivoire et les savanes soudaniennes', *Cahiers d'Outre-Mer*, 9, 1956, pp. 209-38.

Udo, R. K.. 'Sixty Years of Plantation Agriculture in Southern Nigeria : 1902-1962', *Economic Geography*, 41, 1965, pp. 356-68.

United Nations, 'The Textile Industry in the West African Sub-region', *Economic Bulletin for Africa*, 7, 1968, pp. 103-25.

Vinay, Bernard, *L'Afrique commerce avec l'Afrique*, Paris 1968.

Wade, Aboulaye, *Économie de l'ouest africain*, Paris 1964.

Wallerstein, Immanuel, 'The Colonial Era in Africa : Changes in the Social Structure', in *Colonialism in Africa, 1870-1960*, ed. L. H. Gann and Peter Duignan, 2, *The History and Politics of Colonialism, 1914-1960*, Cambridge 1970, pp. 399-421.

Warren, W.M., 'Urban Wage Rates and the Nigerian Trade Union Movement, 1939-60', *Economic Development and Cultural Change*, 15. 1966, pp. 21-36.

Wells, F. A., and Warmington, W.A., *Studies in Industrialization : Nigeria and the Cameroons*, 1962.

Whetham, Edith H., 'Diminishing Returns and Agriculture in Northern Nigeria', *Journal of Agricultural Economics*, 17, 1966, pp. 151-8.

White, H.P., 'Internal Exchange of Staple Foods in the Gold Coast', *Economic Geography*, 32, 1956, pp. 115-25.

Wilson, Charles, *Unilever 1945-1965*, 1968.

Yesufu, T. M., *An Introduction to Industrial Relations in Nigeria*, Oxford 1962.

Zahan, Dominique, 'Problèmes sociaux posés par la transplantation des Mossi sur les terres irriguées de l'Office du Niger', in *African Agrarian Systems*, ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 392-403.

المحتويات





قـائمـة الخـرائـط



قائمة الرسوم البيانية



المشروع القومى للترجمة

اللغة العليا	جون كوين	أ. د. أحمد درويش
الوثنية والإسلام	مادهو بانيكار جى. ام	أ. أحمد فؤاد بلبع
التراث المسروق	جورج/ جيمس	ت : شوقى جلال
كيف تتم كتابة السيناريو	اتى كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : د. محمد علاء الدين منصور
اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : د. سعد مصلوح/ د. وفاء كامل فايد
العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الانطاكى
مشعلوا الحرائق	ماكس فريش	ت : د. مصطفى ماهر
التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : د. محمود محمد عاشور
خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وآخرون
مختارات	فيسوافا شمبيوريسكا	ت : د. محمد هناء عبدالفتاح
طريق الحرير	ديفيد برانستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
ديانة الساميين	روبرتسون سميث	ت : عبد الوهاب علوب
التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
حركات الفن المعاصر	ادوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : د. لطفى عبد الوهاب يحى/ د. فاروق القاضى/ د. حسين الشيخ/ د. منيرة كروان / د. عبد الوهاب علوب
واحة سيوة وموسيقاها		ت : محمد جمال عبد الرحيم
تجلى الجميل	هانز جورج جادامر	ت : سيد توفيق
المثنوى	جلال الدين الرومى	ت : د. إبراهيم الدسوقى شتا
ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : د. بكر عباس
مصادر دراسة التاريخ الإسلامى		
النظريات الحديثة للسرد	والاس فاوتن	ت : د. حياة جاسم
الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

حسنى راتب
مشروع الثقافة

مختارات	فيليب لاركين	ت : د. محمد مصطفى بدوى
الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : د. طلعت شاهين
الأعمال الكاملة	چورج سفيريس	ت : د. نعيم عطية
قصة العلم	ج. ج. كرواثر	ت : د. يمنى طريف الخولى د. بدوى عبد الفتاح
خوخة وألف خوخة	صمد بهرنكى	ت : د. ماجدة محمد على
مذكرات رحالة	جون أنتيس	ت : د .سيد أحمد على الناصرى
دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
التنوع البشرى الخلاق		ت : نخبة
الانقراض	ديفيد روس	ت : د. مصطفى إبراهيم فهمى
الرواية العربية	روجر ألن	ت : د. حصة عبد الرحمن منيف
الاغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة عبد المنعم كروان
الموت والوجود		ت : بدر الديب
نقد الحداثة		ت : د . أنور مغيث
التاريخ الاقتصادى لافريقيا الغربية		ت : ا . أحمد بلبع
الأعمال الكاملة لسفيوليس		
رسالة فى التسامح		ت : د . منى أبو سنة

المشروع القومى للترجمة
(تحت الطبع)

قصائد حب
الدراما والتعليم
العلاج النفسى التدعيمى
تاريخ النقد الأدبى الحديث
مصر الفرعونية
ت . س . إليوت
الرواية الاسبانوامريكية
ما بعد المركزية الأوربية

حسنى راتب
مشروع الثقافة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٦١١ / ١٩٩٨

الترقيم الدولى (I. S. B. N. 977 - 235 - 978 - 2)





المجلس الأعلى للثقافة

An Economic History of West Africa

A. G. HOPKINS

أ. ج. هوبكنز ، مؤلف هذا الكتاب ، المعروف بتونى هوبكنز ، حاصل على درجة الدكتوراة فى التاريخ الاقتصادى من جامعة لندن ، وكان وقت صدور الكتاب (عام ١٩٧٣) يشغل منصب أستاذ التاريخ الاقتصادى فى مركز دراسات أفريقيا الغربية بجامعة برمنجهام ، كما عمل محررا فى مجلتى **Journal of African History** و **Economic History Review** . ويعد كتاب **التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية** أول دراسة شاملة تتناول التاريخ الاقتصادى للمنطقة الضخمة التى تعرف تقليديا بأفريقيا الغربية ، بما فى ذلك المستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقة بهذه المنطقة . فعلى امتداد تلك الفترات الطويلة ، منذ ما قبل التاريخ وحتى الاستقلال ، يقدم الكتاب حجة أساسها مفهوم السوق تنقد معتقدات تقليدية كثيرة حول التخلف الاقتصادى ، كما يقدم مجموعة بديلة من التفسيرات التى تأخذ فى الاعتبار أحدث الدراسات فى ميادين التاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا والجغرافيا . والكتاب يسد فجوة فى الدراسات الأفريقية المتعلقة بالسمات المميزة للمجتمعات «التقليدية» ، وطبيعة أنظمة التبادل فى عصر ما قبل الصناعية ، وإمبريالية أوروبا الصناعية ، واقتصاديات الاستعمار ، ونشأة القومية ، كما يلقى ضوءاً جديداً على فهمنا للعالم المتخلف بوجه عام ، ويضيف بعدا جديدا للدراسات الأفريقية وعمقا جديدا للتاريخ الاقتصادى . وبسبب أهمية الكتاب والطلب المستمر عليه ، صدرت منه حتى الآن سبع طبعات ، كان آخرها طبعة عام ١٩٩٦

الغلاف : عماد حليم

